

عبد العبد

إحكام الأحكام

شيخ

عمدة الأحكام

للامام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد القدوة شيخ

الاسلام الشيخ تقي الدين أبي الفتح

الشهير بابن دقيق العيد المتوفى

سنة ٧٠٢

وهو ما أملاه على الشيخ عماد الدين القاضي بن الأثير الحلبي

الجزء الثالث

عني بتصحيحه والتعليق عليه ونشره للمرة الاولى سنة ١٣٤٢

إدارة الطباعة المنيرة

لصاحبها ومديرتها محمد منير عبده إغا الدمشقي

* بشارع الكحكيين نمرة ١ *

حق الطبع بالتعليق محفوظ لها

مطبعة الشرق : بحارة المدرسة نمرة ٦ بجوار الازهر بمصر

أصحابها عبد العزيز وعبد الرحمن محمود فايد

اشتمل هذا الجزء على ١٠٢ أحاديث


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحج^(١)
باب المواقيت

١ -- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ هُنَّ لَهْنٌ وَلِمَنْ أَتَى

الحج بفتح الحاء وكسرها القصد في اللغة : وفي الشرع قصد مخصوص الى محل مخصوص على وجه مخصوص : وقوله وقت قيل ان التوقيت في الأصل ذكر الوقت والصواب ان يقال تمايق الحكم بالوقت ثم استعمل في التحديد للشيء مطلقا لان التوقيت تحديد بالوقت فيصير التحديد من لوازم التوقيت

(١) الحج بفتح الحاء وكسرها لفتان واكثر المسموع والقياس الكسر ونقل الطبري ان الكسر لغة أهل نجد والفتح لغيرهم : وقيل ان الفتح الاسم والكسر المصدر : وقيل عكس ذلك واصله القصد : وقال الازهرى هو من قولك حججته اذا أتته مرة بعد أخرى : وقال الليث اصل الحج في اللغة زيارة شيء تعظمه : وقال كثيرون هو اطالة الاختلاف الى الشيء واختاره ابن جرير والاول المشهور : يقال حج بحج يضم الحاء فهو حاج والحج حجاج وحجيج وحجيج يضم الحاء حكاه الجوهري ثم اختص الحج في الاستعمال بقصد الكعبة للنسك في زمن مخصوص : وقد ذكر في هذا الكتاب عشرة ابواب : واختلف في وقت ابتداء فرضه قال ابن حجر في الفتح فقبل قبل الهجرة وهو شاذ وقيل بعدها ثم اختلف في سنته فالجمهور على انها سنة ست لانها نزل فيها قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) وهذا ينبنى على ان المراد بالاتمام ابتداء الفرض ويؤيده

عَلَيْهِنَّ مَنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ يَمْنَنَّ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ
فَعَنْ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ  (١)

فيطلق عليه التوقيت؛ وقوله ههنا وقت يحتمل ان يراد به التحديد اى حد هذه
المواضع للاحرام ويحتمل ان يراد بذلك تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه
الاماكن بشرط ارادة الحج او العمرة؛ ومعنى توقيت هذه الاماكن للاحرام انه
لا يجوز مجاوزتها لمريد الحج او العمرة الا محرما وان لم يكن في لفظة وقت
من حيث هي هي تصريح بالوجوب وقد ورد في غير هذه الرواية «يهل اهل
المدينة» وهي صيغة خبر يراد به الامر وورد ايضا في بعض الروايات لفظة الامر
وفي ذكر هذه المواقيت مسائل * الاولى ان توقيتها متفق عليه لأرباب هذه
الاماكن وأما ايجاب الدم لمجاوزتها عند الجمهور فمن غير هذا الحديث (٢) ونقل
عن بعضهم ان مجاوزها لا يصح حجه وله المأم بهذا الحديث من وجه وكأنه
يحتاج الى مقدمة أخرى من حديث آخر او غيره :

قراءة علقمة ومسروق وإبراهيم النخعي بالفظ (وأقيموا) أخرجه الطبري بإسناد صحيحة عنهم.
وقيل المراد بالانتهاء الاكمال بعد الشروع وهذا يقتضى تقدم فرضه قبل ذلك

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ ومسلم وابو داود والنسائي والامام احمد بن حنبل
وقوله « ولاهل نجد » فنجد هو كل مكان مرتفع وهو اسم لمشرة مواضع والمراد منها هنا التي
أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق : والمنازل بلفظ جمع المنزل والمركب الاضافي
هو اسم المكان ويقال له قرن ايضا بلا اضافة وسيأتى في الحديث الذي بعد هذا : وأبعد المواقيت
من مكة ذو الحليفة ميقات أهل المدينة . وقد قيل في حكمة ذلك ان تعظم أجور أهل المدينة
وقيل رفقا بأهل الآفاق لان أهل المدينة أقرب الآفاق الى مكة أى بمن له ميقات معين
والله أعلم .

(٢) وهو ما روى عن ابن عباس مرفوعا وموقوفا « من ترك نسكا فليه دم » قال الحافظ
في تلخيص الحبير في تخريج أحاديث ارفقى الكبير اما الموقوف فرواه مالك في الموطأ والثاقفي
عنه عن أيوب عن سعيد بن جبيرة عنه بالفظ « من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما »
واما المرفوع فرواه ابن حزم من طريق علي بن الجعد عن ابن عيينة عن أيوب به واعله بالراوى

الثانية ذو الحليفة بضم الحاء المهملة وفتح اللام أبعد المواقيت من مكة وهي على عشر مراحل أو سبع منها (١) والجحفة بضم الجيم وسكون الحاء قيل سميت بذلك لان السيل اجتحفها في بعض الزمان وهي على ثلاث مراحل من مكة ويقال لها مهيعة بفتح الميم وسكون الهاء وقيل بكسر الهاء (٢) وقرن المنازل بفتح القاف وسكون الراء وصاحب الصحاح ذكر فتح الراء وغلط في ذلك كما غلط في قوله ان أوبسا القرني منسوب اليها وانما هو منسوب الي قرن بفتح الراء والقاف بطن من مراد كما بين في الحديث الذي فيه ذكر طلب عمر له : ويلمع بفتح الياء واللام وسكون الميم بعدها ويقال فيه الملم (٣) قيل وهي على مرحلتين من مكة وكذلك قرن على مرحلتين ايضا :

الثالثة الضدير في قوله « هن » لهذه المواقيت وفي قوله « هن » لهذه الأماكن أعنى المدينة والشام ونجد واليمن وجعلت هذه المواقيت لها والمراد أهلها والأصل ان يقال هن لم لان المراد الأهل : وقد ورد ذلك في بعض الروايات على الأصل الرابعة قوله « ولن أنى عليهن من غير أهلهن » يقتضى انه اذا مر بهن من

عن علي بن الجهم احمد بن علي بن سهل المروزي فقال انه مجهول وكذا الراوى عنه علي بن احمد المقدسي قال هما مجهولان : اه وليس لدى الفقهاء في الدماء الا هذا الار وحاصل المسألة في ذلك ان من جاوز الميقات مريدا للنسك فاحرم دونه أتم فان عاد قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم سواء عاد ملييا أو غير ملب هذا مذهب الشافعي وبه قال الثوري وأبو يوسف ومحمد وأبو نور : وقال مالك وابن المبارك وزفر لا يسقط عنه الدم بالدود : وقال أبو حنيفة ان عاد ملييا سقط الدم والا فلا : وحكى ابن المذرعن الحسن والنخعي انه لادم على الجاوز مطلقا قال وهو احد قولى عطاء : وقال ابن الزبير يقضى حجته ثم يعود الى الميقات فيحرم بعمره : وحكى ابن المذرعن غيره عن سعيد بن جبير انه لاحق له وبه قال ابن حزم هذا حاصل ما قاله الامام النووي في شرح المذهب : وهي مسألة اجتهدية للبحث فيها مجال والله اعلم

(١) وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة غراب وبها بشر يقال له بشر على

(٢) فالاول على وزن علقمة : والثاني على وزن لطيفة : قال ابن الكلبي كان المالحق يسكنون ينوب فوق بينهم وبين بني عبل (يفتح المهملة وكسر الموحدة) وهم اخوة عاد حرب فاخذ جوهم من يشرب فمزوا مهيعة فجاء سيل فاجتحفهم اى استأصلهم فسميت الجحفة

(٣) وحكى ابن السيد فيه يرمم برامين بدل اللامين

ليس بميقاته أحرم منهن ولم يجاوزهن غير محرم : ومثل ذلك باهل الشام يمر أحدهم
بذى الخليفة فيلزمه الاحرام منها ولا يتجاوزها الى الجحفة التي هي ميقاته وهو
مذهب الشافعي : وذكر بعض المصنفين (١) انه لا خلاف فيه وليس كذلك لان
المالكية نصوا على ان له ان يتجاوز الى الجحفة قالوا والأفضل احرامه منها ولعله
ان يحمل الكلام على انه لا خلاف فيه في مذهب الشافعي وان كان قد أطلق
الحكم ولم يصفه الى مذهب احد : وحكي ان لا خلاف فيه في مذهب الشافعي وان كان قد أطلق
قوله «ولمن أتى عليهن من غير أهلهن» عام فيمن أتى يدخل تحته من ميقاته بين
يدى هذه المواقيت التي مر بها ومن ليس ميقاته بين يديها : وقوله «ولاهل الشام
الجحفة» عام بالنسبة الى من يمر بميقات آخر أولا فاذا قلنا بالعموم الأول دخل
تحت هذا الشامي الذي مر بذى الخليفة فيلزم ان يحرم منها وان عملنا بالعموم الثاني
وهو ان لأهل الشام الجحفة دخل تحت هذا المار ايضا بذى الخليفة فيكون له
التجاوز اليها فليكل واحد منهما عموم من وجه (٢) فكما يحتمل ان يقال «ولمن
أتى عليهن من غير أهلهن» مخصوص بمن ليس ميقاته بين يديه يحتمل ان يقال ولأهل
الشام الجحفة مخصوص بمن لم يمر بشيء من هذه المواقيت.

الخامسة قوله «ممن اراد الحج او العمرة» يقتضي تخصيص هذا الحكم

(١) اقول قوله بعض المصنفين على ذلك النووي في شرح المذهب وهاك نص عبارته : وهذا
الحكم الذي ذكره المصنف : (أي صاحب المذهب من ان هذه المواقيت لأهلها ولكل من مر
عليها من غير أهلها) متفق عليه : فظاهره انه متفق عليه عند العلماء وهو ليس مرادا لوقوع
الاختلاف في ذلك فان المعروف عند المالكية ان للشامي مثلا اذا جاوز ذى الخليفة بغير
أحرام الى ميقاته الاصل وهو الجحفة جاز له ذلك وان كان الأفضل خلافه وبه قال الحنفية
وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية . فيحمل كلام النووي على الاتفاق المذهبي كما نال الشارح
والله اعلم

(٢) وقد بين صاحب المدة ذلك قال لاجتماعهما فيمن مر وهو من أهلها واقتراهما في شامي مر
بميقاته لا غير فأحرم منه ولم يأت غيره وفي شامي مثلا أتى ميقات أهل المدينة ولم يأت غيره
اه وقد أجاب عن هذا التمازح الحافظ ابن حجر قال : ويحصل الاتفاقك عنه بان قوله «هن
لهن» مفسر لقوله مثلا وقت لاهل المدينة ذى الخليفة وان المراد باهل المدينة ساكنوها ومن
سلك طريق سفرهم فرعلى ميقاتهم ويؤيده عراقى خرج من المدينة فليس له مجاوزة ميقات
المدينة غير محرم : ويترجح بهذا قول الجمهور ويتفق التعارض :

بالمرید لاحدهما وان من لم يرد ذلك اذا مر باحد هذه المواقيت لا يلزمه الاحرام وله تجاوزها غير محرم.

السادسة استدل بقوله « من أراد الحج أو العمرة » على انه لا يلزمه الاحرام بمجرد دخول مكة وهو أحد قولی الشافعی رحمه الله تعالى من حيث ان مفهومه ان من لا يريد الحج أو العمرة لا يلزمه الاحرام فيدخل تحته من يريد دخول مكة لغير الحج أو العمرة وهذا أولا يتعلق بان المفهوم له عموم من حيث ان مفهومه ان من لا يريد الحج أو العمرة لا يلزمه الاحرام من هذه المواقيت فهو عام يدخل تحته من لا يريد الحج أو العمرة ولا دخول مكة ومن لا يريد الحج أو العمرة ويريد دخول مكة : وفي عموم المفهوم نظر في الأصول وعلى تقدير ان يكون له عموم فاذا دل دليل على وجوب الاحرام لدخول مكة وكان ظاهر الدلالة لفظاً أيضاً قدم على هذا المفهوم لان المقصود بالكلام حكم الاحرام بالنسبة الى هذه الأماكن ولم يقصد به بيان حكم الدخول الى مكة والعموم اذا لم يقصد فدلالته ليست بتلك القوية اذا ظهر من السياق المقصود من اللفظ والذي يقتضيه اللفظ على تقدير تساميم العموم وتناوله ان يريد مكة لغير الحج أو العمرة انه لا يجب عليه الاحرام من المواقيت ولا يلزم من عدم هذا الوجوب عدم وجوب الاحرام لدخول مكة:

السابعة استدل به على ان الحج ليس على الفور لان من مر بهذه المواقيت لا يريد الحج والعمرة يدخل تحته من لم يحج فيقتضى اللفظ انه لا يلزمه الاحرام من حيث المفهوم ولو رجب على الفور للزمه اراد الحج أو لم يرد : وفيه من الكلام ما في المسئلة قبلها (١)

(١) اي انه من باب عموم المفهوم ومن انه اذا دل دليل على وجوب الفورية وكان ظاهر الدلالة قدم على هذا المفهوم وأدلة انه على الفور واسعة وقد اختلف العلماء في الحج هل يجب على الفور والتراخي فقال الشافعی وابو يوسف وطائفة هو على التراخي الا ان ينتهي الى حال يظن فواته لو اخره عنها واستدلوا على قولهم بان فريضة الحج كانت سنة خمس أو ست أو ثمان من الهجرة على اقوال في ذلك كما قدمناه ولم يحج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا

الثامنة قوله « ومن كان دون ذلك فن حيث انشأ » يقتضى ان من منزله دون الميقات اذا انشأ السفر للحج او العمرة فيقائه منزله ولا يلزمه المسير الى الميقات المنصوص عليه من هذه المواقيت: (١)

التاسعة يقتضى ان اهل مكة يحرمون منها وهو مخصوص بالاحرام بالحج وان من أحرم بالعمرة ممن هو في مكة يحرم من أدنى الحل ويقتضى الحديث ان الاحرام من مكة نفسها : وبعض الشافعية يرى ان الاحرام من الحرم كله جائز : والحديث على خلافه ظاهراً : ويدخل في أهل مكة من بمكة ممن ليس من أهلها (٢)

سنة عشر فلو كان واجبا على الفور لم يؤخره صلى الله عليه وآله وسلم : وقال مالك وأبو حنيفة وآخرون هو على الفور :

(١) هذا مذهب الجمهور وبه قال الشافعي وطاوس ومالك وأبو حنيفة واحد وأبو ثور وقال مجاهد يحرم من مكة والحديث حجة عليه هذا فيمن لم يجاوز الميقات وكان يريد النسك واما من جاوز الميقات غير مرید نسكاً ثم أراد فذهب الشافعي انه يحرم من موضعه وبه قال ابن عمر وعطاء ومالك والثوري وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وابن المنذر : وقال احمد واسحق يلزمه العود الى الميقات ودليل الاول قوله « من حيث انشأ » : والله اعلم

(٢) اما تخصيص الحديث بالحج فلحديث عائشة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرها ان تخرج الى التنعيم وتحرم بالعمرة منه » وهو في الصحيح . قال الطحاوى في شرح معاني الآثار ذهب قوم الى انه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة الا التنعيم ولا ينبغي مجاوزته كالا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج وخالفهم آخرون فقالوا ميقات العمرة الحل وانما أمر عائشة بالاحرام من التنعيم لانه كان اقرب الحل الى مكة : ثم روى عن عائشة في حديثها انها قالت « فكان أدنانا من الحرم التنعيم فاعتمرت منه » قال فثبت بذلك ان التنعيم وغيره سواء في ذلك انه تصرف : قال العلامة ابن القيم في الهدى ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة اقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة الا داخلا الى مكة ولم يعتمر قط خارجا من مكة الى الحل ثم يدخل مكة بعمرة كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عند أحد من الصحابة قبل ذلك في حياته الا عائشة وحدها اه قال الحافظ في الفتوح وبعد ان قتلته عائشة بامرہ دل على مشروعيتها اه اقول وانما يدل هذا على مشروعيتها اذا لم يكن امره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لاجل تطيب قلبها كما قيل في ذلك : والله اعلم

٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجَحْفَةِ وَأَهْلُ بَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ قَالَ وَبَلَّغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مَنْ يَلْمَمَ (١)

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر «يهل» فيه ما ذكرناه من الدلالة على الأمر بالاهلال خير يراد به الأمر بالاهلال ولم يذكر ابن عمر سماعه لميقات المؤمنين من النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن عباس فلذلك حسن ان يقدم حديث ابن عباس رضي الله عنه .

(١) خرجه البخارى فى غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها: ومسلم والنسائى والامام احمد بن حنبل : وقوله « وبلفنى » الخ وفى رواية « قال ابن عمر ويزعمون ان رسول الله » الخ شك فى هذا التوقيت ابن عمر وهو ثابت بالقطع فى حديث ابن عباس المتقدم وغيره : واعلم ان هذه المواقيت الأربعة ثبتت بالنص لاهلها اتفاقا : واما من عداهم كاهل العراق ومن فى معناهم على خطهم فقد اختلف العلماء فى ان ميقاتهم بنص من صلى الله عليه وآله وسلم ام باجتهاد من عمر رضى الله عنه قال النووي فى المذهب وفى ذات عرق وجهان ذكرها المصنف وسائر الاصحاب أحسدهما وهو نص الشافعى فى الام كما ذكره المصنف وغيره انه مجمد فيه اجتهاد فيه عمر رضى الله عنه لحديث ابن عمر السابق : ولغظه فى صحيح البخارى عن ابن عمر « قال لما فتح هذان المصران اتوا عمر رضى الله تعالى عنه فقالوا يا أمير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حد لاهل نجد قرنا وهو جور عن طريقنا وانا ان أردنا قرنا شق علينا قال فانظروا حنوها فى طريقكم فحد لهم ذات عرق » : والثانى وهو الصحيح عند جمهور اصحابنا انه منصوص عليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اه ويستدل له بما رواه مسلم واحمد وابن ماجه عن ابى الزبير « انه سمع جابرا سئل عن المهل فقال سمعت احسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه : ومهل أهل العراق ذات عرق » هكذا أخرجه مسلم على الشك فى رفعه : وأخرجه ابو عوانة فى مستخرج كذا : وجزم برفعه ابن ماجه والامام احمد بن حنبل لكن فى أسناد الاول ابراهيم بن يزيد الحوزي وهو غير محتج به : وفى الثانى ابن لهيعة وهو ضعيف : قال العلامة مجد الدين صاحب المنتقى والنص بتوقيت ذات عرق ليس فى القوة كغيره فان ثبت فليس يبدع وقوع اجتهاد

عمر على وفقه فانه كان موافقا للصواب . اه ومن قال انه مجتهد فيه من السلف طائوس وابن سيرين وأبو الشماء حكاه البيهقي وغيره عنهم وبه قطع الغزالي في الوسيط والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وقال امام الحرمين الصحيح ان عمر وقته قياسا على قرن ويلعلم . ومن قال من السلف انه منصوص عليه عطاء بن ابي رباح وغيره وحكاه ابن الصباغ عن احمد واصحاب ابن حنيفة والحنابلة ومالك في المدونة وجمهور الشافعية كما تقدم نقل ذلك عن النووي آنفا والرافعي في شرح الصغير : أقول وان كانت الاحاديث الواردة في توقيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات عرق اسانيد مفرداتها ضعيفة فجمهورها يقوى بعضها بعضا ويصير الحديث حسنا ومحتج به ويحمل تحديد عمر رضى الله عنه باجتهاده على انه لم يبلغه تحديد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحدده باجتهاده فوافق النص . وقول الشافعي في احد نصيه في الام انه مجتهد فيه لعدم ثبوت الحديث عنده وقد اجتمعت طرقه عند غيره فقوى وصار حسنا وذات عرق في الحديث هو يكسر العين وسكون الراء بعدها قاف بينه وبين مكة مرحلتان سمى بذلك لان فيه عرفا وهو الجبل الصغير وهو الحد الفاصل بين نجد وتهامة : والله أعلم

« فائدة » روى ابو داود والترمذي عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المشرق العتيق » وهو واد يتدفق مائه في غوري تهامة وهو يمرض حديث جابر المتقدم فالجواب انه تفرد به يزيد بن ابي زيادة وهو ضعيف وعلى فرض صحته فقد جمع بينهما ان ذات عرق ميقات الوجوب والعتيق ميقات الاستحباب لانه ابعد من ذات عرق اوان العتيق ميقات لبعض العراقيين وهم اهل المدائن والآخر ميقات لاهل البصرة

(تنبيه) قال النووي في شرح المذهب قال أصحابنا الاعتبار في هذه المواقيت الخمسة بتلك المواضع لابسهم القرية والبناء فلو خرب بعضها ونقلت عمارته الى موضع آخر قريب منه وسمى باسم الأول لم يغير الحكم بل الاعتبار بالموضع الأول :



باب

ما يلبس المحرم من الثياب^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَ وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ وَلَا الْبُرَانِسَ وَلَا
الْخِفَافَ إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ

فيه مسائل: الأولى انه وقع السؤال عما يلبس المحرم فاجيب بما لا يلبس لان ما لا
يلبس محصور وما يلبس غير محصور اذ الاباحة هي الاصل: وفيه تنبيه على انه
كان ينبغي وضع السؤال عما لا يلبس: وفيه دليل على ان المتبر في الجواب ما يحصل منه
الاعتصود كيف كان ولو بتغيير او زيادة ولا تشتط المطابقة: الثانية اتفقوا على المنع
من لبس ما ذكر في الحديث والفقهاء القياسيون عدوه الى ما رآوه في معناه فالعمائم
والبرانس تعدى الى كل ما يغطي الرأس مخيطا او غيره: ولعل العمائم تنبيه على ما
يفطمها من غير المخيط والبرانس تنبيه على ما يعطيها من المخيط فانه قيل انها فلا نس طوال
كان يلبسها الزهاد في الزمان الأول: والتنبيه بالقميص على تحريم المحيط بالبدن وما
يساويه من المنسوج: والتنبيه بالخفاف والقفازين وهو ما كانت النساء تلبسه في
يديهن وقيل انه كان يحشى بقطن وبزر بازرار فنبه بهما على كل ما يحيط بالعضو
الخاص احاطة مثله في العادة ومنه السراويلات لا حاطتها بالوسط احاطة الحيطة: الثالثة

(١) أى هذا باب في بيان الاحاديث الدالة على ما يجوز للمحرم لبسه من الثياب وما لا يجوز
وقوله «المحرم» قال الحافظ في الفتح اجموا على ان المراد به هنا الرجل ولا يلتحق به المرأة في
ذلك. قال ابن المنذر اجموا على ان للمرأة لبس جميع ما ذكر وانما تشترك مع الرجل في منع
الثوب الذي مسه الزعفران أو الورس: أقول ويؤيده ما في رواية البخاري التي ذكرها المصنف
هنا وهي قوله «ولا تنتقب المرأة»:

مِنَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ
وَرَسٌ^(١) وَلِلْبُخَارِيِّ وَلَا تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَّازِينَ

إذا لم يجد نعلين لبس خفين مقطوعين من أسفل الكعبين (٢) وعند الحنبلية لا يقطعهما وهذا الحديث يدل على خلاف ما قالوه فإن الأمر بالقطع ههنا مع اتلافه المالية يدل على خلاف ما قالوه : الرابعة اللبس ههنا عند الفقهاء محمول على اللبس المعتاد في كل شيء مما ذكر فلو ارتدى بالقميص لم يمنع منه لأن اللبس المعتاد في القميص غير الارتداء : واختلفوا في القباء (٣) إذا لبس من غير ادخال اليدين في الكمين

(١) الرواية الأولى أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسام وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : والنازية رواها البخاري في آخر كتاب الحج والنسائي والامام احمد بن حنبل والترمذي وصححه : وقوله « ان رجلا » قال علاء الدين الطار والحافظ ابن حجر فلا أعلم له ذكر افيما اطلعت عليه من نوعه : وقوله « القميص » هكذا بالافراد وفي رواية « القمص » بالجمع يتال تقمصت الثوب اذا لبسته وتقصت الأمر اذا دخلت فيه واما العباء فجمع عمامة وهي تيجان العرب ما يلبس به الرأس سميت بذلك لانها تغطي جميع الرأس بالقطعية : وأما السراويلات فجمع سراويل وهي وثنية عند الجمهور وانها معجمة عربية : ويقال فيها سراويل بالنون : وبعض الاعراب يقول سراويل بالسين المهملة وبعضهم بالسين المعجمة والاكثرون على انه لا ينصرف اذا كان نكرة : والبرانس جمع برنس بضم الباء والنون وهو كل ثوب رأسه ملتصق به دراعة اوجبة او غيرها :

(٢) ومفهومه ان واجد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور وعن بعض الشافعية جوازه وكذا عند الحنفية : وقال ابن العربي انصارا كالتلخين جازا والا متى ستر من ظاهر الرجل شيئا لم يجز الا للفاقد قال الحافظ والمراد بعدم الوجدان ان لا يقدر على تحصيله اما لفقده أو ترك بذل المالك له وعجزه عن اثمن ان وجد من يلبسه أو الأجرة ولو بيع بفنن لم يلزمه شراؤه أو وهب له لم يجب قبوله الا ان أعير له : وظاهر الحديث انه لا فدية على من لبسهما اذا لم يجد النعلين وعن الحنفية تجب كما اذا حلق وليس وتمت بئها لو وجبت لبئها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه وقت الحاجة : وقول الشارح وعند الحنبلية لا يقطعها لاطلاق حديث ابن عباس الآتي وتقب بانه يوافق على قعدة حمل المطلق على المقيد فينبغي ان يقول بها هاتوا أجابوا عن ذلك باجوبة ليست بشيء وسيأتى للشارح زيادة ايضاح والله أعلم

(٣) هو بالقاف والموحدة معروف ويطلق على كل ثوب مفرج. قال الحافظ في الفتح ومنع

ومن أوجب الفدية جعل ذلك من المعتاد فيه أحيانا واكتفى في التحريم فيه بذلك : الخامسة لفظ المحرم يتناول من أحرم بالحج والعمرة معا والاحرام الدخول في احد النسكين والنشغل باعمالهما وقد كان شيخنا العلامة ابو محمد بن عبد السلام يستشكل معرفة حقيقة الاحرام جدا ويبحث فيه كثيرا واذا قيل انه النية اعترض عليه بان النية شرط في الحج الذي الاحرام ركنه وشرط الشيء غيره ويعترض على انه التلبية بانها ليست بركن والاحرام ركن هذا او قريب منه وكان يحوم على تعيين فعل تتعلق به النية في الابتداء (١) السادسة المنع من الزعفران والورس وهو ثبت يكون باليمن يصمغ به دنيل على المنع من انواع الطيب (٢) وعدها القائنون

اسه على المحرم متفق عليه الا ان أبا حنيفة قال يشترط ان يدخل يديه في كفيه لا اذا القاه على كتفيه ووافقه أبو ثور والخرقي من الحنابلة وحكى نظيره الماوردي ان كان كفه ضيقا فن كان واسعافلا : اه يدل لمن قال بالمنع ما رواه البيهقي باسناد صحيح على شرط الصحيح من حديث ابن عمر بلفظ «ان رجلا أتى الى النبي فقال يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب قال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا القبولا ثوبا مسه ورس أو زعفران» قال البيهقي وهذه الزيادة وهي ذكر القبا صحيحة محفوظة :

(١) قال بعض الحققين والذي يظهر ان الاحرام مجموع الصفة الحاصلة من تجرد وتلبية وغير ذلك

(٢) الطيب ما يطيب به ويتخذ منه الطيب كالمسك والكافور والعنبر والصندل والورد والياسمين والورس والزعفران : قال ابن العربي ليس الورس بطيب ولكنه نبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملائمة الشم فيؤخذ منه تحريم انواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب : وقد اختلف في أشياء تنورد لكأهما : منها الحناء ليس بطيب عند الشافعية ولا فدية على المحرم اذا استعمله وبه قال مالك واحمد وداود وقال ابو حنيفة هو طيب يوجب الفدية : ومنها المصفر فليس بطيب عند الشافعية ولا يوجب فدية وبه قال احمد وداود وحكام ابن المنذر عن ابن عمر وجابر وعبد الله بن جعفر وعقيل ابن أبي طالب وعائشة واسماء وعطاء قال وكراهه عمر بن الخطاب قال النووي في شرح المذهب ومن تبعه الثوري ومالك ومحمد بن الحسن وأبو ثور وقال ابو حنيفة ان نفخ على البدن وجبت الفدية والا وجبت صدقة : ومنها الراحين ففي مذهب الشافعي قولان أحصهما تحريمها وجوب الفدية وبه قال ابن عمر وجابر والثوري ومالك وأبو ثور وأبو حنيفة الا ان مالك وأبا حنيفة يقولان تحرم ولا فدية : قال ابن المنذر واختلف في الفدية عن عطاء واحمد : ومن جوزه وقال هو حلال لا فدية فيه عثمان وابن عباس والحسن البصري ومجاهد واسحق : قال البدرى وهو قول أكثر الفقهاء :

الى ما يساويه في المعنى من التطيبات وما اختلفوا فيه فاختلفهم بناء على انه من الطيب ام لا : السابعة نهى المرأة عن التنقب والقفازين يدل على ان حكم احرام المرأة يتعلق بوجهها وكفها : والسرى ذلك وفي تحريم الخيط وغيره مما ذكروا والله اعلم بخالفة العادة والخروج عن المألوف لاشعار النفس بأمرين : احدهما الخروج عن الدنيا والتذكر للباس الاكفان عند نزع الخيط : والثاني تنبيه النفس على التلبس بهذه العبادة العظيمة بالخروج عن معتاده اود ذلك موجب للاقبال عليها والحفاظة على قوانينها واركانها وشروطها وآدابها والله اعلم :

(تنبيه) علم مما تقدم ان الطيب حرام على المحرم استعماله وهو مجمع عليه سواء جملة في بدنه او يتبخر به وسواء كان الثوب مما ينقض الطيب أم لا وبه قال الشافعي : قال العبدري وبه قال أكثر العلماء : وقال أبو حنيفة يجوز للمحرم ان يتبخر بالعود والتد ولا يجوز ان يجعل شيئاً من الطيب في بدنه ويجوز ان يجعله على ظاهر ثوبه فان جملة في باطنه وكان الثوب لا ينقض فلا شيء عليه وان كان ينقض ازمه الفدية يدل للأول حديث الباب فان قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ولا يلبس ثوبا مسه ورس أو زعفران » عام يتناول ما ينقض وغيره والله اعلم (فرع) لو جعل الطيب في مشروب أو مطبوخ فلا فدية فيه عند أبي حنيفة وفي مذهب الشافعية التفصيل بين ما اذا بقي له طعم أو لون أو ريح أو لم يبق فاذا لم يبق فلا فدية وان بقيت رائحته وجبت الفدية : وقد اختلف في استعمال الزيت والسمن والشيرج والرز ونحوها من الادهان غير الطيب فذهب الشافعي انه لا يحرم عليه استعمالها في بدنه ويحرم عليه في شعر رأسه ولحيته ووجه الفرق ظاهر فان استعمالها في غير الرأس والاحية ليس فيه طيب ولا تزيين واما فيها ففيه تزيين وتحسين : وقال الحسن بن صالح يجوز استعمال ذلك في بدنه وشعر رأسه ولحيته : وقال مالك لا يجوز ان يدهن بها أعضائه الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويجوز له دهن الباطنة وهي ما يورى باللباس : وقد وافق أبو حنيفة الشافعية في السمن والرز وخالف في الزيت والشيرج فقال يحرم استعماله في الرأس واليدين : وقال الامام احمد ان أدهن بزيت أو شيرج فلا فدية في أصح الروايتين سواء يديه ورأسه : وقال داود يجوز دهن رأسه ولحيته وبدنه من غير مطيب : دليل الأخير ما رواه الترمذي والبيهقي عن ابن عباس « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أدهن بزيت غير مقت وهو محرم » وقوله غير مقت أى غير مطيب قال الترمذي هو ضيف غريب لا يعرف الا من حديث فرقد وقد تكلم فيه يحيى بن سعيد ويؤيده ان الذي نهى الشرع عنه هو استعمال الطيب وهذا ليس منه فلا يثبت تحريمه : والله اعلم

٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ الْمُحْرَمُ ^(١)

فيه مسألتان: أحدهما قد يستدل به من لا يشترط القطع في الخفين عند عدم النعلين فانه مطابق بالنسبة الى القطع وعدمه وحمل المطلق ههنا (٢) على المقيّد جيد لان الحديث الذي قيد فيه القطع قد وردت فيه صيغة الأمر وذلك دليل زائد على الصيغة المطلقة فان لم نعمل بها واجزا مطابق الخفين كنا تركنا مادل عليه الأمر بالقطع وذلك غير سائغ وهذا بخلاف ما لو كان المطاق والمقيّد في جانب الاباحة فان اباحة المطاق حينئذ تقتضي زيادة على مادل عليه اباحة المقيّد فاذا اخذنا بالزائد كان أولى اذ لا معارضة بين اباحة المقيّد واباحة ما زاد عليه : وكذلك نقول في جانب النهي لا يحمل المطاق فيه على المقيّد لما ذكرناه من ان المطلق دال على النهي فيما زاد على صورة المقيّد من غير معارض فيه وهذا يتوجه اذا كان الحديثان مثلاً مختلفين باختلاف مخرجهما أما اذا كان المخرج للحديث واحداً ووقع اختلاف على ما انتهت اليه الروايات فههنا نقول ان الآتي بالمقيّد حفظ ما لم يحفظه المطاق من ذلك الشيخ فكان الشيخ لم ينطق به الا مقيداً فيتقيد من هذا الوجه وهذا الذي ذكرناه في

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « المحرم » مرفوع على انه فاعل قليلبس وسراويل مفعوله : ويروي للمعجم باللام الحارة التي لبيان أي هذا الحكم للمعجم كاللام في هبت لك (٢) أي في باب الامر بظاهر اطلاق لفظ الحديث أخذ الامام احمد بن حنبل فجاز للمعجم لبس الخفين والسراويل للذي لا يجد النعلين والازار على حالها واشترط الجمهور قطع الخف ونفق السراويل لحديث ابن عمر المتقدم : قال ابن قدامة من الحنبلية الأولى قطعها عملاً بالحديث الصحيح وخروجاً من الخلاف : قال الخافظ في الفتح والأصح عند الشافعية والاكثر خروجاً لبس السراويل بغير فتق كقول احمد : واشترط الفتق محمد بن الحسن وامام الحرمين وطائفة : وعن أبي حنيفة منع السراويل للمعجم مطلقاً ومثله عن مالك : والحديثان المذكوران يردان عليهما :

٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ. قَالَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ يَدِيكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ ^(١)

الاطلاق والتقييد مبنى على ما يقوله بعض المتأخرين من ان العام في الذوات مطلق في الأحوال لا يقتضى العموم : وأما على مثل ما تختاره في مثل هذا من العموم في الأحوال تبعاً للعموم في الذوات فهو من باب العام والخاص * الثانية لبس السراويل اذا لم يجسد إزاراً يدل الحديث على جوازه من غير قطع وهو مذهب احمد وهو قوى ههنا اذ لم يرد بقطعه ماورد في الخفين : وغيره من الفقهاء لا يبيح السراويل على هيئته اذا لم يجسد الأزار :

التلبية الاجابة : وقبل في معنى لبيك اجابة بعد اجابة ولزوما لطاعتك فتنى للتوكيد . واختلف أهل اللغة في انه تننية اولاً : فمنهم من قال انه اسم مفرد لامثنى : ومنهم من قال انه مثنى وقيل ان لبيك مأخوذ من ألب بالمكان ولب اذا قام به اى انا مقيم على طاعتك وقيل انه مأخوذ من لباب الشيء وهو خالصة

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى التلبية : وفى اللباس ونال فى آخره « لا يزيد على هذه الكلمات » ومسلم وأبو داود والنسائى والامام احمد بن حنبل وفى الحديث مباحث : الأول انه يدل على مشروعية التلبية واختلف فى حكمها : قال العافظ ابن حجر فى الفتح وفيها مذاهب أربعة ويمكن توصيلها الى عشرة : الاول انها سنة من السنن لا يجب بتركها شيء وهو قول الشافعى واحد : ثانياً واجب ويجب بتركها دم كما هو المأوردى عن ابن أبى هريرة من الشافعية وقال انه وجد للشافعى نصاً يدل عليه وحكاها ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابى عن مالك وأبى حنيفة : وأغرب النووى حكى عن مالك انها سنة ويجب بتركها دم ولا يعرف ذلك عندهم الا ان الجلاب قال التلبية

أى اخلاصى لك : وقوله « ان الحمد والنعمة لك » بروى فيه فتح الحمزة وكسرها
والكسر أجود لانه يقتضي ان تكون الاجابة مطابقة غير معاملة فان الحمد والنعمة
لله علي كل حال والفتح يدل على التعليل كأنه يقول اجبتك لهذا السبب والأول
اعم : وقوله « والنعمة لك » الأشهر فيه الفتح ويجوز الرفع على الابتداء وخبر ان
محذوف : وسعديك كليك قيل معناه مساعدة لطاعتك بعد مساعدة : والرغاء
اليك بسكون الفين فيه وجهان احدهما ضم الراء والثاني فتحها فان ضمنت
قصرت وان فتحت مددت وهذا كالنماء والنعما : وقوله « والعمل » فيه حذف
ويحتمل ان تقدره كالأول اى والعمل اليك اى اليك القصد به والانهاء به اليك
لتجازى عليه ويحتمل ان يقدر والعمل لك : وقوله « والخير بيدك » من باب
اصلاح المخاطبة كما في قوله تعالى (واذا مرضت فهو يشفين)

في الحج مسنونة غير مفروضة قال ابن التين يريد انها ليست من أركان الحج والا فبى واجبة ولذلك
يجب بتركها الدم ولو لم تكن واجبة لم يجب : وحكى ابن العربي انه يجب عندهم بترك تكرارها دم وهذا
قدر زائد على أصل الوجوب : ثالثها واجبة لكن يقوم مقامها فمل يتماق بالحج كالتوجه على الطريق
وهذا صدر ابن شاس من المالكية كلامه في الجواهر له : وحكى صاحب الهداية من الحنفية مثله لكن زاد
القول الذى يقوم مقام التلبية من الذكر كفى مذهبهم في انه لا يجب لفظ معين وقال ابن المنذر قال أصحاب
الرأى ان كبروا وهل أوسج ينوى بذلك الاحرام فهو محرم : رابعها انها ركن في الاحرام لا ينقد
بدونها كماه ابن عبد البر عن النووى وأبى حنيفة وابن جبيب من المالكية والزبيرى من الشافعية : وأهل
الظاهر قالوا هى نظير تكبيرة الاحرام للصلاة ويتو به ما تقدم في بحث ابن عبد السلام عن حقيقة الاحرام
وهو قول عطاء أخرجه سعيد بن منصور باسناد صحيح عنه قال التلبية فرض الحج : وحكاها ابن المنذر
عن ابن عمر وطاوس وعكرمة : وحكى النووى عن داود انه لا بد من رفع الصوت بها وهذا قدر
زائد على أصل كونها ركنا : اه الثانى اختلاف في تفسير التلبية على أقوال تعرض الشارح لها :
الثالث قوله في الحديث « وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها » الخ يدل على ان الزيادة
وقعت من ابن عمر فيحتمل ان يكون مقلدا فى ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل
ان يكون مجتهدا فى ذلك وفى شرح البخارى للحافظ انه كان مقلدا فى ذلك أباه عمر رضى الله
عنه لانه قال فى الفتح زاد مسلم من هذا الوجه (أى من طريق الزهري عن سالم عن أبيه
قال ابن عمر كان عمر يهل بهذا ويريد ليك اللهم ليك وسعديك والخير فى يديك والرغاء
اليك والعمل » فرف ان ابن عمر اقتدى فى ذلك بأبيه اه واستدل به على استحباب الزيادة
على ماورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك وقد نقل الحافظ الخلاف الذى ذكره

الطحاوى فى شرح معاني الآثار فقال قال الطحاوى بعد ان أخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمرو بن معد يكرب أجمع المسلمون جميعا على هذه التلبية غير ان قوم قالوا لا بأس ان يزيد فيها من الذكر لله ما أحب وهو قول محمد والثورى والأوزاعى واحتجوا بحديث أبى هريرة . يعنى الذى أخرجه النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم قال كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ليك الله الحق ليك : وبزيادة ابن عمر المذكورة هنا وخالفهم اخرون فقالوا لا ينبغي ان يزداد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الناس كما فى حديث عمرو بن معد يكرب ثم فعله هو ولم يقل لبوا بها شتم مما هو من جنس هذا بل علمهم كما علمهم التكبير فى الصلاة فكذلك لا ينبغي ان يتعدى من ذلك شيئا مما علمه ثم أخرج حديث عامر بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه انه سمع رجلا يقول ليك ذا المارج فقال انه لذو المارج وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال فهذا سمعته ذكره الزيادة فى التلبية وبه تأخذ اه أقول وما ذكره من كراهة ما زاد على المشروع والمسموع عن النبى صلى الله عليه واله وسلم هو سبيل المؤمنين والمعمول به تديبا ومنظم من ذلك قاعدة عظيمة تهديم كل ما بنوه المبتدعون القائلون بالاستحسان الملقى على قنطرة الشك والحيل . وحكى عن مالك كراهة الزيادة على الوارد حكاه ابن عبد البر عنه وهو أحد قولى الشافعى وحكى الترمذى عن الشافعى قال فان زادت فى التلبية شيئا من تعظيم الله فلا بأس وأحب الى أن يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذهب الجمهور الى جواز الزيادة وقد أبدى البيهقى فى المعرفة وجهاحسنا قال الاختيار عندى ان يفرد ماروى عن النبى صلى الله عليه واله وسلم فى ذلك قال الحافظ فى الفتح وهذا اعدل الوجوه فيفرد ما جاء مرفوعا واذا اختار قول ما جاء موقوفا أو أنشأه هو من قبل نفسه مما يابق قاله على انفراده حتى لا يتسلط بالمرفوع والله اعلم (فائدة) وقد كان السلف شديد التمسك بآثار النبى صلى الله عليه وآله وسلم حتى فى عاداته ويرون ان مخالفة ذلك فتنة وضلال عن الصراط السوى ولذا ذكر لك ما حكاه ابن الدربى عن الزبير بن بكار عن مالك حينما سئل عن الاحرام : قال سمعت مالك بن أنس وأباه رجلا فقال يا أبا عبد الله من اين أحرم قال من ذى الخليفة من حيث أحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى اريد ان أحرم من المسجد فقال لا تفعل قال فانى اريد ان أحرم من المسجد من عند القبر قال لا تفعل فانى اخشى عليك الفتنة فقال وأي فتنة فى هذه اما هى أميال أزيدها قال وأي فتنة اعظم من ان ترى انك سبقت الى فضيلة قصر عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : انى سمعت رسول الله يقول (فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم) قال العلامة أبو اسحق الشاطبى فانت ترى انه خشى عليه الفتنة فى الاحرام من موضع فاضل لابقعة اشرف منه وهو مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وموضع قبره لكنه أبعد من الميقات فهو زيادة فى التمسك بقصد ارضى الله ورسوله قبيل ان ما استسهله من ذلك الأمر اليسير فى بادئ الرأي بخاف على صاحبه الفتنة فى الدنيا والمذاب فى الآخرة : واستدل بالآية فكل ما كان مثل ذلك داخل عند مالك فى معنى الآية ما ينكر اهية التنزيه فى هذه الامور التى يظهر بأول النظر انها سهلة ويسيرة : والله اعلم

٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا حُرْمَةٌ : وَفِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ لَا تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ ^(١)

فيه مسائل الأولى اختلف الفقهاء في ان المحرم للمرأة من الاستطاعة ام لا حتى لا يجب عليها الحج الا بوجود المحرم والذين ذهبوا الى ذلك استدلوا بهذا الحديث فان سفرها للحج من جملة الاسفار الداخلة تحت الحديث فيمنع الا مع المحرم والذين لم يشترطوا ذلك قالوا يجوز ان تسافر مع رفقة مأموين الى الحج رجالا او نساء : وفي سفرها مع امرأة واحدة خلاف في مذهب الشافعي (٢) وهذه

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم والامام أحمد ابن حنبل : وقوله « لا يحل لامرأة تؤمن » الخ يدل بمفهومه ان النهي المذكور يختص بالمؤمنات فتخرج الكافرات كتابية كانت او حربية وقد قال به بعض اهل العلم واجيب بان الوصف ذكر لتأكيد التحريم ولم يقصد به اخراج ماسواه وهو تعريض بانها اذا سافرت بغير محرم قلنا تتخالف شرط الايمان بالله واليوم الآخر لأن التمرض الى وعفها بذلك اشارة الى الزام الوقوف عند ما نهيت عنه وان الايمان بالله واليوم الآخر يقضي لها بذلك :

(٢) وحاصل ذلك ان مذهب ابي حنيفة واصحابه وفقهاء اصحاب الحديث ان المحرم شرط في وجوب الحج على المرأة اخذا بظاهر الحديث الا انه قيد مسافة السفر فيما اذا كان بينها وبين الكعبة ثلاثة ايام ولياليها كما جاء في بعض الروايات فان المنع المقيد بالتلات متحقق وماعداه فشكوك فيه فيؤخذ بالتيقن وبه قال النخعي والحسن البصري والاشعثي : ونوقض هذا المدعي وقول بل بالمثل بان الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فيذهبى الأخذ بها و طرح ماعداها فانه مشكوك فيه ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص وترك حمل المطلق على المقيد وقد خالفوا ذلك هنا : وفرق سفيان الثوري بين المسافة البعيدة فتمها دون القرية وتمسك احمد بعموم الحديث فقال اذا لم تجد زوجا او محرما لا يجب عليها الحج هذا هو المشهور عنه كما حكاه الخافض في الفتح وعنه رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث بغير سفر الفريضة : والحديث يرد عليهما : والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج او المحرم والنسوة التقاة وفي قول تكفي امرأة واحدة ثقة : وفي قول نقله الكرايبي وصححه في المذهب انها تسافر وحدها اذا كان الطريق آمنا وهذا كله في الواجب من حج او عمرة :

المسألة تتعلق بالنصين اذا تعارضا وكان كل واحد منهما عاما من وجه خاصا من وجه : بياانه ان قوله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) يدخل تحته الرجال والنساء فيقتضى ذلك انه اذا وجدت الاستطاعة المتفق عليها ان يجب عليها الحج : وقوله عليه السلام « لا يحل لامرأة » الحديث خاص بالنساء عام في الأسفار فاذا قيل به واخرج عنه سفر الحج لقوله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) قال المخالف بل تعمل بقوله تعالى (والله على الناس حج البيت) فتدخل المرأة فيه ويخرج سفر الحج عن النهي فيقوم في كل واحد من النصين عموم وخصوص وبحاج الى الترجيح من خارج : وبذلك بعض الظاهرية انه يذهب الى دليل من خارج وهو قوله عليه السلام « لاتمنعوا اماء الله مساجد الله » ولا يتجه ذلك فانه عام في المساجد فيمكن ان يخرج عنه المسجد الذي يحتاج الى السفر في الخروج اليه بحديث النهي .

الثانية لفظ المرأة عام بالنسبة الى سائر النساء : وقال بعض المالكية هذا عندى في الشابة وأما الكبيرة غير المشتهة فتسافر حيث شاءت في كل الأسفار بلا زوج ولا محرم : وخالفه بعض المتأخرين من الشافعية من حيث ان المرأة مظنة الطمع فيها ومظنة الشهوة ولو كانت كبيرة : وقد قالوا لكل ساقطة لاقطة : والذي قاله المالكي تخصيص العموم بالنظر الى المعنى : وقد اختار هذا الشافعي ان المرأة تسافر في الامن ولا تحتاج الى أحد بل تسير وحدها في جملة القافلة فتكون آمنة وهذا يخالف لظاهر الحديث :

الثالثة قوله ■ مسيرة يوم وليلة » اختلف في هذا المدد في الاحاديث فروى « فوق ثلاث » وروى « مسيرة ثلاث ليالى » وروى « لا تسافر امرأة يومين » وروى ■ مسيرة ليلة » وروى « مسيرة يوم » وروى « يوما وليلة » وروى « يريدنا » وهو اربعة فراسخ (١) وقد حملوا هذا الاختلاف على حسب اختلاف

(١) انقول وقد روى مطلقا عن ابنه في الصحيح : قال الحفاظ في التبع وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطابق لاختلاف التقييدات : وقال النووي ليس المراد من التحديد

السائلين واختلاف المواطن وان ذلك معلق باقل ما يقع عليه اسم السفر :
 الرابعة ذو المحرم عام في محرم النسب كاخيه وابن اخيه وابن اختها
 وخالها وعمها ومحرم الرضاع ومحرم المصاهرة كابي زوجها وابن زوجها واستثنى
 بعضهم ابن زوجها فقال يكره سفرها معه لغلبة الفساد في الناس بعد العصر الأول
 ولأن كثيرا من الناس لا ينزل زوجة الأب في النفرة عنها منزلة محارم النسب
 والمرأة فتنة الا فيما جبل الله النفس عليه من النفرة عن محارم النسب : والحديث
 عام فان كانت هذه الكراهية للتحريم مع محرمية ابن الزوج فهو مخالف لظاهر
 الحديث بعيد وان كانت كراهية تنزيه للمعنى المذكور فهو أقرب تشوقا الى المعنى
 وقد فعلوا مثل ذلك في غير هذا الموضع : وما يقويه ههنا ان قوله « لا يحل »
 استثنى منه السفر مع المحرم فيصير التقدير الا مع ذى محرم فيحل ويبقى النظر
 في قولنا يحل هل يتناول المكروه ام لا بناء على ان لفظة يحل تقتضى الاباحة
 المتساوية الطرفين فان قلنا لا يتناول المكروه فالأمر قريب فيما قاله الا انه تخصيص
 يحتاج الى دليل شرعى عليه : وان قلنا يتناول فهو أقرب لان ما قاله لا يكون
 حينئذ منافيا لما دل عليه اللفظ والمحرم الذى يجوز معه السفر والخلوة كل من حرم
 نكاح المرأة عليه لحرمتها على التأييد بسبب مباح فقولنا على التأييد احتراز من
 أخت الزوجة وعمتها وخالتها : وقولنا بسبب مباح احتراز من ام الموطوءة بشبهة
 فانها ليست محرما بهذا التفسير فان وطئ الشبهة لا يوصف بالاباحة : وقولنا
 لحرمتها احتراز عن الملاعة فان تحرعها ليس لحرمتها بل تغليظا : هذا ضابط
 مذهب الشافعية :

الخامسة لم يتعرض في هاتين الروايتين للزوج وهو موجود في رواية أخرى
 ولا بد من الحاقه بالحكم بالحرم في جواز السفر معه : اللهم الا ان يستعمل لفظة
 الحرمة في احدى الروايتين في غير معنى الحرمة استعمالا لغويا فيما يقتضى الاحترام
 فيدخل فيه الزوج لفظا والله اعلم :

ظاهره بل كل ما يسمى سفرا فلزوجة منهية عنه الا بالمحرم وانما وقع التحديد عن امر واقع
 فلا يعمل بمفهومه وعلى هذا يتناول السفر طويل السير وقصيره ولا يتوقف امتناع سير المرأة
 على مسافة القصر : والله اعلم

باب الفدية^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِدْيَةِ فَقَالَ نَزَلَتْ فِي خَاصَّةٍ وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ حُمِلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ تَتَنَازَرُ عَلَيَّ وَجَهِي فَقَالَ مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى أَتَجِدُ شَاةً فَقُلْتُ لَا قَالَ فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ : وَفِي رِوَايَةٍ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةٍ أَوْ يُهْدِيَ شَاةً أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ^(٢)

الكلام عليه من وجوه : أحدها معقل والد عبد الله هذا بفتح الميم واسكان العين المهملة وكسر القاف وعبد الله هذا هو ابن معقل بن مقرن بضم الميم وفتح القاف وكسر الراء المشددة المهملة مزني كوفي يكنى أبا الوليد متفق عليه : وقال أحمد ابن عبد الله فيه كوفي تابعي ثقة من خيار التابعين : وعجيرة بضم الدال المهملة وسكون الجيم وفتح الراء المهملة وكسب ولده من بني سالم بن عوف وقيل من بلي : وقيل هو كعب بن عجرة ابن أمية بن عسدي مات سنة اثنتين وخمسين

(١) أي هذا باب في بيان ما يوجب الفدية وهي البذل الذي يتخلص به المكلف عن مكره وتوجه اليه
(٢) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والامام أحمد بن حنبل : قال علاء الدين المطار وقد اتفق العلماء على القول بظاهر هذا الحديث لكن وقع الاختلاف في الاطعام هل يتمين من الحنطة مقدار : فحكى عن أبي حنيفة والثوري ان نصف الصاع لكل مسكين انما هو في الحنطة فاما التمر وغيره فيجب صاع لكل مسكين : وهذا خلاف نصه في الحديث في صحيح مسلم « ثلاثة أصع من تمر » : وعن أحمد بن حنبل رواية لكل مسكين صاع حنطة او نصف صاع من غيره وعن الحسن البصري : وبعض السلف انه يجب اطعام عشرة مساكين او صيام عشرة ايام وكل هذا ضعيف مصادم للسنة : والله اعلم


بالمدينة وله خمس وسبعون سنة متفق عليه * الثاني الحديث دليل على جواز حلق الرأس لا ذى الفعل وقاسوا عليه ما في ممناه من الضرر والمرض * الثالث قوله « نزلت في » يعنى آية الفدية : وقوله « خاصة » يريد اختصاص سبب النزول به فان اللفظ عام في الآية لقوله تعالى (فمن كان منكم مريضا) وهذه صيغة عموم الرابع قوله عليه السلام « ما كنت أرى » بضم الهمزة اى اظن : وقوله عليه السلام « بلغ بك ما أرى » بفتح الهمزة يعنى اشاهد وهو من رؤية العين : والجهد بفتح الجيم هو المشقة : واما الجهد بضم الجيم فهو الطاقة ولا معنى لها ههنا الا ان تكون الصيغتان بمعنى واحد * الخامس قوله « أو أطعم ستة مساكين » تبين لعدد المساكين الذين تصرف اليهم الصدقة المذكورة في الآية وليس في الآية ذكر عددهم : وأبعد من قال من المتقدمين انه يطعم عشرة مساكين لمخالفته الحديث فقاسه على كفارة اليمين * السادس قوله « لكل مسكين نصف صاع » بيان لمقدار الاطعام ونقل عن بعضهم ان نصف الصاع لكل مسكين انما هو في الحنطة فاما التمر والشعير وغيرهما فيجب صاع لكل مسكين . وعن احمد رواية ان لكل مسكين مد حنطة او نصف صاع من غيرها : وقد ورد في بعض الروايات تعيين نصف الصاع من تمر لكل مسكين * السابع الفرق بفتح الراء وقد تسكن وهو ثلاثة أصع مفسر من الروايتين اعنى هذه الرواية وهو تقسيم الفرق على ثلاثة أصع والرواية الأخرى وهو تعيين نصف الصاع لكل مسكين من تمر * الثامن قوله « او تهدي شاة » هو النسك المجل في الآية قال أصحاب الشافعى هي الشاة التي تجزي في الأضحية : وقوله « أو صم ثلاثة ايام » تعيين لمقدار الصوم المجل في الآية وأبعد من قال من المتقدمين ان الصوم عشرة أيام لمخالفته هذا الحديث : ولفظ الآية والحديث مما يقتضى التخيير بين الحصل الثلاث اعنى الصيام والصدقة والنسك لان كلمة او تقتضى التخيير : وقوله في الرواية « أنجد شاة فقلت لا » فامره ان يصوم ثلاثة ايام ليس المراد به ان الصوم لا يجزى الا عند عدم الهدى قيل بل هو محمول على انه سأل عن النسك فان وجده أخبره بانه مخير بينه وبين الاطعام فان عدمه فهو مخير بين الصيام والاطعام :

باب حرمة مكة^(١)

١ - عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ خُوَيْلِدِ بْنِ عَدْرِو الخَزَاعِيِّ الْعَدَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرُو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ أَنْ أُحَدِّثَكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ فَسَمِعْتُهُ أُذْنَايَ وَوَعَاهُ قَائِي وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ أَنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ يَحْرَمْهَا النَّاسُ فَلَا يَحِلُّ لِي أَنْ يَرَى يَوْمَ مِنْ بَالِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَمْضِدَ بِهَا شَجَرَةً فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ

اسكلام عليه من وجوه : الاول ابو شريح الخزاعي ويقال فيه العدوي ويقال الكعبي اسمه خويلد بن عمرو : وقيل عمرو بن خويلد : وقيل عبد الرحمن بن عمرو : وقيل هاني بن عمرو أسلم قبل فتح مكة وتوفي بالمدينة سنة ثمان وستين * الثاني قوله « ائذن لي ايها الأمير في أن أحدثك » فيه حسن الأدب في المخاطبة للأكابر لاسيما الملوك فيما يخالف مقصودهم لان ذلك يكون ادعى للقبول لاسيما في حق من يعرف منه ارتكاب غرضه فان الغلظة عليه قد تكون سبباً لاثارة نفسه ومماندة من يخاطبه : وقوله « أحدثك قولاً قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعتة أذناي ووعاه قلبي » تحقيق لما يريد ان يخبره به :

(١) اي هذا باب في الأحاديث الدالة على حرمة مكة وتنظيفها

كَحَزْمَتِهَا بِالْأَنْسِ فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ مَا قَالَ
لَكَ قَالَ أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا
وَلَا فَارًّا بَدَمٍ وَلَا فَارًّا بِخَرْبَةٍ ^(١) * الْخَرْبَةُ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ
هِيَ الْخِيَانَةُ وَقِيلَ الْبَلِيَّةُ وَقِيلَ التُّهْمَةُ وَأَصْلُهَا فِي سَرَقَةِ الْإِبِلِ قَالَ
الشَّاعِرُ * وَالْخَارِبُ الْأَصُّ يُحِبُّ الْخَارِبًا * 

وقوله « سمعته أذناي » نفى لوهم أن يكون رواه عن غيره ووعاه قلبي لتحقيق
لفهمه والتثبت في تعقل معناه * الثالث قوله « فلا يحل لامرئ يؤمن بالله
واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا » يؤخذ منه أمران : أحدهما تحريم القتال
بمكة لأهل مكة وهو الذي يدل عليه سياق الحديث ولفظه (٢) وقد قال بذلك

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم والنسائي والترمذي : وقوله
« بيعت البعوث » أي يرسل الجيوش إلى مكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة
يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم وكان عمرو والي يزيد على المدينة في ذى القعدة سنة ستين :
وملخص القصة كما قال الحافظ في الفتوح أن معاوية عهد بالخلافة بعده ليزيد ابنه فبايحه الناس
إلا الحسين بن علي وابن الزبير فاما ابن أبي بكر فأت قبل موت معاوية واما ابن عمر فبايع
ليزيد عقب موت أبيه واما الحسين بن علي فصار إلى الكوفة لاستدعائهم إليه ليبايروه فكان
ذلك سبب قتله : واما ابن الزبير فاعتصم وسمى عائذ البيت وثاب على أمر مكة فكان يزيد
ابن معاوية يأمر امرأه على المدينة أن يجهزوا إليه الجيوش فكان آخر ذلك أن أهل المدينة
اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة : وقوله « ووشاه قلبي » أي حفظه وتمقله وهو يدل على أن
الدقل محل القلب لا الدماغ وهو قول الجمهور لأنه لو كان محل الدماغ لقال ووعاه رأسي : وفيه
قول ثالث أنه مشترك بينهما : والله أعلم

(٢) أقول ظاهر الحديث يدل على تحريم القتال والقتل بمكة أما الثاني فقد نقل الاجماع
ابن الجوزي وغيره على جواز إقامة حد القتل فيها على من أوقفه فيها وخص الخلاف بمن قتل في
الحل ثم لجأ للحرم واحتج بعضهم بقتل ابن خطل بها قال الحافظ في الفتوح ولا حجة فيه لأن
ذلك كان في الوقت الذي أحاط فيه ساعة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : وزعم ابن حزم أن مقتضى
وقل ابن عمر وابن عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها مطلقا ونقل التفصيل عن مجاهد

بعض الفقهاء قال القفال في شرح التلخيص في أول كتاب النكاح في ذكر الخصائص لا يجوز القتال بمكة قال حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجز لنا قتالهم فيها ، وحكى الماوردي أيضا ان من خصائص الحرم ان لا يحارب أهله ان بنوا على اهل العدل فقد قال بعض الفقهاء يحرم قتالهم بل يضيق عليهم حتى يرجعوا الى الطاعة ويدخلوا في احكام اهل العدل قال وقال جمهور الفقهاء يقاتلون على بنغيهم اذا لم يمكن ردهم عن البنى الا بالقتال لان قتال البغاة من حقوق الله تعالى التي لا يجوز اضعافها فحفظها في الحرم أولى من اضعافها : وقيل ان هذا الذي نقله عن جمهور الفقهاء نص عليه الشافعي في كتاب اختلاف الحديث من كتب الأئم ونص عليه أيضا في آخر كتابه المسمى بسير الواقدي : وقيل ان الشافعي أجاب عن الأحاديث بان معناها تحريم نصب القتال عليهم وقتالهم بما يعم كنصب المنجنيق وغيره اذا لم يمكن اصلاح الحال بدون ذلك بخلاف ما اذا انحصر الكفار في بلد آخر فانه يجوز قتالهم على كل وجه وبكل شيء والله أعلم :

وأقول هذا التأويل على خلاف الظاهر القوي الذي دل عليه عموم النكرة في سياق النفي في قوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بها دما » وأضماً فان النبي صلى الله عليه وسلم بين خصوصيته لاحتلالها له ساعة من نهار وقال « فان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم » فابان بهذا اللفظ ان المأذون للرسول صلى الله عليه وسلم فيه مالم يؤذن فيه لغيره والذي أذن للرسول فيه انما

وعطاء : وقال أبو حنيفة لا يقتل في الحرم حتى يخرج الى الحل باختياره لكن لا يجالس ولا يكلم ويوعظ ويذكر حتى يخرج : وقال أبو يوسف يخرج مضطرا الى الحل وقوله ابن الزبير : وروى ابن أبي شبة عن طريق طاوس عن ابن عباس من اصاب حدا ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع : وعن مالك والشافعي يجوز اقامة الحد مطلقا فيها لأن العاصي هناك حرمة نفسه فابطل ما جعل الله له من الأمن : واما القتال فيها فقد تمرض له الشارح فتنبه له : والله اعلم :

هو مطلق القتال ولم يكن قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل مكة بمنجنيق وغيره مما يعم كما حمل عليه الحديث في هذا التاويل : وأيضا فالحديث وسياقه يدل على ان هذا التحريم لاظهار حرمة البقعة بتحريم مطلق القتال فيها وسفك الدم وذلك لا يختص بما يستأصل ، وأيضا فتخصيص الحديث بما يستأصل ليس لنا دليل على تعيين هذا الوجه بعينه لان يحمل عليه الحديث فلو أن قاتلا أبدى معنى آخر وخص به الحديث لم يكن بأولى من هذه : الأمر الثاني يستدل به أبو حنيفة رحمه الله في ان الملتجئ الى الحرم لا يقتل به لقوله عليه السلام « لا يحل لامرئ ان يسفك بها دما » وهذا عام تدخل فيه صورة النزاع قال بل يلجأ الى ان يخرج من الحرم فيقتل خارجه وذلك بالتضييق عليه : الرابع العضد المطع عضد بفتح الضاد في الماضي يعضد بكسر الضاد يدل على تحريم قطع أشجار الحرم واتفقوا عليه (١) في مالا يستنبته الآدميون في العادة :

(١) اى اتفقوا على تحريم قطع اشجار الحرم التى لا يستنبته الآدميون قال القاضى عياض خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمى فاما ما ينبت بمعالجة آدمى (كالنخيل والتخل والتماح والتين ونحوها وسواء كن شجرا او غيره كاجلاز) فاختلف فيه والجوهر على جوازه : وفي مذهب الشافعى قولان اصحهما كما نقله النووي في شرح المذهب التميم على ما ذهب اليه العراقيون منهم وابنه صاحب المذهب : قال ابن قدامة في المغنى ويجب في اتلاف الشجر والحشيش الضمان وبه قال الشافعى واصحاب الرأى وروى عن ابن عباس وعطاء : وقال مالك وأبو ثور وداود وابن المنذر لا يضمن لان الحرم لا يضمنه في الحل فلا يضمن في الحرم كالزراع (بل يأم فاعل ذلك فيستغفر) : وقال ابن المنذر لا يجد دليلا اوجب به في شجر الحرم فرضا من كتاب ولا سنة ولا اجماع وأقول كما قال مالك يستغفر الله تعالى ولنا ما روي أبو هشيم قال رأيت عمر بن الخطاب امر بشجر كان في المسجد يضر باهل الطواف فقطع وفدا قال وذكر البقر رواه احمد بن حنبل في المسالك وعن ابن عباس انه قال في الدوحة بقرة وفي الجزلة ذاة والدوحة الشجرة العظيمة والجزلة الصغيرة وعن عطاء نحوه اه اتول ما قاله ابن قدامة في ايجاب الضمان باتلاف الشجر هو على اطلاقه اى سواء نبت بنفسه او بعلاج من آدمى لانه خاص بالأول ولذا قال الحافظ في التتبع بعد ان نقل الخلاف فيها ينبت بنفسه وفيها ينبت بعلاج وقال الشافعى في الجميع الجزاء ورجحه ابن قدامة اه وقد انكر القاضى أبو الطيب من الشافعية في المجرد على الدارمى والماوردى والماسرجى تخصيصهم الضمان بما انبت بنفسه وقال هذا خلاف نص الشافعى وخلاف قول اكثر اصحابنا فان التحريم والضمان عام في الجميع ا قال

واختلف الفقهاء فيما يستنبته الآدميون والحديث عام في عضد ما يسمى شجرا * الخامس قد يتوهم ان قوله عليه السلام « لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر » انه يدل على ان الكفار ليسوا مخاطبين بفروع الشريعة والصحيح عند أكثر الأصوليين انهم مخاطبون : قال بعضهم في الجواب عن هذا التوهم لان المؤمن هو الذي ينقاد لاحكامنا ويترحم عن محرمات الله تعالى ويستشير احكامه فجعل الكلام فيه وليس فيه ار غير المؤمن ليس محرم بالعرض :

وأقول الذي أراه ان هذا الكلام من باب خطاب التوبيخ والارهاب وان مقتضاه ان استحلال هذا المنهى عنه لا يليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل يافيه وهذا هو المفتضى لذكر هذا الوصف ولو قيل لا يحل لاحد مطلقا لم يحصل منه هذا العرض وخطاب التوبيخ معلوم عند علماء البيان : ومنه قوله تعالى (وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين) الى غير ذلك * السادس فيه دليل على ان مكة فتحت عنوة وهو مذهب الأكرن : وقال الشافعي وغيره فتحت صلحا (١)

النوى وهكذا نقل أبو على البندرجي عن نص الشافعي في عامة كتبه انه يجب الضمان في شجر السفرجل والتفاح وسائر ما انبته الآدمي اه : قل ابن الربيع اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي اجاز قطع السواك من فروع الشجرة كذا نقله أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر اذا كان لا يضرها ولا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذى بطبعه فاشبه الفواسق : ومنه الجمهور عملا بعموم قوله « ولا يعضد بها شجرة » وقوله كما سيأتي « ولا يعضد شوك » واجابوا بان قياس ما ذكر على الفواسق قياس في مقابلة النص فلا يعتد به حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك لأن غالب شجر الحرم كذلك : ولقيام الفارق أيضا فان الفواسق المذكورة تقصد بالأذى بخلاف الشجرة : قال ابن قدامة في المغني ونقله عنه الحافظ في الفتح ولا بأس بالانتفاع بما انكسر من الاغصان وانقطع من الشجر بشئ فعل آدمي ولا بما سقط من الورق نص عليه احمد ولا نعم فيه خلافا لان الخبر انما ورد في القطع وهذا لم يقطع اه والله اعلم

(١) وجه ذلك ان عادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فتح بلدا ومدينة قسم ارضها ومواليها بين الناس واما مكة لما دخلها لم يقسمها فاشكل على العلماء الجمع بين فتحها عنوة وترك قسمتها ولما رأى الشافعي رضي الله عنه ذلك لم يذهب الى الجمع بين فتحها تنوة وبين عدم قسمتها بل ذهب الى انها فتحت صلحا فلذلك لم تقسم قال فلو فتحت عنوة لكانت غنيمة للمسلمين

وقيل في تأويل الحديث ان القتال كان جائزاً له صلى الله عليه وسلم في مكة ولو احتاج اليه لفعله ولكن ما احتاج اليه : وهذا التأويل يضعفه قوله عليه السلام : فان أحد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فانه يقتضى وجود قتال منه صلى الله عليه وسلم ظاهراً وأيضاً السبب الذى دلت على وقوع القتال : وقوله عليه السلام « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » الى غير من الامان المعلق على أشياء مخصوصة تبعاً لهذا التأويل أيضاً * السامع قوله صلى الله عليه وسلم « وليبلغ الشاهد المائب » فيه تصريح بنقل العلم واشاعة الدين والأحكام : وقول عمرو انا أعلم منك بذلك ياباً شريح الى آخره هو كلامه ولم يستند الى رواية * وقوله لا يعيد عاصياً أى لا يعصمه : وقوله « ولا فاراً بخربة » قد فسرهما المصنف : ويقال فيها بضم الخاء وأصلها سرقة الابل كما قال : ويطلق على كل خيانة : وفي صحيح البخارى انها البلية : وعن الخليل هي الفساد في الدين من الخارب وهو اللص المفسد في الأرض وقيل هي العيب :

فيجب قسمتها كما تجب قسمة الحيوان والمنقول ولم ير بأساً من بيع رباع مكة واجارتها واحتج بانها ملك لاربابها تورث عنهم وتوهب وقد اضافها الله سبحانه اليهم اضافة الملك الى مالكة : وقد نقل النووي في شرحه للاربعة حديثاً مناظرة الشافعى لاسحق بن راهويه في مكة فسأل الشافعى عن كراه يوت مكة فقال الشافعى هذا جائز قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهل ترك لنا عقيل من دار فقال اسحاق اخبرنا يزيد بن هرون عن هشام عن الحسن انه لم يكن يرى ذلك وعطاء وطاوس لم يكونا يريان ذلك فقال له الشافعى انت الذى تزعم اهل خراسان انك فقيهم فقال اسحاق كذا يزعمون قال الشافعى ما احوجني ان يكون غيرك في موضعك فكنت آمر بفرك اذنيه انا اقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانت تقول قال عطاء وطاوس والحسن وابراهيم هؤلاء لا يرون ذلك وهل لاحد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة ثم قال الشافعى قال الله تعالى (للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم) افتنسب الديار الى مالكين او غير مالكين قال اسحق الى مالكين : قال الشافعى فتقول الله تعالى اصدق الاقارب وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » الخ القصة : ولما كان اصل الشافعى رضى الله عنه ان الأرض من الغنائم وان الغنائم يجب قسمتها وان مكة تملك وتباع دورها ورباعها ولم تقسم لم يجسد بدا من كونها فتحت صلحاً : قال العلامة ابن القيم في الهدى من تأمل الأحاديث الصحيحة وجدها كلها دالة على قول الجمهور انها فتحت عنوة : والله اعلم

٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ لَا هِجْرَةَ وَلَا كِرْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا وَقَالَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يُعْصَدُ شَوْكُهُ وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ وَلَا يُلْتَقَطُ لِقَطْنُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا وَلَا يُخَالِي خِلَاهُ فَقَالَ الْعَبَّاسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْأَذْخَرُ فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَيَوْمِنِهِمْ فَقَالَ إِلَّا الْأَذْخَرُ: الْقَيْنُ الْحَدَادُ ^(١)

قوله عليه السلام « لا هجرة » نفى لوجوب الهجرة من مكة الى المدينة فان الهجرة تجب من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام وقد صارت مكة دار اسلام بالفتح وان لم يكن من هذه الجهة فيكون حكما ورد لرفع وجوب هجرة أخرى بغير هذا السبب ولا شك انه تجب الهجرة اليوم من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام لمن قدر على ذلك : وفي ضمن الحديث الأخبار بان مكة تصير دار الاسلام أبدا:

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي والأمام احمد بن حنبل : وقوله « ولكن جهاد » قال الطيبي هو عطف على مدخول لا هجرة اي الهجرة اما فرارا من الكفار واما الى الجهاد واما الى نحو طلب العلم وقد انقطعت الأولى فاغتنموا الأخيرتين : وقوله « ولا يلتقط لقطته » هو البناء للفاعل وزاعله قوله « الا من عرفها » وقوله « الا الآخر » يجوز فيه الرفع والنصب اما الرفع فعلى البديل مما قبله واما النصب فلكونه استثناء واقعا بعد نفى قاله الحافظ : وقال ابن مالك المختار النصب لكون الاستثناء وقع متراخيا عن المستثنى منه فبعدت المشاكلة بالبدلية : وهو بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة وكسر الحاء : وفي جواز رعيه خلاف

وقوله عليه السلام « واذا استنفرتم فأنفروا » أي اذا طلبتم الى الجهاد فاجيبوا ولا شك انه قد تضمن الأجابة والمباداة الى الجهاد في بعض الصور فلما اذا عين الأمام بعض الناس لفرض الكفاية فيقول يتعين عليه اختلافوا فيه وأعله يؤخذ من لفظ الحديث الوجوب في حق من عين للجها . وؤخذ غيره بالقياس : وقوله عليه السلام « ولكن جهاد وية » يحتمل ان يريد به جهاد مع ينة خاصة غير خلاصة غير معتبرة فهو كالدم في لا اعتداد بها في صحاح العمل : وبتعل أو يراد به ولكن جهاد بالفعل أو نية الجهاد لمن لم يفعل كما قال عليه السلام ■ من مات ولم يفز ولم يحدث نفسه بالزومات على شعبة من النفاق : وقوله صلى الله عليه وسلم « ان هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض » تكلموا فيه مع قوله عليه السلام « ان ابراهيم حرم مكة » فمئيل بظاهر هذا وان ابراهيم اظهر حرمها بعد ما نسيت والحرم ثابتة من يوم خلق الله السموات والأرض (١) وقيل ان التحريم في زمن ابراهيم وحرمها يوم خلق الله السموات والأرض كتابتها في اللوح المحفوظ أو غيره حراما : وأما الظهور للناس ففى زمن ابراهيم عليه السلام : وقوله ■ فهو حرام بحرمة الله الى يوم اقيامة وانه لم يحل القتال ■ يدل على أمرين : أحدهما ان هذا التحريم يتناول القتال : والثاني ان هذا الحكم ثابت لا ينسخ وقد تقدم ما في تحريم القتال أو اباحته : وقوله « لا يعضد شوكة » دليل على ان قطع الشوك ممتنع كغيره : وذهب اليه بعض مصنفى الشافعية والحديث معه وأباحه غيره من حيث ان الشوك مؤذ : وقوله « ولا ينفر صيده » أى يزعم من مكانه وفيه دليل على

(١) اقول حاصله انه اختلف في ابتداء تحريم مكة فذهب الأكثر من العلماء الى انها لم تزل محرمة من يوم خلق الله السموات والأرض واستدلوا بهذا الحديث وغيره وذهب بعضهم الى انها حلال الى زمن ابراهيم عليه الصلاة والسلام كغيرها ثم ثبت لها التحريم من زمن ابراهيم عليه السلام واستدل بما ورد في الصحيح أيضا وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ان ابراهيم حرم هذه البلدة » وقد جمع الشارح رحمه الله تعالى بينهما وانه لا منافاة بين الحديثين والله اعلم :

طريق فحوي الخطاب ان قتله محرم فانه اذا حرم تنفيره بان يزجج من مكانه فقتله أولى : وقوله « ولا يلتقط لقطته الا من عرفها » اللقطة باسكان الفاف (١) وقد يقال بفتحها الشيء الملتقط : وذهب الشافعي الى ان لقطة الحرم لا تؤخذ لتمامك وانما تؤخذ لتعرف لا غير : وذهب مالك الى انها كغيرها في التعريف والتملك : ويستدل للشافعي بهذا الحديث : والخلا بفتح الخاء والقصر الحشيش اذا كان رطباً واختلاءه قطعه وقد تقدم : والا ذخّر نبت معروف طيب الرائحة : وقوله « فانه لفيهم » الفين الحداد لانه يحتاج اليه في عمل النار ويوتهم يحتاج اليه في التسقيف : وقوله عليه السلام « الا الا ذخّر » على الفور يتعلق به من يرى اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم أو تفويض الحكم اليه من أهل الأصول : وقيل يجوز ان يكون يوحى اليه في زمن يسير فان الوحي الفاء في خفية وقد تظهر أماراته وقد لا تظهر (٢)

(١) اقول ما قاله الشارح رحمه الله تعالى خلاف المشهور والثابت في كتب اللغة فان المشهور هو فتح الفاف : قال علاء الدين المطار : اللقطة الشيء الملقوط وهو بفتح الفاف على المشهور الذي سمع من العرب واجمع اليه اهل اللغة : ويقال باسكانها نقله الزهرى عن الخليل وقوله الأصمعي اه : وقال صاحب المصباح اللقطة وزن رطة قال الأزهري لا لغة فتح الفاف اسم الشيء الذي تجده ملاقى فتأخذه قال وهذا قول جميع اهل اللغة وحديث النخعي : وقال البيهقي هو بالسكون ولم اجمعه لغيره وانصر ابن فارس واغاراني وحاشا على المنع وهم من يعد السكون من لحن العواء اه : وفي ذكر اللقطة في الحديث اشارة الى ان حكمها في الحرم ليس كحكمها في غيره فانها تعرف ابدا من غير توقيت سنة ولا تملك ابدا وبه قال الشافعي وعبد الرحمن بن مهدي وأبو عبيد وغيرهم : وقال مالك يجوز تملكها بعد تعرفها سنة كما في سائر البلاد وسيأتي بسط ذلك في باب ان شاء الله تعالى والله اعلم :

(٢) أراد بذلك الشارح رحمه الله تعالى الرد على من قال لو كان هذا الاستثناء بطريق الوحي لاحتاج الى امد متع : وفي الحديث فوائد : منها جواز مراجعة العالم في النصالح الشرعية والمبادرة الى ذلك في الجامع والمشاهد : ومنها عظم منزلة العباس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعنايته لامر مكة لكونه كان بها اصلا ومنشؤه : ومنها وجوب التنفير مع كل امام : ومنها ان التحريم والتجليل لا يلمان الا بالشرع : ومنها جواز تخصيص العام : ومنها جواز تعليل الحكم من السائل ليقع الجواب على تقرير الحكم والملة : والله اعلم

باب ما يجوز قتله^(١)

١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ الْغُرَابُ وَالْحِدَاةُ
وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ : وَلِلسُّلَمِ تُقْتَلُ خَمْسٌ فَوَاسِقٌ
فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ^(٢)

فيه مباحث * الأول المشهور في الرواية خمس بالتنوين فواسق ويجوز
خمس فواسق بالإضافة من غير تنوين وهذه الرواية التي ذكرها المصنف ندل
على صحة المشهور فانه أخبر عن خمس بقوله «كلهن فواسق» وذلك يقتضى ان
يتون خمس ويكرن الفواسق خبرا : وبين التنوين والاضافة في هذا فرق دقيق

(١) اى هذا باب في بيان مايجوز قتله في الحرم من الحيوان الذى لا فدية فيه عليه
(٢) خرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم والامام احمد بن حنبل : ورواه اصحاب السنن
من طرق مختلفة بالفاظ مختلفة : وقوله «فاسق» مرفوع على انه خبر لقوله كلهن وهذه الجملة
في محل رفع على انها خبر لقوله خمس وهو تخصيص بالصفة ووصفت بذلك لخروجهما بالايذاء
والافساد عن طريق معظم الدواب : وسمى الرجل الفاسق فاسقا لخروجه من امر الله تعالى
وطاعته : وقوله «في الحرم» المراد به هنا ما قبل الحل : وحده على ما ذكره الماورى في الاحكام
السلطانية ما نطاف بمكة من جوانبها : فحده من طريق المدينة دون التمتع عند بيوت بني
نفاذ على ثلاثة اميال : ومن طريق العراق على ثنية جبل بالمنقطع على سبعة اميال : ومن طريق
البحرانة بشعب آل عبدالله بن خالد على تسعة اميال : ومن طريق الطائف على عرفة من بطن
نمرة على سبعة اميال : ومن طريق جدة منقطع العشار على عشرة اميال : فهذا حد ما حمله
الله تعالى حرما لما اختص به من التحريم وبأن يحكمه سائر البلاد : وهذه الحدود معروفة الآن
عليها علامات من جوانبها كلها ومنصوص عليها انصاب : والمراد بالحل ما عدا ذلك : وقوله
«الغراب» هو مفرد وله جوع وورد في صحيح مسلم تخصيصه بالابقع وهو الذى في ظهوره
ويطنه بياض : والقرب مؤنثة للذكر والأنثى ويقال ايضا عقربة : والحدادة بكسر الحاء المهملة
وفتح الدال بعدها همزة بغير مد وحكى صاحب المحكم المد فيه ندورا : والفأرة مبهوزة ويجوز
تسهيلها معروفة : والله اعلم

في المعنى وذلك ان الاضافة تقتضى الحكم على خمس من الفواسق بالقتل اذ ربما أشعر التخصيص بخلاف الحكم في غيرها بطريق المفهوم : وأما مع التنوين فانه يقتضي وصف الخمس بالفسق من جهة المعنى وقد يشعر بان الحكم المرتب على ذلك وهو القتل معلل بما جمل وصفا وهو الفسق فيقتضى ذلك التعميم لكل فاسق من الدواب وهو ضد ما اقتضاه الاول من المفهوم وهو التخصيص *
الثاني الجمهور على جواز قتل هذه المذكورة في الحديث : والحديث دليل على ذلك وعن بعض المتقدمين ان الغراب يرمى ولا يقتل (١)

* الثالث اختلفوا في الاقتصار على هذه الخمسة أو التعدية لما هو أكثر منها بالمعنى فقلل بالاقتصار عليها وهو المذكور في كتب الحنفية ونقل غير واحد من المصنفين المخالفين لأبي حنيفة ان أبا حنيفة ألحق الذئب بها وعدوا ذلك من مناقضاته : والذين قالوا بالتعدية اختلفوا في المعنى الذي به التعدية فقلل عن بعض الشارحين ان الشافعي رحمه الله قال المعنى في جواز قتلهم كونهم مما لا يؤكل ومالا يؤكل قتله جائز للمحرم ولا فدية عليه : وقال مالك المعنى فيه كونهم مؤذيات وكل مؤذ يجوز للمحرم قتله ومالا فلا وهذا عندي فيه نظر فان جواز القتل غير جواز الاصطياد وانما يرى الشافعي جواز الاصطياد وعدم وجوب الجزاء بالقتل لغير المأكول وأما جواز الافدام على قتل كل مالا يؤكل لحمه مما

(١) أقول الحديث يدل على قتل هذه الخمسة في الحل والحرم والاحرام : وفي رواية لمسلم الامر بقتل الحية فيكون المنصوص عليه في الحديث ستا وبذلك قال جماهير العلماء ولا فداء عليه منهم الثوري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ونقل عن مجاهد انه لا يقتل الغراب ولكن يرمى وروى ذلك عن علي وإيس بصحيح : قال ابن المنذر كما نقله عنه الحافظ في الفتح اباح كل من يحفظ عنه العلم بقتل الغراب في الاحرام الا ما جاء عن عطاء قال في محرم كسر قرن غراب فقال ان ادهاه فعليه الجزاء : وقال الخطابي لم يتابع احد عطاء على هذا : وخالف الحكم وحامد في المقرب والحية نقله ابن عبد البر عن ابن أبي شبة من طريق شعبة انه سأل الحكم وحامدا فقالا لا يقتل المحرم الحية ولا المقرب ولعل الحديث لم يباينهم : وحكى عن ابراهيم النخعي انه قال في الفأرة جزاء اذا قتلتها المحرم قال ابن المنذر وهذا خلاف السنة وخلاف قول جميع اهل العلم :

ليس فيه ضرر غير هذا فلا يجيزه : ومقتضى مذهب أبي حنيفة الذي حكينا أنه لا يجوز اصطياد الأسد والنمر وما في معناهما من بقية السباع العادية : والشافعية يردون هذا لظهور المعنى في المنصوص عليه من الخمس وجعلوه الأذى الطبيعي والعدوان المركب في هذه الحيوانات : والمعنى إذا ظهر في المنصوص عليه عدد القائسون إلى كل ما وجد فيه المعنى ذلك الحكم كما في الأشياء الستة في باب الربا : وقد وافقه أبو حنيفة على التعدية فيها وإن اختلف هو والشافعي في المعنى الذي يعدى به : وأقول المذكور ثمة هو تعليق الحكم بالألقاب وهو لا يقتضى مفهوماً عند الجمهور فالتعدية لا تنافي مقتضى اللفظ والمذكور هنا مفهوم عدد وقد قال به جماعة فيكون اللفظ مقتضياً للتخصيص والابطلت فائدة التخصيص بالعدد وعلى هذا المعنى عول بعض مصنفى الحنفية في التخصيص بالخمس المذكورات أعنى مفهوم العدد وذكر غير ذلك مع هذا أيضاً :

واعلم أن التعدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوى بالاضافة إلى تصرف القائسين فإنه ظاهر من جهة الأيمان بالتعليل بالنسق وهو الخروج عن الحد : وأما التعليل بحرمة الأكل ففيه إبطال ما دل عليه إيمان النص من التعليل بالنسق لأن مقتضى العلة أن يتقيد الحكم بها وجوداً وعدماً فإن لم يتقيد وثبت الحكم حيث تعمد بطل تأثيرها بخصوصها في الحكم حيث ثبت الحكم مع انتفاؤها وذلك خلاف ما دل عليه ظاهر النص من التعليل بها * البحث الرابع القائلون بالتخصيص بالخمسة المذكورة وما جاء معها في حديث آخر من ذكر الحية وفوا بمقتضى مفهوم العدد والقائلون بالتعدية إلى غيرها محتاجون إلى ذكر السبب في تخصيص المذكورات بالذكر فقال من علل بالأذى إنما خصت بالذكر لئنه بها علي ما في معناها وأنواع الأذى مختلفة فيها فيكون ذكر كل نوع منها منها على جواز قتل ما فيه ذلك النوع فنبه بالحية والعقرب على ما يشاركما في الأذى باللسع كالبرغوث مثلاً عند بعضهم : ونبه بالفأرة على ما أذاه بالنقب والتقرىض كإبن عرس ونبه بالغراب والحدأة على ما أذاه بالاختطاف كما لصقر والباز ونبه بالكلب العقور على كل عاد بالقر أو الافتراس بطبعه كالأسد والقهد

والنمر: وأما من قال بالتعدية الى كل مالا يؤكل فقد احوالوا التخصيص في الذكر بهذه الخمسة على الغالب فانها الملايسات للناس والمخالطات في الدور بحيث يعم اذاها فكان ذلك سببا للتخصيص والتخصيص لأجل الغلبة اذا وقع لم يكن له مفهوم على ما عرف في الأصول الا ان خصومهم جعلوا هذا المعنى معترضا عليهم في تعدية الحكم الى بقية السباع المؤذية: وتقريره ان الحاق المسكوت بالمنطوق قياسا شرطه مساواة الفرع للأصل او رجحانه اما اذا انفرد الأصل بزيادة يمكن ان تعتبر فلا الحاق:


ولما كانت هذه الأشياء عامة الأذى كما ذكرتم ناسب ان يكون ذلك سببا لباحة قتلها لعموم ضررها وهذا المعنى معدوم فيما لا يعم ضرره مما لا يخالط في المنازل فلا تدعو الحاجة الى اباحة قتله كما دعت الى اباحة قتل ما يخالط من المؤذيات فلا يلحق به: وأجاب الأولون عن هذا بوجهين: أحدهما ان الكلب العقور نادر وقد أصبح قتله: والثاني معارضة الندرة في غير هذه الأشياء بزيادة قوة الضرر ألا ترى ان تأثير الفأرة بالنقب مثلاً والحداة بمخطف شيء يسير لا يساوي ما في الأسد والفهد من اتلاف الأنفس فكان اباحة القتل أولى ■
البحث الخامس اختلفوا في الكلب العقور فقيل هو الأنسي المتخذ: وقيل هو كل ما يعدو كالأسد والنمر (١): واستدل هؤلاء بان الرسول صلى الله عليه وسلم

(١) وحاصل ذلك ان العلماء اختلفوا في المراد بالكلب هنا هل لوصفه بكونه عقورا مفهوم او ليس له مفهوم فروي سميد بن منصور باسناد حسن كما قال الحافظ عن أبي هريرة قال الكلب العقور الأسد: وعن سفيان عن زيد بن اسلم انهم سألوه عن الكلب فقال وای كلب اعقر من الحية ■ وقال زفر المراد بالكلب العقور هنا الذئب خاصة: وقال مالك في الموطأ كل ما عقر الناس وعدا عليهم واخافهم مثل الاسد والنمر والفهد والذئب هو العقور وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور واستدلوا بما ذكره الشارح من تسليط السبع على عتبة وهو حديث حسن اخرجه الحاكم: ويستدل لهم أيضا بقوله تعالى (وما علمتم من الجوارح مكبئین) فاشتقها من اسم الكلب فهذا قيل لكل جارح عقور: وقول الشارح بعد: واللفظة اذا نقلها اهل العرف الى معنى كان حملها عليه أولى: الخ ليس على إطلاقه بل هذا عند إطلاق اللفظ من غير نظر الى قرينة تقوي أحدهما اما اذا عقلت القرينة كان ما اقترنت به أولى سواء اقترنت للفروى او العرق والله اعلم:

لما دعا على عتبة بن ابي لهب بان يساط الله عليه كلباً من كلابه افترسه السبع فدل على تسميته بالكلب : ورجح الأولون قولهم بان اطلاق اسم الكلب على غير الأنسى المتخذ خلاف العرف واللفظة اذا نقلها أهل العرف الى معنى كان حملها عليه أولى من حملها على المعنى اللغوي * البحث السادس اختلفوا في صغار هذه الأشياء وهي عند المالكية منقسمة فأما صغار الغراب والحدأة ففي قتلها قولان لهم والمشهور القتل ودليلهم عموم الحديث في قوله الغراب والحدأة : وأما من منع القتل للصغار فاعتبر الصفة التي علل بها القتل وهي الفسق على ما يشهد به إجماع اللفظ وهذا الفسق معدوم في الصغار حقيقة والحكم بزول بزوال علته : وأما صغار الكلاب ففيها قولان لهم أيضاً : وأما صغار غير ذلك من المستنثيات المذكورة في الحديث فتقتل وظاهر اللفظ والاطلاق يقتضي ان تدخل الصغار لا إطلاق لفظ الغراب والحدأة وغيرهما عليها : وأما الكلب العقور (١) فانه أيسر قتله بصفة تنقيد الاباحة بها ليست موجودة في الصغير ولا هي معلومة الوجود في حالة الكبر على تقدير البقاء بخلاف غيره فانه عند الكبر ينتهي بطبعه الى الأذى قطعاً ■ البحث السابع استدل به على انه يقتل في الحرم من لجأ الى الحرم بعد قتله لغيره مثلاً على ما هو مذهب الشافعي وعلل ذلك بان اباحة قتل هذه الأشياء في الحرم معلل بالفسق والعدوان فيعم الحكم بعموم العلة والقاتل عدواناً فاسق بعدوانه فتؤخذ العلة في قتله فيقتل بالأولى لانه مكلف

(١) وقد اختلف كلام النووي في الكلب غير العقور مما لم يؤمر باقتنائه فقال في التيمم والغصب انه غير محترم : وقال في الحج يكره قتله كراهة تنزيه وقال في البيع من شرح المذهب لاختلاف بين اصحابنا في انه محترم لا يجوز قتله : قال الحافظ وهذا اختلاف شديد وعلى كراهة قتله اقتصر الرافعي وتبعه في الروضة وزاد انها كراهة تنزيه : وصرح بتحريم قتله القاضيان حسين والماوردي وغيرهما : ووقع في الام للشافعي الجواز : ومالا يؤذى بطبعه ولا يؤكل كالرخم والديدان فلا اثر للمحرم ولا الاحرام فيه ولا جزاء فيه ان قتله وبهذا قال الشافعي وقال مالك يحرم قتلها وان قتلها فداها وكذلك كل سبع لا يبدو على الناس وعلل ذلك ان الله تعالى انما اوجب الجزاء في الصيد وليس هذا بصيد قال ابن قدامة قال بعض اهل اللغة الصيد ما جمع ثلاثة اشياء فيكون مباحاً وحشياً متمتعاً ولانه لا مثل له ولا قيمة : والله اعلم

باب دخول مكة وغيرها^(١)

١ -  عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ ^{صلى الله عليه وسلم}

وهذه الفواسق فسقها طبيعي ولا تكليف عليها والمكلف اذا ارتكب الفسق هانك حرمة نفسه فهو أولى باقامة مقتضى الفسق عليه وهذا عندي ليس بالهين وفيه غور (٢) فليتنبه له والله أعلم :

ثبت عن ابن شهاب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن محرماً ذلك اليوم وظاهر كون المغفر على رأسه صلى الله عليه وسلم يقتضى ذلك ولكنه محتمل لان يكون لعذر وأخذ من هذا ان المرید لدخول مكة اذا كان محارباً يباح له دخولها بغير احرام لحاجة الحارب الى التستر بما يقيه وقع السلاح : وابن خطل بفتح الخاء والطاء اسمه عبد العزى واباحة النبي صلى الله عليه وسلم لقتله قد يتمسك به في مسألة اباحة قتل المرتضى الى الحرم : ويحاج عنه بان ذلك محمول على الخصوصية التي دل عليها قوله عليه السلام « ولم يحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي وانما أحلت لي ساعة من نهار » :

(١) أى هذا باب في ذكر الأحاديث الواردة في كيفية دخول مكة . وقوله وغيره أى وغير الدخول من تقبيل الحجر الاسود والرمل في الطواف والتماس الركن اليماني : وأورد المصنف في هذا الباب ثمانية أحاديث :

(٢) قال صاحب العدة يريد أن الاستدلال بذلك قوى ولكن فيه غور وهو بفتح المعجمة وسكون الواو فراء وهو الدخول في الشيء وله ماان آخر وكان مراده ان اللذان في هذا الاستدلال دخولا وكأنه أراد انه قد يفرق بان هذه الفواسق مرتقب اذاها كامن في طبعها ليس لها رادع عنه بخلاف القاتل عمداً عدواناً فانه ليس هذا من طبعه والذي وقع منه لا يرتقب عوده اليه وله رادع من العقل والشرع والا لزم قتل من لم يقتل من بني آدم فلا يتم ذلك الدليل :

رَجُلٌ فَقَالَ ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ فَقَالَ افْتَلَوْهُ ^(١)

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع من عدة طرق : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه : وهذا الحديث عد من أفراد مالك لانه تفرد بقوله ■ وعلى رأسه المغفر ■ كما تفرد بحديث « الراكب شيطان » : وبحديث « السفر قطعة من العذاب » وقد أورد الدارقطني أحاديث من رواه عن مالك في جزء مفرد وهم نحو من مائة وعشرين رجلاً أو أكثر . منهم السفيناني وابن جريج والأوزاعي : وقوله « على رأسه المغفر » هو بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس : وقال القاضي عياض في المشارق هو ما يحمل من فضل دروع الحديد على الرأس مثل القلنسوة : وفي رواية في صحيح مسلم عن جابر « دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام » وفي رواية له أيضاً « وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفيها بين كتفيه » وهو يدل على مشروعية لبس العمامة وارسالها بين الكتفين وقد كانت عادة السلف الصالح ومن على قدمهم وهي هيئة جميلة تنكسو الوجه بهاء ونوراً وجمالا وتزيده حسناً وكلاً وذلك مشاهد بالحس : وقول جابر بغير احرام نص في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة بغير احرام :

واختلف العلماء فيمن تردد الى مكة لغير قصد الحج والعمرة هل يلزمه الاحرام أولاً يلزمه قال الحفاظ في الفتح والمشهور من مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقاً وفي قول يجب مطلقاً وفيمن يتكرر دخوله خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب والمشهور عن الأئمة الثلاثة الوجوب : وفي رواية عن كل منهم لا يجب وهو قول ابن عمر والزهرى وأهل الظاهر ■ وجزم الحنابلة باستثناء ذوى الحاجات المتكررة : واستثنى الحنفية من كان داخل الميقات وزعم ابن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب اه : أقول ذكر النووي في شرح المهذب ان الأصح عند الشافعية انه يستحب لمن أراد دخول الحرم حاجة لا تتكرر كالتجارة والزيرة وعبادة المريض الاحرام ولا يلزمه سواء قربت داره من الحرم أم بعدت وبه قال ابن عمر ■ وقال مالك وأحمد يلزمه : ونقل التفصيل عن أبي حنيفة : واحتج للوجوب بحديث ابن عباس عند البيهقي بلفظ « لا يدخل أحد مكة الا محرماً » قال الحفاظ واسناده جيد : وقد اعترض هذا بأن حديث ابن عباس موقوف : وعورض أيضاً بما أخرجه مالك في الموطأ ان ابن عمر جاوز الميقات غير محرم : ويؤيده ان المسلمين كانوا في عصره عليه الصلاة والسلام يختلفون الى مكة لحوائجهم كثيراً ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أحداً منهم بالاحرام كقصة أبي قتادة لما عقر حمار الوحش داخل الميقات وهو حلال وقد كان ارسله صلى الله عليه وآله وسلم لغرض قبل الحج فجاوز الميقات لا بنية الحج ولا العمرة فقررره صلى الله عليه وآله وسلم والله أعلم ■

٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ وَخَرَجَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى (١)

كداء بفتح الكاف والمد والثنية السفلى المعروف فيها كدا بضم الكاف والقصر ونمة موضع آخر يقال له كدى بضم الكاف وفتح الدال وتشديد الياء وليس هو السفلى على المعروف : والثنية طريق بين الجبلين والمشهور استحباب الدخول من كداء وإن لم يكن طريق الداخل الى مكة فيمرج إليها : وقيل إنما دخل النبي صلى الله عليه وسلم منها لأنها طريقه فلا يستحب لمن ليست على طريقه وفيه نظر (٢)

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام أحمد ابن حنبل : وقوله « كداء » هو بفتح الكاف والمد وبالتنوين هكذا ضبطه الجمهور وضبطه بعضهم بفتح الكاف والقصر : وكدا بضم الكاف والقصر بأسفل مكة هي الثنية السفلى : وأما كدى بضم الكاف وتشديد الياء فهو في طريق الخارج الى اليمن وليس من هذين الطريقين في شيء قاله علاء الدين المطار : وقال الحافظ ابن حجر قال أبو عبيد لا يعرف وهذه الثنية هي التي ينزل منها الى المملى مقبرة أهل مكة وهي التي يقال لها الحجون بفتح المهملة وضم الجيم وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكر الأزرقي ثم سهل في عصرنا هذا منها سنة إحدى عشرة وثمانمائة موضع ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر الملك المؤيد في حدود العشرين وثمانمائة : وكل عقبة في جبل أو طريق عال فيه تسمى ثنية اه :

(٢) وجه النظر ان الطريق الى مكة من غير هذه الثنية لأهل المدينة أقصد وأوسع فدل على ان الدخول منها مقصود بالنسك والعبادة لأهل كل ناحية وإن كان فيه مشقة : ولأن اتيانه منها صلى الله عليه وآله وسلم وتكرر دخولها والخروج من غيرها يفيد الاستحباب سيما وهو مستقبل السكبة به : واختلف في حكمة ذلك قيل المناسبة بجهة الملو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان : وقيل لأن ابراهيم لما دخل مكة دخل منها : وقال علاء الدين المطار وإنما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الخالفة داخلا وخارجا في طريقه تفاؤلا بتغيير الحال الى أكمل منه كما فعل في الميدين وليشهد له الطريقان ويتبرك به أهلهما : والله أعلم

٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَلَمَّا فَتَحُوا الْبَابَ كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَاجَعَ فَلَقِيتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ نَعَمْ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانَيْنِ ^(١)

فيه أمران : أحدهما قبول خبر الواحد وهو فرد من أفراد لا تحصى كما قدمناه : وفيه جواز الصلاة في الكعبة وقد اختلف في ذلك ومالك فرق بين الفرض والنفل فكره الفرض أو منعه وخفف في النفل لانه مظنة التخفيف في الشروط (٢) وفي الحديث أيضا دليل جواز الصلاة بين الأساطين والأعمدة

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والنسائي : وقوله « دخل رسول الله » الخ كان ذلك الدخول في عام الفتح كما جاء في الصحيحين من رواية يونس بن يزيد : وهو غير حجة الوداع بخلاف : وقول ابن عمر « كنت أول من ولج » أي دخل وهو يدل على حرصه على اقتفاء آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المناسك وغيرها ليعلمها ويعمل بها ويعلمها الناس وذلك هو مقصود العلم وثمرته لا غير :

(٢) وقد ذكر علاء الدين المطار نقلا عن محمد بن جرير ان أصعب المالكي وبعض أهل الظاهر قال بعدم صحة الصلاة فيها أبدا وحكى عن ابن عباس : وقال مالك يصح فيها النفل المطلق دون الفرض والوتر وركعتي الفجر : وقول الشارح فكره الفرض أو منعه يشير الى اختلاف النقل عن الامام مالك في ذلك : وقال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد والجمهور يصح فيها صلاة الفرض والنفل والحديث يدل على جواز الصلاة فيها واذا صحت النافلة صحت الفريضة لانهما في الموضع والنزول سواء في الاستقبال خارجها فكذلك داخلها : وقد ورد في صحيح مسلم من رواية ابن عباس أن أسامة رضى الله عنه سئل هل صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم داخل الكعبة فقال لا وورد في مسند الامام أحمد بن حنبل وغيره من رواية عبد الله بن عمر اثبات أسامة لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتعارضت الرواية في ذلك عن أسامة فرجحت رواية بلال التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى : قال العلامة علاء الدين المطار أجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال لانه مثبت فمه زيادة علم فوجب ترجيحه :

وان كان يحتمل أن يكون صلى في الجهة التي بينهما وان لم يكن مسامتهما حقيقة : وقد وردت في ذلك كراهة (١) وان لم يصح سندها قدم هذا الحديث وعمل بحقيقة قوله ■ بين العمودين ■ وان صح سندها أول بما ذكرناه انه صلى في سمت ما بينهما : وان كانت آثاراً فقط قدم المسند عليها :

والمراد بالصلاة ذات الركوع والسجود الموهودة لا مجرد الدعاء ولهذا قال ابن عمر في بعض الروايات ونسيت أن أسأله كم صلى وأما نفي أسامة الصلاة واثباته الدعاء فلا أنهم لما دخلوا أغلقوا الأبواب واشتغل كل واحد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبلال وأسامة بالدعاء في ناحية من نواحي البيت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في ناحية أخرى وبلال قريب منه ثم صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرأه بلال لقربه منه ولم يره أسامة لبعده عنه واشتغاله بالدعاء وجاز له نفيها عملاً بظنه ■ وأما بلال فتحققها وأخبر بها : والله أعلم

(١) الحديث رواه أبو داود والنسائي والامام أحمد بن حنبل والترمذي وحسنه عن عبد الحميد بن محمود بلفظ « قال صلينا خلف أمير من الأمراء فاضطربنا الناس فصلينا بين الساريتين فلما صلينا قال أنس بن مالك كنا نتق هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ■ ويشهد له ما رواه الحاكم وصححه من حديث أنس بلفظ « كنا نهى عن الصلاة بين السواري ونطرد عنها وقال لا فصلوا بين الأساطين وأتموا الصفوف » وهو يدل على عدم جواز الصلاة بين السواري اذا كان مأموماً وظاهره ان ذلك محرم : قيل في علة الكراهة انها لا تقطع الصف : وقيل لانه موضع جمع النعال : وقد ذهب الى كراهة الصلاة بين السواري بعض أهل العلم قال الترمذي وقد ذكره قوم من أهل العلم ان يصف بين السواري وبه قال أحمد واسحق وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك اهـ وبالكراهة قال النخعي وروى سعيد بن منصور في سننه النهي عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وحذيفة . قال ابن سيد الناس ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة : ورخص فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن المنذر قياساً على الامام والمنفرد قالوا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الكعبة بين الساريتين : قال ابن رسلان وأجازوه الحسن وابن سيرين : وكان سعيد بن المسيب وإبراهيم التيمي وسويد بن غفلة يؤمنون قومهم بين الأساطين وهو قول الكوفيين : وبمجموع الأحاديث تدل على التفرقة بين الجماعة والمنفرد : وحديث أنس المذكور آنفاً فيه النهي عن مطلق الصلاة فيجعل المطلق على المقيّد ويؤيده صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين السواري فيكون النهي على هذا مختصاً بصلاة المؤمنين بين السواري دون صلاة الامام والمنفرد قال شارح المنتقى وهذا أحسن ما يقال ■ وما تقدم من قياس المؤمنين على الامام والمنفرد فاسد الاعتبار لمصادمته للأحاديث الواردة في ذلك : والله أعلم

٤ - عَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ فَقَالَ إِنِّي لَا أَعْلَمُ إِنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ ^(١)

فيه دليل على استحباب تقويل الحجر الأسود : وقول عمر هذا الكلام في ابتداء تقويله ليعين انه فعل ذلك اتباعاً وليزيل بذلك الوم الذي كان ترتب في أذهان الناس من أيام الجاهلية وتحقق عدم الاتفاع بالأحجار من حيث هي هي كما كانت الجاهلية تعتقد في الأصنام :

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل : وقوله « الحجر الأسود » هو الذي في ركن الكعبة القريب باب البيت من جانب الشرق ويقال له الركن الأسود ارتفاعه من الأرض ذراعان وثلاث ذراع : وقال الأزهري ارتفاعه من الأرض ثلاثة أذرع الا سبع أصابع . وهذا الحديث أصل أصيل وقاعدة عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم والافتداء بآثاره وترك ما كانت عليه الجاهلية من تعظيم الأصنام والأحجار وتبيين ان النفع والضرر بيد الله سبحانه وتعالى وانه تعالى هو النافع الضار وأن الأحجار لا تنفع من حيث هي هي كما كانت الجاهلية تعتقده في الأصنام . وفيه دليل على ان المرجح في ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره . وقد ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين إلى وسائر العلماء الى استحباب تقويل الحجر الأسود : وحكي ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وطاوس والشافعي وأحمد انه يستحب السجود على الحجر الأسود بالجهة بمد تقويله وبه قال الجمهور وروى عن مالك انه بدعة واعترف القاضي عياض بشذوذ مالك في ذلك : وقد أخرجه الشافعي والبيهقي عن ابن عباس موقوفاً انه كان يقبل الحجر الأسود ويسجد عليه ورواه الحاكم والبيهقي من حديثه مرفوعاً ورواه أبو داود الطيالسي والداري وابن خزيمة وأبو بكر البزار وأبو عيسى بن السكن والبيهقي من حديث جعفر بن عبد الله الحميدي وقيل الخزومي بإسناد متصل بابن عباس . انه رأى عمر يقبله ويسجد عليه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا . وهذا أفظ الحاكم : قال الحافظ في الفتح قال المقييل في حديثه هذا (يعني جعفر بن عبد الله) وهم واضطراب : وفي رواية في الصحيحين عن نافع قال « رأيت ابن عمر استلم الحجر يده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله » وللعيد بن

منصور من طريق عطاء قال رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابرا اذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم قيل وابن عباس قال وابن عباس أحسبه قال كثيرا : قال الحافظ في الفتح ولهذا قال الجمهور ان السنة أن يستلم الركن ويقبل يده فان لم يستطع ان يستلم يده استلم يده في يده وقبل ذلك الشيء فان لم يستطع أشار اليه واكتفى بذلك : وعن مالك في رواية لا يقبل يده وبه قال القاسم بن محمد بن أبي بكر : وفي رواية عند المالكية يضع يده على فمه من غير تقبيل : قال الحافظ في الفتح (فائدة) استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الأركان جواز تقبيل كل من يستحق التعميم من ادبي وغيره . فأما تقبيل يد الادمي فيأتى في كتاب الأدب وأما غيره فنقل عن الامام أحمد انه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه واله وسلم وتقبيل قبره فلم ير به بأسا اه . أقول قد نقل بعضهم ان الحافظ أبا سعيد العلاني قال رأيت في كلام الامام أحمد بن حنبل في جزء قديم عليه خط ابن ناصر وغيره من الحفاظ ان الامام أحمد سئل عن تقبيل قبر النبي صلى الله عليه واله وسلم وتقبيل منبره فقال لا بأس بذلك قال فأرنيته للشيخ تقي الدين بن تيمية فصار يشعجب من ذلك ويقول عجبت أحمد عندى جليل يقول هذا : وهذا يدل على ان ابن تيمية استبعد هذا القول ونقله عن الامام أحمد بن حنبل : وابن تيمية من أئمة الحنبلية فلو ثبت هذا عن الامام لنقل ودون في مذهبه وأهل المذهب أعرف به من غيرهم ولم يرد في الصحيح أن أحدا من الصحابة كان يقبل يد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يقبل بعضهم يد بعض : هذا فيمن يرجى بركته من الأنبياء والأولياء والصالحين وأما غيرهم فلا يجوز باتفاق العلماء قال العلامة علاء الدين العطار فأما تقبيل الحجارة والقبور والجدران والستور وأيدي الظلمة والفسقة واستلام ذلك جميعه لا يجوز ولو كانت أحجار السكبة أو قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو جدار حجرته أو ستورها أو حجرة بيت المقدس فان التقبيل والاستلام تعظيم والتعظيم خاص بالله تعالى ولا يجوز الا في ما أذن فيه اه والله أعلم

(فائدة) أخرج الحاكم من حديث أبي سعيد ان عمر رضى الله عنه لما قال انى أعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع قال له على بن أبي طالب انه يضر وينفع وذكر ان الله تعالى لما أخذ المواثيق على ولد آدم كتب ذلك في رق وألقمه الحجر . وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يأتي يوم القيامة وله اسان ذلق يشهدون استلمه بالتوحيد : وفي اسناده أبو هريرة العبدى وهو ضعيف جداً ولكنه يقوى بحديث ابن عباس الذى رواه الترمذى وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم باللفظ « يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عينان فيبصر بهما ولسان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق » والله أعلم

٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ إِنَّهُ يُقَدِّمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ وَهَنَتُهُمْ حَتَّى يَتَرَبَّ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرَّكْنَيْنِ وَلَمْ يَمْنَعُوهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ (١)

قيل ان هذا القدوم لم يكن في الحجة وإنما كان في عمرة القضاء : وأخذ من هذا انه نسخ منه عدم الرمل فيما بين الركنتين فانه ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الى الحجر وذكر انه كان في الحج فيكون متأخرا فيقدم على المتقدم (٢) وفيه دليل على استحباب الرمل والاكثرون على استحبابه

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائي والامام أحمد بن حنبل : وقوله « قدم رسول الله » الخ هذا القدوم كان في عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة كما قاله الشارح رحمه الله تعالى : وقوله « انه يقدم » بفتح الدال والضمير في انه يرجع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : وفي وهنتهم الى أصحابه : وقوله « وهنتهم » بتخفيف الهاء وتشديد ما أى أضعفتهم : ويترتب اسم للمدينة في الجمالية وسميت في الاسلام المدينة وطيبة وطابة : وقد ذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسميتها يثرب في حديث رواه أحمد : وسبب الكراهة ان يثرب مأخوذ من التثريب وهو التوبيخ والملامة . وسميت طابة وطيبة من الطيب الحسن طيبها وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح : وتسميتها في القرآن يثرب حكاية عن المنافقين والذين في قلوبهم مرض : وقوله « ان يرملوا الاشواط الثلاثة » الرمل بفتح الراء والميم الاسراع في المشى مع تقارب الخطا ولا ينبغي ونبا : وقال ابن دريد هو شبه بالهرولة وأصله ان يحرك الماشي منهكبيه في مشيه : والاشواط جمع شوط بفتح الشين وهو الجرى مرة الى الغاية والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة . وقوله « الا الإبقاء عليهم » هو بكسر الهمزة وبالوحد والفاء والرفق والمثقة وهو بالرفض على انه فاعل لم يمنعه وبالنصب مفعول لأجله ويكون في يمنعه ضمير عائدا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(٢) الحديث رواه الامام أحمد بن حنبل عن ابن عباس بلفظ « قال رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجته وفي عمره كلها وأبو بكر وعمر والخلفاء » وهو يفيد انه رمل

مطلقاً في طواف القدوم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم (١) وبعده وإن كانت العلة التي ذكرها ابن عباس قد زالت فيكون استحبابه في ذلك الوقت لتلك العلة وفيما بعد ذلك تأسيا واقتداء بما فعل في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم : وفي ذلك من الحكمة تذكر الوقائع الماضية للسلف الكرام وفي طي تذكرها مصالح دينية إذ يتبين في أثناء كثير منها ما كانوا عليه من امتثال أمر الله تعالى والمبادرة إليه وبذل الأنفس في ذلك وبهذه النكتة يظهر لك أن كثيراً من الأعمال التي وقعت في الحج ويقال فيها إنها تعبد ليست كما قيل ألا ترى أنا إذا فعلناها وتذكرنا أسبابها حصل لنا من ذلك تعظيم الأولين وما كانوا عليه من احتمال المشاق في امتثال أمر الله فكان هذا التذكر باعثاً لنا على مثل ذلك ومقرراً في انفسنا تعظيم الأولين وذلك أمر معقول : مثاله السعي بين الصفا والمروة إذا فعلناه وتذكرنا أن سببه قصة هاجر مع ابنها وترك الخليل لها في ذلك المكان الموحش منفردين منقطعي أسباب الحياة بالكلية مع ما أظهره الله تعالى لهما من الكرامة والآية في اخراج الماء لهما كان في ذلك مصالح عظيمة أي في التذكر لتلك

في حجة الوداع وقد نفى الله في ذلك الوقت الكفر وأهله عن مكة : والرمل في حجة الوداع ثابت أيضاً في حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره :

(١) أقول الرمل شرع لحكمة اظهار القوة للمؤمنين ارغاماً للمشركين ل اظهار التوحيد للرب سبحانه وتعالى وامتثال أمره بحضرتهم وقد زالت الحكمة الذي شرع لأجلها وحكمه باق إلى يوم القيامة عند جميع العلماء إلا ابن عباس رضي الله عنهما فإنه قال استحبابه كان ذلك الوقت وزال بزوال حكمته . وأجمع من قال باستحبابه على أنه في الطوافات الثلاث الأولى من السعي إلا عبد الله بن الزبير فإنه قال يسن في الطوافات السبع فإن تركه فقد ترك سنة وفاته الفضيلة وصح طوافه ولا دم عليه : وقال الحسن البصري والثوري وعبد الملك بن الماجشون المالكي إذا ترك الرمل لزمه دم وكان مالك يقول به ثم رجع عنه : قال علاء الدين المعطار ولا يسن الرمل إلا في طواف العمرة وفي طواف واحد في الحج : ولا يصح إلا في طواف يعقبه سعي سواء كان السعي بعد طواف القدوم أو بعد طواف الافاضة وهذا قول جماعة من العلماء وهو أصح قول الشافعي : وفي القول الثاني له يستحب بعد الطواف للقدوم مطلقاً سواء أراد السعي بعده أم لا . واتفق العلماء على أن الرمل لا يشرع للنساء كما لا يشرع لمن شدة السعي بين الصفا والمروة : والله أعلم

٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ إِذَا اسْتَلَّمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ يُحِبُّ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ ^(١)



الحال : وكذلك روى الجمار اذا فعلناه وتذكرنا ان سببه روى ابليس بالجمار في هذه المواضع عند ارادة الخليل ذبح ولده حصل من ذلك مصالح عظيمة النفع في الدين : وفي الحديث جواز تسمية الطوافات بالأشواط لقوله « فأمرهم أن يرملوا الأشواط الثلاثة » ونقل عن بعض المتقدمين (٢) وعن الشافعي انهما كرهما هذه التسمية : والحديث على خلافه : وانما ذكر في هذا الحديث انهم لم يرملوا بين الركنين اليمينين لان المشركين لم يكونوا يرون المسلمين اذا كانوا في هذا المكان :

فيه دليل على الاستلام للركن وذكر بعض مصنفى الشافعية المتأخرين ان استلام الركن يستحب مع استلام الحجر أيضا (٣) وله متمسك بهذا الحديث وان كان يحتمل أن يكون معنى قوله « استلم الركن » استلم الحجر وعبر بقوله استلم الركن عن كونه استلم الحجر فان الحجر بعض الركن كما انه اذا قال استلم

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ . ومسلم وأبو داود والنسائي . وقوله « يحب » الحبيب فتحتين نوع من المدح قيل الحب والرمل بمعنى واحد . واستلام الركن الذى فيه الحجر الاسود مشروع لقضيتين احدهما لكون فيه الحجر الاسود . والثانية لكونه مبنياً على قواعد ابراهيم عليه السلام . والاستلام مسح اليد عليه مأخوذ من السلام وهى التحية أو السلام بكسر السين وهى الحجارة .

(٢) المراد ببعض المتقدمين مجاهد . وفى الام قال الشافعي لا يقال شوط ولا دور . وعن مجاهد لا تقولوا شوطا ولا شوطين ولكن قولوا دورا أو دورين

(٣) وهذا القول للقاضى أبى الطيب من الشافعية . وفى الحديث فوائد منها استحباب البدأة باستلام الحجر الاسود أول قدمه . ومنها استحباب الرمل فيه . ومنها ان استحبابه انما هو فى الأشواط الثلاثة الأول : والله أعلم

٧-  عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحْجَنٍ :
الْمَحْجَنُ عَصَاً مَحْنِيَّةُ الرَّأْسِ  ^(١)

والركن انما يريد بعضه : وفيه دليل على الخب في جميع الاشواط الثلاث وفيه دليل على تقديم الطواف في ابتداء قدوم مكة :

فيه دليل على جواز الطواف راكبا : وقيل ان الانفضل المشي وانما طاف النبي صلى الله عليه وسلم راكبا ليطهر أفعاله فيقتدى بها (٢) وهذا يـ : - نذ منه أصل

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ . وسلم وأبو داود وابن ماجه . وقواه « حجة الوداع »
انما سميت حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه واله وسلم ودع الناس فيها ولم يحج بعد
الهجرة غيرها وكانت سنة عشر من الهجرة . وقد كره بعض العلماء أن يقال لها حجة الوداع
وهو غلط والصواب جوازه لهذا الحديث ولم يزل السلف على جوازه واستعماله .

(٢) أقول ثبت عند مسلم عن جابر « قال طاف رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
باليث في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بمحجنه لان يراه الناس وليشرف وليسألوه
فان الناس غشوه » وقد ورد في الصحيحين عن أم سلمة « قلت شكوت الى رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم اني أشتكي فقال طوفي من وراء الناس وأنت راكبة » . وروي أبو داود
في سننه انه صلى الله عليه واله وسلم كان في طوافه هذا مريضاً ألا ان فيه يزيد بن أبي زياد
وفيه مقال . ولهذا أشار البخاري في صحيحه وترجم عليه باب المريض يطوف راكباً فيشتمل
انه صلى الله عليه واله وسلم طاف راكباً لجميع ما ذكر . ولهذا اختلف العلماء في اجزاء الطواف
راكباً وعدمه . قال النووي قال أصحابنا الافضل ان يطوف ماشياً ولا يركب الا لعذر مرض
أو نحوه أو كان مما يحتاج الى ظهوره ليستفتى ويقتدى به فان كان لعذر جاز بلا كراهة
لكنه خلاف الأولى : وقال امام الحرمين من أدخل البهية التي لا يؤمن تلاويها المسجد
بشيء فان أمكن الاستيثاق فذاك والا فادخلها المسجد مكروه وجزم جماعة من أصحابنا
بكرامة الطواف راكباً من غير عذر منهم الماوردي والبندنجي وأبو الطيب والبصري
والمشهور الأول والمرأة والرجل في ذلك سواء والمعمول على الاكتشاف كالراكب وبه قال
أحمد وداود وابن المنذر : وقال مالك وأبو حنيفة ان طاف راكباً لعذر أجزاء ولا شيء عليه
وان كان لعذر فعليه دم قال أبو حنيفة وان كان بمكة أعاد الطواف فلو طاف زحفاً مع القدرة

كبير وهو ان المشي قد يكون راجحا بالنظر الى فعله من حيث هو هو فاذا عارضه أمر آخر أرجح منه قدم على الاول من غير ان تزول تلك الفضيلة الاولى حتى اذا زال ذلك المعارض الراجح عاد ترجيح الاول من حيث هو هو وهذا انما يقوى اذا قام الدليل على ان ترك الاول انما هو لاجل المعارض الراجح : وقد يؤخذ ذلك بقرائن ومناسبات وقد نضعف وقد تقوى بحسب اختلاف المواضع : وههنا يصطدم أهل الظاهر مع المتبعين للمعاني واستدل بالحديث على طهارة بول ما يؤكل لحمه (١) من حيث انه لا يؤمن بول البعير في أثناء الطواف في المسجد ولو كان نجسا لم يمرض النبي صلى الله عليه وسلم المسجد للنجاسة وقد منع لتعظيم المساجد ما عوا أخف من هذا : وفي الحديث دليل على الاستلام بالحنين اذا تعذر الاستلام باليد وليس فيه تعرض لتقبيله أو عدم تقبيله !

على القيام فهو صحيح لكنه يكره : واعتذروا عن ركوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن الناس كثروا عليه وغشوه بحيث ان العواتق خرجن من البيوت لينظرن اليه أو لانه يستغنى أو لانه كان يشكو ! وفي الباب أحاديث تشهد لذلك وتقوى هذا المذهب كما تقدم ذكرها آنفاً : وفي اسناد النووى كراهة الطواف راكبا من غير عذر الى الامام أحمد بن حنبل هو إحدى الروايات عنه وهناك روايات أخر انه لا يجزىء قال ابن قدامة في المغنى فأما الطواف راكبا أو محمولا فغير عذر ففهوم كلام الخرق انه لا يجزىء وهو إحدى الروايات عن أحمد لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الطواف بالبيت صلاة ولانها عبادة تتعلق بالبيت فلم يجز فعلها راكبا لغير عذر كالصلاة : والثانية يجزيه ويجبره بدم وهو قول مالك وبه قال أبو حنيفة (الى أن قال) والثالثة يجزيه ولا شيء عليه اختارها أبو بكر وهي مذهب الشافعي وابن المنذر اهـ والله أعلم

(١) أقول وقد رد العلامة علاء الدين المطار تلميذ الشارح هذا الاستدلال قال وليس في هذا الحديث دلالة على هذا الاستدلال لانه لا يلزم من دخوله ان يبول ويروث في حال الطواف وعلى تقدير حصوله ينظف المسجد منه وقد اقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخول الصبيان ونحوهم المساجد ومعلوم انه لا يؤمن بولهم وغائطهم فيها ولو كان محققا لبرأ المسجد من دخولهم اليه سواء كان ما يؤذى به المسجد من الاقدار طاهرا أو نجسا : والله أعلم



٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ ^(١)

اختلف الناس هل يعم الأركان كلها بالاستلام أولاً : والمشهور بين علماء الأمصار ما دل عليه هذا الحديث وهو تخصيص الاستلام بالركنين اليمانيين : وعلمته انهما على قواعد ابراهيم عليه السلام : وأما الركنان الآخران فاستقصرا عن قواعد ابراهيم كذا ظن ابن عمر وهو تعليل مناسب : وعن بعض الصحابة انه كان يستلم الأركان كلها ويقول ليس شيء من البيت مهجوراً (٢) واتباع ما دل عليه الحديث أولى فان الغالب على العبادات الانباع لاسيما اذا وقع التخصيص مع توهم الاشتراك في العلة : وهنا أمر زائد وهو اظهار معنى للتخصيص غير موجود فيما ترك فيه الاستلام :

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام أحمد ابن حنبل : وقوله « اليمانيين » هو بتخفيف الياء على اللفظة الصحيحة المشهورة : وحكى سيوطي والجوهري وغيرهما فيه لغة أخرى بالتشديد : ولبيت أربعة أركان : الركن الاسود والركن اليماني ويقال لهما اليمانيان كما في هذا الحديث : وأما الركنان الآخران فيقال لهما الشاميان فالركن الأول يستلم ويقبل لكونه مخصوصاً بفضيقتي الحجر الاسود وبناءه على قواعد ابراهيم عليه الصلاة والسلام والركن اليماني يستلم ولا يتقبل لاختصاصه بفضيلة بناءه على قواعد ابراهيم فقط : وأما الركنان الآخران فليس فيهما شيء من هذين الفضيلتين فلا يقبلان ولا يستلمان ولهذا كان ابن الزبير رضي الله عنه بمدحارته للكعبة على قواعد ابراهيم يستلم الأركان كلها كما روى الأزرقي عنه ذلك في كتاب مكة : وهذا منذهب الجمهور :

(٢) أقول يشير الشارح رحمه الله تعالى الى ماورد في صحيح البخارى معلقاً وغيره موصولاً « وكان معاوية رضي الله عنه يستلم الأركان فقال له ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه لا يستلم هذان الركنان فقال ليس شيء من البيت مهجوراً وكان ابن الزبير رضي الله عنهما يستلمن كاهن » ولذلك روى ابن المنذر وغيره استلام الأركان كلها عن جابر وأنس والحسن والحسين ابني علي رضي الله عنهم وروى أيضاً عن سويد بن غفلة من التابعين : قال القاضي أبو الطيب كان فيه خلاف لبعض السلف والتابعين وانقرض الخلاف ثم أجموا على عدم استلامهما اه والله أعلم

باب التمتع^(١)

١ -  عَنْ أَبِي جَمْرَةَ نَصْرَ بْنِ عِمْرَانَ الضَّبْعِيِّ قَالَ سَأَلْتُ
ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْمَتْعَةِ فَأَمَرَنِي بِهَا وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ فَقَالَ فِيهِ جَزُورٌ
أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ ثِيْرُكَ فِي دَمٍ قَالَ وَكَانَ أَنْاسٌ كَرِهَوهَا فَنِمْتُ
فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ إِنْسَانًا يُنَادِي حُجَّ مَبْرُورٌ وَمَتْعَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ فَأَتَيْتُ
ابْنَ عَبَّاسٍ فَحَدَّثَنِي فَقَالَ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ سَنَةِ أَبِي الْقَاسِمِ  ^(٢)

أبو جمرة بالجيم والراء المهملة نصر بالصاد المهملة الضبعي بضم الضاد المعجمة
وفتح الباء ثاني الحروف وبالعين المهملة متفق عليه : وقوله « سألت ابن عباس
عن المتعة » الظاهر انه يريد بها الاحرام بالعمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه .
وقوله « أمرني بها » يدل على جوازها عنده من غير كراهة وشيأني في الحديث

(١) أى هذا باب في بيان الأحاديث الواردة في التمتع والقرآن والافراد بالحج : ولذلك
بوب البخارى للثلاثة وهو يطلق على معان . قال الحافظ ابن حجر أما التمتع فلهروف انه
الاعتمار في أشهر الحج ثم التحال من تلك العمرة والاهلال بالحج في تلك السنة قال الله تعالى
(فن تمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدي) . ويطلق التمتع في عرف السلف على
القرآن أيضا قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء ان التمتع المراد بقوله تعالى (فن تمتع
بالعمرة الى الحج) انه الاعتمار في أشهر الحج قبل الحج : قال ومن التمتع أيضا القرآن لانه
تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر من بلده . ومن التمتع فسح الحج أيضا الى العمرة اه
وأما القرآن فلاهلال بالحج والعمرة معا وهذا لا خلاف في جوازه أو الاهلال بالعمرة ثم
يدخل عليها الحج أو عكسه وهذا يختلف فيه : وأما الافراد فلاهلال بالحج وحده في أشهره
عند الجميع وفي غير أشهره أيضا عند من يجيزه والاعتمار بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء
وأما فسح الحج فالاحرام بالحج ثم يتحلل منه بعمل عمرة فيصير متمتعاً وفي جوازه اختلاف
آخر وقد ذكر المصنف في هذا الباب أربعة أحاديث : والله أعلم

(٢) خرجه البخارى بهذا اللفظ وزاد في آخره في رواية « فقال لي ابن عباس أقم
عندي فاجعل لك سهما من مالي قال شعبة نقلت لم فقال للرؤيا التي رأيت » وخرجه مسلم :

قوله « وكان ناس كرهوها » وذلك منقول عن عمر رضى الله عنه وعن غيره على ان الناس اختلفوا فيما كرهه عمر من ذلك هل هو هذه المنة التي ذكرنا أو فسخ الحج الى العمرة والأقرب انها هذه (١) فقل ان هذه الكراهة والنهي من باب الحمل على الأولى والمشورة به على وجه المبالغة : وقوله « رأيت في المنام كأن انسانا ينادى » الخ فيه استئناس بالرؤيا فيما يقوم عليه الدليل الشرعى لما دل الشرع عليه من عظم قدرها واهمها جزء من ست وأربعين جزء من النبوة وهذا الاستئناس والتزجيج لا يتنافى الأصول : وقول ابن عباس « الله أكبر سنة أبي القاسم » يدل على أنه تأيد بالرؤيا المذكورة واستبشر بها وذلك دليل على ما قدمناه :

وقوله « فسألته عن الهدى فقال فيها جذور » الخ : أما الهدى فهو ما يهتدى الى الحرم من حيوان وغيره لكن المراد به هنا في الحديث والآية ما يجوز في الأضحية من الإبل والبقر والغنم وأما الجزور فلفظها مؤنث تقول هذه الجزور والمراد بها البعير ذكر أو أنثى وجمعها جزر وجزار : والبقرة فهي واحدة من البقر وهي اسم جنس للذكر والأنثى ويقال في الواحد أيضاً بأقور مشتقة من البقر أى الشق لأنها تبقر الأرض أى تشقها بالحراثة : والشاة الواحدة من الغنم تقع على الذكر والأنثى من الضأن والمغن : وقوله « أو شرك في دم » أى ما يجوز ذبحه في الأضحية عن سبع كالبدنة ونحوها : قال العلامة علاء الدين واعلم ان لوجوب دم المنة عند الجمهور من العلماء أربع شرائط أحدها أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج : والثاني ان يبيع بعد الفراغ من العمرة في هذه السنة : والثالث أن يحرم بالحج من مكة ولا يمدد من الميقات لأحرامه : والرابع أن لا يكون من حاضرى المسجد الحرام فن وجدت فيه هذه الشرائط فعليه ما استيسر من الهدى وهو بذبح شاة أو نحوه يذبحه يوم النحر فلو ذبح قبله بعد ما أحرم بالحج فذهب بعض أهل العلم الى جوازه وذهب بعضهم الى عدم الجواز قبل يوم النحر اه والله أعلم :

(١) قال المازرى وقد اختلف في المنة التي نهى عمر عنها في الحج فقل فسخ الحج الى العمرة : وقيل هي العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه وعلى هذا إنما نهى عنها ترغيباً في الافراد الذي هو أفضل لالانه يعتد بطلانها : وقال القاضى عياض الظاهر ان المنة المكروهة إنما هي فسخ الحج الى العمرة ولهذا كان عمر يضرب الناس عليها ولا يضربهم على مجرد التمتع في أشهر الحج وإنما ضربهم على ما كان يعتد هو والصحابة ان فسخ الحج الى العمرة كان مخصوصاً في تلك السنة للحكمة التي اقتضته : وقد انعقد الاجماع على جواز الافراد والتمتع والقرآن واختلف العلماء في الأفضل من الثلاثة وسيأتي بسط ذلك بعد ان شاء الله تعالى والله أعلم

٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ تَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَأَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ بِالْحَجِّ فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ تَمَتَّعَ فَسَاقَ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَهْدِ فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلنَّاسِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْدَى فَلْيَطْفُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ ثُمَّ لِيُهْلَ بِالْحَجِّ

قوله تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل هو محمول على التمتع اللغوي وهو الانتفاع ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم قارنا عند قوم والقران فيه تمتع وزيادة اذ فيه اسقاط أحد العاملين وأحد الميقاتين سمى نمتما على هذا باعتبار الوضع اللغوي ؛ وقد يحمل قوله تمتع على الأمر بذلك كما قيل بمثل هذا في حجة النبي صلى الله عليه وسلم لما اختلفت الأحاديث وأريد الجمع بينها ؛ ويدل على هذا التأويل المحتمل لما ذكرناه ان ابن عمر راوى هذا الحديث هو الذى روى ان النبي صلى الله عليه وسلم أفرد ؛ وقوله « فساق الهدى » فيه دليل على استحباب سوق الهدى من الأماكن البعيدة ؛ وقوله « فبدأ فاهل بالعمرة ثم بالحج » نص فى الاهلال بهما ؛ ولما ذهب بعض الناس الى ان النبي صلى الله عليه وسلم قارن على معنى أنه اهل بالحج أولا ثم أدخل العمرة عليه احتاج الى تأويل قوله « اهل بالعمرة ثم بالحج » فانه على خلاف اختياره فيحمل الاهلال فى قوله « اهل بالعمرة ثم بالحج » على رفع الصوت بالتأنية ويكون قد قدم فيها

وَلْيَهْدِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدًى فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ
إِلَى أَهْلِهِ فَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ
أَوَّلَ ثَنِيٍّ ثُمَّ خَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ وَمَشَى أَرْبَعَةً وَرَكَعَ
حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ انْعَرَفَ
فَأَتَى الصَّفَا وَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ
شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حِجَّةً وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَفَاضَ
فَطَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ ثَنِيٍّ حَرَّمَ مِنْهُ وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ ^(١)

لفظ الاحرام بالعمرة على لفظة بالحج ولا يراد به تقديم الاحرام بالعمرة على
الاحرام بالحج لانه خلاف ما رواه :

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ « ومسلم والنسائي والامام أحمد بن حنبل » وقوله « من
كان منكم أهدي فانه لا يحل من شئ حرم عليه » فيه دليل على ان فسخ الحج الى العمرة لمن
لم يسق الهدى جائز لبيان مخالفة الجاهلية في منعهم العمرة في أشهر الحج واختلف العلماء في
ذلك هل كان للصحابة تلك السنة خاصة أم هو باق لهم ولغيرهم الى يوم القيامة فقال أحمد
وطائفة من اهل الظاهر ليس خاصا بل هو باق الى يوم القيامة فيجوز لكل من احرم بحج
ولم يكن معه هدى ان يتلب احرامه عمرة ويتحلل باعمالها وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة
وجاهير العلماء من الخلف والسلف هو يختص بهم في تلك السنة لمخالفتهم الجاهلية في تحريم
العمرة في أشهر الحج ودليلهم في ذلك ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي ذر رضى الله عنه
قال كانت المثة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم يعني فسخ الحج الى العمرة
وما رواه النسائي في سننه عن الحارث بن بلال عن ابيه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا
خاصة أم للناس عامة فقال بل لنا خاصة وأما ما استدل به الأولون بما ورد في الصحيحين
ان سراقا بن مالك بن جعشم قال يا رسول الله أماننا هذا أم لا بل قال لا بل فعمناه جواز
الاعتمار في أشهر الحج والقران والعمرة في أشهر الحج الى يوم القيامة وكذلك القران

واعلم أنه لا يحتاج الجمع بين الأحاديث الى ارتكاب كون القرآن بمعنى تقديم الاحرام بالحج على الاحرام بالعمرة فانه يمكن الجمع وان كان قد وقع الاحرام بالعمرة أولاً فالتأويل الذي ذكره على الوجه الذي ذكره غير محتاج اليه في طريق الجمع : وقوله « فتمتع الناس » الى آخره حمل على التمتع اللغوي فانهم لم يكونوا متمتعين بمعنى التمتع المشهور فانهم لم يحرموا بالعمرة ابتداء وانما تمتعوا بفسخ الحج الى العمرة على ما جاء في الاحاديث فقد استعمل التمتع في معناه اللغوي أو يكونوا تمتعوا بفسخ الحج الى العمرة كن أحرم بالعمرة ابتداء نظراً الى المسائل ثم أنهم أحرموا بالحج بعد ذلك فكانوا متمتعين : وقوله صلى الله عليه وسلم « من كان منكم أهدي » الى آخره موافق لقوله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله) فلا تجوز أن يحل المتمتع الذي ساق الهدى حتى يبلغ الهدى محله : وقوله « فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة » دليل على طلب هذا الطواف في الابتداء : وقوله « ليقصر » أي من شعره وهو التقصير في العمرة عند التحلل منها قيل وانما لم يأمره بالحاق حتى يبقى على الرأس ما يحلقه في الحج فان الحلاق في الحج أفضل من الحلاق في العمرة يذكّر بعضهم : واستدل بالامر في قوله « فليحلق » (١) على أن الحلاق نسك : وقيل في قوله « فليحلل » ان المراد به يصير حللاً اذ لا يحتاج بعد فعل أفعال العمرة والحلاق فيها الى تجديد فعل آخر ويحتمل عندي أن يكون المراد بالأمر بالاحلال هو فعل ما كان حراماً عليه في حال الاحرام من جهة الاحرام ويكون الأمر بالإباحة : وقوله « فمن لم يجد الهدى » يقتضى

وفسخ الحج الى العمرة مختص بتلك السنة : وقد نقل عن سلمة بن شبيب انه قال للامام أحمد ابن حنبل يا أبا عبد الله كل شيء منك حسن جميل الا خلة واحدة فقال ما هي نال تقول بفسخ الحج فقال أحمد قد كنت أرى ان لك عقلاً عندي ثمانية عشر حديثاً صحاحاً جيداً كلها في فسخ الحج اتركها لقولك : والله أعلم

(١) قال بعض من همش الكتاب : ذكر الامر بالحلق وقع في النسخ هكذا واعلم وهم من الشارح فانه لم يذكر في شيء من رواية هذا الحديث وقد نسبته الى جامع الاصول الى الشيخين وأبى داود والنسائي ولم يذكر فيه غير ما ذكر في المتن وهو كذلك في المتنق اه أقول لا يلزم من ذكر الشارح للتحقيق أن يوجد في الرواية لجواز أن يكون ذكر ذلك لا يراده الآية وهي قوله (ولا تحلقوا رؤوسكم) الخ فناسب أن يتعرض للحلق : والله أعلم

تعلق الرجوع الى الصوم عن الهدى بعدم وجدانه حينئذ وان كان قادرا عليه في بلده لأن صيامه ثلاثة أيام في الحج اذا عدم الهدى يقتضى الاكتفاء بهذا البدل في الحال لقوله « ثلاثة أيام في الحج » وأيام الحج محصورة فلا يمكن ان يصوم في الحج الا اذا كان قادرا على الصوم في الحال عاجزا عن الهدى في الحال وذلك ما اردناه وقوله صلى الله عليه وسلم « في الحج » هو نص كتاب الله تعالى فيـ.. يتدل به على انه لا يجوز للمتمتع الصيام قبل دخوله في الحج لا من حيث المفهوم فقط بل من حيث تعلق الأمر بالصوم الموصوف بكونه في الحج: واما الهدى قبل الدخول في الحج فقليل لا يجوز وهو قول بعض أصحاب الشافعى والمشهور من مذهبه جواز الهدى بعد التحلل من العمرة وقبل الاحرام بالحج وأبعد من هذا من أجاز الهدى قبل التحلل من العمرة من العلماء: وقد يستدل به من يميز للمتمتع صوم أيام التشريق بد اثبات مقدمة وهي ان تلك الأيام من أيام الحج أو تلك الأفعال الباقية ينطبق عليها انها من الحج أو وقتها من وقت الحج (١) وقوله « اذا رجع الى أهله » دليل لأحد القولين للعلماء في ان المراد بالرجوع من قوله تعالى (اذا رجعت) هو الرجوع الى الأهل لا الرجوع من مكي الى مكة (٢) وقوله « واستلم الركن اول شيء » دليل على استحباب ابتداء الطواف بذلك: ثم خب ثلاثة اطواف دليل على استحباب الحبيب وهو

(١) قال علاء الدين العطار واختلف قول الشافعى في صحته ومقتضى الأحاديث الصحيحة جواز صحته والأشهر عنه عدم الصحة ويرجع ذلك الى مقدمة وهي ان أيام التشريق والمقام بمعنى لأجل أفعال الحج الباقية هل هي من أيام الحج ووقتها من وقت أيام الحج ولا شك ان أيام الحج تطلق عليها: ولا شك ان سبب وجوبها التمتع بالعمرة الى الحج وعدم الهدى فلا يجوز تقديم صومها على التمتع ويجوز صومها بعد الفراغ من العمرة وقبل الاحرام بالحج والأفضل أن لا يصومها حتى يحل بالحج فلو صامها قبل الفراغ من العمرة لم يجز وبه قال مالك: وجوزه الثوري وأبو حنيفة ولو ترك صيامها حتى مضى العيد والتشريق لزمه قضاؤها عند الشافعية وقال أبو حنيفة يفوت صيامها ويلزمه الهدى اذا استطاع: والله أعلم

(٢) المراد بالرجوع انتهاءه وهو وصوله الى وطنه وأهله: وقيل ابتداءه وهو فراغه من الحج بمعنى ورجوعه الى مكة من مكي وهما قولان للشافعى ومالك وبالثاني قال أبو حنيفة:

٣ - عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَحِلُّ أَنْتَ مِنْ عُمْرِكَ فَقَالَ إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَدْتُ هَدْيِي فَلَا أُحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَهُ^(١)

الرمل في طواف القدوم : وقوله « ثلاثة أطواف » يدل على تعميم هذه الثلاثة بالحبيب على خلاف ما تقدم من حديث ابن عباس وقد ذكرنا ما فيه : وقوله « عند المقام ركعتين » دليل على استحباب ان تكون ركعتا الطواف عند المقام : وطوافه بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم دليل على مشروعية ذلك على هذا الوجه واستحباب ان يكون السعي عقيب طواف القدوم : وقد قال بعض الفقهاء انه يشترط في السعي ان يكون عقيب طواف كيف كان : وقال بعضهم لا بد ان يكون عقيب طواف واجب وهذا القائل يرى ان طواف القدوم واجب وان لم يكن ركنا : وقوله « ثم لم يحل » الخ امتثال لقوله تعالى (حتى يبلغ الهدى محله) ودليل على ان ذلك حكم المارن : وقوله « وفعل مثل ما فعل من ساق الهدى » تبين أمر النبي صلى الله عليه وسلم لمن ساق الهدى في حديث آخر بان لا تحل منها حتى تحل منها جميعا :

فيه دليل على استحباب التلييد لشعر الرأس عند الاحرام : والتلييد ان يجعل في الشعر ما يسكنه ويمنعه من الانتفاش كالصبر والصمغ وما أشبه ذلك : وفيه دليل على ان التلييد أنرا في تأخير الاحلال الى النحر : وفيه ان من ساق الهدى لم يحل حتى يكون يوم النحر وهو مأخوذ من قوله تعالى (ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) وقولها « ماشأن الناس حلوا ولم تحل » هذا الاحلال هو الذي وقع للصحابة في فسختهم الحج الى العمرة وقد كان النبي صلى

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم ولم يذكر لفظ بعمره : وأبو داود والذائي وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل :

الله عليه وسلم أمرهم بذلك ليحلوا بالتحليل من العمرة ولم يحل هو صلى الله عليه وسلم لأنه كان قد ساق الهدى : وقولها « من عمرتك » يستدل به على انه كان قارنا صلى الله عليه وسلم (١) ويكون المراد من قولها « من عمرتك » اى من عمرتك التى مع حجك : وقيل من بمعنى الباء أى لم تحل بعمرتك أى العمرة التى يتحلل

(١) اقول قد اختلفت آراء العلماء فى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل كان قارنا ام لا : وقد جمع ابن المنذر بين الأحاديث الواردة فى الباب : وبينه ابن حزم فى حجة الوداع بياناً شافياً وابن القيم فى الهدى وحقق القول فى ذلك وذكر محصله الحافظ فى الفتح : قال ومحصله ان كل من روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم الافراد حمل على ما أهل به فى أول الحال : وكل من روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحابه : وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه أمره وتخرج رواية من روى القرآن بأمر : منها ان معه زيادة علم على من روى الافراد وغيره بأن من روى الافراد والتمتع اختلف عليه فى ذلك فأشهر من روى عنه الافراد عائشة وقد ثبت عنها انه اعتمر مع حجته كما هنا : وابن عمر وقد ثبت عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم بدأ بالعمرة ثم أهل بالحج كما تقدم فى الباب وثبت انه جمع بين حج وعمرة ثم حدث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك : وجابر انه اعتمر مع حجته أيضاً : وروى القرآن عنه جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه وبأنه لم يقع فى شيء من الروايات النقل عنه من لفظه انه قال أفردت ولا تمتعت بل صح عنه انه قال قرنت وصح عنه انه قال « لولا ان ممى الهدى لأحلت » وأيضاً فان من روى عنه القرآن لا يحتل حديثه التأويل الا يتمسف بخلاف من روى الافراد فانه محمول على أول الحال وينتفى التمازض ويؤيده ان من جاء عنه الافراد جاء عنه صورة القرآن ومن روى عنه التمتع فانه محمول على الاقتصار على سفر واحد للنسكين ويؤيده ان من جاء عنه التمتع لما وصفه وصفه بصورة القرآن لانهم اتفقوا على انه لم يحل من عمرته حتى أتم عمل جميع الحج وهذه احدى صور القرآن : وأيضاً فان رواية القرآن جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأسانيد حياد بخلاف روايتى الافراد والتمتع وهذا يقتضى رفع الشك عن ذلك والمصير الى انه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارنا : ومقتضى ذلك ان القرآن أفضل من الافراد ومن التمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال الثورى وأبو حنيفة وأسحق بن راهويه : واخاره من الشافعية المزنى وابن المنذر وأبو اسحق المروزي : ومن المتأخرين تقي الدين السبكي وبحث مع النووى فى اختياره انه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارنا وان الافراد مع ذلك أفضل مستنداً الى انه صلى الله عليه وآله وسلم اختار الافراد

٤ - عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ أُنْزِلَتْ آيَةُ الْمُتْعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَنْزِلْ قُرْآنٌ بِتَحْرِيمِهَا وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ فَقَالَ رَجُلٌ بَرَأَيْهِ مَا شَاءَ : قَالَ الْبُخَارِيُّ يُقَالُ إِنَّهُ عُمَرُ : وَلِمُسْلِمٍ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتْعَةِ يَعْنِي مُتْعَةَ الْحَجِّ وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ آيَةَ الْمُتْعَةِ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ : وَاهُمَا بِمَعْنَاهُ ^(١)

بها الناس وهو ضعيف لوجهين : أحدهما كون من بمعنى الباء : والثاني « ان قولها من عمرتك » تقتضى الإضافة (٢) فيه تقرير عمرته تضاف اليه والعمرة التي يقع بها التحال لم تكن متقرر ولا موجودة : وقيل يراد بالعمرة الحج بناء على النظر الى الوضع اللغوي وهو ان العمرة الزيارة والزيارة موجودة في الحج أى موجودة المعنى فيه وهو ضعيف أيضاً لان الاسم اذا انتقل الى حقيقة عرفية كانت اللغوية مهجورة في الاستعمال :

يريد بآية المتعة قوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى) وفي الحديث اشارة الى جواز نسخ القرآن بالسنة لان قوله « ولم ينه

أولاً ثم أدخل عليه العمرة لبيان جواز الاعتناء في أشهر الحج لكونهم كانوا يعتقدونه من أئجر الفجور : وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى ان التمتع افضل لكونه صلى الله عليه واله وسلم تمتاه فقال لولا انى سقت الهدى لأحلت ولا يتمنى الا الا فضل وهو قول أحمد بن حنبل في المشهور عنه : وأجيب بأنه إنما تمتاه تطييباً لقلوب اصحابه لحزنهم على فوات موافقته والا فلا فضل ما اختاره الله له واستمر عليه اه والله اعلم

(١) قال في المدة اقول هذا اشارة الى ما قرره علماء النحو والمائى والبيان من ان أصل وضع الإضافة على العهد الخارجي فيقال غلام زيد لمن هو معلوم فتقرر انه غلامه ولذا قال لم تكن متقررة ولا موجودة فلا عهد بها فانها هي عمرة احدثت في مكة لاعهد لهم اعنى الفاسخين (٢) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم والامام أحمد بن حنبل : وقوله « لم تنزل آية تنسخ آية التمتع » فيه دليل على جواز نسخ القرآن بالقران ولا خلاف

عنها ■ نفى منه لما يقتضي رفع الحكم بالجواز الثابت بالقرآن فلو لم يكن هذا
الرفع ممكناً لما احتاج الى قوله ولم ينفه عنها ومراده بنفى نسخ القرآن للجواز
وبنفي ورود السنة بالنهي تقرر الحكم ودوامه اذ لا طريق لرفعه الا أحد
هذين الأمرين وقد يؤخذ منه ان الاجماع لا ينسخ به اذ لو نسخ به لقال ولم يتفق
على المنع لان الاتفاق حينئذ يكون سبباً لرفع الحكم فكان يحتاج الى نفيه كما
نفى نزول القرآن بالنسخ وورود السنة بالنهي : وقوله « قال رجل برأيه ما شاء ■
هو كما ذكر في الاصل عن البخاري ان المراد بالرجل عمر » وفيه دليل على ان
الذي نهى عنه عمر هو متعة الحج المشهورة وهو الاحرام بالعمرة في أشهر الحج
ثم الحج في عامه خلافاً لمن حمله على ان المراد المتعة بفسخ الحج الى العمرة أو لمن
حمله على متعة النساء لان شيئاً من هاتين المتعتين لم ينزل قرآن بمجوازه : والنهي
المذكور (١) قد قيل فيه انه نهى تنزيه وحمل على الأولى والأفضل وحذر أن
يترك الناس الأفضل ويتابعوا على غيره طلباً للتخفيف على أنفسهم :

فيه ■ وجواز نسخه بالسنة وفيه اختلاف شهير : ووجه الدلالة منه « قوله ولم ينفه عنها رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم » فان مفهومه انه لو نهى عنها لامتنت ويستلزم رفع الحكم
ومقتضاه جواز النسخ : وفي الحديث وقوع الاجتهاد في الأحكام بين الصحابة وانكار بعض
المجتهدين على بعض بالنص : والله اعلم

(١) قال في العدة اي نهى عمر عن المتعة وقيل انه اراد ان لا يهجر البيت كل السنة بل
يقصد بالعمرة في اي شهورها وبالحج في أشهره وهذا رأى لا يمارض به ناس :



باب الهدى^(١)

١ -- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ فَتَلْتُ فَلَا تُدْ هَدْيَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَّدَهَا أَوْ قَلَّدَهَا ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ نَأْيًا حَرَمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حَلَالًا^(٢)

فيه دليل على استحباب بعث الهدى من البلاد البعيدة لمن لا يسافر معه ، ودليل على استحباب تقليده للهدى واشعاره من بلده بخلاف ما اذا سار مع الهدى فانه يؤخر الاشعار الى حين الاحرام : وفيه دليل على استحباب الاشعار في الجملة خلافا لمن انكره وهو شق صفقة السنم طويلا وسلت الدم عنه : واختلف الفقهاء هل يكون في الأيمن أو في الأيسر : ومن أنكره قال انه مثله :

(١) أى هذا باب في بيان الأحاديث الواردة فيما يتعلق بالهدى من اشعاره وركوبه وتقليده وغير ذلك وفيه خمسة أحاديث : والهدى ما يهدى الى الحرم من النعم يشقل ويخفف :
(٢) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ، ومسلم وابو داود والنسائى وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل ، وقولها « فتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » يدل على مشروعية تقليد الهدى وهو ان يجعل في اعناقها النعال أو اذان القرب أو عراها أو علاقة اداوة على خلاف يأتى بعد سواء كانت ابلا أو بقرا أو غنما وبه قال الجمهور من العلماء ، قال ابن المنذر انكر مالك واصحاب الرأى التقليد للغنم : اها واحتجوا لذلك بان التقليد لو كان سنة في الغنم لنقل كما نقل في الابل ويرد عليهم ما ثبت في صحيح البخارى عن عائشة قالت « كنت اقتل القلائد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيقتل الغنم ويقيم في اهله » وفي لفظ لها ايضا « كنت اقتل قلائد الغنم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم » الخ وقد اعتذر لهم بعض العلماء ان الحديث لم يبالغهم : واحتج لهم بعض العلماء على عدم المشروعية بانها تضعف عن التقليد وهي حجة او هي من بيت المنكوت فان مجرد تعليق القلادة مما لا يضعف به الهدى : وايضا ان فرض ضعفها عن بعض القلائد قلدت بما لا يضعفها ، وقد قيل في حكمة تقليد الهدى النعل على ماورد في الحديث ان فيه اشارة الى السفر والجد فيه : قال ابن المنذر الحكمة فيه ان العرب تعد النعل مكروبة لكونها تقي صاحبها وتحمل عنه وعن الطريق وقد

والعمل بالسنة أولى (١) : وفيه دليل على ان من بعث بهديه لا يحرم عليه محظورات الاحرام ونقل فيه الخلاف عن بعض المتقدمين وهو مشهور عن ابن

كثير بعض الشعراء عنها بالناقة : فكان الذي اهدى خرج عن مركوبه لله تعالى حيوانا وغيره كما خرج حين أحرم عن ملبوسه ! ومن ثم استحب تقليد النملين لإواحدة وقد اشترط الثوري ذلك وقال غيره تجزئ الواحدة وقال اخرون لاتعين النمل بل كل مقام مقامها اجزأ قاله الحافظ في الفتح والله اعلم :

(١) اقول ذهب جمهور السلف والخلف الى مشروعية الاشارة لافرق بين الابل والبقر واتفق العلماء على ان الغنم لاتشعر لضعفها ولكون صوفها او شعرها يستر موضع الاشعار وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء كما نقله الحافظ عنه كراهته عن ابى حنيفة وقد روى كراهة ذلك عن ابراهيم النخعي حكاه الترمذي عنه ! وبهذا يتعقب على ابن حزم والخطابي زعمهما انه ليس لابى حنيفة في ذلك سلف ! وقد كثر تشنيع المتقدمين على ابى حنيفة في اطلاقه كراهة الاشعار وخالفه في ذلك صاحباه ابو يوسف ومحمد فقالا هو حسن : وقد انتصر الطحاوي لابى حنيفة رضى الله عنه في معاني الآثار كما نقله عنه الحافظ في فتحه فقال لم يكره ابو حنيفة اصل الاشعار وانما كره مايقعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسراية الجرح لاسيما مع الطعن بالشفرة فاراد سد الباب عن العامة لانهم لايراعون الحد في ذلك وأما من كان عارفا بالسنة في ذلك فلا : وهو حسن في الجملة الا انه تقييد لما اطلقه يدون سند : قال الخطابي في رد ذلك التوجيه : ولو كان ذلك هو الملحوظ (اى ما ذكره الطحاوي من سراية الجرح) لقيدته الذى كرهه به كأن يقول الاشعار الذى يقضى بالجرح الى السراية حتى تهلك البدنة مكروه ! ونقل عن ابى حنيفة انه كره ذلك لانه مثله غير جائز لان النبي صلى الله عليه واله وسلم نهى عن تعذيب الحيوان ولانه ايلام فهو كقطع عضو منه : وقال مالك ان كانت البقرة ذات سنم فلا بأس بشعارها والا فلا والحديث يرد عليهما : وبجواب عن الأول بانه ايلام لغرض صحيح فجاز كالسكى والوسم والحجامة والفصد والختان على ان الاشعار وقع في حجة الوداع وهو متأخر عن حديث النهى عن المثلة بزمان : قال الحافظ في الفتح : وذمة الاشعار الاعلام بانها صارت هديا ليعتبعها من يحتاج الى ذلك وحتى لو اختلطت بغيرها تميزت او ضلت عرفت او عطبت عرضها المساكين بالعلامة فأكلوها مع ما في ذلك من تعظيم الشرع وحث الغير عليه اه : وقول الشارح واختلف الفقهاء هل يكون في الايمن او الايسر : أقول ذهب الشافعى وابو ثور وصاحب ابى حنيفة واحمد في رواية الى ان الاشعار في الجانب الايمن : وذهب مالك والامام احمد في رواية الى انه في صفحة سنمها الايسر دليل الأول

عباس (١) : وفيه دليل على استحباب قتل القلائد :

ما ثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - صلى بنى الخليفة ثم دعا يده وأشعرها من صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم عنها بيده » ودليل الثاني مارواه مالك في الموطأ عن ابن عمر « أنه كان إذا أهدى هدياً : (وفيه) ويشعره من الشق الأيسر » وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولى من فعل ابن عمر وقوله بلا خلاف ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعجبه التيمن في شأنه كله على أن ابن عمر نقل عنه البخاري في صحيحه أنه كان يطفن في ثقي سنامه الأيمن : وقول الشارح على استحباب الاشعار في الجملة : أي ليس في كل نوع من انواع الهدى : وجه ذلك أن اشعار الابل ثبت بطريق النص : والبقر فبطريق الجمل لانه من الهدى : والله اعلم

(١) اما حكم المسألة في ذلك فذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومنهم الأئمة الأربعة الى أن من بعث يهدى الى البيت وهو مقيم في بلده لا يحرم عليه شيء من الأمور التي كانت تحل له من قبل : وذهب ابن عباس وابن عمر وقيس بن سمد وعمر وعلى رضي الله عنهم وثبت ذلك عن غير الصحابة منهم النخعي وعطاء وابن سيرين وغيرهم الى أن من ارسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على الحرم : احتج الجمهور بما رواه البخاري ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن عائشة « قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهدى من المدينة فقتل قلائد هديه ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب الحرم » وفي رواية في الصحيحين « أن زياد بن أبي سفيان كتب الى عائشة أن عبد الله ابن عباس قال من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينجر هديه فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس انا قتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده ثم قلدها بيده ثم بعث بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء أحله الله له حتى نحر الهدى » وقولها « مع أبي » تعني به أباهما أبا بكر الصديق رضي الله عنه ووقت البعث كان سنة تسع عام حجة أبي بكر الصديق بالناس ولم يحجج بعدها النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير حجة الوداع : واستدل الآخرين بما رواه الطحاوي والبخاري والامام احمد ابن حنبل من حديث جابر « قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد قيضه من حبيبه حتى أخرجه من رجله وقال أتى امرأت يبدق التي بعثت بها أن تقاد اليوم وأشعر على مكان كذا فلبست قيضى ونسيت فلم أكن لأخرج قيضى من رأسى » قال ابو جعفر الطحاوي في شرح معاني الآثار بعدما أورد حديث عائشة وجابر فتواترت هذه الآثار عن عائشة بما ذكرنا بما لم يتواتر عن غيرها بما يخالف ذلك فإن كان هذا يؤخذ من طريق صحة

٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً غَمًّا ^(١) - ٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً قَالَ ارْكَبْهَا قَالَ إِنَّهَا بَدَنَةٌ قَالَ ارْكَبْهَا فَرَأَيْتَهُ رَاكِبَهَا يُسَافِرُ النَّبِيُّ ﷺ وَفِي لَفْظٍ قَالَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ ارْكَبْهَا وَيَلَكْ أَوْ وَيُنْحَكْ ^(٢)

في هذا الحديث دليل على اهداء النعم:

اختلفوا في ركوب البدنة المهداة على مذاهب (٣) فنقل عن بعضهم أنه أوجب ذلك لأن صيغة الأمر وردت به مع ما يضاف الى ذلك من مخالفة سيرة الجاهلية من مجانبة السائبة والوصيلة والحام وتوقها : وأورد على هذا بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يركب هدية ولا أمر الناس بركوب الهدايا : ومنهم من قال يركبها مطلقا من غير اضرار تمسكا بظاهر هذا الحديث : ومنهم من قال لا يركبها

الأسانيد فان اسناد حديث عائشة رضى الله عنها هذا اسناد صحيح لاتنازع بين اهل العلم فيه وليس حديث جابر بن عبد الله كذلك لان من رواه دون من روى حديث عائشة وان كان ذلك يؤخذ من طرق ظهور الشيء وتواتر الرواية به فان حديث عائشة ايضا أولى لان ذلك موجود فيه ومعدوم في حديث جابر ثم بحث من جهة النظر واطال فاجاد ولولا الاطالة لذكرته وهو بحث نفيس جدا : وقد روى مالك في الموطأ بسنده عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه رأى رجلا متجردا بالعراق فسأل عنه فقالوا انه امر بهديه ان يقلد قال ربيعة فلقيت عبد الله بن الزبير فذكرت له ذلك فقال بدعة ورب السكبة : والله اعلم :

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه : ووجه دلالة الحديث على مشروعية تقليد النعم ان من لوازم الهدى التقليد شرعا

(٢) أخرجه البخارى في غير موضع : ومسلم وابو داود والنسائي والامام احمد بن حنبل وقوله « رأى رجلا » قال الحفاظ في الفتح لم اقف على اسمه بعد طول البحث :

(٣) اقول ذكر الشارح رحمه الله تعالى ان في المسألة اربعة مذاهب : الأول وجوب ركوبها وبه قال بعض اهل الظاهر واستدل لهم بما ذكره الشارح وقول الشارح واورد على هذا (أي على هذا المذهب) بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يركب هدية ولا امر الناس بركوب

الا عند الحاجة فيركبها من غير اضرار وهذا المنقول من مذهب الشافعي رحمه الله
لانه جاء في الحديث اركبها اذا احتجت اليها حمل ذلك المطلق على المقيّد:
ومنهم من منع من ركوبها الا لضرورة:

الهدايا فيه نظر لانه ثبت عند احمد من حديث علي رضي الله عنه « انه سئل هل يركب الرجل
هديه فقال لا بأس قد كان النبي صلى الله عليه وآله وسام يرب بالرجال يمشون فيأمرهم يركبون
هديه » قال الحافظ اسناده صالح * الثاني الجواز مطلقا وبه قال عروة بن الزبير ونسبه ابن
المنذر لاحد واسحق وبه قال اهل الظاهر وهو الذي جزم به النووي في الروضة تبعاً لآصله
في الضحايا ونقله في شرح المذهب عن القفال والماوردي * الثالث الجواز عند الحاجة ونقله
النووي عن ابى حامد والبندنجي وغيرهما : وقال الروياني تجوز به بغير حاجة يخالف النص
وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي واحمد واسحق * الرابع ما حكاه ابن العربي عن مالك
انه يركب للضرورة فإذا استراح نزل قال الحافظ في الفتح ومقتضى من قيده بالضرورة ان
من انتهت ضرورته لا يعود الى ركوبها الا من ضرورة أخرى والدليل على اعتبار هذه القيود
الثلاثة وهى الاضرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة مارواه مسلم من
حديث حابر مرفوعا بلفظ « اركبها بالمعروف اذا اجئت اليها حتى تجد ظهرا » فان مفهومه
انه اذا وجد غيرها تركها : قال الحافظ في الفتح وفي المسألة مذهب خامس وهو المنع مطلقا
نقله ابن العربي عن ابى حنيفة وشمع عليه ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر
الحاجة الا انه قال ومع ذلك يضمن ما نقص منها بركوبه : وضمان النقص وافق عليه الشافعية
في الهدى الواجب كالنذر اه * وفي المسألة ايضا مذهب سادس كراهة الركوب من غير حاجة
ذكره ابن عبد البر ونقله عن الشافعي ومالك : واختلاف المجيزون هل يحمل عليها متاعه فنه
مالك وأجازة الجمهور وهل يحمل عليها غيره اجازة الجمهور ايضا على التفصيل المتقدم : ونقل
عياض الاجماع على انه لا يؤجرها : وقال الطحاوي في اختلاف العلماء ونقله عنه الحافظ قال
اصحابنا والشافعي ان احتلب منها شيئا تصدق به فان أكله تصدق بشمته ويركب اذا احتاج
فانقصه ذلك ضمن : وقال مالك لا يشرب من لبنه فان شرب لم يغرم ولا يركب الا عند
الحاجة فان ركب لم يغرم وقال الثوري لا يركب الا اذا اضطر : وقال ابن قدامة فى المنفى
وللهدي شرب لبن الهدى لان بقاءه فى الضرع يضربه فان كان ذا ولد لم يشرب الا ما فضل
عن ولده لما ذكرنا من خبر علي رضي الله عنه فان شرب ما يضر بالام او لا يفضل عن الولد
ضمنه لانه تعدى باخذ اه : وبما اوردهنا لك يظهر ما اشار اليه الشارح وعبر عنه ببعضهم ومنهم :
والله اعلم

٢ - عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجَلَّتْهَا وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا شَيْئًا وَقَالَ نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا ^(١)

وقوله « وملك » كلمة تستعمل في التخليط على المخاطب ونبيها ههنا وجهان : أحدهما ان يجري على هذا المعنى وانما استحق صاحب البدنة ذلك لمرأسته وتأخر امتثاله لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول الراوى في الثانية أو الثالثة : والثاني ان لا يراد بها موضوعها الأصلي ويكون مما يجري على لسان العرب في مخاطبة من غير قصد لموضوعه كما قيل في قوله عليه السلام « تربت يدك » وأفلح وأيسه ان صدق « وكما في قول العرب ويله ونحوه : ومن يمنع ركوب البدنة من غير حاجة يحمل هذه الصورة على ظهور الحاجة الى ركوبها في الواقعة المعينة :

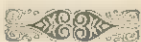
فيه دليل على جواز الاستئابة في النيام على الهدى وذبحه والتصدق به : وقوله « وان اتصدق بلحمها » يدل على التصديق بالجمع ولا شك انه أفضل

(١) خرجه البخارى بالفاظ مختلفة في غير موضع « ومسلم وابو داود وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : ولم يرد في هذه الرواية عدد البدن . ووقع في رواية عند البخارى انها مائة بدنة ووقع عند مسلم في حديث جابر الطويل عدد ما نحره النبي صلى الله عليه واله وسلم وفيه « ثم انصرف النبي صلى الله عليه واله وسلم الى المنجر فنحر ثلاثا وستين بدنة ثم أعطى عليا فنحر ما غيروا شركه في هديه ثم امر من كل بدنة ببضعة فجعل في قدر قطبخت فاكلا من لحمها وشربا من مرقها » . وقوله « ان اقوم على بدنة » اي عند نحرها للاحتفاظ بها ويحتمل ان يريد ما هو اعم من ذلك اي على مصالحها في تلفها ورعيها وسقيها وغير ذلك :

مطلقا وواجب في بعض الدماء : وفيه دليل على ان الجلود تجرى مجرى اللحم في التصديق لانها من جملة ما ينتفع به فحكمها حكمه (١) وقوله « ان لا أعطي الجزار منها شيئا » ظاهره عدم الاعطاء مطلقا بكل وجه (٢) ولا شك في امتناعه اذا كان المعطي أجرة الذبح لانه معاوضة بهض الهدى والمعاوضة في الأجرة كالبيع : وأما اذا أعطى الأجرة خارجا عن اللحم المعطى وكان اللحم زائدا على الأجرة فالقياس ان يجوز ولكن النبي صلى الله عليه وسلم قال نحن نعطيهم من عندنا وأطلق المنع من اعطائه منها ولم يقيد المنع بالأجرة والذي يخشى منه في هذا ان تقع مساحقة في الأجرة لاجل ما يأخذه الجزار من اللحم فيعود الى المعاوضة في نفس الأمر فنميل الى المنع من الذرائع يخشى من مثل هذا

(١) قال القرطبي فيه دليل على ان جلود الهدى وجلالها لاتباع لمطبقها على اللحم واعطائها حكمه وقد اتفقوا على ان لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال . واجازه الأوزاعي واحمد واسحق وابو ثور وهو وجه عند الشافعية قالوا ويصرف ثمنه مصرف الاضحية . واستدل ابو ثور على انهم اتفقوا على جواز الانتفاع به وكل ما جاز الانتفاع به جاز بيعه قال الحافظ في الفتح وعورض باتفاقهم على جواز الأكل من لحم هدي التطوع ولا يلزم من جواز اكله جواز بيعه : ويرد قوله ما أخرجه احمد من حديث قتادة بن النعمان مرفوعا « لا تبيعوا لحوم الاضاحي والهدى وتصرفوا وكالوا واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوا وان اطعمتم من لحومها فكلوا ان شئتم » .

(٢) نقل الحافظ في الفتح عن القرطبي انه لم يرخص في اعطاء الجزار من لحم الهدى لاجل أجرته الا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير والحديث حجة عليهما . وروي عن ابن خزيمة والبيهقي انه يجوز اعطاؤه منها اذا كان فقيرا بمقدار اعطاء أجرته كما يتصدق على الفقراء . والله اعلم



٥ - عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَتَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَتَاخَ بَدَنَتُهُ فَتَنَحَّرَهَا فَقَالَ ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً سَنَةَ مُحَمَّدٍ

صلى الله عليه وسلم (١)

فيه دليل على استحباب نحر الأبل من قيام ويشير إليه قوله تعالى (فاذكروا اسم الله عاينها صواف فاذا وجبت جنوبها) (٢) أى سقطت وهو يشعر بكونها كانت قائمة : وفيه دليل على استحباب ان تكون معقولة وورد في حديث صحيح ما يدل على ان تكون معقولة اليد اليسرى (٣) ونقل عن بعضهم أنه سوى بين نحرها بركة وقائمة : وعن بعضهم قال تنحر بركة والسنة أولى والله أعلم

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ : وسلم والامام احمد بن حنبل : وقوله « سنة محمد » ينصب سنة بامل محذوف تقديره اتبع سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ويجوز الرفع على تقدير ان يكون خبر مبتدا محذوف تقديره هو سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ويدل لذلك رواية الحربى في الصحيح بلفظ « فقال انحرها قائمة » فنها سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ان قول الصحابي من السنة كذا مرفوع عند الشيخين لاحتجاجهما بهذا الحديث في صحيحهما :

(٢) وجه الدليل من الآية ان قوله صواف بتشديد الفاء جمع صافة أى مصطفة في قيامها وفى قراءة ابن مسعود صوافن بكسر الفاء بعدها نون جمع صافنة وهى التى رفعت إحدى يديها بالعقل لئلا تضطرب .

(٣) الحديث أخرجه ابو داود من حديث جابر بلفظ « ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمها » وقول الشارح ونقل عن بعضهم انه سوى الخ بين الحافظ في الفتح ان قائل ذلك الحنفية :



باب الغسل للمحرم^(١)

١ -- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ
وَالْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ
رَأْسَهُ وَقَالَ الْمِسُورُ لَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ قَالَ فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى
أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ
وَهُوَ مُسْتَتِرٌ بِتُوبٍ فَسَأَلْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ مَنْ هَذَا فَقُلْتُ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ

الأبواء بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة والمد موضع معين بين مكة
والمدينة : وفي الحديث دليل على جواز التناظر في مسائل الاجتهاد والاختلاف
فيها اذا غلب على ظن المختلفين فيها حكم : وفيه دليل على الرجوع الى من يظن
به ان عنده علماً فيما اختلف فيه : وفيه دليل على قبول خبر الواحد وان العمل
به سائغ شائع بين الصحابة لأن ابن عباس أرسل عبد الله بن حنين ليستعلم له
علم المسئلة ومن ضرورته قبول خبره عن أبي أيوب فيما أرسل فيه والقرنان فسرهما
المصنف : وفيه دليل على التستر عند الغسل وعلى جواز الاستعانة في الطهارة
لقول ابني أيوب أصيب : وقد ورد في الاستعانة أحاديث صحيحة وورد في تركها
شيء لا يقابلها في الصحة : وفيه دليل على جواز السلام على المتطهر في حال
طهارته بخلاف من هو على الحدث : وفيه دليل على جواز الكلام في أثناء
الطهارة : وفيه دليل على تحريك اليد على الرأس في غسل المحرم اذا لم يؤد الى
نتف الشعر : وقوله « أرسلني اليك ابن عباس يسئلك كيف كان رسول الله

(١) اي هذا باب في بيان جواز غسل المحرم اي ترفها وتنظفها وتطهرها من الجنابة
قال ابن المنذر اجمعا على ان للمحرم ان يغتسل من الجنابة واختلفوا فيها عدا ذلك وسيد كره
الشارح :

ابن حُثَيْنٍ أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ
 فطَاطَاهُ حَتَّى بَدَأَ إِلَى رَأْسِهِ ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ اصْبُبْ
 فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ ثُمَّ قَالَ
 هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ : وَفِي رِوَايَةٍ فَقَالَ الْمِسْوَرُ لَابْنِ عَبَّاسٍ لَا
 أُمَارِيكَ بَعْدَهَا أَبَدًا : الْقَرْنَانِ الْعَمُودَانِ اللَّذَانِ تُشَدُّ فِيهِمَا الْخَشَبَةُ
 الَّتِي تُعَاقُ عَلَيْهَا الْبَكْرَةُ ^(١)

صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه » يشعر بان ابن عباس كان عنده علم بأصل
 الغسل فان السؤال عن كيفية الشيء انما يكون بعد العلم بأصله : وفيه دليل على
 أن غسل البدن كان عنده متقرر الجواز اذ لم يسأل عنه وانما سأل عن كيفية
 غسل الرأس ويحتمل ان يكون ذلك لانه موضع الاشكال في المسئلة اذ الشعر
 عليه وتحريك اليد فيها يخاف منه تنف الشعر : وفيه دليل على جواز غسل
 المحرم وقد أجمع عليه اذا كان جنباً او كانت المرأة حائضاً فطهرت : وبالجملة
 الاغسال الواجبة. وأما اذا كان تبرداً من غير وجوب فقد اختلفوا فيه قالشافعي
 رحمه الله يجزيه وزاد أصحابه فقالوا له أن يغسل رأسه بالسدر والخطمي ولا
 فدية عليه : وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله عليه الفدية أعنى اذا غسل رأسه
 بالخطمي وما في معناه فان استدل بالحديث على هذا المذهب فيه فلا يقوى لان
 المذكور حكاية حال لا عموم لفظ وحكاية الحال تحتمل أن تكون هي المختلف
 فيها وتحتمل أن لا ومع الاحتمال لا تقوم حجة :

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه :

باب فسخ الحج الى العمرة^(١)

١ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَهَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ وَقَدِمَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ أَهَلْتُ بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً فَيَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصِرُوا وَيَحْلُلُوا إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَقَالُوا نَنْطَلِقُ إِلَى مَنَى وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهَدَيْتُ وَلَوْ لَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحَلَلْتُ وَحَاضَتْ عَائِشَةُ فَدَسَكَتِ النَّاسِكُ كُلَّهَا غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطُفْ بِالْبَيْتِ فَلَمَّا طَهَّرَتْ وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَنْطَلِقُونَا بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَأَنْطَلِقُ بِحَجٍّ فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ^(٢)

قوله « أهل النبي صلى الله عليه وسلم » الإهلال أصله رفع الصوت ثم استعمال في التلبية استعمالاً شائعاً ويعبر به عن الإحرام : وقوله « بالحج » ظاهره يدل على الأفراد وهو رواية جابر : وقوله « وليس مع أحد منهم هدي غير النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة » كالمقدمة لما أمروا به من فسخ الحج الى

(١) أي هذا باب في بيان الأحاديث الواردة في فسخ الحج الى العمرة وذكر فيه أحد

عشر حديثاً :

(٢) أخرجه البخاري في غير موضع : ومسلم وأبو داود :

العمرة اذا لم يكن هدى . وقوله « أهلت بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم » قيل فيه دليل على جواز تعليق الاحرام باحرام الغير وانعقاد احرام المعلق بما احرم به الغير . ومن الناس من عدى هذا الأمر الى صورة أخرى (١) أجاز فيها التعليق ومنعه غيره . ومن أبي ذلك يقول الحج مخصوص باحكام ليست في غيره ويجعل محل النص منها . وقوله « قأمى النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يجعلوها عمرة » فيه عموم وهو مخصوص بأصحابه الذين لم يكن معهم هدى وقد تبين ذلك في حديث آخر : وفسخ الحج الى العمرة كان جائزاً بهذا الحديث . وقيل ان علمه حسم مادة الجاهلية في اعتقادها ان العمرة في أشهر الحج من أجزء الفجور . واختلف الناس فيما بعد هذه الواقعة هل يجوز فسخ الحج الى العمرة كما في هذه الواقعة أم لا . فذهب الظاهرية الى جوازه (٢) وذهب أكثر الفقهاء المشهورين الى منعه . وقيل ان هذا كان مخصوصاً بالصحابة وفي هذا حديث عن أبي ذر رضى الله عنه وعن الحارث بن بلال عن أبيه أيضاً أعني في كونه مخصوصاً . وقوله « فيطوفوا ثم يقصروا » يحتمل قوله فبطوفوا وجهين أحدهما أن يراد به الطواف بالبيت على ما هو المشهور ويكون في الكلام حذف أى يطوفوا ويسعوا فان العمرة لا بد فيها من السعى . ويحتمل ان يكون استعمال الطواف في الطواف بالبيت وفي السعى أيضاً فانه قد يسمى طوافاً قال الله تعالى

(١) قال في العدة : أقول وهى صورة مطلق الاحرام على الابهام فهو جائز ثم يصرفه المحرم لما شاء فاجزاها الجمهور وعن المالكية لا يصح الاحرام على الابهام وهو قول الكوفيين قال ابن المنير وكان ذلك مذهب البخارى لانه اشار بالترجمة الى ان ذلك خاص بذلك الزمن لان علياً وابا موسى لم يكن عندهما اصل يرجعان اليه في كيفية الاحرام فاحللاه على النبي صلى الله عليه واله وسلم واما الان فقد استقرت الاحكام وعرفت مراتب الاحرام فلا يصح ذلك .

(٢) قال في العدة أقول من الناس من قال انه خاص بذلك الركب وهذا قول الجمهور وذهب ابن عباس وغيره الى جوازه واليه ذهب احمد بن حنبل وشيخدار كانه من اتباعه ابن تيمية وزاده تلميذه ابن القيم تشييداً بل زعم ان من ورد مكة محرماً بالحج انقلب حجه عمرة شاء او أبى اه وقد تقدم تحقيق ذلك مبسوطاً فارجع اليه :

(ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما) وقوله « فقالوا تنطلق الى منى وذكر أحدنا يقطر » فيه دليل على استعمال المبالغة في الكلام فانهم اذا حلوا من العمرة وواقموا النساء كان احرامهم للحج قريبا من زمن الواقعة والانزال فحصلت المبالغة في قرب الزمان بان قيل وذكر أحدنا يقطر وكأنه اشارة الى اعتبار المعنى في الحج وهو الشعث وعدم التزه فاذا طال الزمان في الاحرام حصل هذا المقصود واذا قرب زمن الاحرام من زمن التحال ضعف هذا المقصود أو عدمه ؛ وكأنهم استنكروا زوال هذا المقصود وضعفه لقرب احرامه من تحللهم . وقوله صلى الله عليه وسلم « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت » فيه أمران * أحدهما جواز استعمال لفظة لوفى بعض المواضع (١) وان كان قد ورد فيها ما يقتضى خلاف ذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم « فان لو تفتح عمل الشيطان » وقد قيل في الجمع بينهما ان كراهتهما في استعمالهما في التلief على أمور الدنيا أما طلباً كما يقال لو فعلت كذا وكذا حصل لى كذا وكذا واما هر با كقوله لو كان كذا وكذا لما وقع لى كذا وكذا لما في ذلك من صورة عدم التوكل ونسبة الأفعال الى القضاء والقدر واما اذا استعملت في تمنى القربات كما جاء في هذا الحديث فلا كراهة هذا او ما يقرب منه * الثاني استدلل به على ان التمتع أفضل . ووجه الدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم تمنى أن ما يكون به متمعا لو وقع وانما يتمنى الأفضل مما حصل ويحباب عنه بان الشيء قد يكون أفضل بالنظر الى ذاته وبالنسبة الى شيء آخر بالنظر الى ذات ذلك الشيء الآخر ثم يقتزن بالمفضول في صورة خاصة ما يقتضى ترجيحه ولا يدل ذلك على أفضليته من حيث هو وههنا كذلك فان هذا التلief اقتزن به قصد موافقة الصحابة في فسخ الحج الى العمرة لما شق عليهم ذلك وهذا أمر زائد على مجرد التمتع وقد يكون التمتع

(١) وقد عقد البخارى في صحيحه بابا بقوله باب ما يجوز من اللو وذكر سبعة احاديث في جواز ذلك قالوا وفي قول البخارى باب ما يجوز اشارة الى ان الأصل عدم الجواز

هذه الزيادة أفضل ولا يلزم من ذلك أن يكون التمتع لجرده أفضل : وقوله صلى الله عليه وسلم « ولولا أن معى الهدى لاحلت » معلى بقوله تعالى (ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) وفسخ الحج الى العمرة يقتضى التحلل بالخلق عند الفراغ من العمرة ولو تحلل بالخلق عند الفراغ من العمرة لحصل الخلق قبل بلوغ الهدى محله : وقد يؤخذ من هذا والله اعلم التمسك بالقياس فانه يقتضى تسوية التقصير بالخلق في منعه قبل بلوغ الهدى محله مع أن النص لم يرد الا في الخلق فلو وجب الاقتصار على النص لم يمنع فسخ الحج الى العمرة لاجل هذه العلة فانه حينئذ كان يمكن التحلل من العمرة بالتقصير ويبقى النص معمولاً به في محل منع الخلق حتى يبلغ الهدى محله فحيث حكم بامتناع التحلل من العمرة وعمل بهذه العلة دل ذلك على أنه أجرى التقصير مجرى الخلق في امتناعه قبل بلوغ الهدى محله مع أن النص لم يدل عليه بلفظه وانما ألحق به بالمعنى : وقوله « وحاضت عائشة » الى آخره يدل على امتناع الطواف على الحائض إما لنفسه وإما للآزمت له لدخول المسجد ويدل على فعلها لجميع أفعال الحج الا ذلك وعلى أنه لا تشترط الطهارة في بقيمة الأعمال : وقوله « غير انها لم تطف بالبيت » فيه حذف تقديره ولم تسع وتبين ذلك برواية أخرى صحيحة ذكر فيها انها بعد ان طهرت طافت وسعت : ويؤخذ من هذا ان السعي لا يصح الا بعد طواف صحيح فانه لو صح لما لزم من تأخير الطواف بالبيت تأخير السعي اذ هي قد فعلت المناسك كلها غير الطواف بالبيت فلولا اشتراط تقدم الطواف على السعي لفعلت في السعي ما فعلت في غيره وهذا الحكم متفق عليه بين أصحاب الشافعي ومالك وزاد المالكية قولاً آخر ان السعي لا بد أن يكون بعد طواف واجب وانما صح بعد طواف القدوم على هذا القول لاعتقاد هذا القائل وجوب طواف القدوم : وقولها « ينطلقون بحج وعمرة » تريد العمرة التي فسخوا الحج اليها والحج الذي انشؤوه من مكة : وقولها « وأنطلق بحج » يشعر بأنها لم تحصل لها العمرة وانها لم تحلل بفسخ الحج الأول الى الحج وهذا ظاهر إلا أنهم لما نظروا الى روايات

اخرى اقتضت ان عائشة اعتمرت لانه عليه السلام أمرها بترك عمرتها ونقض رأسها وامتشاطها والاهلال بالحج لما حاضت لامتناع التحلل من العمرة بوجود الحيض ومزاحمة وقت الحج وحملوا أمره عليه السلام بترك العمرة على ترك المضي في أعمالها لا على رنضها بالخروج منها وأهلت بالحج مع بقاء العمرة وكانت قارنة اقتضي ذلك أن يكون قد حصل لها عمرة فاشكل حينئذ قولها «ينطلقون بحج وعمرة وانطلق بحج» اذ هي أيضاً قد حصل لها حج وعمرة لما تقرر من كونها صارت قارنة (١) فاحتاجوا الى تأويل هذا اللفظ فأولوا قولها «ينطلقون بحج وعمرة وانطلق بحج» على أن المراد ينطلقون بحج مفرد عن عمرة وعمرة منفردة عن حج وانطلق بحج غير مفرد عن عمرة فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالعمرة ليحصل لها قصدها في عمرة مفردة عن حج وحج مفرد عن عمرة : هذا حاصل ما قيل في هذا مع ان الظاهر خلافه بالنسبة الى هذا الحديث لكن الجمع بين الروايات الجاهل الى مثل هذا : وقوله « فأمر عبد الرحمن » الى آخره يدل على جواز الخلوة بالحارم ولا خلاف فيه : وقوله ان يخرج منها الى التنعيم يدل على أن من أراد أن يحرم بالعمرة من مكة لا يحرم بها من جوفها بل عليه الخروج الى الحل فان التنعيم أدنى الحل وهذا معلل بقصد الجمع بين الحل والحرم في العمرة كما وقع ذلك في الحج فانه جمع فيه بين الحل والحرم فان عرفة من اركان الحج وهي من الحل والتلفوا في أنه لو احرم بالعمرة من مكة ولم يخرج الى الحل هل يكون فعله للطواف والسعي صحيحاً ويلزمه دم أو يكون باطلاً : وفي مذهب الشافعي خلاف : ومذهب مالك أنه لا يصح وجد بعض الناس فشرط الخروج الى التنعيم بعينه ولم يكتف بالخروج الى مطلق الحل : ومن علل بما ذكرناه وفهم المعنى وهو الجمع بين الحل والحرم اكتفى بالخروج الى مطلق الحل :

(١) قال في العدة وغاية الفرق بينهما وبين الذين فسخوا او كانوا معتمرين انهم كرروا الاعمال لكل نسك طواف وسمى بخلاف القارين فانه كفاهم طواف واحد وسمى واحد :

٢ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقُولُ لَبَيْكَ بِالْحَجِّ فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَنَاهَا عُمْرَةً^(١) ٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا عُمْرَةً فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْحِلِّ قَالَ الْحِلُّ كُلُّهُ^(٢)

حديث جابر يدل على فسخ الحج الى العمرة على أنهم احرموا بالحج وردوه الى العمرة وقد ذكرنا ان مذهب الظاهرية جوازه مطلقاً وهو المحكي أيضاً عن أحمد: وقوله فيه « ونحن نقول لبك بالحج » يدل على أنهم احرموا بالحج مفرداً لكنه محمول على بعضهم لما ورد في حديث آخر عن غير جابر « فمنا من أهل بحج ومنا من أهل بعمره » :

وحديث ابن عباس يدل ايضاً على فسخ الحج الى العمرة وفيه زيادة ان التحلل بالعمرة تحلل كامل بالنسبة الى جميع محظورات الاحرام لقوله صلى الله عليه وسلم للصحابه لما قالوا أى الحِل قال « الحِل كله » وقول الصحابة أى الحِل كأنه لاستبعادهم بعض انواع الحِل وهو الجماع المفسد للاحرام فاجبوا بما يقتضى التحلل الكامل والذي يدل على هذا قولهم في الحديث الآخر « ينطلق احداً الى منى وذكره يقطر » وهذا يشعر بما ذكرناه من استبعاد التحلل الميسر للجميع :

(١) خرجه البخارى بلفظ « قدمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نقول لبك اللهم لبك » الخ وروى مطولاً ايضاً: وخرجه مسام وقوله « جئناها عُمْرَةً » دليل على المبادرة الى امتثال امره صلى الله عليه وآله وسلم لانه أتى بفناء التعقيب الدالة على عدم التراخي من غير مهلة : وفيه دليل على وجوب الرجوع في بيان الأحكام اطلاقاً وتقيداً غزيرة وخصة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

(٢) خرجه البخارى في غير موضع وبزيادة في اوله وآخره : ومسلم والنسائي : وقوله « صبيحة رابعة » يعنى قدم مكة في حجة صبيحة ليلة رابعة وكان ذلك يوم الأحد من ذى الحجة حيث كان يوم الجمعة بعده يوم عرفة وهو التاسع : وفي الحديث دلالة على ان حج النبي

٢ - عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ سَأَلَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ
وَأَنَا جَالِسٌ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ حِينَ دَفَعَ قَالَ كَانَ
يَسِيرُ الْعَمَقَ فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ : الْعَمَقُ انْبِسَاطُ السَّيْرِ وَالنَّصُّ
فَوْقَ ذَلِكَ ﷺ (١)

حديث عروة بن الزبير لا يتعلق بفسخ الحج الى العمرة وقد ادخله المصنف في بابه (٢) والعمق بفتح العين المهملة والنون والنص بفتح النون وتشديد الصاد المهملة ضربان من السير والنص ارفعهما ؛ وفيه دليل على انه عند الازدحام كان يستعمل السير الأخف وعند وجود الفجوة وهو المكان المنفسح يستعمل السير الأشد وذلك باقتصاد لما في حديث آخر « عليكم بالسكينة » :

صلى الله عليه واله وسام كان مفردا واجاب من قال كان قارنا بانه لا يلزم من اهلاله بالحج ان لا يكون ادخل عليه العمرة وقد تقدم بسط ذلك : وفيه ايضا استحباب دخول مكة نهارا وهو مروى عن ابن عمر رضى الله عنهما وبه قال عطاء والنخعي واسحق وابن المنذر وهو اصح الوجهين لاصحاب الشافعي والوجه الثاني دخولها ليلا ونهاراً سواء في الفضيلة وهو قول طاوس والثوري : وعن عائشة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز دخولها ليلا افضل !! وقال مالك يستحب دخولها نهارا فن جاءها ليلا فلا بأس به قال وكان عمر بن عبد العزيز يدخلها لطواف الزيارة ليلا : وفيه ايضا دليل على ان التابع اذا وقع في ذهنه التخصيص في لوازم الأمور به ان يسأل عنه جملا : وفيه البيان بالعموم من غير ذكر المراد : والله أعلم (١) خرجه البخارى في غير موضع بهذا اللفظ !! ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « حين دفع » اى من عرفات اى انصرف منها الى المزدلفة : قال ابن بطال تعجيل الدفع من عرفة والله اعلم انما هو لضيق الوقت لانهم انما يدفعون من عرفة الى المزدلفة عند سقوط الشمس وبين عرفة والمزدلفة نحو ثلاثة اميال وعليهم ان يجمعوها بالمغرب والعشاء بالمزدلفة وتلك سنتها فتعجلوا في السير لاستعجال الصلاة !! والله أعلم ! (٢) قيل في توجيه ذلك ان تعلقه به لما ساق رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الهدى في مسافة سيره التي من جملة ما دفع من عرفات الى مزدلفة ومنها الى منى كان يحكم سوق الجدي المانع من التحلل في تلك المسافة وهذه مناسبة تسوغ ادخال الحديث في الباب :

٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ فَقَالَ رَجُلٌ لَمْ أَشْعُرْ خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ قَالَ أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ وَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ قَالَ ارْمِ وَلَا حَرَجَ فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا أَخَّرَ إِلَّا قَالَ أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ ^(١)

الشعور العلم واصله من المشاعر وهي الحواس فكأنه يستند الى الحواس : والتحر ما يكون في اللبة : والذبح ما يكون في الحلق : والوظائف يوم النحر اربعة الرمي ثم نحر الهدى او ذبحه ثم الحلق او التقصير ثم طواف الافاضة هذا هو الترتيب المنشوع فيها ولم يختلفوا في طلبية هذا الترتيب وجوازه على هذا الوجه الا ان ابن الجهم من المالكية يرى ان القارن لا يجوز ■ الحلق قبل الطواف وكأنه رأى ان القارن عمرته وحجه قد تداخلا فالعمرة قائمة في حقه والعمرة لا يجوز الحلق فيها قبل الطواف : وقد يشهد لهذا قوله عليه السلام في القارن « حتى يحل منهما جميعا » فانه يقتضى ان الاحلال منهما يكون في وقت واحد فاذا حلق قبل الطواف والعمرة قائمة بهذا الحديث فيقع الحلق فيها قبل الطواف

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسام وابو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وراوى هذا الحديث عبد الله بن عمرو بن العاصى لاعبد الله بن عمر بن الخطاب كما وقع ذلك في بعض نسخ الشرح ونه عليه الحافظ ابن حجر في الفتح والنسخ التى بين ايدينا بعضها عبد الله بن عمر اى بضم العين وفتح الميم اى عمر بن الخطاب وهذه معاودة واطلع عليها الحافظ : وبعضها بلفظ عبد الله بن عمرو « اى ابن العاصى » وعلى هذه جريتنا في نسختنا هذه : وقوله « فاسئل يومئذ عن شيء قدم ولا اخر الا قال افعل ولا حرج » يدل على جواز تقديم بعض الامور المذكورة فيه على بعض : وفي رواية لاحد « انى افضت قبل ان احلق قال احلق او قصر ولا حرج »

وفي هذا الاستشهاد نظر ورد عليه بعض المتأخرين (١) بنصوص الأحاديث والاجماع المتقدم عليه وكأنه يريد بنصوص الأحاديث ما ثبت عنده ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا في آخر الأمر وانه حلق قبل الطواف وهذا انما ثبت بامر استدلالى لا نصي اعنى كونه عليه السلام قارنا : وابن الجهم بنى على مذهب مالك والشافعى ومن قال بان النبي صلى الله عليه وسلم كان مفردا : وأما الاجماع فبمعيد الثبوت ان أراد به الاجماع النقلي القولي وان أراد السكوتي فقيه نظر وقد يتنازع فيه ايضا واذا ثبت أصل هذا وان الوظائف أربع في هذا اليوم فقد اختلفوا فيما لو تقدم بعضها على بعض فاختر الشافعي جواز التقديم

وهو اجماع كما نقله الحافظ ابن حجر في الفتح عن ابن قدامة الا انهم اختلفوا في بعض المواضع في وجوب الدم : قال في المغنى فان أدخل بترتيبها ناسيا او جاهلا بالسنة فيها فلا شيء عليه في قول كثير من اهل العلم منهم الحسن وطاوس ومجاهد وسميد بن جبير وعطاء والشافعي واسحق وابو ثور وداود ومحمد بن جرير الطبرى : وقال ابو حنيفة ان قدم الحلق على الرمي او على النحر فعليه دم فان كان قارنا فعليه دمان : وقال زفر عليه ثلاثة دماء لانه لم يوجد التحال الاول فلزمه الدم كما لو حلق قبل يوم النحر : اه فان فعله عامدا عالما فقيه روايتان عن احمد احدهما لادم عليه وهو قول عطاء واسحاق والثانية عليه دم روى نحو ذلك عن سميد بن جبير وجابر بن زيد وقتادة والنخعي : ودليل الجمهور هذا الحديث : وفي الصحيحين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم « انه قيل له يوم النحر وهو بمنى في النحر والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج » وفي الباب احاديث كثيرة تدل لذلك : قال الطبرى لم يسقط النبي صلى الله عليه واله وسلم الحرج الا وقد اجزأ الفعل اذ لو لم يجزىء لامره بالاعادة لان الجهل والنسيان لا يضعمان عن المراء الحكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرمي ونحوه فانه لا يأنم بتركه جاهلا او ناسيا لكن يجب عليه الاعادة : والمعجب ممن يحمل قوله « ولا حرج » على نفي الاتم فقط ثم يخص ذلك ببعض الأمور دون بعض فان كان الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن في الجميع والا فما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع الجميع بنى الحرج : والله اعلم

(١) اقول ما عبر الشارح عنه ببعض المتأخرين هو الامام ابو زكريا يحيى النويري صرح بذلك الحافظ في الفتح بعد ماورد كلام ابن جهم ونقل تنظير الشارح هنا : والله اعلم

وجمل الترتيب مستحبا ومالك وأبو حنيفة يمتنعان تقديم الحلق على الرمي لانه يكون حينئذ حلقا قبل وجود التحليل وللشافعي قول مثله وقد بنى القولان له على أن الحلق نسك أو استباحة محذور فان قلنا انه نسك جاز تقديمه على الرمي لانه يكون من أسباب التحلل وان قلنا انه استباحة محذور لم يجز لما ذكرناه من وقوع الحلق قبل التحليل وفي هذا البناء نظر لانه لا يلزم من كون الشيء نسكا أن يكون من أسباب التحلل ومالك يرى أن الحلق نسك ويرى مع ذلك انه لا يقدم على الرمي اذ معنى كون الشيء نسكا انه مطلوب مثاب عليه ولا يلزم من ذلك ان يكون سببا للتحلل : ونقل عن احمد رحمه الله انه ان قدم بعض هذه الأشياء على بعض فلا شيء عليه ان كان جاهلا وان كان عالما ففي وجوب الدم روايتان وهذا القول في سقوط الدم عن الجاهل والناسي دون العائد قوى من جهة ان الدليل دل على وجوب اتباع أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم في الحج بقوله « خذوا عني مناسككم » وهذه الأحاديث المرخصة في التقديم لما وقع السؤال عنه انما قرنت بقول السائل « لم أشعر » فيختص الحكم بهذه الحالة ويبقى حالة العمد على اصل وجوب اتباع الرسول في الحج ومن قال بوجوب الدم في العمد والنسيان عند تقديم الحلق على الرمي فانه يحمل قوله عليه السلام « لا حرج » على نفي الائم في التقديم مع النسيان ولا يلزم من نفي الائم نفي وجوب الدم وادعى بعض الشارحين ان قوله عليه السلام « لا حرج » ظاهر في انه لا شيء عليه وعنى بذلك نفي الائم والدم معاً وفيما ادعاه من الظهور نظر : وقد ينازعه خصومه فيه بالنسبة الى الاستعمال العرفي فانه قد استعمل لا حرج كثيرا في نفي الائم وان كان من حيث الوضع اللغوي يقتضي نفي الضيق قال الله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وهذا البحث كله انما يحتاج اليه بالنسبة الى الرواية التي جاء فيها السؤال عن تقديم الحلق على الرمي وانما على الرواية التي ذكرها المصنف فلا نعم من أوجب الدم وحمل نفي الحرج على نفي الائم يشكل عليه تأخير بيان وجوب الدم فان الحاجة

٦ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ ابْنِ
مَسْعُودٍ فَأَرَاهُ يَرْمِي الْجُمُرَةَ الْكُبْرَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ
يَسَارِهِ وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ قَالَ هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ
الْبَقَرَةِ ﷺ (١)

تدعو الى بيان هذا الحكم فلا يؤخر عنها بيانه : ويمكن ان يقال ان ترك ذكره في
الرواية لا يلزم منه ترك ذكره في نفس الأمر : وأما من اسقط الدم وجعل ذلك
مخصوصا بحالة عدم الشعور فانه يحمل لا حرج على تقي الانتم والدم معا فلا يلزم
تأخير البيان عن وقت الحاجة ومشى ايضا على القاعدة في ان الحكم اذا رتب على
وصف يمكن ان يكون معتبرا لم يحجز اطراحه والحاق غيره مما لا يساويه به ولا شك ان
عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف والمواخذة والحكم علق به فلا يمكن
اطراحه والحاق العمد به اذ لا يساويه فان تمسك بقول الراوى « فاسئل عن شىء
قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج » فانه قد يشعر بان الترتيب مطلقا غير مراعى
في الوجوب فيجوابه ان الراوى لم يحك لفظا عاما عن الرسول صلى الله عليه وسلم
يقتضى جواز التقديم والتأخير مطلقا وانما أخبر عن قوله صلى الله عليه وسلم
« لا حرج » بالنسبة الى كل ما سئل عنه من التقديم والتأخير حينئذ وهذا
الاخبار من الراوى انما تعلق بما وقع السؤال عنه وذلك مطلق بالنسبة الى حال
السؤال وكونه وقع عن العمد أو عدمه والمطلق لا يدل على احد الخاصين بعينه
فلا يبقى حجة في حال العمد والله اعلم :

(١) خرجه البخارى من عدة طرق بالفاظ مختلفة هذا احدها : وسلم وابو داود
والنسائى والترمذى وابن ماجه : وقوله « الجمره الكبرى » هى جمره العقبة وهى ليست من
منى بل هى حد منى من جهة مكة وهى التى يابغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الانصار عندها على
الهجرة : والجمره اسم لمجتمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال تجمروا بنو فلان اذا
اجتمعوا : وهذه احدى الجمرات الثلاث التى ترى : وثانيها الجمره الدنيا وهى قرية

فيه دليل على رمى الجمرة الكبرى بسبع حصيات كغيرها : ودليل على

من مسجد الخيف وهي أول الجمرات التي ترمى تأتي يوم النحر والحاصل ان على الحاج ان يرمى سبعين حصاة منها يوم النحر بعد طلوع الشمس وباقيها في ايام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس كل يوم احدى وعشرون حصاة لثلاث جمرات يبدأ بالجمرة الأولى وهي أبعد الجمرات من مكة فيجعلها عن يساره ويستقبل القبلة ويرميها بسبع حصيات يكبر ويدعو رافعا يديه ثم يتقدم الى الوسطى فيجعلها عن يمينه ويستقبل القبلة ويرميها بسبع حصيات ويفعل من الوقوف والدعاء كما فعل في الأولى : ثم يرمى جمرة العقبة بسبع حصيات ويستبطئ الوادي ويستقبل القبلة ولا يقف عندها : وهذه الجمرة هي التي يبدأ بها في رمى في أول يوم ثم تصير الأخيرة في كل يوم بعد ذلك وهذا متفق عليه بين العلماء الا ما حكى عن مالك رفع اليدين : قال ابن قدامة في المغني بعد ان ذكر نحو ما ذكرنا ولا نعلم في جميع ما ذكرنا خلافا الا ان مالكا قال ليس بموضع رفع اليدين اه وقال ابن المنذر لا اعلم احدا انكر رفع اليدين في الدعاء عند الجمرة الا ما حكاه ابن القاسم عن مالك : وقد اجاب ابن المنذر ورد ما قاله ابن المنذر بان الرفع لو كان هنا سنة ثابتة ما خفي عن اهل المدينة : ورد هذا بان الذي روى الرفع من اعلم اهل المدينة من الصحابة في زمانه الا وهو عبد الله بن عمر : والراوى عنه ابنه سالم احد الفقهاء السبعة من اهل المدينة والراوى عنه ابن شهاب عالم المدينة ثم الشام في زمانه : فمن علماء المدينة ان لم يكونوا هؤلاء : دليل ما تقدم مارواه البخاري في صحيحه عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما « انه كان يرمى جمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على اثر كل حصاة ثم يتقدم حتى يسهل ويقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلا ويدعو ويرفع يديه ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلا ويدعو ويقول هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعله » واختلف الفقهاء في مسائل * الأولى اختلف في حكم الرمي فالجمهور على انه واجب يجزئ تركه بدم : وعند المالكية سنة مؤكدة فيجبر وعندهم رواية ان رمى جمرة العقبة ركن يطل الحجاج بتركه : ومقابلة قول بعضهم انه انما شرع الرمي حفظا للتكبير فان تركه وكبر اجزاء حكاه ابن جرير عن عائشة ونحوها : ولو نقص عن السبع فذهب الجمهور فيما حكاه القاضي عياض الي ان عليه دما وهو قول مالك والاوزاعي : وذهب الشافعي وابو ثور الي ان على تارك حصاة دما من طعام وفي اثنتين مدين وفي ثلاث فاكه دما وعن الحنفية ان ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صاع والا قدم : * المسئلة الثانية علمنا مما تقدم انه يشرع رمى جمرة العقبة بعد طلوع الشمس فلو رماها قبل الفجر جاز وبه قال عطاء وابن ابي ليلى وعكرمة بن خالد والشافعي : وعن الامام احمد انه يجزئ رمى بعد الفجر قبل طلوع الشمس وهو قول مالك والحنفية واسحق وابن المنذر من الشافعية والجمهور : فلو رماها قبل الفجر اعاد : وقال مجاهد والثوري وابراهيم النخعي لا يرميها الا بعد طلوع الشمس : دليل الأول مارواه ابو داود عن عائشة رضي الله عنها « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أم سلمة ليلة النحر فمرت جمرة العقبة قبل الفجر ثم

استحباب هذه الكيفية في الوقوف لرميها (١) ودليل على ان هذه الجرة ترمى من بطن الوادي : ودليل على مراعاة كل شيء من هيئات الحج التي وقعت من الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال ابن مسعود « هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة » قاصدا بذلك الاعلام به ليفعل : وفيه دليل على جواز قولنا سورة البقر وقد نقل عن الحجاج بن يوسف انه نهى عن ذلك وامر أن يقال السورة التي يذكر فيها البقرة فرد عليه بهذا الحديث :

مضت فافاضت « واجيب عن هذا الحديث بان هذا رخصة لاصحاب الاعذار كالنساء وغيرهن من الضممة . قال ابن المنذر السنة ان لا يرمى الا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لان فاعله مخالف للسنة ومن رماها حينئذ فلا اعاد عليه اذ لا اعلم احدا قال لا يجوز اياه واما الرمي في اول ليلة النحر لا يجوز ولا يجزىء مطلقا اجماعا . وان آخر الرمي الى آخر النهار جاز قال ابن عبد البر اجمع اهل العلم على ان من رماها يوم النحر قبل المغرب فقد رماها في وقت لها وان لم يكن ذلك مستحبا لها وروى ابن عباس « قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستل يوم النحر يعني قال رجل رميت بعد ما امسيت فقال لا حرج » رواه البخاري فان اخرها الى الليل لم يرمها حتى تزول الشمس من الغد وهذا قال ابو حنيفة واسحق : وقال الشافعي ومحمد وابن المنذر ويعقوب يرمى ليلا لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « ارم ولا حرج » استدلل من منع رميها ليلا بقول ابن عمر من فاته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يرمى حتى تزول الشمس من الغد واجيب عن الثاني بان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « ارم ولا حرج » انما كان في النهار لانه سئل في يوم النحر ولا يكون اليوم الا قبل مغيب الشمس : وقال مالك يرمى ليلا وعليه دم ومرة قال لادم عليه قاله ابن قدامة في المغني * المسئلة الثالثة اختلف في ترتيب رمي الجمرات الثلاث فذهب مالك والشافعي واحمد الى انه واجب فان قدم بعضها على بعض اعاد . وقال الحسن وعطاء لا يجب الترتيب وهو قول ابي حنيفة فانه قال اذا رمى منكسا يميدها لم يفعل اجزاء * الرامة الجمهور على اشتراط رمي الجمرات واحدة واحدة : وخالف في ذلك عطاء وابو حنيفة فقال لو رمى السبع دفعة واحدة اجزاء : دليل الاول ما رواه البخاري عن عبد الرحمن بن يزيد ان ابن مسعود رمى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة الحديث * وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « خذوا عني مناسككم » والله اعلم :

(١) قال في العدة اقول لم لا يقال بوجوبها وانها داخلة تحت قوله « خذوا عني مناسككم » وقد قال الشارح ان معنى النسك كونه مطلوبا مثابا عليه وكل ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم مطلوب مثاب عليه وكانه يجب عن هذا بانه صلى الله عليه وآله وسلم رأي من يرمى من غير مكانه الذي قام فيه على غير الكيفية المذكورة فدل على عدم الوجوب

٧ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ قَالُوا وَالْمَقْصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ قَالُوا وَالْمَقْصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ وَالْمَقْصِّرِينَ ^(١)

الحديث دليل على جواز الخلق والتقصير معا : وعلى أن الخلق أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر في الدعاء للمحلقين واقتصر في الدعاء للمقصرين على مرة وقد تكلموا في أن هذا كان في الحديبية أو في حجة الوداع : وقد

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « والمقصرين » معطوف على محذوف تقديره قل وارحم المقصرين ايضا ويسمى هذا العطف بالتلقيب كما في قوله تعالى (اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي) : وفي الحديث اعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه ولو تخلل بينهما السكوت لغير عذر : وفيه ايضا ان الخلق افضل من التقصير ووجهه انه ابلغ في العبادة وابين للخضوع والذلة ادل على صدق النية والذي يقصر يبقى على نفسه شيئا مما يترين به بخلاف الخالق فانه يشعر بانه ترك ذلك لله تعالى : الا ان هذا خاص بالرجل دون النساء يدل له ما رواه ابو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على النساء الخلق انما على النساء التقصير » وعن علي رضي الله عنه عند الترمذي « قال النبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تحلق المرأة رأسها » وقد وردت كيفية الخلق فمن انس بن مالك : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى منى فأتى الجمرة فزماها ثم أتى منزله بمنى ونحر ثم قال للخلق خذوا وأشار الى جانب الأيمن ثم الأيسر » الحديث رواه مسلم وأبو داود والامام احمد بن حنبل وبه قال الجمهور : وقال ابو حنيفة يبدأ بجانبه الأيسر لانه على يمين الخالق والحديث حجة عليه : واختلف في حلق الرأس هل يحاق كله او بعضه وجوبا او ندبا : فذهب مالك والامام احمد بن حنبل الى وجوب حلق الجميع : وذهب الشافعي واليكوفيون الى استحبابه ويجزىء عندهم البعض واختلف في مقداره فمن الحنيفة الربع الا ان ابا يوسف قال النصف : وعن الشافعي اقل ما يجب حلق ثلاث شعرات وفي وجه لبعض اصحابه شرة واحدة : وهكذا الخلاف في التقصير : وهل هو نسك او تحليل محظور فذهب الى الأول الجمهور والى الثاني عطاء وابو يوسف ورواية عن احمد وبعض المالكية والشافعي في رواية عنه ضيقة والمشهور من مذهب الشافعي ان الخلق او التقصير نسك من مناسك الحج والعمرة : ويبنى على هذا الخلاف انه على الأول ركن من اركان الحج لا يصح بدونه وعلى الثاني انه يصح وعليه الغدية كالطيب واللباس : والله اعلم :

ورد في بعض الروايات ما يدل على أنه في الحديدية ولمسها وقع فيها مدأ وهو الأقرب (١) وقد كان في كلا الوقتين توقف من الصحابة في الخلق : أما في الحديدية فلأنهم عظم عليهم الرجوع قبل تمام مقصودهم من الدخول الى مكة وكال نسكهم : وأما في الحج فلأنهم شق عليهم فسخ الحج الى العمرة وكان من قصر منهم شعره اعتقد أنه أخف من الخلق اذ هو يدل على الكراهة للشيء فكرر النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء للمخلقين لأنهم بادروا الى امتثال الأمر وأنما فعل ما أمروا به من الخلق : وقد ورد التصريح بهذه الالة في بعض الروايات فقال لأنهم لم يشكوا والله أعلم :

(١) قال الخافظ في الفتح بعد ما ذكر كلام الشارح هذا هناك بل هو متعين (اي انه كان فيهما معا) لتطافر الروايات بذلك في الموضوعين الا ان السبب في الموضوعين مختلف فالذي في الحديدية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الاحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول الى البيت مع اقتدارهم في انفسهم على ذلك فخالفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصالح قريشا على ان يرجع من العام المقبل والقصة مشهورة فلما امرهم بالاحلال توقفوا فأشارت ام سلمة ان يحل هو صلى الله عليه وآله وسلم قبلهم ففعل فتبعوه فخلق بعضهم وقصر بعض وكان من بادر الى الخلق اسرع الى امتثال الأمر ممن اقتصر على التقصير وقد وقع التصريح بهذا السبب (كما قال الشارح) في حديث ابن عباس عند ابن ماجه وغيره « انهم قالوا يا رسول الله ما بال المخلقين ظهرت لهم بالرحمة قال لأنهم لم يشكوا » وأما السبب في تكرير الدعاء للمخلقين في حجة الوداع ان عادة العرب انها كانت تحب توفير الشعر والترين به وكان الخلق فيهم قليلا وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن زى الأعاجم فلذلك كرهوا الخلق واقتصروا على التقصير . اه المتصود منه بنوع تصرف وفيما قاله الشارح في بيان السبب الثاني نظر اذ ان المتمتع يستحب في حقه ان يقصر في العمرة ويحلق في الحج اذ كان ما بين النسكين متقاربا وقد كان ذلك في حقه كذلك . والله اعلم

٨ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَفْضَنَّا يَوْمَ النَّحْرِ فَاَضَتْ صَفِيَّةٌ فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا حَائِضٌ قَالَ أَحَابَسْتُنَا هِيَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَ اخْرُجُوا : وَفِي لَفْظٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَقَرَى حَلَقَتِي أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ قِيلَ نَعَمْ قَالَ فَانْفِرُوا (١)

فيه دليل على أمور : أحدها ان طواف الافاضة لابد منه وان المرأة اذا حاضت لا تنفر حتى تطوف لقوله صلى الله عليه وسلم « احابستنا هي » ف قيل انها قد افاضت الى آخره فان سياقه يدل على ان عدم طواف الافاضة موجب للحبس (٢) وثانيها ان الحائض يسقط عنها طواف الوداع ولا تقعد لاجله لقوله

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم والنسائي : وقوله « فاراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم منها » اي من صفة ما يريد الرجل من اهله أي زوجته وهذا كناية عن ارادة الجماع وهذا من محاسن مراعات عائشة طرف كلامها حيث لم تصرح باسم من اسماء الجماع :

(٢) قال النووي وقد اجمع العلماء ان هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من اركان الحج لا يصح الحج الا به واتفقوا على انه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والخلق فان اخره عنه وفعله في أيام التشريق اجزأ ولا دم عليه بالاجماع فان اخره الى بعد أيام التشريق واتى به بعدها اجزأ ولا شيء عليه عند الجمهور وقال ابو حنيفة ومالك اذا تطاول لزم معه دم اه اقول وهو المأمور به في قوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) ويقال له ايضا طواف الزيارة : وقال ابن قدامة في المغني طواف الزيارة ركن من اركان الحج لا يتم الا به بغير خلاف اه وقال ابن عبد البر هو من فرائض الحج لا خلاف في ذلك بين العلماء : وهو مشروع في حق المتمتع والقارن والمفرد : والله اعلم

« فافرى » (١) ونالها قوله عقرى مفتوح العين سا كن القاف : وحلقى مفتوح الحاء سا كن اللام : والكلام في هاتين اللفظتين من وجوه : منها ضبطهما فالمشهور بين المحدثين حتى لا يكاد يعرف غيره ان آخر اللفظتين الف التانيث المقصورة من غير تنوين وقال بعضهم عقرأ حلقاً بالتنوين لانه يشمر أن الموضع موضع دعاء فاجراه مجرى كلام العرب في الدعاء بالفاظ المصادر فانها منونة كقولهم سقياً ورعياً وجسدعاً له وكياً ورأى ان عقرأ بالف التانيث نعمت لا دعاء : والذي ذكره المحدثون صحيح أيضاً : ومنها ما يقتضى معنى هاتين اللفظتين فقل عقرأ بمعنى عقرها الله وقيل عقر قومها وقيل جعلها عاقراً لاتلد : وأما حلقى فاما بمعنى حلق شعرها أو بمعنى أصابها وجمع في حلقها أو بمعنى تحلق قومها بشؤمها : ومنها ان هذا من الكلام الذي كثر في لسان العرب حتى لا يراد بها أصل موضوعها كقولهم تربت يدك وما أشعره قاتله الله وأفلح وأبيه الى غير ذلك من الألفاظ التي لا يقصد أصل موضوعها لكثرة استعمالها :

(١) قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء بالأصـار ليس على الخائض التي افاضت طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت انهم اسروها بالقيام اذا كانت حائضاً لطواف الوداع فكأنهم اوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الافاضة اذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها قال وثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك وبقي عمر فخالفناه لثبوت حديث عائشة ؓ وروي ابن ابى شيبة عن طريق القاسم بن محمد كما نقله الحافظ في الفتح كان الصحابة يقولون اذا افاضت قبل ان تحيض فقد فرغت الا عمر ؓ وقد روى ابو داود والنسائي واحمد بن حنبل والطحاوى عن عمر انه قال ليكن آخر عهدا بالبيت : وفي رواية كذلك حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؓ والله اعلم



٩ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَلَى الْمَرَاةِ الْحَائِضِ ^(١)

فيه دليل على ان طواف الوداع واجب لظاهر الأمر وهو مذهب الشافعي ويجب الدم بتركه وهذا بعد تقرير أن إخبار الصحابي عن صيغة الأمر كحكايته لها ولا دم فيه عند مالك ولا وجوب له عنده : وفيه دليل على سقوطه عن الحائض وفيه خلاف عن بعض السلف اعني ابن عمر أو ما يقرب منه :

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم والنسائي والامام احمد بن حنبل : وقوله « أمر الناس » بضم الهمزة على صيغة المجهول واصل الكلام امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس الخ : وهو يدل على وجوب طواف الوداع : ويان اخذ طواف الوداع من الحديث ان قوله ان يكون آخر عهدهم بالبيت لا يكون الا بالطواف : ولا طواف حيثئذ الا طواف الوداع وسمى طواف الوداع لانه لتوديع البيت ويسمى ايضا طواف الصدر لانه عند صدور الناس من مكة : قال الحافظ في الفتح قال النووي طواف الوداع واجب يلزم بتركه دم على الصحيح عندنا وهو قول اكثر العلماء وقال مالك وداود وابن المنذر هو سنة لاشيء في تركه اه قال والذي رأيته في الاوسط لابن المنذر انه واجب للأمر به الا انه لا يجب بتركه دم اه : وقال ابن قدامة في مغنیه فليس له ان يخرج حتى يودع البيت بطواف سبع وهو واجب من تركه دم وبذلك قال الحسن والحكم وهما والثوري واسحاق وابو ثور وقال الشافعي في قول له لا يجب بتركه شيء لانه يسقط عن الحائض فلم يكن واجبا كطواف القدوم ولأنه كتحية البيت اشبه طواف القدوم اه اقول وهذا فيمن اتى مكة واراد الخروج منها فان اقام بها فلا وداع عليه لان الوداع من المفارق لامن الملازم سواء نوي الإقامة قبل التنفر او بعده وبهذا قال الشافعي واحمد بن حنبل : وقال ابو حنيفة ان نوي الإقامة بعد ان حل له التنفر لم يسقط عنه الطواف ولا يصح لانه غير مفارق فلا يلزمه وداع كن نواها قبل حل التنفر : واما وقته فيبعد فراغ المرء من جميع اموره ليكون آخر عهده بالبيت على ما جرت به العادة في توديع المسافرين اخوانه واهله : فان طاف للوداع ثم اشتغل بتجارة او اقامة فمليه اعادته وبهذا قال مالك والثوري وعطاء والشافعي وابو ثور : وقال اصحاب الرأي اذا طاف للوداع أو طاف تطوعا بعد ما حل له التنفر اجزأه عن طواف الوداع وان اقام شهرا او

١٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
 أَسْتَأْذِنُ الْعَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ
 لِيَأْتِيَ مِنِّي مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ فَأَذِنَ لَهُ ﷺ (١)

أخذ منه أمران أحدهما حكم المبيت بمنى وأنه من مناسك الحج وواجباته
 وهذا من حيث قوله « أذن للعباس من أجل سقايته » فإنه يقتضى أن الأذن
 لهذه العلة المخصوصة وإن غيرها لم يحصل فيه الأذن : الثاني أنه يجوز ترك المبيت
 لأجل السقاية ومدلول الحديث تعليق هذا الحكم بوصف السقاية وباسم العباس
 فتكلم الفقهاء في أن هذا من الأوصاف المعتبرة في هذا الحكم فأما عين العباس
 فلا يختص به الحكم اتفاقا لكن اختلفوا فيما زاد على ذلك : فمنهم من قال يختص
 هذا الحكم بآل العباس : ومنهم من عممه في بنى هاشم : ومنهم من عمم وقال كل
 من احتاج إلى المبيت للسقاية فله ذلك : وأما تعليقه بسقاية العباس فمنهم من
 خصصه بها حتى لو علمت سقاية أخرى لم يرخص في المبيت لأجلها : والآخر
 اتباع المعنى وإن العلة الحاجة إلى أعداد الماء للشاربين :

أكثر لأنه طاف بعد ما حل له النفر فلم يلزمه عادته كما لو نفر عقيبته || يدل للاول ما رواه
 مسلم وابو داود وابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن ابن عباس « قال كان الناس
 ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينفر احد حتى يكون آخر
 عهده بالبيت » ولأنه اذا اقام بعده خرج عن كونه وداعا في العادة فلم يجزم كما لو طافه قبل
 حل النفر : والله اعلم

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ من عدة طرق : ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه
 والامام احمد بن حنبل : وقوله « سقايته » هي بكسر السين أعداد الماء للشاربين قال
 الأزرقي كان عبد مناف يحمل الماء في الروايا والقرب إلى مكة ويسكه في حياض من أدم بقناه
 السكبة للحجاج ثم فعله ابنه هاشم بعده ثم عبد المطلب فلما حضر زمزم كان يشتري الزبيب
 فينبذه في ماء زمزم ويستنى الناس : ثم ولى السقاية من بعد عبد المطلب ولده العباس وهو
 يومئذ من أحدث أخوته سنا فلم تزل بيده حتى قام الاسلام وهي بيده فأقرها رسول الله

١١ -- وَعَنْهُ قَالَ جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ
بِجَمْعٍ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِقَامَةٌ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى إِثْرِ
وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا (١)

فيه دليل على جمع التأخير بمزدلفة وهي جمع لان النبي صلى الله عليه وسلم
كان وقت المغرب بمعرفة فلم يجمع بينهما بالمزدلفة الا وقد أخرج المغرب وهذا الجمع
لا خلاف فيه وانما اختلفوا هل هو بعذر النسك أو بعذر السفر : وفائدة الخلاف

صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم الى بنى العباس : وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بمبى
وانه نسك من مناسك الحج لان التعبير بالرخصة يقتضى ان مقابلها عزيمة وان الاذن وقع لليلة
المذكورة واذا لم توجد او معناها لم يحصل الاذن وبالوجوب قال الجمهور : وللشافعى قولان
احدهما واجب وبه قال مالك احمد والثاني سنة وبه قال الحسن وابن عباس وابو حنيفة
ورواية عن احمد : وجوب الدم بتركه او سنة مبني على هذا الخلاف فان قلنا المبيت واجب
كان الدم واجبا وان قلنا سنة فسنة : والعلة في الاذن الحاجة الى اعداد الماء للشاربين وهل
يختص ذلك بالماء او يلتحق به ما في معناه من الاكل وغيره محل احتمال وجزم الشافعية بالحاق
من له مال يخاف ضياعه او امر يخاف فوته او مريض يتماهده اهل السقاية : وجزم
الجمهور بالحاق رعاء الابل خاصة وهو قول احمد بن حنبل واختاره ابن المنذر : وهل يجب
الدم في السكك قال المالكية يجب الدم في المذكورات سوي الرعاء قالوا ومن ترك المبيت
بغير عذر وجب عليه دم عن كل ليلة : وقال الشافعى عن كل ليلة اطعام مسكين وقيل عنه
التصدق بدرهم وعن الثلاث دم وهي رواية عن احمد والمشهور عنه وعن الحنفية لاشيء عليه :
وفي قدر المبيت قولان للشافعى اصحهما معظم الليل والثاني ساعة : وسبب هذا الخلاف انه لم
يرد عن الشارع في تركه شيء مفصل فيه الاجتهاد : والله اعلم

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود والنسائي : وقوله « بجمع » هو بفتح
الجم وسكون الميم اى المزدلفة وتسمى المشعر الحرام أيضا وسميت بذلك لأن آدم اجتمع
فيها مع حواء وازدلف اليها اى دنا منها : وقوله « ولا على اثر » هو بكسر الهمزة بمعنى
الاثر بفتح الحاء اى عقيقه :

ان من ليس بمسافر سفرأ يجمع فيه هل يجمع بين هاتين الصلاتين أم لا (١)
 والمنقول عن مذهب أبي حنيفة ان الجمع بعذر النسك : وظاهر مذهب الشافعي
 انه بعذر السفر : ولبعض اصحابه وجه انه بعذر النسك ولم ينقل ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاتين في طول سفره ذلك فان كان لم يجمع في
 نفس الأمر فيقوي ان يكون الجمع للنسك لان الحكم المتجدد عند تجدد أمر
 يقتضى اضافة ذلك الحكم الى ذلك الأمر وان كان قد جمع إما بان يرد في ذلك
 نقل خاص أو يؤخذ من قول ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا
 جد به السفر جمع بين المغرب والعشاء » فقد تعارض في هذا الجمع سيدان السفر
 والنسك فيبقى النظر في ترجيح الاضافة الى احدهما على ان في الاستدلال
 بحديث ابن عمر على هذا الجمع نظرا من حيث ان السير لم يكن مجدا في ابتداء
 هذه الحركة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان نازلا عند دخول وقت صلاة
 المغرب وانشاء الحركة بعد ذلك فالجد انما يكون بعد الحركة أما في الابتداء
 فلا وقد كان يمكن ان يقام المغرب بعرفة ولا يحصل جد السير بالنسبة اليها
 وانما يتناول الحديث ما اذا كان الجد والسير موجوداً عند دخول وقتها فهذا
 أمر محتمل :

واختلف الفقهاء ايضا فيما لو أراد الجمع بغير جمع كما لو جمع في الطريق
 أو بعرفة على التقديم هل يجمع أم لا والذين عللوا الجمع بالسفر يميزون الجمع
 مطلقاً والذين يعللونه بالنسك نقل عن بعضهم انه لا يجمع الا بالمكان الذي جمع
 فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المزدلفة اقامة لوظيفة النسك على الوجه
 الذي فعله الرسول صلى الله عليه وسلم وما يتعلق بالحديث الكلام في الأذان

(١) فن قال هو للنسك قال يجمع اهل مكة ومنى والمزدلفة وعرفة : ومن قال انه للسفر
 اختلف فيه هل هو لمطلق السفر او للسفر الطويل فن قال هو لمطلق السفر قال يجمعون
 سوي اهل المزدلفة : ومن قال للسفر الطويل قال يتم اهل مكة ومنى وعرفة والمزدلفة : وما
 يتعلق بالجمع بين الصلاتين واقوال العلماء ومذاهب الامصار فقد تعرضنا لذلك في باب الجمع بين
 الصلاتين في الجزء الثاني من هذا الكتاب فارجع اليه :

والاقامة للصلاطين والجمع وقد ذكر فيه انه جمع باقامة لكل واحدة ولم يذكر الاذان (١)

(١) اقول ورد في بعض الروايات انه صلاهما باذان واحد واقامة واحدة : وورد في صحيح مسلم في رواية جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاهما باذان واحد واقامتين وهذه الرواية مقدمة على رواية الكتاب ورواية صلاتهما باقامة واحدة لانها رواية معها زيادة علم فهي مقدمة على غيرها اذا كانت من ثقة مقبولة ولان جابرا رضى الله عنه اعتنى بنقل حجج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضبطه اكثر من غيره فكان اولى بالاعتماد والقبول : وتحمل رواية صلاتهما باقامة واحدة على كل واحدة منهما انه صلاهما باقامة جمعا بين الروايات ونفيا للخلاف : وقد ذكر بعض شراح البخارى ان في المسألة ستة اقوال للعلماء : احدها انه يقيم لكل منهما ولا يؤذن لواحدة منهما وهو قول القاسم ومحمد وسالم وهو احدى الروايات عن ابن عمر وبه قال اسحق بن راهويه واحمد بن حنبل في احد القولين عنه وهو قول الشافعى واصحابه فيما حكاه الخطابى والبخارى وغير واحد : وقال النووي في شرح مسلم الصحيح عند اصحابنا انه يصليهما باذان للأولى واقامتين لكل واحدة اقامة وقال في الايضاح انه الأصح * الثانى انه يصليهما باقامة واحدة للأولى وهو احدى الروايات عن ابن عمر وهو قول سفيان الثوري فيما حكاه الترمذى والخطابى وابن عبد البر وغيرهم * الثالث انه يؤذن للأولى ويقيم لكل واحدة منهما وهو قول الأئمة احمد بن حنبل في اصح قوليه وبه قال أبو ثور وعبد الملك بن الماجشون من المالكية والطحاوى من الحنفية : وقال الخطابى هو قول اهل رأى : وذكر ابن عبد البر ان الجوزجاني حكاه عن محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة * الرابع انه يؤذن للأولى ويقيم لها ولا يؤذن للثانية ولا يقيم لها وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف : وعند زفر باذان واقامتين * الخامس انه يؤذن لكل منهما ويقيم وبه قال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما وهو قول مالك واصحابه الا ابن الماجشون * السادس انه لا يؤذن لواحدة منهما ولا يقيم حكاه المحب الطبري عن بعض السلف : دليل الأول ظاهر رواية الكتاب ودليل الثانى ما ثبت عن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين المغرب والعشاء بجمع باقامة واحدة » وكذا رواه ابن عباس مرفوعا عند مسلم : وهكذا الباقي الا القول الرابع فليس له حديث مرفوع في ذلك قاله ابن عبد البر وقد علمت الأرجح منها : وهذا اما هو في جمع التأخير : واما جمع التقديم كالظهر والبصر بنمرة فقيه العلماء ثلاثة اقوال ■ احدها انه يؤذن للأولى لان الوقت لها ويقيم لكل منهما ولا يؤذن للثانية وقد ذكره الشارح رحمه الله وهو قول الشافعى وجهه هو اصحابه * والثانى ان يؤذن للأولى ويقيم لها ولا يقيم للثانية وهو مذهب أبى حنيفة * والثالث انه يؤذن لكل منهما ويقيم وهو وجه حكاها الرازمي عن ابن كج عن ابن الحسين القطان انه اخرجها وجها وأشار اليه الشارح بقوله الا على وجه غريب لبعض اصحابه ■ والله اعلم

وحاصل مذهب الشافعي رحمه الله ان الجمع اما ان يكون على وجه التقديم أو على وجه التأخير فان كان على وجه التقديم أذن للأولى لان الوقت لها واقام لكل واحدة ولم يؤذن للثانية الا على وجه غريب لبعض اصحابه : وان كان على وجه التأخير كما في هذا الجمع صلاهما باقامتين كما في ظاهر هذا الحديث واجروا في الأذان للفائتة بخلاف الذي في الأذان للثانية ودلالة الحديث على عدم الأذان لدلالة سكوت اعني الحديث الذي ذكره المصنف (١) ويتعلق بالحديث ايضا عدم التنفل بين صلاتي الجمع لقوله « ولم يسبح بينهما » والسبحة صلاة النافلة على المشهور والمسئلة معبر عنها بمسئلة وجوب الموالاة بين صلاتي الجمع والمنقول من ابن حبيب من احباب مالك ان له ان يتنفل اعني للجامع بين الصلاتين : ومذهب الشافعي ان الموالاة بين الصلاتين شرط في جمع التقديم وفيها في جمع التأخير خلاف لان الوقت للصلاة للثانية فجاز تأخيرها واذا قلنا بوجوب الموالاة فلا يقطعها قدر الإقامة ولا قدر التيمم لمن يتيمم ولا قدر الأذان لمن يقول بالأذان لكل واحدة من صلاتي الجمع وقد حكينا وجهها لبعض الشافعية وهو قول في مذهب مالك ايضا فمن اراد ان يستدل بالحديث على عدم جواز التنفل بين صلاتي الجمع فلمخالفه ان يقول هو فعل والفعل بمجرد لا يدل على الوجوب ويحتاج الى ضمنية أمر آخر اليه وما يؤكد اعني كلام الخالف ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتنفل بعدهما كما في الحديث مع انه لاخلاف في جواز ذلك فيشعر ذلك بان ترك التنفل لم يكن لما ذكر من وجوب الموالاة : وقد ذكر في بعض الروايات انه فصل بين هاتين الصلاتين بحط الرحال وهو يحتاج الى مسافة في الوقت ويدل على جواز التأخير « والموجب من المصنف اراد أحاديث في هذا الباب لاتناسب بترجمته وقد تكرر والله اعلم

(١) يعني فلا تعارض الرواية التي ذكر فيها باللفظ كما في حديث جابر حين أتى المزدلفة يعني النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها المغرب والعشاء بإذان واحد واقامتين ولم يسبح بينهما وعن جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر بإذان واحد بعرفة ولم يسبح بينهما واقامتين وصلى المغرب والعشاء بجمع بإذان واحد واقامتين ولم يسبح بينهما أخرجه ابو داود


باب المحرم يأكل من صيد الحلال^(١)

١ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجُوا مَعَهُ فَصَرَفَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ وَقَالَ خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى نَلْتَقَى فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ فَلَمْ يُحْرَمْ فَبَيَّنَّا لَهُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمْرًا وَحَشَّ فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمْرِ فَعَقَرَ مِنْهَا اثْنَانِ فَزَلْنَا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا ثُمَّ قُلْنَا أَنَا كُلْ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا فَادْرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ

تَكَلَّمُوا فِي كَوْنِ أَبِي قَتَادَةَ لَمْ يَكُنْ مُحْرَمًا مَعَ كَوْنِهِمْ خَرَجُوا لِلْحَجِّ وَمَرُوا بِالْمِيقَاتِ وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْأَحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ : وَاجِبٌ بِوُجُوهِ : مِنْهَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ أَوَّلُ الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّهُ أُرْسِلَ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى لِكَشْفِهَا وَكَانَ الْإِتِّقَاءُ مَعَهُ بَعْدَ مَضَى مَكَانِ الْمِيقَاتِ : وَمِنْهَا وَهُوَ ضَعِيفٌ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَرِيدَ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ : وَمِنْهَا أَنَّهُ قَبْلَ تَوْقِيتِ الْمِيقَاتِ :

وَالْأَنَّهُ الْأَنْثَى مِنَ الْحُمْرِ : وَقَوْلُهُمْ « نَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ » وَرَجُوعُهُمْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا جَوَازُ الْاجْتِهَادِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاتَّهَمُوا أَكْلًا بِاجْتِهَادٍ : وَالثَّانِي وَجُوبُ الرُّجُوعِ إِلَى النَّصُوصِ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَشْتِبَاءِ وَالِاحْتِمَالَاتِ : وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهَا أَوْ يُشَارَ إِلَيْهَا » فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا لَكَانَ سَبَبًا لِلْمَنْعِ : وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ « فَكَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا »

(١) أي هذا باب في الأحاديث الواردة في جواز أكل المحرم صيد الحلال إذا لم يصد لأجله ولا أعان عليه : وذكر في هذا الباب حديثين :

مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا قَالُوا لَا قَالَ فَسَكَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا : وَفِي رِوَايَةٍ فَقَالَ هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ فَقُلْتُ نَعَمْ فَنَاقَلْتُهُ الْعَضْدُ فَأَكَلَهَا  (١)

دليل على جواز اكل المحرم لحم الصيد اذا لم يكن منه دلالة ولا اشارة : وقد اختلف الناس في اكل المحرم لحم الصيد على مذاهب : احدها انه ممنوع مطلقا صيد لاجله أم لا وهذا مذکور عن بعض السلف (٢) ودليله حديث الصعب على ماسنذ كره : والثاني انه ممنوع ان صاده او صيد لاجله سواء كان باذنه او بغير اذنه وهو مذهب مالك والشافعي : والثالث انه ان كان باصطياده او باذنه او بدلالته حرم وان كان غير ذلك لم يحرم : وحديث ابى قتادة هذا يدل على جواز اكله في الجملة وهو على خلاف مذهب الأول : ويدل ظاهره على انه اذا لم يشتر

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدهما : ومسلم ورواه بنحوه ابو داود والترمذى والامام احمد بن حنبل : وقوله « حاجا » هكذا في رواية للبخارى : قال الاسماعيلي وهو غلط فان القصة كانت في العمرة واما الخروج الى الحج فكان في خلق كثير وكانوا كلهم على الجادة لاعلى ساحل البحر ولعل الراوي اراد خرج محرما فبر عن الاحرام بالحج غلطا اه : وقد أجاب الحافظ في الفتح فقال لا غلط في ذلك بل هو من المجاز السائغ وايضا فالحج في الأصل القصد للبيت فكأنه قال خرج قاصدا للبيت ولهذا يقال للعمرة الحج الاصغر : وقد ناقشه بعض الشراح في دعوى المجاز :

(٢) وهو محكى عن على وابن عمر وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم : وبه قال طاووس وكرهه الثوري واسحق لعموم قوله تعالى (وحرم عليكم صيد البر مادمتم حرما) قالوا والمراد بالصيد المصيد لرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحم الصيد في حديث الصعب بن جثامة الآتي ويرد عليه ما رواه ابو داود والنسائي والترمذى عن جابر وقال هو احسن حديث في الباب بالفظ « قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه او يصاد لكم » وهذا ضريح في الحكم : والجمع بين الاحاديث وتأليفها اولى من اختلافها وابطال بعضها وهو ظاهر في الدلالة لمذهب الشافعي ومالك وروى ذلك عن عثمان ابن عفان : ويكون حديث ابى قتادة هذا محولا على عدم قصدهم باصطياده وحديث الصعب الآتى على قصدهم به : والاية الكريمة محمولة على تحريم الاصطياد عليه وعلى اكل لحم ما صيد له لاحاديث الميمنة والمراد منها : وسيأتى ايضا ذلك بعد ان شاء الله تعالى : والله اعلم

٢ - عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَنَامَةَ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحَشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بَوْدَانَ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ إِنَّا لَمْ نَزِدْهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حَرَّمْ: وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ رَجُلَ حِمَارٍ: وَفِي لَفْظٍ شَقَّ حِمَارٍ: وَفِي لَفْظٍ عَجَزَ حِمَارٍ: (١)

الحرم اليه ولادل عليه يجوز اكله فانه ذكر الموانع المانعة من أكله والظاهر انه لو كان غيرها مانعا لذكر: وانما احتج الشافعي على تحريم ما صيد لاجله مطلقا وان لم يكن بدلالته واذنه بأمور أخرى: منها حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم «لحم الصيد لكم حلال ما لم تصيدوه او يصد لكم» والذي في الرواية الأخرى من قوله عليه السلام «هل معكم شيء» فيه امران: احدهما تبسط الانسان الى صاحبه في طلب مثل هذا: والثاني زيادة تطيب قلوبهم في موافقتهم في الأكل وقد تقدم لنا قوله عليه السلام «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى» والاشارة الى ان ذلك لطلب موافقتهم في الحلق فانه كان أطيب لقلوبهم.

وجه هذا الحديث انه ظن انه صيد لاجله والحرم لا يأكل ما صيد لاجله: الصعب بن جنامة بالصاد المهملة والعين المهملة ايضاً: وجنامة بفتح الجيم وتشديد الناء الثلاثة وفتح الميم: وقوله «أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم» الأصل ان يتعدى أهدى بالي وقد يتعدى باللام ويكون بمعناه وقد يحتمل ان يكون اللام بمعنى لاجل وفيه ضعف: وقوله «حماراً وحشياً» ظاهره انه اهداه بحملته وحمل على انه كان حياً وعليه يدل تبويب البخاري رحمه الله: وقيل انه تأويل مالك رحمه الله (٢) وعلى مقتضاه يستدل بالحديث على منع وضع

(١) خرجه البخاري في غير موضع بهذا اللفظ: ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل.

(٢) اقول لما اختلفت الروايات في ذلك اختلفت اقوال العلماء في تأويل ذلك: قال القرطبي يحتمل ان يكون الصعب احضر الحمار مذبحاً ثم قطع منه عضواً بحضرة النبي صلى الله

المحرم يده على الصيد بطريق التملك بالهدية ويقاس عليها ما في معناها من البيع والهبة الا انه رد هذا التأويل بالروايات التي ذكرها المصنف عن مسلم من قوله «عجز حمار او شق حمار او رجل حمار» فانها قوية الدلالة على كون المهدى بعضا وغيره حتى فيحمل قوله «حمارا وحشيا» على الجواز وتسمية البعض باسم الكل: او فيه حذف مضاف فلا يبقى فيه دلالة على ما ذكر من تملك الصيد بالهدية على هذا التقدير (١) وقوله صلى الله عليه وسلم «انا لم نرد عليك الا انا حرم» انا الاولى مكسورة الهمزة لانها ابتدائية والثانية مفتوحة لانه حذف منها اللام التي للتعليل والاصل الا لانا: وقوله «لم نرد» المشهور عند المحدثين فيه فتح الدال وهو خلاف مذهب المحققين من النحاة ومقتضى مذهب سيدي به وهو ضم الدال وذلك في كل مضاعف مجزوم او موقوف اتصل به هاء ضمير المذكر وذلك معمل عندهم بان الهاء حرف خفي فكان الواو تالية للدال لعدم الاعتداد بالهاء وما قبل الواو يضم وعبروا عن ضميتها بالاتباع لما بعدها وهذا بخلاف ضمير المؤنث اذا اتصل بالمضاعف المشدد فانه يفتح باتفاق وحكي في مثل الاول الموقوف لغتان أخريان احدهما التفتح كما يقول المحدثون يقال مديد ومده ومد: قال

عليه واله وسلم فقدمه له فن قال اهدى حمارا اراد بتمامه مذبوحا لاحيا ومن قال لحم حمار اراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه واله وسلم قال ويحتمل ان يكون من قال حمارا اطلق واراد بعضه مجازا قال ويحتمل انه اهداه له حيا فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعضه منه ظانا انه انما رده عليه لمعنى يختص بحملته فاعلمه بامتناعه ان حكم الجزء من الصيد حكم الكل قال والجمع مهما أمكن اولى من توهم بعض الروايات: اه

(١) اقول بل فيه دلالة على منعه من وجه آخر على هذا التقدير لانه اذا منع من تملك بعض الصيد بالهبة فلان يمنع الكل بطريق الاولى ويكون من باب التنبيه بالاقول على الأكثر: قال العلامة علاء الدين العطار والبحث في هذا راجع الى معرفة حقيقة الهدية والهبة فالهدية ما حلت الى المهدى لقصد التودد وثواب الاخرة بخلاف الهبة فان حقيقتها العطية مطلقا سواء حلت الى الموهوب له ام لا وهي لا تقتضي التودد عرفا بل تقتضي المكافاة والثواب الدنيوي عليها فاستيلاء المحرم على الصيد بشرطه بطريق الهدية جائز وبطريق الهبة غير جائز لكونه صيدا يقتضي عوضا دنيويا عرفا والاحرام ينافي ذلك جميعه الا ترى انه يحرم عقد النكاح على المحرم والمحرمة والولي ولا يتعقد لكونها حالة تنافي الاحرام اه: والله اعلم

اذا انت لم تنفع فضر فانما ■ يرجى التقى كما يضر وينفع
كذا رواه ابو يونس بفتح الراء فى قوله فضر حكاه محمد بن سلام عنه :
والثانية الكسر وانشد فيه

قال ابوالبلى لخبلى مده * حتى اذا مددته فشدته * ان ابا ليلى نسيح وحده
وقوله عليه السلام « الا انا حرم » يتمسك به فى منع اكل المحرم لحم الصيد
مطلقا فانه علل ذلك لمجرد الاحرام (١) والذين اباحوا اكله لا يكون بمجرد الاحرام
عندهم علة : وقد قيل ان النبى صلى الله عليه وسلم انما رده لانه صيد لاجله جمعا
بينه وبين حديث ابي قتادة : والحرم جمع حرام : والابواء بفتح الهمزة وسكون
الباء الموحدة والمد : وودان بفتح الواو وتشديد الدال آخره نون موضعان
معروفان فيما بين مكة والمدينة : ولمسئلة اكل المحرم الصيد تعلق بقوله تعالى
(وحرم عليكم صيد البر مادتم حرما) وهل المراد بالصيد نفس الاصطياد او
المصيد والاستقصاء فيه موضع غير هذا لكن تعليل النبى صلى الله عليه وسلم انهم
حرم قد يكون اشارة اليه . وفى اعتذار النبى صلى الله عليه وسلم للصعب تطيب
لقبه لما عرض له من الكراهة فى رد هديته : ويؤخذ منه استحباب مثل ذلك
من الاعتذار : وقوله « فلما رأى ما فى وجهى » يريد من الكراهة بسبب الرد :

(١) اى لانه اقتصر فى التعليل على كونه محرما فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو
قول على وابن عباس وابن عمر والليث والثورى واسحق واستدلوا ايضا بموم قوله تعالى
(وحرم عليكم صيد البر) الاية وقد تقدم الكلام على ذلك فى الحديث قبله ورد ذلك :
وذهب الكوفيون وطائفة من السلف الى انه يجوز للمحرم اكل لحم الصيد مطلقا مستدلين
بظاهر ما رواه النسائى والامام احمد ومالك فى الموطأ عن عمير بن سلمة الضمري « عن رجل
من بهز (وفيه) فقال يارسول الله شأنكم هذا الحمار فامر رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم أبا بكر فتسمه فى الرفاق وهم محرمون » الحديث : وكلا المذهبين يستلزم اطراح بعض
الاحاديث الصحيحة بلا موجب : والحق ما ذهب اليه الجمهور من الجمع بين الاحاديث المختلفة
فاحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للمحرم واحاديث الرد محمولة
على ما صاده الحلال لاجل المحرم : والسبب فى الاختصار على الاحرام عند الاعتذار هذا فى
الحديث للصعب بن جثامة ان الصيد لا يحرم على المرء اذا صيد له الا اذا كان محرما فاقصر
عن تبين الشرط الاصلى وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه ! والله اعلم

الحديث الأول عن أبي هريرة « قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يارسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم » وفي اللفظ « ولو وجبت ما قمت بها » رواه مسلم والنسائي والامام احمد بن حنبل وفي الباب احاديث كثيرة تدل على ان الحج لا يجب على المكلف الا مرة واحدة قال النووي والحافظ وغيرهما وهو مجمع عليه وكذا العمرة عند من يقول بوجوبها لا تجب الا مرة الا ان ينذرا فيجب الوفاء بالنذر بشرطه وهل يجب على الفور او على التراخي خلاف بين العلماء ذهب مالك وأبو حنيفة واحمد وبعض اصحاب الشافعي الى انه يجب على الفور واستدلوا بما رواه ابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن ابن عباس « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اراد الحج فليتعجل فانه قد يمرض المريض وتضل الراحلة وتعرض الحاجة » وفي استناده اسماعيل بن خزيمة البسي. وذهب الشافعي والاوزاعي وأبو يوسف ومحمد وغيرهم الى انه يجب على التراخي واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حج ستة عشر وفرض الحج كان ستة ست او خمس وسبق بيان ذلك أول الكتاب فارجع اليه : وقوله في الحديث « لو قتلها لوجبت » اخذ منه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مفوض في شرع الأحكام وفي ذلك خلاف مبسوط في الأصول : وفي الحديث دليل على ان الأمر لا يقتضي التكرار : والله اعلم

الحديث الثاني عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقي ركبا بالروحاء فقال من القوم قالوا المسلمون فقالوا من انت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرقت اليه امرأة صبيها فقالت لهذا حج قال نعم ولك أجر » رواه مسلم وأبو داود والنسائي والامام احمد بن حنبل وهو يدل على صحة حج الصبي قال ابن بطال اجمع أئمة الفتوي على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ الا انه اذا حج كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح احرامه ولا يلزمه شيء من محظورات الاحرام وانما يحج به على جهة التدريب. وشذ بعضهم فقال اذا حج الصبي اجزأه ذلك عن حجة الاسلام لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام « نعم » في جواب قولها « لهذا حج » قال الطحاوي لاحجة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم « نعم » على انه يجزئه عن حجة الاسلام بل فيه حجة على من زعم انه لا حج له لان ابن عباس راوي الحديث قال « ايما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى » وساقه باسناد صحيح : قال شارح متتقى الاخبار فيؤخذ من مجموع هذه الأحاديث انه يصح حج الصبي ولا يجزئه عن حجة الاسلام اذا بلغ وهذا هو الحق فيتمين المصير اليه جمعا بين الأدلة : وقوله « بالروحاء » هو موضع بين الحرمين على ثلاثين او اربعين ميلا من المدينة وقد فسره الراوى غير هنا بستة وثلاثين ميلا : والله اعلم

الحديث الثالث عن ابن عباس « قال من السنة ان لا يحرم بالحج الا في اشهر الحج »
رواه البخارى تعليقا ووصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطنى من طريق الحكم عن مقسم عنه
بلفظ « لا يحرم بالحج الا في أشهر الحج فان من سنة الحج ان يحرم بالحج في أشهره » :
الحديث يدل على عدم مشروعية الاحرام بالحج قبل اشهره : وقد روى كراهة ذلك عن عثمان
رضى الله عنه : وقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين انه لا يصح
الاحرام بالحج الا فيها وهو قول الشافعى : وقوله « ان من السنة » هذه الصيغة لها حكم
الرفع : قال العلامة الشوكانى يقوى المنع من الاحرام قبل الحج ان الله سبحانه وتعالى ضرب
لأعمال الحج اشهرا معلومة والاحرام عمل من أعمال الحج فمن ادعى انه يصح قبلها فعليه
الدليل : وأشهر الحج ثلاثة اولها شوال وهذا محل اجماع وانما اختلفوا هل هى بكهاها او شوران
وبعض الثالث : فذهب مالك الى الأول وهو قول الشافعى : وذهب غيرهما من العلماء الى الثانى
ثم اختلفوا فى البعض المراد منه فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليل من
ذى الحجة وهل يدخل يوم النحر أولا فقال أبو حنيفة واحمد بن حنبل نعم : وقال الشافعى فى
المشهور المصحح عنه لا : وقال بعض اتباعه تسع من ذى الحجة ولا يصح فى يوم النحر ولا
فى ليلته وهو شاذ : وقد ورد عند البخارى وأبى داود وابن ماجه عن ابن عمر « ان النبى صلى
الله عليه وآله وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات فى الحجة التى حج فقال اى يوم هذا فقالوا
يوم النحر قال هذا يوم الحج الاكبر » وهو يرد على من اخرج يوم النحر من أشهر الحج
هذا فى الحج : واما العرة ففى جائزة فى جميع السنة وبهذا قال الجمهور يدل له ما رواه البخارى
ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن ابن عباس « عن النبى
صلى الله عليه وآله وسلم قال عمرة فى رمضان تعدل حجة » : وعند الترمذى وصححه عن ابن
عباس « ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر اربعا احداهن فى رجب » : وعند أبى داود
عن عائشة « ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر عمرتين عمرة فى ذى الحجة وعمرة فى
شوال » وظاهر الحديث الأول يدل على ان فعل العمرة فى رمضان أفضل : واختلف فيه
فذهب بعضهم الى ان فعلها فى رمضان لغير النبى صلى الله عليه وآله وسلم أفضل واما فى حقه
فما صنمه هو الأفضل وقد ثبت ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتمر الا فى اشهر الحج
وحديث ابن عباس عند الترمذى يعارض ما ثبت عند البخارى عن عائشة انها لما سمعت ابن
عمر يقول اعتمر النبى صلى الله عليه وآله وسلم اربع عمر احداهن فى رجب قالت يرحم الله
أبا عبد الرحمن ما اعتمر عمرة الا وهو شاهده وما اعتمر فى رجب قط « قال ابن القيم فى الهدى
النبوى ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى رمضان قط وقد قالت عائشة رضى الله
عنها لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا فى ذى القعدة رواه ابن ماجه وغيره ولا

خلاف ان عمره لم تزد على اربع فلو كان قد اعتمر في رجب لكانت خمسا ولو كان قد اعتمر في رمضان لكانت ستا الا ان يقال بعضهم في رجب وبعضهم في رمضان وبعضهم في ذي القعدة وهذا لم يقع وانما الواقع اعتماره في ذي القعدة كما قال انس . والله اعلم

الحديث الرابع « عن ابن عباس ان ضباعة بنت الزبير قالت يا رسول الله انى امرأة ثقيلة وآتى اريد الحج فكيف تأمرنى أهل فقال اهلى واشترطى ان محلى حيث حبستنى قال فادركت » رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل . وفي رواية للنسائي « وقال فان لك على ربك ما استثنيت » وهو يدل على جواز الاشتراط في الحج لمن كان به عاهة تمنعه من الاتمام فن اشترط هذا الاشتراط ثم عرض له ما يحسبه عن الحج جاز له التحلل : واذا لم يشترط ليس له التحلل : وبهذا قال جماعة من الصحابة منهم على بن ابي طالب وابن مسعود وعمر : وجماعة من التابعين واليه ذهب احمد واسحق وابو ثور وهو المصحح للشافعى كما قال الترمذى : وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين انه لا يصح الاشتراط وهو مروى عن ابن عمر « قال البيهقى لو بلغ ابنه عمر حديث ضباعة لقال به ولم ينكر الاشتراط كما لم ينكره ابوه اه ومن منع الاشتراط اعتذر عن الاحاديث الواردة في ذلك كهذا بانها قصة عين وانها مخصوصة بضباعة : وهو يتنزل على الخلاف المشهور في الأصول في خطابه صلى الله عليه واله وسلم لواحد هل يكون غيره فيه مثله ام لا : وقد ادعى بعضهم ان الاشتراط منسوخ روى ذلك عن ابن عباس لكن باسناد فيه الحسن بن عماره وهو متروك : وقوله « محلى » هو بفتح الميم وكسر الهمزة اى مكان احلالى : والله اعلم :

الحديث الخامس عن عثمان بن عفان « ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : والترمذى وليس فيه « ولا يخطب » : وقوله « ولا ينكح المحرم ولا ينكح » الأول بفتح الياء وكسر الكاف اى لا يتزوج لنفسه : والثانى بضم الياء وكسر الكاف اى لا يتزوج امرأة بولاية ولا وكالة في مدة الاحرام : وقوله « ولا يخطب » اى لا يخطب المرأة وهو طلب زواجها وقيل لا يكون خطيبا في النكاح بين يدي القدر والظاهر الأول : والحديث يدل على تحريم زواج المحرم وتزويجه للغير وهو مذهب الجمهور : وذهب عطاء وعكرمة وسفيان الثوري وأهل الكوفة الى انه يجوز للمحرم ان يتزوج كما يجوز له ان يشتري الجارية للوطء ورد هذا بانه قياس في مقابلة النكاح وهو فاسد الاعتبار : واستدل لهم أيضا بما رواه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن ابن عباس « ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم » واجيب عنه بان حديث ابن عباس مخالف لرواية اكثر الصحابة « وبانه يعارض رواية ميمونة نفسها عند الامام احمد والترمذى عن

يزيد بن الاصم عن ميمونة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها حلالا وبني بها حلالا »
ومما يؤيد هذا ما رواه الأمام أحمد بن حنبل والترمذي عن أبي رافع « ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا وبني بها حلالا وكنت الرسول بينهما » ورواية
صاحب القصة والسفير فيها وهو ابن خالتها اولى بالتقديم لانه اخبر وأعترف بها من ابن عباس
لو كان ابن عباس كبيرا فكيف وقد كان صغيرا وقد انكر عليه هذا القول والله اعلم

الحديث السادس عن عباد بن تميم عن عمه « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
ان ابراهيم حرم مكة ودنا لها واتي حرمت المدينة » خرجه البخاري ومسلم والأمام أحمد بن
حنبل : وفي رواية لهم أيضا عن علي رضي الله عنه « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم المدينة حرم ما بين غير الى ثور » وهو يدل على ان للمدينة حرما كحرم مكة فيحرم
قطع شجرها وخبطه وعرضه ويحرم قتل الصيد فيها وتنفيه وبه قال جمهور اهل العلم منهم
الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل واسحق : فان قتل صيدا او قطع شجرا فلا ضمان لانه ليس
محل للنسك فاشبه الحمى : وقال ابن ذئب فيه الجزاء وهو قول الشافعي في القديم وابن المنذر
وبعض المالكية : وذهب أبو حنيفة وزيد بن علي والناصر الى ان حرم المدينة ليس يحرم على
الحقيقة ولا تثبت له الأحكام من تحريم قتل الصيد وقطع الشجر مستداين بما رواه الترمذي
عن أنس بن مالك وفيه « يأبأ عمر ما فعل النغير » وأجيب عن ذلك بان هذا كان قبل تحريم
المدينة او انه صيد في الحل جمعا بين الاحاديث : وقوله « ما بين غير الى ثور » فالأول بفتح
العين المهملة واسكان التحتية والثاني بفتح المثناة وسكون الواو بعدها راء وهما جيلان بطريق
المدينة : وبعض العلماء انكر نسبة ثور الى المدينة وانما هو جبل بمكة وفيه نظر والله اعلم

الحديث السابع « عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا
قفل من غزو او حج او عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا
الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون تأيئون عابدون ساجدون
لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده » رواه البخاري ومسلم
والأمام أحمد بن حنبل : وهو يدل على استحباب التهليل والتكبير والدعاء المذكور عند كل
شرف من الأرض يملوه الراجع الى وطنه من حج او عمرة او غزو : وقوله « شرف » هو المكان
العالى : وفي رواية لمسلم « كان اذا أوفى على ثنية أو فدفد كبير » والفدفد الموضع الذي فيه غلط
وارتفاع : وقوله « آيئون » اي راجعون : وقوله « صدق الله وعده » اي في اظهار الدين
وكون العاقبة للمتقين وغير ذلك مما وعد به سبحانه ان الله لا يخلف الميعاد : وقوله « وهزم
الاحزاب وحده » اي من غير قتال من الادميين : والمراد بالاحزاب الذين اجتمعوا يريد المحدث
وقال الفاضل عياض ويحتمل ان المراد احزاب الكفر في جميع الايام والمواطن : والله اعلم



كتاب البيوع^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ^(٢) وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ إِبْطَالِ الْخِيَارِ مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ وَهُوَ الْحَدِيثُ

الحديث يتعلق بمسئلة اثبات خيار المجلس في البيع وهو يدل عليه وبه قال الشافعي وفقهاء اصحاب الحديث (٣) ولفاه مالك وابو حنيفة ووافق ابن حبيب من اصحاب مالك من اثبته والذين نقوه اختلفوا في وجه العذر عنه والذي يحضرننا من ذلك وجوه عشرة :

(١) أى هذا كتاب في ذكر الأحاديث المستنبط منها احكام البيوع : والبيوع جمع بيع وهو مصدر جمع لاختلاف انواعه : وله معنيان لغة وشرعا : اما معناه لغة فعلق المبادلة وهو ضد الشراء ويطلق كل منهما على الآخر : قال ابن قتيبة بعت الشيء بمعنى بعتته وبمعنى اشتريته : وشريت الشيء اشتريته وبمعنى بعتته ويقال استبتعته أى سألته البيع : واما معناه شرعا فهو مبادلة المال بالمال على سبيل التراضي : واجمع المسلمون على جواز البيع لقوله تعالى : (واحل الله البيع وحرم الربا) : وقوله تعالى (واشهدوا اذا تبايعتم) والحكمة تقتضيه لان حاجة الانسان تتعلق بما في يد صاحبه غالبا وصاحبه قد لا يبدله له ففي تشريع البيع وسيلة الى بلوغ الغرض من غير حرج : ولما فرغ المصنف من بيان العبادات المقصود منها التحصيل الأخرى شرع في بيان المعاملات المقصود منها التحصيل الديوى وقدم العبادات لاهتمامها ثم نبى بالمعاملات لانها ضرورية وأخر النكاح لان شهوته متأخرة عن الأكل والشرب ونحوهما وأخر الجنائيات والمحاصيات لان وقوع ذلك في الغالب انما هو بعد الفراغ من شهوة البطن والفرج :

وقد ذكر في الكتاب خمسة أبواب : والله اعلم

(٢) أخرجه البخارى بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم والنسائى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل :

(٣) فمن قال به من الصحابة رضى الله عنهم على ما حكاه البخارى في صحيحه عنهم على بن

٢ - قال قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو قال حتى يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما (١)

أحدها أنه حديث خالفه راويه وكلما كان كذلك لم يعمل به : أما الأول فلأن مالكا رواه ولم يقل به : وأما الثاني فلأن الراوى إذا خالف فاما ان يكون مع علمه بالصحة فيكون فاسقا فلا تقبل روايته وأما ان يكون لاعم علمه بالصحة فهو أعلم بمال ما روى فيتبع في ذلك : واجيب عن ذلك بوجهين أحدهما منع المقدمة الثانية وهو ان الراوى إذا خالف لم يعمل بروايته : وقوله إذا كان مع علمه بالصحة كان فاسقا ممنوع لجواز ان يعلم بالصحة ويخالف لمعارض راجح عنده ولا يلزم تقليده فيه : وقوله ان كان لاعم علمه بالصحة وهو أعلم بروايته فيتبع في ذلك ممنوع أيضاً لأنه إذا ثبت الحديث بعدالة الثقة وجب العمل به ظاهراً ولا يترك بمجرد الوم والاحتمال : الوجه الثاني ان هذا الحديث مروى من طرق (٢)

أبى طالب وابو برزة الأسلمي وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وغيرهم : ومن التابعين شريح والشامي وطاوس وعطاء وابن أبى مليكة : ونقل ابن المنذر القول به أيضاً عن سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبى ذئب من أهل المدينة وعن الحسن البصرى والأوزاعى وابن جريج وغيرهم : قال الحافظ فى الفتح وبالغ ابن حزم فقال لا نعلم لهم مخالفاً من التابعين إلا النخعى وحده ورواية مكذوبة عن شريح والصحيح عنه القول به اه : قال شارح المتنقى ومن أهل البيت الباقر والصادق وزين العابدين واحمد بن عيسى والناصر والأمام يحيى نقل ذلك عنهم صاحب البحر وحكاه أيضاً عن الشافعى واحمد واسحق وابى ثور : وذهبت المالكية كلهم إلا ابن حبيب والخنفية كلهم وابراهيم النخعى الى أنها اذا وجبت الصفقة فلا خيار وحكاها صاحب البحر عن الثورى والليث والامامية وزيد بن على والقاسمية والغنبرى اه : وهذا الخلاف انما هو بعد التفرق بالاقتوال وأما قبله فالخيار ثابت اجماعاً : والله اعلم :

(١) أخرجه البخارى فى غير موضع بهذا اللفظ . ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى والأمام احمد بن حنبل .

(٢) لأن مالكا رضى الله عنه لم يتفرد به فقد رواه غيره وعمل به وهم أكثر عدداً رواية

فان تعمذر الاستدلال به من جهة رواية مالك لم يتعمذر من جهة أخرى وانما يكون ذلك عند التفرد على تقدير صحة هذا المأخذ أعني ان مخالفة الراوى لروايته تقدر في العمل بها فانه على هذا التقدير يتوقف العمل برواية مالك ولا يلزم من بطلان مأخذ معين بطلان الحكم في نفس الأمر :

الوجه الثاني من الاعتذارات ان هذا خبر واحد فيما تم به البلوى وخبر الواحد فيما تم به البلوى غير مقبول فهذا غير مقبول أما الأول فلان البياعات مما يتكرر مرات لا تحصى ومثل هذا تم البلوى بمعرفة حكمه : وأما الثاني فلان العادة تقتضى ان ما تم به البلوى يكون معلوما عند الكافة فانفراد الواحد به على خلاف العادة فيرد * واجيب عنه بمنع المقدمتين معاً : أما الاول وهو ان ما تم به البلوى فالبائع كذلك ولكن الحديث دل على اثبات خيار الفسخ وليس الفسخ ما تم به البلوى في البياعات فان الظاهر من الاقدام على البيع الرغبة من كل واحد من المتماقين فيما صار اليه فالحاجة الى معرفة حكم الفسخ لا تكون عامة : وأما الثاني فلان المعتمد في الرواية على عدالة الراوى وجزمه بالرواية (١) وقد وجد ذلك وعدم نقل غيره لا يصلح معارضاً لجواز عدم سماعه للحكم فان الرسول صلى الله عليه وسلم كان يبلغ الاحكام للاتحاد والجماعة ولا يلزم تبليغ كل حكم لجميع المكلفين وعلى تقدير السماع فجاز ان يعرض مانع من النقل أعني نقل غير هذا الراوى فانما يكون ماذ كر اذا اقتضت العادة ان لا ينحى الشيء عن أهل التواتر وليس الأحكام الجزئية من هذا القبيل (٢)

وعملًا قال الحافظ في الفتح وقد خص كثير من محققى أهل الأصول الخلاف المشهور فيما اذا عدل الراوى بخلاف ما روى بالصحابة دون من جاء بعدهم ومن قاعدتهم ان الراوى اعلم اما روى وابن عمر هو راوى الخبر وكان يقارن اذا باع بيده فاتباعه اولى من غيره (١) قال في العدة كأنه أراد بجزمه حفظه وعدم تشكيكه فيما رواه وهذا موجود في الحديث المتنازع فيه وكونه لم ينقله غيره لا يصلح معارضاً أذ تجوز انفراده بسمع الحديث منه صلى الله عليه وآله وسلم جائز (٢) على ان هذا خبر مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خبر التهمة في الصلاة او يحجب الوتر :

الوجه الثالث من الاعتذارات هذا حديث مخالف للقياس الجلي والأصول القياسية المقطوع بها وما كان كذلك لا يعمل به: أما الأول فنعني بمخالفة الأصول القياسية ما ثبت الحكم في أصله قطعاً وثبت كون الفرع في معنى المنصوص لم يخالفه الا فيما يعلم عرويه عن مصلحة يصلح أن يكون مقصوده بشرع الحكم وههنا كذلك فان منع الغير عن ابطال حق الغير ثابت بعد التفرق قطعاً وقبل التفرق في معناه لم يفترقا لانما يقطع بتعريه عن المصلحة: وأما الثاني فلان القاطع مقدم على المظنون لاحالة وخبر الواحد مظنون * واجيب عنه بمنع المقدمتين معاً أما الأول فلا نسلم عدم افتراق الفرع من الأصل الا فيما لا يعتبر من المصالح وذلك لان البيع يقع بغتة من غير تروٍّ وقد يحصل الندم بعد الشروع فيه فيناسب إثبات الخيار لكل واحد من المتعاقدين دفماً لضرر الندم فيما لم يعل به يتكرر وقوعه ولم يمكن اثباته مطلقاً فيما بعد التفرق وقبله فانه رفع لحكمة العقد والوثوق بالتصرف فجعل مجلس العقد حريماً لاعتبار هذه المصلحة وهذا معنى معتبر لا يستوى فيه ما قبل التفرق مع ما بعده وأما الثاني فلا نسلم ان النص المخالف للأصول يرد فان الأصول ثبتت بالنصوص والنصوص ثابتة في الفروع المعينة وغاية ما في الباب أن يكون الشرع أخرج بعض الجزئيات عن الكليات لمصلحة تخصها أو تعبداً فيجب اتباعه

الوجه الرابع من الاعتذارات هذا حديث معارض لاجماع أهل المدينة وعملهم وما كان كذلك يقدم عليه العمل فهذا يقدم عليه العمل: أما الأول فلان مالكا قال عقيب روايته وليس لهذا عندنا حد معلوم ولا أمر معمول به فيه. وأما الثاني فلما اختص به أهل المدينة من سكنهم في مهبط الوحي و وفاة الرسول بين أظهرهم ومعرفتهم بالناسخ والمنسوخ فخالفتهم لبعض الأخبار يقتضي علمهم بما أوجب ترك العمل به من ناسخ أو دليل راجح ولا تهمة تلحقهم فتعين اتباعهم وكان ذلك أرحح من خبر الواحد المخالف لعملهم * وجوابه من وجهين أحدهما منع المقدمة الأولى وهو كون المسئلة من اجماع أهل المدينة وبيانها من

ثلاثة أوجه * منها إذا تأملنا لفظ مالك لم نجد مصححاً بأن المسئلة اجماع من أهل المدينة ويعرف ذلك بالنظر في ألفاظه . ومنها أن هذا الاجماع إما أن يراد به اجماع سابق أولاً حق والأول باطل لأن ابن عمر رضى الله عنه رأس المقتين في المدينة في وقته وقد كان يرى اثبات خيار المجلس * والثاني أيضاً باطل فإن ابن أبي ذئب من أقران مالك ومعاصريه وقد أغلظ على مالك رحمه الله لما بلغه مخالفته للحديث * وثانيهما منع المقدمة الثانية وهو أن اجماع أهل المدينة وعلمهم مقدم على خبر الواحد مطلقاً فإن الحق الذي لا شك فيه أن علمهم واجماعهم لا يكون حجة فيما طريقه الاجتهاد والنظر لأن الدليل العاصم للأمة من الخطأ في الاجتهاد لا يتناول بعضهم ولا مستند للعصمة سواء وكيف يمكن أن يقال بأن من كان بالمدينة من الصحابة رضوان الله عليهم يقبل خلافه ما دام مقيماً بها فإذا خرج عنها لم يقبل خلافه فإن هذا محال فإن قبول خلافه باعتبار صفات قائمة به حيث حل فتفرض المسئلة فيما اختلف فيه أهل المدينة مع بعض من خرج منها من الصحابة بعد استقرار الوحي وموت الرسول صلى الله عليه وسلم فكل ما قيل من ترجيح لأقوال علماء أهل المدينة وما اجتمع لهم من الأوصاف قد كان حاصله لهذا الصحابي ولم يزل عنه بخروجه وقد خرج من المدينة افضل أهل زمانه في ذلك الوقت بالاجماع من أهل السنة وهو على بن أبي طالب رضى الله عنه وقال اقوالاً بالعراق فكيف يمكن اهدارها إذا خالفها أهل المدينة وهو كان رأسهم . وكذلك ابن مسعود ومجمله من العلم معلوم وغيرهما قد خرجوا وقالوا اقوالاً على أن بعض الناس يقول أن المسائل المختلف فيها خارج المدينة مختلف فيها بالمدينة وادعى العموم في ذلك .

الوجه الخامس ورد في بعض الروايات للحديث « ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقيله » : فاستدل بهذه الزيادة على عدم ثبوت خيار المجلس من حيث أنه لو لا أن العقد لازم لما احتاج إلى الاستقالة ولا طلب الفرار من الاستقالة * واجيب عنه بأن المراد بالاستقالة فسخ البيع بحكم الخيار وغاية ما في الباب

استعمال المجاز في لفظ الاستقالة لكن جاز المصير اليه اذا دل الدليل عليه وقد دل من وجهين : احدهما انه علق ذلك على التفرق فاذا حملناه على خيار الفسخ صح تعليقه على التفرق لان الخيار يرتفع بالتفرق واذا حملناه على الاستقالة فالاستقالة لا تتوقف على التفرق ولا اختصاص لها بالجلس : الثاني انا اذا حملناه على خيار الفسخ فالتفرق مبطل له قهرا وبناصب المنع من التفرق المبطل للخيار على صاحبه . اما اذا حملناه على الاقالة الحقيقية فمعلوم انه لا يحرم على الرجل ان يفارق صاحبه خوف الاستقالة ولا يبقى بعد ذلك الا النظر فيما دل عليه الحديث من التحريم . الوجه السادس تأويل الحديث بحمل المتبايعين على المتساومين لمصير حالهما الى البيع وحمل الخيار على خيار القبول * واجيب عنه بان تسمية المتساومين متبايعين مجاز (١) واعترض على هذا الجواب بان تسميتهما متبايعين بعد الفراع من البيع مجاز ايضا فلم قلتم ان الحمل على هذا المجاز أولى فقبل علمته انه اذا صدر البيع فقد وجدت الحقيقة فهذا المجاز أقرب الى الحقيقة من مجاز لم توجد حقيقة أصلا عند اطلاقه وهو المتساومان .

الوجه السابع حمل التفرق على التفرق بالأقوال وقد عهد ذلك شرعا قال الله تعالى (وان يتفرقا) اى عن النكاح (٢) واجيب عنه بانه خلاف الظاهر فان السابق الى الفهم التفرق عن المكان : وايضا فقد ورد في بعض الروايات ما لم يتفرقا

(١) واحتج الطحاوى بآيات وأحاديث استعمل فيها المجاز وقال من أنكر استعمال لفظ البائع في السائم فقد غفل عن اتساع اللغة : وتعب بانه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع طرده في كل موضع فالاصل من الاطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه : (٢) اقول سمى بذلك لكونه يفضى الى التفرق بالابدان : قال البيضاوى ومن نفى خيار المجلس ارتكب مجازين بحمله التفرق على الأقوال وحمله المتبايعين على المتساومين : وأيضا فكلام الشارع يصان عن الحمل عليه لانه يصير تقديره ان المتساومين ان شاء اعقد البيع وان شاء لم يعقداه وهو تحصيل الحاصل لان كل أحد يعرف ذلك : ويقال لمن زعم ان التفرق بالكلام ماهو الكلام الذي يقع به التفرق اهو الكلام الذي وقع به المقدم غيره فان كان غيره فاهو فليس بين المتماقدين كلام غيره وان كان هو ذلك الكلام يمينه ازم ان يكون الكلام الذي اتفقا عليه وتم بيعهما به هو الكلام الذي افرقا به وانفسخ بيعهما به وهذا في غاية الفساد :

عن مكانهما وذلك صريح في المقصود : وربما اعترض على الأول بان حقيقة التفرق لا تختص بالمكان بل هي عائدة الى ما كان الاجتماع فيه واذا كان الاجتماع في الأقوال كان التفرق فيها وان كان في غيرها كان التفرق عنه * واجيب عنه بان جملة على غير المكان بقرينة فيكون مجازا .

الوجه الثامن قال بعضهم تعذر العمل بظاهر هذا الحديث فانه اثبت الخيار لكل واحد من المتبايعين على صاحبه فالحال لا يتخلو اما ان يتفقا في الاختيار او يختلفا فان اتفقا لم يثبت لواحد منهما على صاحبه خيار وان اختلفا بان اختار احدهما الفسخ والآخر الامضاء فقد استحال ان يثبت لكل واحد منهما على صاحبه الخيار اذا جمع بين الفسخ والامضاء مستحيل فيلزم تأويل الحديث ولا يحتاج اليه ويكفينا صدكم عن الاستدلال بالظاهر * واجيب عنه بان قيل لم يثبت صلى الله عليه وسلم مطلق الخيار بل اثبت الخيار وسكت عما فيه الخيار فتحن نحمله على خيار الفسخ فيثبت لكل واحد منهما على صاحبه خيار الفسخ وان ابي صاحبه ذلك .

الوجه التاسع ادعى انه حديث منسوخ اما لان علماء المدينة اجمعوا على عدم نبوت خيار المجلس وذلك يدل على النسخ . واما لحديث اختلاف المتبايعين (١) فانه يقتضى الحاجة الى البين وذلك يستلزم لزوم العقد فانه لو ثبت الخيار لسكان كافيا في رفع العقد عند الاختلاف وهو ضعيف جدا أما النسخ لاجل عمل اهل المدينة فقد تكلمنا عليه والنسخ لا يثبت بالاحتمال ومجرد المخالفة لا يلزم منه ان يكون للنسخ . لجواز ان يكون لتقديم دليل آخر راجح في ظنهم عند تعارض الأدلة عندهم . واما حديث اختلاف المتبايعين فلا استدلال به ضعيف جدا لانه

(١) يشير الى ما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فاقول مايقول صاحب السلعة أو يتركان » وأخرجه الحاكم وأبو داود والبيهقي والترمذي بلفظ « فاقول قول البائع والمبتاع بالخيار » وفي رواية ابن ماجه « والمبيع قائم بعينه » وفي رواية البيهقي « استحل البائع ثم كان المبتاع بالخيار » وفي رواية الدارقطني « القول ما قال البائع واذا استهلك فاقول قول المشتري » :

مطلق او عام بالنسبة الى زمن التفريق وزمن المجلس فيحمل على ما بعد التفريق ولا حاجة الى النسخ والنسخ لا يصار اليه الا عند الضرورة .

الوجه العاشر حمل الخيار على خيار الشراء او خيار الحاق الزيادة بالثمن او الثمن واذا تردد لم يتعين حمله على ما ذكرتموه * واجيب عنه بان حمله على خيار الفسخ أولى لوجهين : احدهما ان لفظة الخيار قد عهد استعمالها من الرسول صلى الله عليه وسلم في خيار الفسخ كما في حديث حبان بن منقذ «ولك الخيار» فالمراد منه خيار الفسخ وحديث المصراة «فهو بالخيار ثلاثا» والمراد خيار الفسخ فيحمل الخيار المذکور ههنا عليه لانه لما كان معهودا من النبي صلى الله عليه وسلم كان أظهر في الارادة : الثاني قيام المانع من ارادة كل من الخيارين اما خيار الشراء فلأن المراد من اسم المتبايعين المتعاقدان والمتعاقدان من صدر منهما العقد وبعد صدور العقد منهما لا يكون لهما خيار الشراء فضلا ان يكون لهما ذلك الى اوان التفريق ، وإما خيار الحاق الزيادة بالثمن او بالثمن فلا يمكن الحمل عليه عند من يرى ثبوته مطلقا او عدمه مطلقا لان ذلك الخيار ان لم يكن لهما فلا يكون لهما الى اوان التفريق وان كان فيبقى بعد التفريق عن المجلس فكيف ما كان لا يكون ذلك الخيار لهما ثابتا مغنيا الى غاية التفريق والخيار المثبت بالنص ههنا هو الخيار المغنيا الى غاية التفريق . ثم الدليل على ان المراد من الخيار هذا ومن المتبايعين ما ذكر ان مالكا رحمه الله نسب الى مخالفة الحديث وذلك لا يصلح الا اذا حمل الخيار والمتبايعان والافتراق على ما ذكر هكذا قال بعض النظار الا انه ضعيف فان نسبة مالك الى ذلك ليس من كل الأئمة ولا أكثرهم .



باب مانهي عنه من البيوع^(١)

١ -- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُنَابَذَةِ وَهِيَ طَرَحُ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِالْبَيْعِ إِلَى الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ يَقْلِبَهُ أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ وَنَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمَلَامَسَةُ لَمَسُ الثَّوْبِ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ^(٢)

اتفق الناس على منع هذين البيعين واختلفوا في تفسير الملامسة : فقيل هي ان يجمل الممس بيما بان يقول اذا لمست ثوبي فهو مبيع منك بكذا وكذا وهذا باطل للتعليق في الصيغة وعدوله عن الصيغة الموضوعة للبيع شرعا : وقد قيل هذا من صور المعاوضة^(٣) وقيل تفسيرها ان يبيعه على انه اذا لمس الثوب فقد وجب البيع واقطع الخيار وهو أيضا فاسد بالشرط الفاسد . وفسره الشافعي رحمه الله بان يأتي بثوب مطوي او في ظلمة فيلمسه الراغب ويقول صاحب الثوب بعثك كذا بشرط ان يقوم لمسك مقام النظر وهذا فاسد ان ابطالنا بيع الغائب وكذا ان

(١) اي هذا باب في بيان الأحاديث التي تفيد النهي عن بعض صور البيع وفيه عشرة أحاديث (٢) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم وابوداود والنسائي والامام احمد بن حنبل : قال الحافظ في الفتح واختلف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور وهي اوجه للشافعية اصحها ان يأتي بثوب مطوي او في ظلمة فيلمسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعثك بكذا بشرط ان يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك اذا رأيته وهذا موافق للتفسيرين اللذين في الحديث : الثاني ان يجمل نفس الممس بيما بغير صيغة زائدة : الثالث ان يجمل الممس شرطا في قطع خيار المجلس وغيره والبيع على التأويلات كلها باطل اه : اقول فان كان هذا التفسير من جهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو مرفوع حجة بيمين المعير اليه دون غيره وكذا ان كان من الصحابي يقتضى ان يكون راجعا على غيره من تفسير التابعي وغيره :

(٣) ويستدل من منع بيع المعاوضة بهذا لانه نفي للصيغة في عقد المبيع لكن من اجاز المعاوضة قيدها بالمعقرات او بما جرت فيه العادة بالمعاوضة :

٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا تَنَاجَشُوا

صححه لاقامة اللبس مقام النظر . وقيل يتخرج على نفى شرط الخيار : وأما لفظ الحديث الذى ذكره المصنف فانه يقتضى ان جهة الفساد عدم النظر والتقليب وقد يستدل به من يمنع بيع الايمان الغائبة (١) عملا بالعلة ومن يشترط الصفة في بيع الايمان الغائبة لا يكون الحديث دليلا عليه لانه ههنا لم يذكر وصفا . واما المنابذة (٢) فقد ذكر في الحديث انها طرح الرجل ثوبه لا ينظر اليه والكلام في هذا التعليق كما تقدم : واعلم ان في كلا الموضعين يحتاج الى الفرق بين المعاطاة وبين هاتين الصورتين فاذا علم بعدم الرؤية المشتركة فالفرق ظاهر واذا فسر بأمر لا يعود الى ذلك احتيج حينئذ الى الفرق بينه وبين مسئلة المعاطاة عند من يحجزها .

تلقى الركبان من البيوع المنهي عنها لما يتعلق به من الضرر وهو ان يتلقى طائفة يحملون متاعا فيشتريه منهم قبل ان يقدموا البلد فيعرفوا الأسعار : والكلام فيه في ثلاثة مواضع * احدها التحريم فان كان عالما بالنهي قاصدا للتلقى فهو حرام وان خرج لشغل آخر فراّم مقبلين فاشتري فنى اثم وجهان للشافعية اظهرها التائيم : الموضع الثانى صحة البيع او فساده وهو عند الشافعي صحيح وان

(١) وهو قول الشافعي في الجديد : وعن ابن حنيفة يصح مطلقا ويثبت الخيار اذا رآه وحكى عن مالك والشافعي ايضا : وعن مالك يصح ان وصفه والا فلا وهو قول الشافعي في القديم واسحق واحمد وابن نور واهل الظاهر واختاره البغوى والرويانى من الشافعية وان اختلفوا في تفاصيله :

(٢) اقول وقد اختلف العلماء في تفسير المنابذة ايضا على ثلاثة اقوال وهى اوجه للشافعية اصحها ان يجعل التنبذ يعا كما تقدم في الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور : والثانى ان يجعل التنبذ يعا بغير صيغة : والثالث ان يجعل التنبذ قاطعا للخيار : واختلف في تفسير التنبذ قيل هو طرح الثوب كما وقع تفسيره في الحديث المذكور : وقيل هو نبذ الحصة قال الحافظ والصحيح انه غيره :

وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تَصَرُّوا الْغَنَمَ وَمَنْ ابْتَاعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ
بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ :
وَفِي لَفْظٍ وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا ^(١)

كان انما وعند غيره من العلماء يبطل (٢). ومستنده ان النهي للفساد ومستند الشافعي ان النهي لا يرجع الى نفس العقد ولا يخل هذا الفعل بشيء من اركانه وشرائطه وانما هو لاجل الاضرار بالركبان وذلك لا يقدح في نفس البيع : الموضع الثالث اثبات الخيار حيث لا غرور للركبان بحيث يكونون عالين بالسعر فلا خيار وان لم يكونوا عالين كذلك فان اشترى منهم بارخص من السعر فلهم الخيار : وما وقع في لفظ بعض المصنفين من انه يخبرهم بالسعر كاذبا ليس بشرط في اثبات الخيار وان اشترى منهم بمثل سعر البلد أو اكثر ففي نبوت الخيار لهم وجهان للشافعية : منهم من نظر الى انتفاء المعنى وهو الغرور والضرر فلم يثبت الخيار : ومنهم من نظر الى لفظ حديث ورد باثبات الخيار لهم فخرى على ظاهره ولم

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود والنسائي وقوله « لاتأقوا الركبان » لا مفهوم له لانه خرج مخرج الغالب في ان من يجلب الطعام يكونون عددا ركباناً : فلو كان الجانب عددا مشاة او واحدا راكبا او ماشيا لم يختلف الحكم ثم ان مطلق النهي عن التلقي يتناول طول المسافة وقصرها وهو ظاهر اطلاق الشافعية وقيد المالكية محل النهي بحد مخصوص ثم اختلفوا فيه ف قيل ميل وقيل فرسخان وقيل يومان وقيل مسافة القصر وهو قول الثوري : ولما ابتدأه الخروج من السوق لما رواه البخاري في صحيحه وغيره عن عبد الله رضي الله عنه « قال كانوا يتناون الطعام في اعلى السوق فيبيعونه في مكانه فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه » فلم ينههم عن التبايع في اعلى السوق فدل على ان التناق الى اعلى السوق جائز : وقوله « للبيع » يشمل البيع لهم والبيع منهم : وقوله « ولا يبيع » في الموضوعين بالرفع قال الحافظ كذا الأكثر في بيع على أن لانا فية : ويحتمل أن يكون ناهية وأشعبت الكسرة كقراءة من قرأ انه من يتقى ويصبر ويؤيده رواية الكشميني بالفظ « لا يبيع » بصيغة النهي :

(٢) ومن قال بفساد البيع الامام البخاري في صحيحه فانه قال « فان يمه مهردود » وبه قال بعض الحنابلة وبعض المالكية

يلتفت الى المعنى : واذا اثبتنا الخيار فهل يكون على الفور او يمتد الى ثلاثة ايام فيه خلاف لاصحاب الشافعى والاول الاظهر .

وأما قوله « ولا يبيع بعضهم على بيع بعض » فقد فسر في مذهب الشافعى بان يشتري شيئا فيدعوه غيره الى الفسخ ليبيعه خيرا منه بارخص : وفي معناه الشراء على الشراء وهو ان يدعو البائع الى الفسخ ليشتريه منه باكثر وهاتان صورتان انما تتصوران فيما اذا كان البيع في حالة الجواز وقبل اللزوم : وتصرف بعض الفقهاء في هذا النهي وخصصه بما اذا لم يكن في الصورة غبن فاحش فان كان المشتري مغبونا غبنا فاحشا فله ان يعلمه ليفسخ ويبيع منه بارخص : وفي معناه ان يكون البائع مغبونا فيدعوه الى الفسخ فيشتريه منه باكثر (١) ومن الفقهاء من فسر البيع على البيع بالسوم على السوم وهو ان يأخذ شيئا ليشتريه فيقول له انسان رده لا يبيع منك خيرا منه وارخص او يقول لصاحبه استرده لاستثريه منك باكثر : وللتحريم في ذلك عند اصحاب الشافعى شرطان : احدهما استقرار الثمن فاما ما يباع فيمن يزيد فللطالب ان يزيد على الطالب ويدخل عليه (٢) الثاني ان يحصل التراضى بين المتساومين صريحا فان وجد ما يدل على الرضا من غير تصريح فوجهان وليس السكوت بمجرد من دلائل الرضا عند الاكثرين منهم واما قوله « ولا تناجشوا » فهو من المنهيات لاجل الضرر وهو ان يزيد في

(١) وبه قال ابن حزم واحتج بما رواه مسلم عن نعيم الداري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « الدين النصيحة » الحديث لكن النصيحة لم تنحصر في البيع والسوم فله ان يمرقه ان قيمتها كذا وانك ان بيعتها بكذا مغبون من غير ان يزيد فيها فيجمع بذلك بين المصلحتين .
(٢) اقول ورد في البيع فيمن يزيد ما اخرجه اصحاب السنن والامام احمد بن حنبل مطولا ومختصرا ولفظ الترمذى عن انس « انه صلى الله عليه وآله وسلم باع حسنا وقدحا وقال من يشتري هذا الحلس والقدر فقال رجل اخذتهما بدرهم فقال من يزيد على درهم فاعطاه رجل درهمين فباعهما منه » قال البخارى في صحيحه وقال عطاء ادركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغنم فيمن يزيد : وعن ابراهيم النخعى انه كره بيع من يزيد : وقد خص الازعاعى واسحق الجواز ببيع المغنم والمواريث : والله اعلم

ثمن سلامة تباع لغير غيره وهو غير راغب فيها (١) واختلف في اشتقاق اللفظة
ف قيل انها مأخوذة من معنى الاثارة كأن الناجش يشير همة من يسمعه للزيادة
وكانه مأخوذة من اثاره الوحش من مكان الى مكان : وقيل اصل اللفظ مدح الشيء
واطرأؤه ولا شك ان هذا الفعل حرام لما فيه من الخديعة : وقال بعض الفقهاء
بان البيع باطل ومذهب الشافعي انه صحيح : واما اثبات الخيار للمشتري الذي
غربا لنجش فان لم يكن النجش عن مواطاة من البائع فلا خيار عند اصحاب الشافعي :
واما بيع الحاضر للبائى فمن البيوع المنهى عنها لاجل الضرر ايضا :
وصورته ان يحمل البدوي او القروي متاعه الى البلد ليبيعه بسعر يومه ويرجع
فيأتيه البلدى فيقول ضعه عندي لا يبعه على التدرج بزيادة سعر : وذلك اضرار
باهل البلد وحرام ان علم بالهني : وتصرف بعض الفقهاء من اصحاب الشافعي في
ذلك فقالوا شرطه ان يظهر لذلك المتاع المجلوب سعر في البلد فان لم يظهر إما
لكثرة في البلد او لقلة الطعام المجلوب ففي التحريم وجهان ينظر في احدهما
الى ظاهر اللفظ وفي الآخر الى المعنى وهو عدم الاضرار وتقويت الربح او
الرزق على الناس وهذا المعنى متنفذ : وقالوا ايضا يشترط ان يكون المتاع ايضا مما
تم الحاجة اليه دون مالا يحتاج اليه الا نادراً وان يدعو البلدى البدوى الى

(١) اتفق اكثر العلماء على تفسير النجش شراً بما ذكره الشارح رحمه الله تعالى وقيد
ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التحريم بان تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل :
واما معناه لغة تنفير الصيد واستنارته من مكانه ليصاد يقال نجشت الصيد أنجشته بالضم نجشاً :
قال ابن بطال اجمع العلماء على ان الناجش حاص بفعله واختلفوا في البيع اذا وقع على ذلك
ونقل ابن المنذر عن طائفة من اهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول اهل الظاهر ورواية
عن مالك وهو المشهور عند الخنابلة اذا كان ذلك بمواطاة البائع او صنعه والمشهور عند
المالكية في مثل ذلك تبوت الخيار وهو وجه للشافعية قياساً على المصراة والأصح عندهم صحة
البيع مع الاثم وهو قول الحنفية : وقد كان لعمر بن العزيز عامل باع سبياً فقال له لولا أنى
كنت أزيد فانفقته لكان كسدا فقال له عمر هذا نجش لا يحل فبعث منادياً ينادى ان البيع
مردود وان البيع لا يحل : وقال ابن ابى او في الناجش آكل ربا خائن ذكر الأخير البخارى
في صحيحه : والله اعلم :

ذلك فان التمسك البدوي منه فلا بأس ولو استشاره البدوي فهل يرشده الى الادخار والبيع على التدرج فيه وجهان لا محاب الشافعي (١) واعلم ان اكثر هذه الاحكام قد تدور بين اعتبار المعنى واتباع اللفظ ولكن ينبغي ان ينظر في المعنى الى الظهور والخفاء حيث يظهر ظهورا كثيرا فلا بأس باتباعه وتخصيص النص به او تعميمه على قواعد القياسيين وحيث يخفى أولا يظهر ظهورا قويا فاتباع اللفظ أولى : فاما ما ذكر من اشتراط ان يلتزمس البلدي البدوي ذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فان الضرر المذكور الذي عالج به النهي لا يفترق الحال فيه بين سؤال البلدي البدوي وعدمه ظاهراً : واما اشتراط ان يكون الطعام مما تدعو الحاجة اليه فتوسط في الظهور وعدمه لاحتمال ان يراعى دعوى مجرد ربح الناس في هذا الحكم على ما يشعر به التعليل من قوله صلى الله عليه وسلم « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » (٢) واما اشتراط ان يظهر لذلك المتاع الجلوب سعة في البلد فكذلك أيضاً أى أنه متوسط في الظهور لما ذكرناه من احتمال ان يكون المقصود مجرد تفويت الربح والرزق على أهل البلد : وهذه الشروط منها ما يقوم الدليل الشرعي عليه كشرطنا العلم بالنهي ولا أشكال فيه : ومنها ما يؤخذ باستنباط المعنى فيخرج على قاعدة أصولية وهي أن النص اذا استنبط منه معنى يعود عليه بالتخصيص هل يصح أولا ويظهر لك هذا باعتبار بعض ما ذكرناه من الشروط وقوله « ولا تصروا الغنم » فيه مسائل الأولى الصحيح في ضبط هذه

(١) اقول كون المستشار مؤتمنا يقتضي ان يشهر عليه وقد نقل الحافظ في الفتح جواز ذلك عن الاوزاعي قال واجاز الاوزاعي الاشارة عليه وقال ليست بيعا وعن الليث وابن حنيفة لا يشهر عليه لانه اذا اشار عليه فقد باعه : وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لانه انما نهى عن البيع له وليست الاشارة بيعا وقد ورد الأمر بنصحه فدل على جواز الاشارة :

(٢) الحديث اخرجه مسلم في صحيحه من طريق ابى خيثمة عن ابى الزبير باللفظ « لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » واخرجه الامام احمد بن حنبل والبيهقي بالفاظ قريبة من هذا :

اللفظة ضم التاء وفتح الصاد وتشديد الراء المهملة المضمومة على وزن لانزكوا مأخوذ من صرى يصرى ومعنى اللفظة يرجع الى الجمع تقول صريت الماء في الخوض وصريته بالتخفيف والتشديد اذا جمعته والغنم منصوبة الميم على هذا ومنهم من رواه لاتصروا (١) الابل بفتح التاء وضم الصاد من صرى صر اذا ربط : والمصراة هي التي تربط أخلافها ليجتمع اللبن : والابل على هذا منصوبة اللام أيضا : وأما ما حكاه بعضهم من ضم التاء وفتح الصاد وضم لام الابل على ما لم يسم فاعله فهذا لا يصح مع اتصال ضمير الفاعل وإنما يصح مع إفراد الفعل ولا تعلم روايه حذف فيها هذا الضمير :

المسئلة الثانية لاختلاف أن التصرية حرام لاجل الغش والخديعة التي فيها للمشتري والنهي يدل عليه مع علم تحريم الخديعة قطعا من الشرع :

المسئلة الثالثة النهي ورد عن فعل المكلف وهو ما يصدر باختياره وتعمده فرتب عليه حكم مذكور في الحديث فلو تحفلت الشاة بنفسها أو نسيها المالك بعد ان صراها لا لاجل الخديعة فهل يثبت ذلك الحكم فيه خلاف بين أصحاب الشافعي فنظر الى المعنى أثبت لان العيب مثبت للخيار ولا يشترط فيه تدليس البائع (٢) ومن نظر الى ان الحكم المذكور خارج عن القياس خصه بمورده وهو حالة العمد فان النهي انما يتناول حالة العمد :

المسئلة الرابعة ذكر المصنف «لاتصروا الغنم» وفي الصحيح الابل والغنم وهذا هو محل التصرية : والفقهاء تصرفوا وتكلموا فيما يثبت فيه هذا الحكم من الحيوان

(١) وقد ورد الأمران في كلام العرب قال الأعرب

رأت غلاما قد صرى في فترته * ماء الشباب عنفوان سيرته

وقال مالك بن نويرة فقلت لقوى هذه صدقاتكم * مصرة أخلافها لم تحرر

(٢) وعلل النهي بما فيه من اذى الحيوان قال الحافظ في الفتح لكن اخرج النسائي حديث الباب من طريق سفيان عن ابى الزناد عن الأعرج بلفظ «لاتصروا الابل والغنم للبيع» وله من طريق أبى كثير السجيمي عن ابى هريرة « اذا باع احدكم الشاة أو اللقحة فلا يحفلها » وهذا هو الراجح وعليه يدل تعليل الأكثر بالتدليس : ويحجب عن التعليل بالايذاء بانه ضرر يسير لا يستمر فيقتفر لتحصيل المنفعة :

ولم يختلف أصحاب الشافعي (١) انه لا يختص بالابل والغنم المذكورين في الحديث ثم اختلفوا بعد ذلك فمنهم من عداه الى النعم خاصة (٢) ومنهم من عداه الى كل حيوان مأكول اللحم وهذا نظر الى المعنى فان مأكول اللحم يقصد لبنه فتفويت المقصود الذى ظنه المشتري بالخديعة موجب للخيار : فلو حفل أتاناً ففى ثبوت الخيار وجهان لهم من حيث انه غير مقصود لشرب الآدمى الا أنه مقصود لتربية الجحش واذا اعتبر المعنى فلا ينبغى ان يصح الا هذا الوجه لان اثبات الخيار يعتمد فوات أمر مقصود ولا يتخصص ذلك بامر معين أعنى الشرب مثلاً : وكذلك اختلفوا في الجارية من الآدميات لو حفلها واذا ثبت الخيار في الأتان فالظاهر انه لا يرد لاجل لبنها شيئاً : ومن هذا يتبين لك ان الأتان لا يقاس على المنصوص عليه في الحديث أعنى الابل والغنم لان شرط القياس اتحاد الحكم فينبغى أن يكون اثبات الخيار فيها من القياس على قاعدة أخرى (٣) وفي رد شيء لاجل لبن الآدمية خلاف أيضاً :

المسئلة الخامسة قوله عليه السلام «بعد ان يحلبها» مطاق في الحلبات لكن قد يقيد في رواية أخرى اثبات الخيار بثلاثة أيام (٤) واتفق اصحاب مالك على انه اذا

(١) قال في العدة خص «أى الشارح» اصحاب الشافعي لان داود لا يجزى النهى الاعن تصريحهما والبخارى ضم اليهما فى الترجمة البقر قال فى الفتح ذكر البقر فى الترجمة وان لم يذكر فى الحديث اشارة الى انها فى معنى الابل والغنم خلافاً لداود وانما اقتصر اى فى الحديث عليهما لعلتهما عندهم !

(٢) فيدخل البقر والحاق غير النعم من مأكول اللحم بالنعم للجامع بينهما وهو تفريز المشتري : وقال الحنابلة وبعض الشافعية يختص ذلك بالنعم واختلفوا فى غير المأكول كالأتان والجارية فالأصح لا يرد للبن عوضاً : وبه قال الحنابلة فى الأتان دون الجارية اه فتح : وعال الشافعي رحمه الله بان لبن الأتان لا يقابل بالأعواض غالباً وبان لبنها نجس ولا دليل عليه : والله أعلم

(٣) أقول كأنه يريد من قاعدة الرد بالعيب لان بيعها مصرأة خلافة والخلافة يثبت بها الخيار لانه ردّها قياساً على النهى عن بيع المصراة بل ردّها بالعيب والحاصل ان التصرية عيب يثبت بها الرد فى الابل والغنم ثبت بالنص انه يرد معها صاعاً من تمر ولم يثبت فى غيرها فلا يلحق به : (٤) قال فى العدة أخرجه مسلم بلفظ وهو بالخيار ثلاثة أيام وهو الذى نص عليه الشافعي رحمه الله وقال السبكي انه الحق :

حلبها ثانية فاراد الردان ذلك له واختلفوا اذا حلبها الثالثة هل يكون رضى يمنع الرد ورجعوا انه لا يمنع لوجهين : احدهما الحديث : والثاني ان التصرية لا تتحقق الا بثلاث حلبات فان الحلبة الثانية اذا انقضت عن الاولى جوز المشتري ان يكون ذلك لاختلاف المرعى او لامر غير التصرية فاذا حلبها الثالثة تتمتع التصرية واذا كانت لفضة حلبها مطابقة فلا دلالة لها على الحلبة الثانية والثالثة وانما يؤخذ ذلك من حديث آخر :

المسئلة السادسة قوله « وان سخطها ردها » يقتضى اثبات الخيار بعيب التصرية واختلف اصحاب الشافعى هل يكون على الفور او يمتد الى ثلاثة ايام (١) فقليل يمتد للحديث وقيل يكون على الفور طردا لقياس خيار الرد بالعيب واية اول الحديث : والصواب اتباع النص لوجهين : احدهما تقديم النص على القياس : والثاني انه خولف القياس في اصل الحكم لاجل النص فيطرد ذلك ويتبع في جميع موارد (٢) المسئلة السابعة يقتضى الحديث رد شئ معها عند ما يختار ردها وفي كلام بعض المالكية ما يدل على خلافه من حيث ان الخراج بالضمن ومعناه ان الغلة لمن استوفها بعقد او شبهه تكون له بضمانه فاللبن المحلوب اذا قات عليه فليكن للمشتري ولا يزد لها بدلا والصواب الرد للحديث لما قررناه .

المسئلة الثامنة الحديث يقتضى رد الصاع مع الشاة بصريحه ويلزم منه عدم رد اللبن والشافعية قالوا ان كان اللبن باقيا فاراد رده على البائع فهل يلزمه قبوله وجهان : احدهما نعم لانه اقرب الى مستحقة : والثاني لا لان طراوته ذهبت فلا يلزمه قبوله واتباع لفظ الحديث اولى في ان يمين الرد فيما نص عليه : اما المالكية فقد زادوا على هذا وقالوا لو رضى به البائع فهل يجوز ذلك ام لا قولان ووجهها

(١) وابتداء هذه المدة من وقت بيان التصرية وهو قول الحنابلة : وعند الشافعية انها من حين العقد : وقيل من التفريق ويلزم عليه ان يكون القرار اوسع من الثلاث في بعض الصور وهو ما اذا تأخر ظهور التصرية الى آخر الثلاث ويلزم عليه ايضا ان تحسب المدة قبل التمكن من الفسخ وذلك يقوت مقصود التوسع بالمدة :

(٢) ويؤيد ذلك ماورد في روايات الامام احمد بن حنبل والطحاوى من طريق ابن سيرين عن ابي هريرة « فو باصح النظرين بالخيار الى ان يجوزها او يردها »

المنع بانه بيع الطعام قبل قبضه لانه وجب له الصاع بمقتضى الحديث فباعه قبل قبضه باللبن : ووجهوا الجواز بانه يكون بناء على عادتهم في اتباع المعاني دون اعتبار الالفاظ :

المسئلة التاسعة الحديث يقتضى تعيين جنس المردود في التمر . فمنهم من ذهب الى ذلك وهو الصواب . ومنهم من عداه الى سائر الأوقات . ومنهم من اعتبر في ذلك غالب قوت البلد وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم « قال صاعا من تمر لاسمراء » وذلك رد على من عداه الى سائر الأوقات وان كان اسمراء غالب قوت البلد اعنى المدينة فهو رد على قائله ايضا :

المسئلة العاشرة الحديث يدل على تعيين المقدار في الصاع مطلقا . وفي مذهب الشافعى وجهان احدهما ذلك وان الواجب الصاع قلّ اللبن او كثرا ظاهر الحديث : والثاني انه يتقدر بقدر اللبن اتباعا لقياس الغرامات وهو ضعيف :

المسئلة الحادية عشرة قوله عليه السلام « فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها » قد يقال ههنا سأل وهو ان الحديث يقتضى اثبات الخيار بعد الحلب والخيار ثابت قبل الحلب اذا علمت التصرية وجوابه انه يقتضى اثبات الخيار في هذين الامرين المعنيين اعنى الامساك والرد مع الصاع وهذا انما يكون بعد الحلب لتوقف هذين المعنيين على الحلب لان الصاع عوض عن اللبن الذي نقص ومن ضرورة ذلك الحلب .

المسئلة الثانية عشرة لم يقل ابو حنيفة بهذا الحديث (١) وروى عن مالك قول

(١) اعلم ان جمهور اهل العلم اخذ بظاهر الحديث وافق به ابن مسعود وابو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة : وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يخصى عدده ولم يفرقوا بين ان يكون اللبن الذى احتلب قليلا او كثيرا ولا بين ان يكون التمر قوت تلك البلاد ام لا . وخالف في أصل المسئلة اكثر الخنفية وفي فروعها آخرون . أما الخنفية فقالوا لا يرد بميب التصرية ولا يجب رد صاع من التمر : وخالفهم زفر قتال يقول الجمهور الا انه قال يتخير بين صاع تمر او نصف صاع ر : وكذا قال ابن ابي ليلى وابو يوسف في رواية الا انهما قالوا لا يتعين صاع التمر بل قيمته : وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا يتعين قوت البلاد قياسا على زكاة الفطر . اه فتح : والله اعلم

ايضا بعدم القول به والذي أوجب ذلك انه قيل انه حديث مخالف لقياس الاصول
المعلومة وما كان كذلك لا يلزم العمل به ؛ اما الاول وهو انه مخالف لقياس الاصول
المعلومة فن وجوه * احدها ان المعلوم من الاصول ان ضمان المثليات بالمثل
و ضمان المقومات بالقيم من النقيدين وههنا ان كان اللبن مثليا كان ينبغي ضمانه بمثله
لبننا وان كان متقوما ضمن بمثله من النقيدين وقد وقع ههنا مضمونا بالمر فهو
خارج عن الاصلين جميعا * الثاني ان القواعد الكلية تقتضي ان يكون المضمون
مقدر الضمان بقدر التالف وذلك مختلف فقدر الضمان مختلف لكنه قدر ههنا
بمقدار واحد وهو الصاع مطلقا فخرج من القياس الكلي في اختلاف ضمان المتلفات
باختلاف قدرها ووصفها * الثالث ان اللبن التالف ان كان موجودا عند العقد
فقد ذهب جزء من المعقود عليه من اصل الخلقة وذلك مانع من الرد كما لو ذهب
بعض أعضاء المبيع ثم ظهر على عيب فانه يمنع الرد وان كان هذا اللبن حادثا بعد
الشراء فقد حدث على ملك المشتري فلا يضمه وان كان مختلطا فما كان موجودا
منه عند العقد منع الرد وما كان حادثا لم يجب ضمانه * الرابع اثبات الخيار ثلاثا
من غير شرط مخالف للاصول فان الخيارات الثابتة باصل الشرع من غير شرط
لا تقدر بالثلاث : كخيار العيب : وخيار الرؤية عند من يثبتته : وخيار المجلس
عند من يقول به * الخامس يلزم من القول بظاهره الجمع بين الثمن والثمن للبائع
في بعض الصور وهو ما اذا كان قيمة الشاة صاعا من تمر فانها ترجع اليه مع الصاع
الذي هو مقدار ثمنها * السادس انه مخالف لقاعدة الربا في بعض الصور وهو
ما اذا اشترى شاة بصاع فاذا استرد معها صاعا من تمر فقد استرجع الصاع الذي
هو الثمن فيكون قد باع صاعاً وشاة بصاع وذلك خلاف قاعدة الربا عندكم فانكم
تمنعون مثل ذلك * السابع اذا كان اللبن باقيا لم يكلف رده عندكم فاذا امسكه
فالحكم كما لو تلف فيرد الصاع وفي ذلك ضمان الأعيان مع بقائها والأعيان لا تضمن
بالبدل الا مع فواتها كالمغصوب وسائر المضمونات * الثامن قال بعضهم انه أثبت
الرد من غير عيب ولا شرط لان نقصان اللبن لو كان عيبا لثبت به الرد من غير

تضرية ولا يثبت الرد في الشرع الا بعيب او شرط :

واما المقام الثاني وهو ان ما كان من اخبار الآحاد مخالفا لقياس الأصول المعلومة لم يجب العمل به فلان الأصول المعلومة مقطوع بها من الشرع وخبر الواحد مظنون والمظنون لا يعارض المعلوم :

اجاب القائلون بظاهر الحديث بالظن في المقامين جميعا اعني انه مخالف للأصول وانه اذا خالف الأصول لم يجب العمل به * اما المقام الاول وهو انه مخالف للأصول فقد فرق بعضهم بين مخالفة الأصول ومخالفة قياس الأصول وخص الرد لخبر الواحد بالمخالفة في الأصول لا بمخالفة قياس الأصول وهذا الخبر انما يخالف قياس الأصول (١) وفيه نظر

وسلك آخرون تخرج جميع هذه الاعتراضات والجواب عنها : اما الاعتراض الأول فلا نسلم ان جميع الأصول تقتضي الضمان باحد الأمرين على ما ذكرتموه فان الحر يضمن بالابل وليس بمثل له ولا قيمة : والجنين يضمن بالفرقة وليس بمثل له ولا قيمة : وأيضا فقد يضمن المثل بالقيمة اذا تعذرت المائلة وههنا تعذرت : اما الأول فن اتلف شاة ابونا كان عليه قيمتها مع اللبن ولا يجعل بازاء لبنها لبن آخر لتعذر المائلة : وأما الثاني وهو انه تعذرت المائلة ههنا فلان ما يرد من اللبن عوضا عن اللبن التالف لا يتحقق مماثلته له في المقدار ويجوز ان يكون اكثر من اللبن الموجود حالة العقد او اقل :

واما الاعتراض الثاني فقبيل في جوابه ان بعض الأصول لا يتقدر بما ذكرتموه كالموضحة فان أرشها مقدر مع اختلافها بالكبر والصغر : والجنين مقدر أرشه

(١) قال الحافظ ابن حجر بعد ما ذكر هذا : بدليل ان الأصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس : والكتاب والسنة في الحقيقة هما الأصل والآخران مردودان اليهما فالسنة اصل والقياس فرع فكيف يرد الأصل بالفرع بل الحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال ان الأصل يخالف نفسه : وقال ابن السمعاني متى ثبت الخبر صار أصلا من الأصول ولا يحتاج الى عرضه على أصل آخر لانه ان وافقه فذاك وان خالفه فلا يجوز رد احدهما لانه رد للخبر بالقياس وهو مردود باتفاق فان السنة مقدمة على القياس بلا خلاف : والله اعلم

ولا يختلف بالذكورة والأنوثة واختلاف الصفات : والحرديته مقدرة وان
اختلف بالصغر والكبر وسائر الصفات : والحكمة فيه ان ما يقع فيه التنازع
والتشاجر يقصد قطع النزاع فيه بتقديره بشيء معين وتقدم هذه المصلحة في
مثل هذا المكان على تلك القاعدة (١)

وأما الاعتراض الثالث فجوابه ان يقال متى يمتنع الرد بالنقص اذا كان
النقص لاستعلام العيب او اذا لم يكن الأول ممنوع والثاني مسلم : وهذا
النقص لاستعلام العيب فلا يمتنع الرد :

وأما الاعتراض الرابع فانما يكون الشيء مخافا لغيره اذا كان مماثل له وخولف
في حكمة وههنا هذه الصورة انفردت عن غيرها فان الغالب ان هذه المدة هي
التي يتبين بها لبن الجبلية المجتمع باصل الخلقة واللبن المجتمع بالتدليس فهي مدة
يتوقف علم العيب عليها غالباً بخلاف خيار الرؤية والعيب فانه يحصل المقصود
من غير هذه المدة فيهما وخيار المجلس ليس لاستعلام عيب :

وأما الاعتراض الخامس فقد قيل فيه ان الخبر وارد على العادة والعادة ان
لاتباع شاة بصاع وفي هذا ضعف : وقيل ان صاع التمر بدل عن اللبن لاعتن
الشاة فلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض

وأما الاعتراض السادس فقد قيل في الجواب عنه ان الربا انما يعتبر في
العقود لا في الفسوخ بدليل انها لو تباعا ذهبا بفضة لم يجوز ان يفترا قبل القبض
ولو تقايلا في هذا العقد لجاز ان يفترا قبل القبض :

وأما الاعتراض السابع فجوابه فيما قيل ان اللبن الذي كان في الضرع حال

(١) بيان ذلك على ما ذكره الحافظ ان الفتح أن اللبن الحادث بعد العقد اختلط باللبن
الموجود وقت العقد فلم يعرف مقدار حتى يوجب نظيره على المشتري ولو عرف مقداره فوكل
الى تقديرهما او تقدير احدهما لأفضى الى النزاع والحصام فقطع الشارع النزاع والحصام
وقدره بحسب لايتعدياته فصلا للخصومة وكان تقديره بالتمر أقرب الأشياء الى اللبن فانه كان
قوتهم اذ ذاك كاللبن وهو مكمل كاللبن ومقتات فاشتركا في كون كل واحد منهما مطموما مقتاتا
مكिला واشتركا ايضا في ان كلا منهما يقتات به بغير صنعة ولا علاج :

العقد يتعذر رده لاختلاطه بالبن الحادث بعد العقد واحدهما للبائع والآخر للمشتري وتعذر الرد لا يمنع من الضمان مع بقاء العين كما لو غصب عبداً فابق فانه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر الرد :

واما الاعتراض الثامن فقد قيل فيه ان الخيار يشتمل التديس كما لو باع ردا دائرة بماء قد جمعه لها ولم يعلم به (١)

واما المقام الثاني وهو النزاع في تقديم قياس الأصول على خبر الواحد فقول فيه ان خبر الواحد اصل بنفسه يجب اعتباره لان الذي أوجب اعتبار الأصول نص صاحب الشرع عليها وهو موجود في خبر الواحد فيجب اعتباره : وأما تقديم القياس على الأصول باعتبار القطع وكون خبر الواحد مظنونا فتناول الأصل محل خبر الواحد غير مقطوع به (٢) لجواز استثناء محل الخبر عن ذلك الأصل : وعندى ان التمسك بهذا الكلام اقوى من التمسك بالاعتذارات عن المقام الأول * ومن الناس من سلك طريقة أخرى في الاعتذارات عن الحديث وهي ادعاء النسخ وانه يجوز ان يكون حيث كانت العقوبة بالمال جائزة : وهو ضعيف لانه اثبات نسخ بالاحتمال والتقدير وهو غير سائغ (٣) ومنهم من

(١) فاذا اطلع عليه المشتري كان له الرد : وايضا فالمشتري لما رأى ضرباً مملوءاً لبنا ظن انه عادة لها فكأن البائع شرط له ذلك فتبين الأمر بخلافه فثبت له الرد لفقد الشرط المنوي لان البائع يظهر صفة المبيع تارة بقوله وتارة بفعله فاذا اظهر المشتري على صفة فبان الأمر بخلافها كان قد دلس عليه فشرع له الخيار وهذا هو محض القياس ومقتضى العدل فان المشتري انما بذل ماله بناء على الصفة التي أظهرها له البائع : وقد اثبت الشارع الخيار للركبان اذا تلقوا واشتري منهم قبل ان يهبطوا الى السوق ويعلموا السعر وليس هناك عيب ولا خلف في شرط ولكن لما فيه من الغش والتديس :

(٢) قال في العدة اقول هذا ناظر الى قطعية الدلالة وظنيتها وان الأصول تفيد القطع وخبر الواحد يفيد الظن والمقطوع مقدم على المظنون فاجاب بان تناول الأصل الذي يفيد القطع محل خبر الواحد غير مقطوع به لجواز انه محض ومستثنى من ذلك الأصل فالتحقيق ان شمول الأصل للمقطوع به لهذا الفرد مظنون والدليل بتخصيص هذا الفرد بحكمه يفيد الظن وليس احد الظنين بأولى من الآخر :

(٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ولا دلالة على النسخ مع مدعيه لانهم اختلفوا في

قال يحمل الحديث على ما اذا اشترى شاة بشرط انها تحلب خمسة أرطال مثلاً
وشرط الخيار فالشرط فاسد فان اتفقا على اسقاطه في مدة الخيار صح العقد
وان لم يتفقا بطل : وأما رد الصاع فلانه كان قيمة اللبن في ذلك الوقت ■
واجيب عنه بان الحديث يقتضى تعليق الحكم بالتصيرية وما ذكر يقتضى تعليقه
بفساد الشرط سواء وجدت التصيرية ام لا (١)

الناسخ فقبل حديث النهى عن بيع الدين بالدين وهو حديث أخرجه ابن ماجه وغيره من
حديث ابن عمر : ووجه الدلالة منه ان لبن المصراة يصير دينا في ذمة المشتري فاذا لم يصاع
من تمر نسيئة صار دينا بدين : وهذا جواب الطحاوي وتمقب بان الحديث ضعيف باتفاق
المحدثين وعلى التثزل فاتمر انما شرع في مقابل الحلب سواء كان اللبن موجودا او غير موجود
فلم يتعين في كونه من الدين بالدين : وقيل ناسخه حديث الخراج بالضمآن وهو حديث أخرجه
اصحاب السنن عن عائشة : ووجه الدلالة منه ان اللبن فضلة من فضلات الشاة ولو هلك
الكان من ضمان المشتري فكذلك فضلاتها تكون له فكيف يقدم المرجوح على الراجح ودعوى
كونه بعده لادليل عليها وعلى التثزل فالمشتري لم يؤخر بفراصة ما حدث في ملكه بل بفراصة
اللبن الذى ورد عليه القدر ولم يدخل في العقد فليس بين الحديثين على هذا تعارض : وقيل غير
ذلك واجيب عنه وقد اطال الحافظ هناك فارجع اليه : قال ابن عبد البر هذا الحديث أصل في النهى
عن الفس : وأصل في ثبوت الخيار لمن دلس عليه ببيع : وأصل في انه لا يفسد أصل البيع
وأصل في ان مدة الخيار ثلاثة ايام : وأصل في تحريم التصيرية وثبوت الخيار بها . وقد روى
الامام احمد بن حنبل وابن ماجه عن ابن مسعود مرفوعا « بيع المحفلات خلافة ولا تحمل
الخلافة لمسلم » وفي اسناده ضعف . والله أعلم .

(١) وايضا فلفظ الحديث لفظ عموم وما ادعوه على تقدير تسليمه فرد من أفراد ذلك
العموم فيحتاج من ادعى قصر العموم عليه الى دليل على ذلك ولا وجود له :



٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ وَكَانَ يَبْعًا يَتْبَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْجُزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ النَّاقَةُ ثُمَّ تُنْتَجِ اللَّيْ فِي بَطْنِهَا: (١) قِيلَ إِنَّهُ كَانَ يَبْعُ الشَّارِفَ وَهِيَ الْكَبِيرَةُ الْمُسِنَّةُ بِنْتَاكِ الْجَنِينِ الَّذِي فِي بَطْنِ نَاقَتِهِ ﷺ

في تفسير حبل الحبله وجهان : احدهما ان يبيع الى ان تحمل الناقة وتضع ثم تحمل هذا البطن الثاني (٢) وهذا باطل لانه يبيع الى أجل مجهول : والثاني انه يبيع نتاج التناج وهو باطل ايضا لانه يبيع معدوم : وهذا البيع كانت الجاهلية تتبايعه فابطله الشارع المفسدة المتعلقة به وهو ما ينهوا من أحد الوجهين وكان السرفيه انه يفضى الى أكل المال بالباطل او الى التشاجر والتنازع المنافي للمصلحة الكلية :

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم : وأصل الحديث بدون التفسير رواه ايضا ابو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : واختلف في التفسير هل هو من كلام نافع ام من كلام عمر رضى الله عنه فظاهر الرواية هذه انه من تفسير عبد الله بن عمر وهذا جزم ابن عبد البر : وذهب الاسماعيلي الى ان التفسير مدرج من كلام نافع وهكذا الخطيب ذكره في المدرج : وقوله « حبل الحبله » بفتح المهملة والموحدة فيهما : وقيل في الأول بسكون الموحدة وغلظه عياض : وهو مصدر حبلت تحبل حبلا : والحبله جمع حابل مثل ظلمة وظالم والهاء فيه قيل للمبالغة وقيل للاشعار بالانوثة : وقوله « الجزور » هو بفتح الجيم وضم الزاء البعير ذكرنا كان او أنى الا ان لفظه مؤنث تقول هذه الجزور وان اردت ذكرنا : قال الخافض فيحتمل ان يكون ذكره في الحديث قيدا فيها كان اهل الجاهلية يفعلونه فلا يتبايعون هذا البيع الا في الجزور او لحم الجذور : ويحتمل ان يكون ذكر على سبيل المثال وأما في الحكم فلا فرق بين الجزور وغيرها في ذلك : اه وقوله « الى ان تنتج » يضم اوله وفتح ثالثة اى تلد ولدا والناقة فاعل . وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند الى المفعول وهو حرف نادر . وقوله « ثم تنتج التي في بطنها » اى ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد . وقوله قيل انه كان النخ من كلام المصنف رحمه الله تعالى وليس من الحديث . (٢) وقد قال بالتفسير الأول سعيد بن المسيب فيما رواه عنه مالك وقال به مالك والشافعى وجاعة : وقال بالثاني ابو عبيدة وابو عبيد واحمد واسحق وابن حبيب المالكي

٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُسْتَرِيَ^(١)

أكثر الأئمة على أن هذا النهي نهى تحريم : والفقهاء أخرجوا من هذا العموم بيعها بشرط القطع واختلفوا في بيعها مطلقا من غير شرط قطع ولا إبقاء ولمن يمنعه أن يستدل بهذا الحديث (٢) فإنه إذا خرج عن عموميه بيعها بشرط

وأكثر أهل اللغة وبه جزم الترمذى والثانى أقرب الى اللغة لكن تفسير الراوى مقدم عند الشافعى ومحقق الأصوليين إذا لم يخالف الظاهر لان الراوى هو ابن عمر رضى الله عنهما وقد فسره بالتفسير الأول وهو اعرف : ويرجحه أيضا قوله فى الحديث « يتعاونون الجزور » وعلى كلا التفسيرين البيع باطل كما صرح بذلك الشارح ۱ والله اعلم

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ ومسلم وابو داود والنسائى وابن ماجه والامام احمد ابن حنبل : وقوله « حتى يبدو صلاحها » هو بفتح واو يبدو غير مهموز وليس بمد الواو الف : واثبات الألف بعد الواو فى كثير من كتب المحدثين وغيرهم خطأ والصواب ما ذكرناه : وقوله « نهى البائع والمشتري » اما البائع فثلاثا يأكل مال أخيه بالباطل واما المشتري فثلاثا يضيع ماله ويساعد البائع على الباطل :

(٢) وقد اختلف فى جواز بيع الثمر قبل بدو صلاحه على أقوال : الأول أنه باطل مطلقا وهو قول ابن أبى ليلى والثورى قال الحافظ ووهب من نقل الإجماع على البطلان : الثانى أنه إذا شرط القطع لم يبطل والباطل وهو قول الشافعى واحمد ورواية عن مالك ونسبه الحافظ فى الفتح الى الجمهور وأشار الى ذلك الشارح بقوله والفقهاء أخرجوا الى الجمهور : الثالث أنه يصح أن لم يشترط التيقية وهو قول أكثر الحنفية قالوا والنهى محمول على بيع الثمار قبل أن يوجد أصلا : قال شارح المنتقى العلامة الشوكانى واعلم أن ظاهر احاديث الباب وغيرها المنع من بيع الثمر قبل الصلاح وأن وقوعه فى تلك الحالة باطل كما هو مقتضى النهى ۱ ومن ادعى أن مجرد شرط القطع يصحح البيع قبل الصلاح فهو محتاج الى دليل يصلح لتقييد أحاديث النهى ودعوى الإجماع على ذلك لاصحة لها لما عرفت من أن أهل القول الأول يقولون بالبطلان مطلقا : وقد عول المجوزون مع شرط القطع فى الجواز على علل مستنبطة فجعلوها مقيدة للنهى وذلك مما لا يفيد من لم يسمع بمفارقة النصوص لمجرد خيالات وشبه وأهية تنهار بأيسر تشكيك فالحق ما قاله الأولون من عدم الجواز مطلقا ۱ وظاهر النصوص أيضا أن البيع بعد ظهور الصلاح صحيح سواء شرط البقاء أم لم يشترط لان الشارع قد جعل النهى ممتدا الى غاية بدو

❏ — عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ قِيلَ وَمَا تُزْهِي قَالَ حَتَّى تَحْمَرَ قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمَا يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟^(١)

القطع يدخل باقي صور البيع تحت النهي : ومن جملة صور البيع بيع الاطلاق : ومن قال بالمنع فيه مالك والشافعي : وقوله « نهى البائع والمشتري » تأكيد لما فيه من بيان ان البيع وان كان لمصلحة الانسان فليس له ان يرتكب النهي فيه قائلا استقطت حتى من اعتبار المصلحة الا ترى ان هذا المنع لاجل مصلحة المشتري فان الثمار قبل بدو الصلاح معرضة للمآفات فاذا طرأ عليها شيء منها حصل الاجحاف بالمشتري في الثمن الذي بذله ومع هذا فقد منعه الشرع ونهى المشتري كما نهى البائع وكأنه قطع للتزاع والتخاصم : ومثل هذا في المعنى حديث أنس الذي بعده :

الازهاء تغير لون الثمرة الى حالة الطيب : والعلة والله اعلم ما ذكرناه من تعرضها للجوائح قبل الازهاء وقد أشار اليه في هذه الرواية بقوله صلى الله عليه وسلم « رأيت ان منع الله الثمرة بم يستحل أحدكم مال أخيه » والحديث يدل على انه يكتفى بمسمى الازهاء وابتدائه من غير اشتراط بكامله لانه جعل مسمى الازهاء غاية للنهي وبأوله يحصل المسمى او يحتمل ان يستدل به على العكس لان الثمرة المبيعة

الصالح وما بعد الغاية مخالف لما قبلها ومن ادعى ان شرط البقاء مقسد فعليه الدليل ولا ينفعه في المقام ماورد من النهي عن بيع وشرط لانه يلزمه في تجويزه لبيع قبل الصلاح مع شرط القطع وهو بيع وشرط : وايضا ليس كل شرط في البيع منهي عنه فان اشتراط جابر بعد بيعه للجمل ان يكون له ظهره الى المدينة قد صححه الشارع وهو شبيه بالشرط الذي نحن بصدده والله اعلم

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ ومسلم : وصدر الحديث خرجة اصحاب السنن الأربعة الا الترمذي : وقوله « حتى تزهي » من ازهي اذا احمر او اصفر : وفي رواية « حتى يزهو » من زها النخل يزهو اذا ظهرت ثمرته : قال الخطابي هذه الرواية (اي رواية حتى تزهي) هي الصواب فلا يقال في النخل يزهو انما يقال تزهي لا غير : واثبت غيره ما نفاه فقال زها اذا طال او اكتمل وازهي اذا احمر واصفر :

قبل الازهاء أعنى ما لم يزه من الحائط داخل تحت اسم الثمرة فيمتنع بيعه قبل الازهاء فان قال بهذا أحد فله ان يستدل بذلك : وفيه دليل على ان زهو بعض الثمرة كاف في جواز البيع من حيث انه ينطلق عليها انها ازهت بازهاء بعضها مع حصول المعنى وهو الأمن من العاهة غالبا ولولا وجود المعنى كان تسميتها مزهية بازهاء بعضها قد لا يكتفى به لكونه مجازا ؛ وقد يستدل بقوله عليه السلام « أرايت ان منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه » على وضع الجوائح كما جاء في حديث آخر (١)

(١) الحديث خرجه ابو داود والنسائي والامام احمد بن حنبل عن جابر بلفظ « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضع الجوائح » وفي لفظ لمسلم « امر بوضع الجوائح » وفي لفظ لمسلم وابي داود والنسائي وابن ماجه « قال ان بنت من أخيك تمرا فاصايتها جائئة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا بم تأخذ مال أخيك بغير حق » والجوائح جمع جائحة وهي الآفة التي تصيب النمار فتهلكها . يقال جاحهم الدهر واجتاحهم بتقديم الجيم على الحاء فيهما اذا اصابهم بمكروه عظيم ؛ وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على وجوه : قال العلامة ابن قدامة في المعنى الكلام في هذه المسألة على وجوه . الأول ان ماتمسكك الجائحة من النمار من ضمان البائع في الجملة وهذا قال اكثر اهل المدينة منهم يحيى بن سعيد الانصارى ومالك وابو عبيدة وجماعة من اهل الحديث * الثاني ان الجائحة كل آفة لا صنع للادمي فيها كالريح والبرد والجراد والعطش * الثالث أن ظاهر المذهب انه لا فرق بين قليل الجائحة وثيرها الا ان جرت العادة بتلف مثله كالشيء اليسير الذي لا ينضب فلا يلتفت اليه . وقال احمد اني لا اقول في عشر تمرات وعشرين ثمرة ولا ادري ما التثنت ولكن اذا كانت جائحة فوق التثنت او الربع او الخمس توضع : وعنه رواية أخرى ان ما كان دون التثنت فهو من ضمان المشتري وبه قال مالك والشافعي في القديم لانه لا بد ان يأكل الطائر منها ويثر الريح ويسقط منها فلم يكن بد من ضابط وحد فاصل بين هذا وبين الجائحة : والتثنت قد رأينا الشرع اعتبره في مواضع منها الوصية : وعطايا المريض اذا ثبت هذا فانه اذا تلف شيء له قدر خارج عن العادة وضع من الثمن بقدر الذاهب وان تلف الجميع بطل العقد ويرجع المشتري بجميع الثمن : وان تلف البعض وكان التثنت فما زاد وضع بقسطه من الثمن : وان كان دونه لم يرجع بشيء : وان اختلف في الجائحة او في قدر ما اتلفت فالقول قول البائع لان الأصل السلامة اهـ * وذهب جمهور السلف منهم الثوري وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد والشافعي في الجديد وابو جعفر الطبري وداود واصحابه الى ان ما ذهب من الثمر المبيع الذي اصابته جائحة من شيء سواء كان قليلا او كثيرا بعد قبض المشتري اليه فهو ذاهب من مال المشتري والذي ذهب في يد البائع قبل قبض المشتري فذاك يبطل الثمن عن المشتري . واستدل الطحاوى لذلك بما اخرجه مسلم واصحاب السنن عن ابى سعيد « أصيب رجل في ثمار

٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ قَالَ فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَوْلُهُ حَاضِرٌ لِبَادٍ قَالَ لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا^(١)

قد تقدم الكلام في النهي عن تلقى الركبان وبيع الحاضر للبادي وتفسيرهما : والذي زاد في هذا الحديث تفسير يبيع الحاضر للبادي بان يكون سمسارآله :

ابتاعها فكثر دينه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك » قال فلما لم يبطل دين الغرماء بنهب التار وفيهم بائتها ولم يؤخذ الثمن منهم دل على ان الأمر بوضع الجوائح ليس على عمومهم : قال شارح مفتقى الاخبار واما ما احتج به الطحاوى فغير صالح للاستدلال به على محل النزاع لانه لا تصرح فيه بان ذهاب ثمرة ذلك الرجل كان بها هات سماوية : وايضا عدم نقل تضمين بائع الثمرة لا يصلح للاستدلال به لانه قد نقل ما يشعر بالتضمن على العموم فلا ينفيه عدم النقل في قضية خاصة : اه قال الشافعى والليث والكوفيون انما ورد وضع الجائحة فيما اذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع والله اعلم :

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ٣ ومسلم وابو داود والنسائى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « حاضر لباد » الحاضر ساكن الحضر والبادى ساكن البادية : وقوله « سمسارآ » بسيتين مهملتين أى الدلال : قال الحافظ فى الفتح هو فى الأصل القيم والحافظ له ثم استعمل فى متولى البيع والشراء لغيره اه ويقال لجماعة السمار السماسرة وسماهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم التجار والسمسرة البيع والشراء : وظاهر الحديث يدل على انه لا يجوز للحاضر ان يبيع للبادى من غير فرق بين ان يكون البادى قريبا له أو اجنبيا وسواء كان فى زمن الغلاء ولا وسواء كان يحتاج اليه اهل البلاد لا وسواء باعه له على التدرىج ام دفعة واحدة : وقالت الحنفية انه يختص المنع من ذلك بزمن الغلاء وبما يحتاج اليه اهل المصر : وقالت الشافعية والخنابلة ان المنوع انما هو ان يجيئ البلد بسلمة يريد بيعها بسعر الوقت فى الحال فيأتيه الحاضر فيقول له ضعه عندي لاييمه لك على التدرىج بأعلى من هذا السعر : وجعلت المالكية البدواة قيدا : وعن مالك رضى الله عنه لا ياتحق بالبدوى فى ذلك الا من كان يشبهه فاما اهل القرى الذين يعرفون اتمان السلع والاسواق فليسوا داخلين فى ذلك : وحكى ابن المنذر عن الجمهور ان النبي ﷺ لا يحرم اذا كان البائع علما والمبتاع مما تم اليه الحاجة ولم يرعه

٧ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمَزَابِنَةُ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِثَمَرٍ كَيْلًا وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا أَوْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ نَهَى عَنْ ذَلِكَ كَلَّهُ ^(١)

المزبنة مأخوذة من الزن وهو الدفع : وحقيقةها بيع معلوم مجهول من جنسه : وقد ذكر في الحديث لها أمثلة من بيع الثمر بالتمر : ومن بيع الكرم بالزبيب : ومن بيع الزرع بكيل طعام : وإنما سميت مزبنة من معنى الزن لما يقع فيه من الاختلاف بين المتبايعين فكل واحد يدفع صاحبه عما يرومه منه (٢) :

البدوى على الحضري : قال شارح المنتقى ولا يخفى ان تخصيص العموم بمثل هذه الامور من التخصيص بمجرد الاستنباط : اه اقول قد تقدم للشارح في شرح حديث النهي عن تلقي الركبان التفصيل في جواز التخصيص بالاستنباط فارجع اليه : وفي هذا الحديث دليل على تحريم تعاطي اسباب المنهي عنه لان الدلال لما كان سببا لتعاطي هذا البيع المحرم حرم عليه الكلام فيه والدخول فيه : قال علاء الدين العطار وكما تحرم عليه السمسة فيه كذلك يحرم عليه ان يكون وكيلًا في بيعه تبعا لسمسة الحاضر له : اه والله اعلم

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « المزبنة » هي بالزاي والموحدة والنون مقابلة من الزين بفتح الزاي وسكون الباء وهو الدفع الشديد ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها : وقوله « ان يبيع ثمر » الخ قال ابن عبد البر هذا التفسير اما صرفوع أو من قول الصحابي الراوي فيسلم له لانه أعلم به : قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى تفسير الحاقلة والمزبنة في الاحاديث يحتمل ان يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منصوبا ويحتمل انه من رواية من رواه : والعلة في النهي عن ذلك هو الربا لعدم العلم بالتساوي :

(٢) او لأن احدهما اذا وقف على ما فيه من الغبن اراد دفع البيع بفسخه واراد الآخر دفعه عن هذه الارادة بامضاء البيع :

٨ -- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَخَابَرَةِ وَالْمَخَافَلَةِ وَعَنِ الْمُزَابَنَةِ وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا وَأَنْ لَا تُبَاعَ إِلَّا بِالْذِّينْسَارِ وَالذَّرْهَمِ إِلَّا الْعَرَائِيَا^(١) الْمَخَافَلَةُ بَيْعُ الْخِنْطَةِ فِي سُنْبُلِهَا مَحْنُطَةً ﷺ

تقدم الكلام على بيع المزابنة والثمرة قبل بدو صلاحها : وأما المخابرة فهي والمزارعة متقاربتان في المعنى وهما المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع كالثلاث والربع وغير ذلك من الأجزاء المعلومه لكن المزارعة يكون البذر من مالك الأرض : وفي المخابرة يكون البذر من العامل هكذا قاله جمهور الشافعية وهو ظاهر نص الشافعي رحمه الله تعالى (٢) وقال بعض الشافعية وجماعة من أهل اللغة وغيرهم هما بمعنى : والمخابرة مشتقة من الخبير وهو الأكار أي الفلاح هذا قول الجمهور : وقيل مشتقة من الخبار وهي الأرض اللينة : وقيل من الخبرة وهي النصيب بضم الخاء : قال الجوهرى قال أبو عبيد هو النصيب من سمك أو لحم يقال تخبروا خيرة إذا اشتروا شاة فذبحوها واقتسموها لهما : أما حكم المخابرة وهو

(١) أخرجه البخارى مختصرا واللفظ لمسلم : وهذا الحديث لم نجده مذكورا في نسخ الشروح الخطية وهو موجود في نسخي المت : وقد اثبتته تلميذ العلامة ابن دقيق العيد علاء الدين العطار في نسخته وشرحه فاثبتناه في نسختنا هذه مع شرح العلامة العطار المذكور تماما للأمانة : وقوله « المخافلة بيع الخنطة في سنبلها » هو تفسير لابن عبيد وهي مأخوذة من الحقل : قال الليث الحقل الزرع إذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه : قال الحافظ في الفتح والمنهى عنه بيع الزرع قبل ادراكه : وقيل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها : وقيل بيع ما في رؤس النخل بالتمر : وعن مالك هو كراء الأرض بالخنطة أو بكييل طعام أو ادا م : والمشهور أن المخافلة كراء الأرض ببعض ما تنبت اه !

(٢) فإن الشافعي رضي الله عنه قال في الاثم في باب المزارعة وإذا دفع رجل الى رجل أرضا يبضاء على أن يزرعها المدفوع اليه فما خرج منها من شيء فله منه جزء من الاجزاء فلهذه المخافلة والمخابرة والمزارعة التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اه وقد اشار الى هذا البخاري رضي الله عنه في صحيحه :

كراء الأرض بجزء منها كالثلث والرابع فقد اختلف العلماء فيه وفي كراء الأرض مطلقا فقال الشافعي وأبو حنيفة والاعا كثرون يجوز اجارتها بالذهب والفضة والطعام والنبات وسائر الأشياء سواء كان من جنس ما يزرع فيها أو من غيره ولكن لا تجوز اجارتها بجزء مما يخرج منها كالثلث والرابع ولا يجوز ان يشترط له زرع قطعة معينة (١) وقال ربيعة يجوز بالذهب والفضة فقط : وقال مالك يجوز بالذهب والفضة وغيرهما الا الطعام (٢) وقال احمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وجماعة من المالكية وآخرون يجوز اجارتها بالذهب والفضة ويجوز المزراعة بالثلث والرابع وغيرهما وبهذا قال ابن شريح وابن خزيمة والخطابي وغيرهم من محققي الشافعية وهو الراجح المختار عند جماعة من المتأخرين (٣) وقال طاوس والحسن البصري لا يجوز بكل حال سواء اكرها بطعام أو ذهب أو فضة أو بجزء من زرعها لا لطلاق النهي عن كراء الأرض الا أن يمنعها اذ : واعتمد الشافعي ومن وافقه صريح رواية رافع بن خديج وثابت بن الضحاك وسيأتي في جواز الاجارة بالذهب والفضة ونحوها : وتأولوا حديث النهي تأويلين أحدهما حمله على الماذنات والجداول أو على الاجارة تزرع قطعة معينة أو بالثلث والرابع وغير ذلك كما فسر الرواة في الاحاديث * والثاني حمله على كراهة التنزيه والارشاد الى عمارتها كالنهي عن بيع الهرقانه محمول على التنزيه

(١) اتول روى هذا القول الحازمي عن عبد الله بن عمر : وعبد الله بن عباس : ورافع ابن خديج : واسيد بن خضير وابي هريرة ونافع وقال واليه ذهب مالك والشافعي ومن الكوفيين ابو حنيفة اه

(٢) نقل عن الامام مالك انه قال يجوز كراء الأرض بغير الطعام والتمر لاهما لئلا يصير من بيع الطعام بالطعام : قال ابن المنذر ينبغي أن يحمل ما قلناه مالك على ما اذا كان المكسرى به من الطعام جزءا مما يخرج منها فما اذا اكترها بطعام معلوم في ذمة المكسرى او بطعام حاضر يقضيه المالك فلا مانع من الجواز اه

(٣) وقد نقل الحازمي هذا المذهب عن جماعة من السلف قال روى عن علي بن ابى طالب رضى الله عنه وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن ابى ليلى وابن شهاب الزهري : ومن أهل الرأي ابو يوسف القاضى ومحمد ابن الحسن فقالوا تجوز المزراعة والمساقاة بجزء من الثمر والزرع قالوا ويجوز العقد على المزراعة والمساقاة مجتمعتين فتساقيه على النخل وتزاعه على الارض كما جرى في خيبر ويجوز العقد على كل واحدة منهما منفردة :

حيث ان العادة ان الناس يتواهبونه . وهذا لا بد منهما جما بين الأحاديث فانه أولى من الغناء بعضها وليس ثم دليل يدل على نسخ بعضها فتعين المصير الى التأويل لكن التأويل الثاني نقل معناه عن ابن عباس رضى الله عنهما . وأشار اليه البخارى وغيره (١) وفي الحديث دليل على بيع المخاربة والحاقلة والمزانية . وعلى منع بيع الثمرة قبل بدو صلاحها . وعلى منع بيعها بمجنسها يابساً الا في الرطب والعنب وعلى جواز بيعها بعد بدو صلاحها بالذهب والفضة مطلقاً . والله أعلم .

(١) وحاصل ذلك ان من قال بجواز المخاربة مطلقاً استدل بما رواه البخارى ومسلم وابو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل اهل خيبر بشرط ما يخرج من تمر او زرع » وفي الصحيحين عنه ايضا « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ظهر على خيبر سأله اليهود ان يقرهم بها على ان يكفوه عملها ولهم نصف الثمرة فقال لهم نقركم بها على ذلك ما شئنا » وفي الباب احاديث كثيرة تدل لذلك : وقد اجاب عن الاحاديث القاضية بالنهي عن المزارعة بانها محمولة على التنزيه وقيل انها محمولة على ما اذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها معينة * ومن قال بجوازها الا بجزء مما تخرجه كالربع والثلث استدل بما رواه الشيخان في الصحيحين عن رافع بن خديج قال كنا أكثر الانصار حقلاً فكنا نكرى الأرض على ان لنا هذه ولهم هذه فربما اخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهانا عن ذلك فاما الورق فلم ينهنا » واجاب عما استدل به الاولون بان خيبر فتحت عنوة فكان أهلها عبيداً له صلى الله عليه وآله وسلم فاأخذ من الخارج منها فهو له وما تركه فهو له : واستدل من قال بالمنع مطلقاً بظاهر الأحاديث المطلقة في ذلك منها ما رواه مسلم والامام احمد بن حنبل عن جابر « قال كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنصيب من القصرى ومن كذا ومن كذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان له ارض فليزرعها او ليحرقها اخاه والا فليدعها » وهو يدل على المنع من مؤاجرة الأرض مطلقاً لقوله « والا فليدعها » واليه ذهب ابن حزم وقواه بالأحاديث المطلقة في ذلك : لكن ينبغي ان يحمل هذا المطلق على المقيد بما سلف في حديث رافع او يكون الامر للندب : وقد كره بعض العلماء تعطيل الارض عن الزراعة لما ورد من النهي عن اضاعه المال وقول الشارح « حمله على الاجارة بما على الماذيات والجداول » يشير الى ما جاء عند احمد بن حنبل رضى الله عنه في رواية رافع « ان الناس كانوا يكرهون المزارع في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمذايات وما يسقى الربيع وثيء من التبن فكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كرى المزارع بهذا ونهى عنه » وقوله « على الماذيات » بذال معجمة مكسورة ثم مثناة تحتية ثم الف ثم نون ثم الف ثم مثناة فوقية هذا هو المشهور في ضبطه وحكى القاضى نياض عن بعض الرواة فتح الذال في غير صحيح مسلم وهي ما ثبتت على حافة النهر ومسائل الماء وليست عربية وهي في الاصل مسائل المياه فتسمية التابث عليها باسمها كجاءت في بعض الروايات في الصحيح بلفظ « يؤاجرون على الماذيات » مجاز مرسل والعلاقة المجاورة او الحالية :

٩ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ (١)

اختلفوا في بيع الكلب المعلم فنرى نجاسة الكلب وهو الشافعي يمنع من بيعه مطلقا لان علة المنع قائمة في المعلم وغيره : ومن يرى طهارته اختلفوا في بيع المعلم منه لان علة المنع غير عامة عند هؤلاء (٢) وقد ورد في بيع المعلم منه

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « البغي » هو بفتح الباء الموحدة وكسر العين المعجمة وتشديد الياء الزنا : قال الخطابي واكثر ما يأتي ذلك في الشر ومنه الفتنة الباغية من البغي وهو الظالم « والبغي في الحديث الفاجرة : وقوله « وحلوان الكاهن » هو مصدر حلوته حلوانا اذا اعطيته : قال الهروي وغيره اصله من الخلاوة شبه بالشئ الخلو من حيث انه يأخذ سهلا بلا كلفة ولا في مقابلة مشقة « يقال حلوته اذا اطعمته الخلو كما يقال غسلته اذا اطعمته غسل : ويطلق ايضا على الرشوة وغير ذلك :

(٢) اقول الظاهر في النهي تحريم بيعه مطلقا فيشمل كل كلب معلما كان او غيره مما يجوز افتناؤه اولا يجوز ومن لازم ذلك ان لا قيمة على متلقه وهو قول جمهور العلماء وبه قال ابو هريرة والحسن البصري وربيعة والأوزاعي والحكم ومهاد والشافعي واحمد وداود وابن المنذر وغيرهم : وقال ابو حنيفة يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة وتجب القيمة على متلقها : وعن الامام مالك مثله في قول : وفي قول له ايضا لا يجوز بيعه وتجب القيمة : وفي قول له موافقة الجمهور : وحكي ابن المنذر عن جابر وعطاء والنخعي جواز بيع كلب الصيد دون غيره : دليل الجمهور هذا الحديث وما رواه ابو داود في سننه والامام احمد بن حنبل من حديث ابن عباس مرفوعا « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وقال ان جاء يطلب ثمن الكلب فاملاء كفه ترابا » قال الحافظ في الفتح واسناده صحيح . وقد سكت عنه ابو داود والمنذرى والحافظ في التلخيص وعلة المنع عند من يرى نجاسته ظاهرة : وعلة المنع عند من لا يرى نجاسته النهي عن اتخاذه والأمر بقتله ولذلك خص منه ما اذن في اتخاذه دليل ذلك ما رواه النسائي عن جابر « قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد » ورجاله ثقات الا انه طعن في صحته : فيحمل المطلق على المقيد فيكون المحرم بيع ما عدا كلب الصيد الا ان هذا المقيد لا يصح الاحتجاج به لما علمت والله اعلم .

١٠ - عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ ^(١)

حديث في ثبوته بحث يحال على علم الحديث ■ واما مهر البغي فهو ما يعطى على الزنا وسمى مهرا على سبيل الحجاز او استمالا للوضع اللغوي ويجوز ان يكون من مجاز التشبيه ان لم يكن المهر في الوضع ما يقابل به النكاح * وحلوان الكاهن هو ما يعطاه على كهنته : والاجماع قائم على تحريم هذين لما في ذلك من بذل الأَعْوَاض فيما لا يجوز مقابلته بالعوض (٢) اما الزنا فظاهر : واما الكهانة فبطلانها واخذ العوض عنها من باب أكل المال بالباطل وفي معناها كل ما يمنع منه الشرع من الرجم بالنيب :

اطلاق الخبيث على ثمن الكلب يقتضي التعميم في كل كلب فان ثبت تخصيص شيء منه والاوجب اجراؤه على ظاهره : والخبيث من حيث هو لا يدل على

(٢) اقول نقل البغوي والقاضي عياض اجماع المسلمين على تحريم حلوان الكاهن لانه عوض عن محرم . ولانه أكل مال بالباطل . قال العلامة علاء الدين العطار وكذلك اجمعوا على تحريم اجرة المغنية للفتاء والناثخة للنوح . وما ثبت في صحيح مسلم من النهي عن كسب الأُمَاء فالمراد به كسبهن بالزنا وشبهه لابلغزل والخيطة ونحوهما . اه وقد ابتلى ابناء زماننا هذا بذلك فانهم يأتون بالمغنيات الفاجرات المتهتكات في افراحهم . وبالناثحات اللاتي غضب الله عليهن ولعنهن واسقط حرمتهن . ومع ذلك يصرفن الدراهم والدنانير في معصية الله وامانة السنن واحياء البدع السيئة حتى عم الفساد العلماء والأُمرء لاسيما في البلاد المصرية ولا منكر لذلك كله واتخذوه ديناً يتقربون الى الله به ويعيبون على من ترك هذه المفاصد واظهر ما جاء به الشرع في فرجه وحزنه . نعوذ بالله من علم لا ينفع ومن عمل لا يشفع .

(١) الحديث بهذا اللفظ ليس من المتفق عليه ولم ينبه عليه الشراح رحمهم الله : وهذا لفظ مسلم ورواه ايضا ابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل . وقوله

الحرمة صريحا ولذلك جاء في كسب الحجام انه خبيث ولم يحمل على التحريم غير ان ذلك بدليل خارج وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم « احتجم واعطى الحجام أجره » ولو كان حراما لم يعطه فان ثبت ان لفظة الخبيث ظاهرة في الحرام فخرجها عن ذلك في كسب الحجام بدليل لا يلزم منه خروجها في غيره بغير دليل . واما الكتاب فاذا قيل بثبوت الحديث الذي يدل على جواز بيع كلب الصيد كان ذلك دليلا على طهارته وليس يدل النهي عن بيعه على نجاسته لان علة منع البيع متعددة لا تنحصر في النجاسة :

« خبيث » يطلق على الحرام . وعلى المكروه . وعلى النجس : فالاول كقوله صلى الله عليه وآله وسلم « مر البغي خبيث » ومن الثاني قوله « من أكل من هذه الشجرة الخبيثة » اى الكرمية رأتحتها وطعمها وقوله « كأي نقي الكبر الخبيث » . ومن الثالث قوله « اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » اى النجس . ومنه قوله « نهي عن كل دواء خبيث » اى نجس فاذا عرفت ذلك تعلم ان الخبيث استعمل في جانب ثمن الكلب ومعهى البغي في الحرام . وفي جانب كسب الحجام في المكروه ويحمل النهي في الحديث على التنزيه والارتفاع عن ذنوب الاكساب . والحث على مكارم الاخلاق : ومعالى الامور . وقد اختلف اهل العلم فيه فقال الاكثرون من السلف والخلف لا يحرم كسب الحجام ولا يحرم اكله لاعلى الخرولا على العبد وحملوا النهي على كراهة التنزيه وبهذا قال احمد بن حنبل في المشهور عنه . وفي رواية عنه قال يحرم على الحر دون العبد وبه قال قتباء المحدثين . استدلل المرفوقون بين الحر والعبد بما رواه البخارى ومسلم في صحيحيهما عن ابن عباس « قال حجج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد لبني يباضة فاعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجره وكام سيده فخفف من ضريرته » قال ابن عباس ولو كان سحتا لم يعطه النبي صلى الله عليه وآله وسلم . واجاب الاولون بانه لو كان حراما لم يفرق فيه بين الحر والعبد فانه لا يجوز للرجل ان يطعم عبده مالا يحل . وقد ذهب الطحاوى الى انه منسوخ وقد عرفت غير مرة ان صحة النسخ متوقفة على العلم بتأخر الناسخ وعدم امكان الجمع والأول غير ممكن هنا والثاني ممكن بحمل النهي على كراهة التنزيه بقربة اعطاه صلى الله عليه وآله وسلم الأجر لمن حججه ولو كان حراما لما مكنته منه والله اعلم .



الحديث الأول عن إياس بن عبد الله « ان النبي صلى عليه وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء » رواه أبو داود والنسائي والامام أحمد بن حنبل والترمذي وصححه : ورواه أيضاً مسلم عن جابر بهذا اللفظ وابن ماجه : وهو يدل على تحريم منع فضل الماء وهو الفاضل عن كفاية صاحبه : وظاهره انه لا فرق بين الماء الكائن في أرض مباحة أو في أرض مملوكة وسواء كان للشرب أو لغيره وسواء كان لحاجة الماشية أو الزرع وسواء كان في فلاة أو في غيرها . وقد ذهب الى هذا العموم ابن القيم في الهدى وقال انه يجوز دخول الأرض المملوكة لأخذ الماء والكلاً لأن له حقاً في ذلك ولا يمنعه استعمال ملك الغير . وقال انه نص أحمد على جواز الرعي في أرض غير مباحة للراعي ثم قال انه لا فائدة لأذن صاحب الأرض لانه ليس له منعه من الدخول بل يجب عليه تمكينه ويحرم عليه منعه . وقال القرطبي ظاهر هذا اللفظ النهي عن نفس بيع الماء الفاضل الذي يشرب فانه السابق الى الفهم . وقال النووي حاكياً عن أصحاب الشافعي انه يجب بذل الماء في الفلاة بشروط . أحدها أن لا يكون ماء آخر يستغنى به . الثاني ان يكون البذل لحاجة الماشية لا لسقى الزرع . الثالث أن لا يكون مالكة محتاجا اليه . قال شارح المنتقى ويؤيد ما ذكرناه من دلالة الحديث على المنع من بيع الماء على العموم حديث أبي هريرة عند الشيخين مرفوعاً بلفظ « لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاً » ويؤيد المنع من البيع أيضاً أحاديث « الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلاً والنار » وقد خصص من عموم حديثي المنع من البيع للماء ما كان منه محرراً في الآنية فانه يجوز بيعه قياساً على جواز بيع الحطب اذا أحرزه الحاطب لحديث الذي أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاحتطاب ليستغنى به عن المسألة وهو في الصحيحين . ومن احتقر بئراً أو نهراً فهو أحق بمائه ولا يمنع الفضلة من غيره سواء قلنا ان الماء حق للحافر لا ملك كما هو قول جماعة من العلماء أو قلنا هو ملك فان عليه بذل فضله لغيره . ويستدل له بما أخرجه أبو داود « انه قال رجل يأنى الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الماء قال ما الشئ الذي لا يحل منعه

قال الملح « فأفاد ان في حكم الماء الملح وما شا كله كالنפט والموميا والقار فن سبق الى أرض مباحة فيها عشب فهو أحق برعيه ما دامت فيه دوابه فاذا خرج منه فليس له بيعه . والله أعلم .

الحديث الثاني « عن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عسب الفحل » رواه البخارى وأبو داود والنسائى والامام أحمد بن حنبل . وقوله « عسب الفحل » العسب بفتح العين واسكان السين المهملتين وفي آخره موحدة . ويقال له العسيب أيضاً . والفحل الذكر من كل حيوان فرسا كان أو جملاً أو تيساً أو غير ذلك . قال الحافظ وقد روى النسائى من حديث أبى هريرة « نهى عن عسب التيس » وقد اختلف العلماء فيه . فقليل هو ثمن ماء الفحل . وقيل أجرة الجماع وعلى الثانى جرى البخارى فى صحيحه . قال الحافظ فى الفتح ويؤيد الأول حديث جابر عند مسلم « نهى عن بيع ضراب الجمل » وليس بصريح فى عدم الحمل على الاجارة لان الاجارة بيع منفعة . ويؤيد الحمل على الاجارة لا الثمن ما ثبت فى الصحيح عن قتادة « أنهم كانوا يكرهون أجر ضراب الجمل » وأحاديث الباب تدل على ان بيع ماء الفحل واجارته حرام لانه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وبه قال الجمهور . وفى وجه للشافعية والحنابلة تجوز الاجارة مدة معلومة وهو قول الحسن وابن سيرين ورواية عن مالك قواها الابهرى وغيره وحمل النهى على ما اذا وقع لادم مجهول . وأما اذا استأجره مدة معلومة فلا بأس كما يجوز الاستئجار لتلقيح النخل . وتعقب بالفرق لان المقصود هنا ماء الفحل وصاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التلقيح . ولان احاديث الباب صادقة على الاجارة فان قوله « نهى عن عسب الفحل » يشمل البيع والاجارة . وأما عارية ذلك فلا خلاف فى جوازه فان أهدي للمعير هدية من المستعير بغير شرط جاز لما رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب عن أنس بلفظ « ان رجلاً من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عسب الفحل فنهاه فقال يا رسول الله انا نطرق الفحل فنكرم فرخص له فى الكرامة » وقد ورد الترغيب فى اطراق الفحل من حديث أبى كبشة عند ابن حبان فى صحيحه

مرفوعاً بلفظ « من أطرق فرساً فأعقب كان له كأجر سبعين فرساً » والله أعلم
الحديث الثالث عن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى
عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر » رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن
ماجه والامام أحمد بن حنبل . الكلام عليه من وجهين . الاول اختلف في تفسير
بيع الحصاة . قال النووي في شرح مسلم فيه ثلاث تأويلات . أحدها أن يقال
بعتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها أو بعتك من هذه الأرض
من هنا الى ما انتهت اليه هذه الحصاة . والثاني أن يقول بعتك على انك بالخيار
الى أن أرمي بهذه الحصاة . والثالث أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعاً فيقول اذا
رمىته هذا الثوب بالحصاة فهو بيع منك بكذا اه ويؤيد الثالث ما أخرجه البزار
من طريق حفص بن عاصم عنه انه قال « يعني اذا قذف الحصاة فقد وجب البيع »
* الثاني الغرر بفتح المعجمة وبراءين وهو بمعنى مغرور اسم مفعول وازضافة المصدر
اليه من اضافته الى المفعول ويحتمل غير هذا ومعناه الخداع الذي هو مظنة ان
لارضا به عند تحققه فيكون من أكل المال بالباطل . قال النووي النهي عن بيع
الغرر أصل عظيم من أصول كتاب البيوع ولهذا قدمه مسلم وتدخل فيه مسائل
كثيرة غير منحصرة كبيع مالا يقدر على تسليمه ومالم يتم ملك البائع عليه .
وبيع اللبن في الضرع وبيع الحمل في البطن وبيع بعض الصبرة مبهما . وبيع ثوب
من أثواب . وشاة من شياه ونظائر ذلك وكل هذا يبيعه باطل لانه غرر من غير
حاجة : قال الحافظ في الفتح « يستثنى من بيع الغرر أمران أحدهما ما يدخل في المبيع
تبعاً فلو أفرد لم يصح بيعه والثاني ما يتسامح بمثله اما لحقارته أو لشمقة في تمييزه
وتعيينه : فن الأول بيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل : ومن
الثاني الجبة المشوة والشرب من السقاء اه وأجمعوا على دخول الحمام بالاجرة
مع اختلاف الناس في استعمالهم للماء وفي قدر مكثهم والله أعلم
الحديث الرابع عن ابن عمر رضي الله عنهما « قال نهى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن بيع الولاء وعن هبته » رواه البخاري بهذا اللفظ ومسلم

وهو يدل على منع بيع الولاء وهو بفتح الواو والمد حق ميراث المعتق من المعتق بالفتح وقد كانت العرب تبيعه وتهبه فنهى عنه الشارع لان الولاء كالنسب فلا يزول بالازالة وقد أجمع أهل العراق والحجاز على انه لا يجوز بيع الولاء ولا هبته ؛ وقال ابن المنذر وفيه قول ثان روى أن ميمونة بنت الحارث وهبت ولأه موالها من العباس وأن عروة ابتاع ولأه طهمان لورثة مصعب بن الزبير : أقول وقد ورد ما يؤيد الأول من حديث ابن عمر مرفوعا « الولاء لمة كالحة النسب لا يباع ولا يورث » صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال صحيح الإسناد وقد نسخ الله تعالى المواريث بالتبني بقوله (ادعوهم لأبائهم) الى قوله (ومواليكم) ولعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من انتسب الى غير أبيه فكان حكم الولاء كحكم النسب في ذلك فكما لا يجوز بيع النسب ولا هبته كذلك الولاء ولا نقله ولا تحويله وانه للمعتق : والله أعلم :

الحديث الخامس : عن أبي الزبير وسعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمعومة والخابرة : قال أحدهما بيع السنين هي المعومة » خرجه مسلم وأبو داود أما الكلام على المحاقلة والمزابنة والخابرة فقد تقدم : وأما المعومة فهي مشتقة من العام كالمسألة من السنة وكل مشاهرة من الشهر : وقيل هي اكتراء الأرض سنين : قال النووي في شرح مسلم معناه أن يبيع ثمر الشجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر فيسمى بيع المعومة وبيع السنين وهو باطل بالاجماع نقل الاجماع فيه ابن المنذر وغيره لهذا الحديث وغيره ولأنه بيع غرر ولأنه بيع معدوم ومجهول غير مقدور على تسليمه وغير مملوك للعاقده : وذكر الرافعي لذلك تفسيراً آخر وهو أن يقول بعتك هذا سنة على أنه إذا انقضت السنة فلا يبيع بيننا وأردانا الثمن وترد أنت المبيع : وقوله « قال أحدهما » أي ابن الزبير وسعيد بن ميناء الراويين عن جابر رضى الله عنه :

الحديث السادس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « قال نهى النبي

صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع العربان « رواه ابو داود والنسائي والامام احمد ابن حنبل ومالك في الموطأ : الكلام عليه من وجهين الاول قوله « العربان » هو بضم العين المهملة واسكان الراء ثم موحدة مخففة : ويقال فيه عربون بضم العين والباء : ويقال بالهمزة بدل العين : وقد فسرهم مالك ونقله عنه ابو داود في سننه قال مالك وذلك فيما نرى والله اعلم ان يشتري الرجل العبد أو يتكاري الدابة ثم يقول أعطيك ديناراً على انى ان تركت السلعة أو الكراء فما أعطيتك لك : اه وبمثل هذا فسرهم عبد الرزاق عن زيد بن اسلم : والمراد انه اذا لم يخطر السلعة أو اكترها الدابة كان الدينار أو نحوه للمالك بغير شيء وان اختارها أعطاه بقية القيمة أو الكراء : والحديث يدل على تحريم البيع مع العربون وبه قال جمهور العلماء وخالف في ذلك الامام احمد فجازاه وروى نحوه عن ابن عمر وابنه : والعلة في النهي عنه اشتماله على شرطين فاسدين : أحدهما شرط كون مادفعه اليه يكون مجانا ان اختار ترك السلعة : والثاني شرط الرد على البائع اذا لم يقع منه الرضا بالبيع : الوجه الثاني تكلم في سند هذا الحديث بانه منقطع لانه في رواية مالك انه بلغه عن عمرو بن شعيب ولم يدركه فبينهما راو لم يسم وسماه ابن ماجه فقال عن مالك عن عبد الله بن عامر الاسلمي وعبد الله لا يحتج بحديثه : وفي اسناد ابن ماجه هذا أيضا حبيب كاتب الامام مالك وهو ضعيف لا يحتج به : ورواه أيضا الدارقطني والخطيب عن مالك عن عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب وفي اسنادها الهيثم بن اليمان وقد ضعفه الازدي وقال ابو حاتم صدوق : ورواه البيهقي موصولا في غير طريق مالك : وعلى هذا انبنى الخلاف في القول به او عدم القول به وعلى ماخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن زيد بن اسلم « انه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العربان في البيع فاحله » لسكنه مرسل وفي اسناده ابراهيم بن ابى يحيى وهو ضعيف : والأولى ماذهب اليه الجمهور لان حديث عمرو بن شعيب قد ورد من طرق يقوى بعضها بعضها : ولانه يتضمن الحظر وهو أرجح من الاباحة كما تقرر في الأصول : والله أعلم

باب العرايا وغير ذلك^(١)

١ - عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا : وَلِمُسْلِمٍ بِخَرْصِهَا تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا^(٢)

اختلفوا في تفسير العرية المرخص فيها : فعند الشافعي هو بيع الرطب على رؤس النخل بقدر كيله من التمر خرصا فيما دون خمسة أوسق (٣) وعند مالك

(١) أي هذا باب في ذكر الأحاديث الواردة في بيان حكم بيع العرايا : وقوله وغير ذلك أي من البيوع التي لم تستوف الشروط وذكر في الباب خمسة أحاديث : والعرايا جمع عرية بتشديد الياء كطية ومطايا وضيايا مشتقة من التمرى وهو التجرد : قيل سميت النخلة بذلك لتدخل صاحبها الأول عنها من بين سائر نخيلها : وقيل سميت عرية لأنها عريت من جملة التحريم أي حلت وخرجت منها : قال الأزهري والجمهور فعيلة بمعنى فاعلة : وقال الهروي بمعنى مفعولة من عراه يعروه إذا أناه وتردد إليه لأن صاحبها يتردد إليها : وقد كانت العرب تنطوع بذلك في الجذب على من لا تمر له وسيأتي تفسيرها شرعا في كلام الشارح رحمه الله تعالى واختلف العلماء في ذلك :

(٢) الحديث خرجه أيضا الإمام أحمد بن حنبل وبعض أصحاب السنن بالفاظ مختلفة : وقوله « بخرصها » هو بفتح الخاء المعجمة وأشار ابن التين إلى جواز كسرهما : وحزم ابن العربي بالكسر وانكر الفتح وجوزهما النوى وقال الفتح أشهر : ومعناه بقدر ما فيها إذا صار تمرًا : والخرص هو التخمين والحدس : وقد تقدم في البيوع المنهي عنها تحريم بيع المزبنة وتفسيرها وإن العرايا مستثناة من بيع المزبنة رخصة لحكمة حاجة الناس إلى ذلك : ولما كان التمر والزبيب مضبوطين بالكيل والرطب والعنب بالخرص قريبين إلى الضبط وعدم الخطأ في مقداره غالبا رخص لضرورة الناس إليه : وصورته أن يخرص الخارص على النخلة أو النخلات من الرطب إذا بيس فيقول هذا الرطب الذي عليها إذا بيس بجيء منه ثلاثة أوسق من التمر مثلا ويبيعه صاحبه لأنسان بثلاثة أوسق تمرًا فيتقايضان في المجلس فيسلم المشتري التمر ويسلم بائع الرطب بالنخلة : ولها صور كثيرة ذكر معظمها الحافظ ابن حجر في الفتح وجميع صورها صحيحة عند الشافعي والجمهور : وقصرها مالك رضي الله عنه على صورة واحدة وهي ما ذكرها الشارح : وأما أبو حنيفة فنع جميع صورها وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى

(٣) وبهذا قال الإمام أحمد بن حنبل وآخرون : وذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى منع صورها كلها وقصر العرية على الهبة وهي أن يعري الرجل الرجل تمر نخلة من نخله ولا

صورته ان يمرى الرجل اى يهب ثمرة نخلة او نخلات ثم يتضرر بمداخلة
الموهوب له فيشتريها منه بخرصها تمرا (١) ولا يجوز ذلك لعير رب البستان وبشهاد
لهذا التأويل أمران : احدهما ان العرية مشهورة بين أهل المدينة متداولة فيما
بينهم وقد نقلها مالك هكذا : والثانى قوله ■ لصاحب العرية ■ فانه يشعر
باختصاصه بصفة يتميز بها عن غيره وهى الهبة الواقعة واشدوا في تفسير العرايا
بالهبة قول الشاعر

ولست بسنهاء ولا رجبية * ولكن عرايا في السنين الجوانح (٢)

يسلم ذلك ثم يبدو له ان يرجح تلك الهبة فرخص له ان يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له
من الرطب بخرصه تمرا وحمله على ذلك أخذته بعموم النهى عن بيع الثمر بالتمر : وتمقب
بالتصریح باستثناء العرايا فى الأحاديث : قال ابن المنذر الذى رخص فى العرية هو الذى نهى
عن بيع الثمر بالتمر فى لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة قال ونظير ذلك الاذن فى
السلم مع قوله صلى الله عليه واله وسلم « لا تبع ما ليس عندك » قال ولو كان المراد الهبة لما
استثنيت العرية من البيع ولانه عبر بالرخصة والرخصة لا تكون الا فى شىء ممنوع والمنع انما
كان فى البيع لا الهبة وبانها قيدت بخمسة أوسق والهبة لا تنقيد : وقد احتج اصحاب ابى حنيفة
لمذهبهم بأشياء تدل على ان العرية العطية ولا حجة فى شىء منها ولولا التطويل لذكرتها :
ولا يلزم من كون اصل العرية العطية ان لا تطلق شرطا على صور أخرى : والله اعلم :

(١) اقول روى هذا التفسير البخارى فى صحيحه عن مالك تعليقا ووصله ابن عبد البر من
رواية ابن وهب : وروى الطحاوى فى شرح معاني الآثار له عن مالك ان العرية هو ان
الرجل يكون له النخل والنخلتان فى وسط النخل الكثير لرجل آخر قال وقد كان أهل المدينة
اذا كان وقت الثمار خرجوا بأهلهم الى حوائطهم فيجىء صاحب النخلة او النخلتين بأهله فيضر
ذلك بأهل النخل الكثير فرخص رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لصاحب النخل الكثير
ان يعطى صاحب النخلة او النخلتين خرص ماله من ذلك تمرا لينصرف هو وأهله عنه ويخلص
تمر الحائط كله لصاحب النخل الكثير فيه هو وأهله اه : فشرط العرية عند مالك ان يكون
لأجل الضرر من المالك بدخول غيره الى حائطه او لدفع الضرر عن الآخر لقيام صاحب النخل
بما يحتاج اليه ■ والله اعلم

(٢) قال فى لسان العرب بعد ما ذكر البيت قال ابو عبيد والسنهاء التى اصابتها السنة
الجديدة وقد تكون النخلة التى حملت عاما ولم تحمل اخر وقد تكون التى اصابتها الجديب وآخر
بها ففى ذلك عنها : وقوله ولا رجبية قال فى القاموس : والترجيب ذبح النسك فيه اى فى رجب

وقوله في الحديث « بخرصها » في هذه الرواية يتقيد بغيرها وهو بيعها بخرصها تمرأ وقد يستدل باطلاق هذه الرواية من يجوز بيع الرطب على النخيل بالرطب على النخيل خرصا فيهما او بالرطب على وجه الأرض كيلا وهو وجه لبعض اصحاب الشافعي والاصح المنع لان الرخصة وردت للحاجة الى تحصيل الرطب وهذه الحاجة لا توجد في حق صاحب الرطب : وفيه وجه ثالث انه ان اختلف النوعان جاز لانه قد يريد ذلك النوع والا فلا ، ولو باع رطباً على وجه الأرض بالرطب على وجه الأرض لم يحز وجهها واحدا لان احد المعاني في الرخصة ان يأكل الرطب على التدرج طريا وهذا المقصود لا يحصل فيما على وجه الأرض : وقد يستدل باطلاق الحديث من لا يرى اختصاص جواز بيع العرايا بمحاويع الناس : وفي مذهب الشافعي وجه انه يختص بهم لحديث (١) ورد عن زيد بن ثابت فيه انه سمى رجلا محتاجين من الانصار شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نقد في ايديهم يبتاعون به رطباً وياً كونه مع الناس وعندهم فضول قوتهم من التمر فرخص لهم ان يبتاعوا العرايا بخرصها من التمر :

وان يبنى تحت النخلة دكان تعتمد عليه والرجبية بالضم اسم الدكان وهي نخلة رجبية كمصرية وتشدد جيمه نسب نادر وترجيبيها ضم اعناقها الى سعاتها وشدها بالخصوص لثلاث تنقصها الريح او وضع الشوك حولها لثلاث يصل اليها آكل اه * ومعنى البيت انه يصف نخلة انها غير مجدية ولا ممنوعة من الاتفاق منها ولكنها عرايا اي موهوبات في السنين المجدية والله اعلم (١) ذكره الشافعي في الام والمختصر بغير اسناد وذكره البيهقي في المعرفة عن الشافعي مطائناً ايضاً وقد انكره محمد بن داود عن الشافعي ورد عليه ابن شريح انكاره ولم يذكر له اسنادا وقال ابن حزم لم يذكر له الشافعي اسناداً فبطل ان يكون فيه حجة وقال الماوردي لم يسنده الشافعي لانه نقله من السير ذكر معنى ذلك الحافظ ابن حجر في التلخيص : وعلى تسليم صحته لا منافاة بينه وبين الأحاديث الدالة على ان العرية اعم من الصورة التي اشتدل عليها : والحاصل ان كل صورة من صور العرايا ورد بها حديث او ثبتت عن أهل الشرع أو أهل اللغة فهي جائزة لدخولها تحت مطلق الأذن : والتلخيص في بعض الأحاديث على بعض الصور لا ينافي ما ثبت في غيره : والله اعلم

٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَائِيَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ^(١)

أما تجوز بيع العرايا فقد تقدم : وأما حديث أبي هريرة فإنه زاد فيه بيان مقدار ما يجوز فيه الرخصة وهو ما دون الخمسة أوسق ولم يختلف قول الشافعي في أنه لا يجوز فيما زاد على خمسة أوسق وأنه يجوز فيما دونها وفي خمسة أوسق قولان والقدر الجائز إنما يعتبر بالصفقة إن كانت واحدة اعتبرنا ما زاد على الخمسة فنعناه وما دونها فجازناه : أما لو كانت في صفقات متعددة فلا منع ولوباع في صفقة واحدة من رجلين ما يكون لكل واحد منهما القدر الجائز جاز ولو باع رجلان من واحد فكذلك الحكم في أصح الوجهين لأن تعدد الصفقة بتعدد البائع أظهر من تعددها بتعدد المشتري : وفيه وجه آخر أنه لا تجوز الزيادة على خمسة أوسق في هذه الصورة نظرا إلى مشتري الرطب لأنه محل الرخصة الخارجة عن قياس الربويات فلا ينبغي أن يدخل في ملكه فوق القدر الجوز دفعة واحدة * وأعلم أن الظاهر من الحديث أن يحمل على صفقة واحدة من غير نظر إلى تعدد بائع ومشتري على العادة والغالب :

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وإبو داود والنسائي والترمذي وصححه : وأخرجه أيضا مالك والشافعي : وقوله « أو دون خمسة » شك من الراوى وقد يئنه مسلم في صحيحه أن الشك فيه وقع من داود بن حصين أحد رواة : قال الحافظ في الفتح وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بمفهوم هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه واختلفوا في جواز الخمسة لأجل الشك المذكور والخلاف عند المالكية والشافعية والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فإن دونها وعند الشافعية الجواز فيما دون الخمسة ولا يجوز في الخمسة وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر : فأخذ المنع أن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ منه بما يتحقق منه الجواز ويلقى ما وقع فيه الشك : وسبب الخلاف أن النهى عن بيع المزبنة

٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ بَاعَ مَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَتَمَرُّهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ : وَلِمُسْلِمٍ وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَأَلَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ ^(١)

يقال أبرت النخلة أبرها وقد يقال بالتشديد : والتأثير هو التلقيح وهوان يشقق اكمة اناث النخل ويذر طلع الذكر فيها ولا يلقح جميع النخل بل يؤبر البعض و يشقق الباقي بالنبثات ربح الفحول اليه الذي يحصل منه تشقيق الطلع واذا باع الشجرة بعد التأثير فالثمرة للبائع في صورة الاطلاق : وقيل ان بعضهم

هل ورد متقدماً ثم وقعت الرخصة في العرايا أو النهى عن بيع المزانية وقع مقرونا بالرخصة في بيع العرايا فعلى الأول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم : وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم : ويرجح الأول رواية سالم (اى في صحيح البخارى وهى قال سالم واخبرني عبد الله عن زيد بن ثابت « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بعد ذلك في بيع العرايا بالرطب او بالتمر ولم يرخص في غيره ») : واحتج بعض المالكية بان لفظة دون صالحة لجميع ماتحت الخمسة فالو عملنا بها لازم رفع هذه الرخصة : وتعقب بان العمل بها ممكن بان يحمل على أقل ما تصدق عليه وهو المقتضى به في مذهب الشافعى :

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وابو داود والنسائى والترمذى : وقول المصنف ولمسلم يومهم ان هذه الزيادة انفرد بها مسلم وليست في صحيح البخارى وليس كذلك بل مما اتفق عليها الصحيحان : وقد نبه على ذلك صاحب العدة قال : كذا قل في عمدته الكبيرى وهو صريح في انها من افراد مسلم وليس كذلك بل قد اخرجها البخارى ايضا في باب الرجل يكون له تمرا وشرب في حائط او نخل والذي اوقع المصنف في ذلك عدم ذكر البخارى له في باب البيع واقتصاره على القطعة الأولى فقد اخرجها في غير مظنته ولذا نسبها الحافظ المتذرى في مختصر الست والضياء في احكامه الى البخارى اه اقول وقد عزاه الخطيب التبريزى في المشكاة الى مسلم ايضا وقال وروى البخارى المعنى الأول وحده اى كما فصل المصنف هنا ولم يتعرض شارحوها لذلك وهو تقليد منه في ذلك لابن الاثير في جامع الاصول فانه قال هناك لم يخرج البخارى الا المعنى الاول : واجاب تلميذ ابن دقيق العيد العلامة بن

خالف في هذا وقال بنفى الثمار للبائع أبرت او لم تؤبر (١) واما اذا اشترطها للبائع او المشتري فالشرط متبع : وقوله « من باع نخلا قد أبرت » حقيقة اعتبار التأبير في المبيع حقيقة بنفسه : وقد أجرى تأبير البعض مجرى تأبير الجميع اذا كان في بستان واحد واتحد النوع وباعها صفقة واحدة وجعل ذلك كالنخلة الواحدة وان اختلف النوع ففيه وجهان لاصحاب الشافعي : وقيل ان الأصح ان الكل يبقى للبائع كما لو اتحد النوع دفعا لضرر اختلاف الأيدي وسوء المشاركة : وقد يؤخذ من الحديث انه اذا باع ما لم يؤبر مفردا بالمقد بعد تأبير غيره من البستان انه يكون للمشتري لانه ليس في المبيع شيء مؤبر فيقتضي مفهوم الحديث انها ليست للبائع وهذا أصح وجهي الشافعية وكأنه انما يعتبر

المطار عن المصنف بما لا يخلو عن تكاف : تنبه . وقوله « الان يشترط المبتاع » المراد به المشتري بقرينة الاشارة الى البائع بقوله « من باع » والله أعلم

(١) حاصل ذلك ان للحديث منطوقا ومفهوما فيستدل بمنطوقه على ان من باع نخلا وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع : ومفهومه على انها اذا كانت غير مؤبرة انها تدخل في البيع وتكون للمشتري وبهذا قال جمهور العلماء منهم مالك والليث والشافعي وخالفهم الأوزاعي وابو حنيفة فقالا تكون للبائع قبل التأبير وبعبارة وعكس ابن ابي ليلى فقال تكون للمشتري مطلقا لانها متصلة بالأصل اتصال خلة فكانت تابعة له كالأغصان : قال علاء الدين المطار فاما الشافعي ومالك والأكثر فآخذوا في المؤبرة بمنطوق الحديث وفي غيرها بمفهومه وهو دليل الخطاب وهو حجة عندهم وأما ابو حنيفة فآخذ بمنطوقه في المؤبرة وهو لا يقول بدليل الخطاب فألحق غير المؤبرة بالمؤبر وتعمقوا عليه بان الظاهر يخالف المستتر في حكم التبعية كما ان الجنين يتبع الأم في البيع ولا يتبعها في الولد المنفصل : وأما ابن ابي ليلى فقوله باطل منابذ لصريح السنة ولعله لم يباقة الحديث اه وهذا كله عند اطلاق بيع النخل من غير تعرض للثمرة فان شرطها المشتري بان قال اشتريت النخل بثمنها كانت للمشتري وان شرطها البائع لنفسه قبل التأبير كانت له : وخالف مالك في ذلك فقال لا يجوز شرطها للبائع قبل التأبير لان اشتراطها بمنزلة شرائها قبل بدو صلاحها بشرط تركها : قال الحافظ في الفتح يستفاد من منطوقه (اي الحديث) حكمان : ومن مفهومه حكمان احدهما بمفهوم الشرط والآخر بمفهوم الاستثناء : قال القرطبي القول بدليل الخطاب يعني بالمفهوم في هذا ظاهر لانه لو كان حكم غير المؤبرة حكم المؤبرة لكان تقييده بالشرط لغوا لافائدة فيه اه والله أعلم

عدم التأبير اذا بيع مع المؤبر فيجعل تبعاً وفي هذه الصورة ليس ههنا في المبيع شيء مؤبر فيجعل غيره تبعاً له وادخل من هذه الصورة في الحديث ما اذا كان التأبير وعدمه في بستانين مختلفين والأصح ههنا ان كل واحد منهما يفرد بحكمه اما اولاً فلظاهر الحديث واما ثانياً فلان لاختلاف البقاع تأثيراً في التأبير: ولان في البستان الواحد يلزم ضرر اختلاف الأيدي وسوء المشاركة؛ وقوله صلى الله عليه وسلم «ومن ابتاع عبداً فإله للذي باعه الا ان يشترط المبتاع» يستدل به المالكية على ان العبد يملك لاضافة المال اليه باللام وهي ظاهرة في الملك (١)

(١) قال العلامة ابن العطار يؤخذ منه ان العبد اذا ملكه سيده مالا فإنه يملكه وبه قال مالك وكذا الشافعي في القديم لكنه اذا باعه بعد ذلك رجع المال لسيده الا ان يشترطه المشتري لظاهر الحديث «وقال الشافعي في الجديد وابو حنيفة لا يملك العبد شيئاً اصلاً والاضافة للاختصاص والارتفاع لا للملك كما يقال جبل الدابة وسرج الفرس اهـ ويؤخذ من مفهومه ان من باع عبداً ومعه مال وشرطه المبتاع ان البيع يصح لكن بشرط ان لا يكون المال ربو يافلاً يجوز بيع العبد ومعه دراهم بدراهم قاله الشافعي كما نقله عنه الحافظ ابن حجر والعلامة علاء الدين وعن مالك لا يمتنع لاطلاق الحديث وكأن المقدّم وقع على العبد خاصة والمال الذي معه لادخل له في المقدّم؛ واختلف فيما اذا كان المال ثياباً والأصح ان لها حكم المال. وقيل تدخل عملاً بالعرف. وقيل يدخل سائر العورة فقط.

(تنبيه) قال الحافظ في الفتح لا يشترط في التأبير ان يؤبره احد بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به اهـ. ويؤخذ من الحديث جواز ابار النخل وغيره وقد اجمعت العلماء على ذلك أما في النخل فلحديث وأما في الثمار فلانه في معناه. ويؤخذ ايضاً منه ان الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فلا يدخل في النهي عن بيع وشرط. والله اعلم



٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ : وَفِي لَفْظٍ حَتَّى يَقْبِضَهُ : وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُهُ ^(١)

هذا نص في منع بيع الطعام قبل ان يستوفى ، ومالك خصص الحكم به اذا كان فيه حق التوفية على ما دل عليه الحديث ولا يختص ذلك عند الشافعي بالطعام بل جميع المبيعات لا يجوز بيعها قبل قبضها عنده سواء كانت عقاراً أو غيرهما أبو حنيفة يحيز بيع العقار قبل القبض ويمنع غيره (٢) وهذا الحديث يقتضي

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها . وسلم وأخرجه بعض أصحاب السنن بإسانيد مختلفة والفاظ متباينة . وقوله « حتى يستوفيه » هو بمعنى « حتى يقبضه » . وقبضه يكون إما بكيله وإما بنقله من موضعه سواء كان جزافاً أو اشتري قدر معلوماً .
(٢) وحاصل المقام أن الحديث يدل على أنه لا يجوز لمن اشتري طعاماً أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجزاف وغيره وإلى هذا ذهب الجمهور . قال ابن قدامة في المغني ولم أعلم بين أهل العلم خلافاً إلا ما حكى عن عثمان البتي أنه قال لا بأس ببيع كل شيء قبل قبضه قال ابن عبد البر وهذا قول مردود بالسنة والحجة واطنه لم يبلغه الحديث ومثل هذا لا يلتفت إليه . اهـ والبتى هو من القدماء وهو عثمان بن مسلم بن هرمز من أهل البصرة رأى أنس بن مالك : وحكى الحافظ في الفتح عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الجزاف وغيره فاجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الأوزاعي وإسحق واحتجوا بأن الجزاف يرى فيكفي فيه التخلية والاستيفاء إنما يكون في مكيل أو موزون وبما رواه الإمام أحمد بن حنبل من حديث ابن عمر صرفوا « من اشتري طعاماً بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه » وبما أخرجه الدارقطني من حديث جابر « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري » قالوا وفي ذلك دليل على أن القبض إنما يكون شرطاً في المسكيل والموزون دون الجزاف . ويعارض هذا ما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والإمام أحمد بن حنبل عن ابن عمر « قال كانوا يتبايعون الطعام جزافاً باعلى السوق فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعوه حتى ينقلوه » . واجيب عن حديث ابن عمر وجابر الذين احتج بها مالك ومن تبعه المذكورين أنهما بأن التنصيص على كون الطعام المنهى عن بيعه مكيلاً أو موزوناً لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في غيره قال شارح المنتقى العلامة الشوكاني نعم لو لم يوجد في الباب إلا الأحاديث التي فيها إطلاق لفظ

أمرين : أحدهما ان يكون صورة المنع فيما اذا كان الطعام مملوكا بجهة البيع ، والثاني أن يكون الممنوع هو البيع قبل القبض أما الاول فقد أخرج عنه ما اذا كان مملوكا بجهة الهبة او الصدقة مثلاً (١) وأما الثاني فقد تكلم أصحاب الشافعي في جواز التصرف بمقود غير البيع منها العتق قبل القبض والأصح ان ينفذ اذا لم يكن للبائع حق الحبس بان أدى المشتري الثمن أو كان له وجلا فان كان له حق الحبس فقليل هو كمتق الراهن وقيل لا والصحيح انه لا فرق وكذلك اختلافوا في الهبة والرهن قبل القبض والأصح عند أصحاب الشافعي المنع ؛ وكذلك في التزويج خلاف والأصح عند أصحاب الشافعي خلافه ولا يجوز عندهم التولية والشركة واجازها مالك مع الاقالة (٢) ولا شك ان الشركة والتولية يبيع فيدخلان تحت الحديث وفي كون الاقالة بيعاً خلاف من لا يراها بيعاً لا يدخلها تحت الحديث وانما استثنى ذلك مالك على خلاف القياس وقد ذكر أصحابه فيها حديثاً يقتضي الرخصة والله اعلم :

الطعام لا يمكن ان يقال انه يحمل المطلق على المقيد بالكيل والوزن وأما بعد التصريح بالنهي عن بيع الجزاف قبل قبضه كما في حديث ابن عمر فيتحتم المصير الى ان حكم الطعام متعدد من غير فرق بين الجزاف وغيره اه ونقل عن ابى حنيفة عدم جواز ذلك في كل شيء الا العقار ومالا ينقل . والعقار يفتح العين المهمة الضيقة والنخل والأرض وغير ذلك . وما وقع في شرح العمدة لابن العطار من نسبة الجواز في كل شيء الا العقار لابى حنيفة سبق قلم أو تحريف من الناسخ والصواب ما ذكرناه . وظاهر قول الشارح على ما دل عليه الحديث يدل على تأييده لهذا القول وقد عرفت ما فيه والله أعلم

(١) كبيع الصك قبل قبضه بان يكون دين لانسان مكتوب في ورقة فيه او يتصدق به على شخص . أو يأمر ولي الأمر لمستحق برزق من طعام او غيره معين فيكتب له في صك وهو الورقة المكتوبة به فيبيعه صاحبه لانسان قبل قبضه . وقد اختلف العلماء فيه . وللشافعية فيه وجهان أحدهما عندهم جواز بيع ذلك . والثاني لا استدلال له بما رواه مسلم في صحيحه ان أبا هريرة رضى الله عنه قال لمرؤان أحلت بيع الصك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفي فخطب مروان الناس فنهى عن بيعها . ومن قال بالأصح منهم تأول قصة أبي هريرة على ان المشتري هو الذي اشتراه ممن خرج له الصك وباعه هذا المشتري لثالث قبل أن يقبضه فكان البيع المنهى عنه البيع الثاني لا الاول . والله أعلم (٢) قال في العدة استدلاله بحديث أخرجه أبو داود مرسل انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بأس بالشركة في الطعام قبل ان يستوفي وهو من مراسلات سميد بن المسيب وقياس الشافعي قبوله فيخص به عموم النهي عن بيع ما لم يقبض

٥ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ وَالْأَصْنَامِ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ اللَّيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ وَيَذْهَبُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ فَقَالَ لَا هُوَ حَرَامٌ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ : قَالَ جَمَلُوهُ أَذَابُوهُ (١)

أخذ من تحريم بيع الخمر والميتة نجاستهما لأن الانتفاع بهما لم يعدل فانه

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « يقول عام الفتح » فلما راد بالفتح فتح مكة زادها الله شرفا ووقاها من كل سوء وظالم غشوم يبيع فيها المحظورات ويستقل أموال الناس القاصدين إليها بدون حق ويوالون أعداء الله ورسوله ويظنون أنهم يحسنون صنعا كما هو الواقع الآن . وقد كان الفتح في أواخر رمضان سنة ثمان من الهجرة : وإنما يذكر الصحابة رضي الله عنهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم مقيدا بعام الفتح لأنه كان في آخر أمره ومدة نبوته صلى الله عليه وآله وسلم تنبئها على ما كانوا يعتمدونه في الأحكام من الأخذ بالآخر فالآخر منها إذا كان آخر ما كان ناسخا لما قبله مما كان مخالفا للأحدث. وذلك باب كبير من العلم . وقوله « أن الله ورسوله حرم » هكذا في الصحيحين بإسناد الفعل إلى خبر الواحد : وقد وقع في بعض الكتب أن الله ورسوله حرما بالثنائية وهو القياس وهكذا رواه ابن مردويه في تفسيره والمشهور الأول : ووجهه أنه لما كان أمر الله هو أمر رسوله وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يأمر إلا بما أمر الله به كان الأمر واحد : وقيل أنه صلى الله عليه وآله وسلم تأدب فلم يجمع بينه وبين اسم الله تعالى في ضمير الاثنين لأن هذا من نوع ما رده على الخطيب الذي قال ومن بعضهما فقد غوى « فقال بش الخطيب أنت قل ومن بعض الله ورسوله » : وقوله « الميتة » بفتح الميم ما زالت عنه الحياة لا بذكره شرعية : والميتة بالسكسرية الميتة وليست مرادا هنا : وقوله « الأصنام » جمع صنم قال الجوهرى هو الوثن : وقال غيره الوثن ماله جنة وللصنم ما كان مصورا فيهنما عموم وخصوص وجهي فإن كان مصورا فهو وثن وصنم : والله أعلم .

قد ينتفع بالخمر في أمور وينتفع بالميتة في أطعام الجوارح (١) وأما بيع الأصنام فلعدم الانتفاع بها على صورتها وعدم الانتفاع بمنع حصة البيع وقد يكون منع بيعها مبالغة في التنفير عنها : وأما قولهم

« رأيت شحوم الميتة » الخ فقد استدل به على منع الاستصباح بها وإطلاء السفن بقوله عليه السلام لما سئل عن ذلك قال « لاهو حرام » وفي هذا الاستدلال اجمال لان لفظ الحديث ليس فيه بصريح فانه يحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر تحريم بيع الميتة قالوا له « رأيت شحوم الميتة فانه تطلى بها السفن » الخ قصداً منهم لان هذه المنافع تقتضى جواز البيع فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لاهو حرام » ويعود الضمير في قوله « هو » على البيع كأنه أعاد

(١) اقول أما تحريم بيع الخمر فقد قام الاجماع عليه وهو يدل على تحريم بيع شرها : وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرة بسببها وقال من شرها لم تقبل له صلاة اربعين صباحاً : ومن شرها في الدنيا لم يشرها في الآخرة : ومن شرها في الدنيا ولم يثب منها سقاء الله من طينة الجبال وهي صديد اهل النار وعصارتهم : ولا فرق في ذلك بين التحريم والاثم والحد بين القليل والكثير منها : ولا فرق بين ان تكون مزجت بماء او صرفاً وهكذا كل ما اخر وغطى العقل وان اختلف الاسم : وأما تحريم بيع الميتة فقد نقل ابن المنذر الاجماع على ذلك والظاهر انه يحرم بيعها بجميع أجزائها الا ما خص بالدليل كالجلد المدبوغ وهو قول أكثر العلماء : وعلّة النهي فيها النجاسة كما ذهب اليه الشارح وهو قول جمهور العلماء : قال السيد الأمير في شرحه بلوغ المرام قيل والعلّة في تحريم بيع الثلاثة الأولى (اي الخمر والميتة والحزير) هي النجاسة ولكن الأدلة على نجاسة الخمر غير ناهضة وكذا نجاسة الميتة والحزير فن جعل العلة النجاسة عدى الحكم الى تحريم بيع كل نجس : وقال جماعة يجوز بيع الأزيل النجسة : وقيل يجوز ذلك للمشتري دون البائع لاحتياج المشتري دونه وهي علة عليه وهذا كله عند من جعل العلة النجاسة والأظهر انه لا ينهض دليل على التعليل بذلك بل العلة التحريم : ولنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لما حرمت عليهم الشحوم » فجعل العلة نفس التحريم ولم يذكر علة هذا : اه اقول اعلم ان الأصل في الأغيان الطهارة والتحريم لا يلزم النجاسة فان الحشيشة محرمة طاهرة وكل الخدرات والمسمومات القاتلة لادليل على نجاستها : بل بالعكس فان كل نجس محرم وذلك لان الحكم في النجاسة هو المنع عن ملاستها على كل حال فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها بخلاف الحكم بالتحريم فانه يحرم لبس الخبز والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية واجاباً « فتحريم الخمر والميتة الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستهما بل لا يد من دليل اخر عليه نصاً والا بقيا على الأصول المتفق عليها من الطهارة : فن ادعى غير ذلك فعليه الدليل كما ذكرنا والله اعلم »

تحريم البيع بعد ما بين له ان فيه منفعة اهدارا لتلك المصالح والمنافع التي ذكرت (١) وقوله عليه السلام « قال الله اليهود » الخ تنبيه على تعليل تحريم بيع هذه الأشياء فان العلة بتحريمها فانه وجه اللوم على اليهود في تحريم أكل الثمن بتحريم أكل الشحوم : واستدل المالكية بهذا على تحريم الذرائع من حيث ان اليهود

(١) وحاصل المقام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما اطلق تحريم بيع الميتة جوز السامع انه قد يخص من العام بعض ما يصدق عليه فقال السائل ارأيت شحوم الميتة وذكرها ثلاث منافع اى اخبرني عن الشحوم هل تخص من التحريم لنفعها أم لا فاجاب صلى الله عليه وآله وسلم انه حرام فابان له انها غير خارجة عن الحكم : والضمير في قوله « لاهو حرام » يحتمل انه عائد للبيع اى بيع الشحوم حرام وهذا هو الأظهر وقال اليه الشارح رحمه الله لان الكلام مسوق له ويؤيده ما أخرجه الامام احمد بن حنبل وفيه « فا ترى في بيع شحوم الميتة » الحديث ! ويؤيده قوة قوله في ذم اليهود انهم جملوا الشحم ثم باعوه واكلا ثمنه فانه ظاهر في توجه النهي الى البيع الذى ترتب عليه أكل الثمن واذا كان التحريم للبيع جاز الانتفاع بشحوم الميتة والادهان المتنجسة في كل شيء غير اكل الآدمى ودهن بدنه فيحرمان كحرمة أكل الميتة والترطب بالنجاسة وجازا طعام شحوم الميتة الكلاب واطعام العسل المتنجس النحل واطعامه الدواب وبذلك قال الشافعى وهو الصحيح عند اصحابه وعطاء ابن ابي رباح ومحمد بن جرير الطبرى ونقله القاضى عياض عن مالك واكثر اصحابه وابى حنيفة واصحابه والليث بن سعد والثورى : ويحتمل عود الضمير للانتفاع المدلول عليه بقوله « فانها تطلبي بها السفن » الخ وبه قال اكثر العلماء وهو قول الجمهور : قال الامير الصناعى في سبل السلام شرح بلوغ المرام ويؤيد جواز الانتفاع مارواه الطحاوى انه صلى الله عليه وآله وسلم « سئل عن فأرة وقعت فى سمن فقال ان كان جامدا فالقوها وما حولها وان كان مائما فاستصبحوها به او انتفخوا به » قال الطحاوى ان رجاله ثقات وروى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم على رضى الله عنه وابن عمر وابو موسى : ومن التابعين القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وهذا هو الواضح دليلا : اه وفى الحديث فوائد : منها جواز الدعاء على من فعل المحرم واستباحه او تحيل على فعله فانه صلى الله عليه وآله وسلم دعا على اليهود لما حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها فأكلوا ثمنها : وماورد من التحيل للخروج من الاثم كما فى قصة ايوب عليه السلام : والأمر بوضع اليد على الأنف عند الخروج من الصلاة لا يقاس عليها بل يقتصر على مورد النص ولا يتجاوز الى غيره : ومنها ان الشيء اذا حرم حرم جميع ما يتعلق به مما هو سبب الى تحليله فانه صلى الله عليه وآله وسلم دعا على اليهود حيث اذابوا الشحوم وباعوها وكالوا ثمنها لان تحريم الشحوم عليهم لذات الشحوم لا لوصفها فان التحريم للوصف يزول

توجه عليهم اللوم بتحريم أكل الثمن من جهة تحريم أكل الأصل وأكل الثمن ليس هو أكل الأصل بعينه لكنه لما كان سبباً الى اكل الأصل بطريق المعنى استحقوا اللوم :

بزواله الا ترى انه صلى الله عليه واله وسلم قال لعائشة رضى الله عنها هل عندك من شيء قالت ما عندى الا لحم تصدق به على بريرة وانت لا تأكل الصدقة حيث هي محرمة عليك فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم هو عليها صدقة ولنا هدية لما تغير الوصف من الصدقة الى الهدية صار حلالاً بخلاف المحرم لغيره : والله اعلم

اما تحريم بيع الخنزير سكنت عنه الشارح رحمه الله تعالى وقد نقل الحافظ ابن حجر الاجماع على تحريمه في الفتح : وحكي ابن المنذر عن الأوزاعي وإبي يوسف وبعض المالكية الترخيص في القليل من شعره للخنزير والعله فيه النجاسة : قال العلامة علاء الدين العطار وقد نقل ابن المنذر في كتابه الاجماع اجماع العلماء على نجاسة الخنزير : وعن بعض المالكية فيه وفي الكلب خلاف : وقال الرافعي في شرح الكبير رحمه الله وعن مالك رحمه الله ان الكلب والخنزير طاهران ويفسل من ولوغهما تعبداً : اه قال الحافظ في الفتح ويستثنى من الميتة عند بعض العلماء ما لا تحله الحياة كالشعر والصوف والوبر فانه طاهر فيجوز بيعه وهو قول اكثر المالكية والحنفية وزاد بعضهم العظم والسن والقرن والظلف : وقال بنجاسة الشعور الحسن والليث والأوزاعي ولكنها تظهر عندهم بالفسل وكأنها متنجسة عندهم بما يتعلق بها من رطوبات الميتة لانجاسة العين اه وأما تحريم بيع الأصنام فقول القائل في ذلك عدم المنفعة المباحة فيها كما قاله الشارح : قال اصحاب الشافعي فلو كانت الاصنام بحيث اذا كسرت انتفع باكسارها ففي صحة بيعها وجهان : والأولى ان يقال في ذلك لا يجوز بيعها وهي أصنام للنهي ويجوز بيع كسرها اذ هي ليست بأصنام ولا وجه لمنع بيع الاكسار اصلاً : والله اعلم



باب السلم^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ فَقَالَ مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ^(٢)

فيه دليل على جواز السلم في الجملة وهو متفق عليه لا خلاف فيه بين الامامة وفيه دليل على جواز السلم الى السنة والسنتين ، واستدل به على جواز السلم فما ينقطع في اثناء المدة اذا كان موجودا عند الحل اي وقته (٣) فانه اذا اسلم في الثمرة

(١) اي هذا باب في ذكر الأحاديث الدالة على مشروعية السلم وجوازه وما يتعلق به والسلم قال الحافظ بفتحيتين السلف وزنا ومعنى : وذكر الماوردي ان السلف لغة اهل العراق والسلم لغة اهل الحجاز : وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم وذكروا في حد السلم عبارات احسنها على ما قاله العلامة النووي وتاميزه علاء الدين العطار نقلا عن مذهب الشافعية : انه عقد على موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلا : قال الحافظ ومن زاد فيه يبدل يعطى عاجلا فيه نظر لانه ليس داخلا في حقيقته : واتفق العلماء على مشروعيته الا ما حكى عن ابن المسيب وهو محجوج وقد ثبت جوازه بالكتاب والسنة والاجماع ونقل الاجماع على ذلك ابن المنذر قال اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على ان السلم جائز : واختلفوا في بعض شروطه واتفقوا على انه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس : واختلفوا هل هو عقد غرر جوز للحاجة ام لا : والله اعلم :

(٢) خرجه البخاري بالفاظ مختلفة من عدة طرق : ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « السنة » بالنصب على الظرفية او على المصدر وكذلك لفظ سنتين : وقوله « في كيل معلوم » احترز بالكيل عن السلم في الأعيان : وبقوله معلوم عن المجهول من المكيل والموزون : وقد كانوا في المدينة حين قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسلمون في ثمار النخيل باعيانها فنهاهم عن ذلك لما فيه من الغرر اذ قد تصاب تلك النخيل بعاهة فلا تثمر شيئا : قال الحافظ في الفتح واشترط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكييل الا ان لا يكون في البلد سوى كيل واحد فانه ينصرف اليه عند الاطلاق :

(٣) اقول اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم اذا امكن وجوده في وقت حلول الأجل فذهب الجمهور الى جوازه وقالوا لا يضر انقطاعه قبل الحلول : ومما يدل على الجواز هذا الحديث وهو قوله « وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين والثلاث »

السنة والسنتين فلا محالة تنقطع في اثناء المدة اذا حملت الثمرة على الرطوبة :
 وقوله عليه السلام « من أسلف فليسلف في كيل معلوم » اى اذا كان المسلم فيه
 مكىلا وقوله « ووزن معلوم » اى اذا كان موزونا : والواو ههنا بمعنى او فانا
 لو اخذناها على ظاهرها من معنى الجمع لزم ان يجمع في الشيء الواحد من المسلم
 فيه كىلا ووزنا وذلك يقضى الى عزة الوجود وهو مانع من صحة السلم فتعين ان
 يحمل على ما ذكرناه من التفصيل : وان المعنى السلم بالكيل فى المكىل والوزن
 بالموزون * وأما قوله عليه السلام « الى اجل معلوم » فقد استدل به من منع
 السلم الحال (٢) وهو مذهب مالك وابى حنيفة رحمهما الله وهذا يوجه الامر في
 قوله فليسلم الى الاجل والعلم معاً : والذين اجازوا الحال وجهوا الامر الى العلم فقط
 تقديره من أسلم الى اجل فليكن معلوما ويكون التقدير ان أسلم الى اجل فليسلم
 الى اجل معلوم لا الى اجل مجهول كما اشرنا اليه فى الكيل والوزن والله اعلم :

ومن المعلوم ان الثمار لا تبقى هذه المدة ولو اشترط الوجود لم يصح السلم فى الرطب الى هذه
 المدة : وذهب ابو حنيفة الى انه لا يصح فيما ينقطع قبله بل لا بد ان يكون موجودا من العقد
 الى الحبل ووافقه على ذلك الأوزاعى والثورى : واستدلوا بما أخرجه ابو داود عن ابن عمر
 « ان رجلا أسلف رجلا فى نخل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاختبها الى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال بما تستحل ماله اردد عليه ماله ثم قال لا تسافوا فى النخل حتى يندوصلا » وهذا
 نص فى الثمر وغيره يقاس عليه : وفى اسناده رجل مجهول فان ابا داود رواه عن محمد بن
 كثير عن سفيان عن ابى اسحق عن رجل نجرانى عن ابن عمر ومثل هذا لا تقوم به حجة .
 احاب الجمهور عن هذا بان هذا الحديث لو صح لحل على بيع الاعيان وعلى السلم الحال عندهم
 يقول به او على ما قرب أجله (فائدة) فلوا سلم فى شيء فانقطع فى محله لم يفسخ عند
 الجمهور وفى وجه للشافعية يفسخ : والله اعلم

(١) اقول وقد ذهب الجمهور الى اشتراط الاجل فى السلم منهم مالك وابو حنيفة
 والأوزاعى والامام احمد بن حنبل لهذا الحديث كما قاله الشارح واستدلوا لذلك وبما أخرجه
 الشافعى والحاكم وصححه عن ابن عباس انه قال « اشهد ان السلف المضمون الى أجل مسمى
 قد أحله الله فى كتابه وأذن فيه ثم قرأ يا ايها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى
 فاكتبوه » : وبما أخرجه ابن ابى شيبه عن ابن عباس انه قال « لا تسلف الى العطاء ولا
 الى الحصاد واضرب أجلا » ولأن الحلول يخرج عن اسمه ومعناه اما الاسم فلانه يسمى
 سلفا وسما لتعجل احد العوضين وتأخر الآخر : واما معناه فلان الشارع ارخص فيه للحاجة
 لداعية اليه لان ارباب الزروع والثمار والتجارات يحتاجون الى النفقة على انفسهم وعليها التكمّل
 ومع حضوره ما يبيعه حالا لاجابة الى السلم فلا يثبت . وذهب الشافعى وابو ثور وابن المنذر
 الى جواز السلم حالا لانه عقد يصح مؤجلا فخالا أجوز ومن الفرار بعد واجبوا عما استدل

به الجمهور بان الحديث ليس بحجة لانه موقوف على ابن عباس : ويؤهل الحديث بما ذكره الشارح رحمه الله تعالى ع قال علاء الدين المطار واعلم انه يلزم الشافعية ومن قال بقولهم في السلم الخال جواز بيع العين الغائبة اذا وصفت باوصاف السلم وقد منها الشافعي في قوله الجديد ولهذا اختار المحققون من أصحابه جواز بيعها مع ثبوت خيار المشتري اذا رأى ذلك اه ولم يقع السلم في عصر النبوة الا بالموءل والحاق الخال بالموءل قياس على ماخالف القياس لان السلم خالف القياس اذ هو بيع معدوم وعقد غرر . والله اعلم

الحديث الأول عن عبد الرحمن بن أبزى وعبد الله بن أبي أوفى قالا « كنا نصيب المغنم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يأتينا أنباط من أنباط الشام فنسلفهم في الخنطة والشعير والزيت الى أجل مسمى قيل اكان لهم زرع أو لم يكن قالا ما كنا نسألهم عن ذلك » رواه البخارى والامام احمد بن حنبل : الكلام عليه من وجوه الأول قوله « ابن ابزى » هو بالوحدة والزاي على وزن أعلى وهو الخزاعي احد صغار الصحابة ولا يه أبزى صحبة ايضا على الراجح : الثانى قوله « انباط » وفي رواية للبخارى « نبط اهل الشام » قال الحافظ ابن حجر وهم قوم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت سنتهم وكان الذين اختلطوا بالعجم منهم ينزلون البطائح بين العراقيين . والذين اختلطوا بالروم ينزلون بوادى الشام ويقال لهم النبط بفتحتين والنبيط بفتح اوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية . والانباط قيل سموا بذلك لمعرفتهم بانباط الماء اى استخراجهم لكثرة معالجتهم الفلاحة . وقوله « فنسلفهم » هو بضم النون واسكان السين المهمة وتخفيف اللام من الاسلاف وقد تشدد اللام مع فتح السين من التسليف . الثالث قوله « فى الخنطة والشعير والزيت » وفي رواية زيادة والزيب وهو بيان لأنواع المسلم فيه . فكل ماضبط بصفة فالسلم فيه جائز . قال ابن قدامة فى المغنى فيصح فى الجبوب والثمار والدقيق والثياب والابريسم والقطنى والكتان والقنب والصوف والشعر والكاغد والحديد والرصاص والصفر والنحاس والأدوية والطيب والخلول والأدهان والشحوم والألبان والزريق والكبريت والكحل وكل مكبل او موزون او مذروع وقد جاء الحديث فى الثمار

وحديث ابن ابي أوفى في الخنطة والشعير والزبيب والزيت . وأجمع اهل العلم على ان السلم في الطعام جائز قال ابن المنذر واجمعوا على جواز السلم في الثياب . ولا يصح السلم فيما لا ينضبط بالصفة كالجوهر من اللؤلؤ والياقوت والفيروزج والعقيق والبلور لان اثمانها تختلف اختلافا متباينا بالصغر والكبر وحسن التدوير وزيادة ضوئها وصفائها ولا يمكن تقديرها ببيض العصفور ونحوه لان ذلك يختلف وهذا قول الشافعي واصحاب الرأي وحكى عن مالك صحة السلم فيها اذا اشترط فيها شيئا معلوما وان كان وزنا فبوزن معروف : اه * الرابع قوله « الى أجل مسمى » يدل على اعتبار الأجل في المسلم فيه وقد اختلف الجمهور في مقدار الأجل فقال ابو حنيفة لافرق بين الأجل القريب والبعيد : وقال اصحاب مالك لا بد من أجل تتغير فيه الاسواق وأقله عندهم ثلاثة ايام : وعند ابن القاسم خمسة عشر يوما : ولا يصح ان يؤجله بالحصاد والجذاذ وما اشبهه وبه قال ابن عباس وابو حنيفة والشافعي وابن المنذر والامام احمد بن حنبل : وفي رواية أخرى له انه قال أرجو ان لا يكون به بأس وبه قال مالك وابو ثور : وعن ابن عمر انه كان يبتاع الى العطاء وبه قال ابن ابي ليلى : استدل من منع السلم الى الحصاد والجذاذ بما رواه ابن عباس انه قال لا تسلف الى العطاء ولا الى الحصاد واضرب أجلا : وقد تقدم وفيه انه ليس بحجة لانه موقوف على ابن عباس : واستدل المجوزون بما اخرج به النسائي عن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث الى يهودى ابعت الى نوبين الى الميسرة » وقد طعن فيه ابن المنذر قال رواه حرمي بن عمار قال احمد ابن حنبل فيه غفلة وهو صدوق قال ابن المنذر فإخاف ان تكون من غفلاته اذ لم يتابع عليه : قال الشوكاني في شرحه المنتقى وليس في ذلك (اى في حديث عائشة) دليل على المطلوب لان التنصيص على نوع من انواع الأجل لا ينفي غيره : والحق ماذهب اليه الشافعية من عدم اعتبار الأجل لعدم ورود دليل يدل عليه فلا يلزم التعبد بحكم بدون دليل : وأما ما يقال من انه يلزم مع عدم الأجل ان يكون يبع للمعدوم ولم يرخص فيه الا في السلم ولا فارق بينه وبين البيع الا

الأجل فيجواب عنه بان الصيغة فارقة وذلك كاف : الوجه الخامس قوله « ما كنا نسألم » فيه دليل على انه لا يشترط في المسلم فيه ان يوجد عند المسلم اليه اذ لو كان من شرطه وجود المسلم فيه لاستفصلوهم وقد قال ما كنا نسألم عن ذلك وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال : ويرد عليه ان هذا الاستدلال انما هو بفعل الصحابي او تركه ولا دليل على انه صلى الله عليه وآله وسلم علم ذلك وأقره ويجاب عن ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقر اهل المدينة على السلم سنة وسنتين وثلاث والرطب ينقطع في أثناء ذلك وقد تقدم بسط ذلك ومن قال به من العلماء . واستدل ايضا بقوله « ما كنا نسألم عن ذلك » على صحة السلم اذا لم يذكر مكان القبض وهو قول الامام احمد واسحق وابي ثور وبه قال مالك وزاد ويقبضه في مكان السلم فان اختلفا فالقول قول البائع . وقال الثوري وابو حنيفة والشافعي لا يجوز السلم فيما له حمل ومؤنة الا ان يشترط في تسليمه مكانا معلوما . قاله الحافظ ابن حجر . والله اعلم

الحديث الثاني عن ابن عمر قال ■ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اسلف في شيء فلا يأخذ الا ما اسلف فيه او رأس ماله « رواه الدارقطني .

فيه دليل على انه لا يأخذ الا ما ساه او رأس ماله . قال مالك الامر عندنا فيمن اسلف في طعام بسعر معلوم الى أجل مسمى فخل الاجل فلم يجد المبتاع عند البائع وفاء مما ابتاع منه فاقاله فانه لا ينبغي له ان يأخذ الا ورقة او ذهبه او الثمن الذي دفع اليه بعينه . (تنبيه) وقد شرط جماعة من اهل العلم شروطا كثيرة في السلم لم يدل عليها دليل من كتاب ولا سنة . قال شارح المنتقى واعلم ان للسلم شروطا غير ما اشتمل عليه الحديث مبسوط في كتب الفقه ولا حاجة لنا في التعرض لما لا دليل عليه الا انه وقع الاجماع على اشتراط معرفة صفة الشيء المسلم فيه على وجه يتميز بتلك المعرفة عن غيره اه . والله اعلم

باب الشروط في البيع

١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَتْنِي بِرَبْرَةٍ فَقَالَتْ كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةً فَأَعِينَنِي فَقُلْتُ إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ وَيَكُونُوا وَلَا وَكُلِّ لِي فَعَلْتُ فَذَهَبَتْ بِرَبْرَةٍ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبَوْا عَلَيْهَا فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فَقَالَتْ إِنِّي عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا

قد أكثر الناس من الكلام على هذا الحديث وافردوا التصنيف في الكلام عليه وما يتعلق بقوائمه وبلغوا بها عدداً كثيراً (٢) ونذكر من ذلك عيوناً أن شاء الله تعالى والكلام عليه من وجوه ■ أحدها « كاتبت » فاعلت من الكتابة وهو العقد المشهور بين السيد وعبيده فاما ان يكون مأخوذاً من كتابة الخط لما

(١) أي هذا باب في بيان أحكام الشروط في البيع المأخوذة من الأحاديث المذكورة في الباب : والشروط جمع شرط يفتح أوله وسكون الراء وهو لغة العلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من اتفائه اتقاء المشروط ولا يلزم من وجوده وجود المشروط : وقيل هو ما يتوقف عليه وجود الشيء ولم يكن داخلاً فيه ■ والمراد هنا ما يصح من الشروط وما لا يصح : قال النووي قال العلماء الشروط في البيع أقسام : أحدها يقتضيه اطلاق العقد كشرط تسليمه : الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقاً : الثالث اشتراط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور لحديث عائشة وقصة بريرة : الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستثناء منفعة وهو باطل اهـ وذكر في الباب أربعة أحاديث :

(٢) قال ابن بطال أكثر الناس في تخريج الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة وجه . وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين أكثرهما فيما من استنباط الفوائد منها فذكر الأشياء . قال الحافظ ابن حجر ولم أقف على تصنيف ابن خزيمة ووقفت على كلام ابن جرير . أقول ولعل ما ذكره النووي وقع فيه تصحيح من الناسخ فان تلميذ الامام النووي علاء الدين العطار قال في شرحه . وقد صنف ابن جرير الطبري وابن حزم الظاهري فيه مصنفين كبيرين اهـ فانه ذكر ابن حزم ولم يذكر ابن خزيمة والله اعلم .

أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ خُذِيهَا
وَأَشْتَرِي لَّهُمُ الْوَلَاءَ فَأَتَمَّا الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ ففَعَلَتْ عَائِشَةُ ثُمَّ قَامَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ فَمَا
بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانَ مِنْ
شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ قَضَاءُ اللَّهِ
أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ﴿١﴾

انه يصحب هذا العقد الكتابة له فيما بين السيد وعبده واما ان يكون مأخوذاً
من معنى الالتزام كما في قوله تعالى « كانت على المؤمنين كتاباً موقوتا » كأن السيد

(١) خرجه البخارى في مواضع متعددة بالفاظ مختلفة مطولاً ومختصراً هذا احدها :
ومسلم وابو داود والنسائى وابن ماجه : وقوله « بريرة » بفتح الباء الموحدة وكسر الراء
الأولى وفتح الثانية بينهما ياء آخر الحروف ساكنة : وهى بنت صفوان كانت تقوم من
الأثصار او مولاة لابى احمد بن جحش : وقيل مولاة لبعض بنى هلال وكانت قبطية
فكاتبوها ثم باعوها من عائشة رضى الله عنها وعتقت تحت زوج لها اسمه مفاث فغيرها رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخترت فراقه فكان سنة . واختلف فى زوجها هل كان حراً
او عبداً والصحيح انه عبد ولها قصة مع عبد الملك بن مروان ذكرها غير واحد . وحاصلها
ان عبد الملك بن مروان قال كنت أجالس بريرة بالمدينة قبل ان الى هذا الأمر فكانت
تقول يا عبد الملك انى أرى فيك خصالاً وانك لخليق ان تبنى هذا الأمر فن وليته فاحذر الدما
فانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الرجل ليدفع عن باب الجنة بعد
ان ينظر اليها بملىء حجة من دم يريقه من مسلم يغير حق . . وقوله « كاتبته اهلى على
تسع اواق » المراد بالأهل مواليتها وسانتها . والأهل فى الأصل الآل وفى الشرع من
تلزم نفقته على الأصح عند الشافعية . والأواق تقدم الكلام عليها فى الزكاة ومقدار التسع اواق
ثلاثمائة وستون درهماً شرعاً . وقوله « مائة شرط » خرج مخرج التكتير يعنى ان الشروط
الغير المشروعة باطلة ولو كثرت فلا مفهوم للمعد . والله اعلم

الزم نفسه عتق العبد عند الاداء والعبد الزم نفسه الاداء للمال الذى تكاباعليه (١)
 الثانى اختلفوا فى بيع المكاتب على ثلاثة مذاهب المنع والجواز والفرق بين
 ان يشتري للعتق فيجوز او للاستخدام فلا (٢) فاما من أجاز بيعه فاستدل بهذا
 الحديث فانه ثبت ان بريرة كانت مكاتبه ، وأما من منع فيحتاج الى العذر عنه
 فمن العذر عنه ما قيل انه يجوز بيعه عند العجز عن الاداء أو الضعف عن الكسب
 فقد يحمل الحديث على ذلك : ومن الاعتذارات ان تكون عائشة اشترت الكتابة
 لا الرقبة ، وقد يستدل على ذلك بقوله فى بعض الروايات « فان احبوا ان أقضى
 عنك كتابتك ويكون ولاؤك لى » فانه يشمر بان المشتري هو الكتابة لا الرقبة
 ومن فرق بين شرائه للعتق والاستخدام لا اشكال عنده لانه يقول أنا أجز
 بيعه للعتق والحديث موافق لما أقول :

الثالث بيع العبد بشرط العتق اختلفوا فيه وللشافعى قولان أحدهما انه باطل
 كما لو باعه بشرط ان لا يبيعه ولا يهبه وهو باطل : والثانى وهو الصحيح ان
 العقد صحيح لهذا الحديث : ومن منع من بيع العبد بشرط العتق فقد قيل انه

(١) اقول اختلف العلماء فى تعريف الكتابة واحسنه كما قاله الحافظ : تعليق عتق بصفة على معاوضة
 مخصوصة : واول من كتب من الرجال فى الاسلام سلمان الفارسى : ومن النساء بريرة رضى الله عنها :
 وكانت المكاتب متعارفة قبل الاسلام فقرأها الشرع خلافا لمن زعم انها من خصوصيات هذه
 الامة : والله اعلم

(٢) وحاصل ما ذكره الشارح ان فى بيع المكاتب خلافا للعلماء على ثلاثة مذاهب : الاول جوازه
 وهو قول احمد وربيعة والليث وابى ثور ومالك والشافعى فى رواية عنه واختاره ابن جرير وابن
 المنذر وغيرهما كما حكاه صاحب الفتح وهو مذهب الجمهور حيث ان بريرة كانت مكاتبه وباعها موالها
 واشترتها عائشة رضى الله عنها وقرأها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك : الثانى منعه وهو
 قول ابن مسعود وابى حنيفة والشافعى فى اصح القولين عنه وبعض المالكية واختلفوا فى حمل
 الحديث فمنهم من حمل الحديث على أن بريرة عجزت نفسها وقسخوا الكتابة لعجزها وضعفها
 عن الاداء والكسب : ومنهم من حمّله على أن عائشة اشترت الكتابة لا الرقبة مستدلا على
 ذلك بقول عائشة رضى الله عنها فى بعض الروايات « فان احب أهلك أن أقضى عنك كتابتك »
 فانه يشمر بان المشتري هو الكتابة لا الرقبة : الثالث جوازه للعتق لا الاستخدام لموافقة
 الحديث عنده فلا اشكال لانه يقول أنا أجز بيعه للعتق وبه قال احمد واسحق :

يمنع كون عائشة مشترية للرقبة ويحمله على قضاء الكتابة عن بريرة أو على شراء الكتابة خاصة والأول ضعيف مخالف للفظ الوارد في بعض الروايات وهو قوله عليه السلام « ابتاعى » وأما الثاني فانه يحتاج فيه الى ان يكون قد قيل بمنع البيع بشرط العتق مع جواز بيع الكتابة وقد يكون ذهب الى الجمع بين هذين ذاهب واحد معين وهذا يستمد من مسئلة احداث القول الثالث :

الرابع اذا قلنا بصحة البيع بشرط العتق فهل يصح الشرط أو يفسد فيه قولان للشافعى رحمه الله أحدهما ان الشرط يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر الاشتراط الولاء والعقد تضمن أمرين اشتراط العتق واشتراط الولاء ولم يقع الانكار الا للثاني فيبقى الأول مقراً عليه أو يؤخذ من لفظ الحديث فان قوله « اشترطى لهم الولاء » من ضرورة اشتراط العتق فيكون من لوازم اللفظ لا من مجرد التقرير ومعنى صحة الشرط انه يلزم الوفاء به من جهة المشتري فان امتنع فهل يجبر عليه أم لا فيه اختلاف بين أصحاب الشافعى واذا قلنا لا يجبر اثبتنا الخيار للبائع :

الخامس اشتراط الولاء للبائع هل يفسد العقد فيه خلاف وظاهر الحديث انه لا يفسده لما قال فيه « واشترطى لهم الولاء » ولا يأذن النبي صلى الله عليه وسلم فى عقد باطل : واذا قلنا انه صحيح فهل يصح الشرط فيه اختلاف فى مذهب الشافعى والقول بطلانه موافق لالفاظ الحديث وسياقه وموافق للقياس أيضا من وجه وهو ان القياس يقتضى ان الاثر يختص بمن صدر منه السبب والولاء من آثار العتق فيختص بمن صدر عنه العتق وهو المشتري المعتق : وهذا التمسك والتوجيه فى صحة البيع والشرط يتعلق بالكلام على معنى قوله « واشترطى لهم الولاء » وسيأتى

السادس الكلام على الاشكال العظيم فى هذا الحديث وهو ان يقال كيف يأذن النبي صلى الله عليه وسلم فى البيع على شرط فاسد وكذلك يقال كيف يأذن النبي صلى الله عليه وسلم فى البيع حتى يقع البيع على هذا الشرط فيدخل البائع عليه ثم يبطل اشتراطه : فاختلف الناس فى الكلام على هذا الاشكال *

فمنهم من صعب عليه فانكر هذه اللفظة أعنى قوله « واشترطى لهم الولاء » وقد نقل ذلك عن يحيى بن أكرم وبلغنى عن الشافعى قريب منه وانه قال اشتراط الولاء رواه هشام بن عروة عن أبيه وانفرد به دون غيره من رواة هذا الحديث وغيره من رواة أنه ثبت من هشام (١) والأكثر من على اثبات اللفظة للثقة براويها واختلافوا فى التأويل والتخريج وذكر فيه وجوه : احدها ان لهم بمعنى عليهم واستشهد لذلك بقوله تعالى (ولهم اللعنة) بمعنى عليهم (٢) (وان اسأتم فلها) وفى هذا ضعف أما أولا فلان سياق الحديث وكثيرا من الفاظه ينفى به : وأما ثانيا فلان اللام لا تدل بوضعها على الاختصاص النافع بل تدل على مطلق الاختصاص فقد يكون فى اللفظ ما يدل على الاختصاص النافع وقد لا يكون : وثانيتها ما فهمته من كلام المصنفين من بعض المتأخرين وتلخيصه ان يكون هذا الاشتراط بمعنى ترك المخالفة لما شرطه البائعون وعدم اظهار النزاع فيما دعوا اليه وقد يعبر عن التخليه والترك بصيغة تدل على الفعل الا ترى انه قد اطلق لفظ الاذن من الله تعالى على التمكن من الفعل والتخليه بين العبد وبينه وان كان ظاهر اللفظ يقتضى الاباحة والتجويز وهذا موجود فى كتاب الله تعالى على ما يذكره المفسرون كما فى قوله تعالى (وما هم بضارين به من أحد الا باذن الله) وليس المراد بالاذن ههنا اباحة الله تعالى للاضرار بالسحر ولكنه لما خلى بينهم وبين ذلك الاضرار اطلق عليه لفظة

(١) من قال انفرد به هشام دون غيره ظن ان ذلك علة فى الحديث فانكر اللفظة والحديث لاعلة فيه :

(٢) أما الاستدلال بالآية فبعيد لان قوله «ولهم اللعنة» فمثل قوله « لهم العذاب » وقوله « ولهم الحزى » وهو معنى صحيح لانه ليس المراد أنهم يملكون اللعنة بل هنا اذا قيل لهم اللعنة فالمراد أنهم يحزرون بها واذا قيل عليهم فالمراد الدعاء عليهم باللعنة فالمعنيان مقترقان : وقد يراد بقوله عليهم الخبر أى وقت عليهم فحرف الاستعلاء أفاد غير ما أفاده حرف الاختصاص وان كانا يشتركان فى أن أولئك ملعونون : وقوله فى الحديث « اشترطى لهم » مبين لمعنى اشترطى عليهم فكيف يفسر معنى اللفظ بمعنى ضده : وأيضا فعائشة رضى الله عنها قد كانت اشترطت ذلك عليهم ۝ وقالت « ان شاءوا عدتها لهم عدة واحدة ويكون لاولئك لى » كما جاء فى بعض روايات الصحيحين فامتصوا : والله اعلم

الاذن مجازاً وهذا وان كان محتملاً الا انه خارج عن الحقيقة (١) من غير دلالة ظاهرة على المجاز من حيث اللفظ ■ وثالثها ان لفظة الاشتراط والشرط وما تصرف منها تدل على الاعلام والاظهار ومنه اشراط الساعة والشرط اللغوي والشرعي ومنه قول اوس بن حجر بفتح الحاء والجيم * فاشترط فيها نفسه * (٢) اى أعلمها وأظهرها واذا كان كذلك فيحمل « اشترطى » على معنى اظهرى حكم الولاة وبينيه واعلمى انه لمن اعتق على عكس ما أورده السائل وفهمه من الحديث * ورابعها ما قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان اخبرهم ان الولاة لمن عتق ثم اقدموا على اشتراط ما يخالف هذا الحكم الذى علموه فورد هذا اللفظ على سبيل الزجر والتوبيخ والتكيل لمخالفتهم الحكم الشرعى وغاية ما في الباب اخراج لفظة الامر عن ظاهرها وقد وردت خارجة عن ظاهرها في مواضع يتمتع ان يراد بها ظاهرها كقوله تعالى (اعملوا ما شئتم) و (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) وعلى هذا الوجه والتقرير الذى ذكر لا يبقى غرور (٣) وخامسها ان

(١) قال في العدة لانه جعل الامر وهو قوله اشترطى بمعنى اسكنى عن النزاع وهذا مجاز قطعاً وهو استعارة تبعية شبه اشتراطها مع اضمار خلافه بسكوتهما وتركها من حيث ان كلا منهما غير نافع في الذى اراده البائع من بقاء الولاة ■ وقد يقال القرينة عقلية هنا فانه قد تقرر بالأدلة القطعية صحة نبوته صلى الله عليه وآله وسلم ومن لازمها انه لا يندفع احدا ولا يأذن في باطل وليس من شرط قرينة المجاز ان تكون لفظية فقط .

(٢) هو بعض شطر بيت وأصله * فاشترط فيها نفسه وهو معصم * وألقى باسباب له وتوكلوا وزعم الطحاوي ان المزني حدثه به عن الشافعى بلفظ وأشرطى بهمة قطع بغير تاء مثناة ثم وجهه بان معناه اظهرى لهم حكم الولاة والاشراط الاظهار واستدل بقول اوس بن حجر هذا : قال الخافض في الفتح وأتكر غيره هذه الرواية والذى في مختصر المزني والائم وغيرهما عن الشافعى كرواية الجمهور ■ واشترطى « بصيغة أمر المؤنث من الشرط :

(٣) قيل في توجيهه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أعلم الناس بان اشتراط البائع الولاة باطل واشتهر ذلك بحيث لا يخفى على أهل بريرة فلما أرادوا ان يشترطوا ما تقدم لهم العلم ببطلانه أطلق الأمر من يداً به التهديد على ما ل الحال كقوله تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله) وكقوله تعالى حكاية عن موسى (القوا ما انتم ملقون) اى فليس ذلك بناقصكم : وكأنه يقول اشترطى لهم فسيعلمون ان ذلك لا ينفعهم : ويؤيده قوله حين خطبهم « اما بعد

يكون ابطال هذا الشرط عقوبة لمخالفتهم حكم الشرع فان ابطال الشرط يقتضى
تفريم ما قبل به الشرط من المالية المسموح بها لأجل الشرط ويكون هذا من
باب العقوبة بالمال كحرمان القاتل الميراث * وسادسها ان يكون ذلك خاصاً بهذه
القصة لاعاماً في سائر الصور ويكون سبب التخصيص بابطال هذا الشرط المبالغة
في زجرهم عن هذا الاشتراط المخالف للشرع كما ان فسخ الحج الى العمرة كان
خاصاً بتلك الواقعة مبالغة في ازالة ما كانوا عليه من منع العمرة في أشهر الحج
وهذا الوجه ذكره بعض أصحاب الشافعى وجعله بعض المتأخرين منهم
الأصح في تأويل الحديث (١)

الوجه السابع من الكلام على الحديث انه يدل على ان كلمة انما للحصر لانها
لو لم تكن للحصر لما لزم من اثبات الولاء ان اعتق نفيه عن لم يعتق لكن هذه
الكلمة ذكرت في الحديث لبيان نفيه عن لم يعتق فدل على ان مقتضاها الحصر
الوجه الثامن لاختلاف في ثبوت الولاء للمعتق عن نفسه بالحديث المذكور
واختلفوا في من أعتق على ان لا ولأله وهو المسمى بالسائبة (٢) ومذهب الشافعى

فبال رجال يشترطون شروطاً الخ فويجهم بهذا القول مشيراً الى أنه قد تقدم منه بيان حكم
انتباطاله اذ لو لم يتقدم بيان ذلك لبداً بيان الحكم في الخطبة لا بتوبيخ الفاعل لانه كان
يكون باقياً على البراءة الأصلية : والله أعلم

(١) اقول يشير الشارح رحمه الله تعالى بقوله وجعله بعض المتأخرين منهم الى ما قاله النووي
في شرح مسلم ان أقوى الأجوبة ان هذا الحكم خاص بمأثرة في هذه القضية وان سببه المبالغة
في الرجوع عن هذا الشرط لمخالفته حكم الشرع وهو كفسخ الحج الى العمرة كان خاصاً بتلك
الحجة مبالغة في ازالة ما كانوا عليه في منع العمرة في أشهر الحج ويستفاد منه ارتكاب اخف
المفسدين اذا استلزم ازالة اشدّها : وتعقب بأنه استدلال بمختلف فيه على مختلف فيه : وتعقبه
ايضاً بعض المحققين بان التخصيص لا يثبت الا بدليل : ولان الشافعى نص على خلاف هذه
المقالة : تنبيه لذلك والله اعلم :

(٢) هو بالسبب المهمة شبهوه بسوائب الجاهلية حيث اضاع ولأه : ذهب الشافعى ومالك والاوزاعى
والنورى والامام احمد بن حنبل وداود وجاهير العلماء الى ان لا ولأه لمن اسلم على يديه رجل
ولا لمن التقط لقطعة ولا لمن حالف انساناً على نصرة : قالوا واذا لم يكن لأحد من هؤلاء
المذكورين وارث فإله لبيت المال : وقال المحققون من الشافعية وغيرهم يشترط ان يكون مصرف

بطلان هذا الشرط وثبوت الولاء للمعتق والحديث يتمسك به في ذلك
الوجه التاسع قالوا يدل على ثبوت الولاء في سائر وجوه العتق كالكتابة
والتعليق بالصفة وغير ذلك :

الوجه العاشر يقتضى حصر الولاء للمعتق ويستلزم حصر السببية في العتق
فيقتضى ذلك ان لاولاء بالحلف والموالة ولا باسلام الرجل على يد الرجل ولا
بالتقاطه للقيط : وكل هذه الصور فيها خلاف بين الفقهاء ومذهب الشافعى
ان لاولاء في شئ منها للحديث :

الحادى عشر الحديث دليل على جواز الكتابة وجواز كتابة الأمة المزوجة :
الثانى عشر فيه دليل على تنجيم الكتابة لقولها « كاتبت أهلي على تسع
اواق في كل عام أوقية » وليس فيه تعرض للكتابة الحالة فيتكم عليه (١)

بقية المال مستقيما او المتصرف فيه عادلا : وقال ربيعة والليث وابو حنيفة من اسلم على يديه
رجل فولأؤه له . وقال اسحق يثبت للملتقط الولاء على اللقيط . وقال ابو حنيفة يثبت الولاء
بالحلف ويتوارثون به . والحديث يدل للجمهور على ان لاولاء لاحد من هؤلاء حيث قال
« انما الولاء لمن اعتق » والله اعلم

(١) اعلم أن نجم الكتابة هو القدر المعين الذى يؤديه المكاتب في وقت معين : وأصله أن
العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طلوع النجم والمنازل لكونهم لا يعرفون الحساب
فيقول أحدهم اذا طلع النجم القلاني أدبت حنك فسميت الأوقات نجوما بذلك ثم سمي المؤدى
في الوقت نجما : وقد ذهب الى اشتراط التأجيل والتنجيم في الكتابة الشافعى وغيره وقوفا مع
التسمية بناء على ان الكتابة مشتقة من الكتب بمعنى الضم وهو ضم النجوم الى بعض وأقل
ما يحصل به الضم نجمان ولأنه أمكن لتحصيل القدرة على الأداء واحتجوا أيضا بما رواه
ابن ابى شبة عن علي بن رضى « اذا تنازع على المكاتب نجمان فلم يرد نجومه رد الى الرق »
وذهب الحنفية والمالكية الى عدم اشتراط التنجيم وجواز الكتابة الحالة واختاره بعض الشافعية
كالرويانى واحتج لهم غير واحد بأن التأجيل جعل رفقا بالمكاتب لا بالسيد فاذا قدر العبد على
ذلك لا يمنع منه : وبان سلمان كاتب يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر تأجيلا : وبما
رواه الدار قطنى والبيهقى عن أبى سعيد المقبرى قال اشترتني امرأة من بنى ليث بسوق ذى
الجزاز بسبعمائة درهم ثم قدمت فكاتبته على أربعين الف درهم فاذهبت اليها عامة المال ثم
حملت مابقى اليها فقلت هذا مالك فاقبضه » الحديث : وأجابوا عن الاول بأن الحديث لا يدل
على تحم التنجيم وحديث على الذى رواه ابن ابى شبة لا يتنهض الاحتجاج به على الاشتراط

الثالث عشر قوله عليه السلام « ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله » فيحتمل ان يريد بكتاب الله حكم الله (١) ويراد بذلك نفى كونها في كتاب الله بواسطة أو بغير واسطة فان الشريعة كلها في كتاب الله إما بنبر واسطة كالمنصوصات في القرآن من الاحكام وأما بواسطة كقوله تعالى (وما أنا كم الرسول فخذوه) * (واطيعوا الله واطيعوا الرسول) وقوله صلى الله عليه وسلم « قضاء الله احق » أى بالاتباع من الشروط المخالفة لحكم الشرع وشرط الله أوثق ■ أى باتباع حدوده : وفي هذا اللفظ دليل على جواز السجع الغير المتكلف (٢)

لانه قول صحابي : ولان الحديث لا يشعر بان ذلك على جهة الحتم : وقد اتفق العلماء على جواز التنجيم كما حكاه صاحب الفتح وأما كونه شرطا او واجبا فلا مستند له نصا ■ تدبر والله اعلم ■ (١) أقول المراد بما ليس في كتاب الله ما خالف كتاب الله تعالى : أو حكمه من كتابه أو سنة رسوله أو اجماع الأمة وليس المراد من ذلك أن كل من شرط شرطا لم ينطق به الكتاب فهو باطل لانه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يبطل الشرط : ويشترط في الثمن شروط من أوصافه أو من نجومه ونحو ذلك فلا يبطل : قال القرطبي رحمه الله تعالى قوله « ليس في كتاب الله » أى ليس مشروعا في كتاب الله تأصيلا ولا تفصيلا : قال الحافظ ابن حجر في الفتح ومعنى هذا أن من الاحكام ما يؤخذ تفصيلا من كتاب الله كالوضوء : ومنها ما يؤخذ تأصيلا دون تفصيله كالصلاة : ومنها ما أصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والاجماع وكذلك القياس الصحيح فكل ما يقتبس من هذه الأصول تفصيلا فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلا : اه دليل ذلك قوله تعالى (واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو رده الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) : وقد تقدم بيان ما يجوز من الشروط وما لا يجوز نقلًا عن النووي في أول الباب فارجع اليه : وقد قلنا في أول الباب في تعليقنا عليه أن المصنف ذكر في الباب أربعة أحاديث وهو سهو والصواب ثلاثة أحاديث والله أعلم (٢) ويؤخذ من الحديث فوائد كثيرة منها جواز الاستعانة على نجوم الكتابة باهل الخير والفضل : ومنها اعانة المكاتب في كتابته : ومنها جواز حكاية ما يقع من ذلك خصوصا اذا قصد به تعريف الأحكام : ومنها جواز تصرف المرأة في مالها بالبراء والاعتاق ونحوهما اذا كانت رشيدة : ومنها ان الكتابة تكون على نجوم حيث ان كتابتها كانت على تسع اواق في كل عام أوقية وتقدم اقوال العلماء في ذلك والراجح منها : ومنها جواز الكتابة واستجابها : ومنها المبادرة الى اجابة السائل ورضى ما يفعله من الخير عليه معه وعلى من يتعلق به امضاء ذلك الخير : ومنها جواز بيع المكاتب وقد تقدم الكلام على ذلك وأقوال العلماء في ذلك : ومنها

جواز اكتساب المكاتب بالسؤال وتمكين السيد لها من ذلك : ومنها أخذ الكتابة من مسألة الناس وقد ذكره ذلك بعضهم وزعم أنه من أوساح الناس والحديث يرد عليه : ومنها جواز كتابة الأمة كالعبد وجواز كتابة المتزوجة ولو لم يأذن الزوج وانه ليس له منعها من كتابتها ولو كانت تؤدي الى فراقها منه كما انه ليس للعبد المتزوج منع السيد من عتق أمته التي تحتها وان أدى ذلك الى بطلان نكاحها : ومنها بيان ان النهي الوارد عن كسب الأمة محمول على من لا يعرف وجه كسبها او محمول على غير المكاتب وقد تقدم لنا بسط ذلك في موضعه : ومنها ان للمكاتب أن يسأل من حين الكتابة ولا يشترط في ذلك عجزه خلافا لمن شرطه : ومنها انه لا بأس لمن أراد أن يشتري للعتق أن يظهر ذلك لأصحاب الرقبة لئلا تساهلوا له في الثمن ولا بعد ذلك من الرياء : ومنها مشروعية الخطبة للأمة والكبار لا امر يحدث بوقوع بدعة أو مخالفة للشرع يبين ذلك للناس وصوابهم من خطابهم منكررا على ما يخالف الشرع : ومنها استئصال الأدب في الخطبة وحسن العشرة وجميل الموعظة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ما بال رجال يشترطون شروطا » الخ ولم يواجه صاحب الشرط المخالف بعينه حيث أن المقصود يحصل له وغيره من غير فضيحة وشناعة عليه . ومنها ابتداء الخطب بحمد الله تعالى والثناء عليه . ومنها مشروعية قوله أما بعد في الخطب بعد حمد الله والثناء عليه والصلاة على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أهملها كثير من الخطباء في هذا الزمان . وبعض الناس يأتي بالواو بدل أما وليس بسنة وإنما السنة هو الأتيان بما بعد كما هو الثابت في الأحاديث فليتنبه لذلك : ومنها جواز رفع الصوت عند انكار المنكر والتغليظ في إزالته والمبالغة في تقييده : والله أعلم (فائدة) قال الفاكهي وقد رأيت في كتاب التنبيه للشيخ الامام البطايوسي رحمه الله تعالى قال روي عن عبد الوارث بن سعيد انه قال قدمت مكة فالتفت فيها أبا حنيفة فقلت له ما تقول في رجل « اع يبعنا وشرطنا فقال البيع باطل والشرط باطل فالتفت ابن أبي ليلى فسألته عن ذلك فقال البيع جائز والشرط باطل فالتفت ابن شبرمة فسألته عن ذلك فقال البيع جائز والشرط جائز فقلت في نفسي يا سبحان الله ثلاثة من فقهاء العراق لا ينفقون على مسألة واحدة فعدت الى أبي حنيفة فاخبرته بما قال لي صاحبه فقال ما أدري ما قل لك حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع وشرط » فاليوم باطل والشرط باطل : فعدت الى ابن أبي ليلى فاخبرته بما قال صاحبه فقال لا أدري ما قل لك حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « امرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اشتري بريرة فاعتقها » البيع جائز والشرط باطل : قال فعدت الى ابن شبرمة فاخبرته بما قال صاحبه فقال ما أدري ما قل لك حدثني مسعر بن كرام عن محارب بن دثار عن جابر « قال بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعيرا وشرط لي حملانه الى المدينة » فاليوم جائز والشرط جائز : قال الفاكهي فسيب اختلاف هؤلاء الفقهاء الثلاثة اخذ كل واحد منهم

٢ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ فَأَعْيَا فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ فَلَحِقَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَا إِلَى وَضْرَتِهِ فَسَارَ سِيرًا لَمْ يَسِرْ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ بَعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ قُلْتُ لَا ثُمَّ قَالَ بَعْنِيهِ فَبِعْتَهُ بِأَوْقِيَّةٍ وَاسْتَنْتَيْتُ حِمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ فَتَقَدَّنِي ثَمَنَهُ ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرْسَلْتُ فِي إِرْيٍ فَقَالَ أَتُرَانِي مَا كَسْتُمْكَ لَا خَذَ جَمْلَكَ لَا خَذَ جَمْلَكَ وَدَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ ^(١)

في الحديث علم من أعلام النبوة ومعجزة من معجزات الرسول صلى الله

بحديث مفرد اتصل به ولم يتصل به غيره : أقول ولا يخفى على قائل أن ما أخذ به كل واحد من هؤلاء الأئمة إنما كان بطريق الاجتهاد والنقل الصحيح لذلك لم يرجع أحدهم عن قوله إلى قول غيره فلو رجع إليه بدون أن يبحث عن الدليل ومورده ومقدار مكانته من الصحة والضعف لكان ذلك تقليدا : ومن هذا يظهر فضل هؤلاء الأكابر وما كانوا عليه من الصلاح والتقوى والتجربى في النقل والورع والزهد في المطعم والمشرب والمسكن : فغلب علينا أن نخذوا حذو هؤلاء الأماجد الكرام ويتخللوا باخلاصهم ويسلكوا طريقهم في استنباط الأحكام وإقامة الأدلة عليها وتحقيقها بدون تمصّب إلى مذهب أو ميل نحو قول إمام أو رأى وإنما يتعصب للدليل الصحيح من كتاب أو سنة وما يرجع إليهما وهذا هو التعصب المدحوق الثابت صاحبه الثواب الأعظم وفقنا الله وإياك إلى العمل الصالح الموافق لما جاء به الشرع الخفيف آمين والله أعلم : (١) خرجه البخارى في مواضع كثيرة بالفاظ مختلفة مطولا ومختصرا : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه وابن ماجه وإمام أحمد بن حنبل : وقوله « فاعيا فأراد أن يسبيته » أى تعب الجمل فأراد أن يطلقه وليس المراد أن يجمعه سائبة لا يركبه أحد كما كانوا يفعلون في الجاهلية لأن هذا لا يجوز في الإسلام : وقوله « حملاته » هو بضم المهملة الجمل والمفعول مخدوف أى استمنت حملته أى : وقوله « ما كسّمك » المماكسة المكاملة في النقص من الثمن وأصلها النقص : ومنه مكس الظالم وهو ما يتقعه بأخذه من أموال الناس : وقوله « خذ جملك ودراهمك فهو لك » فيه من مكارم الاخلاق ومحاسن المعاملة ألا يخفى على العاقل : قال العلامة أبو الفرج زين الدين بن الجوزى هذا من احسن التكرم لأن من باع شيئا فهو في الغالب محتاج لثمنه فاذا تعوض من الثمن بقى في قلبه من المبيع أسف على فراقه كما قيل

عليه وسلم (١) أما بيعه واستثناء حملاته الى المدينة فقد اجاز مالك مثله في المدة اليسيرة : وظاهر مذهب الشافعي المنع : وقيل بالجواز تفريعا على جواز بيع الدار المستأجرة فان المنفعة تكون مستثناة ومذهب الشافعي الأول (٢) والذي يمتدح به عن هذا الحديث على هذا المذهب ان لا يحمل استثناءه على حقيقة

وقد تخرج الحاجات يأثم مالك ■ نفائس من رب بين ضنين

فاذا رد عليه المبيع مع ثمنه ذهب اثم عنه وثبت فرحه وقضيت حاجته فكيف مع ما انضم الى ذلك من الزيادة في الثمن : وكانت قصة جابر هذه وبيع جملة في غزوة ذات الرقاع سنة خمس من الهجرة : والله اعلم

(١) حيث ان جابر لما أعيا دله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسار اسرع ما كان

بعد الاعيا وهذا امر خارق للعادة :

(٢) اقول ذهب الجمهور الى بطلان البيع لان الشرط المذكور ينافي مقتضى العقد وبه قال

أبو حنيفة والشافعي وآخرون سواء قلت المسافة ام كثرت : وقال مالك بالجواز اذا كانت مسافة الركوب قريبة وقد حدث بثلاثة ايام وحمل هذا الحديث على ذلك : وذهب الأوزاعي وابن شبرمة واحد واسحق وأبو ثور وطائفة الى جواز ذلك وصحة البيع : احتج المانعون بان الفاظ هذا الحديث اختلفت فبينهم من ذكر فيها الشرط ومنهم من ذكر فيها ما يدل عليه ومنهم من ذكر ما يدل على انه كان بطريق الحبة : وقصة جابر واقعة عين يتطرقها الاحتمالات : وقد عارضه حديث عائشة في قصة بريرة ففيه بطلان الشرط المخالف لمقتضى العقد كما تقدم : وبما صح من حديث جابر ايضا النهي عن بيع الثنيا وقد اخرج أصحاب السنن وقال الحافظ في الفتح واستناده صحيح : وورد النهي عن بيع وشرط وسيأتي ان شاء الله تعالى في التعليق على آخر الباب : واستدل لهم أيضا بما ذكره الشارح رحمه الله * اجاب المجوزون عن ذلك ان الذي ينافي مقصود البيع ما اذا اشترط مثلا في بيع الجارية ان لا يطأها : وفي الدار ان لا يسكنها : وفي العبد ان لا يستخدمه : وفي الدابة ان لا يركبها أما اذا اشترط شيئا معاوما لوقت معلوم فلا بأس به : وأما حديث النهي عن الثنيا ففي نفس الحديث « الا ان تعلم » فلم ان المراد ان النهي انما وقع عما كان مجهولا : وأما حديث النهي عن بيع وشرط ففي استناده مقال وهو قابل للتأويل : وذهب الطحاوي الى تأويل هذا الحديث بان البيع المذكور لم يكن على الحقيقة لقوله في آخره « أتراني ما كنتك » الخ فانه يشعر بان القول المتقدم لم يكن على التبايع حقيقة ورد القرطبي ما ذكره بأنه دعوى مجردة وتغيير وتحريف لا تأويل قال وكيف يصنع قائله في قوله « بعته منك باقية » بعد المساومة : وقوله « قد اخذته » وغير ذلك من الالفاظ المنصوصة في ذلك : والله اعلم

الشرط في العقد بل على سبيل تبرع الرسول صلى الله عليه وسلم بالحل عليه أو يكون الشرط سابقا على العقد والشروط المفسدة ما تكون مقارنة للعقد ومزوجة به على ظاهر مذهب الشافعي : وقد أشار بعض الناس الى ان اختلاف الرواة في ألفاظ الحديث مما يمنع الاحتجاج به على هذا المطلب فان بعض الألفاظ صريح في الاشتراط وبعضها لا فيقول اذا اختلف الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج (١) فنقول هذا صحيح لكن بشرط تكافؤ الروايات أو تقاربها أما اذا كان الترجيح واقعا في بعضها اما لان رواته أكثر أو أحفظ فينبغي العمل بها اذا الأضعف لا يكون مانعا من العمل بالأقوى والمرجوح لا يدفع التمسك بالراجح التمسك بهذا الأصل فانه نافع في مواضع عديدة * منها ان الحديثين يعللون الحديث بالاضطراب ويجمعون الروايات

(١) اقول وقد وقع في لفظ هذا الحديث اختلاف كثير في مقدار ما اشتراه به : وفي اشتراط ركوبه الى المدينة وعدمه : قال الحافظ في الفتح والحاصل من الروايات أوقية وهي رواية الأكثر : وأربعة دنانير وهي لا تخالفها كما تقدم : وأوقية ذهب : وأربع أواق : وخمس أواق : ومائتا درهم : وعشرون دينارا هذا ما ذكره المصنف (أي البخاري في صحيحه) ووقع عند أحمد والبخاري من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل ثلاثة عشر دينارا : وقد جمع عياض وغيره بين هذه الروايات فقال سببه أنهم رَوَوْا بالمعنى والمراد أوقية الذهب والأربع أواق والخمس بقدر ثمن الأوقية الذهب : والأربعة دنانير مع العشرين دينارا محاولة على اختلاف الوزن والعدد : وكذلك رواية الأربعين درهما مع المائتي درهم قال وكان الأخبار بالفضة عما وقع عليه العقد وبالذهب عما حصل به الوفاء أو بالعكس اهـ ملخصا (أي من كلام القاضي عياض رحمه الله تعالى) : قال القرطبي اختلفوا في ثمن الجمل اختلافا لا يقبل التلقيق وتكلف ذلك بعيد عن التحقيق وهو مبني على أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه مع انه لا يتعلق بتحقيق ذلك حكم وإنما تحصل من مجموع الروايات انه باعه البعير بثمن معلوم بينهما وزاده عند الوفاء زيادة معلومة ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك : وذهب البخاري في صحيحه الى ترجيح رواية أوقية والاشتراط قال الحافظ وما جنح اليه البخاري من الترجيح أقدم وبالرجوع الى التحقيق اسعد فليعتمد ذلك وبالله التوفيق : وقال الاسماعيلي ليس اختلافهم في قدر الثمن بضار لان الغرض الذي سبق اخذت لاجله بيان كرمه صلى الله عليه وآله وسلم وتواضعه وحضوه على اصحابه وبركة دعائه وغير ذلك ولا يازم من وهم بعضهم في قدر الثمن توهينه لاصل الحديث : والله اعلم

العديدة فيقوم في الذهن منها صورة توجب التضعيف والواجب ان ينظر الى تلك الطرق فما كان منها ضعيفاً أسقط عن درجة الاعتبار ولم يكن مانعاً من التمسك بالصحيح القوي ولتمام هذا موضع آخر: ومذهب مالك وان قال بظاهر الحديث فهو يخصصه باستثناء الزمن اليسير وربما قيل انه ورد ما يقتضي ذلك : وقد يؤخذ من الحديث جواز بيع الدار المستأجرة بان يجعل هذا الاستثناء المذكور في الحديث أصلاً ويحمل بيع الدار المستأجرة مساوياً له في المعنى فيثبت الحكم إلا أن في كون مثل هذا معدوداً في ما يؤخذ من الحديث وقائدة من فوائده نظراً (١)

(١) قال بعض من حشى هذا الكتاب لعل وجود النظر هو وجود الفارق بين الاصل وهو استثناء الظهر الى المدينة والفرع وهو بيع الدار المستأجرة وبيانه ان الدار المستأجرة يمت وقد خرجت المنافع عن يد البائع قبل العقد واما هنا فمنافع الجل باقية وقت العقد وكأن الشارح رحمه الله الى ان مثل هذا الفرق يمنع صحة القياس ولو قيل ان هذا الفرق من وراء الجميع لم يمنع لان وجه الشبه هو كون المبيع مسلوب المنفعة وهذا حاصل في الطرفين على السواء : اقول ويستنبط من الحديث أحكام احدها جواز البيع ممن لم يعرض سلعة للبيع : الثاني جواز المساومة لمن يعرض سلعته للبيع والمأكسة في المبيع قبل استقرار النقد وأما بعد العقد واستقرار الثمن والمثمن فلا تجوز المأكسة بل هي حرام بلا خلاف والثالث : ابتداء المشتري بذكر الثمن : والرابع ان القبض ليس شرطاً في صحة البيع : والخامس ان اجابة الكبير بقول لاجاز في الامر الجائز : السادس جواز التحدث بالعمل الصالح اللاتيان بالقصة على وجهها الاعلى وجه تركية النفس واردة الفخر : السابع تفقد الامام والكبير لاصحابه وسؤاله عما ينزل بهم واعانتهم بما تيسر من حال او مال او دعاء : الثامن جواز ضرب الدابة للسير وان كانت غير مكلفة ومحملة ما اذا لم يتحقق ان ذلك منها من فرط تعب واعياء : التاسع فيه فضيلة جابر رضي الله عنه حيث ترك حظ نفسه وامثال امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم له ببيع جملة مع احتياجه اليه : العاشر جواز اضافة الشيء الى من كان مالكة قبل ذلك باعتبار ما كان : الحادي عشر صحة البيع بغير تصريح باليجاب ولا قبول لقوله في الحديث «قال بعني باوقية فبعته» ولم يذكر صيغة وفيه خلاف بين العلماء والله اعلم (فائدة) ذكر الحافظ ابن حجر في فتحه مآل جل جابر رضي الله عنه فقال آل امر جل جابر هذا لما تقدم له من بركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى مآل حسن رأيته في ترجمة جابر من تاريخ ابن عساكر بسنده الى ابى الزبير عن جابر قال فقام الجل عندي زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر فمجز فأتيت به عمر فعرف قصته فقال اجمله في ابل الصدقة وفي اطيب المراعى ففعل به ذلك الى ان مات : والله اعلم

٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تَنَاجَشُوا وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لَتَكْفَاءَ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا ^(١)

أما النهي عن بيع الحاضر للبأدي والتنجش وبيع الرجل على بيع أخيه فقد مر الكلام فيه : وأما النهي عن الخطبة فقد تصرف في اطلاقه الفقهاء بوجهين * أحدهما أنهم خصوه بحالة التراكن والتوافق بين الخاطب والمخطوب اليه وتصدى نظرم بعد ذلك فيما به يحصل تحريم الخطبة وذكروا أموراً لا تستنبط من الحديث (٢) وأما الخطبة قبل التراكن فلا تمنع نظراً الى المعنى الذي

(١) أخرجه البخارى في غير موضع ٥ ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه الا أن البعض منهم ذكر قطعة من اوله في باب وقطعة من آخره في باب آخر : وقوله « ولا يخطب على خطبة أخيه » في النسخ كلها التي بأيدينا برفع الفعل : وقال الحافظ في الفتح بالجزم على النهي اى وقال لا يخطب : ويجوز الرفع على انه نفى وسياق ذلك بصيغة الخبر بالغ في المنع ويجوز النصب عطفاً على قوله « يبيع » على ان لا في قوله ولا يخطب زائدة : والخطبة هنا بكسر الحاء وأما خطبة الحج والعديد والجمعة وغير ذلك فبضمها : وصورة ذلك ان يخطب الرجل المرأة فتركن هى اليه ويتفقا على صداق معلوم ويتراضيا ولم يبق الا العقد فيجىء آخر ويخطب ويؤيد في الصداق : هكذا قيل وفي بعضها نظر كما سيأتى : واختلف في حقيقة التراكن هل هو تسمية الصداق او الرضى بالزوج : قال الشافعى انما هو فيما اذا اذنت المرأة لوليها ان يزوجه من رجل معين : والله اعلم

(٢) وحاصل المقام ان النهي في الحديث يفيد التحريم لقوله في حديث نقبة بن عامر عند مسلم والامام احمد بن حنبل « لا يخل » وقد ذهب الى هذا الجمهور : وقال الخطابي هذا النهي للتأديب وليس بنهى تحريم يبطل به العقد قال الحافظ في الفتح كذا قال ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عندهم للتحريم ولا يبطل العقد بل حكى النووي ان النهي فيه للتحريم بالاجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الشافعية والحنابلة محل التحريم ما اذا صرحت المخطوبة او وليها الذي اذنت له حيث يكون اذنها معتبراً بالاجابة فلو

لأجله حرمت الخطبة وهو وقوع العداوة والبغضاء واليخاش النفوس : الوجه الثاني وهو المالكية أن ذلك في المتقاربين أما إذا كان الخطاطب الأول فاسقا والثاني صالحا فلا يندرج تحت النهي (١) ومذهب الشافعي رحمه الله أنه إذا ارتكب النهي وخطب على خطبة أخيه لم يفسد العقد ولم يفسخ لأن النبي مجانب لأجل

وقع التصريح بالرد فلا تحريم فلو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز له الهجوم على الخطبة لأن الأصل الإباحة وعند الحنابلة في ذلك روايتان : وإن وقعت الإجابة بالتعريض كقولها لأربعة عنك فقولان عند الشافعية الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم أيضا : وإذا لم ترد ولم تقبل فيجوز : واستدلوا بما رواه مسلم وأصحاب السنن الأربعة والأمام أحمد بن حنبل عن فاطمة بنت قيس وفيه قول فاطمة « خطبني معاوية وأبو جهم » فلم ينكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك عليهما بل خطبها لأسامة ولا حجة فيه على ذلك : وقد أشار النووي وغيره إلى أنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكونا خطبها معا أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أشار بأسامة ولم يخطب : وعلى تقدير أن يكون ذلك خطبة فاعلمه كان بعد ظهور رغبتهما عنهما : والدليل متى تطرقه الاحتمال سقط به الاستدلال : قال الحافظ ابن حجر وحكي الترمذي عن الشافعي أن معنى حديث الباب إذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت إليه فليس لأحد أن يخطب على خطبته فإذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس أن يخطبها : والحجة فيه قصة فاطمة بنت قيس المتقدمة فانها لم تخبره برضاها بواحد منهما ولو أخبرته بذلك لم يشر عليها بغير من اختارت : فلو لم توجد منها إجابة ولا رد فقطع بعض الشافعية بالجواز ومنهم من أجرى القولين : ونص الشافعي في المبكر على أن سكوتها رضا بالخطاب : وعن بعض المالكية لا تمنع الخطبة إلا على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق : ولا دليل على ذلك كما أشار إلى ذلك الشارح رحمه الله تعالى : ولو وقعت الخطبة على الخطبة وحصل العقد للثاني مع وجود شروط التحريم هل يصح العقد أم يفسد ذهب الجمهور إلى صحة العقد مطابقا وعلى ذلك أن المنهي عنه الخطبة وهي ليست شرطا في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة ومثل هذا لا يقتضي فساد العقد : وعن مالك رضي الله عنه قولان : وفي المذهب قول ثالث أنه يثبت بعد البناء ويفسخ قبله : وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبمده وعلى كل من الأقوال فأنت فاعل ذلك آثم ومرتكب للتحريم والله أعلم :

(١) أقول وهذا خلاف آخر في محل التحريم فذهب الجمهور إلى أن الحديث عام في المسلم وغيره والأولى الفاسق : والتعبر بالمسلم خرج مخرج الغالب فلا مقوم له كقوله تعالى (ولا تغفلوا أولادكم) وقوله (وربائبكم اللاتي في حجوركم) ونحو ذلك . وذهب الأوزاعي وابن المنذر وابن جويرية والخطابي إلى أن محل التحريم إذا كان الخطاطب مسلما ۝ ويؤيد مذهبوا

وقوع العداوة والبغضاء وذلك لا يعود على أركان العقد وشرطه بالاختلال: ومثل هذا لا يقتضي فساد العقد ، وامانهى المرأة عن سؤال طلاق اختها فقد استعمل فيه الفاظ مجازية فحمل طلاق المرأة بعد عقد النكاح بمثابة تقرير الصحفة بعد امتلائها وفيه معنى آخر وهو الاشارة الى الرزق لما يوجبه النكاح من النفقة فان الصحفة وملاؤها من باب الأرزاق واكفاؤها قلبها

اليه قوله في أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم: بالفظ «المؤمن اخو المؤمن فلا يحل للمؤمن» الحديث: وقال الخطابي قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيختص التمسى بالمسلم ۝ وقال ابن المنذر الأصل في هذا الاباحة حتى يرد المنع وقد ورد المنع مقيدا بالمسلم فبقى ما عدا ذلك على أصل الاباحة: وقال ابن القاسم من المالكية تجوز الخطبة على خطبة الفاسق: اقول اما ما ذهب اليه الجمهور فحل نظر اذ ذكر الأوصاف في الكلام الاصل فيه التقييد والا كان الايمان بها عبثا والكلام يصان عن مثل ذلك لاسيما كلام صاحب الرسالة صلى الله عليه وآله وسلم: ولأن الاسلام يعمل ولا يعمل عليه وهذا كاف في الاعتبار لاخراج الكافر من الحكم: وأما الاستدلال بالآيات والتعميل بها بانه خرج مخرج الناب فيه نظر ايضا اذ قوله (ولا تقتلوا اولادكم) انما ورد للرد على ما كان يصنعه الجاهلية من قتل اولادهم خشية الانفاق وتحريم مطلق القتل مفهوم من أدلة أخرى: واخراج الفاسق من محل الحكم يحتاج الى دليل: والحق ما ذهب اليه الأوزاعي ومن تبعه ۝ وبهذا تعلم ان من يفعل ذلك ويقدم على خطبة الفاسق اغترارا بما تقدم فقد تساهل في الحكم واتبع رأيه ومال الى هواه لاسيما اذا كان ممن يقتدى به ونعوذ بالله من ذلك والعصمة بيد الله تعالى والله اعلم

﴿ بيان الاحاديث التي لم تذكر من هذا الباب ﴾

الحديث الاول عن ابن عمر «قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه يخذع في البيوع فقال من باعت قفل لاخلابة ۝ رواه البخارى ومسلم والامام احمد بن حنبل: وهو يدل على مشروعية شرط السلامة من الغبن: وقوله «انه يخذع في البيوع» بين اصحاب السنن سبب ذلك في روايتهم عن انس بن مالك «ان رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبتاع وكان في عقده (اي في عقله) ضعف» الخ الحديث فبقى كذلك حتى ادرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمن عثمان رضى الله عنه وكان اذا اشترى شيئا فليل له انك غبنت فيه رجع به فيشهد له الرجل من الصحابة بأن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قد جعله بالخيار ثلاثا فيرد له دراهمه : وقوله « لاخلابة » بكسر المعجمة وتخفيف اللام اى لاخلديعة : ولا لنفى الجنس اى لاخلديعة فى الدين لان الدين النصيحة قال العلماء لقنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول ليتلفظ به عند البيع فيطلع به صاحبه على انه ليس من ذوى البصائر فى معرفة السلع ومقادير القيمة ويرى له ما يرى لنفسه : واختلف العلماء فى هذا الشرط هل كان خاصا بهذا الرجل ام يدخل فيه جميع من شرط هذا الشرط فعند مالك وأحمد وغيرهما من اهل البيت انه يثبت الرد لكل من شرط هذا الشرط ويثبتون الرد بالغبن لمن لم يعرف قيمة السلع : وقيده بعضهم يكون الغبن فاحشا وهو ثلث القيمة عنده : وذهب الجمهور الى ان هذا خاص بهذا الرجل ويلحق به من كان مثله فى ذلك بشرط ان يقول هذه المقالة لما تقدم من انه كان يفعل ذلك : قال شارح منتقى الأخبار وبهذا يتبين انه لا يصح الاستدلال بمثل هذه القصة على ثبوت الخيار لكل مغبون وان كان صحيح العقل ولا على ثبوت الخيار لمن كان ضعيف العقل اذا غبن ولم يقل هذه المقالة وهذا مذهب الجمهور وهو الحق : والله اعلم

الحديث الثانى عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان فى بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك » رواه أبو داود والنسائى والأمام احمد بن حنبل والترمذى وقال هذا حديث حسن صحيح : وصححه ايضا ابن خزيمة والحاكم : دل الحديث على منع اربع صور من صور البيع : الأولى قوله « لا يحل سلف وبيع » وصورته كما نقل عن الامام احمد هو ان يقرضه قرضا ثم يبايعه عليه يباعا يزداد عليه وهو فاسد لانه انما يقرضه على ان يجايبه فى الثمن : وعلى هذا فالمراد بالسلف هنا القرض : ويصح ان يكون السلف بمعنى السلم وذلك مثل ان يقول أبيعك عبدا هذا بالف على ان تسلفنى مائة فى كذا وكذا : او يسلم اليه فى شىء ويقول ان لم يتهىء المسلم فيه عندك فهو بيع لك : وقوله « ولا شرطان فى بيع » صورته كما قال البغوى هو ان يقول بعثك هذا العبد بألف نقدا او بالفين نسيئة فهذا بيع واحد تضمن

شرطين يختلف المقصود فيه باختلافهما : ولا فرق بين شرطين وشروط فالحكم لا يختلف : وهذا التفسير مروى عن ابى حنيفة وزيد بن على كما حكاه العلامة الشوكانى فى شرح منتقى الأخبار : وهو مذهب اكثر العلماء : وقيل معناه ان يبيع شيئا بشرطين مثل ان يقول بعت منك هذا الثوب بكذا على ان اقصره واخيطه : وكبيع بشرط ان يؤجر داره ويعير عبده : قال فى شرح المشكاة واليه ذهب احمد وبني على مفهومه جواز الشرط الواحد وهو ضعيف اذ لا فرق بين الشرط الواحد والشرطين فى المعنى ولانه روى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع وشرط : ومفهوم العدد غير حجة عند جمهور من يجوز المفهوم : وقد اتفق العلماء على عدم صحة ما فيه شرطان : وقوله « ولا ربح مالم يضمن » هذه الثالثة : وصورته ان يشتري متاعا ويبيعه الى آخر قبل قبضه من البائع : لان المراد بربح مالم يضمن الربح الحاصل من بيع ما اشتراه قبل ان يقبضه وينتقل من ضمان البائع الى ضمانه فان بيعه فاسد وربحه لا يجوز لان المبيع فى ضمان البائع الأول وليس فى ضمان المشتري منه لعدم القبض : وقال البغوى فى شرح السنة قيل معناه ان الربح فى كل شيء اما يحل ان لو كان الخسران عليه فان لم يكن الخسران عليه كالبيع قبل القبض اذا تلف فان ضمانه على البائع ولا يحل للمشتري ان يسترد منافعه التى انتفع بها البائع قبل القبض لان المبيع لم يدخل بالقبض فى ضمان المشتري فلا يحل له ربح المبيع قبل القبض : وقال بعض المحققين يجوز ان يراد بيعه وعبر عنه بالربح لانه سببه . وان يراد حقيقة الربح الشامل للزوائد الحاصلة من المبيع كاللبن والبيض . والصورة الرابعة دل عليها قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ولا يبيع ماليس عندك » مثاله ان يبيع منه متاعا لا يملكه ثم يشتريه من مالكه ويدفعه اليه وهذا فاسد لانه باع ماليس فى ملكه حاضرا عنده ولا غائبا فى ملكه وتحت حوزته : قال العلامة البغوى فى شرح السنة هذا فى بيعوع الاعيان دون بيعوع الصفات فلذا قيل السلم فى شيء موصوف عام الوجود عند المحل المشروط يجوز وان لم يكن فى ملكه حال العقد . وفى معنى ماليس عنده فى

باب الربا والصرف^(١)

الفساد بيع العبد الآبق . وبيع المبيع قبل القبض . وفي معناه بيع مال غيره بغير اذنه لانه لا يدري هل يجيز مالكة ام لا وبه قال الشافعي . وقال جماعة يكون العقد موقوفا على اجازة المالك وهو قول مالك واصحاب ابى حنيفة واحمد رحمهم الله أجمعين . وقد تقدم في معناه كلام في البيوع المنهى عنها فارجع اليه : والله اعلم .

(١) اى هذا باب في بيان الاحاديث المستنبط منها احكام الربا والصرف وذكر فيه خمسة احاديث : والربا في الأصل الزيادة يقال ربا الشيء يربو اذا زاد واربنى الرجل عامل بالربا وهو مقصور يكتب بالالف وتثنيته ربوان : واجاز الكوفيون كتبه وتثنيته بالياء لسبب الكسرة في اوله وغلطهم البصريون قال النووي في شرح مسلم قال العلماء وقد كتبوه في المصحف بلواو وقال الفراء انما كتبوه بالواو لان أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولفتهم الربو فعلموهم صورة الخط على لفتهم قال وكذا رأها أبو سمال المدوني بالواو وقرأ حمزة والكسائي بالامالة بسبب كسرة الراء وقرأ الباقر بالتفخيم لفتحة الباء : قال ويجوز كتبه بالالف والواو والياء : وقال اهل اللغة والراء والماء بالميم والمدهو الربا : وكذلك الريبة بضم الراء والتخفيف لغة في الربا اه : وهو في الشرع الزيادة في اشياء مخصوصة كما يأتي : وهو نوعان ربا فضل وربا نسيئة ويعتبر فيه وجوب الحلول وتحريم النساء والتفاضل اذا كان في جنس واحد فلو كان في غير جنسه لكنته من نوعه كالذهب والفضة والحنطة والتمر لم يعتبر الاحلول وتحريم النساء دون التفاضل * والصرف بفتح المهملة هو بيع الدراهم بالذهب او عكسه وله شرطان منع النسيئة مع اتفاق النوع واختلافه وهو الجمع عليه : ومنع التفاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور : وخالف فيه ابن عمر ثم رجع وابن عباس واختلف في رجوعه وسيأتي تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى : وسمى صرفاً لصرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل فيه : وقيل من الصريف وهو تصويتهما في الميزان : والربا محرم بالكتاب والسنة والاجماع : أما الكتاب فقولہ تعالى (احل الله البيع وحرم الربا) والآيات التي بعدها : وأما السنة ففي الصحيحين عن أبي هريرة « اجتنبوا السبع الموبقات قيل يا رسول الله ما هي قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم » الحديث : وفي صحيح مسلم وغيره عن جابر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن آكل الربا » الحديث : وأما الاجماع فقد اجمعت الأمة على ذلك ونقل الاجماع غير واحد من الأئمة : وقد ورد التعليل فيه فمند البيهقي من حديث أبي هريرة « الربا سبعون بابا ادناها الذي يقع على أمه » وعند الحاكم وصححه عن ابن مسعود « الربا ثلاثة وسبعون بابا ايسرها مثل ان ينكح الرجل امه

١ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ** وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ^(١)

الحديث يدل على وجوب الحلول وتحريم النساء في بيع الذهب بالورق والبر بالبر والشعير بالشعير إلا هاء وهاء : واللفظة موضوعة للتقابض وهي ممدودة مفتوحة وقد أنشد بعض أهل اللغة في ذلك

وان ارني الربا عرض الرجل المسلم « وفي مسند الامام احمد عن عبد الله بن حنظلة » قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زينة « قال في مجمع الزوائد رجال احمد رجال الصحيح : وهو يدل على ان معصية الربا من اشد المعاصي لان المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي في غاية الفظاعة والشناعة بمقدار العدد المذكور بل اشد منها لاشك انها قد تجاوزت الحد في القبح : وفي الباب احاديث كثيرة حتى قيل انه ليس في المعاصي معصية اعظم من اكل الربا : وقد ذكر ابن بكير ان رجلا جاء الى مالك بن انس فقال له يا أبا عبد الله اني رأيت رجلا سكرانا يتعافى يريد ان يأخذ القمر فقلت له امرأتى طالق ان كان يدخل خوف ابن آدم أشرف من الخمر فقال مالك ارجع حتى انظر مسألتك فأتاه من الغد فقال ارجع حتى انظر في مسألتك فأتاه من الغد فقال له امرأتك طالق اني تصفحت كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فلم ارجع شيئا اشد من الربا لان الله تعالى اذن فيه بالحرب : اقول يريد بذلك قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنونا بحرب من الله ورسوله) فليقتبه العاقل لذلك : وليتق الله في نفسه وماله من يعامل بالربا ويمتقدان الامة في حاجة لذلك وهو قول باطل ما نزل الله به من سلطان وسيأتي ايضاح ذلك بعد ان شاء الله تعالى : والله اعلم (١) خرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقد وقع اختلاف في النسخ التي بين ايدينا في الفاظ الحديث جرئنا في نسختنا هذه على الصحيح منها الا ان رواية مسلم بتقديم الورق على الذهب والمعنى واحد : وقوله « الذهب بالورق » أما الذهب فعروف قال الجوهري وربما انت والقطعة منه ذهبه ويجمع على اذهاب وذهوب اه : ويدخل فيه جميع انواعه من مضروب ومنقوش وجيد وردى وصحيح ومكسر وحلى وتبر وخالص ومنقوش : وقد نقل النووي وغيره الاجماع على ذلك :

لما رأت في قامتي انحناء * والمشي بعد قعس اجناء
أجلت وكان حبها أجلاء * وجعلت نصف غبوقي ماء
تمزج لي من بغضها السقاء * ثم تقول من بيده هاء
دحرجة ان شئت أو الفاء ■ ثم تمى أن يكون داء
* لا يجعل الله له شفاء *

ثم اختلف العلماء بعد ذلك فالشافعي يعتبر الحلول والتقايض في المجلس فإذا حصل ذلك لم يعتبر غيره ولا يضر عنده طول المجلس اذا وقع العقد حالا : وشدد مالك أكثر من هذا ولم يسامح بالطول في المجلس وان وقع القبض فيه وهو أقرب الى حقيقة اللفظ فيه وان كان الأول أدخل في الجاز (١) وهذا الشرط لا يختص باتحاد الجنس بل اذا جمع المبيعين علة واحدة كالنقدية في الذهب والفضة والطعم في الأشياء الأربعة وغيرها مما قيل به اقتضي ذلك تحريم النساء : وقد اشتمل الحديث على الأمر من معاً حيث منع ذلك بين الذهب والورق وبين البر بالبر وبين الشعر بالشعر فان هذين في الجنس الواحد والأول في جنسين جمعتهما علة واحدة :

وأما الورق فهو بفتح الواو وكسر الراء : ويجوز اسكان الراء مع فتح الواو وكسرها ويقال رقة بتخفيف القاف والهاء بدل من الواو كما في عدة وزنة وتجمع على رقين : قال العلامة علاء الدين المطار قال الأكثرون من أهل اللغة هو مختص بالدراهم المضروبة : وقال جماعة منهم يطلق على كل الفضة وان لم تكن مضروبة : والمراد بالحديث جميع صتوفها وكل مقدار منها : اه : وقوله « السبر بالبر » بضم الباء وهو اسم من أسماء القمح ويقال له الخنطة والسمر : وأم الشعر فهو بفتح اوله وحكي جواز كسره معروف : وقد نص الحديث على ان الحبل الذي يجرى فيه الربا أربعة أشياء : وفي بعض روايات البخاري زيادة التمر : وفي صحيح مسلم زيادة التمر والملح فيكون المنصوص عليه ستة : والله اعلم :

(١) اقول ويرجح الأول ايضاً وهو قول الجمهور ماثبت عند الامام احمد وابن ماجه وعبد الرزاق من حديث ابن عمر « انه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اشتر الذهب بالفضة فإذا اخذت واحداً منهما فلا تقارق صاحبك وبينكما ابس » اي خلط : وهو يدل على اعتبار الجنس والله اعلم :

٢ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ : وَفِي لَفْظٍ إِلَّا يَدًا يَدٍ : وَفِي لَفْظٍ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ ^(١)

يدل الحديث على اعتبار امرين عند اتحاد الجنس في الأموال الربوية وانصه في الذهب بالذهب * أحدهما تحريم التفاضل من قوله « إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض » ■ الثاني تحريم النساء من قوله ■ ولا تبيعوا منها غائباً بناجز ■ وبقيّة الأموال الربوية ما كان منها منصوباً عليه في غير هذا الحديث أخذناه فيه بالنص ومالا قاسه الفائسون (٢) : وقوله « إلا يداً يداً » في الرواية الأخرى يقتضى منع النساء : وقوله ■ وزناً بوزنٍ » يقتضى اعتبار التساوى وبوجب ان يكون التساوى في هذا بالوزن لا بالكيل والفقهاء قرروا أنه يجب التماثل بمقياس الشرع فما كان موزوناً فبالوزن وما كان مكيلاً فبالكيل :

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والنسائي والترمذي والأمام أحمد بن حنبل وقوله « ولا تشفوا » بضم اوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء رباعى من اشف : والشف بالكسر الزيادة ويطلق على النقص والمراد هنا لا تفضلوا : وقوله « إلا مثلاً بمثل » هو مصدر في موضع الحال أى الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون : او مصدر مؤكّد أى يوزن وزناً بوزن

(٢) اقول وحاصل المقام في ذلك ان الأعيان المنصوص عليها في الأحاديث ستة : وهى الذهب والفضة والبر والشمع والتمر والملح وقد اجمع العلماء على ذلك واختلفوا فيما سواها : فحكى عن طاوس وقتادة أنهما قصرا الربا وقالوا لا يجزى في غيرها وبه قال داود ونفاة القياس وقالوا ما عداها على أصل الإباحة لقوله تعالى (واحل الله البيع) : وقال جميع العلماء سواهم لا يختص بال ستة بل يمتدى الى ما في معناها وهو ما يشاركها في الملة لان القياس داليل شرعى فيجب استخراج علة هذا الحكم واثباته في كل موضع وجدت علة فيه : وقوله تعالى (وحرم

الربا (يقتضى تحريم كل زيادة اذ الربا في اللغة الزيادة الا ما جمعنا على تخصيصه : واختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة بعد اتفاقهم على ان علة الذهب والفضة واحدة وعلة الأربعة الباقية واحدة : فقال الشافعي العلة في الذهب والفضة كونهما جنس الائمان فلا يتعدى الربا منهما الى غيرهما من الموزونات وغيرها لعدم المشاركة قال والعلة في الأربعة الباقية كونها مطعومة فيتعدى الربا منها الى كل مطعوم ۝ وينجو هذا روى عن الإمام احمد : واما مالك فقال في الذهب والفضة كقول الشافعي رضي الله عنه وقال في الأربعة العلة فيها كونها تدخر للقوت وتصلح له فعداه الى الزبيب لانه كالتمر والى القطنية لانها في معنى البر والشعير : واما أبو حنيفة فقال العلة في الذهب والفضة الوزن وفي الأربعة الكيل وهو قول الثوري والزهري والثوري واسحق ورواية عن الإمام احمد بن حنبل فعلى هذا يجري الربا في كل مكيل او موزون بجنسه مطعوما كان او غير مطعوم كالحبوب والاشنان والنورة والصوف والقطن والكتان والعصفر والورس والحناء والنحاس والحديد ونحوها ولا يجري في مطعوم لا يكال ولا يوزن : استدلل الشافعي ومن قال بقوله بما رواه مسلم عن معمر بن عبد الله « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الطعام بالطعام الا مثلا بمثل » ولان الطعم وصف شرف اذ به قوام الأبدان والثمن وصف شرف اذ به قوام الأموال فيقتضى التمثل بهما : ولانه لو كانت العلة في الوزن لم يجوز اسلامهما في الموزونات لان احد وصفى علة ربا الفضل يكفى في تحريم النساء ۝ واستدل الإمام أبو حنيفة ومن وافقه في ذلك بما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين فاني اخاف عليكم الربا فقام اليه رجل فقال يا رسول الله ارايت الرجل يبيع الفرس بالاقراس والنجبية بالابل فقال لا بأس اذا كان يدا بيد » رواه الإمام احمد في مسنده : وروى الدارقطني عن انس رضي الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعا واحدا وما كيل مثل بمثل اذا كان نوعا واحدا » ولان قضية البيع المساوات والمؤثر في تخفيفها الكيل والوزن والجنس فان الوزن او الكيل يسوى بينهما صورة والجنس يسوى بينهما معنى فكانا علة : ووجدنا الزيادة في الكيل محرمة دون الزيادة في الطعم بدليل بيع الثقيلة بالخفيفة فانه جائز اذا تساوى في الكيل ۝ وفيه اقوال أخر غير ما ذكرناه تبلغ العشرة يطول الكلام بذكرها والأحاديث الواردة في هذا الباب كثيرة جدا فيجب الجمع بينها وتقييد بعضها ببعض : قال العلامة ابن قدامة في المفتي : والأحاديث الواردة في هذا الباب يجب الجمع بينها وتقييد كل واحد منها بالآخر فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام الا مثلا بمثل يتقيد بما فيه معيار شرعي وهو الكيل والوزن : ونهى عن بيع الصاع بالصاعين يتقيد بالمطعوم المنهى عن التفاضل فيه اه قال النووي في شرح مسلم واجمعوا على انه لا يجوز بيع الربوي بجنسه واحدهما مؤجل : وعلى انه لا يجوز التفاضل اذا بيع بجنسه او بغير جنسه مما يشاركه في العلة كالذهب بالفضة والحنطة بالشعير ۝ وعلى انه يجوز التفاضل عند اختلاف الجنس

٣ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ
بِلَالٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَمَرٍ بَرْنِي فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ
أَيْنَ هَذَا قَالَ بِلَالٌ كَانَ عِنْدَنَا تَمَرٌ رَدِيٌّ فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ
لِيُطْعِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ أَوْهَ عَيْنُ الرَّبِّ لَا تَفْعَلْ
وَلَكِنْ إِذَا رَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعِ التَّمَرَ بَيْعٍ آخَرَ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ (١)

هو نص في تحريم ربا الفضل في التمر وجمهور الأمة على ذلك وكان ابن
عباس يخالف في تحريم ربا الفضل وكان في ذلك قليل انه رجع عنه (٢) وأخذ

إذا كان يدا بيد كصاع حنطة بصاع شعير ولا خلاف بين العلماء في شيء من هذه الاماخذ كره
ان شاء الله تعالى عن ابن عباس رضي الله عنه في تخصيص الربا بالنسيئة اه : اقول وقد خالف
في ذلك سعيد بن جبير فانه قال كل شيء يتقارب في الاتقاع بهما لا يجوز بيع احدهما بالاخر
متفاضلا كالحنطة بالشعير والتمر بالزبيب والدرة بالدخن لانهما يتقارب نفعهما فجريا مجري نوعي
جنس واحد : والحديث يرد عليه : والله اعلم

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ الا انه يتكرار قوله « اوه عين الربا » مرتين : ومسلم
والنسائي : وقوله « تمر برني » هو بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر النون بمدها ياء مشددة
وهو ضرب من التمر أصفر مدور وهو أجود الثمر واحدته برنية قاله صاحب المحكم : وأما
قول الشيخ أبي اسحق الشيرازي صاحب التنبيه فيه ان المعقل أجود من البرني فليس كما قال
بل الصواب ما قاله صاحب المحكم : وقد وقع عند احمد مرفوعا « خير تمر اتكم البرني يذهب الداء ولا
داه فيه » : وقوله « ليطم النبي » بفتح الياء والعين من طعم يطعم والنبي مرفوع : وفي
رواية « ليطعم النبي » فالتون فيه مضمومة من الاطعام والنبي منصوب به : وقوله « اوه »
كلمة تقال عند التوجع : وفي اوه لغات اصحهن فتح الهمزة والواو المشددة والهاء ساكنة :
ويقال بالهاء منصوبة منونة : ويقال اوه باسكان الواو وكسر الهاء منونة وغير منونة : ويقال
او بتشديد الواو مكسورة منونة بلاهاء : ويقال آه بمد الهمزة وتنوين الهاء مكسورة من غير
واو : قال ابن التين انما تأوه ليكون ابلغ في الزجر وقاله اما للتألم من هذا الفعل واما من
سوء الفهم : وقوله « عين الربا » اي نفسه . والله اعلم

(٢) اقول وقد كان في ربا الفضل اختلاف بين الصحابة شكى عن ابن عمر وابن عباس

قوم من المحدثين تجوز الذرائع من حيث قوله « بع التمر ببيع آخر ثم اشتر به » فانه اجاز بيعه والشراء على الاطلاق ولم يفصل بين ان يبيعه من باعه أو من غيره ولا بين أن يقصد التوصل إلى شراء الاكثر أولا : والممانعون من الذرائع يحییون بانه مطابق لا عام فيحمل على بيعه من غير البائع أو على غير الصورة التي

وأسامه بن زيد وزيد بن ارقم وابن الزبير وسعيد بن المسيب مستدلین بحديث اسامة بن زيد في الصحیحین وغيرها بلفظ « انما الربا في النسيئة » والمشهور من ذلك قول ابن عباس واختلف في رجوعه فروى الاثرم باسناده رجوعه الى قول الجمهور وقاله الترمذی وابن المنذر وغيرهم وقد روى الحاكم من طريق حبان المدوی سألت أبا مجلز عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا بهين يدا بيد وكان يقول انما الربا في النسيئة فليقه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه « الذهب بالذهب والفضة بالفضة يدا بيد مثلا بمثل فن زاد فهو ربا » فقال ابن عباس استغفر الله واتوب اليه فكان ينهى عنه اشد النهي وروى مسلم من طريق ابی نضرة « قل سألت ابن عباس عن الصرف فقال أيدا بيد قلت نعم قال فلا بأس فأخبرت ابا سعيد فقال او قال ذلك انا سمكتك اليه فلا يفتيكوه » وله من وجه آخر عن أبي نضرة سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأسا فاني لقاعد عند ابی سعيد فسألته عن الصرف فقال ما زاد فهو ربا فانكرت ذلك لقولهما فذكر الحديث قال حدثني أبو الصهباء انه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه : وقال سعيد باسناده عن ابی صالح قال صحبت ابن عباس حتى مات فوالله ما رجعت عن الصرف و عن سعيد بن جبیر قال سألت ابن عباس قبل موته بمشرين ليلة عن الصرف فلم ير به بأسا وكان يأمر به : قال الحافظ في الفتح واتفق العلماء على صحة حديث اسامة واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث ابی سعيد فقبل منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال : وقيل المعنى في قوله « لاربا الا في النسيئة » الربا الاغلظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد الا زيد مع ان فيها علماء غيره وانما القصد نفى الاشكال لانفى الاصل : وايضا فنفي ربا الفضل من حديث اسامة انما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث ابی سعيد لان دلالاته بالمنطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم والله اعلم اه وقال النووي في شرح مسلم وتأوله آخرون تأويلات : احدها انه محمول على غير الربويات وهو كبيع الدين بالدين مؤجلا بان يكون عنده ثوب موصوف فيبيعه بعبد موصوف مؤجلا فان باعه به حالا جاز : الثاني انه محمول على الاجتناس المختلفة فانه لاربا فيها من حيث التفاضل بل يجوز تفاضلها يدا بيد : الثالث انه يحمل وحديث عبادة بن الصامت وابی سعيد الخدري وغيرهما مبين فوجب العمل بالبين وتزليل المجمل عليه وهذا جواب الشافعي رحمه الله اه قال شارح منتقى الاخبار ويمكن الجمع ايضا بان يقال مفهوم حديث

يمنعونها فان المطلق (١) يكتفى في العمل به بصورة واحدة : وفي هذا الجواب نظر (٢) لانا نفرق بين العمل بالمطلق فلا كما اذا قال لامرأته ان دخات الدار فانت طالق فانه يصمدق بالدخول مرة واحدة وبين العمل بالمطلق حملا على المقيد فانه يخرج اللفظ من الاطلاق الى التقييد : وفيه دليل على ان التفاضل في الصفات لا اعتبار به في تجويز الزيادة : وقوله « يبيع آخر » يحتمل أن يريد به ببيع آخر ويراد به الثمن غير الثمر ويحتمل ان يراد ببيع على صفة أخرى على معنى زيادة الباء كأنه قال بعه بيما آخر ويقوى الأول قوله « ثم اشتر به » (٣)

اسامة عام لانه يدل على نفي ربا الفضل عن كل شيء سواء كان من الأجناس المذكورة في احاديث الباب ام لا فهو أعم منها مطلقا فيخصص هذا المفهوم بمنطوقها : واما ما أخرجه مسلم عن ابن عباس انه لا ربا فيما كان يدا يديكما تقدم فليس ذلك مرويا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تكون دلالة على ربا الفضل منطوقه ولو كان مرفوعا لما رجح ابن عباس واستغفر لما حدثه ابو سعيد بذلك : وقد روى الحازمي رجوع ابن عباس واستغفاره عند ان سمع عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يدل على تحريم ربا الفضل وقال حفظهما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم احفظ : وروي عنه الحازمي أيضا انه قال كان ذلك برأئي وهذا ابو سعيد الحدرى يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتركت رأئي الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : وعلى تسليم ان ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو عام مخصوص باحاديث الباب لانها اخص منه مطلقا : وأيضا الأحاديث القاضية بتحريم ربا الفضل ثابتة عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرها قال الترمذي بعد ان ذكر حديث أبي سعيد وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وابي هريرة وهشام بن عامر والبراء بن أرقم وفصالة بن عبيد وابي بكرة وابن عمر وابي الدرداء وبلال اه : وقد ذكر المصنف (اى صاحب المنتقى) بعض ذلك في كتابه هذا وخرج الحافظ في التلخيص بعضها فلو فرض ما روضة حديث اسامة لها من جميع الوجوه وعدم امكان الجمع او الترجيح بما سلف لكان الثابت عن الجماعة ارجح من الثابت عن الواحد اه : والله اعلم

(١) هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم بعه الثمر ببيع آخر ثم اشتره فانه أطلق له البيع والشراء من شاء (٢) قال في الددة وقوله وفيه نظر لانا نفرق بين المطلق فملا فانه الذي يكتفى فيه بالمرة الواحدة بخلاف المطلق اذا حمل على المقيد فانه يخرج اللفظ عن اطلاقه ويصير مقيدا فلا يحصل الامتنال الا بالاثبات به مقيدا : قلت لسكتة في هذه الصورة لا يظهر انه قيد المطلق بشيء بل هو على اطلاقه فيلنظر . والله اعلم

(٣) اقول ويستفاد من الحديث احكام منها اهتمام التابع بمشوعه في اكله وجميع اموره

٤ - عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ قَالَ سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ
ابْنَ أَرْقَمَ عَنِ الصَّرَفِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ هَذَا خَيْرٌ مِنِّي
وَكَلَامُهُمَا يَقُولُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ دِينَارًا^(١)

في الحديث دليل على التواضع والاعتراف بحقوق الأَكابر وهو نص في
تحريم ربا النساء فيما ذكر فيه وهو الذهب بالورق لاجتماعهما في علة واحدة
وهي النقديّة : وكذلك الأجناس الأربعة أعني البروما ذكر معه باجتماعها في علة
واحدة فلا يباع بعضها ببعض نسيئة والواجب فيما يمتنع فيه النساء امران :
احدهما التناجز في البيع اعني لا يكون مؤجلا . والثاني التقابض في الجلس وهو
الذي يؤخذ من قوله « يدأ بيد » (٢)

واطامه الجيد الطيب دون الرديء : ومنها تعريف التابع للمتبوع اهتمامه به في المطعم وعدم
الرضى بالرديء له اما لقصد دعاء المتبوع له واما لاقباله عليه اما بظاهره واما بباطنه واما
بمجموعهما : ومنها تقييح الحرم والمكروه لمن يعلمه ليجتنبه ويعلمه غيره : والله اعلم

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم والنسائي : وقوله
« بيع الذهب بالورق دينا » قال الخافظ في الفتح البيوع كله اما بالنقد او بالعرض حالا او
مؤجلا فهي اربعة أقسام فبيع النقد اما بمثله وهو المراطلة او بنقد غيره وهو الصرف : وبيع
العرض بنقد يسمى النقد ثمنا والعرض عوضا : وبيع العرض بالعرض يسمى مقابضة والحلول في
جميع ذلك جائز : وأما التأجيل فان كان النقد بالنقد مؤخرا فلا يجوز وان كان العرض جاز :
وان كان العرض مؤخرا فهو السلم وان كان مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائز الا
في الحوالة عند من يقول انها بيع : والله اعلم

(٢) اقول وفي الحديث فوائد : منها التورع عن الفتيا اذا وجد من يقوم بها : ومنها
الاعتراف لاهل الفضل بفضاهم والتواضع لهم ما لم يترتب عليه مفسدة دينية وقد اشار الى هذا
الشارح رحمه الله تعالى : ومنها الموافقة لاهل الحق ومماضيتهم : والله اعلم

❏ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا قَالَ فَسَأَلُهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَدًا يَدًا فَقَالَ هَكَذَا سَمِعْتُ ﷺ^(١)

قوله « ونشتري الذهب بالفضة كيف شئنا » معنى بالنسبة الى التفاضل والتساوى لا بالنسبة الى الحلول والتأجيل . وقد ورد ذلك مبينا في حديث آخر حيث قيل « فاذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يداً بيد » (٢)

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع بدون زيادة قوله « فسأله رجل » الخ الا ان البخارى رحمه الله اشار الى ثبوت هذه الزيادة في بعض الطرق في الترجمة فقال باب بيع الذهب بالورق يداً بيد وذكر هذا الحديث : وخرجه مسلم والنسائي

(٢) الحديث عند مسلم والامام احمد بن حنبل عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قل الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يداً بيد » ورواه ابو داود والنسائي وابن ماجه بنحوه وفي آخره « وأمرنا ان نبيع البر بالشعير والشعير بالبر يداً بيد كيف شئنا » وهو يدل على جواز بيع الربويات بعضها ببعض اذا كان يداً بيد : وفي هذا الحديث دليل صريح على ان البر والشعير جنسان وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الجمهور الى ان البر والشعير جنسان : وذهب مالك والليث والاوزاعي الى انهما صنف واحد لا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلاً وبه قال معظم علماء المدينة وهو محكى عن عمر وسعد وغيرهما من السلف . وسبقهم الى ذلك معمر بن عبد الله فقد اخرج مسلم عنه « انه ارسل غلامه بصاع قح فقال به ثم اشتره شعيراً فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع فقال له معمر لم فعلت ذلك انطلق فردّه ولا تأخذ الا مثلاً بمثل فبني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول الطعام بالطعام مثلاً بمثل وكان طعامنا يومئذ الشعير فقيل له انه ليس مثله فقال اني اخاف ان يضارع » وظاهره انه اجتهد منه ويرد عليهم ظاهر الحديث والله اعلم

﴿ بيان الاحاديث التي لم تذكر من هذا الباب ﴾

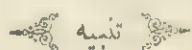
الحديث الأول عن جابر رضى الله عنه قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء » خرجه مسلم : ولاصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه « قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه » وفي رواية الترمذى وصححه بالتحسين : وفي رواية النسائي من وجه آخر عن ابن مسعود « آكل الربا وموكله وشاهداه وكاتبه اذا علموا ذلك لمعونون على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم » وهو يدل على امور : الاول منها تأنيهم آكل الربا وهو بد الهمة : وموكله أى مطعمه غيره وهو يسكون الهمة بد الميم ويجوز ابدالها واوا وسمى آخذ الربا آكلا ودافعه مؤكلا لأن المقصود منه الاكل وهو أعظم منافعه وسببه اتلاف أكثر الأشياء . الثاني يدل على تحريم الشهادة عليه وتأنيهم شاهديه لانهم أعانوا على الخطأ وذلك اذا قصدا وعرفا بالربا : الثالث يدل على تحريم كتابة الربا وتأنيهم الكتاب لاننا علم ذلك وما يدل على تحريم شهادة الربا وكتابته وتحليلها في غيره : قوله تعالى (اذا تدانتم بينن الى أجل مسمى فاكتبوه) وقوله تعالى (وأشهدوا اذا تبايستم) فأمر بالشهاد والكتابة فيما احله وفهم منه تحريمهما فيما حرمه : فان قلت اللعن منه صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على التحريم وانه لم يرد به حقيقة الدعاء على من أوقع عليه اللعن لما اخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة مرفوعا « اللهم انى أخذ عندك عهدا لن تخلفنى فانما انا بشر فاما مؤمن اذنته او شتمته او جلدته او لعنته فاجعلها له صلاة وزكاة وقرية تقر به بها اليك يوم القيامة » قلت ذلك فيما اذا كان ماوقع عليه اللعن غير فاعل لحرم معاوم : او كان اللعن في حال غضب منه : والله اعلم

الحديث الثانى عن فضالة بن عبيد قال « اشتريت قلادة يوم خيبر باثنى عشر دينارا فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثنى عشر دينارا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لايباع حتى يفصل » رواه مسلم وابو داود والنسائي والترمذى وصححه : وفي لفظ لأبى داود « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير او سبعة دنانير فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاحتى تميز بينته وبينه فقال انما اردت الخجارة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاحتى تميز بينهما قال فرده حتى ميز بينهما » الكلام على الحديث من وجهين : الأول في تفسير مفرداته . القلادة هى ما جعل في العنق من الخلى وجمعها قلائد : والخرز ما ينظم في السلك من الحب المنقوب وهو معروف واحده خرزة مثل قصب وقصبية : وقوله ففصلتها أى نجيتها وأثبتها ■ الثانى في استنباط

الاحكام منه فانه يدل على انه لا يجوز بيع الذهب مع غيره بذهب حتى يفصل من ذلك الغير ويميز عنه يعرف مقدار الذهب المتصل بغيره : ومثله الفضة مع غيرها بفضة وكذلك سائر الاجناس الربوية لاتحادها في العلة وهي تحريم الجنس بجنسه متفاضلا ويدل لاستواء جميع اجناس الربوية في ذلك ما ثبت من النهي عن بيع الصبرة من التمر بالكيل المسمى من التمر وكذلك نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع التمر بالرطب خالصا لعدم التمكن من معرفة التساوى على التحقيق : وكذلك ما هنا في مسألة القلادة يتندر الوقوف على التساوى من دون فصل ولا يكفي مجرد الفصل بل لا بد من معرفة مقدار المفصول والمقابل له من جنسه : والى هذا ذهب عمر بن الخطاب وجماعة من السلف والشافعي واسحاق والامام احمد بن حنبل ومحمد بن الحكم المالكي : وقالت الحنفية والثوري والحسن بن صالح وغيرهم انه يجوز اذا كان الذهب المنفرد اكثر من الذي في القلادة ونحوها لامثله ولا دونه : وقال مالك يجوز اذا كان الذهب تابعا لغيره بان يكون الثلث فما دون : وقال حماد بن أبي سليمان انه يجوز بيع الذهب مع غيره بالذهب مطلقا سواء كان المنفصل مثل المتصل او اقل او اكثر : اجاب الحنفية ومن قال بقولهم بان الذهب كان اكثر من المنفصل واستدلوا بقوله ففصلتها فوجدت فيها اكثر من اثني عشر ديناراً والثلثين اما سبعة او تسعة واكثر ما روى انه اثني عشر : وأجيب عن ذلك بان القصة التي شهدها فضالة كانت متعددة فلذلك اختلفت طرق الحديث والفاظه فجاء في بعضها باثني عشر ديناراً وفي بعضها بتسعة دنانير : وفي أخرى بسبعة دنانير فلا يصح التمسك بما وقع في بعضها واهتدار البعض الآخر : وايضا فان العلة هي عدم الفصل وظاهر ذلك عدم الفرق بين المساوي والاقل والاكثر : وما ذهب اليه حماد بن أبي سليمان فالحديث يرد عليه ولعله لم يبلغه الحديث : والله اعلم

(فرع) بيع المصوغ والحلية يفصل فيه فان كانت صياغته محرمة كالآنية حرم بيعه بجنسه وغير جنسه ولذلك انكر عبادة على معاوية ذلك فانه يتضمن مقابلة الصياغة المحرمة بالآمان . وهذا لا يجوز كآلات الملاهي : وان كانت صياغته مباحة كخاتم الفضة وحلية النساء وما ابيع من حلية السلاح وغيرها فانه يجوز بيعها بجنسه وبغير جنسه متفاضلا : قل ابن القيم لان الماقل لا يبيع هذه يوزنها من جنسها فانه سفه واضاعة للصنعة والشارع احكم من ان يازم الامة بذلك فالشرعية لا تأتى به ولا تأتى بالمنع من بيع ذلك وشراؤه لحاجة الناس اليه فلم يبق الا ان يقال لا يجوز بيعها بجنسها البتة بل يبيعه بجنس آخر وفي هذا من المخرج والعسر والمشقة ما تنفيه الشرعية فان اكثر الناس ليس عندهم ذهب يشتركون به ما يحتاجون اليه من ذلك والبائع لا يسمع ببيعه بغيره شعير وثياب وتكليف الاستصباغ لكل من احتاج اليه اما متمذرا ومتيسر والحيل باطلة في الشرع وقد جوز الشارع بيع الرطب بالتمر لشهوة الرطب وابن هذا من الحاجة الى بيع المصوغ الذي تدعو الحاجة الى بيعه وشراؤه فلم يبق الا جواز بيعه كما تباع

السامع فلو لم يجز ييمه بالدرهم فسدت مصالح الناس : ثم وضحه بامثلة كثيرة منها قل يوضحه ان الناس على عهد نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يتخذون الحلية وكان النساء يلبسها وكن يتصدقن بها في الأعياد وغيرها ومن المعلوم بالضرورة انه كان يعطيها للمجاويع ويعلم انهم يبيعونها ومعلوم انها لا تباع بوزنها فانه سقمه ومعلوم ان مثل الحلقة والخاتم والفتحة لا تساوي ديناراً ولم يكن عندهم فلوس يتعاملون بها وهم كانوا اتقى لله وافقه في دينه واعلم بمقاصد رسوله من ان يرتكبوا الخيل او يماهوها الناس يوضحه انه لا يعرف عن احد من الصحابة انه نهى ان يباع الخلى الا بغير جنسه او بوزنه والمتقول عنهم انما هو في الصرف : والله اعلم



علم مما تقدم ان ربا النسينة محرم بالاجماع قل أو كثر وربا الفضل أيضاً كذلك إلا ما نقل عن بعض الصحابة التوقف في ذلك لعدم العلم بالأحاديث الواردة فيه وتلفائهم عليهم ولما تحققوا ذلك رجعوا الى قول الجمهور من الصحابة رضى الله عنهم وقد قلنا ذلك قبل . والحكمة في تحريم الربا الظالم لقوله تعالى (فان تبتم فلکم رؤس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون) فبين ان أخذ الزيادة على رأس المال التي تسمى ربا ظلم ومن هذا أخذ العلامة ابن القيم تقسيم الربا الى جلي وخفي فقال في كتابه اعلام الموقين الربا نوعان جلي وخفي فالجلى حرم لما فيه من الضرر العظيم : والخفي حرم لانه ذريعة الى الجلى فتحريم الاول قصداً وتحريم الثاني وسيلة فأما الجلى فربا النسينة وهو الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية مثل ان يؤخر دينه ويزيده في المال وكما أخره زاد في المال حتى تصير المائة آلاًفاً مؤلفة : وفي الغالب لا يفعل ذلك إلا معدم محتاج فاذا رأى ان المستحق يؤخر مطالبته ويصبر عليه بزيادة يبذلها له تكافئ بذلها ليفتدي من أسر المطالبة والحبس ويدافع من وقت الى وقت فيشتد ضرره وتعظم مصيبته ويعلوه الدين حتى يستغرق جميع موجوده فيربو المال على المحتاج من غير نفع يحصل له ويزيد مال المرابي من غير نفع يحصل منه لأخيه فيأكل مال أخيه بالباطل ويحصل أخوه على غاية الضرر فمن رحمة أرحم الراحمين وحكمته واحسانه الى خلقه ان حرم الربا ولعن آكله ومؤكله

وكاتبه وشاهديه وأذن من لم يدعه بحربه وحرب رسوله ولم يجيء مثل هذا الوعيد في كبيرة غيره ولهذا كان من أكبر الكبائر : وسئل الامام أحمد عن الربا الذي لا شك فيه فقال هو ان يكون له دين فيقول له أتقضى أم تربي فإن لم يقضه زاده في المال وزاده هذا في الاجل : الى أن قال : وفي الصحيحين من حديث ابن عباس عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « اتما الربا في النسئنة » ومثل هذا يراد به حصر الكمال وان الربا الكامل انما هو في النسئنة كما قال تعالى (انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون) الى قوله (أولئك هم المؤمنون حقا) وكقول ابن مسعود : انما العالم الذي يخشى الله : وأما ربا الفضل فتحريمه من باب سد الذرائع (لان الشرائع شاهدة بأن كل حرام فالوسيلة اليه مثله لان ما أفضى الى الحرام حرام كما ان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب) كما صرح في حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين فاني أخاف عليكم الرما » والرما هو الربا فمنعهم من ربا الفضل لما يخافه عليهم من ربا النسئنة وذلك انهم اذا باعوا درهما بدرهمين ولا يفعل هذا إلا للتفاوت الذي بين النوعين إما في الجودة وإما في السكة وإما في الثقل والخفة وغير ذلك تدرجوا بالربح المؤخر وهو عين النسئنة وهذه ذريعة قريبة جداً فمن حكمة الشارع ان سد عليهم هذه الذريعة ومنعهم من بيع درهم بدرهمين نقداً ونسئنة فهذه حكمة معقولة مطابقة للعقول وهي تسد عليهم باب المفسدة : اه أقول يدل المظاهر الجلى قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة) قال الامام أبو بكر الجصاص في أحكامه : والربا الذي كانت العرب تعرفه وتفعله انما كان قرض الدراهم والدنانير الى أجل بزيادة على مقدار ما استقرض على ما يتراضون به ولم يكونوا يعرفون البيع بالنقد واذا كان متفاضلاً من جنس واحد هذا كان المتعارفين بينهم. ولذلك قال الله تعالى (وما أوتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربوا عند الله) فأخبر ان تلك الزيادة المشروطة انما كانت ربا في المال العين

لانه لا عوض لها من جهة المقرض . وقال تعالى (لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة)
 اخباراً عن الحال التي خرج عليها الكلام من شرط الزيادة أضعافاً مضاعفة فابطل
 الله الربا الذي كانوا يتعاملون به وأبطل ضررباً آخر من البياعات وسأها ربا فانتظم
 قوله تعالى (وحرم الربا) تحريم جميعها لشمول الاسم عليها من طريق الشرع
 اه قال ربا الذي كان في الجاهلية له احوال تارة يكون أضعافاً مضاعفة كما سبق تفسيره
 عن ابن القيم أنفاً وكما رواه ابن جرير الطبري في تفسيره عن ابن وهب قال سمعت
 ابن زيد يقول في قوله (لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة) قال كان ابي يقول انما كان
 الربا في الجاهلية في التضعيف وفي السن يكون للرجل فضل دين يأتيه اذا حل
 الاجل فيقول له تقضيني أو تزيدني فان كان عنده شيء يقضيه قضي والا حوله
 الى السن التي فوق ذلك ان كانت ابنة مخاض يجعلها ابنة لبون في السنة الثانية
 ثم حقة ثم جذعة ثم رابعياً ثم هكذا الى فوق : وفي العين يأتيه فان لم يكن عنده
 أضعفه في العام القابل فان لم يكن عنده أضعفه أيضاً فتكون مائة فيجعلها الى قابل
 مائتين فان لم يكن عنده جعلها اربعمائة يضعفها له كل سنة او يقضيه اه وقديكون
 اضعافاً غير مضاعفة اذا قلّ عن ذلك . وقديكون ضعف المال غير اضعاف مضاعفة
 كما مثل به كثير من المفسرين وهو ان الرجل منهم كان يكون له على الرجل مال
 الى أجل فاذا حل الاجل طلبه من صاحبه فيقول له الذي عليه المال أخرعني دينك
 وأزيدك على مالك فيفعلان ذلك : وصيغة الاضعاف المضاعفة تشعر بذلك فان
 الاضعاف جمع ضعف وضعف الشيء مثله وضعفاه مثلاه واضعافه أمثاله فجاء
 الشرع هادماً للزيادة التي تؤخذ من الذي عليه المال بدون معاوضة شرعية مطلقاً
 قلت أو كثرت لافرق بين الزيادة الاولى والثانية وهكذا لان كلا منها ليس
 في مقابلة عوض : وأوضح من هذا قوله تعالى (فان تبتم فلکم رؤس أموالکم
 لا تظلمون ولا تظلمون) اي ان تبتم فتركتكم أكل الربا وأنتم الى الله عز وجل
 فلکم رؤس أموالکم من الديون التي لكم على الناس دون الزيادة التي احدثتموها
 على ذلك ربا منكم فما زاد على رأس المال الذي هو أصله ربا ساقط لا تظلمون بأخذكم

رؤس أموالكم التي كانت لكم قبل الارباء على غرمائكم منهم ولا تظلمون أى
ولا الغريم الذى يعطيكم ذلك دون الربا الذى كنتم الزتموه من أجل الزيادة فى
الاجل يبخسكم حقا لكم عليه ويظلمكم فيه : ومن حكمة أحكم الحاكمين ان شرع
القرض وحث عليه وبين ان فاعله يضاعف له اضعافا مضاعفة فهو من باب الارفاق
بالفقير المعدم والتبرع والصدقة : فالقرض والمتصدق والمتبرع يعطى المال بغير
عوض يقابله والمرابى يأخذ المال بغير عوض يقابله فشتان بينهما فالناس مكبون
على محبة من أقرضهم وفرج كربتهم وهم معادون لاصحاب الربا مبغضونهم لان
المرابى هو عدو الله تعالى وعدو المحتاجين وبغيض المعوزين وقد تفضى العداوة
والبغضاء الى مفاسد ومضرات واعتداء على الاموال والانفس والثرات . وقد
ظهر أثر ذلك فى الامم التي فشا الربا فيها اذ قام الفقراء فيها بمعادون الاغنياء ويتألب
العمال عليهم كما هو حاصل الآن فى الاجانب حتى صارت هذه المسألة أعقد المسائل
عندهم لان سنة الله اقتضت فى عابد المال الذى لا يرحم محتاجا ولا معوزا ولا
ينظر معسرا الا بال يأخذ ربا بدون مقابل ان يكون محروما من الثمرة المرضية
الشريفة للثروة وهي كون صاحبها منعا عزيزا جليلا لدى الناس شريفا عندهم
لكونه مصدراً لبرهم والتفضل عليهم واعانتهم على زمنهم كما انه يكون محروما فى
الآخرة من رضا الرب وثواب المال حائزا لمحق بركة ماله وهلاكه كما ان سنة الله فى
خلقه اقتضت فى المتصدق ان يكون انتفاعه بالمال اكثر من ماله وان حياته طيبة
وسيرته حسنة وعمله مقبول وحسناته مضاعفة واعماله حميدة فاذا اكل التذواذ انام
زال ما عنده من تعب المعيشة ووجد حلاوة لكل شىء فهو فى الدنيا فى خير
وفى الآخرة فى ثواب ورضى مولاه . ولذا حرم الله الربا مطلقا لان القليل منه
يؤدى الى الأضعاف المضاعفة كما نص عليه الشارع وكما يحصل لكثير من الناس
فانهم يأخذون من ييوت المال التي تسمى بالبنوك المال لاجل بزيادة معلومة الى
أجل معين فاذا حل الاجل ولم يجد الذى عليه المال ما يدفعه ويقضى ما عليه طلب
تأخير الاجل وزاده فى المال وهكذا الى ان يستغرق الدين جميع ما يمتلكه من

عقار ومال فلم يشرع أحكم الحاكمين الربا القليل سداً للذريعة والله تعالى يضع للناس الاحكام بحسب المصلحة الحقيقية العامة الشاملة لا بحسب شهواتهم وأهوائهم بخلاف واضعي القوانين فانهم يضعون للناس الاحكام بحسب حالهم الحاضرة التي يرونها موافقة لما يسمونه الرأى العام من غير نظر في عواقبها ولا في أثرها في تربية الفضائل والبعد عن الرذائل لذلك سنت الحكومات الحالية كثيراً من الممنوع في الشرائع كلها ولا يشك أحد بأنه أعظم منسدة الا وهو الزنا وشرب الخمر والربا وغيرها وقد أدرك مضررة الربا وضرره كثير من فلاسفة الاجانب المتأخرين والفوافي ذلك كتبوا ورسائل ونصحوا اممهم ودولهم فهلا اقتدى علماء هذا الزمن بأولئك ونصحوا حكوماتهم وجمهورهم من المعاملة بالربا وبينوا لهم ما ينشأ عنه من المفساد والمضرات فيتلافوا هذا الامر الذى حل بهم من ذهاب معظم أملاكهم وصارت بيد بيوت المال التى تسمى بالبنوك. ولا شك ان طرق الكسب كثيرة فيكتفون من موارده الطبيعية كالزراعة والصناعة والتجارة والشركات وانشاء المعامل والشوارع ما تحتاج اليه الامة وتستغنى عن الدول الاجنبية فلا يعصى زمن الا والامة غائصة فى بحر من الربح وثروة من المال فربما استقلت واصبحت حرة وعدم فيها الاشتراك بين الغالون والفوضويون المتقاتلون: وقد قامت للعرب مدينة اصلاحيه لم يكن الربا من اركانها ولا هيئة من محسناتها فكانت خير مدينة فى زمنها وبهذا تعلم ان من يظن اليوم من الناس ان اباحة الربا ركن من اركان المدنية لا تقوم الا به ساقط وانه يتبع غرضه وشهوته لادينه وشرعه لان كل ما جاءت به الشريعة الخفيفة الغراء من الاحكام الثابتة المحكمة فهو خير للبشر واصلاح للناس وهو اوفق لمصالحهم ما تمسكوا بها وقدموها على غيرها واستعملوها ولا يباحون لانفسهم الخروج عنها بحيلة ولا تأويل: نسأل الله السلامة (فرع) وضع الدراهم فى صندوق البوسطة كما يفعله كثير من الناس وبعض من يتسب الى العلم مدة من الزمان فاذا طلبها اخذها وزيادة عليها بحسب ما يستحق من الربا المشروع لدى الحكومة غير جائز شرعا لان هذا لا يصدق عليه قراض ولا شركة وليس ببيع بل هو من القرض فالزيادة ليست فى مقابلة عوض شرعا وقد خفى امر هذا على كثير من الناس فزعموا ان هذا من قبيل الشركة المساهمة وليس كذلك بل هذا من قبيل الربا لان الحكومة

باب الرهن وغيره (١)

١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ (٢)

اللفظة مأخوذة من الحبس والاقامة رهن بالمكان اذا أقام به ١ والحديث دليل على جواز الرهن مع ما نطق به الكتاب العزيز (٣) ودليل على جواز معاملة

تأخذ الدراهم المودعة في البوسطة وتضمها في بيوت المال فتوزع بمضى الربا على المودع وبعضه تأخذه هي فالخذر الخذر من ذلك والله اعلم :

(١) اي هذا باب في بيان الاحاديث التي يؤخذ منها أحكام الرهن : وقوله وغيره وهو الحوالة : والافلاس : والشقة : والوقف وجمع المصنف بين هذه الامور الاربعة لقلة الاحاديث الواردة فيها ولتعلق بعضها ببعض وسنعرف كلا منها عند ذكر احاديثها : والرهن بفتح الراء وسكون الهاء لغة الثبوت والاحتباس يقال رهن بالمكان اي قام به وثبت فيه : ومنه قوله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة) اي محبوسة بكسبها وجمعه رهان كجبل وجمال : واختلفوا في رهن بضمين هل هو جمع رهن بسكون الهاء ام جمع رهان فيكون جمع الجمع فالأكثر على انه جمع رهان : وقال ابن عمر بن الخطاب جمع رهن كسقف وسقف : ويقال رهن الشيء وهو الافصح المشهور : وأرهنته رباعيا ومنهم من منعه : وارهنته ايله : والراهن دافع الرهن والمرهين آخذه والشيء رهن ورهين والائني رهينة : واما معناه في الشرع جعل عين مال وثيقة يستوفى منها عند تعذر استيفائه ممن عليه .

(٢) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم ورواه النسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن ابن عباس بنحوه . وقوله « من يهودي » بين اسمه اخافظ في الفتح قال وهذا اليهودي هو ابو الشحيم بينه الشافعي ثم البيهقي من طريق جعفر بن محمد عن ابيه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رهن درعا له عند ابني الشحيم اليهودي رجل من بني ظفر في شعير » اهـ وابو الشحيم بفتح المعجمة وسكون المهملة اسمه كنيته ١ وظفر بفتح الظاء والفاء بطن من الاوس وكان حليفا لهم : وقوله « طعاما » بين جنسه في حديث آخر في الصحيحين عن انس انه كان شعيرا وكان قدره ثلاثين صاعا وقيمتها كانت دينارا : قال العلماء والحكمة في عدوله صلى الله عليه وآله وسلم عن معاملة مياسير الصحابة الى معاملة اليهود اما لبيان الجواز او لانهم لم يكن عندهم اذ ذاك طعام فاضل عن حاجة غيرهم او خشى انهم لا يأخذون منه ثمنا او عوضا فلم يرد التضيق عليهم : قال صاحب الفتح فانه لا يبعد ان يكون فيهم اذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه فلم له لم يطلهم على ذلك وانما اطاع عليه من لم يكن موسرا به ممن نقل ذلك : (٣) الآية هي قوله تعالى (وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فلهن مقبوضة) والتقييد

الكفار وعدم اعتبار الفساد في معاملاتهم (١) ووقع في غير هذه الرواية ما استدل به على جواز الرهن في الحضر . وفيه دليل على جواز الشراء بالثمن المؤجل قبل قبضه لان الرهن انما يحتاج اليه حيث لا يتأتى الاقباض في الحال غالبا : وقد يستدل به على جواز الشراء لمن لا يقدر على الثمن في وقتها ذكرناه

بالسفر خرج مخرج الغالب فلا يفهم له ما رواه البخاري في صحيحه عن انس بن مالك رضى الله عنه وفيه « ولقد رهن النبي صلى الله عليه وآله وسلم درعا له بالمدينة عند يهودى واخذ منه شعير لاهله » الحديث . فهو يدل على مشروعية الرهن في الحضر وهو قول الجمهور واحتج ايضا الجمهور لذلك من حيث المعنى بان الرهن شرع توثقة على الدين لقوله تعالى (فان امن بهضكم بمضا) فانه يشير الى ان المراد بالرهن الاستيثاق وانما قيده بالسفر لانه مظنة فقد الكاتب فاخرجه مخرج الغالب : وخالف في ذلك مجاهد والضحاك فيما نقله الطبري عنها فقالا لا يشرع الا في السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود واهل الظاهر : وقال ابن حزم ان شرط المرتهن الرهن في الحضر لم يكن له ذلك وان تبرع به الراهن جاز وحمل حديث الباب على ذلك : وفي الحديث فوائد منها جواز بيع السلاح ورهنه واجارته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربيا ومنها ثبوت املاك اهل الذمة في ايديهم ومنها اتخاذ الدروع والعدد وغيرها من آلات الحرب وانه غير قاذح في التوكل . وفيه ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من التواضع والزهد في الدنيا والتقليل منها مع قدرته عليها والكرم الذي افضى به الى عدم الادخار حتى احتاج الى رهن درعه صلى الله عليه وآله وسلم والصبر على ضيق العيش والقناعة باليسير : وفيه فضيلة لازواجه صلى الله عليه وآله وسلم لصبرهن معه على ذلك : ولينظر العقلاء المفكرون فيما كان عليه سيد الامة وخير الخليفة وليقتدوا بافعاله واقواله وليتركوا الترفه في الدنيا والانهماك في لذاتها والانتهاش في شهوات نفوسهم فان ذلك انفضى بهم الى التهاون في الواجبات الدينية والسفن الحمدية ولا سيما في عصرنا هذا عصر الانقلاب من التدين الى التفرنج ومن الخاسن الى المساوى : نعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا ونسأله تعالى السلامة : والله اعلم

(١) اى عدم النظر الى كيفية معاملتهم في انفسهم فانه من المعلوم انهم يبيعون الخنزير ويأكلون السحت ولكن ليس لنا البحث عن معاملتهم وعن كيفية دخول المال الى ايديهم بل تأخذ منهم الجزية وتبيع منهم ونماهم لمعاملة من في يده ملكه الحلال حتى يتبين لنا خلافة ومثله الظالمة : قاله في المدة والله اعلم

٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ وَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَكِيِّ فَلْيَتَّبِعْ (١)

فيه دليل على تحريم المظل بالحق ولا خلاف فيه مع القدرة بعد الطلب . واختلفوا في مذهب الشافعي هل يجب الاداء مع القدرة من غير طلب صاحب الحق وذكر فيه وجهان ولا ينبغي ان يؤخذ الوجوب من الحديث لان لفظة المظل تشعر بتقديم الطلب فيكون مأخذ الوجوب دليلا آخر : وقوله « الغني » يخرج العاجز عن الاداء : وقوله « فاذا اتبع » مضموم الهمزة ساكن التاء مكسور الباء وقوله « فليتبع » مفتوح الياء ساكن التاء مفتوح الباء الموحدة مأخوذ من قولنا اتبعنا

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم وابوداود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل والبخاري : وقوله « مظل الغني » المظل في اللغة المد يقال مظه مظهله بضم الطاء مطلا وماطله بماطلة فهو ماطل قال ابن فارس مطلت الحديد امطلمها مطلا اذا مددتها لتطول : وقال الأزهري المظل المدافعة : ويقال له الليان قال الشاعر
قد كنت دايمنت بها حسانا ■ مخافة الاخلاس واليانا

قال الحافظ في الفتح والمراد هنا تأخير ما استحق اداؤه بغير عذر اه : وهو من اضافة المصدر للفاعل عند الجمهور : وقيل هو من اضافة المصدر للمفعول : والمعنى على الاول انه يحرم على الغني القادر ان يمتل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز : وعلى الثاني انه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنيا ولا يكون غناه سببا لتأخير حقه عنه واذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير اولى وهذا تأويل بعيد لا يخفى على المتأمل : وقوله « ظلم » هو وضع الشيء في غير موضعه : وقوله « ملى » هو بالهمز مأخوذ من الملاء يقال ملاء الرجل بضم اللام اى صار مليا : وقال الكرماني الملى كالتنى لفظا ومعنى : وقال الخطابي انه في الاصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد سهله : وهذا الحديث يفيد مشروعية الحوالة وسنعرّفها بعد ان شاء الله تعالى : والمراد بالغني هنا المتمكن من اداء الدين وقد نفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغني بكثرة العرض في سنن ابى داود فقال « ليس الغني بكثرة العرض وانما الغني غنى النفس » : وقال صلى الله عليه وآله وسلم « من أصبح آمنا في سربه معافا في بدنه وعنده قوت يومه فقد ملك الدنيا بحذافيرها » وما احسن ما قاله الشاعر

ولا تحسبن الفقر من فقد الغنى * ولكن فقد الدين من أعظم الفقر

فلانا اذا جعلته تابعا للغير . والمراد ههنا تبعيته في طلب الحق بالحوالة (١) وقد قال الظاهرية بوجوب قبول الحوالة على المثلئ لظاهر الامر : وجمهور الفقهاء على انه أمر ندب لما فيه من الاحسان الى الحيل بتحصيل مقصوده من تحويل الحق عنه وترك تكليفه التحصيل بالطلب (٢) وفي الحديث اشعار بان الامر بقبول الحوالة على المثلئ معلى بكون مطل الغنى ظلما أو لعل السبب فيه انه اذا تقرر كونه ظلما والظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه فيكون ذلك سببا للأمر بقبول الحوالة عليه لحصول المقصود من غير ضرر المطل . ويحتمل ان يكون ذلك لان المثلئ لا يتعذر استيفاء الحق منه عند الامتناع بل يأخذه الحاكم قهرا ويوفيه ففى قبول الحوالة عليه تحصيل الغرض من غير مفسدة توى الحق : والمعنى الاول ارجح لما فيه من بقاء معنى التعلىل بكون المطل ظلما وعلى هذا المعنى الثانى تكون العلة عدم توى الحق (٣) لا الظلم :

(١) لان معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا اتبع احدكم على ملىء فلينبع » أي اذا احيل احدكم بدينه على غنى فليحتل اى يقبل الحوالة كما جاء مفسرا بذلك في رواية البيهقي « واذا أحيل احدكم على ملىء فليحتل » والحوالة بفتح الحاء وقد تكسر مشتقة من التجويل او من الحوّل تقول حال عن العهد اذا انتقل عنه حوّلأ وهى عند الفقهاء نقل دين من ذمة الى ذمة : قال الحافظ فى الفتح واختلقوا هل هى بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النبى عن بيع الدين بالدين : او هى استيفاء : وقيل هى عقد ارفاق مستقل : ويشترط فى صحتها رضا الحيل بلاخلاف والاحتال عند الاكثر والحال عليه عند بعض شذ : ويشترط ايضا تماثل الحقين فى الصفات وان يكون فى شىء معلوم : ومنهم من خصها بالنقدين ومنعها فى الطعام لانه بيع طعام قبل أن يستوفى : اهـ

(٢) ومن قال بالوجوب ابو نور وابن جرير وأكثر الحنابلة وعبارة الخرق فى المختصر : ومن أحيل بحقه على ملىء فواجب عليه ان يحتال اهـ : وقيل هو أمر اباحة وارشاد وهو شاذ بخالف ظاهر الحديث

(٣) التواء الهلاك بمد ويقصر وقد أورد العلامة علاء الدين المطار هذين الاحتمالين ايضا قال ثم الامر بقبول الحوالة على الملىء لحصول المقصود من غير حذر المطل : ويحتمل ان يكون العلة عدم الترافع الى الحكم عند المطل من الغنى والاخذ منه قهرا لئلا يترتب على ذلك الحقد والعداوة اللذين هما سبب القطيعة والوقية : ولهذا قال عمر رضى الله عنه عليكم بالصالح بين الخصوم واياكم وفصل الحكم بينهم فان الصلح اذهب للعداوة والاحقاد : ولما كان

٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ ^(١)

فيه مسائل : الاولى رجوع البائع الى عين ماله عند تمذر الثمن بالفلس او

قبول الحوالة على المايء يدفع مفسدة تأخير الحق من الغنى عن مستحقه امره صلى الله عليه وآله وسلم يقوله : وهذا الاحتمال ظاهر : والاول قوى لما فيه من معنى التعليل بكون المظلما اه ويستنبط من الحديث أحكام منها ان المفسر لا يحل حبسه ولا ملازمته ولا مطالبته في الحال حتى يتيسر : وهذا مذهب مالك والشافعي والجمهور : وينبغي لمن عليه دين ان لا يضار صاحب الدين بمطاطى اسباب الاعسار : وان لا يؤمله بكلام ولا اذى فان لصاحب الحق مقالا وليس لمن عليه الحق مقال لان معاملته للناس بالايلام والاذى سبب لقطع التنفيس والاحسان اليهم : ومنها الزجر عن المظل ويدخل فيه كل من لزمه حق كالزوج لزوجته والسيد لعيده والحاكم لرعيته وبالعكس : واختلف هل يمد فله عمدا كبيرة ام لا فالجمهور على ان فاعله يفسق لكن هل يثبت فسقه بمطله مرة واحدة ام لا قال النووي مقتضى مذهبنا اشتراط التكرار ورده السبكي في شرح المنهاج بان مقتضى مذهبنا عدمه : وفي صحيح البخارى مقطوعا وغيره مرفوعا « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لى الواجد بجل عرضه وعقوبته » والى يفتح اللام وتشديد الياء المظل : والواجد بالميم الموسر : واحلال عرضه بان يقول ظلمنى مطلقى حقى : وعقوبته تمزيقه وحبسه : والله اعلم

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او قال سمعت » هو شك من احد رواته : قال الحافظ فى الفتح واطنه من زهير فأتى لم ار فى رواية احد ممن رواه عن يحيى مع كثرتهم فيه التصريح بالسمع وهذا مشعر بانه كان لا يرى الرواية بالمعنى أصلا : اه وكذلك الشك فى قوله « عند رجل أو انسان » وقوله « قد افلس » قال الأزهري افلس الرجل اذا اعدم وتفالس اذا ادعى الافلاس وهو مأخوذ من القلوس التى هى احسن الاموال كانه اذا حجر عليه منع التصرف فى ماله الا فى شئ تافه لا يعيش الا به وهو مؤنة وزيوفا عياله : وقال الجوهري يقال افلس الرجل اى صار مقلسا كأنما صارت دراهمه فلوسا وزيوفا كما يقال اخبث الرجل اذا صار اصحابه خبثاء : ويجوز ان يراد به انه صار الى حال يقال فيها ليس معه فلس كما يقال اقهر ارجل اذا صار الى حال يقهر عليها : والمفلس شرعا من يزيد ديونه على موجوده :

الموت فيه ثلاث مذاهب . الاول انه يرجع اليه في الموت والفلاس وهذا مذهب الشافعي (١) والثاني انه لا يرجع اليه لا في الموت ولا في الفلاس وهو مذهب ابى حنيفة (٢) والثالث يرجع اليه في الفلاس دون الموت ويكون في الموت أسوة الغرماء وهو مذهب مالك رحمه الله وهذا الحديث دليل على الرجوع في الفلاس ودلالته قوية جدا بعد تبين دخول البائع فيه حتى قيل انه لا تأويل له . وقال الاصطخري من اصحاب الشافعي لو قضى القاضى بخلافه نقض حكمه : ورأيت في تأويله وجهين ضعيفين . احدهما انه يحمل على النصب والوديعة لما فيه من اعتبار حقيقة المالية وهو ضعيف جدا لانه يبطل قاعدة تعليل الحكم بالفلاس . الثاني انه يحمل على ما قبل القبض وقد استضعف بقوله صلى الله عليه وسلم « ادرك ماله او وجد متاعه » فان ذلك يقتضي امكان العقد وذلك بعد خروج السلمة من يده :

المسئلة الثانية الذى يسبق الى الفهم من الحديث ان الرجل المدرك ههنا هو البائع

(١) وقد استدلل الشافعى بما رواه ابو داود وابن ماجه والحاكم وصححه عن ابى هريرة انه قال قال ق مفسر انوه به لاقضين فيكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من أنلس اومات فوجد الرجل متاعه بينه فهو احق به » وفي اسناده ابو المعتمر : قال ابو داود والطحاوى وابن المنذر هو مجهول : وللشافعى رحمه الله تعالى قول هو الراجح في مذهبه انه لافرق بين تغير السلة او بتأملها ولا بين قبض بعض ثمنها او عدم قبض شيء ، على التفاصيل المشروحة في كتب الفقه . وذهب جمهور من أخذ بمعوم هذا الحديث الى ان شرط استحقاق صاحب المال دون غيره ان يجد ماله بينه لم يتغير ولم يتبدل والافاق تغيرت الدين في ذاتها بالتص مثلا اوفى صفة من صفاتها فهي أسوة الغرماء : والحديث ظاهر فيه : وأصرح منه رواية مسلم في صحيحه عن ابى هريرة باللفظ « اذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه » الحديث : وسيأتى زيادة ايضاح لهذا عند كلام الشارح رحمه الله تعالى آخر الحديث : والله اعلم

(٢) قال الحافظ في الفتح وخالف الحنفية فتأولوه لكونه خبر واحد خالف الأصول لان السلمة صارت بالبيع ملكا لا مشترى وفي ضمانه : واستحقاق البائع اخذها منه نقض للملكة وحملوا الحديث على صورة وهي ما اذا كان المتاع وديعة او عارية او لقطة : وتنبه بان لو كان كذلك لم يقيد بالفلاس ولا جمل احق بها لما تقتضيه صيغة اقل من الاشتراك : وايضا فا ذكره ينتقض بالشفعة : وايضا فقد ورد التنصيص في حديث الباب على انه في صورة البيع (وهو نص في مثل النزاع) وذلك فيما رواه سفيان الثوري في جامعه واخرجه من طريقه ابن خزيمة وابن حبان

وان الحكم متناول للبيع لكن اللفظ أعم من ذلك فيمكن ان يدخل تحته ما اذا اقترض رجل مالا وافلس المستقرض والمال باق فان المقرض يرجع فيه وقد علمه الفقهاء بالقياس على المبيع بعد التفريع على انه يملك بالقبض: وقيل في القياس مملوك يبذل تذمر تحصيله فاشبه المبيع: وادراجه تحت (١) اللفظ ممكن اذا اعتبرناه من حيث الوضع فلا حاجة الى القياس فيه:

المسئلة الثالثة لا بد في الحديث من اضرار أمور يحمل عليها وان لم تذكر لفظاً مثل كون الثمن غير مقبوض: ومثل كون السلعة موجودة عند المشتري دون غيره: ومثل كون المال لا يفي بالدين احترازاً عما اذا كان مساوياً وقلنا بالحجر على المقاس في هذه الصورة.

المسئلة الرابعة اذا اجر داراً او دابة فأفلس المستأجر قبل تسليم الأجرة

وغيرهما عن يحيى بن سعيد بهذا الاستناد بلفظ « اذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده يمينها فهو أحق بها من الزمراء » : ولابن حبان من طريق هشام بن يحيى الخزومي عن أبي هريرة بلفظ « اذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته » : وسلم من رواية ابن أبي حسين المشار إليها قبل « اذا وجد عنده المتاع انه لصاحبه الذي باعه » : وفي مرسل ابن أبي مليكة عند عبد الرزاق « من باع سلعة من رجل لم ينقده ثم أفلس الرجل فوجدها يمينها فليأخذها من بين الزمراء » فظهر ان الحديث وارد في صورة البيع ويلتحق به القرض وسائر ما ذكر من العارية والوديعة بالأولى اهـ . يعمض تصرف ثم قال واعتذارهم بكونه خبر واحد فيه نظر فانه مشهور من غير هذا الوجه أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر واسناده صحيح : وأخرجه احمد وابو داود من حديث سمرة واسناده حسن : وقضى به عثمان وعمر بن عبد العزيز كما مضى وبدون هذا يخرج الخبر عن كونه فرداً غريباً : قال ابن المنذر لا نعرف لعثمان في هذا مخالفاً من الصحابة: وتعقب بما روي ابن أبي شيبة عن علي انه أسوة الغرماء: وأجيب بانه اختلاف على علي في ذلك بخلاف عثمان اهـ : قال العلامة الشوكاني : والاعتذار بانه مخالف للأصول اعتذار فاسد لما عرفناك من أن السنة الصحيحة هي من جملة الأصول فلا يترك العمل بها الا لما هو انهمض منها ولم يرد في المقام ما هو كذلك: وعلى تسليم انه ورد ما يدل على أن السلعة تصير بالمبيع ملكاً للمشتري فما ورد في الباب أخص مطلقاً فيني العام على الخاص: اهـ والله اعلم () قال في العدة أقول وهو قوله من أدرك فانه شمل كل مدرك للعين هي له عند من أفلس ولهذا العموم ترجم البخاري بقوله باب من وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به .

ومضي المدة فلمؤجر الفسخ على الصحيح من مذهب الشافعي وادراجه تحت لفظ الحديث متوقف على ان المنافع هل ينطلق عليها اسم المتاع او المال وانطلاق اسم المال عليها أقوى : وقد علل منع الرجوع بان المنافع لا تنزل منزلة الأعيان القائمة اذ ليس لها وجود مستقر فاذا ثبت انطلاق اسم المال او المتاع عليها فقد اندرجت تحت اللفظ وان اوزع في ذلك فالطريق ان يقال اقتضى الحديث ان يكون أحق بالعين ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع فثبت بطريق اللزوم لا بطريق الأصالة : وانما قلنا انه يتوقف على كون اسم المنافع ينطلق عليها اسم المال أو المتاع لان الحكم في اللفظ يتعلق بذلك في الأحاديث : ونقول ايضا الرجوع انما هو في المنافع فانها المعقود عليه والرجوع انما يكون فيما يتداوله العقد والمين لم يتناولها عقد الاجارة :

المسألة الخامسة اذا التزم في ذمته نقل متاع من مكان الى مكان ثم أفلس والاجر بيده قائمة ثبت حق الفسخ والرجوع الى الاجرة وادراجه تحت الحديث ظاهر ان اخذنا باللفظ ولم نخصصه بالبائع فان خص به فالحكم ثابت بالقياس للاحديث :

المسألة السادسة قد يمكن ان يستدل بالحديث على ان الديون المؤجلة تحل بالخير ووجهه انه يندرج تحت كونه ادرك متاعه فيكون احق به ومن لوازم ذلك ان يحل اذ لا مطالبة بالمؤجل قبل الحل :

المسألة السابعة يمكن ان يستدل به على ان الغرماء اذا قدموا البائع بالتمن لم يسقط حقه من الرجوع لاندراجه تحت اللفظ والفقهاء عللوه بالمنة :

المسألة الثامنة قيل ان هذا الخيار في الرجوع يستبد به البائع (١) وقيل لابد من الحاكم * والحديث يقتضى ثبوت الأحقية للمتاع : واما كيفية الاخذ فهو غير متعرض له : وقد يمكن ان يستدل به على الاستبداد الا ان فيه ما ذكرنا

(١) وهو الاصح من قول العلماء والقول الآخر يتوقف على حكم الحاكم كما يتوقف

ثبوت الفلاس :

المسألة التاسعة الحكم في الحديث يتعلق بالفلس ولا يتناول غيره ومن اثبت من الفقهاء الرجوع بامتناع المشتري من التسليم مع اليسار أو هربه أو امتناع الوارث من التسليم بعد موته فانما يثبت به بالقياس على الفلس: ومن يقول بالمفهوم في مثل هذا فله ان ينفي هذا الحكم بدلالة المفهوم من لفظ الحديث .

المسألة العاشرة شرط رجوع البائع بقاء العين في ملك المفلس فلو هلك لم يرجع لقوله عليه الصلاة والسلام « فرجد متاعه او ادرك ماله » فشرط في الاحقية ادراك المال بعينه وبعد الهلاك قات الشرط وهذا ظاهر في الهلاك الحسي والفقهاء نزلوا التصرفات الشرعية منزلة الهلاك الحسي كالبيع والهبة والعتق والوقف ولم ينقضوا هذه التصرفات بخلاف تصرفات المشتري في حق الشفيع بها فاذا تبين انها كالهلكة شرعا دخلت تحت اللفظ فان البائع حينئذ لم يكن مدركا لماله : واختلفوا فيما اذا وجد متاعه عند المشتري بعد ان خرج عنه ثم رجع اليه بغير عوض فقبل يرجع فيه لانه وجد ماله بعينه فيدخل تحت اللفظ : وقيل لا يرجع لان هذا الملك متعلق من غيره لانه تخلفت حالة لو صادفها الافلاس والحجر لما رجع فيستصحب حكمها وهذا تصرف في اللفظ بالتخصيص (١) بسبب معنى مفهوم منه وهو الرجوع الى العين لتعذر العوض من تلك الجهة كما يفهم منه ما قدمنا ذكره او تخصيص بالمعنى (٢) وان سلم اقتضاء اللفظ له

المسألة الحادية عشرة اذا باع عبدين مثلاً فتلف احدهما ووجد الثاني بعينه رجع فيه عند الشافعي والمذهب انه يرجع فيه بحصته من الثمن وبضارب (٣) بحصته ثمن التالف : وقيل يرجع في الباقي بكل الثمن (٤) فأما رجوعه في الباقي

(١) اي لفظ متاعه او ماله العام بالاضافة بسبب معنى مفهوم من الحديث والمعنى هو الرجوع الى العين لانه تعذر العوض فيه من جهة المفلس لانه عاد اليه بغير عوض |
(٢) قوله أو تخصيص بالمعنى: الاول كان تخصيصا بالسبب وهذا بالمعنى وهو ان المراد وجد عين ماله لم يتصرف فيه المفلس وهنا قد تصرف فيه ثم عاد اليه بغير عوض فهذا الملك متعلق من غيره فهو مال ذلك الغير صار الى المفلس:

(٣) المراد بالمضاربة الانتقاص من الثمن اسوة الغرماء

(٤) اي بتمن العبدین ولا ادري ما وجهه

فيندرج تحت قوله «فوجد متاعه أو ماله» فان الباقي متاعه أو ماله. واما كيفية الرجوع فلا تعلق للفظ به.

المسألة الثانية عشرة اذا تغير المبيع في صفته بحدوث عيب فأنبت الشافعي الرجوع ان شاء البائع بغير شيء يأخذه وان شاء ضارب بالثمن وهذا يمكن ان يندرج تحت اللفظ فانه وجدده بعينه والتغير حادث في الصفة لا في العين.

المسألة الثالثة عشرة اطلاق الحديث يقتضى الرجوع في العين وان كان قد قبض بعض الثمن وللشافعي قول قديم انه لا يرجع في العين اذا قبض بعض الثمن حديث ورد فيه (١).

المسألة الرابعة عشرة الحديث يقتضى الرجوع في متاعه ومفهومه انه لا يرجع في غير متاعه فيتمتع بذلك الكلام في الزوائد المنفصلة فانها تحدث في ملك المشتري فلم يستمتع بالمشتري فلا رجوع له فيها.

المسألة الخامسة عشرة لا يثبت الرجوع الا اذا تقدم سبب لزوم الثمن على الفلاس ويؤخذ ذلك من الحديث الذي في لفظه ترتيب الاحقية على الفلاس بصيغة الشرط فان المشروط مع الشرط أو عقيقه. ومن ضرورة ذلك تقدم سبب اللزوم على الفلاس.

(١) هو حديث ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايما رجل باع متاعاً ففلس الذي ابتاعه منه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجد به يمينه فهو أحق به» وهو في رواية باللفظ «وان كان قد قبض من ثمنها شيئاً فهو اسوة الغرماء» أخرجه مالك في الموطأ وابو داود والنسائي مرسلين:



٤ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَعَلَ :
وَفِي لَفْظٍ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ
الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ (١)

استدل بالحديث على سقوط الشفعة لاجار من وجهين. احدهما المفهوم فان
قوله « جعل الشفعة فيما لم يقسم » يقتضى ان لا شفعة فيما قسم : وقد ورد في

(١) خرجه البخارى في صحيحه في غير موضع : أما الرواية الأولى فخرجها في باب بيع
الشريك من شريكه بلفظ « جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة في كل مال
لم يقسم » الخ وهو تفسير لما الواقع في الرواية الثانية : ورواه ابو داود والترمذى وابن ماجة :
ورواه مسلم بلفظ « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربة
او حائط » الحديث : وهذا تمام ان هذا الحديث لم يتفق البخارى ومسلم على تحريمه باللفظ الذى
ذكره المصنف : وقوله « فاذا وقعت الحدود » اى حصلت قسمة الحدود فى المبيع واتضحت
بالقسمة مواضعها : وقوله « وصرفت الطريق » اى بينت مزارع الطريق وشوارعها : وكأنه
من التصرف أو من التصريف : قال ابن مالك معناه خلاصت وبانت وهو مشتق من الصرف
بكر المملة الخالص من كل شيء : سى بذلك لانه صرف عنه الخلط : قال الحافظ فى الفتح
حكى ابن أبى حاتم عن أبيه ان قوله فاذا وقعت الحدود الخ مدرج من كلام جابر وفيه نظر لان
الأصل أن كلا ذكر فى الحديث فهو منه حتى يثبت الادراج بدليل : وقد نقل صالح بن احمد
عن أبيه انه رجع رفعها : وقوله « ولا شفعة » الشفعة هى بضم المعجمة وسكون الفاء وغلط
من حركها وهى مأخوذة لغة قيل من الشفع وهو ضد الوتر لأنه يضم هذا المشفوع فيه الى ماله
فتصير الحصة حصتين والمال مائتين . وقيل هى من الزيادة لانه يجمع هذا الى ماله ويضيف اليه
قال الله تعالى « من يشفع شفاعته حسنة » اى يزيد عملاً صالحاً الى عمله هكذا قيل وهو
قريب من الاول . وقيل هى من الشفاعة لانه يشفع بنفسه الى نصيب صاحبه : وقيل بل
كانوا فى الجاهلية اذا باع الرجل حصته او أصله اتى الجاور شافوا الى المشتري ليولى اياه
ايصله بملكه ويخلصه فيسأله فيه . وهذا القول يقتضى ان يكون معنى الشفاعة . وأما القول
الذى قبله ويلىه فن الشفع لامن الشفاعة . وأما منها فى الشرع انتقال حصة شريك الى الشريك
كانت انتقلت الى أجنبي يمثل العوض المسمى . وقيل هى أخذ الشريك حصته جبراً بشراء . فقولنا
جبراً احتراز من المبالغة الاختيارية : وقولنا بشراء احتراز من الغصب : ولم يختلف المأهات
فى مشروعيتها الا ما نقل عن ابى بكر الاصم من انكارها والله اعلم :

بعض الروايات «انما الشفعة» (١) وهو اقوى في الدلالة لاسيما اذا جعلنا انما دالة على الحصر بالوضع دون المفهوم * والوجه الثاني قوله «فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» وهذا اللفظ الثاني يقتضى ترتيب الحكم على مجموع أمرين وقوع الحدود وصرف الطرق: وقد يقول قائل ممن يثبت الشفعة للجاران المرتب على أمرين لا يلزم ترتيبه على احدهما وبقي دلالة المفهوم الأول مطلقة وهو قوله «انما الشفعة فيما لم يقسم» فمن قال بعدم ثبوت الشفعة تمسك بها ومن خالفه يحتاج الى اضرار قيد آخر يقتضى اشتراط أمر زائد وهو صرف الطرق مثلاً. وهذا الحديث يستدل به ويجعل مفهومه مخالفة الحكم عند انتفاء الأمرين معا اعنى وقوع الحدود وصرف الطرق مثلاً.

وقد يستدل بالحديث على مسألة يختلف فيها وهو ان الشفعة هل تثبت فيما

(١) وهذه الرواية اخرجها البخاري وابوداود والامام احمد بن حنبل. وقد ذهب الى ان الشفعة لا تثبت الا بالخطئة لا بالجوارى عمر وعثمان وعلى وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيعه ومالك والشافعي والاوزاعي وأحمد واسحق وعبيد الله ابن الحسن والامامية. وذهب ابو حنيفة واصحابه والثوري وابن ابى ليلى وابن سيرين الى ثبوت الشفعة بالجوارى: استدللنا على ذلك بالحديث الواردة في اثبات الشفعة بالجوارى منها ما رواه ابو داود والترمذى وصححه والامام احمد بن حنبل عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال جار الدار احق بالدار من غيره». وما رواه النسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن الشريد بن سويد قال قلت «يا رسول الله ارضى لىس لاحد فيها شرك ولا قسم الا الجوارى فقال الجار احق بسقبة ما كان» والسقب القرب والجاورة. وما رواه ابو داود والترمذى وحسنه وابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن جابر «قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجار احق بشفعة جاره ينتظر بها وان كان غيباً اذا كان طريقهما واحداً». واجاب الاولون عن هذه الأحاديث وغيرها القاضية بثبوت الشفعة للجار بان المراد بها الجار الاخص وهو الشريك المخالط لان كل شيء قارب شيئاً يقال له جار كما قيل لامرأة الرجل جارة لما بينهما من المخالطة. قال الاعشى أجار تباينى فانك طالق قال صاحب القاموس الجار المجاور والذي اجرته من أن يظلم. والحجير والمستجير والشريك فى التجارة وزوج المرأة وما قرب من المنازل والمقاسم والحليف والناصر. اه وهذا يندفع ما قيل انه ليس فى اللغة ما يقتضى تسمية الشريك جاراً: والله اعلم

لم يقبل القسمة ام لا فقد يستدل به من يقول لاثبت الشفعة فيه لان هذه الصيغة في النفي تشعر بالقبول (١) فيقال للبصير لم يبصر كذا. و يقال للاكمة لا يبصر كذا. ان استعمل احد الامرين في الآخر فكذلك الاحتمال. فعلى هذا يكون في قوله « فيما لم يقسم » اشعار بأنه قابل للقسمة فاذا دخلت اعدا المعطية للحصر اقتضت انحصار الشفعة في القابل * وقد ذهب شذوذ من الناس الى ثبوت الشفعة في المنقولات (٢) وقد يستدل بصدر الحديث من يقول بذلك الا ان آخره وسياقه يشعر بان المراد به العقار وما يدخل فيه الحدود وصرف الطرق .

(١) اقول حاصل ذلك ان المستحيل اذا اريد نفيه اتى بلا واذا اريد نفي الممكن اتى بلم : وفيه نظر لان هذا غير مطرد فانه قد جاء نفي المستحيل عقلا وشرعا بلم في اوضح كلام قال الله سبحانه وتعالى « لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد » .

(٢) أما مسألة عدم ثبوت الشفعة في الحيوان والنبات والامثلة وسائر المنقول فتتفق عليه عند العلماء الا من شذ : قال القاضي عياض وشذ بعض الناس فاثبت الشفعة في العروس وهي رواية عن عطاء قال ثبت في كل شيء حتى في الثوب وحكي ذلك عنه ابن المنذر ايضا وعن الامام احمد بن حنبل رواية انها ثبتت في الحيوان والبناء المفرد : وذكر وقوع الحدود وتصريف الطرق يقتضي تخصيص ثبوتها بالعقار دون غيره حيث أن ذلك لا يكون الا في العقار مع انه ثبت التصريح بثبوتها في الحوائط والربوع وهي العقار عند مسلم في حديث جابر بافظ « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربة أو حائط » الحديث وقد تقدم : قال العلماء الحكمة في ثبوت الشفعة ازالة الضرر عن الشريك وخصت بالعقار لانه أكثر الانواع ضررا :

(تنبيه) ظاهر الحديث يدل على ثبوت الشفعة بشرطها لكل احد من مسلم وذمي ومقيم وحضري وغائب بدوى حيث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اطلق الشفعة في كل ما لم يقسم ولم يبين من ثبتت له فدل على ثبوتها لمن ذكرناه وثبوتها للذمي على المسلم كمكسه وبه قال مالك وابو حنيفة والشافعي والجمهور : وقال الشعبي والحسن واحمد بن حنبل لاشفعة للذمي على المسلم : وثبوتها للاعرابي على المقيم في البلد قال به ابو حنيفة والشافعي والثوري واحمد واسحق وابن المنذر والجمهور : وقال الشعبي لاشفعة لمن يسكن مصر : والله اعلم

٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَصَابَ
عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْذِنُ فِيهَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي
أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَا لَاقَطَ هُوَ أَنفَسُ عِنْدِي مِنْهُ فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ
فَقَالَ إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا قَالَ فَتَصَدَّقَ غَيْرَ أَنَّهُ لَا
يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ قَالَ فَتَصَدَّقْ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ وَفِي
الْقُرْبَى وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ لَا جُنَاحَ عَلَى
مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ :
وَفِي لَفْظٍ غَيْرِ مُتَأَمِّلٍ ^(١)

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم وابو داود
والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « أصبت أرضا بخير » أصلها
عمر من يهودى بن حارثة واسمها ثعلب بفتح المثلثة والميم : وقيل يسكون الميم بعدها غين معجمة :
وهذه القصة كانت في سنة سبع من الهجرة : وقوله « هو انفس عندي » اى اجود والنفيس
الجيد المفضى به يقال نفس بفتح النون وضم الفاء نفاسة : قيل سمي بذلك لانه يأخذ بالنفس :
وفي مرسل ابى بكر بن حزم ان عمر رأى في الامام ثلاث ليال ان يتصدق بشئ : وقد روى
الامام احمد بن حنبل عن ابن عمر قال اول صدقة اى موقوفة كانت في الاسلام صدقة عمر :
وروى عمر بن شبة عن عمرو بن سعد بن معاذ قال سألتنا عن اول حبس في الاسلام فقال
المهاجرون صدقة عمر : وقال الانصار صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ
في الفتح وفي استناده اواقدى وفي مغازى الواقدى ان اول صدقة موقوفة كانت في الاسلام
أراضى مخبريق بالمعجمة مصغر التى اوصى بها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوقفها النبي صلى
الله عليه وآله وسلم : وقوله « حبست اصلها » هو بتشديد الباء من التجبيس : قال ابن الاثير
يقال حبست أحبس حبسا وأحبست أحبس إحباسا اى وقفت والاسم الحبس بالضم : ويقال
في الوقف وقفت الشيء افقه وقفا ولا يقال فيه اوقفت الا على لغة رديئة اه : واما معناه في
الشرع حبس الملك في سبيل الله تعالى للفقراء وابناء السبيل وغيرهم يصرف عليهم منافعه ويبقى
اصله على ملك الواقف : قال الحافظ في الفتح وأشار الشافعى الى ان الوقف من خصائص اهل
الاسلام : اى وقف الاراضى والمعار : قال ولا نعرف ان ذلك وقع في الجاهلية والله اعلم :

الحديث دليل على صحة الوقف والحبس على جهات القربات وهو مشهور
متداول النقل بارض الحجاز خلفا عن سلف اعني الاوقاف (١) وفيه دليل على ما كان
أكابر السلف والصالحين عليه من اخراج انفس الأموال عندهم لله تعالى. وانظر الى
تعليق عمر رضى الله عنه لمقصوده بكونه لم يصب مالا لنفس عنده منه: وقوله «تصدق
بها» يحتمل ان يكون راجعا الى الاصل المحبس وهو ظاهر اللفظ ويتعلق بذلك
ما تكلم فيه الفقهاء من الفاظ التحميس التي منها الصدقة ومن قال منهم بانه لا بد
من لفظ يقترب بها يدل على معنى الوقف والتحميس كالتحميس المذكور في الحديث.
وكقولنا مؤبدة محرمة او لا تباع ولا توهب. ويحتمل ان يكون قوله «وتصدق

(١) اقول وفي الباب احاديث كثيرة تدل على صحة الوقف ومشروعيته حتى عده بعضهم اجابا
وهاك اقوال العلماء في ذلك: قال النووي في شرح مسلم: وفي هذا الحديث دليل على صحة اصل الوقف
وانه يخالف اسوائب الجاهلية وهذا مذهبنا ومذهب الجماهير ويدل عليه ايضا اجماع المسلمين على
صحة وقف المساجد والسقايات: وقال الحافظ الفقيه قال الترمذي لا نعلم ابن الصلاح والمقدمين من
اهل العلم خلافا في جواز وقف الارضين: وجاء عن شريح انه انكر الحبس ومنهم من تأوله:
وقال ابو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع اصحابه الا زفر بن الهذيل فحكى الطحاوي عن عيسى
بن ابان قال كان ابو يوسف يجيز بيع الوقف فبلغه حديث عمر فقال من سمع هذا من ابن
عون فخذ به ابن علية فقال هذا لا يسع احدا خلافا ولو بلغ ابا حنيفة لقال به فرجع عن بيع
الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين احدهما قال ومع حكاية الطحاوي هذا فقد انتصر
كعادته فقال قوله في قصة عمر «حبس الاصل وسبل الشجرة» لا يستلزم التأيد بل يحتمل ان
يكون اراد مدة اختياره لذلك: ولا يخفى ضعف هذا التأويل ولا يفهم من قوله وقتت وحبست
الا التأيد حتى يصح بالشرط عند من يذهب اليه وكأنه لم يقف على الرواية التي فيها «حبس
مادامت السموات والارض» وقال القرطبي رد الوقف مخالف الاجماع فلا ياتفت اليه
واحسن ما يتذكر به عن رده ما قاله ابو يوسف فانه اعلم بابي حنيفة من غيره: وقال ابن هبيرة
اتفق الاثمة الأربعة على جواز الوقف ثم اختلفوا هل يلزم من غير ان يتصل به حكم حاكم
شرعا او يخرج مخرج الوصايا فقال مالك والشافعي واحمد بن حنبل يصح بغير هذين
الوصفين ويلزم: وقال ابو حنيفة لا يصح الا باحدهما * اقول وقد احتج الطحاوي في
شرح معاني الآثار لابن حنيفة ومن وافقه بحديث رواه بسنده عن ابن عباس رضى الله
عنهما «قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسد ما أنزلت سورة النساء وأنزل
فيها الفرائض نهى عن الحبس» ورواه ايضا البيهقي في الشعب: واجيب عنه ان في

بها» راجعا الى الثمرة على حذف المضاف و يبقى لفظ الصدقة على إطلاقه (١) وقوله « فتصدق بها غير انه لا يباع » الخ محمول عند جماعة منهم الشافعي رحمه الله تعالى على ان ذلك حكم شرعي ثابت للوقف من حيث هو وقف (٢) ويحتمل من حيث اللفظ ان

استاده ابن هبيرة ولا يحتاج بمثله : واجاب عنه ابن الاثير ايضا في النهاية بأنه اراد انه لا يوقف مال ولا يزوي عن وارثه وكأنه اشارة الى ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من حبس مال الميت ونسائه : وما يؤيد ما ذهب اليه الجمهور قوله في الحديث « لا يباع ولا يوهب ولا يورث » لان هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم بيان لماهية التحبيس التي أمر بها عمر وذلك يستلزم لزوم الوقف وعدم جواز نقضه والا لما كان تحبيسا : وقد ثبت وقف جماعة من اجلاء الصحابة ورواه البيهقي : منهم ابو بكر وعلي والزبير وسعيد وعمر بن الخطاب وحكيم بن حزام وانس وزيد بن ثابت . وبما ذكرناه تعلم ان الشارح رحمه الله تعالى اجل في موضع ينبغي ان يبسط الكلام فيه : والله اعلم

(١) اعلم ان أصل الدخول في الملك ثلاثة انواع : احدها ما يدخل الملك قهرا كإلارث والثاني ما يدخل بموضع دينوي كالبيع : والثالث ما يدخل بغير عوض ولا قبر كهبيرة ولما كان الوقف خارجا عن هذه الاسباب و رقبته منع الشرع منه حيث انه منتقل في أصله عن الواقف تقربا الى الله تعالى بلفظ يدل عليه كلفظ التحبيس المذكور في الحديث : وقد قسم الفقهاء الفاظ الوقف الى صريح وكناية الاول كقوله حبست او سلبت او ارضى موقوفة او محبسة او مسجلة فكل لفظ من هذه صريح وقطع به الجمهور على الصحيح : والثاني كقوله تصدقت فانه ليس بصريح فان زاد منه صدقة محرمه او محبسة أو موقوفة التحق بالصريح : قال الحافظ في الفتح وفيه (اى الحديث المذكور هنا » انه لا يكفي في الوقف لفظ الصدقة سواء قال تصدقت بكذا او جملته صدقة حتى يضيف اليها شيئا آخر لتردد الصدقة بين ان تكون تمليك رقبة او وقف المنفعة فاذا أضاف اليها ما يميز احد المحتامين صح بخلاف ما لو قال وقفت او حبست فانه صريح في ذلك على الراجح : وقيل الصريح الوقف خاصة وفيه نظر لثبوت التمبيس في قصة عمر هذه : نعم لو قال تصدقت بكذا على كذا وذكر جهة عامة صح : وتمسك من أجاز الاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب من قوله « فتصدق بها عمر » ولا حجة في ذلك لانه اضاف اليها لاتباع ولا توهب : على ان قوله « فتصدق بها عمر » يحتمل ان يكون راجعا الى الثمرة على حذف مضاف : اى فتصدق بشرتها وعليه فلا يكون فيه متعلق لمن ائتمت الوقف بلفظ الصدقة مجرداً : وقد حزم القرطبي بهذا الاحتمال ويقوي هذا ما ثبت عند البيهقي في رواية « تصدق بشعره وحبس أصله » الحديث والله اعلم

(٢) اتول ظاهر رواية حديث الباب الذي ذكره المصنف ان الشرط من كلام عمر رضي

يكون ذلك ارشاداً الى شرط هذا الامر في هذا الوقف فيكون ثبوته بالشرط لا بالشرع والمصارف التي ذكرها عمر رضى الله عنه مصارف خيرات وهي جهة الأوقاف فلا توقف على ما ليس بقربة (١) من الجهات العامة *

والقربى براد بها ههنا قرئ عمر ظاهراً. وان رقاب قد اختلف في تفسيرها في باب الزكوة ولا بد ان يكون معناها معلوماً عند اطلاق هذا اللفظ والا كان المصرف مجهولاً بالنسبة اليها. وفي سبيل الله الجهاد عند الاكثرين ومنهم من عداه الى الحج. وابن السبيل المسافر والفرقة تقتضى اشتراط حاجته. والضيف من نزل بقوم والمراد قراه ولا تقتضى القرينة تخصيصه بالفقر. وفي الحديث دليل على جواز الشروط في الوقف وانباعها. وفيه دليل على المسامحة في بعضها حيث علق الاكل على المعروف وهو غير منضبط : وقوله متأمل اى متخذ اصل مال يقال تأملت المال اتخذته أصلاً *

الله عنه وفي رواية اخرى للبخاري « فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ». وفي رواية للبيهقي « تصدق بشره وحبس أصله لا يباع ولا يورث » وهذا ظاهر انه من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قال الخافض في الفتح عند شرح هذا الحديث : وهذا ظاهر ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف بقية الروايات فان الشرط فيها ظاهر انه من كلام عمر : وفي رواية للبخاري ايضا في باب المزارعة « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن ينفق ثمره » فهذا صريح في ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وبعضهم جمع بين ذلك قال ولا منافاة لانه يمكن الجمع بان عمر شرط ذلك الشرط بعد أن أسره النبي صلى الله عليه وآله وسلم به فن الرواة من رفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ومنهم من وقفه على عمر لوقوعه منه امثالاً للأمر الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم به : والله اعلم

(١) قال في العدة كأنه مأخوذ من دليل آخر : وأما هنا فليس فيه أكثر من سكوته صلى الله عليه وآله وسلم على ما فعله عمر رضى الله عنه وليس السكوت على ما ذكر نفيلاً سواء :

٦ - عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَصَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ بِرُخْصٍ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَا تَشْتَرِهِ وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أُعْطَاكَ بِدِرْهَمٍ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي هَبَّتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ: وَفِي لَفْظٍ فَإِنَّ الَّذِي يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ يَقِي ثُمَّ يَعُودُ فِيهِ ﷺ (١)

هذا الحمل تملك لمن اعطى الفرس ويكون معنى كونه في سبيل الله ان الرجل كان غازيا قال الامر بتمليكك الي انه في سبيل الله فسمي ذلك باعتبار المقصود فان المقصود بتمليكك ان يستعمله فيما عادته ان يستعمله فيه وانما اخترنا ذلك لان الذي حمل عليه اراد بيعه ولم ينكر ذلك ولو كان الحمل عليه حمل تحبيس لم يبع الا ان يحمل على انه انتهى الى حالة لا ينتفع به فيما حبس عليه لكن ذلك ليس في اللفظ ما يشر به ولم يثبت انه حمل تحبيس لكن في ذلك متعلق لمسئلة وقف الحيوان وما يدل على انه حمل تملك ايضا قوله عليه الصلاة والسلام «ولا تعد في صدقتك» وقونه «فان العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه» (٢)

وفي الحديث دليل على منع شراء الصدقة للمتصدق او كراهته وعمل

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم والنسائي وابن ماجه : وقوله « حمل على فرس » ذكر صاحب الفتح اسم الفرس وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهداه عمر : قال اخرج ابن سعد عن الواقدي بسنده عن سهل بن سعد في تسميته خيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال واهدى تميم الداري له فرسا يقال له الورد فاعطاه عمر حمل عليه عمر في سبيل الله فوجده يباع : الحديث : وقوله « فاضاعه الذي كان عنده » اي لم يحسن القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته :

(٢) اقول لانه لو كان حبسا كما ذهب اليه بعضهم لقال في حبسه او وقفه : وعلى هذا ذل مراد بسبيل الله الجهاد لا الوقف فلا حجة فيه لمن اجاز بيع الموقوف اذا بلغ غاية لا يتصور

ذلك بان المتصدق عليه ربما يسامح المتصدق في الثمن بسبب تقدم احسانه اليه بالصدقة فيكون راجعا في ذلك المقدار الذي سومح به : وفي الحديث دليل على المنع من الرجوع في الصدقة والهبة لشبهه برجوع الكلب في قيئه وذلك يدل على غاية التنفير : والحنفية اعتذروا عن هذا بان رجوع الكلب في قيئه لا يوصف بالحرمة لانه غير مكلف فالتشبيه وقع بأمر مكروه في الطبيعية لثبته بالكرهية في الشريعة : وقد وقع التشديد في التشبيه من وجهين : أحدهما تشبيه الراجع بالكلب والثاني تشبيه المرجوع فيه بالقيء : واجاز ابو حنيفة رحمه الله رجوع الاجنبي في الهبة ومنع من رجوع الوالد في الهبة لولده عكس مذهب الشافعي رحمه الله : والحديث يدل على منع رجوع الواهب مطلقا وانما يخرج الوالد في الهبة لولده بدليل خاص (١) :

الانتفاع به فيما وقف له : والهبة بكسر الهاء وتخفيف الباء الموحدة قال الحافظ في الفتح تطلق بالمعنى الاعم على انواع الابرار وهو هبة الدين ممن هو عليه : والصدقة وهبة ما يتصدق به طاب ثواب الآخرة، والهبة هي ما يكرم به الموهوب له : ومن خصها بالحياة اخرج الوصية وهي تكون ايضا بالانواع الثلاثة : وتطلق الهبة بمعنى الاخص على ما لا يقصد له بدل وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بأنها تملك بلا عوض : والله اعلم

(١) قال الفقيهان في الدليل الخاص حديث ابن عمر «لا يحل لرجل ان يعطي عطية ويرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده» وخصص الوالد بذلك اذ جعل له النبي حقا في مال الابن وانه لا يقطع فيه ولا يحد لانه من كسبه كما جاء في حديث «ولد الرجل من كسبه» وقيس الام والجدة عليه اذ هما بمنزلة وينطلق عليهم اسم الابوة : وسيأتى للكلام بقية بعد ان شاء الله تعالى .

(استدراك) قد سبق ان ذكرنا في اول الباب عند قوله : باب الرهن وغيره : ان غير الرهن اربعة اشياء وهو وهم فيضاف اليها الهبة والعمرى الا ان يلحقا بالوقف فلا وهم حينئذ والله اعلم :



٧ - عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ لَا أَرْضِي حَتَّى يَشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُشْهَدَهُ عَلَى صَدَقَتِي فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفَعَمَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ قَالَ لَا قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ قَالَ فَرَجَعَ أَبِي فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ: وَفِي لَفْظٍ قَالَ فَلَا تُشْهِدْنِي إِذَا فَاِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ: وَفِي لَفْظٍ فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي^(١)

الحديث يدل على طاب التسوية بين الاولاد في الهبات : والحكمة فيه ان التفضيل يؤدي الى الالحاش والتباغض وعدم البر من الولد لوالده اعنى الولد المفضل عليه : واختلفوا في هذه التسوية هل يجرى مجرى الميراث في تفضيل الذكر على الانثى ام لا فظاهر الحديث يقتضى التسوية مطلقا : واختلف الفقهاء في ان التفضيل هل هو محرم او مكروه فذهب بعضهم الى انه محرم لتسميته صلى الله عليه وسلم اياه جورا وامره بالرجوع فيه ولا سيما اذا اخذنا بظاهر الحديث انه كان صدقة فان الصدقة على الولد لا يجوز الرجوع فيها فان الرجوع منها يقتضى انها وقعت على غير

(١) خرجه البخارى بالفاظ مختلفة في غير موضع ومسلم : ورواه بالفاظ مختلفة ايضا ابو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : قال الحافظ بعد ما سرد طرقه والفاظه : واختلف الالفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع الى معنى واحد : وعمرة هذه هي اخت عبد الله بن رواحة قيل لما ولدت النعمان حملته الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا بتمرة فضعها فلغاهان فيه فحكه بها فقالت يا رسول الله ادع الله له ان يكثر ماله وولده : فقال اما ترضين ان يعيش كما عاش خاله حميدا وقتل شهيدا ودخل الجنة : وقد حصل ذلك فان مروان ابن الحكم قد واقع النعمان هذا وقتله سنة خمس وستين : وقوله « ببعض ماله » قيل حديقة وقيل عبد : والله اعلم

الموقع الشرعي حتى تقضت بعد لزومها ومذهب الشافعي ومالك ان هذا التفضيل مكروه لا غير (١) وربما استدلل على ذلك بالرواية التي قيل فيها «أشهد على هذا غيري» فانها تقتضي اباحة اشهاد الغير ولا يباح اشهاد الغير الا على امر جائز ويكون امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من الشهادة على وجه التنزه (٢) وليس هذا بالقوى عندى لان الصيغة وان كان ظاهرها الاذن الا انها مشعرة بالتنفير الشديد عن ذلك الفعل حيث امتنع الرسول صلى الله عليه وسلم من المباشرة لهذه الشهادة مع مالا بانها جور فيخرج الصيغة عن ظاهر الاذن بهذه القرائن وقد استعملوا مثل هذا اللفظ في مقصود التنفير وما يستدل به على المنع ايضا قوله «أتقوا الله» فانه يؤذن بان خلاف التسوية ليس

(١) اقول ومن اوجب التسوية في عطية الاولاد طاوس وبجاهد والثوري والامام احمد بن حنبل واسحق وداود وبه صرح البخاري في صحيحه : وقال به بعض المالكية : قال الحافظ ثم المشهور عن هؤلاء انها باطلة وعن احمد تصح ويجب ان يرجع : وعنه يجوز التفاضل ان كان له سبب كأن يحتاج الولد لزماته ودينه او نحو ذلك دون الباقي : وقال ابو يوسف تجب التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار* وذهب الجمهور الى ان التسوية مستحبة فان فضل بعضا صح وكره واستحبت المبادرة الى التسوية او الرجوع لحملوا الأمر على التنبه والنهي على التنزيه : ومن حجة من أوجبه انه مقدمة الواجب لان قطع الرحم والمعقوق محرمان فا يؤدي اليهما يكون محرما : والتفضيل مما يؤدي اليهما : ثم اختلفوا في صفة التسوية هل يسلك بها مسلك الميراث في ان للذكر مثل حظ الانثيين ام للذكر مثل حظ الانثى : فقال محمد بن الحسن واحمد واسحق وبعض الشافعية والمالكية العدل ان يعطى الذكر حظين كالميراث واحتجوا بانه حظها من ذلك المال لو أبقاه الوهاب في يده حتى مات : وقال غيرهم لافرق بين الذكر والانثى : وظاهر الامر بالتسوية في الحديث يشهد لهم : ويستأنس له بما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه عن ابن عباس رفته «سوا بين اولادكم في العطية فلو كنت مفضلا احدا لفضلت النساء» وحسن اسناده الحافظ :

(٢) وأجابوا عن رواية «لا أشهد على جور» بان الجور في اللغة هو الميل عن الاستواء والاعتدال فكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور سواء كان حراما او مكروها فيجب تأويل الجور هنا بكراهة التنزيه جمعا بين الروایتين أعنى رواية أشهد على هذا غيري. ورواية لأشهد على جور: ويمكن أن يجاب عن هذا بما ذكره الشارح بعد والله اعلم :

بتقوى وان التسوية تقوى (١)

(١) وفي الحديث أحكام منها أن تسمية الهبة صدقة جائز : ومنها شرعية الاشهاد عليها : ومنها أن للاب الرجوع فيما وهبه لابنه وكذلك الائم وهو قول أكثر الفقهاء الا أن المالكية فرقوا بين الائم والام فقالوا للام أن ترجع ان كان الاب حيا دون ما اذا مات وقيدوا رجوع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً أو ينكح : وبذلك قال اسحق : وقال الشافعي للاب الرجوع مطلقا : وقال الامام احمد بن حنبل لا يخل لو اهب ابن يرجع في هبته مطلقا : وقال الكوفيون ان كان الموهوب صغيرا لم يكن للاب الرجوع في شيء من ذلك ووافقهم اسحق في ذى الرحم وقال للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج : وحجة الجمهور في استثناء الاب أن الولد وماله لايه كما ورد في حديث رومان ابن ماجة عن جابر بلفظ « أنت ومالك لايك » ورواه الطبراني ايضا في الصغير واليهي في الدلائل واختلف في استاده قال الحافظ في الفتح فجوع طرقه لا تحطه عن القوة وجواز الاحتجاج به : وعلى هذا فليس في الحقيقة رجوعا وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضته مصلحة التأديب ونحو ذلك : وأما الائم فلفظ الوالد يشملها : وحديث المنع عام فيبني العام على الخاص : وما استدلل به غيرهم لا يخالو عن تكلف : ومنها أن الامام كلاما في مصلحة الولد وماله بحضرة أبيه وانه مسموع : ومنها ان المفتي والشاهد لا يفتي ولا يشهد الا بما يشعره الشرع. ومنها وجوب الرجوع في الاعمال والاقوال في الماملات وغيرها الى العلماء : ومنها سؤال العالم والمفتي والشاهد عن شرط الحكم وما يسوغ فعله سواء كان شرطا او واجبا أو مندوبا : ومنها المبادرة الى قبول الحق من غير تأخير ولا حرج في النفس : ومنها التدب الى التآلف بين الاخوة وترك ما يوقع بينهم الشحنةاء او يورث العقوق للأباء : ومنها جواز الميل الى بعض الاولاد والزوجات دون بعض وان وجبت التسوية بينهم في غير ذلك : ومنها استفصال الحاكم والمفتي عما يحتمل الاستفصال لقوله « الك ولد غيره » كما في بعض الروايات فلما قال نعم قال « افعلت هذا بولدك كلهم » فلما قال « لا » قال « لا أشهد » فيفهم منه انه لو قال نعم لشهد به وفيه اشارة الى سوء عاقبة الحرص والتنطع لان عمرة رضى الله عنها لو رضيت بما وهبه زوجها لولده لما رجع فيه فلما اشتد حرصها في تثبيته أفضى الى بطلانه : والله اعلم



٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ تَمْرٍ أَوْ زَرْعٍ ^(١)

اختلفوا في هذه المعاملة فذهب بعضهم الى جوازها على ظاهر الحديث : وذهب كثير ون الى المنع من كراء الارض بجزء مما يخرج منها (٢) وحمل بعضهم هذا الحديث على ان المعاملة كانت مساقاة على التخييل والبياض المتخلل بين التخييل كان يسيراً ففتح المزارعة تبعاً للمساقاة : وذهب غيره الى ان صورة هذه المعاملة وليس فيها حقيقتها وان الارض كانت قد ملكت بالاغتنام والقوم صاروا عبيداً لافلا موال كلها للنبي صلى الله عليه وسلم والذي جعل لهم منها بعض ماله لينتفعوا به لا على انه على حقيقة المعاملة : وهذا يتوقف على اثبات ان اهل خيبر استرقوا فانه ليس بمجرد الاستيلاء يحصل الاسترقاق للباقيين *

(١) خرجه البخارى في غير موضع مطولا ومختصراً : ومسلم وابو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل وقوله « خيبر » بوزن جعفر وهى مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على ثمانية برد من المدينة الى جهة الشام غزاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة سبع من الهجرة وبعد ان فتحها سأل أهلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يعاملهم فعاملهم على ذلك متى شاء اخرجهم واستمر اليهود على هذه المعاملة الى ان مضى صدر من خلافة عمر رضى الله عنه قبله مائة سنة رضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وجهه « لا يجتمعن في جزيرة العرب دينان » فاجلاهم عنها عمر رضى الله عنه ! واختلف العلماء هل فتحت عنوة أو صلحا : أو جلى أهلها عنها بغير قتال أو بعضها عنوة وبعضها صلحا وبعضها جلاء اقوال والأصح ان بعضها عنوة وبعضها صلح ! وقوله « بشطر ما يخرج » المراد بالشطر هنا النصف ويطلق أيضاً على النحو والقصد : ومنه قوله تعالى « وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطراً » أى نحوه ! وإيراد المصنف هذا الحديث هنا فيه نظر الا ان يحمل على ان ارض خيبر كانت ملكاً للمسلمين فيكون داخلاً في الوقف وليس بالقوى : والله اعلم

(٢) اقول حديث الباب هو عمدة من اجاز المزارعة والمخابرة لتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك واستمراره على عهد ابى بكر الى ان اجلاهم عمر رضى الله عنه ! قال الحافظ في الفتح واستدل به على جواز المساقات في التخل والسكرم وجميع الشجر الذى من شأنه ان يثمر بجزء معلوم يجعل للعامل من الثمرة وبه قال الجمهور : ونخصه الشافعى في الجديد

٩ - عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا وَكُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ فَرَبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ فَأَمَّا بِالْوَرِقِ وَالذَّهَبِ فَلَمْ يَنْهَنَا: وَلِئْسَ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ سَأَلْتُ رَافِعَ ابْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا عَلَى الْمَازِيَانَاتِ وَأَقْبَالَ الْجَدَاوِلِ وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ فِيهِلِكَ هَذَا وَيَسْلُمُ هَذَا وَيَسْلُمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا وَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ: الْمَازِيَانَاتِ الْأَنْهَارُ الْكِبَارُ وَالْجَدَاوِلُ النَّهْرُ الصَّغِيرُ (١)

فيه دلائل على جواز كراه الارض بالذهب والورق وقد جاءت أحاديث مطلقة في

بالنخل والكرم والحق المقل (أي ثمرة النوم) بالنخل لشبهه به وخصه داود بالنخل : وقال ابو حنيفة وزفر لا يجوز بحال لانها اجارة بثمرة معدومة او مجهولة: واجاب من جوزه بانه عقد على عمل في المال ببعض ثمائه فهو كالمضاربة لان المضارب يعمل في المال بجزء من ثمائه وهو معدوم ومجهول : وقد صح عقد الاجارة مع ان المنافع معدومة فكذلك هنا : وأيضا فالقياس في ابطال نص أو اجماع مردود : واستدل من اجازه في جميع الثمر بان في بعض طرق الحديث « بشرط ما يخرج منها بنخل وشجر » وفي رواية حماد بن سلمة « على ان لهم الشطر من كل زرع ونخل وشجر » : وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفيا قبل ابواب فارجع اليه : والله اعلم (١) خرجه البخاري بالفاظ مختلفة في غير موضع مختصرا ومطولا : ومسلم : وقوله « حقلا » هو بفتح الحاء المهملة وتسكين القاف الأرض التي تزرع وتسميها اهل العراق القراح وقد تقدم تفسير المحاقلة في باب مانهى عنه من البيوع : والكراه ممدود هو الابجار :

١٠ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ : وَفِي لَفْظٍ مِنْ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَاعْقِبَهُ فَأَنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا لَا تَرْجِعُ لِلَّذِي أُعْطَاهَا لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ : وَقَالَ جَابِرٌ إِنَّا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ أَمَّا إِذَا قِيلَ هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ فَأَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا : وَفِي لَفْظٍ لِيُسَلِّمَ أُمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا فَإِنَّهُ مِنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِبِهِ ^(١)

النهى عن كراءها وهذا مفسر لذلك الاطلاق (٢) وفيه دليل على انه لا يجوز ان تكون الاجرة شيئا غير معلوم المقدار عند العقد لما فيه من منع الاجارة على ما ذكر في الحديث من منع الكراء بما على الماذيات الى آخره فانه قد دل على ان الجهالة لم تنفقر: وقد يستدل به على جواز كرائها بطعام مضمون لقوله « فاما شيء معلوم مضمون فلا بأس به وجواز هذه الاجارة على طعام معلوم مسمى في الذمة هو مذهب الشافعى : ومذهب مالك المنع من ذلك : وقد ورد في بعض الروايات الصحيحة ما يشعر بذلك وهو قوله ■ نهى عن كراء الارض بكذا » الى قوله « أو بطعام مسمى » :

(٢) قلنا لما كان في شرح هذا الحديث وقد اختلف الناس في كراء الارض على الاطلاق فنع ذلك طاوس والحسن بكل حال سوى اكرائها بطعام او ذهب او ورق او بجزء من زرعها لاطلاق احاديث النهى عن كراء الارض: واجاز بعض الصحابة وبعض الفقهاء كراءها بالجزء تشبيها بالقراض وهذا عندنا لا يجوز من غير خلاف وهو مذهب ابى حنيفة والشافعى: واما كراءها بالطعام مضمونا في الذمة فاجازه ابو حنيفة لقول رافع في آخر حديثه فاما شيء معلوم مضمون فلا بأس به: وحمل ذلك اصحابنا على تفسير الراوى واجتهاده فلا يلزم الرجوع اليه وقد قال احمد ابن حنبل حديث رافع فيه الوان لانه مرة حدث عن عسومة ومرة حدث عن نفسه وهذا الاضطراب يوهنه عنده والله اعلم :

(١) الرواية الاولى خرجها البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود والنسائى والترمذى وابن

العمرى لفظ مشتق من العمر وهو تملك المنافع وابعادها مدة العمر وهي على وجوه: أحدها أن يصرح بأنها للمعمر ولورثته من بعده فبذمة حجة محكمة يأخذها الوارث بعد موته (١) وثانيها أن يمعمرها ويشترط الرجوع اليه بعد موت

ماجه والامام احمد بن حنبل: والرواية الثانية رواها ايضا ابو داود والنسائي والترمذي وصحبا: والرواية الثالثة رواها ايضا الامام احمد بن حنبل: وقوله: «العمرى» هي بضم الملهة وسكون الميم مع القصر وحى ضم الميم مع ضم اوله وحكى فتح اوله مع السكون قاله الحافظ: واقتصر المصنف على العمرى ولم يذكر الرقبى ولعله ممن يقول بالتحادها كما صنع البخارى في صحيحه فانه ترجم بالرقبى ولم يذكر الا حديثين واردتين في العمرى: قال الحافظ في الفتح وكأنه يرى انهما متحدا المعنى وهو قول الجمهور اهـ واستدل الحافظ على ذلك بما رواه النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفا «العمرى والرقبى سواء» وفيه نظر اما ولا فاستداده القول بالاتحاد الى الجمهور بخلافه ما نقله الفاكهاني في شرح العمدة: قال جرت عادة الفقهاء يشفعون العمرى بالرقبى ويفرقون بينهما وصورتهما ان يقول انسان لاخر ان مت قبلك فدارى لك وان مت قبلى فدارك لى وحكما عدم الجواز لان كل واحد منهما يقصد الى عوض لا يدري هل يحصل له او يحصل عليه ويتمنى كل واحد منهما موت صاحبه وليس كذلك العمرى لان المعمر لا يقصد عوضا عن الذى اخرج عن يده: أما لو قال ان مت قبلك فدارى لك وان مت قبلى فبى لى فقال القاضى ابو الحسن حكى هذه حكم الوصايا فتجاوز والله اعلم اهـ: واما ثانيا فبى تخالفها لفظا ومعنى فان العمرى من العمر وهو الحياة سميت بذلك لانهم كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجل الدار ويقول له اعمرتك اياها أي ابعثتها لك مدة عمرك وحياتك: والرقبى من المراقبة لان كلا منهما يرقب الآخر متى يموت لترجع اليه وكذا ورثته يقومون مقامه: وأما ما استدلل عليه بحديث ابن عباس على نظر لانه محمول على الاتحاد في الحكم وهو الجواز لأنهما سواء في المعنى افهم ذلك وتنبه: وقوله «ولعقبه» هو يفتح العين وكسر القاف: وتيل يجوز اسكانها مع فتح العين وكسرها كما في نظائره اولاد الرجل ماتناسلوا: والله اعلم:

(١) اقول ذهب الجمهور الى ان العمرى انا وقعت كانت ملكا للآخر ولا ترجع الى الاول الا اذا صرح باشتراط ذلك والى انها صحيحة جائزة: وحكى الطبرى عن بعض الناس والماوردى عن داود وطائفة انها غسيرة مشروعة وهذه الصورة دلت عليها الرواية الاولى وهي صريح في انها للموهوب له ولعقبه من بعده فان لم يكن لمن اعمرها وارت كانت لبيت المال على اختلاف في ذلك: والحديث يرد عليه وخالف ابن حزم داود وقال بصحتها:

المعمر: وفي صحة هذه العمري خلاف لما فيها من تغيير وضع الهبة (١) وثالثها ان يعمرها مدة حياته ولا يشترط الرجوع اليه ولا التأييد بل يطلق وفي صحتها خلاف مرتب على ما اذا شرط الرجوع اليه: وأولى ههنا بأن يصح لعدم اشتراط شرط يخالف مقتضى العقد (٢) والذي ذكره في الحديث من قوله «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرى» يحتمل ان يحمل على صورة الاطلاق وهو أقرب اذ ليس في اللفظ تقييد: ويحتمل ان يحمل على الصورة الثانية وهو مبين بالكلام بمده في الرواية الاخرى: ويحتمل ان يحمل على جميع الصور اذا قلنا ان مثل هذه الصيغة من الراوى تقتضى العموم وفي ذلك خلاف بين أرباب الأصول *
وقوله «لانه اعطي عطاء وقعت فيه المواريث» يريد انها التي شرط فيها له ولعقبه. ويحتمل ان يكون المراد صورة الاطلاق ويؤخذ كونه وقعت فيه المواريث من دليل آخر: وهذا الذى قاله جابر تنصيص علمي ان المراد بالحديث

(١) وهذه الصورة دلت عليها رواية جابر الثانية قال الحافظ في الفتح فهذه عارية مؤقته وهى صحيحة فاذا مات رجعت الى الذى اعطى: وبه قل اكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية والاصح عند اكثرهم لا ترجع الى الواهب ! واحتجوا بأنه شرط فاسد قلنى: ويستدل له بم رواه النسائى عن ابن عباس رفعه «العمرى لمن امرها والرقبى لمن أرقبها والدائى فى هبته كالمائد فى قيمته» فشرط الرجوع المقارن للنقد مثل الرجوع الطارىء بمده فنهى عن ذلك وأمر أن يبقيا مطلقا او يخرجها مطلقا فن اخرجها على خلاف ذلك بطل الشرط وصح النقد مراغمة له وهو نحو ابطال شرط الولاء لمن باع عبدا كما تقدم فى قصة بريدة اه المقصود منه ببعض تصرف: ولا يمارض هذا رواية جابر «اما اذا قيل هى لك ماعشت فانها ترجع» لانها معلولة بالادراج فلا تنهض لتقييد المطلقات: والله اعلم

(٢) أقول ذهب الجمهور الى ان هذه الصورة حكمها حكم المؤبد لا ترجع الى الواهب وبذلك قالت الحنفية ومالك لان المطلقة عندهم حكمها حكم المؤبد وهو قول الشافعى فى الجديد وهو الصحيح عند اصحابه ! وفى القديم انه باطل ! وقيل بعض اصحاب الشافعى القديم انه يكون للمعمر فاذا مات عادت الى الواهب أو ورثته لانه خصه بها فى حياته فقط: وقيل بعضهم القديم انها عارية يستردها الواهب اذا شاء الى ورثته: ولا شك ان الصحة فى هذه المطلقة أولى من القيدة بمودها اليه بعد موت الموهوب له ولورثته لعدم اشتراط شرط يخالف مقتضى العقد ! والله اعلم.

صورة التقييد بكونها له ولعقبه * وقوله « انما العمرى الى اجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم » أى امضاها وجمعها للعقب لانمود : وقد نص على انه اذا اطلق هذه العمرى ترجع وهو تأويل منه ويجوز من حيث اللفظ ان يكون رواه اعني قوله « انما العمرى الى اجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول هي لك ولعقبك » فان كان مرويا فلا شك في العمل به وان لم يكن مرويا فهذا يرجع الى تأويل الصحابي الراوى هل يكون مقدما من حيث انه قد يقع له قرائن تورثه العلم بالمراد ولا يمكن تعبيره عنها (١) :

(١) ولم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى الى قوله في الحديث « امسكوا عليكم اموالكم » الخ فنقول فيه الأمر بصلاح الاموال باتباع الشرع في التصرف فيها قبضا وصرفا : وفيه تنبيه للانسان وتمجيز على التثبت فيما يخرج من ماله حتى يتروى ويتدبر العاقبة خوفا من الندم على ما فعل فيبطل أجره أو يقل والله اعلم :

(تنبيه) اختلف العلماء في العمرى الى ما يتوجه التمليك : قال الحافظ في الفتح فذهب الجمهور الى أنه يتوجه الى الرقبة كسائر الهبات حتى لو كان الممرعبدا فاعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب : وقيل يتوجه الى المغنمة دون الرقبة وهو قول مالك والشافعي في التديم : وهل يسلك فيه مسلك المارية أو الوقف روايتان عند المالكية : وعن الحنفية التمليك في العمرى متوجه الى الرقبة : وفي الرقبي الى المغنمة ! وعندهم انها باطلة والله اعلم

(فائدة) قال الشيخ احمد الدهلوي : كان في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مناقشات لانكاد تنقطع فكان قطعها أحدى المصالح التي بمثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها كالربا والتارات وغيرها وكان قوم أعمرروا لقوم ثم انقرض هؤلاء وهؤلاء فجاء القرن الآخر فاشتبه عليهم الحال فتخاصموا فبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه ان كان نص الواهب هي لك ولعقبك فهي هبة لانه بين الأمر بما يكون من خواص الهبة الخالصة وان قال هي لك ما عشت فهي اعادة الى مدة حياته لانه قيده بقيد ينافي الهبة : ومن التبرعات الوقف وكان أهل الجاهلية لا يرفونه فاستنبطه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمصالح لا توجد في سائر الصدقات فان الانسان ربما يصرف في سبيل الله مالا كثيرا ثم ينفى فيحتاج اولئك الفقراء تارة أخرى ويجيء اقوام آخرون من الفقراء فيبقون محرومين فلا أحسن ولا أنفع للعامة من ان يكون شئ محبوبا صاحبيا للفقراء وابناء السبيل تدرف عليهم منافاه وتبقى العين على ملك الواقف : الله اعلم

١١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَمْنَعَنَّ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرَزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ مَالِي أَرَأَيْتُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ وَاللَّهِ لَا أَرْمِيَنَّ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ^(١)

إذا طلب الجار اعارة حائط جاره ليضع عليها خشبة ففي وجوب الاجابة



(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ لكن بدون نون التوكيد فيمنع : ومسلم وابو داود والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « لا يمنعن » هكذا رواية الامام احمد بثبوت نون التوكيد وفي رواية للبخارى لا يمنع بالرفع على الخبرية وهي في معنى النهي . وقوله « جار جاره » اختلف العلماء في حد الجيرة فقال الاوزاعي اربعةون دارا من كل ناحية جيرة ! وقال بعضهم من سمع الاذان : وقال بعضهم من ساكن رجلا في محله او مدينة فهو تجاره : وللمجاورة مراتب بعضها الصق من بعض ادناها الزوجة وبسد ذلك الجيرة الخلطة : ولذلك اختلف اهل التفسير في قوله تعالى « والجار ذى القربى والجار الجنب » فقال ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم الجار ذو القربى هو الجار القريب بالنسب : والجار الجنب هو الجار الذى لا قرابة بينك وبينه . وقال بعضهم الجار ذى القربى هو الجار المسلم ! والجار الجنب هو اليهودي والنصراني : وقال بعضهم الجار ذى القربى هو الجار القريب المسكن منك : والجار الجنب هو الجار البعيد المسكن منك : قال ابن عطية وكأن هذا القول منتزع من الحديث « قلت عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لي جارين فالى ايهما اهدى فقال عليه الصلاة والسلام الى اقربهما منك يا عائشة بيا » والمراد بالتجارهنا ما كان ملاصقا اسكنك وبينك : وقوله « خشبة » روى بفتح الخاء والشين على الافراد : وروى بضم الخاء على الجمع : واختلف العلماء في ترجيح احدهما : قال القرطبي وانما اعني هؤلاء الائمة بتحقيق الرواية في هذا الحرف لان امر الخشبة الواحدة يخف على الجار المساحة به بخلاف الاختساب الكثيرة : وقوله « في جداره » اى حائطه قال الجوهري الجدر والجدار الحائط وجمع الجدار جدر وجمع الجدر جدران مثل بطن وبطنان : والضمير في جداره الظاهر عوده الى المالك اى فى جدار نفسه : وقيل الضمير يعود الى الجار الذى يريد الفرزاي لا يمنعه من وضع خشبة على جدار نفسه وان تضرر به من جهة منع الضوء مثلا : ويؤيد الاول ما ثبت في حديث ابن عباس عند احمد وابن ماجه والبيهقي « وللرجل ان يضع خشبة في حائط جاره » الحديث : وقوله « مالى اراكم

قولان للشافعي احدهما تجب الاجابة لظاهر الحديث (١) والثاني وهو الجديد انها لا تجب : ويحمل الحديث اذا كان بصيغة النهي على الكراهة : وعلى الاستحباب اذا كان بصيغة الامر * وفي قوله «مالى اراكم عنها معرضين» الى آخره ما يشعر بالوجوب لقوله «والله لارمين بها بين اكتافكم» وهذا يقتضى التشديد والخوف والكراهة لهم (٢)

عنها معرضين» الضمير فى عنها وبمده فى بها عائد الى غير مذكور لفظا بل هو مذكور معنى : وهى السنة والحصلة أو الموعدة : والمعنى مالى اراكم معرضين عن هذه المقالة التى جاءت بها السنة وقوله «لأرمن بها بين اكتافكم» الاكتاف بالهاء الفوقية جمع كتف أى لاقر عنكم بها كما يضرب الانسان بالشيء بين كتفيه ليستيقظ من غفلته وروى «لأرمن بها بين اكتافكم» بالنون : قال الحافظ قال ابن عبد البر رويناه فى الموطأ بالثناة بالنون : والاكتاف بالنون جمع كتف بفتحها وهو الجانب : قال الخطابي معناه ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لاجلها أى الخشية على رقابكم كما روي قال واراد بذلك المبالغة : وبهذا التأويل جزم امام الحرمين تبعا لغيره وقال ان ذلك وقع من أبى هريرة حين كان يلى أمر المدينة اه : وكأنه قال لهم ذلك لما رأيهم توقفوا عن قبول هذا الحكم كما وقع لى رواية لابن داود «انهم نكسوا رؤوسهم لما سمعوا ذلك» وفى رواية عند الامام أحمد «طأطأ رؤوسهم» : والله اعلم

(١) وقد قوى الشافعي رحمه الله تعالى القول بالوجوب فى القديم بان عمر قضى به ولم يخالفه احد من أهل عصره فكان اتفاقا منهم على ذلك : والى ذلك ذهب احمد بن حنبل وابو ثور واصحاب الحديث وهو ظاهر الحديث : وذهب الجمهور الى عدم الوجوب وبه قالت الحنفية وهو احد قولى الشافعي فى الجديد والمشهور من مذهب مالك : وهل يشترط اذن المالك فى ذلك ام لا ذهب الامام احمد واسحق وغيرهما من أهل الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعي فى القديم عنه وعنه فى الجديد قولان الى عدم اشتراط الاذن فان امتنع أجبر على ذلك : وذهب غيرهم الى اشتراط الاذن وهو قول الجمهور والحنفية وحواوا النهى على التنزيه جمعا بينه وبين الاحاديث الدالة على تحريم مال المسلم الا برضاه : قال العلامة الشوكاني وتمقب بان هذا الحديث أخص من تلك الادلة مطلقا فيبنى العام على الخاص : قال الحافظ قال البيهقي لم نجد فى السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عمومات لا يستنكر ان نخصها وقد حمله الراوى على ظاهره وهو اعلم بالمراد بما حدث به : يشير الى قول أبى هريرة «مالى اراكم عنها معرضين» : والله اعلم :

(٢) وفى الحديث احكام : منها مراعاة حق الجار فى كل شيء حتى فى دخول الضرر عليه فى ملكه : ومنها تقديم حق الشرع على حظ النفس فى الأملاك : ومنها قبول حكم الشرع

١٢ —  عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شَبْرٍ مِنْ أَرْضٍ طَوْقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ  (١)

في الحديث دليل على تحريم الغصب: والقيد بمعنى القدر وقيدته بالشبر للمبالغة وليبيان ان ما زاد على مثله اولى منه وطوقه اى جعل طوقه (٢) واستدل به على ان

وان كرهته النفس والانصراف له من غير اعراض عنه: ومنها عدم منع الجار من وضع خشبته على حائط جاره عارية بشرط ان لا يؤدي وضعها على الحائط الى هدمه فان أدى وضعها عليه الى هدمه وجب منعه اجماعا لانه ليس احتمال احد الضررين باولى من الآخر: قال العلامة ابن المطار: ومنها المبادرة الى العمل بالسنة ندبا كانت أو وجوبا: ومنها وجوب اظهار العلم والتكلم به سواء عمل به او لم يعمل به فان المطلوب منه ابلاغه والعمل به فاذا قات العمل لم يفت الابلاغ: ومنها ان العالم اذا فهم من اصحابه الاعراض عن السنة والعمل بها ان يعلمهم بما فهمه منهم ويغلظ عليهم بالقول سواء كان الاعراض بالفعل او بالقول او بالحال: ومنها اقامة الحججة على المخالفين واظهارها لهم لبراءة الذمة: والله اعلم

(١) خرجه البخاري في غير موضع. ومسلم والامام احمد بن حنبل: وقوله «من ظلم قيد شبر» الظلم قد تقدم وهو وضع الشيء في غير موضعه. والقيد بكسر القاف واسكان الياء بمعنى القدر وكذلك التقاد أيضا. وقوله «طوقه» بضم او له على البناء لا يفعل: وقوله «يسبع ارضين» هو يفتح الراعي ويجوز اسكانها جمع ارض قال الجوهري الارض مؤنثة اسم جنس وكان حق الواحد منها ان يقال ارضه ولكنهم لم يقولوا: والجمع ارضات لانهم قد يجمعون المؤنث الذي ليس فيه هاء التانيث بالالف والتاء كقولهم عروشات ثم قالوا ارضون فجمعوا بالواو والنون والمؤنث لا يجمع بالواو والنون الا ان يكون منقوصا كثبة وظبة ولكنهم جمعوا الواو والنون عوضا من حذفهم الالف والتاء وتركوا فتحة الراء على حالها وربما سكنت وقد تجمع على اروض:

(٢) وقد ذكر الحافظ ابن حجر لذلك أوجهها خمسة هذا أحدها قال قال الخطابي قوله «طوقه» له وجهان: أحدهما أن معناه انه يكلف نقله اظلم منها في القيامة الى المحشر ويكون كالطوق في عنقه لانه طوق حقيقة: الثاني معناه انه يعاقب بالخسف الى سبع ارضين أى فتكون كل ارض في تلك الحالة طوقا في عنقه اهـ وهذا يؤيده حديث ابن عمر (في صحيح البخارى) بلفظ «خسف به يوم القيامة الى سبع ارضين» وقيل معناه كالاول لكن بعد أن ينقل جبيه يحمل كله في عنقه طوقا ويمظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ومحو ذلك: وقد روى الطبرى وابن جبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعا «ايما رجل ظلم شبرا

المقار يصح غصبه (١) واستدل به على أن الارض متعددة بسبع ارضين للفظ المذكور فيه: واجاب بعض من خالف ذلك بان حمل سبع ارضين على سبع اقاليم (٢)

الارض كافة الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس « ولا يعل بأسناد حسن عن الحكم بن الحارث السلمى مرفوعا » من أخذ من طريق المسلمين شيئا جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين « ونظير ذلك ما تقدم في الزكاة من حديث أبي هريرة في حق من غل بغيره « جاء يوم القيامة يحمله » : ويحتمل وهو الوجه الرابع أن يكون المراد بقوله « يطوقه » يكلف أن يحمله له طوقا ولا يستطيع ذلك فيعذب بذلك كما جاء في حق من كذب في منامه كلف أن يعقد شعيرة : ويحتمل وهو الوجه الخامس أن يكون التطويق تطويق الاثم والمراد به أن الظلم المذكور لازم له في عنقه لزوم الاثم : ومنه قوله تعالى (الزمانه طائر في عنقه) وبالوجه الاول جزم ابو الفتح القشيري أعني الشارح وصححه البغوي : ويحتمل أن تتنوع هذه الصفات لصاحب هذه الجناية : وتنقسم أصحاب هذه الجناية فيعذب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا بحسب قوة المصلحة وضعتها :

(١) الغصب أخذ مال الغير ظلما وعدوانا يقال غصبه يغصبه غصبا فهو غاصب وذلك مفصوب : وقيل الغصب الاستيلاء على مال الغير ظلما : وقيل أخذ حق الغير بغير حق : والحديث يدل على امكان غصب الارض وبه قال مالك والشافعي والامام أحمد بن حنبل وجمهور العلماء : وقال ابو حنيفة لا يتصور غصب الارض : والحديث حجة عليه :

(٢) اقول الحديث يدل على أن الارضين سبع طبقات كالسموات وهو موافق لقوله تعالى (سبع سموات ومن الارض مثلن) : وأما اجاب به بعضهم بأن المماثلة انما هي بالهيئة بخلاف الظاهر : وكذا من قال المراد بالحديث سبع أرضين سبعة اقاليم لانه لو كان كذلك لم يطوق الفاصب شيئا من اقليم آخر إذ الاصل في العقوبات المساوات : قال الله تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) : وفي الحديث أحكام : منها تحريم الظلم والغصب وتقليظ نقوبته : ومنها أن من ملك أرضا ملك أسفلها الى منتهى الارض وله أن يبيع من حفر تحتها سرىا أو يترأ بغير رضاه : ومنها ان من ملك ظاهر الارض ملك باطنها بما فيه من حجارة ثابتة وأبنية ومعادن وغير ذلك وان له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر بمن يجاوره : والله اعلم :



(بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب)

الحديث الأول عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول « الظاهر يركب بنفقته اذا كان مرهونا ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب النفقة » رواه البخارى وابوداود والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وفي لفظ لاحد « اذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ولبن الدر يشرب وعلى الذي يشرب نفقته » الكلام عليه من وجهين : الأول فى مفرداته : قوله « الظاهر يركب » اي ظهر الدابة ويركب بضم اوله على البناء للمفعول ومثله يشرب : وهو خبر فى معنى الأمر كقوله تعالى (والوالدات يرضعن) . وقوله « ولبن الدر » هو بفتح الدال المهملة وتشديد الراء اللين تسمية بالمصدر : قيل هو من اضافة الشيء الى نفسه . وقيل من اضافة الموصوف الى صفته : وقوله « وعلى الذى يركب ويشرب النفقة » فاعل يركب ويشرب هو المرتهن بقرينة العوض وهو الركوب وان كان يحتمل انه الراهن الا انه احتمال بعيد لان النفقة لازمة له فان المرهون ملكه وقد جعلت فى الحديث على الراكب والشارب وهو غير المالك . اذ النفقة لازمة للمالك على كل حال . هذا ما يتعلق بلفظه وأما ما يتعلق بحكامه فنقول دل الحديث على انه يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن اذا قام بما يحتاج اليه ولو لم يأذن المالك : وللعلماء فى ذلك مذاهب * الأول ذهب الامام احمد بن حنبل واسحق والليث والحسن وغيرهم الى العمل بظاهر الحديث وخصوصا ذلك بالركوب والدر قالوا ينتفع بهما بقدر قيمة النفقة ولا يقاس غيرهما عليهما * الثانى ذهب الجمهور الى أن المرتهن لا ينتفع بشيء من الرهن بل الفوائد للراهن وعليه المؤن وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعى . واجابوا عن الحديث بانه خالف القياس من وجهين . اولهما تجوير الركوب والشرب لغير المالك بغير اذنه . وثانيهما تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة : قال الحافظ فى الفتح قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يردّه أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف فى صحتها ويدل على نسخه حديث ابن عمر (فى صحيح البخارى)

« لا تحلب ماشية امرئ بغير اذنه » اه قال الصنعاني في سبل السلام اما النسخ فلا بد له من معرفة التاريخ على انه لا يحمل عليه الا اذا تعذر الجمع ولا تعذر هنا اذ يخص عموم النهي بالرهونة . وأما مخالفة القياس فليس الأحكام الشرعية مطردة على نسق واحد بل الأدلة تفرق بينهما في الأحكام والشارع حكم هنا بركوب المرهون وشرب لبنه وجعله قيمة للنفقة . وقد حكم الشارع ببيع الحاكم عن المتمرّد بغير اذنه . وجعل صاع التمر عوضا عن اللبن وغير ذلك . اه وقد يجاب أيضا عن دعوى مخالفة هذا الحديث للأصول بان السنة الصحيحة من جملة الأصول فلا ترد الا بمعارض ارجح منها بعد تعذر الجمع والجمع هنا ممكن كما علمت . وقال الشافعي يشبه ان يكون المراد من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من درها وظهرها فهي محلوبة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن : واعترضه الطحاوي برواية هشيم المذكورة هنا فهي تعين أن المراد المرتهن لا الراهن * الثالث ما ذهب اليه الأوزعي وابو ثور وغيرهما الي ان المراد من الحديث انه اذا امتنع الراهن من الانتفاع على المرهون فيباح حينئذ الانتفاع على الحيوان حفظا لحياته وجعل له في مقابلة النفقة الانتفاع بالركوب او شرب اللبن بشرط ان لا يزيد قدر ذلك او قيمته على قدر علفه . وفيه انه تقييد للحديث بما لم يقيد به الشارع وأما قيده بالضابط المتصيد من الأدلة وهي ان كل عين في يده لغيره باذن الشرع فانه ينفق عليها بنية الرجوع على المالك وله ان يؤجرها او يتصرف في لبنها بقيمة العلف . وبهذا يتبين لك ان القول الأول هو المنصور . قال ابن القيم في اعلام الموقعين في نصر المذهب الاول . وهذا الحكم من أحسن الأحكام وأعدلها ولا يصلح للراهنين غيره وما عداه ففساده ظاهر فان الراهن قد يغيب ويتعذر على المرتهن مطالبته بالنفقة التي تحفظ الرهن ويشق عليه او يتعذر رفعه الى الحاكم واثبات غيبة الراهن . واثبات ان قدر النفقة عليه قدر حبله وركوبه وطلبه منه الحكم له بذلك في هذا من العسر والحرج والمشقة ما ينافي الخنيفية السمحة فشرع الشارع الحكم القيم بمصالح العباد . وللمرتهن ان يشرب لبن الرهن ويركب ظهره وعليه

نفقته وهذا محض القياس لولم تأت به السنة الصحيحة . انتهى المقصود منه بنوع تصرف . والله اعلم *

الحديث الثاني عن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربة او حائط لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو احق به » رواه مسلم وابو داود والنسائي * اما الكلام على الشفعة لغة وشرعا وما يتعلق ببعض الفاظ الحديث قد سبق الكلام عليها واما ما يتعلق بمحنتنا فيه هو قوله « لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن » الخ فانه يدل ظاهرا على انه يجب على الشريك اذا اراد البيع ان يؤذن شريكه ويعلمه . وقد حكى مثل ذلك القرطبي عن بعض مشايخه . وقال في شرح الارشاد الحديث يقتضى انه يحرم البيع قبل العرض على الشريك قال ابن الرفعة ولم اظفر به عن احد من اصحابنا ولا محيد عنه وقد قال الشافعي اذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط . قال الاذرعى انه الذى يقتضيه نص الشافعي . وقال النووي في شرح مسلم فهو محمول عند اصحابنا على النذب الى اعلامه وكرهه يبيعه قبل اعلامه كراهة تنزيه وليس بحرام ويتأولون الحديث على هذا . ويصدق على المكروه انه ليس بحلال ويكون الحلال بمعنى المباح وهو مستوى الطرفين والمكروه ليس بمباح مستوى الطرفين بل هو راجح الترك . واختلف العلماء فيما لو اعلم الشريك بالبيع فاذن فيه فباع ثم اراد الشريك ان يأخذ بالشفعة فقال الشافعي ومالك وابو حنيفة واصحابهم وعثمان البتي وابن ابي ليلى وغيرهم له أن يأخذ بالشفعة : وقال الحكم والثوري وابو عبيد وطائفة من أهل الحديث ليس له الأخذ : وعن احمد روايتان كالمذهبين : اه اقول اما قوله ويصدق على المكروه انه ليس بخلاف فيه نظر لان هذا انما يتم اذا كان اسم الحلال مختصا بما كان مباحا او مندوبا او واجبا وهو ممنوع فان المكروه من اقسام الحلال كما تقرر في الاصول . واما قوله له أن يأخذ بالشفعة مبنى على أن مجرد الاذن غير مبطل للشفعة بخلاف المذهب الثاني . دليل الاولين الاحاديث الواردة في شفعة الجار

والشريك من غير تقييد وقد تقدم بعضها في المتن وهي منطوقات لا يقاومها ذلك المفهوم : ودليل الآخرين مفهوم الشرط الواقع في الحديث وهو قوله ■ فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحق به » فانه يقتضى عدم ثبوت الشفعة مع الايدان من البائع . ويجاب عن قولهم هي منطوقات لا تقاوم ذلك المفهوم بان المفهوم المذكور صالح لتقييد تلك المطلقات عند «ن عمل بمفهوم الشرط من أهل العلم . والترجيح انما يصار اليه عند تعذر الجمع . وقد أمكن ههنا بحمل المطلق على المقيد والله اعلم .

الحديث الثالث عن أنس ان أبا طلحة قال ■ يارسول الله ان الله يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وان أحب اموالى الى بيرحاء وانها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يارسول الله حيث اراد الله فقال بخ بخ ذلك مال راجع مرتين وقد سمعت أرى ان تجعلها في الأقربين فقال ابو طلحة افعل يارسول الله فقسمها ابو طلحة في اقاربه وبنى عمه « رواه البخارى ومسلم والامام احمد ابن حنبل . الكلام عليه من وجوه . الاول هو أن ابا طلحة اسمه زيد بن سهل ابن الاسود بن حرام وهو بالمهملتين بن عمرو بن زيد مناة وهو بالاضافة بن عدى ابن عمرو بن مالك بن النجار . وهو من الأنصار صحابي مشهور باسمه وكنيته . وهو القائل انا ابو طلحة واسمى زيد ■ وكل يوم في جراى صيد

والثانى قوله «بيرحاء» اختلف العلماء في ضبطه على أقوال جمعها العلامة بمجد الدين المشهور بابن الأثير في النهاية قال هذه اللفظة كثير اما تختلف الفاظ المحدثين فيها فيقولون بيرحاء بفتح الباء وكسرها . وفتح الراء وضدها والمد فيهما وفتحهما والقصر . وهى اسم مال وموضع بالمدينة . وقال الزمخشري في الفائق انها فيعلى من البراح وهى الارض الظاهرة . قال الباجى أفصحها بفتح الباء وسكون الياء وفتح الراء مقصور . وقوله « بخ بخ » هذه كلمة تقال عند المدح والرضى بالشئ . وتكرر للمبالغة فان وصلت خففت ونونت وربما شددت كالاسم . ويقال باسكان الخاء وتنوينها مكسورة . قال القاضى عياض فى مشارق الانوار . يقال باسكان الخاء فيها وبكسرها فيها دون التنوين وبالتشديد أيضا والضم والتنوين : قال الخطاىبى والاختيار

إذا كررت تنوين الاولى وتسكين الثانية . قال الخليل يقال ذلك للشيء إذا رضيته
وقيل لتعظيم الأمر فمن سكن شبهها بهل وبيل : ومن كسرهما ونونها أجراها مجرى
صه ومه وشبهها من الاصوات . اه - وقوله « مال رابح » بالباء الموحدة أى
يربح فيه صاحبه فى الآخرة . وروى بالياء المثناة من تحت من الرواح يعنى يروح
عليه أجره . وفى الحديث دليل على جواز اطلاق الصدقة على الوقف . وإن
الوقف يكون من أطيب المال وأحسنه . وأن الاولى بالوقف الاقارب واختلف
العلماء فى الاقارب قال الحافظ فى الفتح فقال ابو حنيفة القرابة كل ذى رحم محرم
من قبل الاب أو الام ولكن يبدأ بقرابة الاب قبل الام . وقال ابو يوسف ومحمد
من جمعهم أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل زاد زفر ويقدم
من قرب منهم وهى رواية عن أبى حنيفة أيضاً وأقل من يدفع اليهم ثلاثة . وعند
محمد اثنتان - وعند أبى يوسف واحد . ولا يصرف للأغنياء عندهم إلا أن يشترط
ذلك . وقالت الشافعية القريب من اجتمع فى النسب سواء قرب أم بعد مسلماً كان
أو كافراً غنياً كان أو فقيراً ذكر أو أنثى وارثاً أو غير وارث محرماً أو غير
محرم . واختلفوا فى الاصول والفروع على وجهين وقالوا إن وجد جمع محصورون
أكثر من ثلاثة استوعبوا . وقيل يقتصر على ثلاثة وإن كانوا غير محصورين
فنقل الطحاوى الاتفاق على البطالان . وفيه نظر لان عند الشافعية وجها بالجواز .
ويصرف منهم لثلاثة ولا تجب التسوية . وقول احمد فى القرابة كالشافعي إلا أنه
خرج الكافر . وفى رواية عنه القرابة كل من جمعه والموصى الأب الرابع الى
ما هو أسفل منه . وقال مالك يختص بالعصبة سواء كان يرثهم أولاً ويبدأ بفقراهم
حتى يغنوا ثم يعطى الأغنياء وقوله « فقسما أبو طلحة » فيه تعيين لأحد الاحتمالين
فى لفظ أفعل فإنه يحتمل أن يكون فاعله اباطلحة إذا كان بضم اللام . ويحتمل
أن يكون الفعل صيغة أمر : فانتفى هذا الاحتمال بهذه الرواية . وقد ذكر الحافظ
ابن عبد البر أن اسماعيل القاضى رواه عن القعنبي عن مالك فقال فى روايته
« فقسما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى اقاربه وبني عمه » أى فى اقارب

أبي طلحة وبنى عمه . وقال اضافة القسم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان شائعا في لسان العرب على معنى أنه الأمر به لكن أكثر الرواة لم يقولوا ذلك . والصواب رواية من قال قسمها ابو طلحة . وقوله « في أقاربه وبنى عمه » هكذا هذه الرواية . وفي رواية أخرى « فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب » وقوله « تمسك بهذه الرواية من قال أقل من يعطى من الاقارب اذا لم يكونوا محصورين اثنين . وفيه نظرا لانه وقع في رواية للبخاري » فجعلها ابو طلحة في ذوي رحمه وكان منهم حسان وأبي بن كعب « فدل ذلك على انه أعطى غيرهما معها * وفي الحديث فوائد منها ان الوقف لا يحتاج في انعقاده الى قبول الموقوف . ومنها جواز اضافة حب المال الى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك . وقد أخبر الله تعالى عن الانسان « انه لحب الخير شديد » والخير هنا المال اتفاقا كما قاله الحافظ في الفتح . ومنها جواز التصديق من الحى في غير مرض الموت بأكثر من الثلث لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل ابا طلحة عن قدر ما تصدق به . وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لسعد بن أبي وقاص في مرضه « الثلث كثير » وسيأتى في باب الوصايا ان شاء الله تعالى . وفيه جواز تولى المتصدق لقسم صدقته والله أعلم *

الحديث الرابع عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لو دعيت الى كراع او ذراع لاجبت ولو اهدى الى ذراع او كراع لقبيلتي » خرجه البخاري : أما الكلام على الهدية فقد تقدم : وأما قوله « ولو اهدى الى ذراع » الخ يدل على قبول الهدية ولو كانت شيئا حقيرا من كراع او ذراع : والكراع بضم الكاف هو مادون الكعب من الدابة : والظاهر ان مراده صلى الله عليه وآله وسلم الخض على اجابة الدعوة ولو كانت الى شيء حقير كالسكرع والذراع وعلى قبول الهدية ولو كانت شيئا حقيرا من كراع او ذراع وليس المراد الجمع بين حقير وخطير فان الذراع لا يعد على الانفراد خطيرا ولم تجز

العادة بالدعوة اليه ولا باهدائه فالكلام من باب الجمع بين حقيرين وكون احدهما احقر من الآخر لا يقدح في ذلك : ومحبته صلى الله عليه وآله وسلم للذراع لا تستلزم ان تكون في نفسها خطيرة ولا سببا في خصوص هذا المقام بل لخصوصية فيها : ولو كان ذلك مرادا له صلى الله عليه وآله وسلم لقابل الكراع الذي هو احقر ما يهدى ويدعى اليه باخطر ما يهدى ويدعى اليه كالشاة وما فوقها : ولا شك ان مراده صلى الله عليه وآله وسلم الترغيب في اجابة الدعوة وقبول الهدية وان كانت الى امر حقير وفي شيء يسير : قال العلامة الشوكاني : وفي الحديث دليل على اعتبار القبول في الهدية وبه قال مالك والشافعي وغيرهما : واستدلوا ايضا بما رواه الامام احمد بن حنبل عن ام كلثوم ■ قالت لما تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم سلمة قال لها اني قد اهديت الى النجاشي حلة واواقي من مسك ولا ارى النجاشي الا قد مات ولا ارى هديتي الا مردودة فان ردت علي فهي لك قالت وكان كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وردت عليه هديته فاعطى كل امرأة من نسائه أوقية مسك واعطى ام سلمة بقية المسك والحلة ■ وجه دلالة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قبض الهدية التي بعث بها الى النجاشي بعد رجوعها دل ذلك علي ان الهدية لا تملك بمجرد الاهداء بل لا بد من القبول : ولو كانت تملك بمجرد ذلك لما قبضها صلى الله عليه وآله وسلم لانها قد صارت ملكا للنجاشي عند بعثته صلى الله عليه وآله وسلم بها فاذا مات بعد ذلك وقبل وصولها اليه صارت لورثته : وذهب بعض الحنفية الى ان الايجاب كاف : وذهب الجمهور الى ان الهدية لا تنتقل الى المهدي اليه الا بان يقبضها هو أو وكيله : وقال الحسن ايهما مات فهي لورثة المهدي له اذا قبضها الرسول : قال ابن بطال وقول مالك كقول الحسن وقال الامام احمد واسحق في الهدية التي مات من اهديت اليه قبل وصولها ان كان حاملها رسول المهدي رجعت اليه : وان كان حاملها رسول المهدي اليه فهي لورثته تمسكا بحديث ام كلثوم المتقدم وقد حسن اسناده الحافظ في الفتح : والله اعلم

الحديث الخامس عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها ■ رواه البخارى وأبو داود والترمذى والامام احمد بن حنبل : فيه دليل على مشروعية الثواب على الهدية : وقوله « يثيب عليها » أى يعطي الذى يهدى له بدلها : قال الحافظ فى الفتح والمراد بالثواب المجازاة واقله مايساوى قيمة الهدية : واستدل بهذا الحديث بعض المالكية على وجوب الثواب على الهدية اذا اطلق الواهب وكان ممن يطلب مثله للثواب كالفقير للغنى بخلاف مايبهه الأعلى للأدنى : قال الحافظ ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم : ومن حيث المعنى ان الذى اهدى قصد ان يعطى اكثر مما اهدى فلا اقل ان يعرض بنظير هديته : وبه قال الشافعى فى القديم : وقال فى الجديد كالحنفية الهبة للثواب باطلة لاتعتقد لانها بيع بشئ مجهول ولان موضوع الهبة التبرع فلو ابطلناه لكان فى معنى المعاوضة وقد فرق الشرى والعرف بين البيع والهبة فما استحق العوض اطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة : واجاب بعض المالكية بان الهبة لو لم تقتض الثواب اصلا لكانت بمعنى الصدقة وليس كذلك فان الأغلب من حال الذى يهدى أنه يطلب الثواب ولا سيما اذا كان فقيرا : أقول ما ادعاه من ان الاغلب من حال المهدي أنه يطلب الثواب فيه نظر فان الاغلب من حاله أنه يقصد بها الصلة وجلب القلوب وتطبيب النفوس وادخال السرور على المهدي اليه لاسيما اذا كان المهدي عظيما أو غنيا : على ان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب كما تقرر فى الأصول : وقد اعل حديث عائشة رضى الله عنها بالارسال : قال البخارى فى صحيحه لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة : قال الترمذى والبخارى لا نعرفه الا من حديث عيسى بن يونس : وقال أبو داود تفرد بوصله عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل : والله اعلم (تنبيه) وردت أحاديث تدل على جواز قبول هدايا الكفار والاهداء لهم : منها ما رواه الامام احمد بن حنبل والترمذى وحسنه والبزار عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال « اهدى كسرى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبل منه واهدى له قيصر فقبل واهدت له الملوك فقبل منها » وفى اسناده نويرة بن أبي

فلختة وهو ضعيف : ومنها ما رواه النسائي عن عبد الرحمن بن علقمة الثقفي قال « لما قدم وفد ثقيف قدموا معهم بهدية فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهدية أم صدقة فان كانت هدية فاتما يبتغى منها وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقضاء الحاجة وان كانت صدقة فاتما يبتغى بها وجه الله قالوا لا بل هدية فقبلها منهم » وعن الشيخين عن أنس « ان أكيدر دومة اهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جبة سندس » وعند أبي داود « ان ملك الروم اهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقة سندس فلبسها » الحديث : والمستقة بضم الفوقانية وفتحها الفرو الطويلة السكين وجمعها مساتق : وفي الباب أحاديث كثيرة في هذا المعنى : ويعارض احاديث الجواز ما رواه أبو داود والترمذي وصححه والامام احمد ابن حنبل عن عياض بن حمار « انه اهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسلمت قال لا قال اني نهيت عن زبد المشركين » وقوله « زبد المشركين » هو بفتح الزاء وسكون الموحدة بعدها ذال الرفد : قال الحافظ في الفتح فجمع بينهما الطبرى بان الامتناع فيما اهدى له خاصة والقبول فيما اهدى للمسلمين : وفيه نظر لان من جملة ادلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له خاصة : وجمع غيره بان الامتناع في حق من يريد بهديته التودد والموالة : والقبول في حق من يرجى بذلك تأنيسه وتأليفه علي الاسلام وهذا اقوى من الأول : وقيل يحمل القبول علي من كان من أهل الكتاب والرد علي من كان من اهل الأثان : وقيل يمتنع ذلك لغيره من الأمراء وان ذلك من خصائصه : ومنهم من ادعى نسخ المنع باحاديث القبول ومنهم من عكس (اي ادعى نسخ القبول باحاديث المنع) قال وهذه الأجوبة الثلاثة ضعيفة فالنسخ لا يثبت بالاحتمال وكذا التخصيص : والله أعلم

باب اللقطة^(١)

١ - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُقْطَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ فَقَالَ اعْرِفْ وَكَأَنَّهَا وَعِفَاصُهَا ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَلَسْتَنْفِقْهَا وَلَسْتَ كُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ فَإِنْ جَاءَ طَائِفُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدِّهَا إِلَيْهِ وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ فَقَالَ مَا لَكَ وَلَهَا دَعَاهَا فَإِنْ مَعَهَا حِذَاءُهَا وَسِقَاءُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ فَقَالَ خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ^(٢)

(١) أى هذا باب في بيان الاحاديث المستنبط منها أحكام اللقطة وهي بضم اللام وفتح القاف في الالة المشهورة : وجاز فيها إسكان القاف لة ثانية وهي القياس لأن الأولى حقة وأن تكون لمن يكثر التقاطه كما قاله الشارح رحمه الله كالهرقة والضحكة وبحر ذلك : وقد روى الليث بن المطهر عن الخليل فيما حكى الأزهرى أنه قال اللقطة الذي يلقط الشيء بتحريك القاف : واللقطة ما يلقط : قال الأزهرى وهذا الذي قلناه قياس لأن فعلة في أكثر كلامهم جاء فعلا : وفعلة جاء مقولا غير أن كلام العرب جاء في اللقطة على غير القياس قل وأجمع أهل اللغة ورواة الأخبار على أن الالة هو الشيء المنقطع : وفيها لغة ثالثة لقاط بضم اللام : ورابعة لقطة بفتح اللام والقاف : وقد نظم ابن مالك الاربعة قال

لقاطة ولقطة ولقطه * ولقطة ما لاقط قد لقط

وحقيقتها كل مال مضموم معرض للضياع في طائر البلاد وغاصرها : وأصل الالتقاط وجود الشيء عن غير طلب وقصد : قاله الفاكهاني في شرح العمدة : هذا ما يتعلق باللقطة : وأما الضالة فقال الأزهرى وغيره لا تقع الا على الحيوان وأما الامتعة وما سوى الحيوان فيقال فيه لقطة ولا يقال ضالة قالوا ويتال للضوال الهوائى والهوائى واحدتها هامية وهافية وهمت وهفت اذا ذهبت على وجهها بلا راع : وقد ذكر المصنف في هذا الباب حديثا واحدا : والله أعلم :

(٢) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم بهذا اللفظ وابو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل : وزيد بن خالد الجهنى راوى الحديث

يكفى ابا عبد الرحمن : وقيل أبو طلحة : وقيل أبو زرعة سكن المدينة وشهد الحديبية مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان معه لواء جهينة يوم الفتح : روى له عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احد عثمانون حديثا اتفق البخارى ومسلم على خمسة أحاديث وانفرد مسلم بثلاثة : وروى له أصحاب السنن والمسند روى عنه جماعة من الصحابة ومن التابعين : قيل لرجل من الجهنيين ما بال زيد بن خالد ابنه أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيره أقدم منه سابقة قال انه كان لا يقر بجواره سخط الله الا غيره : مات بالمدينة : وقيل بالكوكة ستة ثمان وسبعين : وقيل ستة ثمان وستين وله خمس وثمانون سنة : وقوله « عن لقطة الذهب والورق » هكذا في غالب النسخ بإضافة اللقطة الى الذهب : وفي بعض نسخ الشروح « عن اللقطة الذهب » بالالف واللام في اللقطة غير مضافة وعليها فالذهب والورق بدل منها وهما كالثلث والا فلا فرق بينهما وبين الجوهر والؤلؤ مثلا : وقوله « اعرف وكاءها وعفاصها من المعرفة لامن الاعراف : والوكاء بكسر الواو وبالد هو الذى يشد به رأس الصرة والكيس ونحوها من خيط ونحوه : يقال أوكيته ايكاه فهو موكي مقصور والفعل منه معتل اللام بالياء يقال أوكي على ماء في سقائه أى شده بالوكاء : ومنه أوكوا قريكم : وأوكي يوكي مثل أعطى يعطى اعطاء وأما المموز فمضى آخر يقال أوكأت الرجل أعطيته مايتوكأ عليه وانكأ على الشيء بالهمز فهو متكئ : والعفاس بكسر العين وبالفاء والصاد المهمة هو الوعاء الذى يكون فيه النفقة جلدا كان أو غيره : مأخوذ من العفص وهو الثني والمطف : قال الخطابي وأصل العفاس الجلد الذى يكبس رأس القارورة لانه كالوعاء له فاما الذى يدخل في قم القارورة من خشبة أو جلد أو خرقة مجموعة ونحو ذلك فهو الصمام بكسر الصاد : وكذا كل ماسدت به شيئا يقال له السداد بكسر السين : يقال عقصتها عفا إذا شددت العفاس عليها وأعقصتها عفاصا إذا جعلت لها عفاصا : وقوله « ثم عرفها سنة » قال الفاكهاني الاثنان يتم هنا يدل على المبالغة وشدة التثبيت في معرفة الوكاء والعفاس اذ كان وضعها للتراخي والمهلة فسكأته عبارة عن قوله لا تمجل وتثبت في « رفن ذلك : وقوله « وان لم تعرف فاستنقها » باقظ المجهول من التعريف ويروى « ان لم تعرف من المعرفة على صيغة المجهول أيضا : وقوله « فاستنقها » أى ان لم يأت أحد بعد التعريف سنة فاستنقها من الاستنفاق * قال بعضهم وهو استعمال وباب الاستنقال للطلب لكن الطلب على قسمين صريح وتقديرى وهما لا يتأتى الصريح فيكون للطلب التقديرى كما في قولك استخرجت التوت من الحائط : وقال النووي ومعنى استنقها تملكها ثم انقها على نفسك : وقوله « حذاءها وسقاءها » الحذاء بكسر الحاء المهمة وبالد ماوطى عليه البعير من خفه والفرس من حافره : والحذاء النعل أيضا : والسقاء بكسر السين هو اللبث والماء والجمع القليل منه أسقية والكثير أساقى كما أن الوطى لبين خاصة : والنصي للسمن : والقربة للماء : وقوله هذا صلى الله عليه وآله وسلم من بليغ الحجاز وحسن الاستعارة فانه يريد بالحذاء اخفافها أى انها تقوى على السير وقطع البلاد ورعى الشجر والامتناع عن السباع المفترسة

اللقطة هو المال المنقط وقد استعمله الفقهاء كثيراً بفتح الفاء وقياس هذا ان يكون لمن يكثر منه الالتهاط كالهزاة والضحكة وامثاله . والوكاء ما يربط به الشيء . والمفاص الوعاء الذي يحمل فيه النفقة ثم يربط عليه . والامر معرفة ذلك ليكون ذلك وسيلة الى معرفة المالك بذلك لما عرفه بالمنقط . وفي الحديث دليل على وجوب التعريف سنة . واطلاقه يدخل فيه القليل والكثير . وقد اختلف في تعريف القليل ومدة تعريفه (١) وقوله فلا لم تعرف فاستغفها ليس الامر فيه

وقد قال بعض الاعراب لائمة له غليظة القدمين : أطرى فانك ناعلة : جعلها لفظ قديمها وقوتها على المشي كأن لها نملين : و اراد صلى الله عليه وآله وسلم بالسقاء قوتها على قصد المياه وورودها فتجعل ما عافى اكراشها : وقوله « فسأله عن الشاة » الخ فان الذي صلى الله عليه وآله وسلم فرق بينها وبين ضالة الابل بما تقدم وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم يقول لك أن تأخذها لأنها ممرضة للذئب وضميفة عن الاستقلال فهي مترددة بين أن تأخذها أنت أو أخوك : والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملقط آخر : والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع : والله أعلم :

(١) أما وجوب تعريف اللقطة سنة فجمع عليه قال النووي في شرح مسلم وأما التعريف سنة فقد أجمع المسلمون على وجوبه اذا كانت اللقطة ليست نافعة ولا في معنى انتافه ولم يرد حفظها على صاحبها بل أراد تملكها فلا بد من تعريفها سنة بالاجماع فأما اذا لم يرد تملكها بل أراد حفظها على صاحبها فهل يلزم التعريف فيه وجهان لأصحابنا أحدهما لا يلزمه بل ان جاء صاحبها وأثبتها دفعها اليه والا دام حفظها : والثاني وهو الاصح انه يلزمه التعريف لثلاث تضيغ على صاحبها فانه لا يعلم اين هي حتى يطلبها فوجب تعريفها : وقال الفاكهاني وجوب التعريف سنة يختص بالمال الكثير الذي لا يفسد فأما القليل الذي لا يفسد فان كان نافعا بحيث يعلم أن صاحبها في المادة لا يتبسه لقلته فهذا لا يعرف أصلا وان كان على ثلثه له قدر ومنفعة وقد شح به صاحبه ويتبسه فهذا يعرف أياما مظنة طلبه على المشهور : وقيل سنة كالكثير وهذا كالتحللات والبلو والحبل : وأما ما يفسد كالطعام فان كان في قرية أو رقة له فيهم قيمة قليل ان تصدق به فلا غرم عليه اصاحبه وان أكله غرمه لا انتفاعه به وقيل يقرمه مطلقا : وظاهر الكتاب لا غرم عليه مطلقا أكله أو تصدق به : وفي معنى الطعام الشاة يجدها بالبعد في العمران حيث يعسر جلبها ويخشى عليها ان تركها : وأما ان لم يكن رقة وجاعة فلا شيء عليه فيها أكل من طعام اللقطة اه اقول يستدل لمن قال يجوز الانتفاع بما يوجد في الطرقات من المحقرات ولا يحتاج الى تعريف بما رواه ابو داود والامام أحمد بن حنبل عن جابر قال « رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العصا والسوط والحبل واشباهه يلتقطه الرجل يتفع به » وفي استناده المنسوبة بن زياد قال المنذرى تسكلم فيه غير واحد : وقال الحافظ في تريب التهذيب صدوق له أوهام : وفي الخلاصة وثقه وكيع وابن معين وابن عدي وغيرهم : وقال ابو حاتم شيخ لا يحتج به : ويستدل لمن قال ان الشيء الحقير يعرف أياما بما رواه الامام أحمد

ابن حنبل من حديث يعلى بن مرة صرفوا « من التقط لقطة يسيرة حبلا أو درهما أو شبه ذلك فليعرفها ثلاثة أيام فإن كان فوق ذلك فليعرفها ستة أيام » ورواه الطبراني بزيادة « فإن جاء صاحبها والا فليصدق بها » ورواه أيضا البيهقي والجوزجاني : وفي اسناده عمر بن عبد الله بن يعلى وقد صرح جماعة بضعفه ولكنه قد أخرج له ابن خزيمة متابعة وروى عنه جماعات : قال ابن رسلان ينبغي أن يكون هذا الحديث معمولا به لأن رجال اسناده ثقات وليس فيه معارضة للاحاديث الصحيحة بتعريف سنة لأن التعريف سنة هو الاصل المحكوم به عزيمة وعزيمة للثلاث رخصة تيسيرا للمتقط لأن المتقط اليسير يشق عليه التعريف سنة مشقة عظيمة بحيث يؤدي الى أن أحدا لا ياتقط اليسير والرخصة لا تعارض العزيمة بل لا تكون الا مع بقاء حكم الاصل كما هو مقرر في الاصول : ويؤيد تعريف الثلاث ما رواه عبد الرزاق عن أبي سعيد أن عليا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدينار وجدته في السوق فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « عذره ثلاثة ففعل فلم يجد أحدا يعرفه فقال كاه » اه وهذا إذا لم يكن ذلك الشيء الحقيق مأكولا فإن كان مأكولا جاز أكاه ولم يجب التعريف به أصلا كالتمر والخبة ونحوهما لما رواه الشيخان في صحيحيهما عن أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بتمر في الطريق فقال لولا أني أخف أن تكون من الصدقة لأأكلتها » فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمنعه من أكل التمرة الا خشية أن تكون من الصدقة ولولا ذلك لأأكلها ولم يذكر تعريفه فدل على أن مثل ذلك بمالك بالأخذ ولا يحتاج الى تعريف : وظاهره أنه يجوز ذلك في الحقيق وأن كان مالسه معروف : وقيل لا يجوز الا اذا جهل وأما اذا علم فلا يجوز الا بأذنه وان كان يسيرا : وقد روى ابن أبي شيبة عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها وجدت تمر فأكلته وقالت لا يجب الله الفساد : قال الحافظ في الفتح تعني انها لو تركت فلم تؤخذ فتؤكل فسدت : لكن هل يقال انها لقطة رخص في ترك تعريفها أو ليست لقطة لأن اللقطة مامن شأنه أن يملك دون مالا قيمة له : قال الحافظ وجواز الأكل هو الجزوم به عند الأكثر قال المنذرى لم يقل أحد من أئمة الفتوى ان اللقطة تعرف ثلاثة أعوام الا شيء جاء عن عمر اه : قال الحافظ وقد حكاه الماوردي عن شواذ من الفقهاء : وحكى ابن المنذر عن عمر أربعة أقوال يعرفها ثلاثة أحوال عاما واحدا : ثلاثة أشهر : ثلاثة أيام : ويحمل ذلك على عظم اللقطة وحقاتها : وزاد ابن حزم عن عمر قولها خامسا وهو أربعة أشهر : اه

هذا ما يتعلق بتعريفها وأما أخذها هل يجب أو يستحب ذكر النووي في شرح مسلم أن في المذهب ثلاثة أقوال أصحها عندهم يستحب ولا يجب : والثاني يجب : والثالث ان كانت اللقطة في موضع يأمن عليها اذا تركها استحب الأخذ والا وجب : وأما عند المالكية ففيه تفصيل وهو انه ان علم الحيانة من نفسه حرم عليه أخذها وان خلفها كره له الأخذ وان أتمها فقولان بالاستحباب والكراهة : وروى أشهب أما الدنانير وشيء له بال فاحب الى أن يأخذها وليس كالدراهم وما لا بال له : ولا أحب له أن يأخذ الدراهم : وحكى القاضي ابو بكر عن الامام مالك رضي الله عنه الكراهة مطلقا وهو اختيار الشيخ ابي اسحق : فان كانت اللقطة بين قوم غير مأمونين والامام عدل وجب عليه أخذها : وكذلك اذا عرف صاحبها وخشى ابتلاعها ان لم يأخذها وجب عليه أخذها : وعن الامام أحمد بن حنبل يندب تركها : وقال

على الوجوب وانما هو اللاباحة . وقوله « ولتكن وديعة عندك » يحتمل ان يراد بذلك بعد الاستنفاق (١) ويكون قوله « ولتكن وديعة عندك » فيه مجاز في لفظ الوديعة فانها تدل على الاعيان واذا استنفق اللفظة لم تكن عينا فتجوز بلفظ الوديعة عن كون الشيء بحيث يرد اذا جاء ربه . ويحتمل ان يكون قوله « ولتكن » الواو فيه بمعنى او فيكون حكمها حكم الامانات والودائع فانه اذا لم يشملها بقيت عنده على حكم الامانة فهي كالوديعة . وقوله « فان جاء طالبها يوما من الدهر فادها اليه » فيه دليل على وجوب الرد على المالك اذا تبين كونه صاحبها . واختلف

أبو حنيفة الافضل الالتقاط : دليل من قال بكرامة التقاط اللفظة مأخرجه النسائي بإسناد صحيح من حديث الجارود مرفوعا « ضالة المسلم حرق النار » : ولما يخاف من التضمين والدين : وحمل الجمهور ذلك على من لا يعرفها وحجتهم حديث زيد بن خالد عند مسلم « من آوى الضالة فهو ضال المالم يعرفها » ولان من الواجب على المسلم حفظ مال أخيه : والارجح من مذاهب العلماء ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فتى رجع أخذها وجب أو ستجب ومتى رجع تركها حرم أو كره والا فهو جائز : وتعرفها أن ينشدها في المواضع التي تجتمع الناس اليها ودبر الصلوات على ابواب المساجد : وحيث يظن ان ربهها هناك : قال الحافظ وقوله « سنة » أي متوالية فلو عرفها سنة متفرقة لم يكف كأن يعرفها في كل سنة شهرا فيصدق انه عرفها سنة في اثنتي عشرة سنة : وقال العلماء يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة ثم في كل اسبوع ثم في كل شهر ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز بوكيله أو يدفعها للامام يعرفها اذا كان عدلا او يدفعها لمن يثق به ممن يقوم مقامه في تعريفها أو يستأجر عليها منها من يعرفها : ولا يجوز له أن يسافر بها الى بلد أخرى ليعرفها فيها : يقول من ضاعت له نفقة من ضاع له حيوان : من ضاع له دراهم ونحو ذلك ولا يذكر شيئا من الصفات : ولما فقدت الامانة وغلب الفسق على الناس سنت الحكومات في قوانينها ان من وجد شيئا فليسلمه الى الحكومة قل أو كثر واذا ثبت انه وجد شيئا وحفظه عنده عد سارقا : وعلى من ضاع له شيء أن يخبر الحكومة به بوصفه ومقداره : والذي يظهر لي أنه لا بأس به ويصح تخريجه : والله علم :

(١) وهو ظاهر السياق فتجوز بذكر الوديعة عن وجوب رد بدلها لان حقيقة الوديعة أن تبقى عينا : والجامع وجوب رد ما يجد المرء لغيره والا فالأذنون في استنفاقه لا تبقى عينه وقول الشارح رحمه الله ويحتمل أن يكون قوله ولتكن الواو فيه بمعنى أو أي اما أن يستنفقها وتفرم بدلها واما أن تتركها عندك على سبيل الوديعة حتى يجيء صاحبها فتعطيها له : وتستفاده من تسميتها وديعة انها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها وهو اختيار البخاري تبعا لجماعة من السلف والله أعلم

الفقهاء هل يتوقف وجوب الرد على اقامة البيئة ام يكفي بوصفه لاماراتها التي عرفها المتلقط اولا (١) وقوله « وسأله عن ضالة الابل » الى آخره فيه دليل على التقاطها (٢) وقد نبه على العلة فيه وهي استغناؤها عن الحافظ والمتعهد للنفقة . والحذاء والسقاء هنا مجازان وكأ نهما استغنت بقوتها وما ركب في طبعها من الجلادة على الماء كأنها اعطيت الحذاء والسقاء . وقوله « وسأله عن الشاة » الى آخر الحديث يريد الشاة الضالة . والحديث يدل على التقاطها وقد نبه فيه على العلة

(١) الظاهر من الحديث انه يجوز للمتلقظ أن يرد اللقطة الى صاحبها اذا عرفه انه صاحبها اما بامارات : أو بان يصفها بالعلامات المذكورة في الاحاديث دون اقامة البيئة على ذلك قال بعض أصحاب الشافعي وابو بكر الرازي الحنفى وغيرهم لانه يجوز العمل بالظن لاعتقاده في أكثر الشريعة اذ لا تفيد البيئة الا الظن وبه قال مالك وأحمد بن حنبل وعن الحنفية والشافعية ان اللقطة لا ترد للواصف وان ظن المتلقظ صدقه اذ هو مدع فلا تقبل : وحكى الحافظ في الفتح عن أبي حنيفة والشافعي انه يجوز له الرد الى الواصف ان وقع في نفسه صدقه ولا يجبر على ذلك الا بيينة : ويؤيد ذلك ما جاء في رواية مسلم وغيره « فان جاء أحد يخبرك بسدتها ووعائها وكأنها فاعطها اليه والا فاستمتع بها » وقد اختلف في صحة هذه اللفظة قال الخطابي ان صحت هذه اللفظة أعنى قوله « فان جاء أحد يخبرك » الخ لم يجز مخالفتها وهي فائدة قوله « اعرف عفاصها » الخ والا فلا احتياط مع من لم يرد الا بالبيئة : ويتأولون قوله « اعرف عفاصها » على أنه امره بذلك لئلا تحتلط بماله أو لتكون الدعوة فيها معلومة قال الحافظ في الفتح قد صحت هذه الزيادة فتمين المصير اليها : قال صاحب الفيل وهذا هو الحق فترد اللقطة لمن وصفها بالصفات التي اعقبرها الشارع : وأما اذا ذكر صاحب اللقطة بعض الاوصاف دون بعض كأن يذكر العفاص دون الوكاء أو العفاص دون المدد فقد اختلف في ذلك فقيل لا شيء له الا بمعرفة جميع الاوصاف المذكورة : وقيل تدفع اليه اذا جاء ببعضها وظاهر الاحاديث الاول : وظاهره أيضا ان مجرد الوصف يكفي ولا يحتاج الى اليمين وهذا اذا كانت اللقطة لها عفاص وكاء وعدد فان كان لها البعض من ذلك فالظاهر انه يكفي ذكره : وان لم يكن لها شيء من ذلك فلا بد من ذكر أوصاف مختصة بها تقوم مقام وصفها بالامور التي اعستبرها الشارع : (٢) ذهب الجمهور الى ان ضالة الابل لا تلتقط عملا بظاهر الحديث : وقال الحنفية يصح التقاط البهيمة مطلقا من أي جنس كان لانها مال يتوهم ضياعه وحلوا الحديث على ما كان في ديارهم اذ كان لا يخاف عليها من شيء : قال الحافظ ابن حجر وحمل بعضهم النهي على من التقطها لئلا يملكها لا يحفظها فيجوز له وهو قول الشافعية وكذا اذا وجدت بقربة فيجوز التملك على الاصح عندهم : والخلاف عند المالكية أيضا : قال العلماء حكمه النهي عن التقاط

وهي خوف الضياع عليها ان لم يلتقطها احد وفي ذلك اتلاف للماليتها على مالكتها والتساوي بين هذا الرجل وغيره من الناس اذا وجدها فلما هذا الثاني فيقتضى الانقطاع بانه لا بد منه اما لهذا الواجد واما لغيره من الناس والله اعلم :

الا بل ان بقاءها حيث ضلت أقرب الى وجدان مالكتها لها من تطلبها لها في رحال الناس : وقالوا في معنى الأبل كل ما امتنع بقوة عن صفار السباع « كالفرس والارنب والظبي » اه قال الفا كهاني واختلف عندنا في الحاق البقر والحيل والحمير بالابل على ثلاثة اقوال : ثالثها تلحق البقر دون غيرها اذا كانت بمكان لا يخاف عليها فيه من السباع :

(تنبيه) ماتقدم من جواز أخذ اللقطة مطلقا انما هو فيما عدا الحرم وأما الحرم فلا يحل لقطته الا من يريد أن يمرها فقط دليله مارواه البخاري في صحيحه وغيره باقظ « لا يلتقط لقطتها الا من عرفها » وبه قال الجمهور قال الحافظ وانما اختصت بذلك عندهم لامكان ايصالها الى ربها لانها ان كانت للمك فظاهر وان كانت للآفاق فلا يخاو افق غالبا من وارد اليها فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها قوله ابن بطال : وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية هي كفريها من البلاد وانما تخص مكة بالمبالغة في التعريف لان الحاج يرجع الى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط بها الى المبالغة في التعريف : وقد تقدم بعض ما يتعلق باقطة الحرم في كتاب الحج فارجع اليه : والله أعلم

(فائدة) قال الغزوي في شرح المذهب اختلف العلماء فيمن مر ببستان أو زرع أو ماشية قال الجمهور لا يجوز ان يأخذ منه شيئا الا في حال الضرورة فيأخذ ويفرم عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء : وقال أحمد اذا لم يكن على البستان حائط جاز له الأكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم يحتج لذلك : وفي الأخرى اذا احتاج ولا ضمان عليه في الحاليين : وعاق القول بذلك على صحة الحديث : قال البيهقي يعني حديث ابن عمر مرفوعا « اذا مر احدكم بجائط فليأكل ولا يتخذ خبيثة » أخرجه الترمذي واستغربه : قال البيهقي لم يصح وجاء من أوجه أخر غير قوية : قال الحافظ في الفتح قلت والحق ان مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها وقد بينت ذلك في كتابي المنحة فيما علق الشافعي القول به على الصحة اه والله أعلم

تم الجزء الثالث من شرح عمدة الاحكام ❦

❦ ويليه الجزء الرابع ان شاء الله تعالى مفتتحا بباب الوصايا ❦

صحيفة

صحيفة

- | | | | |
|---|------------------------------------|----|---------------------------------------|
| ٢ | كتاب الحج | ٧ | الثامنة الاستدلال لمن أحرم دون |
| | باب المواقيت | | الميعات بان ميعاته من حيث احرم |
| ٢ | الحديث الاول وفيه مواقيت الحج | | ولا يلزمه المسير للميعات المذكور في |
| ٢ | ذكر معنى الحج لغة وشرعا | | الحديث |
| ٢ | ذكر الاختلاف في وقت فرضية الحج | ٧ | اختلاف العلماء في حكم من جاوز |
| ٣ | المسائل الماخوذة من الحديث عشرة | | الميعات غير مريد النسك |
| | الاولى المواقيت | ٧ | التاسعة اختلاف العلماء في احرام |
| ٣ | ذكر من خرج الحديث من أئمة أهل | | أهل مكة بالحج هل هو منها او من |
| | الحديث | | الحرم كله او ان من احرم بالعمرة |
| ٣ | ذكر الاحاديث الموجبة دما على من | | يحرم من ادنى الحل وذكر ادلة ذلك |
| | جاوز هذه المواقيت | ١٠ | المسألة العاشرة تركت من المصنف |
| ٤ | الثالثة الكلام على مواطن اهل | ٨ | الحديث الثاني ذكر فيه مهل الحج |
| | الحج ومواقيتهم | ٨ | ذكر من خرج الحديث من أئمة |
| ٤ | الثالثة في الكلام على قوله هن | | الحديث والكلام عليه بما فيه مفتح |
| | لهن | ٩ | (فائدة) في توقيت النبي صلى الله |
| ٤ | الرابعة الكلام على قوله ولمن أتى | | عليه وآله وسلم العقيق لاهل المشرق |
| | عليهن من غير اهلهن | | والكلام على ذلك |
| ٥ | المسألة الخامسة في الكلام على قوله | ٩ | (تنبيه) ذكر النووي في شرح المذهب |
| | ممن اراد الحج او العمرة | | ان العمرة في المواقيت الخمسة المذكورة |
| ٦ | المسألة السادسة الاستدلال على عدم | | في الحديث بالموضع لا بالبناء ولا |
| | لزوم الاحرام بمجرد دخوله مكة من | | باسم القرية |
| | قوله صلى الله عليه وسلم «ممن اراد | | باب ما يلبس الحرم من الثياب |
| | الحج او العمرة» | | الحديث الاول سئل النبي صلى الله |
| ٦ | المسألة السابعة الاستدلال بالحديث | ١٠ | عليه وآله وسلم عما يلبس الحرم من |
| | على ان الحج ليس على الفور واختلاف | | الثياب فاجاب عن ذلك |
| | العلماء في ذلك | | |

صحيفة	١٥	الكلام على الحديث وما فيه من المسائل
ذكر الخلاف في التلبية بين العلماء هل هي سنة لا يجب بتركها شيء او واجبة يجب بتركها دم	١١	ذكر من خرج الحديث من اصحاب السنن
١٥	١٢	امتناع المحرم من الطيب والكلام على الزعفران والورس والطيب
ذكر الحافظ في الفتح ان المذاهب في التلبية اربعة ويمكن ايصالها لعشر نقل الطحاوي اجماع المسلمين على التلبية الواردة في الحديث وذكر ان الثوري والاوزاعي وغيرهما لا يرون بأساً بالزيادة عليها ودليلهم في ذلك	١٢	اختلاف العلماء في انواع الطيب
استنباط قاعدة عظيمة تهدم كل ما بناه الحسنون بالعقل	١٣	نهى المرأة عن التنقب والقفازين في الحج يدل على ان حكم احرام المرأة متعلق بوجهها وكفها
نقل ابن عبد البر استحباب مالك عدم الزيادة في التلبية عما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونقل الترمذي مثل ذلك عن الشافعي	١٣	(فرع) ذكر فيه اختلاف العلماء فيما لو جعل الطيب في مشروب او مطبوخ هل فيه فدية ام لا
(فائدة) ذكر فيها شدة تمسك السلف بأثر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى في العادات ويرون ان مخالفة ذلك فتنة وضلال مبين - وقصة الامام مالك مع سائله عن الاحرام وهي غاية في النفاسة	١٤	الحديث الثاني في ان المحرم اذا لم يجد نعلين فليلبس الخفين واذا لم يجد ازاراً فليلبس السراويل
١٨	١٤	ذكر من خرج الحديث من اصحاب السنن
الحديث الرابع في منع المرأة من السفر يوما وليلة الا مع ذي محرم ذكر مسائل الحديث	١٤	الكلام على الحديث وانه مقيد لرواية القطع في الخفين والكلام على حمل المطلق على المقيد الخ
الاولي اختلاف العلماء في كون	١١	ذكر اختلاف العلماء في قطع الخف وعدمه
	١٥	الحديث الثالث فيه ذكر الفاظ التلبية ومعناها لغة وشرعا
	١٥	ذكر من خرج الحديث من اصحاب السنن

صحيفة	صحيفة
الحرم للمرأة في الحج من الاستطاعة	٢٤٦
ام لا	
١٨ من خرج الحديث من ائمة هذا الفن	٢٣
١٩ قاعدة اصولية وهي ما اذا تعارض	٢٣
نصان وكان كل واحد منهما عاما	٢٤
من وجه خاصا من وجه فيقدم في	
كل منهما عموم وخصوص ويحتاج	
الى الترجيح من خارج	
١٩ المسألة الثانية لفظ المرأة في الحديث	٢٥
عام في جميع النساء وقد خصصه	
المالكية وبعض الشافعية بمن يشتهى	
١٩ المسألة الثالثة اختلاف العلماء في مدة	٢٥
السفر الذي لا يجوز ان تسافره المرأة	٢٦
الا مع محرم وذكر الروايات التي انبى	
بسببها الخلاف	
٢٠ المسألة الرابعة ذكر المحرم وانه عام في	٢٦
محرم النسب او الرضاع او المصاهرة	٢٧
وتفسيره	
٢٠ المسألة الخامسة دخول الزوج في	٢٧
الحرم	
باب الفدية	
٢١ الحديث الاول في احكام الفدية	٢٨
وما يتعلق بها	
٢١ ذكر من خرج الحديث من ائمة الحديث	٢٨
٢٢ الكلام على رجال الحديث والفاظه	٢٨
وفقهه	
باب حرمة مكة	
الحديث الاول ذكر القتل بمكة	٢٣
الكلام على الحديث وفقهه واستنباط	
احكام منه	
ذكر من خرج الحديث من ائمة هذا	٢٤
الفن والكلام على محل القلب	
وذكر تحريم القتال بمكة	
من خصائص الحرم ان لا يقاتل من	٢٥
تحصن به من الكفار: وان لا يحارب	
اهله وان بغوا على اهل العدل	
اقوال العلماء في اقامة الحد في الحرم	٢٥
بيان ان الملتجئ الى الحرم لا يقتل به	٢٦
اقوال العلماء في قطع اشجار الحرم	٢٦
هل يحرم مطلقا او على تفصيل فيها	
ماذا على المتلف شجر الحرم	٢٦
بيان خطا التهميش والارهاب	٢٧
جواز الانتفاع بما انكسر من الشجر	٢٧
بغير فعل آدمي الخ	
فتح مسكة هل كان عنوة او صلحا	٢٧
ومذهب العلماء في ذلك	
الدليل صريح على نقل العلم واشاعة	٢٨
السنن والاحكام	
تفسير الخبرة الواقعة في الحديث	٢٨
الدليل على ان مكة فتحت عنوة وهو	٢٨
قول الجمهور	
الحديث قوله «لا هجرة ولكن جبر»	٢٩

صحيفة	صحيفة
ابن خطل	ونية ■ وبيان من خرج الحديث
٣٧ الكلام على الحديث وما يستنبط منه	٣٠ دليل من قال ان قطع الشوك ممتنع
٣٨ من خرج الحديث من اهل هذا الفن	كغيره
٣٨ اراء العامة بين الكتفين سنة ثابتة	٣١ بيان من ذهب الى ان لقطعة الحرم
٣٨ اختلاف العلماء فيمن دخل مكة	لا تؤخذ للتملك :
لغير حج ولا عمرة هل يلزمه الاحرام	٣١ بيان معنى اللقطعة وقبضها واقوال اهل
أم لا	اللغة فيها
٣٩ الحديث الثاني - دخول النبي صلى	٣١ بيان الفوائد المستنبطة من الحديث
الله عليه وآله وسلم مكة من الثنية	٣٢ باب ما يجوز قتله في الحرم
العليا وخروجه من الثنية السفلى	٣٢ الحديث الاول ■ خمس من الدواب
٣٩ ذكر من خرج الحديث من أئمة الفن	يقتلن في الحرم» وبيان من خرج
٣٩ الكلام على الحديث بما فيه من خلاف	٣٣ اختلاف العلماء فيما يقتل في الحل
٤٠ الحديث الثالث - صلاة النبي صلى	والحرم
الله عليه وآله وسلم داخل الكعبة	٣٣ نص الحديث على ان ما يقتل في الحل
٤٠ ذكر من خرج الحديث من أئمة الفن	والحرم خمس زاد مسلم قتل العقرب
٤٠ اختلاف العلماء في جواز الصلاة	٣٤ الكلام على الفواسق المأمور بقتلها
داخل الكعبة وهل يصلى فيها فرض	وهل العدد له مفهوم أم لا وهل العلة
ام نقل	متعدية أم لا
٤٠ جواز قبول خبر الواحد	٣٥ الاختلاف في تفسير الكلب العقور
٤١ الصلاة بين السواري وهل هي محرمة	٣٦ الكلب الغير العقور هل يقتل أولا
ام مكروهة	٣٦ استنباط حكم قتل القاتل اذا استعاذ
٤٢ الحديث الرابع تقبيل عمر بن الخطاب	بالحرم من الحديث
الحجر الاسود وقوله لولا اني رأيت	٣٧ باب دخول مكة وغيره
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	٣٧ الحديث الاول - دخول النبي صلى
يقبلك ما قبلتك	الله عليه وآله وسلم مكة عام الفتح
٤٢ ذكر من خرج الحديث من ائمة الفن	وعلى رأسه المنقر وأمره بقتل

صحيفة	صحيفة
٤٢	الكلام على الحديث وانه اصل في
٤٧	اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
٤٧	استحباب تقبيل الحجر الاسود
٤٧	(فائدة) استنبط من الحديث مشروعية
٤٨	تقبيل الاركان
٤٨	عدم جواز تقبيل اليد
٤٨	(فائدة) في قول عمر انك حجر
٤٩	لا تضر ولا تنفع ورد على عليه
٤٩	والاحاديث الواردة في ذلك
٤٩	(الحديث الخامس) في امر النبي
٤٩	صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه
٤٩	بالرمل بين الركنتين
٥٠	ذكر من خرج الحديث من ائمة الفقه
٥٠	الكلام على شرح الحديث وما يستنبط
٥٠	منه واستحباب الرمل
٥١	(الحديث السادس) خب النبي صلى
٥١	الله عليه وآله وسلم ثلاثة اشواط
٥١	اذا استلم الركن
٥٢	ذكر من خرج الحديث من ائمة الفقه
٥٢	حكمة استلام الركن الذي فيه الحجر
٥٣	الاسود
٥٤	ذكر معنى الخب والكلام على الحديث
٥٤	واستنباط الأحكام منه
٥٥	الحديث السابع - في طواف النبي
٥٦	صلى الله عليه وآله وسلم واستلامه
٥٦	الركن بمحجته
٤٧	ذكر من خرج الحديث من ائمة الفقه
٤٧	الحديث دليل على جواز الطواف
٤٧	راكبا واختلاف العلماء فيه
٤٨	الكلام على الحديث واستنباط
٤٨	المسائل منه والخلاف في هل الحديث
٤٨	دليل على طهارة بول ما يؤكل لحمه
٤٩	ام لا
٤٩	الحديث الثامن في استلام الركنتين
٤٩	البنتين
٤٩	ذكر من خرج الحديث من ائمة الفقه
٤٩	الكلام على الحديث وهل يخص
٤٩	الاستلام بالركنتين ام يعمهما وغيرهما
٥٠	(باب التمتع)
٥٠	(الحديث الأول) وفيه احكام التمتع
٥٠	ذكر من خرج الحديث من ائمة الفقه
٥١	الكلام على شرح الحديث واستنباط
٥١	الأحكام منه
٥٢	(الحديث الثاني) حجة الوداع
٥٢	الطويل وما اشتمل عليه من احكام
٥٢	الحج والعمرة والهدى الخ
٥٣	ذكر من خرج الحديث من ائمة الفقه
٥٤	شرح الحديث واستنباط الاحكام منه
٥٥	صيام عشرة ايام لمن لم يجد الهدى
٥٦	(الحديث الثالث) قول النبي صلى
٥٦	الله عليه وآله وسلم اني لبدت رأسي
٥٦	وقلدت هدي فلا احل حتى انحر

صحيفة	صحيفة
البعيدة وتقليده واشعاره والرد على منكر ذلك	حين سئل عن عدم احلاله
٦١ ذكر مذاهب العلماء واختلافهم في اشعار الهدى	٥٦ ذكر من خرج الحديث من أئمة الفن
٦٢ حكم من ارسل الهدى وهو مقيم في بلده	٥٦ الكلام على شرحه واستنباط الاحكام منه واستحباب تلبيد الرأس وتقليد الهدى في العمرة
٦٣ الحديث الثاني اهداء النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة غما	٥٧ اختلاف العلماء هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قارنا في حجته أم لا
٦٣ الحديث الثالث - في ركوب البدنة في الحج	٥٧ بيان بعض العلماء الجعم بين الاحاديث الواردة في ذلك - كابن المنذر وابن حزم وابن القيم وذكر محصلي الحافظ في الفتح
٦٣ بيان جواز اهداء الغنم من السنة	٥٨ الحديث الرابع في بيان احكام المتعة وقول بعض الصحابة انها نزلت في القرآن حتى مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينزل قرآن بنسخها
٦٣ مذاهب العلماء في ركوب البدن في الحج	٥٨ ذكر من خرج الحديث من الأئمة
٦٥ الحديث الرابع - فيه جواز الانابة في الهدى والتصدق بلحمه وجلده وعدم إعطاء الجزار شيئا منه	٥٨ مأخذ جواز نسخ القرآن بالسنة من الحديث
٦٥ ذكر من خرج الحديث من أئمة	٥٩ شرح الحديث واستخراج المسائل منه
٦٦ الكلام علي الحديث واستنباط الاحكام منه	باب الهدى
٦٧ الحديث الخامس في نحر البدن قاعة وانه السنة	٦٠ الحديث الاول - في تقليد الهدى واشعاره
٦٧ ذكر من خرج الحديث من أئمة السنة	٦٠ ذكر من خرج الحديث من أئمة الحديث
٦٧ قول الصحابي من السنة كذا له حكم الرفع	٦٠ استحباب بعث الهدى من البلاد

صحيفة	صحيفة
٧٣ الكلام على قوله (ولولا ان معنى الهدي لاحلت) والكلام على عدم جواز طواف الحائض	٦٧ الكلام على الحديث واستنباط الاحكام منه
٧٤ من اراد الاحرام بالعمرة من مكة يطلب منه الخروج الى الحل	٦٨ باب الغسل للمحرم
٧٤ جواز الخلوة بالحارم وانه لا خلاف فيه	٦٨ الحديث الاول فيه مشروعية الغسل للمحرم
٧٥ الحديث الثاني والثالث الامر بفسخ الحج الى عمرة	٦٨ يؤخذ منه جواز المناظرة في مسائل الاجهاد والرجوع الى الاعلم عند الاختلاف - وقبول خبر الواحد - والاستماعة في الطهارة وجواز السلام على المتطهر بخلاف من عليه الحدث
٧٥ ذكر من خرج الحديثين من ائمة الكلام على الحديثين وما يدلان عليه من الاحكام	٦٩ نمة الكلام على الحديث واستنباط الاحكام منه
٧٦ الحديث الرابع في كيفية سير الرسول حين انصرفه من عرفات	٦٩ ذكر من خرج الحديث من الاثمة
٧٦ ذكر من خرج الحديث من ائمة الحديث والكلام عليه	٧٠ باب فسخ الحج الى العمرة
٧٧ الحديث الخامس في جواز تقديم بعض افعال الحج على بعض من غير حرج	٧٠ الحديث الاول الامر بفسخ الحج الى عمرة ما لم يسق الهدي
٧٧ ذكر من خرج الحديث من الاثمة	٧٠ ذكر من خرج الحديث من ائمة الفقه
٧٧ اختلاف العلماء في ترتيب الاعمال يوم النحر وهل عليه دم اذا لم يرتب ام لا	٧٠ الكلام على معنى الاهلال وانه بمعنى الاحرام
٨٠ الحديث السادس - في كيفية رمي الجرة الكبرى جرة العقبة	٧١ الكلام على فسخ الحج الى العمرة وتعليقه
٨٠ ذكر من خرج الحديث من ائمة الحديث ومعنى الجرة لغة	٧٢ الكلام على قوله (لو استقبلت من امرى ما استدبرت ما هديت) مع نهي عن قول لو « بقوله فانها تفتح عمل الشيطان » والجمع بينهما
٨١ بيان رمي الجمار ومذاهب العلماء فيه	٧٢ الحديث دليل على ان التمتع أفضل

صحيفة	صحيفة
الحديث	وعدد ما يرى فيه من الحصى
٨٨ الحديث العاشر - الاذن في ميت	٨٣ الحديث السابع - مشروعية الحلق
ليالى بمى من اجل السقاية	والتقصير في الحج وبيان افضلهما
٨٨ ذكر من خرج الحديث من ائمة	في الحج
٨٨ تفسير السقاية والكلام على ماخذ	٨٣ ذكر من خرج الحديث من ائمة
الاحكام من الحديث وان المبيت	الحديث
واجب	٨٣ اختلاف العلماء فى ان الحلق يكون
٨٩ الحديث الحادى عشر - فيه الجمع	لجميع الراس او بعضه - وهل هو
بين الصلاتين جمع تاخير من غير نقل	واجب او مندوب
بينهما ولا آخرهما	٨٥ الحديث الثامن - حكم من حاض
٨٩ ذكر من خرج الحديث من ائمة	في الحج
٩٠ جمع التأخير في الصلاة وعدم الخلاف	٨٥ ذكر من خرج الحديث من ائمة
فيه و بيان هل الجمع لاجل النسك	الحديث
أو السفر و بسط الكلام في ذلك	٨٥ نقل النووي الاجماع على ان طواف
٩١ مذاهب العلماء في الآذان والاقامة	الافاضة ركن من اركان الحج لا يصح
لصلاة الجمع	بدونه
٩٣ (باب المحرم بأكل من صيد الحلال)	٨٥ الكلام على ان طواف الوداع لا يمنع
٩٣ الحديث الأول جواز أكل المحرم	الحائض
صيد الحلال بشروط	٨٦ نقل ابن المنذر قول عامة الفقهاء ان
٩٤ ذكر من خرج الحديث من ائمة	الحائض اذا افاضت فليس عليها
٩٤ مذاهب العلماء في اكل المحرم الصيد	طواف وداع
٩٥ الحديث الثانى - رد ما صيد له	٨٧ الحديث التاسع - امر الحاج ان
٩٦ بيان معنى الهدية والهبة والفرق بينهما	يجعل آخر عهده بالبيت الطواف
٩٧ بيان أحاديث الباب التي لم تذكر	٨٧ ذكر من خرج الحديث من ائمة
٩٨ الحديث الاول - بيان عدم وجوب	٨٧ اختلاف العلماء في طواف الوداع
الحج على المكلف الا مرة واحدة	وماذا على من تركه - والكلام على

صحيفة	صحيفة
١١٠ (باب ما نهى عنه من البيوع)	والكلام عليه وعلى من خرجه
١١٠ الحديث الاول - في النهي عن بيع المنابذة والملازمة وبيان من خرج الحديث	٩٨ الحديث الثاني - صحة حج الصبي وانه يقع له تطوعا واذا بلغ حج حجة الاسلام والكلام في ذلك
١١٠ الكلام على الملازمة وورودها على ثلاث صور	٩٩ الحديث الثالث - من السنة عدم الاحرام بالحج الا في أشهره والكلام عليه مستوفي
١١١ الكلام على المنابذة وتأتي أيضا على ثلاث صور	١٠٠ الحديث الرابع جواز الاشتراط في الحج لمن به عذر والكلام عليه
١١١ الحديث الثاني - في النهي عن تلقي الركبان وعن البيع على بيع الغير وعن بيع الحاضر للبادي وعن تصرية الغنم للبيع	١٠٠ الحديث الخامس - لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب - وذكر من خرجه والكلام عليه
١١٢ ذكر من خرج الحديث من أئمة الفن	١٠١ الحديث السادس - في ان حرمة المدينة كحرمة مكة وذكر من خرجه والكلام عليه
١١٢ الكلام على النهي عن تلقي الركبان	١٠٢ كتاب البيوع
١١٣ الكلام على السوم والبيع على بيع الغير	١٠٢ ذكر معنى البيع لغة وشرعا
١١٤ الكلام على المنجش لغة وشرعا	١٠٢ الحديث الاول في بيع الخيار وذكر من خرجه من ائمة الحديث والكلام عليه
١١٤ الكلام على بيع الحاضر للبادي وشروطه	١٠٣ الحديث الثاني خيار المجلس وعدم النش في البيع وذكر من خرجه من اصحاب السنن وبيان مذاهب العلماء في ذلك
١١٤ التفصيل بين اتباع اللفظ واعتبار المعنى	١٠٤ خيار المجلس واختلاف العلماء فيه
١١٦ الكلام على تصرية الغنم	١٠٨ اعتذار من نفي خيار المجلس وردة
١١٨ حكم رد البيع بالتصرية	
١١٩ تعيين جنس المرود ومقداره	
١١٩ اثبات خيار رد المصراة لمشتريها وعمل بعض الأئمة على خلافه قياسا	
١٢٠ ذكر الوجوه التي رد بها حديث التصرية	
١٢١ الجواب عن الاعتراضات المتقدمة	
١٢١ الاصول الكتاب والسنة والاجماع	

صحيفة	صحيفة
١٢٧ تفسير الازهاء والكلام على علة النهي عن بيع الثمار الى ان ترهى	والقياس والاخير ان يرجع الى الكتاب والسنة
١٢٨ حديث الباب دليل على وضع الحوائج وذكر أحاديث أخرى تتعلق بوضع الحوائج وبيان من خرجها والكلام عليها	١٢٣ تقديم خبر الواحد على القياس وانه اصل بنفسه
١٢٩ الحديث السادس - النهي عن تلقي الركبان وعن بيع الحاضر للبادي	١٢٤ ذكر ابن عبد البر الفوائد المستنبطة من الحديث ككونه أصلاً في النهي عن الغش وفي ثبوت الخيار لمن دلس عليه الخ
١٣٠ الحديث السابع في النهي عن المزانة	١٢٥ الحديث الثالث - في النهي عن بيع حبل الحبلية
١٣١ بيان من خرج الحديث من أئمة وتفسير معنى المزانة وهل ذكرها في الحديث من الراوى أو هي من كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأقوال العلماء في ذلك	١٢٥ تفسير الاختلاف في حبل الحبلية الوارد في الحديث وهل هو من كلام الراوى أو من كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
١٣٢ الحديث الثامن في النهي عن الخابرة والحاقلة والمزانة وبيع الثمرة حتى يبدو صلاحها وعن بيعها بغير الدرهم والدينار الا العرايا	١٢٥ ذكر من خرج الحديث من أئمة الحديث والكلام عليه
١٣٣ ذكر من مخرج الحديث من أئمة معنى الخابرة وحكمها	١٢٦ الحديث الرابع - في النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه
١٣٤ اختلاف العلماء في الحاقلة والمزارة أدلة من قال بجواز الخابرة ومن منع الحديث العاشر في النهي عن ثمن	١٢٦ ذكر من خرج الحديث من أصحاب السنن وان النهي للتحريم تجوز بعض الفقهاء ببيع الثمر قبل بدو صلاحه بشرط القطع - ويد الشوكاني عليه
	١٢٧ الحديث الخامس في النهي عن بيع الثمار حتى ترهى - وذكر من خرج من اهل الحديث

صحيفة	صحيفة
الكلب ومهر البغى وحلوان الكاهن	١٣٤ ذكر من خرج الحديث من أئمة
١٤٠ الكلام على الحديث الرابع	١٣٤ اختلاف العلماء في بيع الكلب
١٤٠ الحديث الخامس - في النهى عن	١٣٥ تفسير مهر البغى وحلوان الكاهن
الحاقلة والمزابنة والمعارمة والمخابرة	ونقل الاجماع على تحريمهما
وذكر من خرج	١٣٥ تحريم اجرة المغنيات والنائحات
١٤٠ الكلام على المعارمة	اللاقى عمت بهن البلوى سيما في الديار
١٤٠ الحديث السادس - في النهى عن	المصرية
بيع العربون	١٣٥ الحديث العاشر - في النهى عن
١٤١ ذكر من خرج الحديث	تمن الكلب ومهر البغى وكسب
١٤١ تفسير العربان والكلام على الحديث	الحجام وذكر من خرج الحديث
وان الجمهور على تحريمه خلافا	١٣٦ تفسير لفظ الخبيث واطلاقه على
للأمام احمد	الحرام والمكروه والنجس
١٤٢ (باب العرايا وغيرها)	١٣٦ اختلاف العلماء في كسب الحجام
١٤٢ الحديث الاول - الترخيص في بيع	١٣٧ بيان الاحاديث التي لم تذكر من
العرايا	هذا الباب
١٤٢ ذكر من خرج الحديث من أئمة	١٣٧ الحديث الاول في النهى عن بيع
١٤٢ اختلاف الاثمة في معنى العرية	فضل الماء وذكر من خرج
١٤٢ معنى الخرص واختلاف العلماء في	والكلام عليه
حكم الخرص	١٣٨ الحديث الثاني في النهى عن عسب
١٤٣ الكلام على الحديث واستنباط	الفحل وذكر من خرج والكلام
الاحكام منه	عليه
١٤٥ الحديث الثاني - الترخيص في	١٣٩ الحديث الثالث - في النهى عن بيع
بيع العرايا في خمسة اوسق فاقبل	الحصاة وعن بيع الغرر - وذكر
١٤٥ ذكر من خرج الحديث من الاثمة	من خرج والكلام عليه
١٤٥ القسدر الذي رخص في عريته	١٣٩ الحديث الرابع - في النهى عن بيع
واختلاف الاثمة في ذلك	

صحيفة	صحيفة
١٤٦ الحديث الثالث - في تايير النخل	١٥٣ أدلة تحريم الميتة من الحديث وانه
وان من اشترى نخلا بعد التايير	ركن عظيم في سد الذرائع
فثمرتها للبائع الا ان اشترطها	١٥٤ نقل الاجماع على تحريم بيع الخنزير
المشترى وان من اشترى عبدا فماله	١٥٤ نقل الرافي طهارة السكب والخنزير
للبائع الا اذا اشترط المبتاع	عند مالك
١٤٦ ذكر من خرج الحديث من الائمة	١٥٤ استثناء بعض العلماء بالتحلة الحياة
١٤٦ معنى التايير	من الميتة كالشعر والصفوف والوبر
١٤٧ ما يدل عليه الحديث منطوقا ومفهوما	والسن والظفر
١٤٨ الكلام في شراء العبد وهل يملك	١٥٥ ﴿باب السلم﴾
أو لا يملك واختلاف الائمة في ذلك	١٥٥ الحديث الاول - جوازه في كيل
١٤٩ الحديث الرابع - المنع من بيع	أو وزن معلوم لاجل معلوم
الطعام حتى يقبضه المشتري	١٥٥ تفسير السلم واختلاف العلماء فيه
١٤٩ ذكر من خرج الحديث من أئمة	١٥٥ ذكر من خرج الحديث من أئمة
الحديث	١٥٥ الكلام على الحديث واستنباط
١٤٩ الكلام على الحديث واستنباط	الاحكام منه وان السلم متفق عليه
الاحكام منه	بين الائمة
١٥١ الحديث الخامس - في تحريم بيع	١٥٧ بيان الاحاديث التي لم تذكر من
التمر والميتة والخنزير والاصنام	هذا الباب
١٥١ من خرج الحديث من ائمة الحديث	١٥٧ الحديث الاول - الاسلاف في
١٥١ جنوح الشارح الى نجاسة التمر	الحنطة والشعير والزيت الى
والميتة أخذاً من تحريم بيعهما	الاجل المعلوم
١٥٢ مناقشة الحشى للشارح في نجاسة	١٥٧ ذكر من خرج الحديث من الائمة
التمر والميتة وأن الاصل في الاشياء	والكلام عليه
الطهارة حتى يقوم الدليل على	١٥٩ الحديث الثاني - لا يأخذ المسلف
تحريمها وانه لا يلزم من تحريم	الامأسلف فيه أو رأس ماله
الشيء نجاسته بل العكس	١٥٩ ذكر من خرج الحديث والكلام عليه

صحيفة	صحيفة
١٥٩ تنبيه شرط جماعة من اهل العلم	١٦٤ اختلاف العلماء في تاويل الحديث
شروطا في السلم لم يدل عليها كتاب	واستشهاد كل بما يقوى حجته
ولا سنة	١٦٥ تفسير معنى الشرط لغة وشرعا
١٦٠ باب الشروط في البيع	١٦٦ ذهب النووي في شرح مسلم الى
الحديث الاول - في عتق بريرة وان	ان هذا البيع في الحديث قصة عين
الولاء لمن اعتق ولا عبرة بشرط يخالف	خاصة ببريرة وتعقبه العلماء في ذلك
ما جاء عن الله ورسوله ولوا الف شرط	١٦٦ وقوله انه يستفاد من الحديث
تعريف الشرط لغة وشرعا	ارتكاب اخف المفسدين اذا استلزم
١٦٠ قول ابن بطال أكثر الناس في تخرج	ارتكاب اشد ها وتعقبه بعض العلماء
الوجوه في حديث بريرة حتى بلغت	١٦٧ تهجم الكتابة واختلاف العلماء
نحو مائة وجه	فيه ودليل كل
١٦٠ قول النووي صنف ابن خزيمة وابن	١٦٨ الكلام على المراد بكتاب الله الوارد
جرير تصنيفين كبيرين اكثر افيهما من	في حديث بريرة (ما بال اقوام يشترطون
استنباط الفوائد	شروطا ليست في كتاب الله)
١٦١ من خرج حديث بريرة	١٦٨ الفوائد المستنبطة من الحديث
» المراد بالاكل في حديث بريرة	١٦٩ فائدة ذكرها الفاكه في اختلاف أبي
» الشروط الغير المشروعة مهما كثرت	حنيفة وابن ابي ليلى وابن شبرمة في
باطلة	بيع وشرط
١٦٢ اختلاف العلماء في معنى الكتابة	١٧٠ الحديث الثاني حديث جابر وفيه انه
واحسن الاقوال في ذلك	باع جملة للنبي واستثناء النبي صلى الله
١٦٢ اختلاف العلماء في بيع المكاتب	عليه وآله وسلم حملانه
١٦٢ تلخيص ما ذكره الشارح في ذلك	١٧٠ ذكر من خرج الحديث من اصحاب
١٦٣ الاشكال الوارد على حديث بريرة	السنن
وهو كيف ياذن الشارع في البيع على	١٧٠ الكلام على الحديث
شرط فاسد الخ	١٧١ اختلاف العلماء في الاستثناء في
	البيع بيان مذاهبهم في ذلك

صحيفة	صحيفة
١٧٢ قاعدة فيما يتبع عند اختلاف الروايات	١٧٢ الكلام على اصل لفظة الربا ومعناها
١٧٣ الفوائد الماخوذة من الحديث	١٧٣ لغة وشرعا ومعني الصرف وسرد نبذة
١٧٤ الحديث الثالث حديث ابي هريرة	١٧٤ من الايات القرآنية والاحاديث
في البيوع المنهي عنها	١٧٤ النبوية في ذم الربا والوعيد عليه وانه
١٧٤ ذكر من خرج من اصحاب السنن	١٧٤ الاجماع على ذلك
١٧٤ النهي عن الخطبة وتصرف الفقهاء فيه	١٨٠ الحديث الاول يبيع الذهب بالورق
١٧٤ اختلاف العلماء في النهي المذكور في	الاهاه وهاء الخ وذكر من خرج
الحديث هل هو للتحريم او للتنزيه	١٨١ الكلام على الحديث وما يؤخذ منه
١٧٥ الكلام فيما اذا كان المخاطب الاول	١٨٢ الحديث الثاني حديث ابي سعيد
فاسقوا والثاني صالحا هل يدخل تحت	وذكر من خرج
النهي أولا	١٨٢ ما يدل عليه الحديث من تحريم ربا
١٧٦ ذكر الاحاديث التي لم تذكر في	الفضل وربا النسيئة
هذا الباب	١٨٢ ذكر الاعيان الست المنصوص على
١٧٧ معنى لاخلابة واختلاف العلماء	تحريم الربا فيها
في ان قائل هذا اللفظ يرد البيع بعد	١٨٣ اختلاف العلماء في علة تحريم الربا
امضاءه أولا	في الاصناف واستدلال كل لما
١٧٧ الحديث الثاني «لا يحل سلف وبيع	ذهب اليه
ولا شرطان في بيع» الحديث ومن	١٨٤ حديث التمر الذي اشتراه بلال
خرجه وتفسير معنى السلف الوارد	للنبي صلى الله عليه وآله وسلم صاعا
في الحديث	بصاعين الذي رواه ابو سعيد ومن
١٧٨ تفسير قوله ولا شرطان في بيع وما	خرجه
المراد بالشرطين وهل يعمل بمفهومة	١٨٤ الاستدلال من الحديث على تحريم
أم لا	ربا الفضل وانه بفصل فيه
١٧٨ تفسير معنى ربح ما لم يضمن وبيع	١٨٥ رجوع ابن عباس عن القول بجواز ربا
ماليس عندك	الفضل في الصرف
١٧٩ ﴿باب الربا والصرف﴾	١٨٥ ذكر النووي في شرح مسلم تأويل

صحيفة	صحيفة
يوم القيامة	العلماء في حديث ■ انما الربا في
الحديث الثاني حديث فضالة بن	النسيئة »
١٨٩ عبيد وشراؤه قلادة فيها خرز فنهاه	١٨٦ ذكر الاحكام المستنبطة من الحديث
النبي عن ذلك حتى يفصل عنها الخرز -	١٨٧ (الحديث الرابع) في النهي عن
وذكر من خرجه من الائمة	بيع الذهب بالورق دينار
١٩٠ الكلام على الحديث واستنباط	١٨٧ ذكر من خرج هذا الحديث من
الاحكام منه	اصحاب السنن
١٩٠ فرع نقيس ذكر فيه ان المصوغات	١٨٧ الكلام على الحديث وبيان الاحكام
اما ان تكون مباحة أو محرمة فالاولى	المستنبطة منه
يجوز بيعها بجنسها وبغير جنسها	١٨٨ (الحديث الخامس) في النهي عن
متفاضلا وتحقيق نقيس هنا لابن	بيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب
القيم - والثانية لا	الاسواء بسواء
١٩١ (تنبيه) نقيس ذكر فيه ان الربا	١٨٨ ذكر من خرج الحديث من اصحاب
نوعان جلي وخفي وهو بنوعيه محرم	السنن
وايزاد كلام نقيس لابن القيم	١٨٨ الكلام على الحديث مستوفي
١٩٢ كلام الامام احمد بن حنبل حين	١٨٨ اختلاف العلماء في ان البر والشعير
سئل عن الربا	جنسان ام جنس واحد
١٩٣ الربا إما ان يكون اضما فامضاعفة	١٨٩ بيان الاحاديث التي لم تذكر من
أولا وأيا كان فهو محرم والكلام على	هذا الباب
ذلك وتحقيق المقام فيه	١٨٩ الحديث الاول لمن أكل الربا وموكله
١٩٤ ايضاح ان الربا ولو قليلا مؤد الى	وكاتبه وشاهده ومن خرجه وذكر
اهلاك المستدينين من البنوك وما	اختلاف الروايات فيه وشرح
حصل بسبب ذلك حتى خربت	الحديث
بيوتهم وضاعت املاكهم	١٨٩ دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لمن
١٩٥ بيان ان الربا سبب في القوضى	دعاه عليه أو آذاه ولم يكن محلا لذلك ان
والبشفية الحاصلة الآن والتي سبب	يكون ذلك الدعاء أو الايذاء زكاة له

صفحة	صفحة
الله عليه وسلم «من ادرك ماله بعينه	في تلاشي الاديان والاعتداء على
عند رجل وانسان فهو احق به »	حقوق بنى الانسان وازهاقه
٢٠٠ ذكر من خرج الحديث من الامة	١٩٥ (فرع) في الكلام على مسألة
٢٠٠ معنى الافلاس	وضع النقود بالبوستة
٢٠١ مذاهب العلماء في التفليس	١٩٦ ﴿ باب الرهن - وغيره ﴾
٢٠٢ انظر عبارة الشوكاني - السنة	١٩٦ الحديث الاول - اشترى النبي طعاما
الصحيححة من جملة الاصول فلا	من يهودى ورهنه درعه
يترك العمل بها الا لما هو أنقض منها	١٩٦ ذكر من خرج هذا الحديث من الامة
٢٠٣ المسائل المستنبطة من الحديث	١٩٦ الكلام على لفظة الرهن لغة وشرعا
٢٠٦ الحديث الرابع - القضاء بالشفعة	١٩٧ الكلام على الحديث وانه دليل على
في كل ما لم يقسم فاذا قسم فلاشفعة	جواز معاملة الكفار ما لم يكونوا
٢٠٦ ذكر من خرج الحديث من	حريين من غير نظر الى جهة تكسيهم
أئمة الحديث	وجمعهم المال ما لم يقدم دليل على ان جميع
٢٠٦ معنى الشفعة لغة وشرعا	اموالهم مكسوبة لهم من وجه
٢٠٧ مذاهب العلماء في الشفعة	حرام وبالاولى معاملة الظامة
٢٠٨ ما ثبتت فيه الشفعة واختلاف العلماء	١٩٧ الاحكام المستنبطة من الحديث
في ذلك	١٩٨ الحديث الثانى « مطل الغنى ظلم »
٢٠٩ الحديث الخامس - في الوقف	١٩٨ ذكر من خرج الحديث من الامة
٢٠٩ ذكر من خرج الحديث من أئمة	١٩٨ معنى المطل والظلم لغة
٢٠٩ معنى الوقف لغة وشرعا	١٩٨ تفسير الحديث والمراد بالغنى هنا
٢١٠ اجماع العلماء الا من شذ على صحة	١٩٩ الحوالة معناها لغة وشرعا
الوقف على جهة القرية	١٩٩ اختلاف العلماء في الحوالة فقالت
٢١١ انقسام الفاظ الوقف الى صريح	الظاهرة وجماعة من الحنابلة وابو
وكناية	نور بوجود قبولها على الملى وقال
٢١٢ لاوقف على ما ليس بقرية	الجمهور يندب قبولها
١١٢ تفسير القرينى - والرقاب - وفي	٢٠٠ (الحديث الثالث) قول النبي صلى

صحيفة	صحيفة
الارض بالذهب والفضة	سبيل الله وابن السبيل
٢٢٠ الحديث العاشر - حديث جابر في العمرى والرقبي واحكامهما	٢١٣ الحديث السادس - في الهبة وعدم العود فيها
٢٢٠ ذكر من خرج الحديث من الائمة	٢١٣ ذكر من خرج الحديث من ائمه
٢٢١ الكلام على العمرى والرقبي لغة وشرا وأحكامهما	٢١٣ الكلام على الحديث واستنباط الاحكام منه وان من وهب لا يعود في هبته
٢٢٣ ذكر اختلاف العلماء في العمرى وما به التملك	٢١٤ اختلاف مذاهب العلماء في الرجوع في الهبة
٢٢٣ فائدة للدهلوى ذكر فيها انه كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منازعات لا تكاد تنتهي فكان قطعها احدى المصالح	٢١٥ الحديث السابع - التسوية بين الاولاد في الهبة وذكر من خرجه
٢٢٤ الحديث الحادى عشر - حديث ابي هريرة في عدم منع الجار من غرز خشبة في الجدار	٢١٥ الكلام على فقه الحديث واستنباط الاحكام منه وانه دليل على طلب التسوية بين الاولاد في الهبات
٢٢٤ الكلام على تخرىج الحديث	٢١٦ اختلاف العلماء في تفضيل بعض الاولاد في الهبة
٢٢٤ الكلام على الجار واختلاف العلماء في حده	٢١٧ الفوائد المستنبطة من الحديث السابع
٢٢٥ مذاهب العلماء في اذن المالك لجاره في وضع خشبه	٢١٨ الحديث الثامن - حديث ابن عمر في المعاملة ببعض ما يخرج من الارض
٢٢٦ الحديث العاشر - حديث عائشة في حكم النصب	٢١٨ تخرىج الحديث والكلام عليه
٢٢٦ ذكر من خرجه من الائمة	٢١٩ الحديث التاسع - حديث رافع بن خديج في كراء الارض
٢٢٦ الكلام على الحديث وانه دليل على تحريم النصب خلافا للحنفية	٢١٩ ذكر من خرج الحديث من أئمة الحديث
٢٢٧ الاستدلال على طبقات الارض	٢١٩ دلالة الحديث على جواز كراء

صحيفة	صحيفة
٢٣٢ اختلاف العلماء في الاقارب	من الحديث وانها سبع والمناقشة
٢٣٣ اقوال العلماء فيما يعطى من	في ذلك
الاقارب: وجواز اضافة حب المال	٢٢٧ تفسير النصب
الى الرجل الفاضل	٢٢٨ بيان الأحاديث التي لم تذكر من
٢٣٢ الحديث الرابع في اجابة الدعوة	هذا الباب
وقبول الهدية ولو كانت شيئا حقيرا	٢٢٨ الحديث الاول - في ان الظهر
٢٣٤ في الحديث دلالة على اعتبار قبول	المرهون يركب بنفقته واللبن يشرب
الهدية واقوال العلماء في ذلك	بنفقته وعلى الراكب والشارب
٢٣٤ الخامس «كان رسول الله صلى الله	النفقة
عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويثيب	٢٢٨ ذكر من خرج الحديث من الائمة
عليها ■ وبيان من خرج	٢٢٨ الكلام عليه ومذاهب العلماء فيه
٢٣٦ مذاهب العلماء في الهبة اذا قصد	٢٣٠ الحديث الثاني - حديث جابر في
بها الثواب : وبيان الفرق بين البيع	الشفقة واحكامها
والهبة عرفا وشرعا	٢٣٠ ذكر من خرج الحديث والكلام
٢٣٥ تنبيه فيه بيان جواز قبول هدايا	عليه
الكفار والاهداء لهم	٢٣١ الحديث الثالث - حديث أنس
٢٣٦ حمل الاحاديث التي ظاهرها عدم	وهو ان أبا طلحة أتى النبي صلى الله
جواز قبول هدايا الكفار والجمع	عليه وآله وسلم يخبره بان عنده ارضا
بينها وبين الاحاديث التي ظاهرها	يريد ان يتصدق بها لله فامرء أن
الجواز	يتصدق بها في اهله
٢٣٧ باب اللقطة وبيان معناها لغة وشرعا	٢٣١ ذكر من خرج الحديث -
وضبط لفظها واقوال العلماء في ذلك	والكلام عليه
٢٣٧ الحديث الاول ■ سئل رسول الله	٢٣٢ دلالة الحديث على جواز اطلاق
عن لقطة الذهب او الورق فقال	الصدقة على الوقف - وان الوقف
اعرف وكاء هاو عفاصها» الخ وبيان	يكون من اطيب المال واحسنه -
من خرج	وان الاولى به الاقارب

صحيفة	صحيفة
٢٣٨	تفسير الوكاء والعفاس والصمام والكلام على الفاظ الحديث
٢٣٩	اختلاف العلماء في تعريف اللقطة ومقدار المدة والتفصيل بين حقيرها وعظيمها
٢٤٠	اقوال العلماء في اخذ اللقطة هل يجب أو يستحب أو يكره وتفصيل ذلك
٢٤١	رد اللقطة اذا جاء صاحبها ووصفها للملتقط
٢٤١	بيان اللقطة اذا لم يوجد صاحبها فلم يملقط التصرف فيها وتكون وديعه وامانة في ذمته
٢٤١	بيان قانون الحكومات الحالية في اللقطة ويصح تخريجه على وجه شرعي
٢٤٢	هل يتوقف وجود الرد على اقامة
٢٤٢	بينه أم لا : وبيان مذاهب العلماء في ذلك
٢٤٢	بيان ان مجرد وصف اللقطة كاف في التعريف ولا يحتاج الي عين من صاحب اللقطة
٢٤٢	بيان ان مذهب الجمهور : ان ضالة الابل لا تملقط خلافا للحنفية وأدلة كل
٢٤٣	حكم لقطة الحرم وهل تختص ام لا وأقوال العلماء في ذلك
٢٤٣	قائدة . فيها بيان حكم من مر بستان أو زرع أو ماشية هل له ان يأخذ شيئا ام لا وبيان مذاهب العلماء في ذلك وبها ينتهى الجزء الثالث من شرح عمدة الاحكام
٢٤٤	فهرس الجزء الثالث من شرح عمدة الاحكام

﴿ تنبيه ﴾

مما ينبغي الالتفات له وتتوجه انظار المشتغلين بصناعة الطباعة ولواحقها اليه هو ان ما يتعلق بكتب العلم من صناعة التجليد والطباعة ونحوهما لم يزل في انحطاط وعدم تقدم وذلك ان أهل تلك الحرف غير متعامدة بل بمجرد ما تعلم أحدكم الكتابة ونطق بالكلمات دخل المطابع واحترف بهذه الصنائع القيمة التي بها رقي الامم والعالم بأسره : ولذلك لا يخلو كتاب عن وقوع غلط فيه مهما اعتنى صاحبه في تصحيحه ومقابلته ومراجعته على أصوله فنوجه كلماتنا هذه الى أصحاب المطابع ومديرها ان لا يقبلوا أحدا من الصناع الا اذا حاز شهادة من احد المعاهد : أو احدى المدارس وان يمتحن قبل الدخول فيها :

وقد وقع في هذا الجزء بعض اغلاط يسيرة مطبعية يدركها الحذاق بأدنى تأمل ونظر لذلك لم نضع لها جدولا ننبه فيه على ذلك

مجموعتنا الرسائل المنيرة

هذه المجموعة لا يستغنى عنها من رام معرفة السير على طريق السلف الصالح في العقيدة المجردة عن شوائب الشرك وفي تلقى العلوم الشرعية وفروع الفقه بالادلة البينة ، واننا نحث أهل العلم على اقتناء هذه المجموعة النفيسة التي تأخذ بقارمها المنصف إلى سبيل العلم الصحيح الذي يستازم العمل المثمر ومؤلفو هذه الرسائل من أبطال العلماء الاعلام وجهابذته ومصلحي الاعصار المتقدمة والعاملين لامنهم ما ينفعهم في حياتهم الدنيوية والاخرية كابن تيمية وابن حزم والصابوني وابي شامة والشوكاني والعلامة الصنعاني صاحب سبل السلام وغيرهم وهي في جزئين قد تم الجزء الاول منها واشتمل على ١٣ رساله : والثاني وقد اشتمل على ١٠ رسائل . وتطلب من ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الكحكين نمرة ١ وثمن الجزء الواحد منها ١٢ قرشاً

إِعْطَاكُمْ الْأَقْطَامَ

شیخ ابو

عمدة الأمكام

للامام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد القدوة شيخ

الاسلام الشيخ تقي الدين أبي الفتح

الشهير بابن دقيق العيد المتوفى

سنة ٧٠٢

وهو ما أملاه على الشيخ عماد الدين القاضي بن الانير الحلبي

الجزء الرابع

عنى بتصحيحه والتعليق عليه ونشره للمرة الاولى سنة ١٣٤٢

إدارة الطباعة المنيرة

لما جها و مدريها محمد بن عبد الله بن المشي

(بشارع الحكميين غمرة ١)

(حق الطبع بالتعليق محفوظ لها)

مطبعة الشارقة

صاحبها : عبد العزیز فايد وأخيه

بجارية المدرسة غرة ٦ بجوار الازهر الشريف بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الوصايا^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا حَقَّ إِمْرِي مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ زَادَ مُسْلِمٌ قَالَ ابْنُ عُمَرَ مَا صَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي^(٢)

الوصية على وجهين : أحدهما الوصية بالحقوق الواجبة على الانسان وذلك واجب : وتكلم بعضهم في الشيء اليسير الذي جرت البادة بتدانيته ورده مع القرب

(١) أي هذا باب في احكام الوصايا المأخوذة من الأحاديث المذكورة في الباب : قال الحافظ الوصايا جمع وصية كالهدايا : وتطلق على فعل الوصى وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الايضاء : وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم : وفي الشريعة عها خاص مضاف الى ما بعد الموت وقد يصحبه التبرع : قال الأزهرى الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أصيه اذا وصلته وسميت وصية لان الميت يصل بها ما كان في حياته بعد مماته : ويقال وصية بالتشديد ووصاة بالتخفيف يفير همز : وتطلق شرعا أيضا على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات : وذكر في الباب ثلاثة أحاديث : والله أعلم

(٢) أخرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « ما حق امرىء مسلم » الخ فا نافية وله شيء صفة بعد صفة ويوصى فيه صفة للشئ : ويبيت ليلتين صفة ثالثة والمستثنى قوله وصيته خبر : وليلتين تأكيد لاتحديد ومفعول يبيت محذوف تقديره آمنا أو ذاكرا : وقوله « امرىء » هو الرجل لكن التعبير به خرج مخرج الغالب والا فلا فرق في الوصية الصحيحة بين الرجل والمرأة : ولا

هل تجب الوصية على التضييق والفور وكأنه روى في ذلك المشقة *
والوجه الثاني الوصية بالتطوعات في القربات وذلك مستحب وكان الحديث
انما يحمل على النوع الأول (١) والترخيص في الديلين أو الثلاث دفع للخرج

يشترط فيها اسلام ولا رشد ولا ثبوت ولا اذن زوج وانما يشترط في صحتها العقل والحرية :
وأما وصية الصبي المميز ففيها خلاف منها الحنفية والشافعية في الأظهر وصحتها مالك واحمد
والشافعية في قول رجحه ابن ابى عسرون وغيره ومال اليه السبكي وأيده بان الوارث لاحق له
في الثلث فلا وجه لمنع وصية المميز قال والمتميز فيه ان يقل مايوصى به : قال الحافظ وروى
الموطأ فيه أنرا عن عمر انه اجاز وصية غلام لم يحتمل : وذكر البيهقي ان الشافعية علق
القول به على صحة الأثر المذكور وهو قوى فان رجاله ثقات وله شاهد : وقيد مالك صحتها
بما اذا عقل ولم يخاط : وأحمد بسبع وعنه بمشتر : والوصف بالمسلم خرج مخرج الغالب فلا
مفهوم له : او ذكر للتضييق لتقع المبادرة لامثاله لما يشتر به من نفي الاسلام عن تارك
ذلك : ووصية الكافر جائزة في الجملة ! وحكى ابن المنذر فيه الاجماع وقد بحث فيه السبكي من
جهة ان الوصية شرعت زيادة في العمل الصالح والكافر لا عمل له بعد الموت وأجاب بانهم نظروا
الى ان الوصية كالاعتاق وهو يصح من الذمي والحرى :

(١) اقول ماذهب اليه الشارح رحمه الله تعالى من حمل الحديث على الحقوق الواجبة على
الانسان كالدين والوديعة مثلاً محل نظر اذ يحتاج الى تأويل بعيد وتكلف في لفظ الحديث
بان يتأول لفظة له شيء يوصى فيه بمعنى عليه ويكون فيه بمعنى به : والوصية بذلك واجبة حتماً
متمية بخلاف النوع الثاني من التطوعات في القربات ففيه خلاف بين المذاهب وقد ذكره
الحافظ في الفتح ونقله عنه شارح المنتقى ببعض تصرف كما هي عادته وهناك نصه : وقد استدل
بهذا الحديث مع قوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت) الآية على وجوب الوصية وبه
قال جماعة من السلف منهم عطاء والزهرى وابو مجاز وطلحة بن مصرف في آخرين : وحكاها
البيهقي عن الشافعية في القديم وبه قال اسحق وداود وابو عوانة الاسفرايينى وابن جرير قال
في الفتح وآخرون ! وذهب الجمهور الى انها مندوبة وليست بواجبة : ونسب ابن عبد البر القول
بعدم الوجوب الى الاجماع وهي مجازفة لما عرفت ! واجاب الجمهور عن الآية بأنها منسوخة كما
في البخارى عن ابن عباس « قال كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك
ما أحب فجعل لكل واحد من الأبوين السدس » : وأجاب القائلون بالوجوب بان الذى نسخ
الوصية للوالدين والأقارب الذين يرثون : وأما من لا يرث فليس في الآية ولا في تفسير ابن
عباس ما يقتضى النسخ في حقه : وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بان قوله « ما حق »
الحل للحرز والاحتياط لانه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية : وقيل الحق لفظ الشيء الثابت

ويطلق شرعا على ما ينبت به الحكم وهو أعم من أن يكون واجبا او مندوبا ۝ وقد يطلق على المباح قليلا قاله القرطبي ۝ وأيضا تفريض الأمر الى ارادة الموصي يدل على عدم الوجوب ولكنه يبقى الاشكال في الرواية المتقدمة (وهي مارواها ابن عبد البر والطحاوي) بلفظ « لا يحل لامريء مسلم » وقد قيل انه يحتمل ان راويها ذكرها باللفظ وأراد بنفي الحل ثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح : وقد اختلف القائلون بالوجوب فقال اكثرهم تجب الوصية في الجملة : وقال طائفة وقائدة وجابر بن زيد في آخرين تجب للقربة الذين لا يرثون خاصة : وقال أبو نؤير وجوب الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعي يخشى ان يضيع على صاحبه ان لم يوص به كالودعة والدين ونحوهما قال ويدل على ذلك تقييده بقوله « له شيء يريد ان يوصي فيه » (وهذه الرواية غير رواية صاحب العمدة هنا) : قال في الفتح وحاصله يرجع الى قول الجمهور ان الوصية غير واجبة بيمينها وانما الواجب بعينه الخروج من الحقوق الواجبة للغير سواء كان بتعيين أو وصية ومحل وجوب الوصية انما هو اذا كان عاجزا عن تجيزه ولم يعلم بذلك غيره ممن يثبت الحق بشهادته فاما اذا كان قادرا او علم بها غيره فلا وجوب : وقال وعرف من مجموع ما ذكرنا ان الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الأجر ۝ ومكروهة في عكسه : ومباحة فيمن استوى الأمران فيه : ومحرمة فيما اذا كان فيها اضرار كاثبت عن ابن عباس « الاضرار في الوصية من الكبائر » رواه سعيد بن منصور موقوفا باسناد صحيح : ورواه النسائي « رفعا ورجاله ثقات » وقد استدل من قال بعدم وجوب الوصية بما ثبت في البخاري وغيره عن عائشة انها انكرت ان يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوصى وقالت متى أوصى وقد مات بين سحري ونحري : وكذلك ما ثبت في البخاري عن ابن أبي اوفى انه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص : وأخرج أحمد وابن ماجه قال الحافظ بسند قوي عن ابن عباس في اثناء حديث فيه امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابا بكر ان يصلي بالناس قال في آخره مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يوص : وقالوا لو كانت الوصية واجبة لما تركها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأوجب بان المراد بنفي الوصية منه صلى الله عليه وآله وسلم نفى الوصية بالخلافة لا مطلقا بدليل انه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم الوصية بمدة امور كأمه صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه لعائشة بانفاق الذهبية كما ثبت من حديثها عند أحمد وابن سعد وابن خزيمة ۝ وفي المنازى لابن اسحق عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لم يوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته الا بثلاث لكل من الدارين والرهاويين والاشعريين بمجاد مائة وسق من خير وان لا يترك في جزيرة العرب دينان وان ينفذ بمثل اسامة : وفي صحيح مسلم عن ابن عباس وأوصى بثلاث ان يميزوا الوفد بنحو ما كنت اميزهم : الحديث : وأخرج أحمد والنسائي وابن سعد عن انس كانت غاية وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حضره الموت الصلاة وما

والعسر (١) وربما استدل به قوم على العمل بالخط والكتابة لقوله « ووصيته مكتوبة » ولم يذكر أمرا زائدا ولولا ان ذلك كاف لما كان للكتابة فائدة (٢) والمخالفون يقولون المراد وصيته مكتوبة بشروطها وبأخذون الشروط من خارج . وفي الحديث دليل على فضل ابن عمر لمبادرته في امتثال الأمر ومواظبته على ذلك (٣) ■

ملكتم إيمانكم : وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه : ومن حديث أم سلمة عند النسائي بسند جيد : والآحاد في هذا الباب كثيرة : وفي هذا القدر كفاية والله أعلم : (١) اقول وفيه اشارة الى اغتفار الزمن اليسير وكأن الثلاث غاية التأخير ولذلك قال ابن عمر مامرت على ليلة منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك الاوعدي وصيقي : قال الطبري في تخصيص الليلتين والثلاث بالذكر تسامح في ارادة المبالغة أي لا ينبغي ان يبيت زمانا ما وقد ساحت في الليلتين والثلاث فلا ينبغي له ان يتجاوز ذلك : والله اعلم (٢) من استدل بهذا الحديث عم جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولو لم يقتض ذلك بالشهادة : وخص الامام احمد بن حنبل ومحمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لشبوت الخبر فيها دون غيرها من الاحكام : وأجاب الجمهور بان الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المشهود به قالوا ومعنى وصيته مكتوبة عنده أي بشرطها : وقال الحب الطبري اضمار الاشهاد بعد : وأجيب بانهم استدلوا على اشتراط الاشهاد بأمر خارج كما قاله الشارح رحمه الله تعالى : كقوله تعالى (شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية) فانه يدل على اعتبار الاشهاد في الوصية : قال القرطبي ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق والا فالوصية المشهود بها منفق عليها ولو لم تكن مكتوبة : والله اعلم :

(٣) وفي الحديث احكام : منها ان الوصية تنفذ وان كانت عند صاحبها ولم يجعلها عند غيره وكذلك لو جعلها عند غيره وارثيها : ومنها التذلل الى التأهب للموت والاحتراز قبل الموت لان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت لانه ما من سن يفرض الا وقد مات فيه جمع جم وكل واحد يمينه جائز ان يموت في الحال فينبغي ان يكون متأهبا لذلك فيكتب وصيته ويجمع فيها ما يحصل له به الأجر ويحيط عنه الوزر من حقوق الله وحقوق عباده : ومنها صحة الوصية بالمنافع لقوله في الحديث « له شيء » وهو قول الجمهور : ومنه ابن أبي ليلى وابن شبرمة وداود وأتباعه واختاره ابن عبد البر : ومنها الحضي على الوصية ومطلقها يتناول الصحيح لكن السلف خصوصها بالمرضى : وان لم يقيد به في الحديث لاطراد المادة به : ومنها جواز ذكر الانسان عمله بالسنة ومواظبته عليها ليقبض به في ذلك : والله اعلم :

٢- عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَوِّدُنِي فِي عَامِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرُبُّنِي إِلَّا ابْنَةٌ أَفَأَتَصَدَّقُ بِمِلْثَمِي مَا لِي قَالَ لَا قُلْتُ فَالْشُّطْرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لَا قُلْتُ فَالثَّلْثُ قَالَ الثَّلْثُ وَالثَّلْثُ كَثِيرٌ إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ عَلَيْهَا حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفْتُ بَعْدَ أَصْحَابِي قَالَ إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلْ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَزْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرَفَعَةً وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ اللَّهُمَّ أَمْضِ لَأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ لَكِنِ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ يَرُبُّنِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ ^(١)

(١) أخرجه البخاري في مواضع متعددة بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وسعد بن أبي وقاص كنيته ابواسحق واسم أبيه مالك بن وهيب : وقيل أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب ابن لؤي بن غالب بن فهر بن النضر بن كنانة القرشي الزهري ياتق مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الأب الخامس وهو كلاب بن مرة : أسلم قديما وهاجر الى المدينة قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان سابع سبعة في اسلامه اسلم بعد ستة : روى عنه انه قال اسلمت وانا ابن سبع عشرة سنة : وروى عنه انه قال اسلمت قبل ان تفرض الصلوات وشهد بدرأ والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : وهو أحد الستة الذي

جعل عمر بينهم الشورى وأخبر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفي وهو عنهم راض :
واحد العشرة المشهود لهم بالجنة : وكان بحاج الدعوة مشهود له بذلك لا يدعو الا استجيب له
وكان الناس يعلمون ذلك ويخافون دعاءه وذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
« اللهم سدد دعوته وأجيب دعوته » وهو اول من رى بسهم في سبيل الله تعالى : قال على
ابن أبي طالب كرم الله وجهه ما جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أباه وأمه لاحد الا
لسعد بن أبي وقاص قال له يوم أحد « ارم فداك أبى وأمى ارم ايها الغلام الحزور » : وقد
روي انه قد جهما للزبير بن العوام ايضا : وكان يقال له فارس الاسلام وكان احدا للفرسان
الشجمان من قریش الذين يحرسون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مغازيه : وهو
الذي فتح الكوفة ولقى الأعاجم وهو الذى كان أمير الجيش الذى هزموا الفرس بالقادسية
وبجولاء وهو الذى فتح مدائن كسرى بالعراق وقد ولى المراق غير مرة وعزل : فلما طعن
عمر رضى الله عنه وجهه من اصحاب الشورى قال ان وليها سعد فذاك والا فليستعن به الوالى
فانى لم اعزله عن عجز ولا خيانة : وكان سعد ممن قدم ولزم بيته في الفتنة وأمر أهله ان
لا يخبروه من أخبار الناس بشئ حتى تجتمع الأمة على امام : روى له عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم مائتا حديث وسبعون حديثا اتفق البخارى ومسلم منها على خمسة عشر
حديثا وانفرد البخارى بخمسة ومسلم بثمانية عشر : وروى له اصحاب السنن والمسانيد : مات
بقصره بالمقيق على عشرة أميال من المدينة وحمل على أعناق الرجال بالمدينة ودفن بالبقيع وصلى
عليه مروان بن الحكم : واختلف في تاريخ وفاته فالأصح انه سنة خمس وخمسين : وقوله
« يمودنى » من العيادة وهي الزيارة : قال ابن الأثير وقد اشتهر ذلك في عيادة المريض حتى
صار كأنه مختص به : وقوله « عام حجة الوداع » نصب عام على الظرفية وهي السنة العاشرة
من الهجرة : وسميت حجة الوداع لانه صلى الله عليه وآله وسلم ودعهم فيها : وسميت أيضا
البلاغ لانه قال فيها هل بلغت : وحجة الاسلام لانها الحجة التى فيها حج الاسلام ليس فيها
مشارك : وقوله « من وجع » اي مرض والوجع اسم لكل مرض قال الجوهري الوجع المرض
والجمع اوجاع ووجع مثل جبل واجبال وجبال : واشتد بى أى قوى على : وقوله « قد بلغ
بى » الخ أى بلغ اثر الوجع فى ووصل غايته : وفي رواية « اشفيت منه على الموت » أى
قاربت . وقوله « وأنا ذومال » أى كثير لان التنوين للكثرة : وقد وقع فى بعض طرته
صريحا وأنا ذومال كثير قاله الحافظ : وقوله « ولا يرثنى الا ابنة » قيل ان اسمها عائشة
ولم يكن لسعد رضى الله عنه ذلك الوقت الا هذه البنت ثم عوفى بعد من ذلك المرض ورزق
اولادا كثيرين : ومعنى قوله ذلك انه لا يرثه من الولد وخواص الورثة والا فقد كان له عصبة .
وقيل معناه لا يرثنى من اصحاب الفروض . وقوله « افأصدق » الهمة فيه الاستفهام على
سبيل الاستخبار : وفي رواية للبخارى أفأوصى بدل افأصدق . فأما الرواية الأولى فتحتمل
التنجيل والتعليق بخلاف الثانية : قال الحافظ لكن المحرج متجدد فيحمل على التعليق للجمع بين

الروايتين . وقوله « فالشطر » أى النصف وقد جاء مصرحاً به فى رواية للبخارى وانظرها « فإوصى بالنصف » ورفع الشطر على الابتداء والخبر محذوف تقديره فالشطر أنصدق به . وقوله « قال الثلث والثلث كثير » يجوز فى الثلث الأول النصب والرفع فالنصب على الإغراء أو على تقدير إعطى الثلث والرفع على أنه فاعل أى يكفيك الثلث : أو على أنه مبتدأ محذوف الخبر أو العكس : والثلث الثانى مبتدأ وكثير خبره . وقوله « ان نذر » أى أن تترك قال القاضى عياض رويناه بفتح الهزة وكسرها وكلاهما صحيح ومثله قال النووى فى شرح مسام . وقوله « عالة » هو جمع عائل وهو الفقير . وقوله « يتكففون الناس » أى يسألون الناس باكتفهم ويطلبون الصدقة من أكف الناس يقال تكفف الناس واستكفف إذا بسط كفه للسؤال . أو سأل ما يكف عنه الجوع . وقوله « ولعلك أن تخلف حتى ينتفع بك ناس ويضربك آخرون » أى ينتفع بك المسلمون بالغنائم مما سيفتح الله على يديك من بلاد الشرك ويضربك المشركون الذين يهلكون على يديك : والمراد بالتخلف الذى ذكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم طول العمر والبقاء فى الحياة بعد جماعات من أصحابه وكان كذلك وعاش رضى الله عنه ففتح العراق وانتفع به اقوام فى دينهم ودنياهم وتفرربه الكفار فى دينهم ودنياهم فقتلوا على الكفر وحكم لهم بالنار وسبيت نساؤهم وأولادهم وغنمت أموالهم وديارهم : قال الحافظ فى الفتح وغيره من العلماء المتقدمين قال بعض العلماء لعل وإن كانت للترجى لكنها من الله الأمر الواقع وكذلك إذا وردت على لسان رسوله غالباً . وقوله « لكن البائس سعد بن خولة » البائس هو الذى عليه اثر البؤس وهو الفقر والقلة : واختلف العلماء فى قصة سعد بن خولة قال النووى فى شرح مسلم قتل لم يهاجر من مكة حتى مات بها قاله عيسى بن دينار وغيره : وذكر البخارى أنه هاجر وشهد بدرآ ثم انصرف الى مكة ومات بها . وقال ابن هشام أنه هاجر الى الحبشة الهجرة الثانية وشهد بدرآ وغيرها وتوفى بمكة فى حجة الوداع سنة عشر : وقيل توفى بها سنة سبع فى الهدنة خرج مجتازاً من المدينة . فعلى هذا وعلى قول عيسى بن دينار سبب بوئسه سقوط هجرته لرجوعه مختاراً وموته بها : وعلى قول الآخرين سبب بوئسه موته بمكة على أى حال كان وإن لم يكن باختياره لما فاته من الأجر والثواب الكامل بالموت فى دار هجرته والغربة عن وطنه الذى هجره لله تعالى : وقوله « یرئى له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن مات بمكة » هذا من كلام الراوى وليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل انتهى كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله « لكن البائس سعد بن خولة » فقال الراوى هذا تفسير لمعنى البؤس أنه يرثيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويتوجع له ويرق عليه أكونه مات بمكة : واختلف العلماء فى قائل هذه الجملة من هو فقيل هو سعد بن أبى وقاص وقد جاء مفسراً فى بعض الروايات . قال القاضى عياض وأكثر ما جاء أنه من كلام الزهرى وقد ايدى الحافظ فى الفتح . وقوله « أن مات » بفتح همزة أن ولا يصح كسرها لأنها تكون شرطية والشرط لما يستقبل وهو قد كان مات : والله اعلم .

فيه دليل على عيادة الامام أصحابه: ودليل على ذكر شدة المرض لاني معرض الشكوي : وفيه دليل على استحباب الصدقة لذوى الأموال : وفيه دليل على مبادرة الصحابة وشدة رغبتهم الى الخيرات لطلب سعد التصديق بالأكثر* وفيه دليل على تخصيص الوصية بالثلث (١) وفيه دليل على ان الثلث في حد الكثرة في باب الوصية وقد اختلف مذهب مالك في الثلث بالنسبة الى مسائل متعددة ففى بعضها جمل في حد الكثرة وفي بعضها جمل في حد القلة : فاذا جمل في حد الكثرة استدل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «والثلث كثير» الا ان هذا يحتاج الى أمرين : أحدهما ان لا يعتبر السياق الذي يقتضى تخصيص كثرة الثلث بالوصية

(١) وقد فرق العلماء بين ما اذا كانت الورثة اغنياء او فقراء فان كانت اغنياء استحب ان يوصى بالثلث تبرعا وان كانت فقراء استحب ان ينقص من الثلث وقد اعتبر الشرع مراعاة العدل بين الورثة والوصية : قال النووي في شرح مسلم اجمع العلماء في هذه الأقسام على ان من له وارث لا تنفذ وصيته بزيادة على الثلث الا باجازته واجموا على نفوذها باجازته في جميع المال : وأما من لا وارث له فذهبنا ومذهب الجمهور انه لا تصح وصيته فيما زاد على الثلث وجوزوه أبو حنيفة واصحابه واسحق واحمد في احدى الروايتين عنه : وروى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما : انه وذكر حاصله الحافظ في الفتح ثم قال واحتجوا بان الوصية مطلقة بالآية فقيدها السنة بمن له وارث فيبقى من لا وارث له على الاطلاق : وقد استدل على ذلك ايضا بمفهوم الحديث فان قوله صلى الله عليه وآله وسلم «ان تذر ورثتك اغنياء» ففهموه ان من لا وارث له لا يبالي بالوصية بما زاد لانه لا يترك ورثة يخشى عليهم الفقر : وتعقبوا هذا الاستدلال بانه ليس تعليلا محضا وانما فيه تنبيه على الاحتياط بالنفع ولو كان تعليلا محضا لاقتضى جواز الوصية باكثر من الثلث لمن كانت ورثته اغنياء ولنفذ ذلك عليهم بقدر اجازتهم ولا فائول بذلك وعلى تقدير ان يكون تعليلا محضا فهو للنقص عن الثلث لاللزامة عليه ■ وهل يعتبر الثلث حال الوصية او حال الموت قولان للعلماء في ذلك : قال الحافظ ومهما جهان للشافعية اصهما الثاني فقال بالأول مالك واكثر المراقبين وهو قول النخعي وعمر بن عبد العزيز : وقال بالتاني أبو حنيفة واحمد والباقون وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وجماعة من التابعين ■ وتمسك الأولون بان الوصية عقد والمقود تعتبر بالوها : وبانه لو نذر ان يتصدق بثلث ماله اعتبر ذلك حالة النذر اتفاقا ■ وأجيب بان الوصية ليست عقدا من كل جهة ولذلك لا تعتبر فيها الفورية ولا القبول ■ وبالفارق بين النذر والوصية بأنها يصح الرجوع عنها والنذر يلزم ■ وسيأتى لهذا زيادة ايضاح في الحديث الثالث والله اعلم ■

بل يؤخذ لفظا عاما : والثاني ان يدل دليل على اعتبار مسمى الكثرة في ذلك الحكم فينئذ يحصل المقصود بان يقال الكثرة معتبرة في هذا الحكم والثلث كثير فالثالث معتبر فتم لم يلج كل واحد من هاتين المقدمتين لم يحصل المقصود : مثال من ذلك ذهب بعض اصحاب مالك الى انه اذا مسح ثلث رأسه في الوضوء اجزأه لانه كثير للحديث فيقال له لم قلت ان مسمى الكثرة معتبر في المسح فاذا اثبتته قيل له لم قلت مطلق الثلث كثير وان كل ثلث فهو كثير بالنسبة الى كل حكم وعلى هذا فقس سائر المسائل فيطلب فيها تصحيح كل واحدة من المقدمتين ■

وفيه دليل على ان طلب الغناء للورثة راجح على تركهم فقراء عالة يتكففون الناس : ومن هذا اخذ بعضهم استحباب الغنى (١) من الثلث وقالوا ايضا ينظر الى قدر المال في القلة والكثرة فتكون الوصية بحسب ذلك اتباعا للمعنى المذكور في الحديث من ترك الورثة اغنياء : وفيه دليل على ان الثواب في الاتفاق مشروط بصحة النية في ابتغاء وجه الله : وهذا دقيق عسر اذا عارضه مقتضى الطبع والشهوة فان ذلك لا يحصل الفرض من الثواب حتى يبتغى به وجه الله ويشق تخليص هذا المقصود مما يشوبه من مقتضى الطبع والشهوة : وقد يكون فيه دليل على ان الواجبات المالية اذا ادبت على قصد اداء الواجب وابتغاء وجه الله أثبت عليها فان قوله ■ حتى ما تجمل في امرأتك ■ لا تخصيص له بغير الواجب ولقطة حتى ههنا تقتضي المبالغة في تحصيل هذا الاجر بالنسبة الى المعنى كما يقال جاء الحاج حتى المشاة ومات الناس حتى الانبياء فيمكن ان يكون سبب هذا ما اشرنا اليه من توهم ان اداء الواجب قد يشعر بان لا يقتضي غيره ولا يزيد على تحصيل براءة الذمة : ويحتمل ان يكون ذلك دفعا لما عساه يتوهم ان اتفاق الزوج على الزوجة واطعامه اياها واجبا أو غير واجب لا يمارض تحصيل الثواب اذا ابتغى بذلك وجه الله كما جاء في حديث زينب الثقفية لما أرادت الاتفاق على من عندها وقالت لست بتاركهم وتوهمت ان ذلك مما يمنع الصدقة عليهم فرفع

(١) النض بالفين والضاد المعجمتين النقص ■ والبعض الذي اخذ بهذا هو ابن عباس رضي الله عنهما .

ذلك عنها وازيل الوهم . نعم في مثل هذا يحتاج النظر في انه هل يحتاج الى نية خاصة في الجزئيات ام يكفي بنية عامة وقد دل الشرع على الاكتفاء باصل النية وعمومها في باب الجهاد حيث قال : انه لو مر بنهر وهو لا يريد ان يسقى به فشربت كان له اجر . (١) او كما قال فيمكن ان يعدي هذا في سائر الأشياء فيكتفي بنية مجملة او عامة ولا يحتاج في الجزئيات الى ذلك : وقوله عليه السلام : ولعلك ان تخلف : اخط تسلمية لسعد عن كراهيته للتخلف بسبب المرض الذي وقع له : وفيه اشارة الى ما مح هذا المعنى حيث يقع بالانسان المكروه التي تمنعه مقاصده ويرجو المصلحة فيما يفعله الله تعالى : وقوله عليه السلام « اللهم أمض لأصحابي هجرتهم » لانه يراد بها اتمام العمل على وجه لا يدخله نقص ولا نقص لما ابتدئ به . وفيه دليل على تعظيم امر الهجرة وان ترك اتمامها مما يدخل تحت قوله : ولا تردهم على أعقابهم . (٢)

(١) يشير الشارح رحمه الله تعالى الى ما رواه البخاري في صحيحه من حديث طويل عن أبي هريرة : وقد استدلل الشارح بهذا الحديث على الاكتفاء بالنية وعمومها في باب الجهاد : وقد ذكر الحارث بن أسد رحمه الله تعالى في ذلك مذهبين للسلف وقال الراجح عند أكثرهم الاكتفاء بالنية وعمومها في باب الحج والجهاد :

(٢) وفي الحديث فوائد : منها الحث على صلة الأرحام والاحسان الى الأقارب والشفقة على الورثة وان صلة الأقرب افضل من صلة الأبعد : ومنها ان الأعمال الواجبة او المندوبة او المباحة يزداد الأجر في فعلها بقصد الطاعة وان المباح بالنية يصير طاعة يثاب عليه : ومنها منع نقل الميت من بلد الى بلد اذ لو كان ذلك مشروعاً لامر بنقل سعد بن خولة : ومنها الاستفسار عن المحتمل اذا احتل وجوها لان سعداً رضى الله عنه لما منع من الوصية بجميع المال احتل عنده المنع فيما دونه والجواز فاستفسر عما دون ذلك : ومنها ان خطاب الشارع للواحد يعم من كان بصفته من المكلفين لاطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وان كان الخطاب انما وقع له بصيغة الأفراد : ومنها ان بعض العلماء استدلل بقوله في الحديث « ولا يرثني الا ابنتي » على الرد على ذوى الأرحام للحصر في قوله « لا يرثني الا ابنتي » ومتعب بان المراد به من ذوى الفروض : ومن قال بالرد لا يقول بظاهره لانهم يمتطونها فرضاً ثم يردون عليها الباقي وظاهر الحديث انها ترث الجميع ابتداء : قال الخافض : ومنها معجزات كثيرة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لسعد بن طول عمره وفتح البلاد وانتفاع أقوام به : والله اعلم :

٣ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَوْ أَنَّ
النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الرَّبْعِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ (١)

وقول ابن عباس قد مررت بالإشارة الى سببه : وقد استنبطه ابن عباس من
لفظ كثير وان كان القول الذي اقر عليه السلام عليه و اشار لفظه الى الأمر به
وهو الثالث يقتضي الوصية به ولكن ابن عباس قد اشار الى اعتبار هذا بقوله لو ان
الناس قاتلها صيغة فيها ضعف ما بالنسبة الي طلب النقص الى مادون الثالث (٢) :

(١) خرجه البخاري ومسلم وابن ماجه والامام احمد بن حنبل و قوله « لو ان الناس
غضوا » اي نقصوا وحطوا : وكلمة لو لا تمنى فلا يحتاج الى جواب « وعلى كونها شرطية
في جوابها محذوف تقديره لكان أولى ونحوه : قال الحافظ في الفتح وقد وقع في رواية ابن أبي
عمر في مسنده عن سفيان بلفظ « كان أحب الى » أخرجه الاسماعيل و قول ابن عباس
« لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » تعليل لما اختاره من التنقيص : وقد بين الشارح
رحمه الله مأخذ ابن عباس من الحديث « واعلم ان العلماء اجمعوا على ان الوصية بالثالث جائزة
وأوصى الزبير رضى الله عنه بالثالث « قال النووي في شرح مسلم : وفيه استحباب النقص عن
الثالث وبه قال جمهور العلماء مطلقا : ومذهبنا انه ان كان ورثته اغنياء استحب الايصاء بالثالث
والا فيستحب النقص منه « اه وعن أبي بكر الصديق رضى الله عنه انه أوصى بالخمسة وقال
ان الله تعالى رضى من غنائم المؤمنين بالخمسة : وقال معمر عن قتادة أوصى عمر رضى الله
عنه بالربع : وقال اسحق السنة الربع كما روي عن ابن عباس « وروى عن علي كرم الله وجهه
لان أوصى بالخمسة أحب الى من الربع ولان أوصى بالربع أحب الى من الثالث : وقال آخرون
بالسدس : وآخرون بدونه « وآخرون بالمشتر وقال ابراهيم النخعي رضى الله عنه كانوا يكرهون
ان يوصوا بمثل نصيب احد الورثة : وروى عن علي وابن عباس وعائشة وغيرهم رضى الله
عنه انه يستحب لمن له ورثة وماله قليل ترك الوصية : وقد سبق قبل بيان مذاهب العلماء في
ذلك : والله اعلم

(٢) وجه الضعف ان ابن عباس رضى الله عنهما لم يحزم بطلب ذلك بل نزه منزلة الشرط
في الأحقية :

❦ فوائد ❦

الأولى ذكر الحافظ ابن حجر ان أول من أوصى بالثلث في الاسلام البراء بن معرور
بمهمات قال رحمه الله ! أوصى به للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان قد مات قبل ان يدخل
النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة بشهر فقبله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورده على ورثته :
أخرج الحاكم وابن المنذر من طريق يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن جده !

❦ الفائدة الثانية ❦



اختلف العلماء في الثلث الموصى به هل يحسب من جميع المال او ينفذ بما علمه الموصى دون
ما خفى عليه أو تجدد له ولم يعلم به ! قال بالاول الجمهور ! والثاني مالك ! حجة الجمهور انه
لا يشترط ان يستحضر تعداد مقدار المال حال الوصية اتفاقا ولو كان عالما بنفسه فلو كان العلم
به شرطا لما جاز ذلك :

❦ الفائدة الثالثة ❦

ينبغي ان يوصى حال صحته ولا يميل حتى تبلغ الروح الخلقوم لما رواه البخاري في صحيحه عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله أى
الصدقة أفضل قال ان تصدق وانت صحيح حريص تأمل الغنى وتخشى الفقر ولا تمهل حتى اذا
بلغت الخلقوم قلت لفلان كذا و لفلان كذا وقد كان لفلان » لان الانسان في حال صحته يصعب
عليه اخراج المال غالبا لما يخوفه به الشيطان ويزين له من امكان طول العمر والحاجة الى المال
كما قال تعالى (الشيطان يعدكم الفقر) الآية : وأيضا فان الشيطان ربما زين له الحيف في
الوصية او الرجوع عن الوصية فيتمحض تفضيل الصدقة الناجزة ! وأخرج الترمذى بإسناد حسن
وصححه ابن جبان عن أبي الدرداء مرفوعا « قال مثل الذى يمتق ويتصدق عند موته مثل
الذى يهدي اذا شبع » والله اعلم !



باب الفرائض^(١)

١  عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْحَقُّوْا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَإِذَا بَقِيَ فَمَوْ لَاؤُكِي رَجُلٍ ذَكَرَ وَفِي رِوَايَةٍ اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَإِذَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلَاؤُكِي رَجُلٍ ذَكَرَ^(٢) 

(١) أى هذا باب في بيان الأحاديث التي تؤخذ منها أحكام الفرائض : والفرائض جمع فريضة كحديقة وحدائق : وهي في اللغة اسم ما يفرض على المكلف ومنه فرائض الصلوات والزكوات : وسميت أيضا الموارث فرائض وفروضاً : قال الحافظ والفريضة فعيلة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع يقال فرضت لفلان كذا أى قطعت له شيئاً من المال قاله الخطابي : وقيل هو من فرض القوس وهو الحز الذي في طرفيه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه ويلزمه ولا يزول : وقيل الثاني خاص بفرائض الله وهي ما ألزم به عباده : وقال الراغب الفرض قطع الشيء الصلب والتأثير فيه اه : وأما معناه الشرعي ما عرفه الشارح رحمه الله تعالى : فن الأول قوله تعالى (سورة انزلناها وفرضناها) اي قدرنا فيها الأحكام : وذكر في هذا الباب أربعة أحاديث : والله اعلم

(٢) الرواية الأولى أخرجها البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والترمذي والامام احمد بن حنبل : والرواية الثانية أخرجها مسلم أيضاً وأبو داود بهذا اللفظ وابن ماجه : وقوله « بأهلها » المراد به من يستحقها بنص القرآن : وقوله « فهو لأولى » روى بفتح الهمزة واللام بينهما واو ساكنة : قال النووي في شرح مسلم قال العلماء المراد بأولى رجل أقرب رجل مأخوذ من الولي بإسكان اللام على وزن الرمي وهو القرب وليس المراد بأولى هنا أحق بخلاف قولهم الرجل أولى بماله لأنه لو حمل هنا على أحق الخلا عن الفائدة لانا لاندرى من هو الأحق : وقد حكى عياض ان في رواية ابن الحذاء عن ابن مهران في مسلم « فهو لأدنى » بدال ونون هو بمعنى الأقرب : والمعنى ان ما بقي من المال بعد اخذ اصحاب الفروض ما يستحقه بنص الكتاب يصرف الى أقرب رجل من المصبة : وقوله « رجس ذكر » قال الحافظ في الفتح هكذا في جميع الروايات : ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتلميذه الغزالي فلاؤكِي عصبه ذكر : قال ابن الجوزي والمنذري هذه اللفظة ليست محفولة : وقال ابن الصلاح فيها بعد عن الصحة

الفرائض جمع فريضة وهي الأُنصاب المقدرة في كتاب الله تعالى النصف ونصفه وهو الربع ونصف نصفه وهو الثمن والثلاثان ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو السدس : وفي الحديث دليل على ان قسمة الفرائض تكون بالبداة بأهل الفرض وبعد ذلك ما بقى للعصبية : (١) وقوله « فما بقي فلا ولي رجل ذكر »

من حيث اللغة فضلا عن الرواية فان العصبية في اللغة اسم للجمع لا للواحد كذا قال والذي يظهر انه اسم جنس : اه : وذكر الذكر مع الرجل قيل للبيان : وقيل وصف لأولى لا لرجل : وقد أورد العلماء اشكالات على هذا واجيب عنها : وقد اختار القاضي عياض ان قوله ذكر وصف للرجل وتبعه على ذلك النووي في شرح مسلم قال : وصف الرجل بانه ذكر تنبيها على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصبية وسبب الترجيح في الارث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الانثيين : وحكمته ان الرجال تلحقهم مؤن كثيرة بالقيام باليال والضيقة بالارقاء والتاصدين ومواساة السائلين وتحمل الغرامات وغير ذلك : والله اعلم .

(١) ما ذكره الشارح رحمه الله من ان ما بقى بعد الفروض من الميراث فهو للعصبات فجميع عليه فيقدم الاقرب فالأقرب فلا يرث عاصب بميد مع وجود قريب فاذا خلف بنتا وأخا وعمما فلبنت النصف فرضا والباقي للأخ ولا شيء للعم : وقد قسم الشافعية العصبية الى ثلاثة اقسام قال النووي قال اصحابنا : والعصبية ثلاثة اقسام : عصبية بنفسه كالابن وابنه : والأخ وابنه : والعم وابنه : وعم الاب والجد وابنها ونحوهم . وقد يكون الاب والجد عصبية وقد يكون لهما فرض فتى كان لليت ابن او ابن ابن لم يرث الاب الا السدس فرضا ومتى لم يكن ولد ولا ولد ابن ورث بالتعصيب فقط ومتى كانت بنت أو بنت ابن او بنتان او بنتا ابن اخذ البنات فرضهن وللأب من الباقي السدس فرضا والباقي بالتعصيب هذا احد الأقسام وهو العصبية بنفسه : القسم الثاني العصبية بغيره وهو البنات بالبنين وبنات الابن ببني الابن والأخوات بالأخوة : والثالث العصبية مع غيره وهو الأخوات للأبوين او للأب مع البنات او بنات الابن فاذا خلف بنتا وأختا لأبوين او لأب فلبنت النصف فرضا والباقي للأخت بالتعصيب وان خلف بنتا وبنت ابن واختا لأبوين او اختا لأب فلبنت النصف ولبنت الابن السدس والباقي للأخت : وان خلف بنتين وبنتي ابن واختا لأبوين او لأب فلبنتين الثلثان والباقي للأخت ولا شيء لبنت الابن لانه لم يبق شيء من فرض جنس البنات وهو الثلثان : ثم قال قال اصحابنا وحيث اطلق العصبية فالمراد به العصبية بنفسه وهو كل ذكر يدلى بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين الميت اتنى ومتى انفرد العصبية اخذ جميع المال ومتى كان مع اصحاب فروض مستغرة فلا شيء له وان لم يستغرقوا كان له الباقي بعد فروضهم : وأقرب العصبات البنون ثم بنوهم ثم الأب ثم الجد ان لم يكن أخ والأخ ان لم يكن جد فان كان جد وأخ ففيها خلاف

أو عصبية ذكر: وقد يورد هنا اشكال وهو ان الأخوات عصبيات البنات والحديث يقتضي اشتراط الذكورة في المصبة المستحق للباقي وجوابه انه من طريق المفهوم واقصي درجاته ان يكون له عموم فيخص بالحديث الدال على ذلك الحكم (١) اعني ان الأخوات عصبيات البنات *

مشهور: ثم بنو الأخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا ثم اعمام الأب ثم بنوهم وان سفلوا ثم اعمام الجد ثم بنوهم ثم اعمام جد الأب ثم بنوهم وهكذا ومن أدلى بأبوين يقدم على من يدلى باب فيقدم أخ من أبوين على أخ من أب ويقدم ابن أخ من أبوين على ابن الأخ من أب ويقدم عم لأبوين على عم لأب وكذا الباقي ويقدم الأخ من الأب على ابن أخ من الأبوين لان جهة الأخوة أقوى وأقرب ويقدم ابن أخ لاب على عم لأبوين: ويقدم عم لاب على ابن عم لأبوين وكذا الباقي: والله اعلم *

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه عن ابن مسعود وفيه « اقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للابنة النصف ولابنة الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقي فلاأخت » الحديث: واستدل الطحاوي بهذا الحديث على ان المراد بمحدث ابن عباس الذي ذكره المصنف هنا « فما بقي فهو لأولى رجل ذكر » من يكون أقرب المصبات الى الميت فلو كان هناك عصبية اقرب الى الميت ولو كانت انتى كان المال الباقي لها: قال الحافظ في الفتح ووجه الدلالة منه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الأخوات من قبل الأب مع البنت عصبية فصرن مع البنات في حكم الذكور من قبل الارث: وفي الحديث دليل على الرجوع في قسمة الفرائض الى كتاب الله تعالى حيث تولى الله تعالى قسمتها تنبيها على شدة أمر الاموال وصعوبته: (تنبيه) استدلل ابن عباس رضى الله عنهما بهذا الحديث على ان الميت لو ترك بنتا واختا لأبوين وأخا لابا لبنت النصف والباقي للأخ ولا شيء للأخت. وجه الدلالة من هذا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر » ولم يكن رجل ذكر بعد البنت الا الأخ من الاب فلم يكن للأخت من الابوين شيء: وقد ذهب جمهور العلماء والشافعي الى ان لبنت في هذه الصورة النصف والباقي للأخت ولا شيء للأخ واستدلوا بان الله تعالى فرض للأخت من الأبوين النصف كالفرض لبنت النصف بقوله تعالى (ان امرأة هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) ويقول تعالى في البنت (فان كانت واحدة فلها النصف) فلم يبق بعد الحاق الفرائض باهلها شيء فلم يكن للاخ شيء والله اعلم *

٢ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنْزِلُ غَدَاً فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ قَالَ وَهَلْ تَرَكْنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ ثُمَّ قَالَ لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ^(١)

الحديث دليل على انقطاع التوارث بين المسلم والكافر : ومن المتقدمين من قال بان المسلم يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم وكأن ذلك تشبيه بالنكاح حيث ينكح المسلم الكافرة الكتمانية بخلاف العكس (٢) : والحديث المذكور يدل على مقاله الجمهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم «وَهَلْ تَرَكْنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ» سببه

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة مطولا هكذا ومختصرا : ومسلم : وخرج عجز الحديث وهو قوله « لا يرث الكافر المسلم » الخ أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « وهل ترك لنا عقيل من ربيع » اما عقيل فهو بفتح العين وكسر القاف هو ابن عم المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم : وكان بنو ابى طالب اربعة طالب وعقيل وجعفر وعلى كرم الله وجهه مات طالب كافرا وكان على اسن من جعفر بعشر سنين وكان عقيل من أنسب قريش وأعلمهم بأبائهم شهد بدرا مع المشركين واسر يومئذ مكرها ثم اسلم قبل الحديبية وشهد غزوة موتة ومات بدماعى في خلافة معاوية : وأما قوله « من ربيع » بكسر الراء جمع ربيع بفتح الراء المهملة وسكون الموحدة وهو المنزل المشتمل على ابيات : ودأر الاقامة يقال ربيع القوم محلهم : وحادى القصة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ماورثاه من ابيهما لكونهما كانا لم يسلما وباعتبار ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحقه منها بالهجرة وقد طالب بيد ربيع عقيل الدار كلها : وحكى الفاكهى ونقله عنه الحافظ ان الدار لم تنزل باولاد عقيل الى ان باعوها لمحمد بن يوسف اخى حجاج : وقال الداودى وغيره كان من هاجر من المؤمنين باع قريه الكافر داره وأمضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصرفات الجاهلية تأليفا لقلوب من اسلم منهم :

(٢) اقول أما مسألة عدم ارث الكافر المسلم فجمع عليه : واما ارث المسلم الكافر فيختلف فيه فذهب الجمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم منهم الشافعى ومالك وأبو حنيفة والامام أحمد بن حنبل الى منعه عملا بظاهر الحديث : وقالت طائفة يرث المسلم الكافر منهم معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب : وروى عن اسحق بن راهويه : وروى خلاف فيه عن أبى الرداء والشعبى والزهري والصحيح عن هؤلاء كقول الجمهور : واحتج من قال

ان ابا طالب لما مات لم يرثه على ولا جعفر وورثه عقیل وطالب لان عليا
وجعفرا كانا مسلمين حينئذ فلم يرثا ابا طالب : وقد تعاق بهذا الحديث في مسألة
دور مكة وهل يجوز بيعها ام لا (١)

بارثه من الكافر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الاسلام يعلو ولا يعلى عليه» رواه ابو داود
والحاكم وصححه : وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الاسلام يز يدولا ينقص» خرجه ابو داود
وصححه الحاكم : قالوا فن عاوه وز يادته ارث المسلم من الكافر دون العكس : وتأوله الجمهور
على مجرد فضل الاسلام على غيره من الاديان دون غيره كارت وغيره لوجود التصريح في الحديث
نصا بعدم ارث المسلم الكافر فتمين المصير اليه : ومن قال بارثه لعله لم يبلغه الحديث : والقياس
لا يمارض النص : وهذا انما هو في الكافر الاصلى وأما المرتد فلا يرث المسلم اجماعا وهل يرثه
المسلم قال النووي في شرح مسلم واما المسلم فلا يرث المرتد عند الشافعى ومالك وربيعة وابن
ابى ليلى وغيرهم بل يكون ماله فيثا للمسلمين : وقال أبو حنيفة والكوفيون والأوزاعى
واسحاق يرثه ورثته من المسلمين : وروي ذلك عن علي وابن مسعود وجماعة من السلف لكن
قال الثوري وأبو حنيفة ما كسبه في رده فهو للمسلمين : وقال الآخرون الجميع لورثته من
المسلمين : وأما تورث الكفار بعضهم من بعض كاليهودى من النصرانى وعكسه والمجوسى منهما
وهما منه فقال به الشافعى وأبو حنيفة رضى الله عنهما وآخرون : ومنه مالك رحمه الله : قال
الشافعى لكن لا يرث حربى من ذمى ولا ذمى من حربى : قال اصحابنا وكذا لو كانا حربيين
في بلدين متحاربين لم يتوارثا : اه اقول الاثاديث الواردة في الباب قاضية بانه لا يرث المسلم
من الكافر مطلقا من غير فرق بين ان يكون حربيا أو ذميا او مرتدا فلا يقبل التخصيص
الا بدليل : وما رواه ابو داود وابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن عبد الله بن عمرو
■ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يتوارث أهل ملتين شيئا « فظاهره انه لا يرث
اهل ملة كفرية من اهل ملة كفرية أخرى : والله اعلم

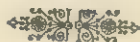
(١) أما حكم المسألة فقد اختلف العلماء فيها وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر وهى
ان من قال ان مكة فتحت صلحا قال يجوز بيع دورها ورباعها فهى مملوكة لها حكم سائر
البلدان : فتورث عنهم ويجوز لهم بيعها واجارتها ورهنها وهبتها والوصية بها وسائر التصرفات
وبه قال الشافعى ومن وافقه ■ ومن قال انها فتحت عنوة قال لا يجوز شىء من هذه التصرفات
وبه قال مالك وأبو حنيفة والأوزاعى وآخرون . وقد سبق تحقيق ان مكة فتحت عنوة أو
صلحا في كتاب الحج فارجع اليه . والله اعلم



٣ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ ^(١)

الولاء حق يثبت بوصف وهو الاعتاق فلا يقبل النقل الى الغير بوجه من الوجوه لان ما ثبت بوصف يدوم بدوامه ولا يستحقه الامن قام به ذلك الوصف . وقد شبه الولاء بالنسب قال عليه السلام ■ الولاء لحة كاحمة النسب « (٢) فكما لا يقبل النسب النقل بالبيع والهبة فكذلك الولاء * »

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ . ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل . والحديث تقدم فى آخر باب ما نهى عنه من البيوع فى ايراد الاحاديث التى لم تذكر فى الباب مع شرحه واستنباط الاحكام منه فارجع اليه .
(٢) هذا قطعة من الحديث ولفظه . « الولاء لحة كاحمة النسب لا يباع ولا يوهب » قال الحافظ فى بلوغ المرام بعد ما أورده بلفظه : رواه الحاكم من طريق الشافعى عن محمد بن الحسن عن أبى يوسف وصححه ابن حبان واعله البيهقى : قال علاء الدين المطاروفى معناها كل تصرف يقبل النقل فلو باع أو وهب لم يصح ولو نقله عن مستحق وبهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف : واختار بعض السلف نقله واعله لم يلقه الحديث : وامن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تولى غير مواليه ونهى ان يتولى العتيق غير مواليه يدل ذلك جميعه على تأكيد التحريم فى ذلك سواء رضى المولى بذلك أم لم يرضوا لانه حق أثبتته الشرع : وقد حصل خلاف فى أن الولاء هل يورث أو يورث به فذهب شريح وطائوس الى انه يورث : وذهب الجمهور الى انه يورث به ولا يورث كما نقله السلامة الشوكافى عن صاحب البحر قال الأمير الصنعافى فى شرح بلوغ المرام : وتظهر فيه فائدة الخلاف فيما اذا اعتق رجل عبداً ثم مات ذلك الرجل وترك أخوين أو ابنتين ثم مات أحد الابنين وترك ابناً أو أحد الاخوين وترك ابناً فعلى القول بالتوريث ميراثه بين الابن وابن الابن أو ابن الاخ ■ وعلى القول بسدمه يكون للابن وحده : اه : وهذا معنى قولهم الولاء لكبر أى كبر ذرية الرجل مثل أن يموت الرجل عن ابنتين فيرثان الولاء ثم يموت أحد الابنتين عن أولاد فلا يرثون نصيب أبيهم من الولاء وانما يكون لهم وهو الابن الآخر : والله أعلم :



٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ
ثَلَاثَ سَنٍ خَيْرَتْ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقَتْ وَأَهْدَى لَهَا لَحْمٌ قَدْ خَلَّ
عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ فَدَعَا بِطَعَامٍ فَأَتَنِي بِمُحْزَرٍ
وَأَذِمَ مِنْ أَذَمِ الْبَيْتِ فَقَالَ أَلَمْ أَرِ الْبُرْمَةَ عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ قَالُوا
يَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَلِكَ لَحْمٌ نَصِيقٌ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ فَكَرِهْنَا أَنْ
نُطْعِمَكَ مِنْهُ فَقَالَ هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ وَقَالَ النَّبِيُّ
ﷺ فِيهَا إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ (١)

حديث بريرة قد استنبط منه احكام كثيرة وجمع في ذلك مجموع غير مامصنف
وقد اشرنا الى اشياء منها في مواضع فيما مضى وقد صرح ههنا بثبوت الخيار
لها وهي أمة عتقت تحت عبد فثبت ذلك في حق من هو في حالها : وفيه دليل
على ان الفقير اذا ملك شيئا على وجه الصدقة لم يمتنع على غيره ممن لا يحل له الصدقة
اكله اذا وجد سبب شرعي من جهة الفقير يبيحه له : وفيه دليل على تبسط
الانسان في السؤال عن احوال منزله وما عهده فيه لطلبه من أهله مثل ذلك :
وفيه دليل على حصر الولاء للمعتق وقد تكلمنا عليه فيما مضى والله أعلم (٢) ■

(١) خرجه البخارى في مواضع كثيرة في صحيحه : ومسلم وغيره وقد سبق الكلام عليه
مستوفى في باب الشروط في البيع : وقوله « ثلاث سن » أى أحكام : وقوله « والبرمة على النار »
الواو للحال والبرمة بضم الباء الموحدة وهي القدر مطلقا : وقوله « وأدم » بضم الهمزة الادام :
(٢) وفي الحديث فوائد كثيرة ذكر بعضها فيما تقدم ونذكر هنا بعضها المهم : منها ان
قوله « تغيرت على زوجها » يدل على أن عتقها ليس طلاقا ولا فسحا لثبوت التخيير فلو طلقت
بذلك واحدة لكان لزوجها الرجعة ولم يتوقف على اذنها : أو طلقت بذلك ثلاثا لم يقل لها
« لو راجعته » كما في بعض الروايات لانها ما كانت تحل له حتى تنكح زوجا غيره : ومنها أن
بيعهما لا يبيح لمشتريها وطأها لان تخييرها يدل على بقاء علة العصمة : ومنها ثبوت الولاء
للرأة الممتقة فيستثنى من عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « الولاء لمة كلجمة النسب »

كتاب النكاح^(١)

١ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ
لِلْبَصَرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ
وَجَاءٌ^(٢)

فإن الولاء لا ينتقل إلى المرأة بالارث بخلاف النسب : ومنها جواز تسمية الاحكام سننا وان كان بعضها واجبا قال الحافظ في الفتح . وان تسمية مادون الواجب سنة اصطلاح حدث : وفي الباب أحاديث كثيرة تتعلق بالارث لم نتعرض لذكرها هنا كما دنا لان كتب الفرائض مختصة بهذا العلم وقد ألف فيه كتب شتى ولذلك لم نتعرض هنا إلى ذكر أسباب الارث وموانعه وبيان من يستحق النصف أو الربع أو الثلث وهكذا والله أعلم .

(١) أى هذا كتاب في بيان الأحاديث التي يؤخذ منها أحكام النكاح : والنكاح منناه لفظة الفهم ودخول الشيء في الشيء يقال نكحت البر في الارض اذا حرثته فيها وبذرته : ونكح النعاس عينه فيكون في المحسوسات وفي المعاني قال الحافظ وفي الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح والحجة في ذلك كثرة ورود في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل انه لم يرد في القرآن الا للعقد : ولا يرد مثل قوله (حتى تنكح زوجا غيره) لان شرط الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والا فالعقد لا بد منه لان قوله (حتى تنكح) معناه حتى تزوج أى يعقد عليها ومفهومه ان ذلك كان بمجرد كاف لكن بيئت السنة ان لا عبرة بمفهوم النافذة بل لا بد بعد العقد من ذوق المسيلة كما انه لا بد بعد ذلك من التطلاق ثم المدة : اه اقول ماذهب اليه الحافظ هو وجه للاشافعية من ثلاثة أوجه حكاهما القاضي حسين : الثاني انه حقيقة في الوطء مجاز في العقد وبه قال ابو حنيفة : والثالث انه حقيقة فيهما بالاشتراك وقد صحح أبو الطيب في تعليقه الأول وتبعه الحافظ في الفتح وبه قطع المتولى وغيره : وقد جمع ابو القاسم ابن القطاع اللغوي أسماء النكاح فبلغت الف اسم وأربعين اسما : وذكر المؤلف في هذا الباب اربعة عشر حديثا .

(٢) خرجه البخارى في غير موضع مختصرا ومطولا : ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل : وقوله « يا معشر الشباب » المشر : قال أهل اللغة هم الطائفة الذين يشملهم وصف ما . فالشباب معشر والشيخ معشر والانبياء معشر وما

الباءة النكاح مشتق من اللفظ الذي يدل على معنى الإقامة والنزول واللباءة المنزل فلما كان الزوج ينزل بزوجه سمي النكاح بباءة لمجاز الملازمة : (١) واستطاعة النكاح القدرة على مؤنة المهر والنفقة : وفيه دليل على انه لا يؤمر به الا القادر على ذلك : وقد قالوا من لم يقدر عليه فالنكاح مكروه في حقه . وصيغة الأمر ظاهرة في الوجوب : وقد قسم بعض الفقهاء النكاح الى الأحكام الخمسة أعني الوجوب والتدب والتحريم والكراهة والإباحة وجعل الوجوب في ما اذا خاف العنت وقدر على النكاح الا انه لا يتعين واجبا بل اما هو واما التسري فان تعذر

أشبه ذلك : والشباب جمع شاب ويجمع أيضا على شبة وشبان بضم أوله والتثنية : قال الحافظ وذكر الازهرى انه لم يجمع فاعل على فعال غيره وأصله الحركة والنشاط وهو اسم لمن بلغ الى أن يكمل ثلاثين هكذا اطلق الشافعية ١ وقال القرطبي في المفهم يقال له حدث الى ست عشرة سنة ثم شاب الى اثنين وثلاثين ثم كهل : وكذا ذكر الزحشرى في الشباب انه من لدن البلوغ الى اثنين وثلاثين . وقال غيره غير ذلك : والحق ان المرجع في ذلك اللفظة . والله أعلم

(١) ماذهب اليه الشارح رحمه الله تعالى من أن المراد بالباءة النكاح هو أحد قولين للعلماء في ذلك . قال النووي في شرح مسلم ونقله عنه صاحب الفتح وغيره . اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان الى معنى واحد اصحهما أن المراد معناها اللغوي وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنة وهي مؤنة النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنة فمليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرمه كما يقطع الجاهل . وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا يتمكنون عنها غالباً . والقول الثاني أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح سميت باسم ما يلازمها . وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطعها فليصم ليدفع شهوته : والذي حمل القائلين بهذا على هذا انهم قالوا العاجز عن الجماع لا يحتاج الى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل الباءة على المؤن اه قال الحافظ والتعليل المذكور للمازرى : وأجاب عنه عياض بانه لا يبعد أن تختلف الاستطاعتان فيكون المراد « بقوله ومن لم يستطع » أى من لم يقدر على التزويج (قلت) وتنبأ له هذا لحذف المفعول في النسق فيحتمل أن يكون المراد ومن لم يستطع الباءة أو من لم يستطع التزويج : وقد وقع كل منهما صريحاً عند الترمذى من رواية عبد الرحمن بن يزيد من طريق الثوري عن الأعمش « ومن لم يستطع منكم الباءة » وعند الاسماعيلي من هذا الوجه من طريق أبي عوانة عن الأعمش « من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج » اه ولا مانع من أن يحمل على المعنى الأعم كما قاله الحافظ بان يراد بالباءة القدرة على الوطء ومؤن التزويج : وقد حصل فيما نقل عن النووي تحريف وتصحيف في كثير من النسخ المطبوعة تنبه : والله اعلم

التسرى تعين النكاح حينئذ للوجوب لالأصل الشرعية (١) : وقد يتعلق بهذه الصيغة من يرى أن النكاح أفضل من التخلي لنوافل العبادات وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه : وقوله عليه السلام « فانه أغض للبصر وأحصن للفرج » يحتمل أمرين . أحدهما أن تكون أفعال فيه مما استعمل للمبالغة . والثاني أن يكون على بابها فإن التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة والداعي إلى النكاح وبعد النكاح يضعف هذا المعارض فيكون اغض للبصر واحصن للفرج مما إذا لم يكن فإن وقوع الفعل مع ضعف الداعي إلى وقوعه أندر من وقوعه مع وجود الداعي : والحوالة على الصوم لما فيه من كسر الشهوة فإن شهوة النكاح تابعة لشهوة الاكل تقوى بقوتها وتضعف بضعفها (٢) . وقد

(١) أي الذي على جهة التخيير : قال النووي وفي هذا الحديث الأمر بالنكاح لمن استطاعه وتاقت إليه نفسه وهذا مجمع عليه لكنه عندنا وعند العلماء كافة أمر ندب لا إيجاب فلا يلزم التزوج ولا التسرى سواء خاف العنت أم لا وهذا مذهب العلماء كافة ولا يعلم أحد أوجب إلا داود ومن وافقه من أهل الظاهر ورواية عن أحمد فانهم قالوا يلزمه إذا خاف العنت أن يتزوج أو يتسرى قالوا وإنما يلزمه في العمر مرة واحدة ولم يشرط بعضهم خوف العنت : قال أهل الظاهر إنما يلزمه التزوج فقط ولا يلزمه الوطء وتعلقوا بظاهر الأمر في هذا الحديث مع غيره من الأحاديث مع القرآن قال الله (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وغيرها من الآيات اه بالنص : أقول وفي نقله الإجماع عن العلماء كافة ماعدا داود ورواية عن أحمد نظر : قال الفاكهاني في الشرح : وقد وهم في نقله عن العلماء كافة غير الظاهرية ورواية عن أحمد انه لا يجب النكاح ولا التسرى سواء خشي على نفسه العنت أم لا مع انه لا خلاف اعلمه في مذهبتا انه إذا خشي على نفسه العنت وقدر على التزوج أو التسرى أن ذلك واجب عليه : وكذلك نقل ابن هبيرة عن أحمد وقال رواية واحدة أي لم يختلف قوله في الوجوب عند اجتماع الشرطين : فقوله أيضا رحمه الله رواية عن أحمد بن حنبل يؤهم اختلاف قوله في ذلك : اه وقد قسم الفقهاء الرجل في التزويج إلى أقسام : قسم تتوق إليه نفسه ويجد المؤن فيستحب له النكاح : وقسم لا تتوق فلا يجد المؤن فيكره له : وقسم تتوق ولا يجد المؤن فيكره له وهذا ما مور بالصوم لدفع التوقان : وقسم يجد المؤن ولا تتوق نفسه فذهب الشافعي وجهور أصحابه أن ترك النكاح لهذا والتخلي للعبادة أفضل ولا يقال النكاح مكروه بل تركه أفضل ومذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي وبعض أصحاب مالك أن النكاح له أفضل : والله أعلم (٢) هذا جواب لما عساه أن يقال أن الصوم يزيد في تهيج الحرارة وذلك مما يثير

قيل في قوله « فمليء بالصوم » انه اغراء للغائب وقد منعه قوم من اهل العربية .
والوجاء الخشاء (١) وجعل وجاء نظراً الى المعنى فان الوجاء قاطع للفعل وعدم
الشهوة قاطع . ايضاً وهو من مجاز المشابهة . واخراج الحديث لمخاطبة الشباب
بناء على الغالب لان أسباب قوة الداعي الى النكاح فيه موجودة بخلاف الشيوخ .
والمعنى معتبر اذا وجد في الكهول والشيوخ ايضاً .

الشهوة ويجاب ايضاً بان ذلك انما يقع في مبدأ الأمر فاذا تمادى عليه واعتاده سكن ذلك :
() الوجاء بكسر الواو والمد أصله الغمز ومنه وجىء في عنقه اذا غمز به دافعا له ووجاء
بالسيف اذا طمنه به ووجأ انثيه غمزها حتى رضها : قال الحافظ وتفسير الوجاء بالاخصاء فيه
نظر فان الوجاء رض الاثنين والاخصاء سلها : اه والشارح رحمه الله تعالى تبع في ذلك
الراوى حيث فسره بالاخصاء : وقول الشارح قبل انه اغراء للغائب : ولا يجوز عند كثير من
التحويين . وأجيب بأنه ليس في الحديث اغراء الغائب بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم
أولا بقوله « من استطاع منكم » فالهاء في قوله « فمليء » ليست لغائب وانما هي للحاضر
المبهم اذ لا يصح خطابه بالكاف . ونظير هذا قوله تعالى (كتب عليكم القصاص في القتلى)
الى أن قال (فمن عني له من أخيه شيء) : ومثله لو قلت لاثنتين من قام منكما فله درهم فالهاء
للمبهم من المخاطبين لا للغائب : أقول هذا يحتاج له من يجمل القواعد المستحدثة اصولا ويقبس
عليها كلام الله جل وعلا وكلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهذا خطأ محض وقول فاسد
الاعتبار فان الاصل والمفيد عليه والمرجع هو كلام الله تعالى وكلام النبوة فيكون الحديث
حجة على من منع ذلك : والله أعلم

(فوائد) الاولى اختطف العلماء في النكاح هل هو عبادة أو ليس بمادة فذهب الشافعية الى انه
ليس عبادة ولهذا لو نذر لم ينمقد : وذهب الحنفية الى انه عبادة : والتحقيق في ذلك كما قاله
الحافظ ان الصورة التي يستحب فيها النكاح وهي فيما اذا حصل به معنى مقصودا من كسرة شهوة
واعفاف نفس وتحصين فرج ونحو ذلك تستلزم ان تكون حينئذ عبادة . وعليه فن نفى نظر اليه
في حسد ذاته . ومن اثبت نظر الى الصورة المخصوصة : الفائدة الثانية استدلل الخطابي بهذا
الحديث على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالادوية وحكامه البغوي في شرح السنة الا ان هذا
ينبغي ان يجمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها اصالة . الفائدة الثالثة استدلل بعض
المالكية بارشاده صلى الله عليه وآله وسلم من لم يقدر على المؤن وتاقت نفسه للزواج الى الصوم
على تحريم الاستمنا لانه لو كان مباحا لكان الارشاد اليه اقرب واصح لحصول غرضه
والله اعلم .

٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا آكُلُ اللَّحْمَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَنَّى عَلَيْهِ وَقَالَ مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا لَيْكِنِّي أَصْلِي وَأَنَامُ وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي ﷺ (١)

يستدل به من يرجح النكاح على التخلي لنوافل العبادات فان هؤلاء القوم قصدوا هذا القصد والنبي صلى الله عليه وسلم رده عليهم واكد ذلك بان خلافه رغبة عن السنة : ويحتمل أن تكون هذه الكراهة للتنطع والغلو في الدين ، وقد يختلف ذلك باختلاف المقاصد فان ترك اللحم مثلا يختلف حكمه بالنسبة الى مقصوده فان كان من باب الغلو والتنطع والدخول في الرهبانية فهو ممنوع مخالف للشرع وان كان لغير ذلك من المقاصد المحموده كمن تركه تورعا لقيام شبهة في ذلك

(١) أخرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة ليس هذا أحدهما : ومسلم بهذا اللفظ والامام أحمد بن حنبل : وقوله « أن نفرا » هو بفتح الفاء من ثلاثة الى تسعة : وفي رواية « ثلاثة رهط » وهو من ثلاثة الى عشرة قال الحافظ ابن حجر : وكل منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه : ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عن عبد الرزاق أن الثلاثة المذكورين هم على بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون : وقوله « ما بال أقوام » الخ هو على عادته صلى الله عليه وآله وسلم في خطبه في مثل هذا اذا رأى شيئا يكرهه فخطب له لم يبين فاعله ولم يواجههم بما يكرهون ولم يسمهم باسمائهم على رؤس الملا فان المقصود من فاعل ذلك المكروه وغيره من الحاضرين ومن يبلغه من غيرهم يحصل من غير حصول توبيخ صاحبه في الملا وهو من مكارم أخلاقه وفصل خطابه : وحسن آدابه وجبل عشرته : وعظيم حياته صلى الله عليه وآله وسلم : قال تعالى (وانك لعلى خلق عظيم) وقد تقدم نظير هذا فيما سبق : وقوله « لكنى » استدراك من شيء محذوف دل عليه السياق أى انا وأنتم بالنسبة

الوقت في اللحوم او عجزا او لمقصود صحيح غير ما تقدم لم يكن ممنوعا : (١)
وظاهر الحديث ما ذكرناه من تقديم النكاح كما يقوله ابو حنيفة : ولا شك ان
الترجيح يتبع المصالح ومقاديرها مختلفة وصاحب الشرع اعلم بتلك المقادير فاذا لم يعلم
المكلف حقيقة تلك المصالح ولم يستحضر اعدادها قالا : ولي اتباع اللفظ الوارد في الشرع :

الى المبودية سواء لكن أنا أعمل كذا : وقوله « فن رغب عن سني فليس مني » المراد بالسنة
هنا الطريقة لا ما يقابل الفرض : والرغبة عن الشيء الاعراض عنه الى غيره : قال الحافظ
والمراد من ترك طريقتي وأخذ بطريقة غيري فليس مني ولمح بذلك الى طريق الرهبانية
فانهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى : وقد طاب لهم ما وفوه بما التزموه :
وطريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحنيفة السمحة فيفطر ليتقوى : وينام ليتقوى على القيام
ويتزوج لكسر الشهوة واعفاف النفس وتكثير النسل : اه وقد فصل العلماء حال الراغب عن
ذلك فان كانت الرغبة لضرب من التأويل يندر صاحبه فيه فعني « فليس مني » أي على
طريقتي ولا يلزم أن يخرج عن الملة : وان كان اعراضا وتنظما ينضوي الى اعتقاد أرجحية عمله
فعني « فليس مني » ليس على ملتي لان اعتقاد ذلك نوع من الكفر : وقال جماعة من
السلف يجري هذا وأمثاله على ظاهره من غير تأويل لانه أبلغ في الردع عن مخالفة السنة :
(١) وقد استدلل الطبري بهذا الحديث على جواز استئصال المباح وعدم الغلو في الانقطاع
عن الملاذ وما أحله الشارع قال : وفيه رد على من منع من استعمال الحلال والمباحات من
الأطعمة الطيبة والملابس اللينة وآثر عليها غليظ الطعام وخشن الثياب من الصوف وغيره
وان كان صرف فضلها في وجوه البر لان حيطة جسم الانسان وصيانة صحته بذلك آكد وأولى
واحتمج بقوله تعالى (قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق) وقوله
تعالى (لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) : اه وهذا الباب اختلف فيه السلف فهم من
آثر ما قاله الطبري : ومنهم من آثر ما أنكره : واحتج من أنكر ما قاله الطبري بقوله تعالى
في ذم أقوام (أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها) وقد احتج عمر بن الخطاب
رضي الله عنه بذلك : وأجاب الأولون بان الآية نزلت في الكفار بدليل أول الآية وآخرها
والحق القصد الصحيح والعدل في جميع الامور فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أخذ
بالامرين وشارك في الوجين فليس مرة الصوف والشملة الحشنة : ومرة البردة والرداء
الحضرمي وتارة كان يأكل القثاء بالرطب وطيب الطعام اذا وجده : ومرة كان يأكل الخواري
والدجاج ومختلف الطعام كل ذلك ايدل على الرخصة بالجواز مرة والفضل والزهد في الدنيا وملاذها
أخرى : وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب الحلوى والعسل ويقول « حب الى من دنيا كم ثلاث
النساء والطيب وجعل قرة عيني في الصلاة » : وعلى هذا فلا منافاة بين الاحاديث والايات فالمعتبر
في ذلك القصد الصحيح وفقنا الله لذلك وأعاننا عليه : وفي الحديث أحكام منها مشروعية التوصل
الى العلم والخير بكل أحد من النساء والعبيد اذا تندر أخذهم من أصل عمله : ومنها انه ينبغي

٣- عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَتُّلَ وَكَوْ أُذِنَ لَهُ لاختصاصه^(١)

التبتل ترك النكاح : ومنه قيل لمريم عليها السلام التبول وحديث سعد ايضا من هذا الباب لان عثمان بن مظعون من قصد التبتل والتخلي للعبادة فرده عليه النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون هذا التبتل الذي قصده وردده الرسول صلى الله عليه وسلم فيه أمور زائدة على مجرد التخلي للعبادة مما هو داخل في باب التنطع والتشبه بالزهادية الا ان ظاهر الحديث يقتضي تعليق الحكم بمسمى التبتل : وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز (وتبتل اليه تبتيلا) فلا بد ان يكون هذا المأثور به في الآية غير المردود في الحديث ليحصل الجمع وكأن ذلك اشارة الى ملازمة التعبد او كثرتة

الانسان أن يذكر ما اعتاده من الاعمال الشاقة التي يظن انها طاعة ليتبين أمرها ويرجع عنها الى السنة فيها : ومنها مشروعية الخطب والقائمها ارتجالا بدون تصنع : ومنها تقديم الحمد والثنا على الله تعالى عند لقاء مسائل العلم وبيان الأحكام للمكانين وازالة الشبهة عن المجتهدين : ومنها الحث على متابعة السنة والتحذير من مخالفتها وهذا من أهم الأمور التي تركت ونشأ من تركها مفاسد عظيمة في المال والدين والمرض ففسأ الله ان يوفق اسراءنا وعلماؤنا لان يواجهوا همهم الى تعيين وعاط ومرشدين في المدن والقرى من أهل العلم بالسنة الحميدة ومحاسن هذا الدين القويم فينشروا فضائله بين الجمهور من أهل الجهل والانقلاب ويبينوا مزاياه لهم فيصبح بذلك الجاهل عالما والملاحد مؤمنا والزنديق مسلما والفاسق مطيعا : والله أعلم

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام أحمد ابن حنبل : وقوله « رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التبتل على عثمان بن مظعون » أي نهاه عنه : وعثمان المذكور رضى الله عنه كان يكنى ابا السائب وهو من فضلاء الصحابة وعبادهم ومجتهدهم « اسلم رضى الله عنه بعد ثلاثة عشر رجلا وهاجر الهجرتين وشهد بسرا لاختلاف في ذلك كاه. وقوله « لاختصاصنا » الخفي هو شق الانتيين وانتزاع اليضتين . قال الطيبي كان الظاهر أن يقول ولو أذن له لتبتلنا لكنه عدل عن هذا الظاهر الى قوله « لاختصاصنا » لارادة المبالغة أى لبانفتا في التبتل حتى يفضى بنا الأمر الى الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص لانه حرام : وقيل بل هو على ظاهره . وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص : قال النووي فان الاختصاص في الأدنى حرام صغيرا كان أو كبيرا : قال البغوي وكذا يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل وأما المأ كول فيجوز خصاؤه في صغيره ويحرم في كبره :

٤ - عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
 أَنَّهَا قَالَتْ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَخْتِي ابْنَةُ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ أَوْ تُحِبِّينَ
 ذَلِكَ فَقُلْتُ نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ وَأَحَبُّ مِنْ شَارَكِي فِي خَيْرٍ
 أَخْتِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي قَالَتْ إِنَّا نَحَدِّثُ
 أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْحِكَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ قُلْتُ نَعَمْ
 قَالَ إِنَّمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رَيْبِي فِي حَجْرِي مَا حَلَمْتُ لِي إِنَّهَا لَا بِنْتُ أَخِي
 مِنَ الرِّضَاعَةِ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوِيَّةٌ فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ
 وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ قَالَ عُرْوَةُ وَثَوِيَّةٌ مَوْلَاةُ أَبِي لَهَبٍ أَعْتَقَهَا
 فَأَرْضَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ أُرِيَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ بَشْرَ حَبِيبَةَ
 فَقَالَ لَهُ مَاذَا لَقِيتَ قَالَ أَبُو لَهَبٍ لَمْ أَلْقَ بَعْدَكُمْ خَيْرًا غَيْرَ أَنِّي
 سَقِيتُ فِي هَذِهِ بَعْتًا قِي ثَوِيَّةَ: الْحَبِيبَةَ الْحَالَةَ بِكَسْرِ الْحَاءِ (١)

لدلالة السياق عليه من الامر بقيام الليل وترتيل القرآن والذي ذكره هذه اشارة الى
 كثرة المبادات ولم يقصد معها ترك النكاح ولا امر به بل كان النكاح موجودا مع هذا
 الامر ويكون ذلك التبتل المردود ما انضم اليه مع ذلك من الغلو في الدين وتجنب
 النكاح وغيره مما يدخل في باب التشديد على النفس والاجحاف بها ، ويؤخذ
 من هذا منع ما هو داخل في هذا الباب وشبهه مما قد يفعله جماعة من المتزهدين

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع الا أن لفظة « خيرا » غير موجودة
 وسأقي الكلام عليها : ومسلم والنسائي وابن ماجه : وقوله « أوتحبين ذلك » هو استفهام
 تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها مع ما طبع عليه النساء من الغيرة : وقوله « انا نحدث »
 بضم أوله وفتح الحاء على البناء للمجهول : قال الحافظ في الفتح ولم أقف على اسم من أخبر

الجمع بين الاختين وتحريم ذكاح الربيبة منصوص عليه في كتاب الله تعالى :
ويمحتمل أن تكون هذه المرأة السائلة لنكاح اختها لم يبلغها هذا الحكم وهو اقرب من
من نكاح الربيبة (١) فان لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم يشعر بتقديم نزول الآية

بذلك وامله كان من المتأقنين فانه قد ظهر أن الخبر لا أصل له وهذا مما يستدل به على ضعف
المراسيل : وقوله « ارضعني واباسلمة » أى وارضعت اباسلمة وهو من تقديم المفعول على
الفاعل : وقوله « فلا تعرضن » هو يفتح اوله وسكون العين وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة
ثم نون على الخطاب لجماعة النساء : وبكسر المعجمة وتشديد النون خطاب لام حبيبة وحدها
قال الحافظ والاول أوجه : وقوله « قال عروة » الخ بوجه أنه من المتفق عليه وليس كذلك
بل هو من افراد البخارى خاصة كما نبه على ذلك عبد الحق في جمعه بين الصحيحين : وقوله
« أريه بعض اصحابه » بضم الهزرة وكسر الراء وفتح التحتانية على البناء للمجهول : وبعض
نائب الفاعل : وذكر السهيلي أن العباس قال لما مات أبوه لب رأيته في منامي بمد حول في
شر حال فقال ما لقيت بعدكم راحة الا أن العذاب يخفف عني كل يوم اثنين قال وذلك أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولد يوم الاثنين وكانت ثوية بشرت أباه لب بمولده صلى الله
عليه وآله وسلم فاعتقها : وقوله « لم الق بعدكم خيرا » هكذا جميع أصول العمدة وشرحه
بأثبات المفعول وهو قوله « خيرا » وفي نسخ اصول البخارى بحذف المفعول قال الحافظ في
الفتح : كذا في الاصول بحذف المفعول : وفي رواية الاسماعيلى « لم الق بعدكم رخاء »
وعند عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى « لم الق بعدكم راحة » قال ابن بطل سقط المفعول
من رواية البخارى ولا يستقيم الكلام الا به : وقوله « سقيت في هذه » هكذا في الاصول
أيضا بالحذف : قال الحافظ ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة « وأشار الى النقرة التى
تحت ابهامه » وفي رواية الاسماعيلى المذكورة « وأشار الى النقرة التى بين الابهام والى تليها
من الاصابع » : وفي ذلك اشارة الى حقارة ماسقى من الماء : وهذا يدل على أن الكافر قد
ينتفع بالعمل الصالح فى الآخرة وهو يخالف قوله تعالى (وقدمنا الى ما عملوا من عمل فجعلناه
هباء منثورا) وأجيب عن ذلك من وجهين : الاول ان هذا الخبر لا يعارض الآية فانه مرسل
أرسله عروة ولم يذكر من حدثه به : وعلى تقدير كونه موصولا فالذى في الخبر رؤيا منام
فلا حجة فيه : الثانى أن هذا مستثنى وهى خصوصية للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بدليل
قصة أبى طالب وهى انه خفف عنه فنقل من الغمرات الى الضحاح : وقال البيهقي ماورد
من بطلان الخبر للكناف فمناه انهم لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ويجوز أن
يخفف عنهم من العذاب الذى يستوجبونه على ما أرتكبوه من الجرائم سوى الكفر بما
عملوه من الخيرات : والله أعلم

(١) قال صاحب العمدة أقول أى تحريم الجمع بين الاختين أقرب الى عدم علم السائلة
بأن من تحريم الجمع بين الاختين وعلى الاقربة بأن فى لفظه صلى الله عليه وآله وسلم ما يشعر

حيث قال « لو لم تكن ريبتي في حجرى » وتحريم الجمع بين الاختين بالنكاح متفق عليه : فاما بملك اليمين فكذلك عند علماء الأمصار : وعن بعض الناس فيه خلاف ووقع الاتفاق بعده على خلاف ذلك من اهل السنة غيران الجمع في ملك اليمين انما هو في استباحة وطئها اذا جمع في الملك غير ممتنع اتفاقا وقال الفقهاء اذا وطئ احدى الاختين لم يثأ الاخرى حتى تحرم الاولى ببيع او عتق او كتابة كيلا يكون مستبيحا لفرجيهما معا *

وقولها « لست بمخلية » مضموم الميم ساكن الخاء المعجمة مكسور اللام معناه است اخلى بعيرضرة : وقولها « واحب من شاركي » وفي رواية « شركي » بفتح الشين وكسر الراء وارادت بالخير هنا ما يتعلق بصحبة الرسول صلى الله عليه وسلم من مصالح الدنيا والآخرة : واختها اسمها عزة بفتح العين وتشديد الزاى المعجمة : وقولها « انا كنا نحدث انك تريد ان تنكح بنت ابى سلمة » هذه يقال لها ذرة بضم الدال المهملة وتشديد الراء المهملة ايضا : ومن قال فيه ذرة بفتح الدال المعجمة فقد صحف : وقد يقع من هذه المحاورة في النفس انها انما سألت نكاح اختها لا اعتقادها خصوصية الرسول صلى الله عليه وسلم باباحة هذا النكاح لالعدم علمها بما دلت عليه الآية وذلك انه اذا كان سبب اعتقادها التحليل اعتقادها خصوصية الرسول صلى الله عليه وسلم ناسب ذلك ان تعترض بنكاح ذرة بنت ابى سلمة فكانها تقول كما جاز نكاح ذرة مع تناول الآية لها جاز الجمع بين الاختين للاجتماع في الخصوصية اما اذا لم تكن عالمة بمقتضى الآية فلا يلزم من كون الرسول صلى

يتقدم نزول آية تحريم الريبة لان عبارته صلى الله عليه وآله وسلم فيها بعض الفاظ الآية من قوله « ريبتي في حجرى » في هذا الدليل تأمل من وجهين الاول انه لو فرض تقدم نزول الآية لما علم أن أم حبيبة عرفت نزولها والثاني أن أتيانه صلى الله عليه وآله وسلم بما يلاقى لفظ الآية لا يدل على أن أخذها من الآية لجواز انه علمه قبل نزول الآية وقد اتفق نظير هذا له صلى الله عليه وآله وسلم بل اتفق لعمر في آيات نحو قوله لو اتخذت يا رسول الله من مقام ابراهيم مصلى فانزل الله (واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى) والاظهر أن أم حبيبة جاهلة بتحريم الامرين مما : والله اعلم

الله عليه وسلم اخبر بتحريم نكاح الاخت على الاخت ان يرد على ذلك تجوز
نكاح الربيبة لزوما ظاهراً لانهما انما يشتركان حينئذ في امر أعم اما اذا كانت
عالمة بدلول الآية فيكون اشتراكهما في امر اخص وهو التحريم العام واعتقاد التحليل
الخاص : وقوله عليه السلام « بنت ام سلمة » يحتمل ان يكون للاستنبات
ونفي الاشتراك ويحتمل ان يكون لظهار جهة الانكار عليها او على من قال
ذلك : وقوله عليه السلام « لو لم تكن ربيتي في حجرى » والربيبة بنت الزوجة
مشتقة من الرب وهو الاصلاح لانه يربها ويقوم بامورها واصلاح حالها ومن
ظن من الفقهاء انه مشتق من التريبة فقد غلط لان شرط الاشتقاق الاتفاق في
الجروف الاصلية والاشتراك مفقود فان آخر رب باء موحدة وآخر ربي ياء
مثناة من تحت : والحجر بالفتح افصح ويجوز بالكسر : وقد يحتج بهذا الحديث
من يرى اختصاص تحريم الربيبة بكونها في الحجر وهو الظاهرى : وجمهور
الفقهاء على التحريم مطلقاً وحملوا التخصيص على انه خرج مخرج الغالب وقالوا
ما خرج مخرج الغالب لامفهوم له وعندى نظرى ان هذا الجواب المذكور في الآية
اعني جوابهم عن مفهوم الآية في انه خرج مخرج الغالب هل يرد في لفظ الحديث
اولاً : وفي الحديث دليل على ان تحريم الجمع بين الاختين شامل للجمع على
صفة الاجتماع في عقد واحد وعلى صفة الترتيب *

(تنبيه) وقع في صحيفة ١٧ سطر ١٢ وكان على اسن من جعفر ا وهو خطأ وصوابه ا
وكان عقيل أسن من جعفر : ووقع في صحيفة ٢١ سطر ٢٢ في هذا الباب اربعة عشر حديثاً
وصوابه : ثلاثة عشر حديثاً : تنبيه

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها^(١)

جمهور الامة على تحريم هذا الجمع وهو ما اخذ من السنة (٢) وان كان اطلاق الكتاب يقتضي الاباحة لقوله تعالى (واحل لكم ما وراء ذلكم الآية الا ان الائمة من علماء الامصار خصوا ذلك العموم بهذا الحديث وهو دليل على جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد : وظاهر الحديث يقتضي التسوية بين الجمع بينهما على صفة المعية والجمع على صفة الترتيب واذا كان النهي واردا على مسمى الجمع وهو محمول على الفساد فيقتضي ذلك انه اذا نكحهما معا فنكاحهما باطل لان هذا عقد حصل فيه الجمع المنهى عنه فيفسد وان حصل الترتيب في العقدين فالثاني هو الباطل لان مسمى الجمع حصل به وقد وقع في بعض الروايات لهذا الحديث لا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى (٣) وذلك مصرح بتحريم جمع الترتيب.

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود والنسائي والامام أحمد بن حنبل : (٢) أقول وقد نقل الاجماع على ذلك غير واحد من الائمة وهاك بعض نصوصهم : قال الشافعي تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقيته من المفتين لاختلاف بينهم في ذلك : وقال الترمذي بعد أن خرج حديث الباب عن ابن عباس بلفظ « نهى أن تزوج المرأة على عمتها أو على خالتها » والعمل على هذا عند عامة أهل العلم لانعلم بينهم اختلافا انه لا يحل للرجل ان يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها فان نكح امرأة على عمتها أو خالتها أو العمة على بنت أخيها فنكاح الأخرى منهما مفسوخ وبه يقول عامة اهل العلم اهـ وقال ابن المنذر لست أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم وانما قال بالجواز فرقة من الخوارج واذا ثبت الحكم بالسنة واتفق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه : قال الحافظ في الفتح وكذا نقل الاجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن حزم عثمان البق وهو أحد الفقهاء والقديماء من أهل البصرة وهو بفتح الموحدة وتشديد المثناة واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعية :

(٣) الحديث رواه الترمذي وغيره ولفظ الترمذي عن أبي هريرة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تنكح المرأة على عمتها أو العمة على بنت أخيها أو المرأة على خالتها أو الخالة على بنت أخيها ولا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى » وقال حديث حسن صحيح

٦ - عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ ^(١)

والعلة في هذا النهي ما يقع بسبب المضاربة من التباغض والتنافر فيقتضي ذلك الى قطيعة الرحم: وقد ورد الاشعار بهذا التعليل « فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم »

ذهب قوم الى ظاهر الحديث والزموا الوفاء بالشروط وان لم تكن من مقتضى العقد كأن لا يقزوج عليها ولا يتسرى ولا يخرجها من البلد للحديث: (٢) وذهب غيرهم الى انه لا يجب الوفاء بمثل هذه الشروط التي لا يقتضيها العقد فان وقع شيء منها فالنكاح صحيح والشرط باطل والواجب مهر المثل: وربما حمل بعضهم الحديث على شروط يقتضيها العقد مثل ان يقسم لها وان ينفق عليها ويوفىها حقها او يحسن عشرتها ومثل ان لا تخرج من بيته الا بأذنه ونحو ذلك مما هو من مقتضيات العقد: وفي هذا الحمل ضعف لان هذه الأمور لا تؤثر الشروط في إجباها فلا تشدد الحاجة الى تعليق الحكم بالاشتراط فيها: ومقتضى الحديث ان لفظة « احق الشروط » تقتضي ان يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء وبعضها اشد اقتضاء له: والشروط التي تقتضيها العقود مستوية في وجوب الوفاء ويترجح على ما عدا النكاح الشروط المتعلقة بالنكاح من جهة حرمة الابضاع وتأكيد استحلالها والله أعلم ■

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها لكنه يحذف ان من اوله: ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل « وقوله « ما استحلتم به الفروج » اى احق الشروط بالوفاء شروط النكاح لان أمره أحوط: وبابه اضيق ■

(٢) اعلم ان الشروط في النكاح ثلاثة انواع كما قاله الخطابي: الأول ما يجب الوفاء به اتفاقا وهو ما أمر الله به من امساك بمعروف او تسريح باحسان وعليه حمل بعضهم هذا الحديث: الثاني ما لا يجب الوفاء به اتفاقا كسؤال طلاق اختها: الثالث ما اختلف فيه كاشتراط ان لا يزوج عليها او لا يتسرى او لا ينقلها الى منزله: وقد قسم الشافعية الشروط في النكاح الى قسمين: منها ما يرجع الى الصداق فيجب الوفاء به: وما يكون خارجا عنه فيختلف الحكم فيه « وقول الشارح

٧ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ ابْنَتَهُ وَلَيْسَ يَنْتَهِي صَدَاقُهَا (١)

هذا اللفظ الذي فسر فيه الشغار ثبت في بعض الروايات انه من كلام نافع: والشغار بكسر الشين وبالفين الممجمة اختلفوا في أصله في اللغة ا فقيل هو من شفر الكلب اذا رفع رجله ليبول كأن العاقد يقول لا ترفع رجل ابنتي حتي ارفع رجل ابنتك : وقيل هو من شفر البلد اذا خلى كأنه سمي بذلك لخلوه عن الصداق والحديث صريح في النهي عن نكاح الشغار : واتفق العلماء على المنع منه واختلفوا اذا وقع في فساد العقد فقال بعضهم العقد صحيح والواجب مهر المثل : وقال الشافعي العقد باطل : وعند مالك فيه تقسيم ففي بعض الصور العقد باطل عنده

ذهب قوم الى ظاهر الحديث هو مذهب احمد بن حنبل وجماعة منهم عمر وعمر بن عبد العزيز وشريح وابوالشائم: ويشهد لما ذهبوا اليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم « المسلمون عند شروطهم » وقوله تعالى (أو فو بالمعقود) : وقوله « كأن لا يتزوج عليها » هذا تمثيل للمعنى وهي الشروط التي ايسر من مقتضيات العقد : وحمل الشافعي واكثر العلماء هذا الحديث على شروط لا تنافي مقتضى النكاح ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف : والائتاق عليها وكسوتها وسكنائها بالمعروف وانه لا يقصر في شيء من حقوقها وانها لا تخرج من بيتها الا باذنه : ولا تصوم تطوعا الا باذنه : ولا تنصرف في متاعه الا برضاه ونحو ذلك : فاما شرط ينافي مقتضاه كشرط ان لا يقسم لها او لا يتسرى عليها او لا ينفق عليها فلا يجب الوفاء به ويلغو الشرط : وقد نظر فيه الشارح والله اعلم : (١) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد ابن حنبل : والترمذي الا انه لم يذكر تفسير الشغار : وقوله « الشغار ان يزوج » الخ قال الحافظ اختلف الرواة عن مالك فيمن ينسب اليه تفسير الشغار فالأكثر لم ينسبوه لاحد ولهذا قال الشافعي فيما حكاه البيهقي في المعرفة لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم او عن ابن عمر او عن نافع او عن مالك : اهـ والصحيح ما ذهب اليه الشارح من انه من كلام نافع وهذا تمام انه من منقول مالك لا من مقوله : قال القرطبي تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره اهل اللغة فان كان مرفوعا فهو المقصود وان كان من قول الصحابي فقول ايضا لانه اعلم بالقال واقفه بالحال : وهذا التفسير هو معنى الشغار شرعا واما معناه لغة ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى :

وفي بعض الصور يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده وهو ما اذا سمي الصداق في العقد بان يقول زوجتك ابنتي بكذا على ان تزوجني ابنتك بكذا فاستحققر مالك هذا لذكر الصداق ، وصورة الشغار الكاملة ان يقول زوجتك ابنتي على ان تزوجني ابنتك وبضع كل واحدة منهما صداق الأخرى ومهما انعقد لى نكاح ابنتك انعقد لك نكاح ابنتي ففي هذه الصورة وجوه من الفساد : منها تعليق العقد : ومنها التشريك في البضع : ومنها اشتراط العرو عن الصداق وهو مفسد عند مالك ولا خلاف ان الحكم لا يختص بمن ذكر في الحديث وهو الابنة بل يتعدى الى سائر المولات : (١) وتفسير نافع وقوله ولا صداق بينهما يشعر بان جهة الفساد ذلك وان كان يحتمل ان يكون ذكر ذلك للملازمة لجهة الفساد : وعلى الجملة ففيه اشعار بان عدم الصداق له مدخل في النهي ■

(١) وعليه فذكر البنت في تفسير الشغار مثال : وقد ثبت عند مسلم ذكر الأخت ايضا في حديث ابى هريرة بلفظ « قال نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشغار زاد ابن عمر : والشغار ان يقول الرجل للرجل زوجني ابنتك وازوجك ابنتي او زوجني أختك وازوجك اختي » : قال النووي في شرح مسلم اجمعوا على ان غير البنات من الأخوات وبنات الاخ وغيرهن كالبينات في ذلك : والله أعلم :

(تنبيه) في تفسير الشغار الوارد في الحديث وصفان : احدهما تزويج كل من الوليين وليته للآخر بشرط ان يزوجه وليته : والثاني خلو بضع كل منهما من الصداق : واختلف العلماء في ذلك : ففهم من اعتبرهما معا حتى لا يمنع مثلا اذا زوج كل منهما الآخر بغير شرط وان لم يذكر الصداق او زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق : والاكثر لم يعتبرهما واختلف في العلة : وقد تعرض لهذا الشارح اجمالا تنبيه لذلك : والله اعلم



٨ -- عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ الْأَنْثِيَّةِ (١)

نكاح المتعة هو تزوج المرأة الى أجل وقد كان ذلك مباحا ثم نسخ والروايات تدل على انه ايسح بعد انتهى ثم نسخت الاباحة فان هذا الحديث عن علي رضي الله عنه يدل على النهي عنها يوم خيبر وقد وردت اباحتها عام الفتح ثم نهى عنها وذلك بعد يوم خيبر : وقد قيل ان ابن عباس رجع عن القول باباحتها بعد ما كان يقول به وفقهاء الامصار كلهم على المنع : وما حكاها بعض الحنفية عن مالك من الجواز فهو خطأ قطما : واكثر الفقهاء على الاقتصار في التحريم على العقد المؤقت وعداء مالك بالمعنى الى توقيت الحل وان لم يكن في عقد فقال اذا علق طلاق امرأته بوقت لا بد من مجيئه وقع عليها الطلاق الآن وعلمه اصحابه بان ذلك تأقيت للحل وجعله في معنى نكاح المتعة : وأما لحوم الحمر الأهلية فان ظاهر النهي التحريم وهو قول الجمهور : وفي طريقة للمالكية انه مكروه مغلظ الكراهة ولم ينهوه الى التحريم : والتقييد بالأهلية يخرج الحمر الوحشية ولا خلاف في اباحتها *

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله ■ نهي عن نكاح المتعة « أصل المتعة في اللغة الاتع يقال تمعت بكذا او استمعت بمعنى والأسم المتعة ■ قال الجوهرى ومنه متعة النكاح : ومتعة الطلاق : ومتعة الحج لانه انتفاع : والمراد بالمتعة هنا ماعرفها الشارح رحمه الله تعالى : قال الدهلوي في الحجة رخص فيها صلى الله عليه وآله وسلم أيا ما تم نهي عنها أما الترخيص أولا فلما كان حاجة تدعو اليه كما ذكره ابن عباس فيمن يقدم بلدة ليس بها أهله اشار ابن عباس انها لم تكن يومئذ استنجارا على مجرد البضع بل كان ذلك مغمورا في ضمن حاجات من باب تدبير المنزل كيف والاستنجار على مجرد البضع انسلاخ عن الطبيعة الانسانية ووقاحة يمجها الباطن السليم : وأما النهي عنها فلارتفاع تلك الحاجة في غالب الأوقات وايضا في جريان الرسم به اختلاط الانساب لانها عند انقضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون الأمر بيدها فلا يدري

٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا قَالَ أَنْ تَسْكُتَ ^(١)

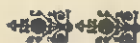
كانها اطلقت الايم هنا بازاء النيب: والاستئثار طلب الامر والاستئذان طلب الاذن وقوله « كيف اذنها » راجع الى البكر: وفي الحديث دليل على ان اذن البكر

ماذا تصنع . وضبط المدة في النكاح الصحيح الذي بناؤه على التأييد في غاية العسر فما ظنك بالتمتع واهمال النكاح الصحيح المتميز في الشرع فان اكثر الراغبين في النكاح انما غلب داعيتهم قضاء شهوة الفرج : وايضا فان من الاثم الذي يتميز به النكاح من السفاح التوطين على المعاونة الدائمة وان كان الأصل فيه قطع المنازعة فيها على عين الناس ! اه وقوله « يوم خير » ظاهره انه ظرف للتمتع : وقد اختلف العلماء في وقت النهي عن نكاح التمتع هل كان زمن خير او في زمن الفتح : وفي غزوة او طلاس وهي عام الفتح : او في غزوة تبوك : او في حجة الوداع : او في عمرة القضية : قال ابن القيم في الهدى الصحيح ان النهي عنها انما كان عام الفتح وان النهي يوم خير انما كان عن الحر الاهلية وانما قال على لابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى يوم خير عن مقعة النساء ونهى عن الحر الاهلية محتجا عليه في المسألتين فظن بعض الرواة ان التقيد بيوم خير راجع الى التعميل فرواه بالعمى ثم افرد بعضهم احد الفهامين وقيده يوم خير : وقوله « الحر » بضمهين جمع حمار بكسر الحاء المهملة وسيأتي الكلام عليها في باب الاطعمة ان شاء الله تعالى : والله اعلم

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وابوداود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « لا تنكح الايم » الفعل على صيغة المجهول وهو بكسر الحاء للنهي : وبرفعها للخبير وهو ابلغ في المنع : والايم بفتح الهمزة وكسر الياء المشددة جمع أيام الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء : وحمل اهل العلم الايم هنا على النيب خاصة كما فسرتها الرواية الاخرى في الصحيحين : قال القاضي عياض في المفهم ونقله عنه النووي في شرح مسلم اختلف العلماء في المراد بالايم هنا مع اتفاق اهل اللغة على انها تطلق على امرأة لا زوج لها صغيرة كانت او كبيرة بكر اكانت او ثيبا ! فقال علماء الحجاز والفقهاء كافة المراد النيب لما ذكرناه : ولاها جمات مقابلة للبكر : ولان اكثر استعمالها في اللغة للثيب : وقال الكوفيون وزفر الايم هنا كل امرأة لا زوج لها بكر اكانت او ثيبا كما هو مقتضاء في اللغة : والله اعلم :

سكوته وهو عام بالنسبة الى لفظ البكر ولفظ النهي في قوله «لا تنكح» اما ان يحمل على التحريم او على الكراهة فان حمل على التحريم تعين أحد الأمرين اما ان يكون المراد بالبكر اليتيمة اذ لا يجب على الاب استئذان كل بكر لتمكنه من اجبار الصغيرة والبالغة مع البكارة عند الشافعي واما ان يكون المراد بالبكر من عدا الصغيرة فعلى هذا لا تجبر البكر البالغ وهو مذهب ابي حنيفة: وتمسك بالحديث قوى لانه اقرب الى العموم في لفظ البكر ورجا يزداد على ذلك بان يقال ان الاستئذان انما يكون في حق من له اذن ولا اذن للصغيرة فلا تكون داخلة تحت الارادة : ويختص الحديث بالبالغ فيكون اقرب الى التأويل وقد اختلف قول الشافعي في اليتيمة هل يكفي فيها بالسكوت ام لا والحديث يقتضي الاكتفاء به وقد ورد مصرحا به في حديث آخر (١) ومال الى ترجيح هذا القول من يميل الى الحديث من اصحابه : وغيرهم من اهل الفقه يرجح القول الآخر •

(١) الحديث أخرجه ابو داود والنسائي عن حديث ابن عباس « ليس للولي مع الثيب امر واليتيمة تستأمر وصهاؤها اقرارها » وعن ابي موسى « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فقد أذنت وان ابنت لم تكرم » رواه احمد ولكنه قد ثبت في رواية « والبكر يستأذنها ابوها » . وقد اختلف العلماء في ذلك فقال الشافعي وابن ابي ليلى والامام احمد ابن حنبل واسحق وغيرهم الاستئذان في البكر مأمور به فان كان الولي اباً اوجد كان الاستئذان مندوباً اليه ولو زوجها بغير اذنها صح لكمال شفقتة : وان كان غيرهما من الاولياء وجب الاستئذان ولم يصح انكحها قبله * وقال ابو حنيفة والأوزاعي وغيرهما من الكوفيين يجب الاستئذان في كل بكر بالغة وكل ولي وان سكوتها يكفي مطلقاً قال النووي وهذا هو الصحيح : والصحيح الذي عليه الجمهور ان السكوت كاف في جميع الاولياء للعموم الحديث لوجود الحياء : واما الثيب فلا بد فيها من النطق بلا خلاف سواء كان الولي أباً أو غيره لانه زال كمال حياؤها بممارسة الرجال : والله اعلم :



١٠ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقي فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هَذَبَةِ الثَّوْبِ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتُكَ قَالَتْ وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فَنَادَى يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجَهَّرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١)

تطبيقه اياها بالبتات من حيث اللفظ يحتمل ان يكون بارسال الطلقات الثلاث ويحتمل ان يكون بايقاع آخر طليقة: ويحتمل ان يكون باحدى الكنايات التي تحمل على الينونة عند جماعة من الفقهاء . وليس في الحديث عموم ولا اشعار باحد هذه المعاني وانما يؤخذ ذلك من احاديث آخرتين المراد . ومن احيى على شيء من هذه الاحتمالات بالحديث فلم يصب لانه انما دل على مطلق البت والبال

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع مطولا ومختصرا : ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « امراة رفاعه » اسمها تيمية بالتصغير : وقيل بفتح المشاة فوق وكسر الميم بنت وهب : ورفاعة بكسر الراء وبالذاء والعين . والقرظي بضم القاف وفتح الراء وبالطاء المعجمة ثم ياء النسب وهي نسبة الى قريظة : وقوله « مثل هذبة الثوب » هو بضم الهاء واسكان الدال المهملة بمدّها موحدة وهي طرقة الذي لم يفسح : وتبسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للتمجيد من جهرها وتصريحها بهذا الذي يستحي النساء منه في العادة : اولرغبته في زوجها الاول وكرامة الثاني : وقوله « عسيلته » تصغير عسلة وهي كناية عن الجماع شبه لذتها بالذة العسل وحلاوته : وانت الفصل لان فيه اثنتين التذكير والتأنيث :

على المطلق لا يدل على واحد قيد به بعينه : وقولها « فتزوجت بـمـدـه عبد الرحمن ابن الزبير » هو بفتح الزاي وكسر الباء ثاني الحروف وثالثة ياء آخر الحروف وقولها « انما معه مثل هبة الثوب » فيه وجهان . احدهما ان تكون شبهته بذلك لصغره والثاني ان تكون شبهته به لاسترخائه وعدم انتشاره : وقوله عليه السلام « لاحق تذوق عسيلته » يدل على ان الاحلال للزوج الثاني يتوقف على الوطء وقد يستدل به من يرى الانتشار في الاحلال شرطا من حيث انه يرجح حمل قولها « انما معه مثل هبة الثوب » على الاسترخاء وعدم انتشاره لاستبعاد ان يكون الصغر قد بلغ الى حد لا تغيب منه الحشفة او مقدارها الذي يحصل به التحليل : وقوله عليه السلام « اريدن ان ترجعي الى رفاة » كأنه بسبب انه فهم عنها ارادة فراق عبد الرحمن وارادة ان يكون فراقه سببا للرجوع الى رفاة : وكأنه قيل لها ان هذا المقصود لا يحصل على تقدير ان يكون الامر كما ذكرت وجمهور الفقهاء على ان التحليل لا يحصل الا بالدخول (١) ولم ينقل فيه خلاف الا عن سفيد بن المسيب فيما نعلمه : واستعماله لفظ العسيلة مجاز عن اللذة ثم عن مظنتها وهو الايلاج فهو مجاز المجاز على مذهب جمهور الفقهاء الذين يكتبون بتعقيب الحشفة (٢)

(١) اقول ما ذكره هو مذهب جميع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم : ومذهب سعيد بن المسيب الى ان المقعد عليها كاف في التحليل ولا يشترط وطء الثاني لها واستدل بقوله تعالى (حتى تنكح زوجا غيره) والنكاح حقيقة في المقعد على الصحيح : وأجاب عن ذلك الجمهور بان هذا الحديث يخص لمعوم الآية ومبين للمراد بها : واعلم ان المسيب لم يبلغه هذا الحديث ولم يقل احد بقوله في هذا الا طائفة من الخوارج :

(٢) قال صاحب المدة فيه اشارة الى مذهب الحسن انه لا بد من الانزال فيكون عفته ذوق المسيلة مجازا عن اللذة لاعتن مظنتها وكأن دلائل الحسن ان لا يحصل ذوق العسيلة الا بالانزال :

١١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مِنْ السُّنَّةِ
إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ وَإِذَا تَزَوَّجَ
الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ : قَالَ أَبُو قِلَابَةَ وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ
إِنَّ أَنَسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ^(١)

الذي قاله أكثر الأصوليين من أن قول الراوى من السنة كذا في حكم المرفوع
لأن الظاهر أنه ينصرف إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان يحتمل أن
يكون ذلك قاله بناء على اجتهاد رآه ولكن لا يظهر خلافه : وقول أبي قلابَةَ
« لو شئت لقلت أن أنسا رفعه » الخ يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون ظن ذلك
مرفوعا لفظا من أنس فيتحرز عن ذلك تورعا : والثاني أن يكون رأى أن قول
أنس من السنة كذا في حكم المرفوع (٢) فلو شاء لمبرغنه بأنه مرفوع بحسب
ما اعتقده من أنه في حكم المرفوع والأول أقرب لأن قوله من السنة يقتضي أن
يكون مرفوعا بطريق اجتهادى محتمل : وقوله أنه رفعه نص في رفعه وليس
للاوى أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل : والحديث يقتضي
أن هذا الحق للبكر والثيب إنما هو فيما إذا كانتا متجدتين على نكاح امرأة
قبلها ولا يقتضى أنه ثابت لكل متجددة وإن لم يكن قبلها غيرها : وقد استمر
عمل الناس على هذا وإن لم يكن قبلها امرأة في النكاح : والحديث لا يقتضيه :
وتكلموا على علة هذا ففيل أنه حق للمرأة على الزوج لأجل إنباسها وإزالة

(١) أخرجه البخارى بالفاظ مختلفة : ومسلم وأبو داود والترمذى : وقوله « إذا تزوج
البكر » البكر خلاف الثيب ويقعان على الرجل والمرأة : وقال ابن الأثير الثيب من ليس
ببكر ويقع على الذكر والأنثى يقال رجل ثيب وامرأة ثيب : وقد يطلق على المرأة البالغة
وإن كانت بكرا مجازا واتساعا :

(٢) قال الحافظ في الفتح بعد ما أورد كلام الشارح هذا : وهو بحث متجه ولم يصب من
رد بان الأكثر على أن قول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع لاتباع الفرق بين ما هو
مرفوع وما هو في حكم المرفوع لكن باب الرواية باللفظ مقس :

الحشمة عنها لتجددها : او يقال لانه حق للزوج على المرأة (١) وافرط بعض الفقهاء من المالكية فجعل مقامه عندها عذرا في اسقاط الجمعة اذا جاءت في اثناء المدة وهذا ساقط متناف للقواعد فان مثل هذا من الآداب والسنن لا يترك له الواجب : ولما شرب هذا بعض المتأخرين وانه لا يصلح ان يكون عذرا توهم ان قائله يرى ان الجمعة فرض كفاية وهو فاسد جدا لان قوله هذا القائل متروك محتمل ان يكون جملة عذرا وخطأ في ذلك وتخطئه في هذا اولى من تخطئه فيما دلت عليه النصوص وعمل الأمة من وجوب الجمعة على الأعيان *

(١) قال الحافظ قال ابن عبد البر جمهور العلماء على ان ذلك حق للمرأة بسبب الرقة وسواء كان عنده زوجة أم لا : وحكى النووى انه يستحب اذا لم يكن عنده غيرها والا فيجب وهذا يوافق كلام أكثر الأصحاب : واختار النووى ان لا فرق واطلاق الشافعى يعضده ولكن يشهد للأول قوله في حديث الباب « اذا تزوج البكر على الثيب » ويمكن ان يتمسك الآخر بسياق بشر عن خالد الذى في الباب قبله فانه قال « اذا تزوج البكر أقام عندها سبعا » الحديث ولم يقيده بما اذا تزوجها على غيرها لكن القاعدة ان المطلق محمول على المقيد بل ثبت في رواية خالد التقيده فعند مسلم من طريق هشيم عن خالد ■ اذا تزوج البكر على الثيب » الحديث : ويؤيده ايضا قوله في حديث الباب ثم قسم لان القسم انما يكون لمن عنده زوجة أخرى : وقد تعرض الشارح لبعض هذا تنبيه *



١٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا (١)

فيه دليل على استحباب التسمية والدعاء المذكور في ابتداء الجماع : وقوله عليه السلام « لم يضره الشيطان » يحتمل ان يؤخذ عاما يدخل تحته الضر البدني : ويحتمل ان يؤخذ خاصا بالنسبة الى الضر البدني بمعنى ان الشيطان لا يتخبطه ولا يداخله بما يضر عقله او بدنه وهذا أقرب وان كان التخصيص على خلاف الأصل لانا اذا حملناه على العموم اقتضى ذلك ان يكون الولد معصوما عن المعاصي كلها وقد لا يتفق ذلك ويمز وجوده ولا بد من وقوع ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم : اما اذا حملناه على امر الضر في العقل او البدن فلا يمتنع ذلك ولا يدل دليل على وجود خلافه ■ والله اعلم

(١) رواه البخارى بهذا اللفظ غير موضع : ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « لو ان » كلمة لو هنا مجرد الربط : وقوله « ان يأتى أهله » كناية عن الجماع : وقوله : « جنبتنا » من جنب الشيء يجنب تجنبيا اذا بعد منه : ومنه الجنب لانه بعيد عن ذكر الله : وفي الحديث اشارة الى ان الشيطان ملازم لابن آدم من حين خروجه من ظهر أبيه الى رحم أمه الى حين موته اعادنا الله منه فهو يجري من ابن آدم مجرى الدم على خيشومه اذا نام ■ وعلى قلبه اذا استيقظ فاذا غفل وسوس واذا ذكر الله خنس : ويضرب على قافية رأسه اذا نام ثلاث عقد عليك ليل طويل وتنحل بالذكر والوضوء والصلاة فلذلك تجد من كان غافلا عن هذه الأمور في خيمة وخسران من تمكن ابليس منه واستيلائه عليه وملازمته له نرجو الله التوفيق والعمل بما يرضى المولى تعالى ذكره : والله اعلم

١٣ — عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِيَّاكُمْ وَالْدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوَ قَالَ الْحَمَوُ الْمَوْتُ : وَلِئْسَ عَنْ أَبِي الطَّاهِرِ عَنْ ابْنِ وَهَبٍ قَالَ سَمِعْتُ اللَّيْثَ يَقُولُ الْحَمَوُ أَخُو الزَّوْجِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَقَارِبِ الزَّوْجِ ابْنُ الْعَمِّ وَنَحْوُهُ ^(١)

لفظ الحمو يستعمل عند الناس اليوم في أبي الزوج وهو محرم من المرأة ولا يمتنع دخوله عليها فلذلك فسرهُ الليث بما يزيل هذا الاشكال وحمله على من ليس بمحرم فانه لا يجوز له الخلو بالمرأة : والحديث دليل على تحريم الخلو بالأجانب : وقوله « إياكم والدخول على النساء » مخصوص بغير المحارم وعام بالنسبة الى غيرهن ولا بد من اعتبار امر آخر وهو ان يكون الدخول مقتضيا للخلو اما اذا لم يكن مقتضيا ذلك فلا يمتنع : وأما قوله عليه السلام « الحمو الموت » فتأويله يختلف بحسب اختلاف الجوفان حمل على محرم المرأة كفي زوجها فيحتمل ان يكون قوله « الحمو الموت » بمعنى انه لا بد من اباحة دخوله كما انه لا بد من الموت وان حمل على من ليس بمحرم فيحتمل ان يكون هذا الكلام خرج مخرج التغليظ والدعاء لانه فهم من قائله طالب الترخيص بدخول مثل هؤلاء الذين ليسوا بمحارم فغلظ عليه لاجل هذا القصد المذموم بان جعل دخول الموت عوضا من دخوله زجرا عن هذا الترخيص على سبيل التفاؤل والدعاء كأنه يقال من قصد ذلك فليكن الموت في دخوله عوضا عن دخول الحمو الذي قصد دخوله : ويجوز ان يكون شبه الحمو بالموت باعتبار كراهية الدخول وشبه ذلك بكراهية دخول الموت *

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والنسائي والترمذي والامام احمد بن حنبل : وقوله « إياكم والدخول » منصوبان باخمار فعليت : والتقدير إياكم باعدوا واتقوا الدخول على النساء : وهذه مسألة اياك والاسد عند النجاة لكل ما جاءك من هذا الباب فهو على هذا التقدير : وقوله « الحمو » هو يفتح الحاء وسكون الميم : قال النووي في شرح مسلم اتفق اهل اللغة على ان الاحماء اقارب زوج المرأة كايه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوهم : وان الاختان اقارب زوجة الرجل : وان الاصهار يقع على النوعين *

باب الصداق^(١)

١ -- عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا^(٢)

قوله وجعل عتقها صداقها يحتمل وجهين : أحدهما ان يكون تزوجها بغير صداق (٣) على سبيل الخصوصية برسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان عتقها قائما مقام الصداق اذ لم يكن ثمة عوض غيره سمي صداقا . والوجه الثاني قول بعض الفقهاء انه اعتقها وتزوجها على قيمتها وكانت مجعولة وذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم . وقال بعض اصحاب الشافعي معناه انه شرط عليها ان يعتقها ويتزوجها فقبلت فلزمها الوفاء به . وقد اختلف الفقهاء فيمن أعتق أمته على ان يتزوجها ويكون عتقها صداقها فقال جماعة لا يلزمها ان تتزوج به . ومن قاله مالك والشافعي وأبو حنيفة رحمهم الله وهذا ابطال للشرط . قال الشافعي فان أعتقها على هذا الشرط فقبلت عتقت ولا

(١) أى هذا باب في بيان الأحاديث التي يؤخذ منها احكام الصداق : والصداق يفتح الصاد المهمة وكسرهما مأخوذ من الصدق لاشعاره بصدق رغبة الزوج في الزوجة : هو مهر المرأة . وكذلك الصدقة بضم الدال ومنه قوله تعالى (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) : يقال اصدقت المرأة اذا سميت لها صداقها وفيه سبع لغات وله ثمانية اسماء يجمعها قوله :

صداق ومهر ونحلة وفريضة ■ حباء واجر ثم عقر علائق

وكان الصداق في شرع من قبلنا الأولياء كما قال صاحب المستعذب على المذهب : وذكر في الباب ثلاثة أحاديث : والله اعلم

(٢) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود : وقوله « اعتق صفية » هي ام المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب من سبط هارون بن عمران كانت تحت ابن ابي الحقيق وقتل يوم خيبر ووقعت صفية في السبي فاصطفها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وماتت سنة خمسين :

(٣) يدل على ان ذلك صداق على الحقيقة ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفية نفسها قالت « اعتقني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعل عتقي صداقي » وهو موافق لحديث انس . ودل ذلك انه لم يقل ذلك بناء على ظنه كما قيل والله اعلم

يلزمها الوفاء بان تزوجه بل عليها قيمتها لانه لم يرخص بعقدها بحاجا وصار ذلك كسائر الشروط
الباطلة وكسائر ما يلزم من الاعواض لمن لم يرخص بالجمان فان تزوجه على مهر يتفقان
عليه كان لها ذلك المسمى وعليها قيمتها للسيد : وان تزوجه على قيمتها فان كانت
القيمة معلومة لها وله صحح الصداق ولا يبقى له عليها قيمة ولا لها عليه صداق : وان
كانت مجهولة فالأصح من وجهي الشافعية انه لا يصح الصداق ويجب مهر المثل
والنكاح صحيح : ومنهم من صحح الصداق بالقيمة المجهولة على ضرب من الاستحباب
وان هذا العقد فيه ضرب من المساخطة والتخفيف : وذهب جماعة منهم الثوري والزهري
وقل عن أحمد واسحق ايضا انه يجوز ان يعقدها على ان تزوج به ويكون عتقها صداقها
ويلزمها ذلك ويصح الصداق على ظاهر لفظ الحديث . والاولون يؤلونه بما تقدم
من انه جعل عتقها قائما مقام الصداق فسماه باسمه (١) والظاهر مع الفريق الثاني الا ان
القياس مع الأول فيتردد الحال بين ظن نشأ من قياس وظن نشأ من ظاهر الحديث
مع احتمال الواقعة للخصوصية وهي وان كانت على خلاف الأصل الا انه يتأنس في
ذلك بكثرة خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم في النكاح لاسيما هذه
الخصوصية لقوله تعالى (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي ان

(١) والذي حلهم على هذا التأويل هو ان هذا مخالف للقياس لوجهين : احدهما ان
عقدها على نفسها اما ان يقع قبل عتقها وهو محال واما بعده وذلك غير لازم لها . والثاني انا
ان جعلنا العتق صداقا فاما ان يتقرر العتق حالة الرق وهو محال لان الصداق لا بد ان يتقدم
تقرره على الزوج اما نسا واما حكما حتى تملك الزوجة طلبه ولا يتأتى مثل ذلك في العتق
فاستحال ان يكون صداقا * وأجيب أولا انه بعد صحة القصة لا يبالي بهذه المناسبات : وثانيا
بعد تسليم ما قالوه فالجواب عن الأول ان العقد يكون بعد العتق واذا امتنعت من العقد لم
السماية بقيمتها ولا محذور في ذلك . وعن الثاني بان العتق منفعة تصح معاوضة عنها والمنفعة
اذا كانت كذلك صح العقد عليها مثل سكنى الدار وخدمة الزوج ونحو ذلك : وأما ما قيل ان
ثواب العتق عظيم فلا ينبغي ان يفوت بجعله صداقا وكان يمكن ان يجعل المهر غيره فجوابه انه
صلى الله عليه وآله وسلم يفعل المفضل لبيان التشريع ويكون ثوابه اكبر من ثوابه الأفضل
فهو في حقه افضل : ومن اخذ بظاهر الحديث من القدماء سعيد بن المسيب وابراهيم النخعي
وطاوس : والله اعلم ■

٢ - عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ فَقَامَتْ طَوِيلًا فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَقَالَ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا فَقَالَ مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ بِهَا جَلَسْتَ وَلَا إِذَا رَأَيْتَ فَالْتَمَسْ شَيْئًا قَالَ مَا أَجِدُ قَالَ فَالْتَمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ مَعَكَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَوِّجْتُكِهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ (١)

يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين) ولعله يؤخذ من الحديث استحباب عتق الأمة وتزوجها كما جاء مصرحاً به في حديث آخر (٢)

في الحديث دليل على عرض المرأة نفسها على من ترجى بركته : وقولها « وهبت نفسي لك » مع سكوت النبي صلى الله عليه وسلم دليل لجواز هبة المرأة نكاحها له صلى الله عليه وسلم كما في الآية : فاذا تزوجها على ذلك صح النكاح من غير صداق لافي الحال ولا في المالك ولا بالدخول ولا بالوفاة وهذا هو موضع الخصوصية

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة مطولا ومختصرا : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي والأمام أحمد بن حنبل : وقوله « جاءته امرأة » اختلف في اسمها قيل أنها خولة بنت حكيم : وقيل أم شريك : وقيل ميمونة : وقوله « اني وهبت نفسي » لا بد من تقدير مضاف محذوف أي امر نفسي أو شأن نفسي ونحو ذلك :

(٢) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من كانت له جارية فاعلمها أي انفق عليها واحسن اليها ثم اعتقها وتزوجها كان له اجران واياها عبد ادى حق الله وحق مواليه فله اجران » وفي الحديث روايات كثيرة استوفاهما صاحب جامع الاصول رحمه الله تعالى عليه .

فان غيره ليس كذلك فلا بد من المهر في النكاح إما مسمى أو مهر المثل : واستدل به من اجاز من الشافعية انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة : ومنهم من منعه الابلغظ الانكاح أو التزويج كغيره صلى الله عليه وسلم وجعل الخصوصية عدم لزوم المهر فقط : وقوله صلى الله عليه وسلم « هل عندك من شئ تصدقها » دليل على طلب الصداق في النكاح وتسميته فيه : وقوله صلى الله عليه وسلم « ازارك هذا ان اعطيتهم اجلس ولا ازارك » دليل على الارشاد الى المصالح من كبير القوم والرفق برعيته : وقوله « فلتمس ولو خاتما من حديد » دليل على استحباب ان لا يخلى العقد من ذكر الصداق لانه اقسط للتزاع واقنع للمرأة فانه لو حصل الطلاق قبل الدخول وجب لها نصف المسمى : واستدل به من يرى جواز الصداق بما قل او كثر وهو مذهب الشافعي وغيره ومذهب مالك ان اقله ربع دينار او ثلاثة دراهم او قيمتها . ومذهب ابى حنيفة ان اقله عشرة دراهم ومذهب بعضهم ان اقله خمسة دراهم : واستدل به على جواز اتخاذ خاتم الحديد وفيه خلاف لبعض السلف وروى عن بعض الشافعية كراهته : وقوله صلى الله عليه وسلم « زوجتكم » اختلف في هذه اللفظة فمنهم من رواها كما ذكر . ومنهم من رواها ملكتها . ومنهم من رواها ملكتكم فيستدل بهذه الرواية من يرى انعقاد النكاح بلفظ التملك الا ان هذه لفظة واحدة في حديث واحد اختلف فيها والظاهر الغالب ان الواقع منهما احد الالفاظ لا كلها فالصواب في مثل هذا النظر الى الترجيح باحد وجوهه . ونقل عن الدارقطني ان الصواب رواية من روى زوجتكم وانه قال هم اكثر واحفظ وقال بعض المتأخرين ويحتمل صحة اللفظين ويكون اجزى لفظة التزويج اولا فملكها ثم قال له اذهب (١) فقد ملكتها بالتزويج السابق والله اعلم . قلت وهذا أولا بعيد فان سياق

(١) اشار بهذا مقاله النووي في شرح مسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذهب فقد ملكتها بما ملك » هكذا في بعض النسخ وكذا نقله القاضي عياض عن رواية الأكثرين ملكتها بضم الميم وكسر اللام المشددة على ما لم يسم فاعله . وفي بعض النسخ ملكتكم بكافين وهذا رواه البخاري . وفي الرواية الأخرى زوجتكم قال القاضي قال الدارقطني رواية من روى ملكتكم وهم . قال والصواب رواية من روى زوجتكم قال وهم اكثر واحفظ . قلت ويحتمل صحة اللفظين ويكون جرى لفظة التزويج اولا فملكها ثم قال اذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق والله اعلم

الحديث يقتضي تعيين موضع هذه اللفظة التي اختلف فيها وانما التي انعقد بها النكاح وما ذكره يقتضي وقوع امر آخر انعقد به النكاح واختلاف موضع كل واحدة من اللفظتين وهو بعيد جدا . وأيضاً فلخصمه ان يعكس الامر ويقول كان انعقاد النكاح بلفظ التملك . وقوله عليه السلام «زوجتموها» اخبار عما مضى بمعناه فان ذلك التملك هو تملك النكاح . وايضاً فان رواية من روي ملكتموها التي لم يتعرض لتأويلها يبعد فيها مقاله الاعلى سبيل الاخبار عن الماضي بمعناه ؛ ولخصمه ان يعكسه وانما الصواب في مثل هذا ان ينظر الى الترجيح والله اعلم . وفي الحديث «تمسك لمن يرى جواز النكاح بتعليم القرآن» (١) والروايات مختلفة في هذه المواضع اعني قوله «بما معك من القرآن» والناس متنازعون ايضاً في تأويله فمنهم من يرى ان الباء هي التي تقتضي المقابلة في العقود كقوله بعتك كذا بكذا : ومنهم من يراها باء السببية اي بسبب ما معك من القرآن إما بان يخلى النكاح عن الموضع على سبيل التخصيص لهذا الحكم بهذه الواقعة . وإما بان يخلى عن ذكره فقط ويثبت فيه حكم الشرع في امر الصداق * (٢)

- (١) يعني ان حاصل التأويل ان النكاح انعقد بلفظ التزويج ثم وقع الاخبار بالملك وهذا ظاهر في رواية ملكتموها . واما رواية ملكتموها التي هي انشاء فلا يتم حملها على ذلك الا بنقل الانشاء الى الاخبار وفيه بعد اذا المعروف نقل الخبر الى الانشاء والله اعلم .
- (٢) ذهب اليه الشافعي وعطاء والحسن بن صالح ومالك واسحق وغيرهم ومنه جماعة منهم الزهري وأبو حنيفة وهذا الحديث مع الحديث الصحيح . «ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله» يرد ان قول من منع ذلك . ونقل القاضي عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة سوى ابي حنيفة والله اعلم



٣- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَعَلَيْهِ رَدْعُ زَعْفَرَانَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَهْمٌ فَقَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَقَالَ مَا أَصَدَقْتَهَا قَالَ وَزَنَ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوْ لَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ ^(١)

ردع الزعفران بالعين المهملة انزلونه : وقوله عليه السلام « مهم » أي ما امرك وما خبرك : قيل انها لغة يمانية قال بعضهم ويشبه ان تكون مركبة : وفي قوله عليه السلام « ما أصدققتها » تنبيه وإشارة الى وجود أصل الصداق في النكاح إما بناء على ما يقتضيه العادة وإما بناء على ما يقتضيه الشرع من استحباب تسميته في


(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة مطولا ومختصرا : ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والأمام احمد بن حنبل : وقوله « ردع زعفران » هو بفتح الراء واسكان الدال والعين المهملات : يقال به ردع زعفران اودم اى لطخ واثر : وردعته بالشيء فارتدع اى لطخته فالتطخ قاله الجوهري : والمراد به هنا ماتلق به من طيب العروس وعيبرها ولطخ بجلده او ثوبه من ذلك : وليس هذا داخلا في النهي عن تزعفر الرجال لان ذلك ما قصدوه وتشبهوا فيه بالنساء : وقيل لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكره لانه كان يسيرا : ومذهب احمد ومالك وأصحابه جواز لباس الثياب المزعفرة للرجال وحكاة الأمام مالك رضى الله عنه عن علماء المدينة : وهو مذهب ابن عمر وغيره : وحجتهم قول ابن عباس رضى الله عنهما « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبغ بالصفرة » وحكى عن المالكية كراهة ذلك في اللحية كما قاله الفاكهاني في الشرح : وكره الشافعي وأبو حنيفة ذلك في الثياب واللحية : وقوله « أولم » ذهب العلماء من اهل اللغة والفقهاء وغيرهم الى ان الوليمة الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الولم وهو الجمع لان الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره : وقال الأنباري أصل الوليمة تمام الشيء واجتماعه والفعل منها أولم : قال النووي في شرح مسلم قال اصحابنا وغيرهم الضيافات ثمانية انواع : الوليمة للعرس : والحرس بضم الحاء المعجمة ويقال الحرس أيضا بالصاد المهملة للولادة : والاعذار بكسر الهمزة والعين المهملة والدال المعجمة للختان : والوكيرة للبناء : والنفقة لقدم المسافر مأخوذة من النقع وهو الغبار ثم قيل ان المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره له : والعقيقة يوم سابع الولادة : والوضيمة بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة الطعام عند المصيبة : والمأدبة بضم الدال وفتحها الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب : والله اعلم

النكاح وذلك انه سأل بهما والسؤال بما بعد السؤال بهل فاقضى ذلك ان يكون أصل الاصداق متقرر لا يحتاج الى السؤال عنه : وفي قوله « وزن نواة » قولان : احدهما ان المراد وزن نواة من نوى التمر وهو قول مرجوح ولا يتحذر الوزن به لاختلاف نوى التمر في المقدار : والثاني انه عبارة عن مقدار معلوم عندهم وهو وزن خمسة دراهم : (١) ثم في المعنى وجهان احدهما ان يكون المصدق ذهباً وزنه خمسة دراهم : والثاني ان يكون المصدق دراهم بوزن نواة من ذهب : وعلى الأول يتعاقى قوله من ذهب بلفظ وزن : وعلى الثاني يتعاقى بنواة : وقوله « بارك الله لك » دليل على استحباب الدعاء للمزوج بمثل هذا اللفظ : والوليمة الطعام المتخذ لاجل العرس وهو من المطلوبات شرعاً ولعل من جملة فوائده ان اجتماع الناس لذلك مما يقتضى اشهار النكاح وقوله « اولم » صيغة أمر محمولة عند الجمهور وعلى الاستحباب (١) وأجراها بعضهم على ظاهرها فاجب ذلك : وقوله « ولو بشاة » يفيد معنى التقليل وليست لوهذه هي التي تقتضى امتناع الشيء لوجود غيره : وقال بعضهم هي التي تقتضى معنى التمنى *

(١) وقد اختلف العلماء في مقدار النواة : والمراد منها قال القاضي عياض ناقلاً عن الخطابي : النواة اسم اقدر معروف عندهم فسروها بخمسة دراهم من ذهب قال القاضي كذا فسرها اكثر العلماء : وقال احمد بن حنبل هي ثلاثة دراهم وثلاث : وقيل المراد نواة التمر أى وزنها من ذهب : والصحيح الأول : وقال بعض المالكية النواة ربع دينار عند أهل المدينة : وظاهر كلام ابى عبيد انه دفع خمسة دراهم قال ولم يكن هناك ذهب انما هي خمسة دراهم تسمى نواة كما تسمى الأربعون أوقية :

(٢) قال النووي في شرح مسلم : واختلف العلماء في وليمة العرس هل هي واجبة أم مستحبة والاصح عند اصحابنا انها سنة مستحبة ويحملون هذا الأمر في هذا الحديث على الندب وبه قال مالك وغيره : وواجبها داود وغيره : اه قال الصنعاني في شرح بلوغ المرام قيل وهو نص الشافعي في الأم : ويدل له ما أخرجه احمد من حديث بريدة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لما خطب على فاطمة « لا بد من وليمة » وسنده لا بأس به وهو يدل على لزوم الوليمة وهو في معنى الوجوب : وما أخرجه أبو الشيخ والطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة مرفوعاً « الوليمة حق وسنة فمن دعى ولم يجب فقد عصى » والظاهر من الحق الوجوب : واستدل الجمهور على الندية بما قال الشافعي لا اعلم امر بذلك عبد الرحمن ولا اعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوليمة رواء عنه البيهقي فجعل ذلك مستندا الى كون الوليمة غير واجبة ولا يخفى ما فيه ■ والله اعلم

كتاب الطلاق^(١)

١ -  عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَغَيَّظَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ إِيْرَاجِعْهَا ثُمَّ يَمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضُ فَتَطْهَرُ فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسِكَهَا فَتِلْكَ الْعِدَّةُ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَفِي لَفْظٍ ثُمَّ تَحِيضُ حِيْضَةً مُسْتَقْبَلَةً سِوَى حِيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا: وَفِي لَفْظٍ فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا وَرَاجِعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢)

الطلاق في الحيض محرم للحديث. وذكر عمر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم لعله لمعرفة الحكم: وتغيظ النبي صلى الله عليه وسلم لما لان المعنى الذي يقتضيه المنع كان ظاهراً أو كان يقتضي الحال الثابت في الأمر أو لانه كان يقتضي الأمر المشاورة للرسول صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك إذا عزم عليه: وقوله عليه السلام «إيراجعها» صيغة أمر محمولة عند الشافعي على الاستحباب: وعند مالك على الوجوب ويخير الزوج على الرجعة إذا طلق في الحيض عنده. واللفظ يقتضي

(١) أي هذا باب في بيان الأحاديث التي يستنبط منها أحكام الطلاق وهو لفظة حل الوثائق مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك. وشرعاً حل عقدة التزويج فقط وهو موافق لبعض أفراد مدلوله اللغوي: قال إمام الحرمين هو لفظ جاهلي ورد الشرع بتقريره. وينقسم الطلاق إلى أنواع: حرام: ومكروه: وواجب: ومندوب: وجائز وقد تعرض لأصورها الحافظ في الفتح فارجع إليه. وذكر في الباب حديثين. والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري. ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل وقوله «فتلك العدة كما أمر الله» فلا أمر هنا بمعنى الإذن والإباحة إذ الطلاق غير مأمور به بل ورد «ابغض الحلال إلى الله الطلاق» *

امتداد المنع للطلاق الى ان تظهر من الحيضة الثانية لان صيغة حتى للغاية وقد
 علل توقف الامر الى الطهر من الحيضة الثانية بانه لو طلق في الطهر من الحيضة
 الاولى لكانت الرجعة لاجل الطلاق وليس ذلك موضوعا انما هي موضوعة
 للاستباحة فاذا امسك عن الطلاق في مثل هذا الطهر استمرت الاباحة فيه وربما
 كان دوام مدة الاستباحة مع المعاشرة سببا للوطء فيمتنع الطلاق في ذلك الطهر
 لاجل الوطء فيه وفي الحيض الذي يليه فقد يكون سببا لدوام العشرة وعدم
 الطلاق : ومن الناس من علل امتناع الطلاق في الحيض بتطويل العدة فان تلك
 الحيضة لا تحسب من العدة فيطول زمان التربص : ومنهم من لم يعمل بذلك ورأى
 الحكم معلقا بوجود الحيض وصورته وينبغي على هذا ما اذا قلنا ان الحامل تحيض
 فطالما في الحيض في الحمل فن علل بتطويل العدة لم يحرم لان العدة ههنا بوضع الحمل :
 ومن ادار الحكم على صورة الحيض منع *

وقد يؤخذ من الحديث ترجيح المنع في هذه الصورة من جهة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم ازم المراجعة من غير استفصال ولا سؤال عن حال المرأة هل هي
 حامل أو حائض وترك الاستفصال في مثل هذا ينزل منزلة عموم المقال عند جمع
 من ارباب الأصول الا انه قد يضعف ههنا هذا المأخذ لاحتمال ان يكون ترك
 الاستفصال لندرة الحيض في الحمل : وينبغي أيضا على هذين المأخذين ما اذا
 سألت المرأة الطلاق في الحيض هل يحرم طلاقها فيه فن مال الى التعميل بطول
 المدة لما فيه من الاضرار بالمرأة لم يقتض ذلك التحريم لانها رضيت بذلك الضرر
 ومن ادار الحكم على صورة الحيض منع والعمل بظاهر الحديث في ذلك أولى :
 وقد يقال في هذا ما قيل في الاول من ترك الاستفصال : وقد يجاب عنه فيهما
 بانه مبني على الاصل فان الاصل عدم سؤال الطلاق وعدم الحمل *

و يتعلق بالحديث مسألة أصولية وهي ان الأمر بالأمر بالشيء هل هو
 أمر بذلك الشيء أم لا فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر في بعض طرق هذا
 الحديث مره فامرته . وعلى كل حال فلا ينبغي ان يتردد في اقتضاء ذلك الطالب وانما
 ينبغي ان ينظر في ان لوازم صيغة الأمر هل هي لوازم لصيغة الأمر بالأمر

٢- عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا
الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ وَفِي رِوَايَةٍ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ
بِشَعِيرٍ فَسَخِطَتْهُ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ فَجَاءَتْ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ تَفَقُّةٌ : وَفِي أَنْفِ
وَلَا سُكْنَى فَأَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكَ ثُمَّ قَالَ تِلْكَ
أَمْرٌ أَنْ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي اعْتَدَّتْ عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ
أَعْمَى تَضَعُ يَدَيْكَ فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِنِي قَالَتْ فَلَمَّا حَلَلْتُ

بمعنى انهما هل يستويان في الدلالة على الطلاق من وجه واحد ام لا. وفي قوله « قبل
ان يمسها » دليل على امتناع الطلاق في الطهر الذي مسها فيه فانه شرط في الاذن
عدم المسيس لها والمعلق بالشرط معدوم عند عدمه . وهذا هو السبب الثاني ليكون
الطلاق يقع بدعيًا وهو الطلاق في طهر مسها فيه . وهو معلل بخوف الندم فان المسيس
سبب الحمل وحدث الولد . وذلك سبب للندامة على الطلاق . وقوله « فحسبت من
طلاقها » وهو مذهب الجمهور ومن الامة اعني وقوع الطلاق في الحيض والاعتداد به :

قوله « طلقها البتة » ■ يحتمل ان يكون حكاية للفظ الذي اوقع به الطلاق .
وقوله « طلقها ثلاثا » تعبير عما وقع من الطلاق بلفظ البتة وهذا على مذهب من يجعل
لفظ البتة للطلاق الثلاث . ويحتمل ان يكون اللفظ الذي وقع به الطلاق
هو الطلاق الثلاث كما جاء في الرواية الاخرى . ويكون قوله « طلقها البتة » تعبيرًا
عما وقع من الطلاق بلفظ الطلاق ثلاثا . وهذا يتمسك به من يرى جواز ايقاع
الطلاق الثلاث دفعة واحدة لعدم الانكار من النبي صلى الله عليه وسلم الا انه يحتمل
ان يكون قوله « طلقها ثلاثا » أي اوقع طلاقًا يتم بها الثلاث . وقد جاء ذلك في بعض

ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ وَأَمَّا
مُعَاوِيَةُ فَصَعَلُوكَ لَا مَالَ لَهُ أَنْ يَكْحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَكَارِهَتْهُ
ثُمَّ قَالَ أَنْ يَكْحِي أُسَامَةَ فَتَكْحَنُهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاغْتَبَطَتْ

بِهِ  (١)

الروايات «آخر ثلاث تطليقات» (٢) وقوله «وهو غائب». فيه دليل على وقوع
الطلاق في غيبة المرأة وهو مجمع عليه. وقوله «فارسل إليها وكيله بشعير» يحتمل أن
يكون مرفوعا ويكون الوكيل هو المرسل. ويحتمل أن يكون منصوبا ويكون
الوكيل هو المرسل. وقد عين بعضهم للرواية الاحتمال الاول. والضمير في قوله
«وكيله» يعود على أبي عمرو بن حفص وقيل اسمه كنيته. وقيل اسمه عبد الحميد.
وقيل اسمه احمد. وقال بعضهم ابو حفص بن عمرو. وقيل أبو حفص بن المغيرة
ومن قال ابو عمر بن حفص اكثر * وقوله عليه السلام «ليس لك عليه نفقة» هذا
مذهب الاكثرين الا اذا كانت البائن حاملا وواجبها أبو حنيفة. وقوله ولا سكنى
هو مذهب أحمد وأوجب الشافعي ومالك السكنى لقوله تعالى (أسكنوهن من
حيث سكنتم) وأما سقوط النفقة فاخذوه من مفهوم قوله تعالى (وان كن اولات حمل

(١) هذا الحديث لم يخرج البخاري في صحيحه هكذا بل ترجم واورد اشياء من قصة
فاطمة هذه بطريق الاشارة إليها = وخرجه مسلم من عدة طرق بالفاظ مختلفة وأبو داود
والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل.

(٢) وقد بين النفاذ الروايات واختلافها والجمع بينها الامام النووي في شرح مسلم قال
في رواية انه طلقها ثلاثا. وفي رواية انه طلقها البتة. وفي رواية طلقها آخر ثلاث تطليقات:
وفي رواية انه طلقها طلقا كانت بقيت من طلاقها. وفي رواية طلقها ولم يذكر عدد اولاً غيره
فالجمع بين هذه الروايات انه كان طلقها قبل هذا اثنتين ثم طلقها هذه المرة الطلقة الثالثة فن
روى انه طلقها مطلقا أو طلقها واحدة أو طلقها آخر ثلاث تطليقات فهو ظاهر. ومن روى
البتة فراه طلقها طلاقا صارت مبتوتة بالثلاث: ومن روى ثلاثا أراد تمام الثلاث. والله أعلم

فاقنعوا عليهم) ففهموه انه اذا لم يكن حوامل لا ينفق عليهن . وقد نوزعوا في تناول الآية للبائن اعنى قوله (أسكنوهن) ومن قال لها السكنى فهو يحتاج الى الاعتذار عن حديث فاطمة : فقيل في العذر ما حكوه عن سعيد بن المسيب انها كانت امرأة لسنة استطالت على احمائها فامرها بالانتقال . وقيل لانها خافت في ذلك المنزل وقد جاء في كتاب مسلم « أخاف ان يقتحم على » ■

واعلم ان سياق الحديث على خلاف هذه التأويلات فانه يقتضي ان سبب الحكم انها اختلفت مع الوكيل بسبب سخطها الشعير وان الوكيل ذكر ان لا نفقة لها وان ذلك اقتضي ان سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجابها بما اجاب وذلك يقتضي ان التعليل بسبب ما جرى من الاختلاف في وجوب النفقة لا بسبب هذه الامور التي ذكرت فان قام دليل أقوى وأرجح من هذا الظاهر عمل به ■ وقوله « فامرها ان تعتد في بيت ام شريك » قيل اسمها غزية . وقيل غزيلة . وهى قرشية عامرية : وقيل انها انصارية * وقوله عليه السلام « تلك امرأة يغشاها أصحابي » قيل كانوا يزورونها ويكثر من التردد اليها لصلاحها ففى الاعتداد عندها حرج ومشقة في التحفظ من الرؤية : اما رؤيتهم لها او رؤيتها لهم على مذهب من يرى تحريم نظر المرأة للاجنبي اولها معا * وقوله ■ اعتدى عند ابن ام مكتوم فانه رجل اعمى ■ قد يحتج به من يرى جواز نظر المرأة الى الاجنبي فانه علل بالعمى وهو مقتضى لعدم رؤيته لاعدم رؤيتها فيدل على ان جواز الاعتداد عنده معلل بالعمى المنافي لرؤيته * ■

واختار بعض المتأخرين (١) تحريم نظر المرأة الى الاجنبي مستدلا بقوله

(١) أراد الشارح رحمه الله تعالى بعض المتأخرين النووي رحمه الله تعالى لانه قال في شرح مسلم بل الصحيح الذي عليه جمهور العلماء واكثر اصحابنا انه يحرم على المرأة النظر الى الاجنبي كما يحرم عليه النظر اليها لقوله (وقل للمؤمنات) الآية . وبحديث ام سلمة « انها كانت هى وميمونة عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدخل ابن ام مكتوم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجبا منه فقالتا انه اعمى لا يبصر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم افعميا وانما اليس تبصرانه » رواه أبو داود والترمذى وغيرهما قال الترمذى حديث حسن ولا يلتفت الى قدح من قدح فيه بغير حجة معتمدة اه والله أعلم

تعالى (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) (وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن) وفيه نظر لان لفظة من للتبعية ولا خلاف انها اذا خافت الفتنة حرم عليها النظر فاذا هذه الحالة يجب فيها الغض فيمكن حمل الآية عليها ولا تدل الآية حينئذ على وجوب الغض مطلقا اذ في غير هذه الحالة وهذا ان لم يكن ظاهر اللفظ فهو محتمل له احتمالا جيدا يتوقف معه الاستدلال على محل الخلاف . وقال هذا المتأخروا أما حديث فاطمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم فليس فيها اذن لها في النظر اليه بل فيه انها تأمن عنده من نظر غيرها وهي مأمورة بنض بصرها فيمكنها الاحتراز عن النظر بلا مشقة بخلاف مكثها في بيت أم شريك وهذا الذي قاله اعراض عن التعليل بمعنى ابن أم مكتوم وكان يقوي لتجرد الامر بالاعتداد عنده عن التعليل بماه . وما ذكره من المشقة موجود في نظرها اليه مع مخالطتها في البيت . ويمكن ان يقال انه انما علل بالعمي لكونها تضع ثيابها من غير رؤيته لها حينئذ يخرج التعليل عن الحكم باعتدادها . وقوله عليه السلام « فاذا حلت فاذا نيتي » ممدود الهمزة اي اعلميني . واستدل به على جواز التعريض بخطبة البائن وفيه خلاف عند الشافعية . وقوله عليه السلام « أما ابوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه » فيه تأويلان . احدهما انه كثير الاسفار . والثاني انه كثير الضرب . ويترجح هذا الثاني بما جاء في بعض روايات مسلم انه ضراب للنساء . وفي الحديث دليل على جواز ذكر الانسان بما فيه عند النصيحة ولا يكون من الغيبة المحرمة وهذا احد المواضع التي أبيحت فيها الغيبة لاجل المصلحة (١) والعائق ما بين العنق والمنكب . وفي الحديث دليل على جواز استعمال مجاز المبالغة وجواز اطلاق مثل هذه العبارة فان اباجهم لا بد وان يضع عصاه حالة نومه وأكله . وكذلك معاوية لا بد وان يكون له ثوب يلبسه مثلا لكن اعتبر حال الغلبة واهدر حال النادر واليسير وهذا

(١) ويجمعها قول الشاعر

الذم ليس بغيبة في ستة * متظلم ومعرف ومخدر
ولم يظهر فسقوا مستفت ومن ■ طلب الاعانة في ازالة منكر

باب العدة^(١)

١ -- عَنْ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ وَكَانَ مِنْ شُهَدَاءِ بَدْرًا فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ فَلَمْ تَنْشَبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَقَاتِهِ فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نِفَاسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَكٍ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ فَقَالَ لَهَا مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ النِّكَاحَ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ قَالَتْ سُبَيْعَةُ فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَمَعْتُ

الجزاز فيما قيل في أبي جهم أظهر منه فيما قيل في معاوية لأن لنا أن نقول أن لفظة المال انتقلت في العرف عن وضعها الأصلي إلى ماله قدر من المملوكات أو ذلك مجاز شائع يتنزل منزلة النقل فلا يتناول الشيء اليسير جدا بخلاف ما قيل في أبي جهم : وقوله « انكحى أسامة بن زيد » فيه جواز نكاح القرشية للمولى : وكرهتها له أيا لكونه مولى أو لسواده . واغبطت مفتوح التاء والباء : وأبوجهم المذكور في الحديث مفتوح الجيم ساكن الهاء وهو غير أبي جهم الذي في حديث التيمم ■

في الحديث دليل على أن الحامل تنقضي عدتها بوضع الحمل أي وقت كان وهو مذهب فقهاء الأمصار : وقال بعضهم من المتقدمين أن عدتها أقصى الأجلين فإن تقدم وضع الحمل على تمام أربعة أشهر وعشر انتظرت تمامها وإن تقدمت الأربعة الأشهر والعشر على وضع الحمل انتظرت وضع الحمل : وقيل أن بعض

(١) أي هذا باب في أحكام العدة المؤخوذة من الأحاديث المذكورة فيه : وهي بكسر العين المهملة اسم لمدة تربص بها المرأة عن التزويج بعد وفاة زوجها أو فراقه لها إما بالولادة أو الإقراء أو الأشهر : وذكر في الباب أربعة أحاديث ■

عَلَى ثِيَابِي حِينَ أُمْسَيْتُ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ
فَأَفْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي وَأَمَرَ نِي بِالتَّزْوِيجِ إِنْ
بَدَأَ لِي : قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ
وَإِنْ كَانَتْ فِي دَمِهَا غَيْرُ أَنَّهُ لَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ ^(١)

المتأخرين من المالكية اختار هذا المذهب وهو سحنون (٢) وسبب الخلاف تعارض عموم
قوله تعالى (والذين يتوفون منكم) الآية مع قوله تعالى (وأولات الاحمال اجملن
ان يضعن حملهن) فان كل واحدة من الآيتين عام من وجه وخاص من وجه : فالآية
الاولى عامة في المتوفى عنهن ازواجهن سواء كن حوامل أم لا : والثانية عامة في
اولات الاحمال سواء كن متوفى عنهن أم لا : ولعل هذا التعارض هو المسبب لاختيار
من اختار اقصى الاجلين لعدم ترجيح أحدهما على الآخر وذلك يوجب ان
لا يرفع تحريم العدة السابق للايقين الحل وذلك باقصى الاجلين غير ان فقهاء
الأمصار اعتمدوا على هذا الحديث فانه مخصص لعموم قوله تعالى (والذين يتوفون
منكم) مع ظهور المعنى في حصول البراءة بوضع الحمل . وابو السنا بل بن بعكك بفتح
السين وبعكك بفتح الباء وسكون المين وفتح الكاف وهو ابن الحجاج بن الحارث
ابن السباق بن عبد الدار هكذا نسب . وقيل في نسبه غير ذلك قيل اسمه عمرو . وقيل
حبة بالباء . وقيل حنة بالنون . وقولها « فافتاني باني قدحلت حين وضعت حملي »

(١) خرجه البخارى . ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل :
وقوله « سبيعة » هى بضم السين المهملة وفتح الباء الموحدة : وقوله « من بنى عامر » هكذا
بن الجارة وهو ظاهر : وفي نسخة « فى بنى عامر » وهى رواية وهو صحيح ايضا : ومعناه
ونسبه فى بنى عامر أى هو منهم : وقوله « فلم تنشب » بفتح التاء المثناة وسكون النون ثم
شين معجمة ثم موحدة أى لم تمكث وهو اشارة الى قرب الولادة : وقد ورد فى صحيح مسلم انها
نفس بعد وفاة زوجها بليال : قال النووى فى شرحه قيل انها شهر : وقيل انها خمس وعشرون
ليلة : وقيل دون ذلك :

(٢) فقد روى هذا الحكم عن على وابن عباس رضى الله عنهما

٢ - عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَامَةَ قَالَتْ تُوَفِّيَ حَمِيمٌ لَأُمِّ حَبِيبَةَ فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا وَقَالَتْ إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوَمِّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ : الْحَمِيمُ الْقَرَابَةُ ^(١)

فقتضى انقضاء العدة بوضع الحمل وان لم تطهر من النفاس كما صرح به الزهري في ما بعد ذلك : وهو مذهب فقهاء الأمصار . وقال بعض المتقدمين لا تحل من العدة حتى تطهر من النفاس ولعل بعضهم أشار إلى تعلق في هذا بقوله « فلما نعلت من نقاسها » أي طهرت قال لها قد حلت فانكحي من شئت » رتب الحمل على التعلل فيكون علة له وهذا ضعيف لتصريح هذه الرواية بأنه افتتاها بالحل بوضع الحمل وهو أصرح من ذلك الترتيب المذكور : وربما استدلل بهذا الحديث بعضهم على أن العدة تنقضي بوضع الحمل على أي وجه كان مضغة أو علقة استبان فيه الخلق أم لا من حيث أنه رتب الحل على وضع الحمل من غير استفصال وترك الاستفصال في قضايا الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال وهذا ههنا ضعيف لأن الغالب هو الحمل التام المتخلق ووضع المضغة والعلقة نادر وحمل الجواب على الغالب ظاهر وإنما تقوي تلك القاعدة حيث لا يترجح بعض الاحتمالات على بعض ويختلف الحكم باختلافها : وقول ابن شهاب قد قدمنا أنه مذهب فقهاء الأمصار والمنقول عنه خلاف ذلك هو الشعبي والنخعي ومحمد *

الاحداد ترك الطيب والزينة وهو الواجب على المتوفى عنها زوجها بهذا الحديث وغيره (٢) ولا خلاف فيه في الجملة وإن اختلفوا في التفصيل . وقوله « إلا

(١) أخرجه البخاري في غير موضع مطولا ومختصرا : ومسلم : وزينب بنت أم سلمة هذه هي بنت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي ربيبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
(٢) قال النووي في شرح مسلم قال القاضي واستفيد وجوب الاحداد في المتوفى عنها من

على زوج « يقتضي الاحداد عن كل زوج سواء كان بعد الدخول او قبله . وقوله « لامرأة » عام في النساء تدخل فيه الصغيرة والكبيرة والامة : وفي دخول الصغيرة تحت هذا اللفظ نظر فان وجب من غير دخوله تحت اللفظ فبدليل آخر : وأما الكتابية فلا تدخل تحت اللفظ لقوله عليه الصلاة والسلام « لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر » فمن ههنا خالف بعضهم في وجوب الاحداد على الكتابية . واجاب غيره ممن أوجب عليها الاحداد بان هذا التخصيص له سبب والتخصيص اذا كان لقاعدة او سبب غير اختلاف الحكم لم يدل على اختلاف الحكم . قال بعض المتأخرين في السبب في ذلك ان المسألة هي التي تستثمر خطاب الشارع وتنتفع به وتنقاد له ولهذا قيد به وغير هذا اقوى منه وهوان يكوذ كر هذا الوصف لتأكيد التحريم لا يقتضيه سياقه ومفهومه من ان خلافه مناف للامان بالله واليوم الآخر كما قال تعالى (وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين) فانه يقتضي تأكيد كيد امر المتوكل بربطه بالامان : وكما يقال ان كنت ولدي فافعل كذا : وأصل لفظة الاحداد ماخوذة من معنى المنع ويقال احدث المرأة تحدا حداد او حدث تحدا بفتح الحاء في الماضي من غير همز . وعن الاصمعي انه لم يحجز الا احدث ربا عيا والله اعلم . وقد يؤخذ من هذا الحديث انه لا احداد على الامة المستولدة لتعليق الحكم بالزوجية وتخصيص مقتضى الاحداد بمن توفي عنها زوجها واقتضى مفهومه انه لا احداد الا لمن توفي عنها زوجها *

اتفاق العلماء على حمل الحديث على ذلك مع انه ليس في لفظه ما يدل على الوجوب ولكن اتفقوا على حمله على الوجوب مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الآخر حديث أم سلمة وحديث أم عطية في الكحل والطيب واللباس ومنعها منه وحكى القاضي قولاً عن الحسن البصري انه لا يجب الاحداد على المطلقة ولا على المتوفى عنها وهو شاذ غريب اه بتوع تصرف.

٣ - عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تُحْدُ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَا تَلْبَسُ نَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا نَوْبَ عَصَبٍ وَلَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ نُبْذَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارِ الْعَصَبِ ثِيَابٌ مِنَ الْيَمَنِ فِيهَا بَيَاضٌ وَسَوَادٌ (١)

فيه دليل على منع المرأة الحدة من الكحل : ومذهب الشافعي انها لا تكتحل الا ليلا عند الحاجة بالاطيب فيه : وجوزه بعضهم عند الحاجة وان كان فيه طيب : وجوزه آخرون اذا خافت على غيها بكحل لا طيب فيه . والذين اجازوه حملوا النهى المطلق على حالة عدم الحاجة . والجواز على حالة الحاجة . وفي الحديث المنع من الثياب المصبغة للزينة الا نوب العصب واستثنى بعضهم من المصبوغ الاسود فرخص فيه ونقل عن بعضهم كراهة العصب . وعن بعضهم المنع والحديث حجة عليهم . وقد يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ما ليس بمصبوغ وهي الثياب البيض : ومنع بعض المالكية المرتفع منها الذي يتزين به وكذلك جيد السواد : والنبذة بضم النون القطعة والشئ اليسير : والقسط بضم القاف والاظفار نوعان من البخور وقدر خص فيه في الفسل من الحيض في تطيب الحل وازالة كراهته ■

(١) خرجه البخاري في غير موضع ■ ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه . وقوله ■ نبذة ■ منصوب على الاستثناء :



٤ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تُؤْفِقِي عَنْهَا زَوْجَهَا وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنَهَا أَفَنَكْحُلُهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ فَقَالَتْ زَيْنَبُ كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تُؤْفِقِي عَنْهَا زَوْجَهَا دَخَلَتْ حِفْشًا وَلَبِستَ شَرَّ ثِيَابِهَا وَلَمْ تَمَسَّ طَيِّبًا وَلَا شَيْئًا حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْهَا سَنَةٌ ثُمَّ تُؤْفِقِي بِدَابَّةٍ حِمَارٍ أَوْ طَيْرٍ أَوْ شَاةٍ فَتَقْتَضُ بِهِ فَقَلَمًا تَقْتَضُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ ثُمَّ تُخْرِجُ فَتُعْطِي بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا ثُمَّ تُرَاجِعُ بَعْدَ مَا شَاءَتْ مِنْ طَيِّبٍ أَوْ غَيْرِهِ: الْحِفْشُ الْبَيْتُ الصَّغِيرُ وَتَقْتَضُ تَذْلِكُ بِهِ جَسَدَهَا ^(١)

يجوز في قولها اشتكت عيناها وجهان: أحدهما بضم النون على النفاذية على أن تكون العين هي المشتكية . والثاني فتحها ويكون المستتر في اشتكت ضمير الفاعل وهي المرأة وقد رجح هذا ووقع في بعض الروايات عيناها . وقولها « أفنكحلها » بضم الحاء : وقوله عليه السلام « لا » يقتضي المنع من الكحل للحاجة وإطلاقه يقتضي أن لا فرق بين حالة الحاجة وغيرها إلا أنهم استثنوا حالة الحاجة وقد جاء في حديث آخر تحمله بالليل وتمسحه بالنهار (٢) فحمل هذا على حالة الحاجة . وقيل في قوله

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها « ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه :

(٢) وهو في الموطأ من حديث أم سلمة « قال اجعليه في الليل وامسحيه في النهار » وقد أجاز الكحل للحاد إذا خافت على عيناها سالم بن عبيد الله وسليمان بن يسار : وقال مالك في

عليه السلام «لا» وجهان احدهما انه نهى تنزيهه : والثاني انه مؤول على انه لم يتحقق الخوف على عينها . وقوله عليه السلام «انما هي اربعة أشهر وعشر» تقليل للمدة وتهوين للصبر عما منعت عنه . وقوله عليه السلام «وقد كانت احدا كن ترمى بالبعرة عند رأس الحول» قد فسر في الحديث . واختلفو في وجه الاشارة فقيل انها رمت بالعدة وخرجت منها كافتصالها من هذه البعرة ورميها بها . وقيل هو اشارة الى ان الذي فعلته وصبرت عليه من الاعتقاد سنة وليسها شرئيا بها ولنومها بيتا صغيرا هين بالنسبة الى حق الزوج وما يستحقه من المراعاة كما يهون الرمي بالبعرة . وقولها «دخلت حشفا» بكسر الحاء المهملة وسكون الفاء وبالشين المعجمة اى بيتا صغيرا حقيرا قريب السمك (١) وقولها «ثم تؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير» هو بدل من دابة فتفتض به بفتح ثاء ثالث الحروف وسكون الفاء وآخره ضاد معجمة . قال ابن قتيبة سألت الحجازيين عن معنى الافتضاض فذكروا ان المعتدة كانت لا تغتسل ولا تمس ماء ولا تقلم ظفرا ثم تخرج بعد الحول باقبح منظر ثم تفتض أى تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها وتبذره فلا يكاد يعيش ما تفتض به . وقال مالك معناه تمسح به جلدها . وقال ابن وهب تمسح بيدها عليه وعلى ظهرها . وقيل معناه تمسح به ثم تفتض اى تغتسل والافتضاض الاغتسال بالماء العذب للالتقاء وازالة الوسخ حتى تصير بيضاء نقية كالفضة في نقائها وبياضها . وقال الأخفش معناه تنظف وتنقى من الدرن تشبيها لها بالفضة في نقائها وبياضها . وقيل ان الشافعي رحمه الله روي هذه اللفظة بالغاف والصاد المهملة والباء ثانيا في الحروف والمعروف هو الأول *

لمختصر اذا لم يكن فيه طيب . وقال غيره وان كان فيه طيب اثمدا وغيره : قال ابن المنذر والأسود وغيره : وقال الكوفيون والنخعي وعطاء والشافعي وتكتمل ليلا وتمسحه نهارا : والله أعلم : (١) اي قريب الارتناع

باب اللعان^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ فُلَانَ ابْنَ فُلَانٍ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَةً عَلَى فاحشةٍ كيف يصنع إن تكلم تكلم بأمرٍ عظيم وإن سككت سككت على مثل ذلك قال فسكت النبي ﷺ فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه فقال إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به فأنزل الله تعالى هؤلاء الآيات في سورة النور والذين يرمون أزواجهم فتلاهنَّ عليه ووعظهنَّ وذكرهنَّ وأخبرهنَّ أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليهنَّ ثم دعاها فوعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من

اللعان لفظة مشتقة من اللعن سميت بذلك لما في اللفظ من ذكر اللعنة . وقوله «أرأيت لو أن احدا» يحتمل أن يكون سؤالاً عن أمر لم يقع فيؤخذ منه جواز مثل ذلك والاستعداد للوقائع بعلم احكامها قبل أن تقع وعليه استمر أمر الفقهاء فيما فرغوه وقرروه من النوازل قبل وقوعها وقد كان من السلف من يكره الحديث في الشيء قبل أن يقع فيراه من ناحية التكليف . وقول الراوي فلما كان بعد ذلك أتاه فقال إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به يحتمل وجهين احدهما أن يكون السؤال

(١) أي هذا باب في ذكر الأحاديث التي يؤخذ منها احكام اللعان وهو مصدر لاعتن يلعن ملاءنة ولعانا : ومعناه الشرعي شهادات مؤكدة بالآيمان مقرونة باللعن : وقال الشافعي رحمه الله هي آيمان مؤكدة بلفظ الشهادة قال النووي في شرح مسلم قال العلماء وليس من الآيمان شيء متعدد الا اللعان والقسامة ولا يمين في جانب المدعى الا فيهما وقال قال العلماء وجوز الامان لحفظ الانساب ودفع المعرة عن الأزواج : وذكر في الباب ثمانية احاديث : والله أعلم :

عَذَابِ الْآخِرَةِ فَقَالَتْ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ مُّبَدَّأً
بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ
لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ثُمَّ نَفَى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ
أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا
إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ قَالَ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ
أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمَا تَارِبٌ ثَلَاثًا : وَفِي لَفْظٍ لَا سَبِيلَ لَكَ
عَلَيْهِمَا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي قَالَ لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ
عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ فَهُوَ أَبْعَدُ
لَكَ مِنْهَا ﴿١﴾

اولا عمالم يقع ثم وقع والثاني ان يكون السؤال اولاً عما وقع وتأخر الأمر في جوابه
فبين ضرورته الى معرفة الحكم: والحديث يدل على ان سؤاله سبب نزول الآية (٢)

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة من غير طريق مطولا ومختصرا ليس هذا
أحدها : وأخرجه مسلم هذا اللفظ والامام احمد بن حنبل : وقوله « على فاحشة » المراد
بها الزنا : والفحشاء ايضا كذلك وكل ما في القرآن العزيز من الفحشاء والفاحشة فالمراد به
الزنا الا في موضع واحد في قوله تعالى « الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء » فالمراد به
البخل ومنع الزكاة : قاله الكلبي وغيره :

(٢) وحاصل ما قاله النووي في شرح مسلم : قال : اختلف العلماء في نزول آية اللعان هل
هى بسبب عويمر العجلاني ام بسبب هلال بن أمية فقال بعضهم بسبب عويمر العجلاني واستدل
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الذى ذكره مسلم في الباب أولا لعويمر قد انزل
الله فيك وفي صاحبك وقال جمهور العلماء سبب نزولها هلال بن أمية واستدلوا بالحديث الذى
ذكره مسلم بعد هذا في قصة هلال بن أمية قال وكان أول رجل لاعن في الاسلام قال
الماوردي قصة هلال بن أمية اسبق من قصة العجلاني قال والنقل فيها مشتبها مختلف : وقال
ابن الصباغ قصة هلال بن أمية تبين ان الآية نزلت فيه أولا : وأما قوله صلى الله عليه وآله
وسلم لعويمر « قد انزل الله فيك وفي صاحبك » فنعناه ما نزل في قصة هلال لان ذلك حكم

وتلاوة النبي صلى الله عليه وسلم لها عليه التعريف بالحكم والعمل بمقتضاها :
 وموعظة النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر الفقهاء استحبابها عند ما نرى المرأة ان
 تلفظ بال غضب : وظاهر هذه الرواية انه لا يختص بالمرأة فانه ذكر فيها وفي الرجل
 فاعلم هذه موعظة عامة ولا شك ان الرجل متعرض للعتاب وهو حد القذف كما ان
 المرأة متعرضة للعتاب الذي هو الرجم الا ان عذابها اشد . ولا شك ان لفظ
 الحديث والكتاب العزيز يقتضي تعيين لفظ الشهادة وذلك يقتضي ان لا تبدل
 بغيرها : والحديث يقتضي أيضا البداءة بالرجل وكذلك لفظ الكتاب العزيز لقوله
 تعالى « ويذكر عنها العذاب » فان الذكر يقتضي وجود سبب العذاب عليها وذلك
 بلعان الزوج واختصت المرأة بلفظ الغضب لمعظم الذنب بالنسبة اليها على تقدير
 وقوعها لما فيه من تلويث الفراش والتعرض لاحاق من ليس من الزوج به وذلك
 أمر عظيم يترتب عليه مفسد كثيرة كاتسار المحرمة وثبوت الولاية على الاناث
 واستحقاق الاموال بالتوارث فلا جرم خصت بلفظة الغضب التي هي اشد من
 اللعنة ولذلك قالوا لو بدلت المرأة الغضب باللعنة لم يكتف به وقالوا لو أبدل الرجل
 اللعنة بالغضب فقد اختلفوا فيه : والاولى اتباع النص : وفي الحديث دليل على
 اجراء الاحكام على الظاهر وعرض التوبة على المذنبين : وقد يؤخذ منه ان الزوج
 لو رجع واكذب نفسه كان توبة ويجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم ارشد
 الى التوبة فيما بينهما وبين الله : وقوله عليه السلام « لا سبيل لك عليها » يمكن ان
 يؤخذ منه وقوع التفريق بينهما باللعان لعموم قوله « لا سبيل لك عليها » ويحتمل
 ان يكون لا سبيل لك عليها راجعا الى المال : وقوله « ان كنت صادقا عليها فهو بما
 استحلت من فرجها » دليل على استقرار المهر بالدخول وعلى استقرار مهر الملاءة
 اما هذا فبالنص وأما الاول فبتعليقه صلى الله عليه وسلم : وقوله « بما استحلت من فرجها »
 وفيه دليل على انه يستقر ولو اكدبت نفسها لوجود العلة المذكورة والله اعلم ■

علم جميع الناس * قلت ويحتمل انها نزلت فيهما جميعا فلعلمها سألنا في وقتين متقاربين فنزلت
 الآية وسبق هلال باللعان فيصدق انها نزلت في هذا وفي هذا وان هلالا أول من لاعن والله
 اعلم : اه اقول وما ذكره من التعليل بقوله لان ذلك حكم عام لجميع الناس هو الذي يقوله
 الأصوليون المبررة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب :

٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا
رَمَى امْرَأَتَهُ وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهُمَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَتَّلَاعِنَا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ قَضَى بِالْوَلَدِ لِلْمَرْأَةِ
وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَّلَاعِنَيْنِ (١)

وأما هذه الرواية الثانية ففيها زيادة نفى الولد وأنه يلتحق بالمرأة ويرثها
بارت البنوة منها وثبتت أحكام البنوة بالنسبة إليها (٢) ومفهومه يقتضي انقطاع
النسبة إلى الأب مطلقاً وقد ترددوا فيما لو كانت بنتاهل يحل للملاعن تزوجها ؛
وقوله «فمتلاعنا» كما قال الله تعالى ليس فيه ما يشعر بذكر نفى الولد في إمانه إلا
بطريق الدلالة : فإن كتاب الله يقتضي أن يشهد أنه لمن الصادقين وذلك راجع إلى
مادعاه ودعواه قد اشتملت على نفى الولد ؛ وقوله «وفرق بين المتلاعنين» يقتضي
أن الإمان موجب للفرقة ظاهراً *

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي
وابن ماجه : وهذا الحديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث أن ابن عمر
أضاف القضية إلى زمنه صلى الله عليه وآله وسلم وقضائه وأمره وهذا لا خلاف فيه بين العلماء
وانما الخلاف فيما يذكره الصحابي مضافاً إليه أو إلى غيره ؛ وأضافته إليه صلى الله عليه وآله
وسلم الصحيح أنه مرفوع ؛ أما ما لم يضاف إلى زمنه صلى الله عليه وآله وسلم فهو موقوف ؛
(٢) قال النووي في شرح مسلم يرثها وترث منه ما فرض الله تعالى للأُم وهو الثلث أن
لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الأخوة أو الأخوات وإن كان شيء من ذلك
فلها السدس : وقد اجمع العلماء على جريان التوارث بينه وبين أمه وبينه وبين أصحاب القروض
من جهة أمه وهم أخوته وأخواته من أمه وجداته من أمه ثم إذا دفع إلى أمه فرضها أو إلى
أصحاب القروض وبقي شيء فهو لموالى أمه إن كان عليها ولاء ولم يكن «و عليه ولاء بمباشرة
اعتاقه : فإن لم يكن لها موال فهو لميت المال هذا تفصيل مذهب الشافعي . وبه قال الزهري
ومالك وأبو ثور ؛ وقال الحسك وحامد يرثه ورثة أمه وقال آخرون عصبتها أمه روى
هذا عن علي وابن مسعود وعطاء واحد بن حنبل ؛ وقال أحمد فإن انفردت الأم أخذت جميع
ماله بالعصوبة ؛ وقال أبو حنيفة إذا انفردت أخذت الجميع لكن الثلث بالرض والباقى بالرد
على قاعدة مذهبه في إثبات الرد : والله اعلم ؛

٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ
 مِنْ بَنِي فِزَارَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ
 فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ هَلْ لَكَ ابْلٌ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَمَا أَلْوَانُهَا قَالَ حُمْرٌ
 قَالَ فَهَلْ يَكُونُ فِيهَا مِنْ أَوْزُقٍ قَالَ إِنْ فِيهَا لَوْزُقًا قَالَ فَأَنَّى
 أَتَاهَا ذَلِكَ قَالَ عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ قَالَ وَهَذَا عَسَى أَنْ
 يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ ﷺ (١)

فيه ما يشعر بان التعريض بنفى الولد لا يوجب حدا كذا قيل وفيه نظر لانه
 جاء على سبيل الاستفتاء والضرورة داعية الى ذكره والى عدم ترتب الحد
 والتعزير على المستفتين : وفيه دليل على ان المخالفة في اللون بين الاب والابن
 بالبياض والسواد لا يبيح الانتفاء وقد ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحكم
 والتعليل وأجاز بعضهم ذلك في السواد الشديد مع البياض الشديد : والاورق
 لون يميل الى الغبرة كلون الرماد والرماد يسمى اورق والجمع ورق بضم الواو
 وسكون الراء : واستدل به الأصوليون على العمل بالقياس فان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم حصل منه التشبيه لولد هذا الرجل المخالف للونه بولد الابل
 المخالف لوانها وذكر العلة الجامعة وهو نزوع العرق الا انه تشبيه في امر وجودي
 والذي حصلت المنازعة فيه هو التشبيه في الأحكام الشرعية *

(١) رواه البخارى في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه
 والامام احمد بن حنبل : وقوله « جاء رجل » اسمه ضمير بن قتادة : وقوله « فأنى أتاهها »
 هو بفتح الذون الثقيلة اى من اين أتاهها اللون الذى خالنها هل بسبب خل من غير لونها طراً
 عليها أو لا أمر آخر : وقوله « نزعه عرق » المراد بالعرق هنا الأصل من النسب تشبيها
 بحرق الشجرة : ومنه قولهم فلان عريق فى الأصالة اى ان اصله متناسب : وكذا معرق
 فى الكرم وهو ضرب مثل لتعريف السائل وتوضيح البيان بتشبيه المجهول بالمعلوم : والله اعلم

٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ اخْتَصَمَ سَعْدُ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ فَقَالَ سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا ابْنُ أَخِي عُنْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدٌ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ انْظُرْ إِلَيَّ شَبِيهِهِ وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِدَ عَلِيَّ فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ شَبِيهِهِ فَرَأَى شَبِيهَا يَدِينَا بِعُنْبَةَ فَقَالَ هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ وَاحْتَجَّيْ عَنْهُ يَا سَوْدَةَ فَلَمْ تَرَهُ سَوْدَةَ قَطُّ ^(١)

يقال زمعة باسكان الميم وهو الاكثر ويقال زمعة بفتح الميم ايضا : والحديث اصل في الحاق الولد بصاحب الفراش وان طرأ عليه وطء محرم : وقد استدل به بعض المالكية على قاعدة من قواعدهم واصل من أصول المذهب وهو الحكم بين حكيم وذلك ان يكون يأخذ مشابهة من أصول متعددة فيعطى احكاما مختلفة ولا يحض لاحد الاصول : ويبانه من الحديث ان الفراش مقتضى الحاقه بزمعة والشبهه البين مقتضى الحاقه بعنبة فاعطى النسب بمقتضى الفراش والحق بزمعة وروعي امر الشبهه بأمر سودة بالاحتجاج منه فاعطى الفرع حكما بين حكيم ولم يحض امر الفراش فتثبت الحرمة بينه وبين سودة ولا روعي امر الشبهه مطلقا فيلحق بعنبة : قالوا وهذا أولى التقديرات فان الفرع اذا دار بين اصلين فالحق باحدهما مطلقا فقد ابطال شبيهه بالثاني من كل وجه : وكذلك اذا فعل

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والأمام احمد بن حنبل : وقوله «الولد للفراس» اختلف العلماء في معنى الفراش فذهب الاكثر الى انه اسم للمرأة : وقد يعبر به عن حالة الافتراش : وقيل انه اسم للزوج روى ذلك عن أبي حنيفة : وانشد ابن الأعرابي مستدلا على هذا المعنى قول جرير : باتت تعانقه وبات فراشا : وقال في القاموس ان الفراش زوجة الرجل : قيل ومنه فرش مرفوعة والجارية يفرشها الرجل : والله أعلم

بالتاني وعرض الحاقه به كان ابطالا لحكم شبهه بالاول فاذا الحق بكل واحد منهما من وجه كان أولى من الغاء احدهما من كل وجه ■ ويمتض على هذا بان صورة النزاع ما اذا دار الفرع بين أصالين شرعيين يقتضي الشرع الحاقه بكل واحد منهما من حيث النظر اليه وهما لا يقتضى الشرع الا الحاق هذا الولد بالفراش والشبه ههنا غير مقتض للالحاق شرعا فيحمل قوله « واحتجبي منه ياسودة ■ على سبيل الاحتياط والارشاد الى مصلحة وجودية لاعلى سبيل بيان وجوب حكم شرعي : ويؤكده ان لو وجدنا شبهافي ولد لغير صاحب الفراش لم تثبت لذلك حكما وليس في الاحتجاب ههنا الا ترك امر مباح على تقدير ثبوت المحرمية وهو قريب : وقوله عليه السلام « هو لك » اي أخ ، وقوله عليه السلام « الولد للفراش » اي تابع للفراش او محكوم به للفراش او ما يقرب من هذا : وقوله عليه السلام ■ وللعاهر الحجر » قيل معناه ان له الخيبة مما ادعاه وطلبه كما يقال لقفلان التراب. وكما جاء في الحديث الصحيح ■ وان جاء يطلب فمن الكلب فاملا كفه ترابا » تعبيراً بذلك عن خيبته وعدم استحقاقه للن الكلب وانما لم يجروا اللفظ على ظاهره ويجعلوا الحجر ههنا عبارة عن الرجم المستحق في حق الزاني لانه ليس كل عاهر يستحق الرجم وانما يستحقه المحصن فلا يجري لفظ العاهر على ظاهره في العموم : اما اذا حملناه على ما ذكرناه من الخيبة كان ذلك عاما في حق كل زان والأصل العمل بالعموم فيما تقتضيه صميته *



٥ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى مَسْرُورًا تَبَرَّقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ فَقَالَ أَلَمْ تَرَى أَنَّ مُجَزَّزًا نَظَرَ آتِنَا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ: وَفِي لَفْظٍ كَانَ مُجَزَّزًا قَائِفًا ^(١)

اسارير وجهه تعنى الخطوط التي في الجبهة واحدها سرر وسرر. وجمعه اسرار وجمع الجمع اسارير: وقال الأصمعي الخطوط التي تكون في الكف مثلها السرر بفتح السين وازاء والسرر بكسر السين: استدل به فقهاء الحجاز ومن تبعهم على أصل من أصولهم وهو العمل بالقيافة حيث يشتهى الحاق الولد باحد الواطنين في طهر واحد لاني كل الصور بل في بعضها: ووجه الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سر بذلك. وقال الشافعي رحمه الله ولا يسري باطل: وخالف أبو حنيفة واصحابه رحمهم الله واعتذارهم عن الحديث انه لم يقع فيه الحاق متنازع فيه ولا هو وارد في محل النزاع فان أسامة كان لاحقا بفراش زيد من غير منازع له فيه واما الكفار كانوا يطعنون في نسبه للتباين بين لونه ولون أبيه في السواد والبياض فلما غطيا رؤسهما وبدت اقدمهما والحق مجرز أسامة بزيد كان ذلك ابطلا لطعن الكفار بسبب اعترافهم بحكم القيافة وابطال طعنهم حق فلم يسر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بحق: والأولون يجهلون بانه وان كان ذلك واردا في صورة خاصة الا ان له جهة عامة وهي دلالة الاشتباه على الانساب فنأخذ هذه الجهة من الحديث ونعمل بها: واختلف مذهب الشافعي في ان القيافة هل تختص ببني مدج أم لا من حيث ان المعتبر في ذلك الاشتباه وذلك غير خاص

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ: ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والاثمَام احمد بن حنبل: وقوله «أسامة بن زيد» قال أبو داود في سننه سمعت احمد بن صالح يقول كان أسامة اسود شديد السواد مثل القار وكان زيد أبيض مثل القطن: اه وكان في الجاهلية يقدحون في نسب أسامة لذلك وكانت امه سوداء حبشية

٣٣٠ : أو يقال ان لهم في ذلك قوة ليست لغيرهم ومحل النص اذا اخص بوصف يمكن اعتباره لم يمكن التأوه لاحتمال ان يكون مقصودا للشارح : ومجوز بضم الميم وفتح الجيم وكسر الزاي المشددة الماعجمة وبعدها زاي معجمة : واختلاف مذهب الشافعي ايضا في انه هل يعتبر العدد في القائف ام يكفي القائف الواحد فان مجوزا انفراد بهذه القيافة ولا يرد على هذا لانه ليس من محال الخلاف واذا كان من هذا الحديث الاكتفاء بالقائف الواحد وليس من محال الخلاف كما قدمنا : وقوله «آقا» أى في الزمن القريب من القول . وقد ترك في هذه الرواية ذكر تغطية أسامة وزيد رؤسهما وظهور اقداهما (١) وهي زيادة مفيدة جدا لما فيها من الدلالة على صدق القيافة : وكان يقال ان من علوم العرب ثلاثة السيافة والعيافة والقيافة : فاما السيافة فهي شم تراب الأرض ليعلم بها الاستقامة على الطريق او الخروج منها : قال المعري

أودى فليت الحادثات كفاف * مال المسيف وغير المستاف

والمستاف هو هذا القاص : وأما العيافة فهي زجر الطير والطيخة والتفاؤل بهما وما قارب ذلك . وأما السانح والبارح ففي الوحش : وفي الحديث «العيافة والطرق من الجيت» والطرق هو الرمي بالحصى . وأما القيافة فهي ما نحن فيه وهو اعتبار الاشتباه للالحاق بالأنساب *

(١) الحديث رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي بلفظ «ألم ترى ان مجوزا المدلجى رأى زيدا وأسامة قد غطيا رؤسهما بقطيفة وبدت اقداهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض» ومما يقيد صدق القيافة قوله صلى الله عليه وآله وسلم لام سليم «فما يكون الشبه» وأم أسامة كانت سوداء فجاء شهبها : ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم «ان ماء الرجل اذا سبق ماء المرأة كان الشبه له» : والله أعلم

٦- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ذَكَرَ الْعَزْلُ لِلرَّسُولِ ﷺ فَقَالَ وَلَمْ يَفْعَلْ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ وَلَمْ يَقُلْ فَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا ^(١)

٧- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نَعَزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ لَوْ كَانَ شَيْئًا يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ ^(٢)

اختلف الفقهاء في حكم العزل فأباحه بعضهم مطلقا : وقيل فيه إذا جاز ترك أصل الوطء جاز ترك الانزال . ورجح هذا بعض أصحاب الشافعي . ومن الفقهاء من كرهه في الحرة إلا باذنها وفي الزوجة الأمة إلا باذن السيد لحقهما في الولد ولم يكرهه في السراري لما في ذلك أعنى الانزال من التعريض لاتلاف المالية وهذا مذهب المالكية . وفي الحديث إشارة الى الحاق الولد وان وقع العزل وهو مذهب أكثر الفقهاء *

يستدل من يحيز العزل مطلقا واستدل جابر بالتقرير من الله تعالى على ذلك وهو استدلال غريب وكان يحتمل ان يكون الاستدلال بتقرير الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لكنه مشروط بعلمه بذلك وللفظ الحديث لا يقتضى الا الاستدلال بتقرير الله تعالى *

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة قريبة من هذا : ومسلم والامام احمد بن حنبل : وقوله « ذكر العزل » العزل ان يجامع فاذا قارب الانزال نزع وانزل خارج النرج وتأذى به المرأة : وهو مكروه في كل حال عند الشافعية وكل امرأة سواء رضيت أم لا : وقوله « فانه ليست نفس » الخ معناه كما قاله النووي رحمه الله تعالى ما عليكم ضرر في ترك العزل لان كل نفس قدر الله تعالى خلقها لا بد ان يخلقها سواء عزلت أم لا وما لم يقدر خلقها لا يقع سواء عزلت أم لا فلا فائدة في عز لكم فانه ان كان الله قدر خلقها سبقكم الماء فلا ينفع حرصكم في منع الخلق » وقوله « ليس » مهمله لا عمل لها والله اعلم .

(٢) خرجه البخاري في غير موضع . ومسلم والامام احمد بن حنبل :

٨ - عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لغير أبيه وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كُفْرًا وَمَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا وَلَيْتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ أَوْ قَالَ عَدُوَّ اللَّهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ : كَذَا عِنْدَ مُسْلِمٍ : وَلِلْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ (١)

يدل على تحريم الانتفاء من النسب المعروف والاعتزاء الى نسب غيره ولا شك ان ذلك كبيرة لما يتعلق به من المفساد العظيمة وقد نبهنا على بعضها فيما مضى وشرط الرسول صلى الله عليه وآله وسلم العلم لان الانساب قد يتراخي فيها مدد الآباء والأجداد ويتعذر العلم بحقيقتها وقد يقع الاختلال في النسب في الباطن من جهة النساء ولا يشعر به فشرط العلم لذلك . وقوله « الا كفر » متروك الظاهر عند الجمهور فيحتاجون الى تأويله وقد تؤول بكفر النعمة او بانه اطلاق عليه كفر لانه قارب الكفر لعظم الذنب فيه تسمية للشيء باسم ما قارب به ■ او يقال بتأويله على فاعل ذلك مستحلاله . وقوله عليه السلام « من ادعى ما ليس له » تدخل فيه الدعاوى الباطلة كلها ومنها دعوى المال بغير حق وقد جمل الوعيد عليه بالنار لانه لما قال « فليتبوأ مقعده من النار » اقتضى ذلك تعين دخوله النار لان التخيير في الأوصاف فقط يشعر بثبوت الأصل ■

واقول ان هذا الحديث يدخل تحته ما ذكره بعض الفقهاء في الدعاوى من نصب مشجر يدعي في بعض الصور حفظا لزعم الدعوى والجواب وهذا المشجر

(١) الحديث رواه البخاري بالناظر قريبة من هذا كما قاله المصنف وذكر في غير موضع بزيادة ونقص عن هذا وقوله « وليتبوأ مقعده » اي لينزل منزله في النار او فليخذ منزلا بها وهو اما دعاء واما خبر بلفظ الأمر ■ ومعناه هذا جزاؤه : وقد يجازي وقد يعنى عنه وقد يتوب فيسقط : هذا في الآخرة أما في الدنيا فان جماعة قالوا اذا كذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تقبل توجه منهم الامام احمد وابن الزبير الحميدى وأبو بكر الصيرفي وابو المطفر السمعاني ■ والله اعلم :

يدعى ما يعلم انه ليس له والقاضي الذي يقيمه عالم بذلك ايضا وليس حفظ هذه القوانين من المنتصوات في الشرع حتى يخص بها هذا العموم والمقصود الاكبر في القضاء ايصال الحق الى مستحقه فانحرام هذه المراسم الحكيمة مع تحصيل مقصود القضاء وعدم تنصيب صاحب الشرع على وجوبها أولى من مخالفة هذا الحديث والدخول تحت الوعيد العظيم الذي دل عليه : وهذه طريقة اصحاب مالك اعني عدم التشديد في هذه المراسم * وقوله عليه السلام « فليس منا » اخف مامضى فيمن ادعى الى غير ابيه لانه اخف في المفسدة من الأول اذا كانت الدعوى بالنسبة الى المال وليس في اللفظ ما يقتضي الزيادة على الدعوى بأخذ المال المدعي به مثلاً . وقد يدخل تحت هذا اللفظ الدعاوى الباطلة في العلوم اذا ترتبت عليها مفساد . وقوله « فليس منا » قد تأوله بعض المتقدمين في غير هذا الموضع بان قال ليس مثلنا فرارا من القول بكفره وهذا كما يقول الاب لولده اذا انكر منه اخلاقا أو أعمالا لست مني . وكأنه من باب نفى الشيء لانتفاء ثمرته فان المطلوب ان يكون الابن مساويا للاب فيما يريد من الاخلاق الجميلة فلما انتفت هذه الثمرة بقيت البتة مبالغة . واما من وصف غيره بالكفر فقد ترتب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم قوله « حار عليه » بالحاء المهملة اى رجع قال الله تعالى (انه ظن ان لن يحور) اى يرجع حيا وهذا وعيد عظيم لمن اكفر احدا من المسلمين وليس كذلك وحى ورطة عظيمة وقع فيها خلق كثير من المتكلمين ومن المنسوبين الى السنة واهل الحديث لما اختلفوا في العقائد فغلطوا على مخالفيهم وحمكوا بكفرهم وخرق حجاب الهيبة في ذلك جماعة من الحشوية وهذا الوعيد لاحق بهم اذا لم تكن خصوصهم كذلك *



وقد اختلف الناس في التكفير وسببه حتى صنف فيه مفرداً والذي يقع النظر في هذا ان مآل المذهب هل هو مذهب أولا (١) فن اكفر المبتدعة قال ان مآل المذهب مذهب فيقول المجسمة كفار لانهم عبدوا جسما وهو غير الله فهم عابدون لغير الله ومن عبد غير الله كفر : ويقول المعتزلة كفار لانهم وان اعترفوا

(١) اى لازم المذهب هل يكون مذهبا لمن لزم ذلك من كلامه : واعلم ان الحق ان لازم المذهب ليس بمذهب لانه قد يطلق الكلام غير مراد للوازمه فان الامة السوداء التي قال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اين الله قالت في السماء قال انها مؤمنة :

باحكام الصفات فقد انكروا الصفات ويلزم من انكار الصفات انكار احكامها
ومن انكر احكامها فهو كافر . وكذلك المعنوية تنسب الكفر الى غيرها بطريق الماكن
■ والحق انه لا يكفر احد من اهل القبلة الا بانكار متواتر من الشريعة عن
صاحبها فانه حينئذ يكون مكذبا للشرع وليس مخالفة القواطع ما خذا للكفر
وانما مأخذه مخالفة السمعية القطعية طريقا ودلالة * وعبر بعض اصحاب الاصول
عن هذا بما معناه ان من انكر طريق اثبات الشرع لم يكفر كمن انكر الاجماع
ومن انكر الشرع بعد الاعتراف بطريقه كفر لانه مكذب فقد نقل عن بعض
المتكلمين انه قال لا كفر الا من كفرني: وربما خفي سبب هذا القول على بعض
الناس وحمله على غير محله الصحيح : والذي ينبغي ان يحمل عليه انه قد ملح هذا
الحديث الذي يقتضي ان من دعا رجلا بالكفر وليس كذلك رجع اليه الكفر
ولذلك قال عليه السلام « من قال لاخيه كافر فقد باء بها احدهما » . وكان هذا
المتكلم يقول الحديث دل على انه يحصل الكفر لاحد الشخصين اما المكفر او
المكفر فاذا كفرني بعض الناس فالكفر واقع باحدنا وانا قاطع بانني لست
بكافر فالكفر راجع اليه ■



كتاب الرضاع^(١)

١ -  عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بِنْتِ حَمْزَةَ لَا تَحِلُّ لِي يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَهِيَ ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ^(٢) 

صريحه يدل على ان بنت الأخ من الرضاعة حرام . وقوله عليه السلام « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » الحرام من النسب سبع : الامهات . والبنات . والاخوات . والعمات . والخالات . وبنات الاخ . وبنات الاخت فيحرم من الرضاع كما يحرم من النسب . فأمك كل من أرضعتك او أرضعت من أرضعتك او أرضعت من ولدتك بواسطة او بغير واسطة . وكذلك كل امرأة ولدت المرضعة والفحل . وكل امرأة أرضعت بلبنك او أرضعتها امرأة ولدتها او أرضعت بلبن من ولدتها فهي بنتك . وكذلك بناتها من النسب والرضاع : وكل امرأة أرضعتها أمك او أرضعت بلبن أمك فهي أختك . وكذلك كل امرأة ولدتها المرضعة او الفحل فاخوات الفحل والمرضعة واخوات من ولدهما من النسب والرضاع عماتك وخالاتك . وكذلك كل امرأة أرضعتها واحدة من جداتك او أرضعت بلبن واحد من اجدادك من النسب والرضاع : وبنات اولاد المرضعة والفحل في الرضاع والنسب بنات أخيك وأختك . وكذلك كل انثى أرضعتها

(١) اي هذا كتاب في بيان الأحاديث التي يؤخذ منها احكام الرضاع : وهو بفتح الراء وكسرهما . والرضاعة ايضا بفتح الراء وكسرهما وفي الباب اربعة أحاديث .

(٢) خرجه البخاري في غير موضع : ومسلم والنسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل . وقوله « في بنت حمزة » هو ابن عبد المطلب بن هاشم عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخوه من الرضاعة أرضعتها ثوية مولاة أبي لهب : وكان حمزة اسن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسنتين : واختلف في اسم ابنة حمزة على اقوال : امامة وسلمي وفاطمة وعائشة وأمة الله وعمارة ويعلى .

أختك أو أرضعت بلبن أختك . وبناتها وبنات أولادها من الرضاع والنسب بنات أختك . وبنات كل ذكر أرضعته أمك أو أرضع بلبن أختك . وبنات أولادهن من الرضاع أو النسب بنات أخيك . وبنات كل امرأة أرضعته أمك أو أرضعت بلبن إبيك وبنات أولادها من النسب والرضاع أولاد أختك * وقد استثنى الفقهاء من هذا العموم أعني قوله عليه السلام « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » أربع نسوة يحرم من النسب وقد لا يحرم من الرضاع ■ الأولي أم أخيك وأم أختك من النسب هي أمك أو زوجة إبيك وكلاهما حرام : ولو أرضعت أجنبية أخاك أو أختك لم تحرم * الثانية أم نافتك أما بنتك أو زوجة ابنك وهما حرامان : وفي الرضاع قد لا يكون بنتا ولا زوجة ابن بان ترضع أجنبية نافتك ■ الثالثة جدة ولدك من النسب أما أمك أو أم زوجتك وهما حرامان . وفي الرضاع قد لا يكون أما ولا أم زوجة كما إذا أرضعت أجنبية ولدك فأمها جدة ولدك وليست بأمك ولا أم زوجتك ■ الرابعة أخت ولدك من النسب حرام لأنها أما بنتك أو ربيبك ولو أرضعت أجنبية ولدك فبنتها أخت ولدك وليست بنتا ولا ربيبة . فهذه الأربع مستثنيات من عموم قولنا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (١) وأما أخت الأخ فلا تحرم لا من النسب ولا من الرضاع . وصورته أن يكون لك أخ من أب وأخت من أم فيجوز لأخيك من الأب نكاح أختك من الأم وهي أخت أخيه . وصورته من الرضاع امرأة أرضعتك وأرضعت صغيرة أجنبية منك يجوز لأخيك نكاحها وهي أختك . وفي معنى هذا الحديث حديث عائشة الذي بعده وهو قوله عليه السلام « أن الرضاع يحرم ما يحرم من الولادة » وهو

(١) قال الفاكهاني في الشرح قلت بل هي سبع : والخامسة يجوز للمرأة أن يتزوج أختها من الرضاع بخلاف النسب : والسادسة يجوز للرجل أن يتزوج أم عمه وعمته من الرضاع بخلاف النسب : والسابعة يجوز له أن يتزوج أم خاله وخالته من الرضاع بخلاف النسب فاعرفه :

٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّضَاعُ مُحَرَّمٌ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ: ^(١) وَعَنْهَا قَالَتْ إِنْ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ بَعْدَ مَا أُتِرِلَ الْحِجَابُ فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَا آذَنُ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي وَلَكِنِّي أَرْضَعَنِي امْرَأَةُ أَبِي الْقُعَيْسِ فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي وَلَكِنِّي أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ فَقَالَ إِنْ ذَنِي لَهُ فَإِنَّهُ عَمَلُكَ رَبَّتْ يَمِينُكَ قَالَ عُرْوَةُ فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ حَرَّمُوا مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ: وَفِي لَفْظِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ فَلَمْ آذَنُ لَهُ فَقَالَ أَتَحْتَجِبِينَ مِنِّي وَأَنَا عَمَلُكَ فَقُلْتُ كَيْفَ ذَلِكَ قَالَ أَرْضَعَنِي امْرَأَةُ أَخِي بَلْبَنٍ أَخِي قَالَتْ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ صَدَقَ أَفْلَحُ إِنْ ذَنِي لَهُ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ: أَيْ افْتَقَرْتَ وَالْعَرَبُ تَدْعُو عَلَى

فيه نوع من التعريض لخشية ان تكون رضاعة ذلك الشخص وقعت في حال الكبر: وفيه دليل على ان كلمة انما للحصر لان المقصود حصر الرضاعة المحرمة في الحجة لا مجرد اثبات الرضاعة في زمن الحجة *

(١) خرجه البخاري بالفاظ مختلفة هذا احدها || ومسلم وأبو داود والفسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل |

الرَّجُلُ وَلَا تُرِيدُ وَقُوعَ الْأَمْرِ بِهِ^(١) : وَعَنْهَا قَالَتْ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ فَقَالَ يَا عَارِشَةُ مَنْ هَذَا قُلْتُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ فَقَالَ يَا عَارِشَةُ انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ فَأَنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ اعْرِفْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ^(٢)

٣ - عَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِيَّاهَبٍ فَجَاءَتْ أُمَّةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ قَدْ أَرْضَعْنَكُمَا فذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَالَ فَأَعْرَضَ عَنِّي قَالَ فَتَمَنَّحَيْتُ فذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ قَالَ وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْ قَدْ أَرْضَعْتَكُمَا^(٣)

من الناس من قال انه تقبل شهادة المرضعة وحدها في الرضاع اخذا بظاهر هذا الحديث ولا بد فيه مع ذلك أيضا اذا اجريناه على ظاهره من قبول شهادة

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل . وقوله « القميس » هو بضم القاف وفتح العين المهملة ثم المشنة تحت ساكنة :

(٢) رواه البخاري في غير موضع ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وهذا الحديث رد به الجمهور على حديث مسلم في سلة بنت سهل امرأة أبي حذيفة وارضاعها سالما وهو رجل فان سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الامصار الى الآن لا تثبت الارضاع من دون ستين لهذا الحديث : ولقوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) وحملوا حديث سلة على أنه مختص بها وبسالم وأبو حنيفة اعتبر ستين ونصفا وقال زفر ثلاث سنين وعن مالك رواية انه ستتان وأيام وقالت عائشة وداود تثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ كما ثبت برضاع الطفل - حديث سالم :

(٣) خرجه البخاري بهذا اللفظ : وخرجه باقي اصحاب السنن الا ابن ماجه بالفاظ قريبة من هذا : وقوله « أم يحيى » اسمها غنية بفتح الغين المعجمة وكسر النون بعدها تحية مشددة وقيل اسمها زينب : وقوله « وأبي إياهب » بكسر الهمزة وآخره باء موحدة :

٤ -- عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْنِي مِنْ مَكَّةَ فَتَبِعَهُمْ ابْنَةُ حَمْزَةَ تُنَادِي يَا عَمُّ فَتَنَاقَوْهَا عَلَى فَاخْذُ بِيَدِهَا وَقَالَ لِفَارِطَةَ دُونَكَ ابْنَةُ عَمِّكَ فَاحْتَمَلْتَهَا فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلَى وَزَيْدٍ وَجَعْفَرٍ فَقَالَ عَلِيٌّ أَنَا أَحَقُّ بِهَا وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّي وَقَالَ جَعْفَرُ ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي وَقَالَ زَيْدُ ابْنَةُ أَخِي فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِخَالَتِهَا وَقَالَ الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ وَقَالَ لِعَلِيٍّ أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ وَقَالَ لَجَعْفَرٍ أَشَبَّهْتَ خَلْقِي وَخَلْقِي وَقَالَ لَزَيْدٍ أَنْتَ أَخُو نَاوَمٍ وَلَا نَا^(١)

الامة (٢) . ومنهم من لم يقبل ذلك وحمل هذا الحديث على الورع دون التحريم ويشعر به قوله عليه السلام « كيف وقد قيل » والورع في مثل هذا متأكد : وعقبة بن الحرث هو ابو سروعة بكسر السين المهملة وسكون الراء وفتح الواو والعين المهملة والله اعلم *

الحديث أصل في باب الحضانة وصرح ان الخالة فيها كالأم عند عدم الأم : وقال عليه السلام « الخالة بمنزلة الأم » سياق الحديث يدل على انها بمنزلتها في الحضانة : وقد يستدل باطلاقه أصحاب التنزيل على تنزيلها بمنزلة الأم

(٢) وهذا مروى عن عثمان وابن عباس والزهرى والحسن واسحق والأوزاعى واحمد ابن حنبل وأبو عبيد ولكنه قال يجب العمل على الرجل بشهادتها فينارق زوجته ولا يجب الحكم على الحاكم : وروى ذلك عن مالك وفي رواية عنه أنه لا يقبل في الرضاع الا شهادة امرأتين وبه قال جماعة من اصحابه : وقال جماعة منهم بالأول : وذهبت الحنفية وغيرهم الى أنه لا بد من رجلين او رجل وامرأتين كسائر الأمور ولا تكفى شهادة المرضعة وحدها وظاهر الحديث الأول : ودعوى أنه من باب الاحتياط فيه نظر والله أعلم |

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ : والترمذى : وقوله لزيد « ومولانا » أى المولى الأسفل لانه أصابه سباء فاشتري لخدمته رضى الله عنها فوهبته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو صبي فاعتقه وتبناه : والله أعلم :

في الميراث الا ان الاول اقوى فان السياق طريق الى بيان المجملات وتيسير
 الاحتمالات وتنزيل الكلام على المقصود منه . وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد
 أصول الفقه ولم أر من تعرض لها في أصول الفقه بالكلام عليها وتقرير قاعدتها
 مطولة الا بعض المتأخرين ممن ادركنا اصحابهم وهي قاعدة متعينة على الناظر وان
 كانت ذات شعب على المناظر : والذي قاله النبي صلى الله عليه وسلم لهؤلاء
 الجماعة من الكلام المطيب لقلوبهم من حسن اخلاقه صلى الله عليه وسلم * ولعلك
 تقول أما ما ذكره لعلى وزيد فقد ظهرت مناسبتة لان حرمانهما من مرادهما مناسب
 لجبرهما بذكر ما يطيب قلوبهما . وأما جعفر فانه حصل له مراده من اخذ الصبية
 فكيف فاسب ذلك جبره بما قيل له : فيجيب عن ذلك بان الصبية استحققتها الخالة
 واحكم بها لجعفر بسبب الخالة لا بسبب نفسه فهو في الحقيقة غير محكوم له
 بصبية (١) فناسب ذلك جبره بما قيل له *

(١) قال النفاكهماني ولانه لو لم يقل له عليه الصلاة والسلام ما قال ربما تالم لقوت مدحته
 عليه الصلاة والسلام كما مدحهما ولاختار ذلك على اخذ الصبية وانه لجدير بذلك وكيف لا وهو
 عليه الصلاة والسلام تترك في محبته الآباء والامهات والبنون والبنات فكان يكون في هذا
 الوجه قد فاته المقصود الاعظم والامر الالهم *



كتاب القصاص^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَحِلُّ دَمُ إِمْرِيٍّ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثِ الثِّيَبِ الزَّانِي وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ^(٢)

وهؤلاء الثلاثة مباحو الدم بالنص : وقوله عليه السلام : يشهد أن لا إله الا الله واني رسول الله ﷺ كالتفسير لقوله مسلم . وكذلك المفاارق للجماعة كالتفسير لقوله التارك لدينه : والمراد بالجماعة جماعة المسلمين وانما فراقهم بالردة عن الدين وهو سبب لا باحة دمه بالاجماع في حق الرجل : واختلف الفقهاء في المرأة هل تقتل بالردة ام لا ومذهب ابى حنيفة لا تقتل ومذهب غيره تقتل : وقد يؤخذ من قوله « المفاارق للجماعة » بمعنى المخالف لاهل الاجماع فيكون متمسكا لمن يقول مخالف الاجماع كافر وقد نسب ذلك لبعض الناس وليس ذلك بالهين وقد قدمنا الطريق في التكفير *

فالمسائل الاجماعية تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلوات مثلا . وتارة لا يصحبها التواتر : فالقسم الاول يكفر جاحده لمخالفته المتواتر

(١) أى هذا باب في ذكر الاحاديث التي يثبت بها أحكام القصاص : قال الازهرى القصاص المائة وهو مأخوذ من القص وهو القطع : وقال الواقدي وغيره من المحققين هو من اقتصاص الاثر وهو تتبعه لان المقتص يتبع جنابة الجاني فيأخذ بمثلها : يقال اقتص من غريمه واقتص السلطان فلانا من فلان أى أخذ له قصاصه : ويقال استقتص فلانا طلب منه قصاصه : وذكر في الباب تسعة أحاديث : والله أعلم

(٢) خرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « يشهد » الخ هذا وصف كاشف لان المسلم لا يكون مسلما الا اذا كان يشهد تلك الشهادة وقد أشار الشارح الى هذا بقوله : كالتفسير لقوله مسلم :

للمخالفة الاجماع . والقسم الثاني لا يكفر به . وقد وقع في هذا المكان من يدعي الحذق في المعقولات ويميل الى الفلسفة فظن ان المخالفة في حدوث العالم من قبيل مخالفة الاجماع وأخذ من قول من قال انه لا يكفر مخالف الاجماع ان لا يكفر هذا المخالف في هذه المسئلة وهذا كلام ساقط بالمره اما عن عمي في البصيرة او تعام لان حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الاجماع والتواتر بالنقل عن صاحب الشريعة فيكفر المخالف بسبب مخالفته النقل المتواتر لا بسبب مخالفته الاجماع * وقد استدلل بهذا الحديث على ان تارك الصلاة لا يقتل بتركها فان ترك الصلاة ليس من هذه الاسباب اعني زنا المحصن وقتل النفس والردة . وقد حصر النبي صلى الله عليه وسلم اباحة الدم في هذه الثلاثة بلفظ النفي العام والاستثناء منه لهذه الثلاثة : وبذلك استدلل شيخ والدى الامام الحافظ ابو الحسن على بن المفضل المقدسي في ابياته التي نظمها في حكم تارك الصلاة انشدنا الفقيه المفتي ابو موسى هرون بن عبد الله المهراني قديما . قال انشدنا الحافظ ابو الحسن على بن المفضل المقدسي لنفسه

خسر الذي ترك الصلاة وخابا * واني معادا صالحا وما آبا
ان كان يحجدها فحسبك انه * أمسى بربك كافرا مرتابا
او كان يتركها لنوع تكاسل * غطي على وجه الصواب حجبا
قالشافعي ومالك رأيا له * ان لم يتب حذ الحسام عقابا
وابو حنيفة قال يترك مرة * هملا ويحبس مرة ايجابا
والظاهر المشهور من اقواله * تعزيره زجرا له وعقابا
الى ان قال

والرأى عندي ان يؤدبه الاما * م بكل تاديب رآه صوابا
ويكف عنه القتل طول حياته * حتى يلاقى في المساب حسابا
فلاصل عصمته الى ان يمتطي * احدى الثلاث الى الهلاك ركابا
الكفر او قتل المكافى عامدا * او محصن طاب الزنا فاصابا
فهذا من المنسوين الى اتباع مالك اختار خلاف مذهبه في ترك قتله . واما

الحرمين ابو المعلى الجهمي استشكل قتله من مذهب الشافعي ايضا . وحاء بعض المتأخرين ممن ادركنا زمنه (١) فاراد ان يزيل الاشكال فاستدل بقوله عليه السلام «أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله واني رسول الله و يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة» ووجه الدلالة منه انه وقف العصمة على مجموع الشهادتين و ايقام الصلاة و ايتاء الزكاة و المرتب على اشيء لا يحصل الا بمحصل مجموعها و ينتفى بانتفاء بعضها . وهذا ان قصد به الاستدلال بالمنطوق وهو قوله عليه السلام ■ «أمرت ان أقاتل الناس حتى » اطلع فانه يقتضى بمنطوقه الامر بالقتال الى هذه الغاية فقد ذهل وسها لانه فرق بين المقاتلة على الشيء و القتل عليه فان المقاتلة مفاعلة يقتضي الحصول من الجانبين فلا يلزم من اباحة المقاتلة على الصلاة اذا قوتل عليها اباحة القتل عليهما من الممتنع عن فعلها اذا لم يقاتل * ولا اشكال بان قوما لو تركوا الصلاة و نصبوا القتال عليها انهم يقاتلون انما النظر و الخلاف فيما اذا تركها انسان من غير نصب قتال هل يقتل عليها ام لا : فتأمل الفرق بين المقاتلة على الصلاة و القتل عليها و انه لا يلزم من اباحة المقاتلة عليها اباحة القتل عليها . وان كان اخذ هذا من لفظ آخر الحديث وهو ترتب المصمة على فعل ذلك فانه يدل بمفهومه على انها لا ترتب على فعل بعضها ان الخطب لانه ادلالة مفهوم و الخلاف فيها معروف مشهور . و بعض من ينازعه في هذه المسئلة لا يقول بدلالة المفهوم ولو قال بها فقد ترجح عليها دلالة المنطوق في هذا الحديث ■

(١) قال الدماميني في المصاييح اظنه الشيخ قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير رحمهم الله جيا ■



٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ ^(١)

هذا تعظيم لأمر الدماء فان البداءة تكون بالانهم فلا تم وهي حقيقة بذلك فان الذنوب تعظم بحسب عظم المفسدة الواقعة بها او بحسب فوات المصالح المتعلقة بدمها وهدم البنية الانسانية من اعظم المفاسد ولا ينبغي ان يكون بعد الكفر بالله تعالى اعظم منه : ثم يحتمل من حيث اللفظ ان تكون هذه الاولوية مخصوصة بما يقع الحكم فيه بين الناس : ويحتمل ان تكون عامة في اولية ما يقضى فيه مطلقا . وما يقوى الاول ماجاء في الحديث « ان أول ما يحاسب به العبد صلاته » * (٢)

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجة والامام احمد بن حنبل : وقوله « أول ما يقضى » يجوز أن تكون ماموصولة والمائد مخذوف تقديره فيه : ويجوز أن تكون مصدرية : تقديره أول قضاء وقوله في الدماء : « في الدماء » هذه رواية : وفي رواية « بالدماء » والمعنى القضاء بالدماء التي كانت بين الناس في الدنيا : (٢) الحديث رواه أصحاب السنن الاربعة : قال الحافظ في الفتح بعد ما أجاب عن الاشكال والجمع بينهما على أن النسائي أخرجهما في حديث واحد لوروده من طريق أبي وائل عن ابن مسعود رفعه : أول ما يحاسب العبد به الصلاة وأول ما يقضى بين الناس في الدماء :



٣ - عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ قَالَ انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ إِلَى خَيْبَرَ وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ فَتَفَرَّقَا فَأَتَى مُحَيِّصَةُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ وَهُوَ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ قَتِيلًا فَدَفَنَهُ ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَحَوِيصَةُ ابْنُ مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَبُرَ كَبْرُوهُ وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ فَسَكَتَ فَتَكَلَّمَا فَقَالَ اتَّحَافُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ قَاتِلِكُمْ أَوْ مَاحِكِكُمْ قَالُوا وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَرِ قَالَ فَتَبَرَّئْكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا فَقَالُوا كَيْفَ نَأْخُذُ بِأَيِّمَانِ قَوْمٍ كُفَّارٍ فَعَقَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ ^(١) : وَفِي حَدِيثِ سَمَادِ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ رَسُولُ

وفيه مسائل الأولى حثمة بفتح الحاء المهملة وسكون اثناء المثناة : وحويصة بضم الحاء المهملة وسكون الياء وقد تشدد مكسورة : ومحيصة بضم الميم وفتح الحاء المهملة وسكون الياء وقد تشدد ■ الثانية هذا الحديث أصل في القسامة واحكامها . والقسامة بفتح القاف هي اليمين التي يحلف بها المدعي بالدم عند اللوث (٢) وقيل انها في اللفظة اسم للاولياء الذين يحلفون على دعوي الدم : وموضع جريان القسامة ان يوجد قتيل لا يعرف قاتله ولا تقوم عليه بينة ويدعي

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه : وقوله « يتشحط » أي يتخبط ويضطرب ويتمغ : وقوله « كبر » وهو أمر من التكبير أي قدم الاسن يتكلم : وكرر للمبالغة : وقوله « فتبرئكم » من الابراء أي تبرأ اليكم من دعواكم بخمسين يمينا : وقيل معناه يخلصونكم من اليمين بأن يحلفوا فاذا حلفوا انتهت الخصومة ولم يثبت عليهم شيء وخلصتم أنتم من اليمين : (٢) « قال في النهاية » وهو أن يشهد شاهد واحد على اقرار المقتول قبل أن يموت أن فلانا قتلني ويشهد شاهدان على عداوة بينهما أو على تهديد منه له أو نحو ذلك وهو من التلوث التلطيح يقال لائمة في التراب يلوثه

اللَّهُ ﷻ يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيَدْفَعُ بِرُمْتِهِ فَقَالُوا
أَمْرٌ لَمْ نَشْهَدْهُ كَيْفَ نَحْلِفُ قَالَ فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِإِيمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ
قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَأْخُذُ بِأَقْوَالِ قَوْمٍ كُفَّارٍ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ
فَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ فَوَدَّاهُ بِمِائَةٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ ^(١)

ولى القتل قتله على واحد او جماعة ويقتن بالحال ما يشعر بصدق الولى على تفصيل
في الشروط عند الفقهاء أو بعضهم . ويقال له اللوث فيحلف على ما يدعيه * الثالثة
قد ذكرنا اللوث ومعناه وفرع الفقهاء له صورا : منها وجد ان القتل في محلة او
قربة بينهم وبين اهلها عداوة ظاهرة . ووصف بعضهم القرية ههنا بان تكون صغيرة

«١» وجدها مش نسخة ما نصدها بعض العلماء أن قوله من ابل الصدقة غلط من الرواة لان الصدقة
المفروضة لاتصرف هذا المصرف بل هي لاصناف سبهاهم الله : وقال الامام أبو اسحق المروزي
يجوز صرفها في هذا المصرف لهذا الحديث فأخذ بظاهره وقال جمهور أصحابنا وغيرهم معناه اشتراها
من ابل الصدقة بعد أن ملكها مصرف الصدقة ثم دفعها تبرعا الى هذا القتل وهو المختار وحكى
القاضي عن بعض العلماء أنه يجوز صرف الزكاة في المصالح العامة وتأول هذا الحديث عليه
وتأوله بعضهم على أن اولياء القتل كانوا محتاجين ممن يباح لهم الزكاة بخلاف أشرف القبائل
ولأنه سباه دية وتأوله بعضهم على أنه من سهم المؤلفة من الزكاة استئلافا لليهود اعلمهم يسلمون :
وفي هذا الحديث دلالة أنه ينبغي للامام مراعاة المصالح العامة للاهتمام باصلاح ذات البين
وفيه اثبات القسامة وفيه الابتداء بيمين المدعى في القسامة وفيه جواز رد اليمين على المدعى
عليه اذا نكل المدعى في القسامة : وفيه جواز الحكم على الغائب وسماع الدعوى في الدماء من غير
حضور الخصم . وفيه جواز اليمين بالظن وان لم يتيقن اه شرح مسلم . وفي الهدى ما لفظه وقد
ظن بعض العلماء ان ذلك من سهم النارمين وهذا لا يصح فان غارم أهل المدينة لا يعطى من الزكاة
وظن بعضهم أن ذلك ما فضل من الصدقة على أهلها فللامام أن يصرفه في المصالح وهذا اقرب
من الأول وأقرب منه أنه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده واقترض الدية من ابل الصدقة
ويدل عليه «قوداه من عنده» وأقرب من هذا كله أن يقال ما عمله النبي لاصلاح ذات البين
بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغلام لما غرمه لاصلاح ذات البين ولعل هذا مراد
من قال أنه قضاها من سهم النارمين انتهى . والله أعلم

واشترط ان لا يكون معهم ساكن من غيرهم لاحتمال ان القتل من غيرهم حينئذ **الرابعة** في الحديث «وهو يشحط في دمه قبلًا» وذلك يقتضي وجود الدم صريحاً والجراحة ظاهرة ولم يشترط الشافعية في اللوث لجراحة ولادماً. وعن ابى حنيفة انه ان لم تكن جراحة ولادم فلا قسامة وان وجدت الجراحة ثبتت القسامة وان وجد الدم دون الجراحة فان خرج من أنفه فلا قسامة وان خرج من القم أو الاذن ثبتت القسامة هكذا حكى **استدل الشافعية** بان القتل قد يحصل بالخنق وعصر الخصية والقبض على مجرى النفس فيقوم اثرهما مقام الجراحة . **الخامسة** عبد الرحمن بن سهل هو اخو القتييل ومحيصة وخويصة ابنا مسعود ابنا عمه . وامر النبي صلى الله عليه وسلم بالكبر بقوله كبر فيقال في هذا ان الحق لعبد الرحمن لقر به والدعوى له فكيف عدل عنه * وقد يجاب عن هذا بان هذا الكلام ليس هو حقيقة الدعوى التي يترتب عليها الحكم بل هو كلام لشرح الواقعة وتبيين حالها اويقال ان عبد الرحمن يفوض الكلام والدعوى الى من هو اكبر منه *

(السادسة) مذهب أهل الحجاز (١) ان المدعي في محل القسامة يبدأ به في اليمين كما اقتضاه الحديث ونقل عن ابى حنيفة خلافه وكأنه قدم المدعى هنا على خلاف قياس الخصومات بما انضاف الى دعواه من شهادة اللوث مع عظم قدر الدماء. وليتنبه على انه ليس كل واحد من هذين المعنيين بعلة مستقلة بل ينبغي ان تجمل جزء علة ■

(السابعة) اليمين المستحقة في القسامة خمسون يمينا : واختلف الفقهاء في علة تعدد اليمين في جانب المدعى ف قيل لان تصديقه على خلاف الظاهر فاكّد بالعدد: وقيل سببه تعظيم شأن الدم وبنى على العلتين ما اذا كانت الدعوى في غير محل اللوث وتوجهت اليمين على المدعى عليه ففي تعددها خمسين قولان للشافعي رحمه الله (٢) الثامنة قوله عليه السلام «فتبرئكم يهود بنخمسين يمينا» فيه دليل على ان المدعي

(١) مالك ومن تابعه (٢) جعل العلة عظم شأن الدماء وبمضمحلها على كونه خلاف الظاهر وفيه بعد لانه هنا على الظاهر .

في محل القسامة اذ انكل انه يفلظ اليمين بالتعداد على المدعى عليه: وفي هذه المسئلة طريقان للشافعية أحدهما ان نكوله يطل اللوث فكأنه لا لوث: والثانية وهي الاصح القطع بالتعدد للحديث فانه جمل ايمان المدعي عليهم كايان المدعين ■

(التاسعة) قوله « وتستحقون قاتلكم او صاحبكم » وفي رواية « دم صاحبكم » يستدل به من يري القتل بالقسامة وهو مذهب مالك وللشافعي قولان اذا رجعا يقتضى الفصا ص في الدعوي والمكافاة في القتل احدهما كذهب مالك وهو قديم قوله تشبيها لهذه اليمين باليمين المردودة: والثاني وهو جديد قوله انه لا يتعلق بها قصاص: واستدل له من الحديث بقوله عليه السلام « اما ان يد او صاحبكم واما ان يؤذونا بحرب » (١) فانه يدل على ان المستحق دية لا قود ولانه لم يتعرض للقصاص والاستدلال بالرواية التي فيها « فيدفع برمته » أقوى من الاستدلال بقوله عليه السلام « فتستحقون دم صاحبكم » لان قولنا « يدفع برمته » يستعمل في دفع القاتل للاولياء للقتل ولو ان الواجب الدية لبعد استعمال هذا اللفظ فيها وهو في استعماله في تسليم القاتل اظهر والاستدلال بقوله « دم صاحبكم » اظهر من قوله « فتستحقون دم قاتلكم او صاحبكم » لان هذا اللفظ الأخير لا بد فيه من اضرار فيحتمل ان يضمم دية صاحبكم احتمالا ظاهرا واما بعد التصريح بالدم فيحتاج الى تأويل اللفظ باضرار بدل دم صاحبكم والاضرار على خلاف الأصل ولو احتيج الى اضرار كان حمله على ما يقتضى اراقة الدم اقرب: والمسئلة مستشنة عند المخالفين لهذا المذهب وبعضهم فرجا أشار بعضهم الى احتمال ان يكون دم صاحبكم هو القتل لا القاتل ويرده قوله « دم صاحبكم او قاتلكم » *

(العاشرة) لا يقتل عند مالك بالقسامة الا واحد خلافا للمغيرة بن عبد الرحمن من أصحابه: وقد يستدل لما لك بقوله عليه السلام « يقسم خمسون منكم على رجل منهم

(١) قال في شرح مسلم قوله اما أن يدوا الخ معناه ان ثبت القتل عليهم لقسامتهم فاما أن يدوا صاحبكم أي يدفوا اليكم ديته واما أن يملؤنا بأنهم ممتنعون من التزام أحكامنا فيتنقض عهدهم ويصيرون حربا لنا وفيه دليل لمن يقول الواجب الدية دون القصاص.

فيدفع برمته « فانه لو قتل اكثر من واحد لم يتعين ان يقسم على واحد منهم * الحادية عشرة قوله « برمته » مضموم الراء المهملة مشدد اليم المفتوحة وهو مفسر باسلامه للقتل . وفي أصله في اللغة قولان . احدهما ان الرمة حبل يكون في عنق البعير فاذا قيد اعطي به : والثاني انه حبل يكون في عنق الاسير فاذا اسلم للقتل سلم به * (الثانية عشرة) اذا تعدد المدعون في محل القسامة ففي كيفية ايمانهم قولان للشافعي رحمه الله : احدهما ان كل واحد يحلف خمسين يمينا : الثاني ان الجميع يحلفون خمسين يمينا وتوزع الايمان عليهم وان وقع كسر تم فلو كان الوارث اثنين مثلاً حلف كل واحد خمسة وعشرين يمينا وان اقتضى التوزيع كسرا في صورة أخرى كما اذا كانوا ثلاثة كلنا الكسر فيحلف سبعة عشر يمينا *

(الثالثة عشرة) قوله عليه السلام « يحلف خمسون منكم » قد يؤخذ منه مسألة ماذا كانوا أكثر من خمسين ■

(الرابعة عشرة) الحديث ورد بالقسامة في قتل حر وهل تجرى القسامة في قتل العبد فيه قولان للشافعي وكأن منشأ الخلاف ان هذا الوصف اعني الحرية هل له مدخل في الباب او اعتبار ام لا فمن اعتبره يحمله جزء من العلة اظهار الشرف الحرية ومن لم يمتدبره قال ان السبب في القسامة اظهار الاحتياط في الدماء والصيانة من اضرارها وهذا القدر شامل لدم الحر ودم العبد والفي وصف الحرية بالنسبة الى هذا المقصود وهو جيد *

(الخامسة عشرة) الحديث وارد في قتل النفس وهل يجري مجراه مادونها من الاطراف والجراح مذهب المالكية لا . وفي مذهب الشافعي قولان ومنشأ الخلاف فيها أيضا ما ذكرناه من ان هذا الوصف اعني كونه نفسا هل له اثر اولاً وكون هذا الحكم على خلاف القياس مما يقوي الاقتصار على الورود

(السادسة عشرة) قيل فية ان الحكم بين المسلم والذي كالحكم بين المسلمين في الاحتساب بيمينه والاكتفاء بها وان يمين المشرك مسموعة على المسلمين كيمين المسلمين عليه : ومن نقل من الناس عن مالك ان ايمانهم لا تسمع على المسلمين

٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا مَرْضُوضًا بَيْنَ حَجَرَيْنِ فَقِيلَ مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكَ فَلَانُ فَلَانٌ حَتَّى ذَكَرَ يَهُودِيٌّ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَعْتَرَفَ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ: وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ فَأَقَادَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (١)

كشهادتهم فقد اخطأ قطعاً في هذا الاطلاق بل هو خلاف الاجماع الذى لا يعرف غيره الآن في الخصومات اذا اقتضت توجيه اليمين على المدعي عليه وكان كافراً والله اعلم ...

الحديث دليل على مسئلتين من مشاهير مسائل الخلاف : الاولى ان القتل بالثقل موجب للقصاص وهو ظاهر في الحديث وقوي في المعنى ايضا فان صيانة الدماء من الاهدار أمر ضروري والقتل بالثقل كالقتل بالحد في ازهاق الارواح : فلو لم يجب القصاص بالقتل بالثقل لادى ذلك الى ان يتخذ ذريعة الى اهدار القصاص وهو خلاف المقصود من حفظ الدماء : وعذرا الحنفية عن هذا الحديث ضعيف وهو انهم قالوا هو بطريق السياسة (٢) وادعى صاحب المطول

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة : ورواه مسلم وأصحاب السنن الاربعة والامام احمد بن حنبل : وقوله «مرضوضا» هو من الرض بالضاد المعجمة النق : وقوله «على أوضاع» أي بسبب أوضاع : (٢) واستدل بهم أيضا بما أخرجه البيهقي من حديث التيمان بن بشير مرفوعا «كل شيء خطأ الا السيف والسكل خطأ أرض» وأجيب بان مداره على جابر الجعفي وقيس بن الربيع ولا يحتج بهما فلا يقاوم حديث أنس هذا : ومن قال بقول أبي حنيفة الشعبي والنخعي : وما قاله صاحب المطول بعد تكلف لا يخفى على ذى اللب السليم : والله أعلم

ان ذلك اليهودى كان ساعيا في الأرض بالفساد وكان من عادته قتل الصغار بذلك الطريق. قال او نقول يحتمل أن يكون جرحها برضح وبة نقول يعنى على احدى الروايتين عن ابي حنيفة والاصح عندهم انه يجب : المسئلة الثانية اعتبار المائلة في طريق القتل هو مذهب الشافعى ومالك وان اختار الولى العدول الى السيف فله ذلك. وابو حنيفة يخالف في هذه المسئلة فلا قود عنده الا بالسيف . والحديث دليل للمالك والشافعى فان النبي صلى الله عليه وسلم رضى رأس اليهودى بحجرين كما فعل هو بالمرأة (١) . ويستثنى من هذا ما اذا كان الطريق الذى حصل به القتل محرما كالسحر فانه لا يمكن فعله . واختلف اصحاب الشافعى فيما اذا قتل باللواط او بايجار الخمر فمنهم من قال يسقط اعتبار المائلة للتحريم كما قلنا في السحر . ومنهم من قال يدس فيه خشبة ويوجر خلا بدل الخمر . واما قولنا ان للولى ان ينتقل الى السيف اذا اختار فقد استثنى بعضهم منه ما اذا قتله بالخنق قال لا يمدل الى السيف وادعى انه عدول الى اشد وان الخنق تقيب الحس فيكون أسهل . والاولى حلى من الفضة يتحلى بها سميت بها لياضها واحدها وضح . وفي قوله في هذه الرواية « فاقاده » ما يقتضى بطلان ما حكيناه من عذر الحنفى ■

(١) والى هذا ذهب الجمهور وهو الذى يستفاد من قوله تعالى (وان عاقبتهم فمأقبوا) يمثل مأعوبتم به (وقوله) فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) . ويستدل للجمهور أيضا بما أخرجه البيهقى من حديث البراء عنه صلى الله عليه وآله وسلم « من غرض غرضنا له ومن حرق حرقناه ومن غرق غرقناه » اى من اتخذ غرضنا للسهام . والله اعلم

○ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ قَتَلَتْ هُزَيْلٌ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ
بِقَتِيلٍ كَانَتْ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَاَمَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ قَدْ
حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ وَاسْلَطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ وَأَنَّهُمْ لَمْ
يَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي
سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ وَأَنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا وَلَا
يُخْتَلَى خُلَاهَا وَلَا يُعْضَدُ شَوْكُهَا وَلَا تُلْتَقَطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِلْمَشِدِ
وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُقْتَلَ وَإِمَّا أَنْ
يُقْتَلَ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أَبُو سَاهٍ فَقَالَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ اكْتُبُوا لِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اكْتُبُوا لِأَبِي
سَاهٍ ثُمَّ قَامَ الْعَبَّاسُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخَرُ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ
فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الْإِذْخَرُ ^(١)

فيه مسائل سوى ما تقدم في باب الحج . الاولى قوله عليه السلام « ان
الله حبس عن مكة الفيل » هذه الرواية الصحيحة في الحديث . والفيل بالقاء
والياء آخر الحروف وشك بعض الرواة فقال الفيل او القتل والصحيح الاول .
وحبسه حبس أهله الذين جاءوا للقتال في الحرم . الثانية قوله عليه السلام
« وسلط عليها رسوله والمؤمنين » يستدل به من يرى ان فتح مكة كان عنوة فان

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها . ومسلم وأبو داود والنسائي
والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل مع اختلافهم في الفاظه . وقد تقدم بعضه في
اللقطة والحج . والكلام قد استوفى فيما يتعلق به فاجع اليه .

التسليط الذي وقع للرسول صلى الله عليه وسلم مقابل الحبس الذي وقع للفيل وهو الحبس عن القتال. وقد مر ما يتعلق بالقتال بمكة . الثالثة التحريم المشار اليه يجمعه اثبات حرمان يتضمن تعظيم المكان . منها تحريم القتل وتحريم ما ذكر في الحديث . الرابعة اختلف الفقهاء في موجب القتل العمد على قولين . احدهما ان الواجب هو القصاص عينا (١) والثاني ان الواجب احد الامرين اما القصاص او الدية والقولان للشافعي رحمه الله. ومن فوائد هذا الخلاف ان من قال للموجب هو القصاص قال ليس للولى حق أخذ الدية بغير رضا القاتل . وقيل على هذا القول للولى حق اسقاط القصاص وأخذ الدية بغير رضا القاتل . وثمرة هذا

(١) قال ابن القيم في الهدى النبوي في المسئلة ثلاثة اقوال وهي روايات عن الامام احمد احدها ان الواجب احد شيئين اما القصاص او الدية والخيرة في ذلك الى الولى بين اربعة اشياء العفو مجانا والعفو الى الدية والقصاص . ولا خلاف في تخييرها بين هذه الثلاثة . والرابع المصالحة الى اكثر من الدية فيه وجهاز اشهرها مذهبنا جوازه والثاني ليس له العفو على مال الا الدية او دونها وهذا ارجح دليلا فان اختار الدية سقط القود ولم يملك طلبة بعد وهذا مذهب الشافعي واحدى الروايتين عن مالك. والقول الثاني ان موجب القود عينا وانه ليس له ان يعفو الى الدية الا برضى الجاني فان عفا الى الدية فلم يرض الجاني فقوده بحاله وهذا مذهب مالك في الرواية الاخرى وأبى حنيفة. والقول الثالث ان موجب القود عينا مع التخيير بينه وبين الدية وان لم يرض الجاني فاذا عفا عن العوض الى الدية فرضى الجاني فلا اشكال وان لم يرض فله القود الى القصاص فان عفا عن القود مطاعا فان قلنا الواجب أحد شيئين فله الدية وان قلنا الواجب القصاص عينا سقط حقه منها فان قيل فما تقولون فيما لو مات القاتل قبل ذلك قولان احدهما تسقط الدية وهو مذهب أبى حنيفة لان الواجب عندهم القصاص عينا وقد زال محل استيفائه بفعل الله فاشبه لو مات العبد الجاني فان ارش الجناية لا ينتقل الى دية السيد وهذا بخلاف تلف الرهن وثوب الضامن حيث لا يتلف الحق لثبوته في ذمة الراهن والمضمون عنه فلم يسقط بتلف الوثيقة وقال الشافعي واحمد يتعين الدية في تركه لانه تعذر استثناء القصاص من غير اسقاط فوجب الدية لئلا يذهب حق الورثة من الدم والدية مجانا ولو اختار القصاص ثم رجع الى الدية والعفو عنه ففيه وجهان احدهما له ذلك لانه انتقل من اعلى الى أدنى وثانيهما ليس له ذلك لانه اختار القصاص اسقط حقه من الدية فليس له الرجوع وهذا الحديث لا يعارض قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من قتل عمدا فهو قود » لان هذا يدل على ثبوت القود بالقتل العمد وذلك يدل على ان الخيرة له بين استيفائه هذا الواجب وبين بدله وهو الدية فلا يعارض ■

القول على هذا تظهر في عفو الولي وموت القاتل فعلى قول التخجير يأخذ المال في الموت لافي العفو وعلى قول التعمين يأخذ المال بالعفو عن الدية لافي الموت (١) ويستدل بهذا الحديث على أن الواجب أحد الأمرين وهو ظاهر الدلالة ومن يخالف قال في معناه وتاويله أن شاء أخذ الدية برضى القاتل إلا أنه لم يذكر الرضى لثبوته عادة ؛ وقيل أنه كقوله عليه السلام فيما ذكر « خذ سلمك أو رأس مالك » يعني رأس مالك برضى المسلم اليه لثبوته عادة لأن السلم بيع بالبخس الأثمان فالظاهر أنه رضى بأخذ رأس المال . وهذا الحديث المستشهد به يحتاج الى اثباته * الخامسة كان قد وقع اختلاف في المصدر الاول في كتابة غير القرآن وورد فيه نهى (٢) ثم استقر الامر بين الناس على الكتابة لتقييد العلم بها وهذا الحديث يدل على ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد اذن في الكتابة لابي شاه والذي اراد ابو شاه كتابته هو خطبة النبي صلى الله عليه وسلم ■

(١) وقد وجه كلام الشارح بعض من حثى الكتاب بقوله لانه اذا عفا عن واحد فقد اختاره وما اختاره سقط به حقه اعلم يريد اننا اذا اوجبنا له أحد الأمرين اللذين هما القود او الدية فاذا مات القود بالموت فالواجب الآخر وهو الدية باق واذا عفا سقطا جميعا وعلى قول التعمين فمع الموت يسقط المال لانه لا يجب الا برضى القاتل وقد فات مرضاته بموته واما اذا عفا عن الدية فلا يسقط المال بعفوه عن الدية اذا اخذ المال ليس موقوفا على رضاه اذ ليس له الا القود فعفوه عن الدية كمدمه فله اخذ المال بعد العفو وهذا غاية ما يمكن في توجيه هذه العبارة ■

(٢) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من كتب شيئا غير القرآن فليمحه » وهذا كان في اول الاسلام خشية ان يختلط الوحي الذي يتلى بالوحي الذي لا يتلى ثم اذن في الكتابة فكان ناسخا وصح عن عبد الله بن عمر انه كان يكتب حديثه وكان مما كتب صحيفة سماها صادقة وهي التي رواها حفيده عمر وابن شبيب عن أبيه عنه وهو من اصح الأحاديث وكان بعض أئمة الحديث يجعلها في درجة أيوب عن نافع عن ابن عمر والأئمة الاربعة احتجوا بها :

٦ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ فَقَالَ لَتَأْتِيَنَّ بَعْنٌ يَشْهَدُ مَعَكَ فَشَهِدَ مَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ : إِمْلَاصُ الْمَرْأَةِ أَنْ تُلْقِيَ جَنِينَهَا مَيْتًا ^(١)

الحديث أصل في اثبات غرة الجنسين وكون الواجب فيه غرة عبد أو أمة وذلك إذا القته ميتا بسبب الجنابة : وإطلاق الحديث في العبد والأمة للفقهاء فيه تصرف بالتمييز في سن العبد وليس ذلك من مقتضى الحديث فنذكره واستشارة عمر في ذلك أصل في الاستشارة في الأحكام إذا لم تكن معلومة للإمام : وفي ذلك دليل أيضا على أن العلم الخاص قد يخفى على الأكابر فيعلمه من دونهم وذلك يبعد في وجه من يغلو من المقلدين إذا استدلل عليه بحديث فقال لو كان صحيحا

(١) أخرجه البخاري بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم وأبو داود والامام أحمد بن حنبل وقوله « بغرة عبد » هو بضم الغين المعجمة وتشديد الراء أصلها البياض في وجه الفرس قال الجوهري كأنه عبر بالغرة عن الجسم كله كما قالوا اعتق رقبة : وهل هو مضاف إلى العبد والأمة أو متون خلاف قال الاسماعيلي قرأه العامة بالاضافة وغيرهم بالتونين : وحكى عياض الاختلاف وقال التونين أوجه لأن العبد أو الأمة بيان للغرة ما هي : وقد وجهت الاضافة بأن الشيء يضاف إلى نفسه لكنه نادر : قال أهل اللغة الغرة عند العرب أنفس الشيء وأطلقت هنا على الإنسان لأن الله تعالى خلقه في أحسن تقويم : وأوفى قوله أو أمة للتقسيم لالشك : وقال الباغي يحتمل أن تكون أو شكمان الراوي في تلك الواقعة المخصوصة : ويحتمل أن تكون للتونين وهو الأظهر : وقال الحافظ في الزمخشري المرفوع في الحديث قوله « بغرة » وأما قوله عبد أو أمة فشك من الراوي في المراد بها : والاملاص بكسر الهمزة فكافسره المصنف يقال املاصت به وأزاقته به بمعنى وهو إذا وضعت قبل أو أنه : وكل ما زلق من اليد فقد ملص بفتح الميم وكسر اللام ملصا بفتحها : ووقع في رواية مسلم « ملاص المرأة » على لغة ملص مثل لزم الزاما : والجنين بفتح الجيم يمد نونان بينهما ياء تحتية ساكنة هو حمل المرأة مادام في بطنها سمي بذلك لاستناره فإن خرج حيا فهو ولد أو ميتا فهو سقط وقد يطلق عليه جنين سواء كان ذكرا أو أنثى : والله اعلم

لعلهم فلان مثلاً فان ذلك اذا خفى على اكابر الصحابة وجاز عليهم فهو على غيرهم أجوز : وقول عمر رضى الله عنه لاتين بمن يشهد معك يتعلق به من يرى اعتبار العدد في الرواية وليس هو بمذهب صحيح فانه قد ثبت قبول خبر الواحد وذلك قاطع بعدم اعتبار العدد : وأما طلب العدد في حديث جزئي فلا يدل على اعتباره كلياً لجواز ان يحال ذلك على مانع خاص بتلك الصورة او قيام سبب يقتضي التثبت وزيادة الاستظهار ولا سيما اذا قامت قرينة مثل عدم علم عمر رضى الله عنه بهذا الحكم : وكذلك حديثه مع أبي موسى في الاستئذان : ولعل الذى اوجب ذلك استبعاد عدم العلم وهو في باب الاستئذان اقوى : وقد صرح عمر رضى الله عنه بانه اراد ان يتثبت (١) *

(١) الحديث في صحيح مسلم وغيره وانظر « قال جاء ابو موسى الى عمر بن الخطاب فقال السلام عليكم هذا عبد الله بن قيس فلم يأذن له فقال السلام عليكم هذا ابو موسى السلام عليكم هذا الاشعري ثم انصرف فقال ردوا على ردوا على فجاء فقال يا أبا موسى ما ردك كذا في شغل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الاستئذان ثلاث فان أذنك والا فارجع قال لثاني على هذا بينة والافعلت وفعلت فذهب ابو موسى قال عمر ان وجد بينة تجدوه عند المنبر عشية وان لم تجد بينة فلم تجدوه فلما ان جاء بالمشى وجدوه قال يا أبا موسى ما تقول أقدم وجدت قل نعم أبي بن كعب قال عدل قال يا أبا الطفيل ما يقول هذا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك يا ابن الخطاب فلا تكونن عذاباً على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سبحان الله انما سمعت شيئاً فاحببت ان اتثبت » قال ابن عبد البر يحتمل ان يكون حضر عنده من قرب عهده بالاسلام فخشى ان أحدهم يختلق الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند الرغبة والرغبة طلباً للمخرج مما يدخل فيه فاراد ان يعلمهم ان من فعل شيئاً من ذلك ينكر عليه حتى يأتي بالخروج : يقوى هذا ما جاء في بعض طرقه كما قاله ابن بطال ان عمر قال لابي موسى اما انى لا أتهمك ولكنى اردت ان لا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قال ابن بطال فيؤخذ منه التثبت في خبر الواحد لما يجوز عليه من السهو وغيره : وقد قبل عمر خبر المدل الواحد بمفرده في توريث المرأة في دية زوجها وأخذ الجزية من المجوسى الى غير ذلك لكنه كان يتثبت اذا وقع له ما يقتضى ذلك : والله أعلم

٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ اقْتَتَلْتُ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِيلٍ فَرَمْتُ أَحَدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلْتُمَا وَمَا فِي بَطْنِهَا فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا وَوَرِثَتِهَا وَلَدُهَا وَمَنْ مَعَهُمْ فَقَامَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ الْهَذَلِيُّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَ فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلَّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ السَّكَّانِ مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ^(١)

(١) خرجه البخارى بانماط مختلفة في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائى والامام احمد بن حنبل والترمذى الا انه لم يذكر الاعتراض وجوابه كما قاله صاحب المتن : وقوله « اقتتلت امرأتان » كانتا ضرتين وكانتا تحت حمل بن مالك بن النابغة الهذلى ذكره ابو داود موصولا واخرجه الشافعى أيضا : وكان اسم الضاربة أم عفيف والمضروبة مليكة : وقوله « بحجر فقتلتها » قال العلامة علاء الدين في شرحه معناه ضربتها بحجر صغير لا يقصد به القتل غالبا فيكون شبه العمد يجب فيه الدية على العاقلة ولا يجب فيه قصاص ولا دية على الجناني : وبذلك قالت الشافعية وجهور من العلماء : اه : وقوله « وقضى بدية المرأة على عاقلتها » العاقلة بكسر القاف جمع عاقل وهو دافع الدية وجمع الجمع عواقل : والمعاقل الديات : وسميت الدية عقلا تسمية بالمصدر لان الابل كانت تمقل بفناء ولى القاتل ثم كثر الاستعمال حتى أطلق القتل على الدية ولولم تكن ابلا : وعاقلة الرجل قراباته من قبل الاب وهم عصبته وهم الذين كانوا يعقلون الابل على بابولى المقتول : قال الخافى في الفتح وتحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة وأجمع أهل العلم على ذلك وهو مخاف لظاهر قوله تعالى « ولا تزر وازرة وزر أخرى » لكنه خص من عمومها ذلك لما فيه من المصلحة لان القاتل لو أخذ بالدية لاوشك ان تأنى على جميع ماله لان تتابع الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك بغير تغريم لاهدر دم المقتول : قال العلامة ابن قيم : والعاقلة انما تحمل الخطأ ولا تحمل العمد بالاتفاق ولا شبهه على الصحيح والخطأ يندر فيه الانسان فيجيب الدية في ماله فيه ضرر عظيم عليه من غير ذنب تعمد واهدار دم المقتول

قوله فقتلتها وجنينها ليس فيه ما يشمر بانفصال الجنين وامله لا يفهم منه بخلاف حديث عمر الماضي فانه تصرّح بالانفصال : والشافعية شرطوا في وجوب الغرة الانفصال ميتا بسبب الجنابة فلومات الأم ولم ينفصل الجنين لم يجب شيء قالوا لا لا نتيقن وجود الجنين فلا يوجب شيئاً بالشك : وعلى هذا هل المعتبر نفس الانفصال او ان ينكشف ويتحقق حصول الجنين فيه وجهان اصحهما الثاني : وينبني على هذا ما اذا قُدت بنصفين وشوهد الجنين في بطنها ولم ينفصل وما اذا خرج رأس الجنين بعد ما ضرب وماتت الأم لذلك ولم ينفصل وبمقتضى هذا يحتاجون الى تأويل هذه الرواية وحملها على انه انفصل وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه (١) *

مسئلة اخرى الحديث علق الحكم بلفظ الجنين والشافعية فسروه بما ظهر فيه صورة الآدمي من يد أو أصبع أو غيرها ولولم يظهر شيء من ذلك وشهدت البيعة بان الصورة خفية يختص اهل الخبرة بمعرفتها وجبت الغرة ايضا وان قالت البيعة ليست فيه صورة خفية ولكنه اصل الآدمي ففي ذلك اختلاف والظاهر عند الشافعية انه لا تجب الغرة : وان شككت البيعة في كونه اصل الآدمي لم يجب بلا خلاف وخص الحديث ان الحكم مرتب على اسم الجنين فما تخلق فهو داخل فيه وما كان دون ذلك فلا يدخل تحته الا من حيث الوضع اللغوي فانه مأخوذ من الاجتنان وهو الاختفاء فان خالفه العرف العام فهو أولى منه والا اعتبر الوضع *

من غير ضمان بالكلية فيه اضرار باولاده وورثته فلا بد من ايجاب بدله فكان من محاسن الشريعة وقيامها بمصالح العباد ان اوجب بدله على من عليه موالاة القاتل ونصرته فوجب عليهم اعانته على ذلك اه والله اعلم

(١) قال الخافض في الفتح بعد ما اورد كلام الشارح هناك قلت وقع في حديث ابن عباس عند ابى داود « فاسقطت غلاما قد نبت شعره ميتا » فهذا صريح في الانفصال : ووقع بمجموع ذلك في حديث الزهري في رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر المضية في الطب « فاصاب بطنها وهي حامل فقتل ولدها في بطنها » : وفي رواية مالك في هذا الباب فطرح جنيها *

وفي الحديث دليل علي انه لا فرق في الغرة بين الذكر والانثى ويجبر المستحق على قبول الرقيق من اي نوع كان وتعتبر فيه السلامة من العيوب المثبتة للرد في المبيع : واستدل بعضهم على ذلك بانه ورد في الخبر لفظ الغرة قال وهي الخيار وليس المعيب من الخيار : وفيه ايضا من حيث الاطلاق في العبد والامة انه لا يقدر للغرة قيمة وهو وجه للشافعية والظاهر عندهم انه ينبغي ان تبلغ قيمتها نصف عشر الدية وهي خمس من الابل : وقيل ان ذلك يروي عن عمر وزيد ابن ثابت : وفيه دليل علي انه اذا وجدت الغرة بالصفات المعيرة انه لا يلزم المستحق قبول غيرها لتعيين حقه في ذلك في الحديث فاما اذا عدت فليس في الحديث ما يشعر بحكمه وقد اختلفوا فيه : فقول ان الواجب خمس من الابل : وقيل يعدل الى القيمة عند الفقد وقد قدمنا الاشارة الى ان الحديث باطلا لا يقتضي تخصيص سن دون سن : والشافعية قالوا لا يجبر على قبول ما لم يبلغ سبعا لحاجته الى التمسك وعدم استقلاله : وأما في طرف الكبر فقول انه لا يؤخذ بالعلام بعد خمس عشرة سنة ولا الجارية بعد عشرين سنة وجعل بعضهم الحد بعد عشرين سنة والحق انهما يؤخذان وان جاوزا الستين ما لم يضعفا ويخرجا عن الاستقلال بالهرم لان من أتى بمبادل الحديث عليه ومساهه فقد أتى بما يجب عليه فلزم قبوله الا ان يدل دليل على خلافه وقد أشرنا الى ان التقييد بالسنة ليس من مقتضى لفظ الحديث *

مسئلة أخرى الحديث ورد في جنين حرة وهذا الحديث الثاني ليس فيه عموم يدخل تحته جنين الامة بل هو حكم وارد في جنين الحرة من غير لفظ عام : وأما حديث عمر السابق وان كان في لفظ الاستشارة ما يقتضي العموم لقوله « في املاص المرأة » لكن لفظ الراوي يقتضي انه شهد واقعة مخصوصة فعلى هذا ينبغي ان يؤخذ حكم جنين الامة من محل آخر : وعند الشافعي الواجب في جنين الرقيق عشر قيمة الام ذكر اكان او انثى، وكذلك نقول ان الحديث ورد في جنين محكوم باسلامه ولا يتراض للجنين محكوم له باليهود او التنصر تبعاً

٨ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا
عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَانْزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ فَاخْتَصَمُوا إِلَى
النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَعْضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعْضُّ الْفَحْلُ أَذْهَبَ
لَا دِيَّةَ لَكَ ^(١)

ومن الفقهاء من قاسه على الجنين المحكوم باسلامه تبعا وهذا ماخوذ من القياس
لا من الحديث : وقوله « قضى بدية المرأة على عاقلتها » اجراء لهذا القتل مجرى غير
العمد : وحمل بفتح الحاء المهملة والميم وما وطل دم القتل اذا هدر ولم يؤخذ فيه
شىء : وقوله عليه السلام « انما هو من اخوان الكهان » فيه اشارة الى ذم
السجع وهو محمول على السجع المتكلف لا بطلان حق او تحقيق باطل او مجرد
التكلف بدليل انه قد ورد السجع في كلام النبي صلى الله عليه وسلم : وفي كلام
غيره من السلف : ويدل على ما ذكرناه انه شبهه بسجع الكهان لانهم كانوا
يروجون اقاويلهم الباطلة باستجاء تروق السامعين فيستميلون بها القلوب
و يستصغنون اليها الاسماع : قال بعضهم فلما اذا كان وضع السجع في مواضعه من
الكلام فلا ذم فيه *

اخذ الشافعي بظاهر هذا الحديث فلم يوجب ضمانا لمثل هذه الصورة اذا
عض انسان يد آخر فانزعها فسقط سنه وذلك اذا لم يمكنه تخليص يده بايسر
ما يقدر عليه من فك لحييه او الضرب في شدقيه ليرسلها حينئذ اذا سل يده فسقط

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام أحمد
ابن حنبل : وقوله « يعض أحدكم » هو بفتح أوله ويفتح الهمزة بعدها ضاد معجمة مشددة :
وقوله « فاختصموا » أى العاض والمعضوض ومن انضم اليهما من يلوذ بهما او باحدهما وقد رجح
الحافظ في الفتح ان العاض يعلى بن أمية والمعضوض أجيره : وقد استبعد بعض العلماء صدور
ذلك من يعلى بن أمية فأوله : واجيب عنه بأن هذا يحتمل ان يكون صدر من يعلى في اول



اسنانه او بعضها فلا ضمان عليه : وخالف غير الشافعي في ذلك وأوجب ضمان السن : والحديث صريح لمذهب الشافعي : وأما التقييد بعدم الامكان بغير هذا الطريق فلعله مأخوذ من القواعد الكلية واذا لم يمكنه التخلص الا بضرب عضو آخر كبيع البطن وعصر الاثنين فقد اختلف فيه : ف قيل له ذلك : وقيل ليس له قصد غير النعم واذا كان القياس وجوب الضمان فقد يقال ان النص ورد في صورة التلف بالزرع من اليد فلا تقيس عليه غيره لكن اذا دلت القواعد على اعتبار الامكان في الضمان وعدم الامكان في غير الضمان وفرضنا انه لم يمكن الدفع الا بالقصد الى غير النعم قوى بعد هذه القاعدة ان يسوي بين النعم وغيره * (١)

اسلامه فلا استبعاد : وقوله « كما يعض الفحل » اي الذكر من الابل ويطلق على غيره من ذكور الدواب : والله أعلم

(١) وفي الحديث فوائد : منها رفع الجناية الى الحاكم من اجل الفصل وان المرء لا يقتص نفسه : ومنها ان المتعمد بالجناية يسقط ما ثبت له قبلها من جناية اذا ترتبت الثانية على الاولى : ومنها جواز تشبيه فعل الآدمي بفعل البهيمة اذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل : ومنها دفع الصائل وانه اذا لم يمكن الخلاص منه الا بجناية على نفسه او على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدرا :

« تنبيه » حكى الكرماني انه رأى من صحف قوله كما يعض الفحل بالجيم بدل الحاء المهملة وحمله على البقل المعروف وهو تصحيف قبيح : والله أعلم



٩ -  عَنْ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا جُنْدُبٌ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ وَمَا نَسِينَا مِنْهُ حَدِيثًا وَمَا تَحْشَى أَنْ يَكُونَ جُنْدُبٌ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ فَجَزَعٌ فَأَخَذَ سَكِينًا فَجَزَّ بِهَا يَدَهُ فَمَا رَقَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَادَرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ فَحَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ^(١) 

الحسن بن أبي الحسن يكنى أبا سعيد من أكابر التابعين وسادات المسلمين ومن مشاهير العلماء والزهاد المذكورين : وفضائله كثيرة : وجندب بضم الدال وفتحها ابن عبد الله بن سفيان البجلي الملقب بضم العين واللام : والعاق بطن من بحيلة ومنهم من ينسبه الى جده فيقول جندب بن سفيان كنيته ابو عبد الله كان بالكوفة ثم صار الى البصرة : « وجز يده » قطعها او بعضها : ورقا الدم بفتح الراء والقاف والهمز ارفع وانه قطع *

وفي الحديث اشكلان اصوليان أحدهما قوله ■ بادرني عبدي بنفسه « وهي مسألة تتعلق بالاجال واجل كل شيء وقته يقال بلغ اجله اي تم أمده وجاء حينه وليس كل وقت اجلا ولا يموت احد باى سبب كان الا باجله وقد علم الله انه

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالناظر مختلفة معلقا وموصولا هذا أحدها ■ وسلم : وقوله « في هذا المسجد » الظاهر انه مسجد البصرة كما هو مقتضى الإشارة : وقوله « وما تخاف ان يكون » الخ فيه إشارة الى ان الصحابة عدول وان الكذب مأمون من قبلهم ولا سيما على النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وقوله « فجزع » أي لم يصبر على الألم ■ وقوله « فأخذ سكيناً » يجوز فيه التذكير والتانيث ويقال في لغة سكية بالهاء ويقال فيها المديّة ايضا ■ وقوله « بادرني عبدي » معنى المبادرة عدم الصبر حتى يقبض الله روحه حقت أنفه : يقال بدرني اي سبقني من بدرت الشيء أبدر بدورا اذا أمرت : وكذلك بادرني اليه ■

يموت بالسبب المذكور وماعلمه فلا يتغير فعلى هذا يبقى قوله «بادرنى عبدى بنفسه» محتاج الى التاويل فانه قد يوهم ان الاجل كان متاخرا عن ذلك الوقت فتقدم عليه (١) الثانى قوله «حرمت عليه الجنة» فيتعلق به من يرى بوعيد الابد وهو مؤول عند غيرهم على تحريم الجنة بحالة مخصوصة كالتخصيص بزمن كما يقال انه لا يدخلها مع السابقين او يحملونه على من فعل ذلك مستحلا فيكفر به ويكون مغلدا بكفره لا بقتله نفسه : والحديث أصل كبير في تعظيم قتل النفس سواء كان نفس الانسان او غيره لان نفسه ليست ملكه ايضا فيتصرف فيها على حسب ما يراه (٢)

(١) قال في المدة اقول أجب عنه بان المبادرة من حل التسبب في ذلك والقصد له ولاختياره واطلاق عليه المبادرة لوجود صورتها وانما استحق العقوبة لمصيانته : وقال القاضي أبو بكر قضاء الله مطلق ومقيد بصفة فالمطلق يمضي على الوجه بلا صارف والمقيد على وجهين مثله ان يقدر لواحد ان يمشى عشرين سنة ان قتل نفسه او ثلاثين سنة ان لم يقتلها وهذا بالنسبة الى ما يعلم به المخلوق وأما بالنسبة الى علم الله فهو لا يقع الا ما علمه ونظير ذلك الواجب التحير فان الواقع منه معلوم عند الله والعبد مخير في أى الحصال يفعل

(٢) وفي الحديث أحكام : منها تحريم قتل النفس سواء كانت نفسا لانسان أو غيره فان نفس الانسان ليست ملكه فيتصرف فيها على حسب ما يراه كما قاله الشارح بل على حسب الامر والنهي : ومنها بيان الحديث عن الامم الماضية كاليهود والنصارى وغيرهما للاعتبار وتقرير الاحكام : ومنها الصبر على البلاء في المؤلمات والجراحات وعدم العجز عليها بل من ابتلى بشيء منها يازمه الصبر والرضا وعدم العجز وسؤال الله تعالى العاقبة والحمد له في البأساء والضراء والشدة والرخاء فسيحان من لا يحمد على المسكر وهسواه ولا يعرف في جميع الحالات الاياه : ومنها تحريم الاسباب المؤدية الى ازهاق روح الانسان : ومنها رحمة الله تعالى بخلقه حيث حرم قتل النفوس وأسبابه : ومنها الوقوف عند حدوده : والله أعلم :



﴿ كتاب الحدود ﴾^(١)

١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ نَاسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ غَرِيْمَةٍ فَاجْتَوَوْا الْمَدِيْنَةَ فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِإِفْحَاحِ وَأَمْرِهِمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَبْوَابِهَا فَأَنْطَلَقُوا فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَأْثَرُوا النَّعَمَ فَجَاءَ الْخَبِيرُ أَوَّلَ النَّهَارِ فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِئَ بِهِمْ فَأَمَرَ بِهِمْ فَقُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسُمِّرَتْ أَعْيُنُهُمْ وَتُرِكَوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ قَالَ أَبُو قَلَابَةَ فَهَوَّلَاءُ سَرَفُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ : اجْتَوَيْتُ الْبِلَادَ إِذَا كَرِهَتْهَا وَإِنْ كَانَتْ مُوَافِقَةً وَاسْتَوْبَأْتُهَا إِذَا لَمْ تُؤَا فَمَكَ^(٢)

(١) أى هذا كتاب في بيان ذكر الاحاديث التي يؤخذ منها أحكام الحدود وهو جمع حداثة المنع ولهذا يقال للبواب حداثة المنع عن الدخول : وسميت عقوبات الناس حدودا لانها تمنع المعاصي من العودة الى تلك المعصية التي حداثة لها في الغالب : واصل الحد الشيء الحاجز بين شيئين : وفي الشرع عقوبة مقدرة لاجل حق الله تعالى : فيخرج التعزير امدم تقديره والقصاص لانه حق الادبي : وجمعه المصنف لاشتماله على أنواع وذكر فيه ثلاثة أبواب الباب الاول في حد الزنا والتمثيل وذكر فيه ستة احاديث : قال الحافظ والفتح : وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد به في سبعة عشر شيئا : فمن المتفق عليه الردة : والحراية ما لم يقب قبل القدرة : والزنا . والقذف به . وشرب الخمر سواء أسكر أم لا . والسرقه . ومن المختلف فيه جحد العارية . وشرب ما يسكر كثيره . من غير الخمر . والقذف بغير الزنا . والتعريض بالقذف . واللواط ولو بمن يحل له نكاحها . وإتيان البهيمة . والسحاق . وتمكين المرأة القرد وغيره من الدواب من وطئها . والسحر . وترك الصلاة تكسلا . والفطر في رمضان . وهذا كله خارج عما تشرع فيه المقاتلة كما لو ترك قوم الزكاة ونصبوا لذلك الحرب . اه والله أعلم

(٢) اعلم ان هذه القصة كانت في شوال سنة ست من الهجرة . وقوله « فاجتووا المدينة »

استدل بالحديث على طهارة ابوال ابل للاذن في شربها والقائلون بنجاستها
اعتذروا عن هذا بانه للتداوى وهو جائز بجميع النجاسات الابالنجس : واعترض
عليهم الاُولون بانها لو كانت نجسة محرمة الترتب ما جاز التداوى بها لان الله لم يجعل
شفاء هذه الامة فيما حرم عليهم : وقد وقع في هذا الحديث التمثيل بهم :
واختلف الناس في ذلك فقال بعضهم انه منسوخ بالحدود : وعن قتادة انه قال
حدثني محمد بن سيرين ان ذلك قبل ان تنزل الحدود : وقال ابن شهاب بعد ان
ذكر قصتهم وذكروا والله أعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى بعد ذلك
عن المثلة بالآية التي في سورة المائدة (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) (١)
الآية والتي بعدها : وروى محمد بن الفضل باسناد صحيح منه الى ابن سيرين
قال « كان شأن العرنيين قبل ان تنزل الحدود التي انزل الله عزوجل في المائدة
من شأن الحار بين ان يقتلوا او يصلبوا فكان شأن العرنيين منسوخا بالآية التي
يصف فيها اقامة حدودهم : وفي حديث ابي حمزة عن عبد الكريم : وسئل عن
أبوال ابل فقال حدثني سميد بن جبير عن الحار بين فذكر الحديث وفي آخره
فما مثل نبي الله صلى الله عليه وسلم قبل ولا بعد ونهى عن المثلة وقال لا تمثلوا

أى استوخوها كما جاء مفسرا في رواية أخرى في الصحيح أى لم توافقهم وكرهوها اسقم
أصابعهم وكان عدد الذين قتلوا الراعى ثمانية . واسم الراعى يسار وهو مولى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وكان نوبيا . وقوله « واستاقوا النعم » النعم بالنون والعين المهملة
المفتوحتين الابل خاصة . والانعام الابل والبقر والغنم . وقيل هما لفظان بمعنى واحد يطلق على الجميع
(١) قال النووى في شرح مسلم . واختلف العلماء في المراد بهذه الآية الكريمة فقال
مالك هي على التخيير فيخير الامام بين هذه الامور الا ان يكون المحارب قد قتل فيجزم قتله .
وقال ابو حنيفة وابو مصعب المالكي الامام بالخيار وان قتلوا . وقال الشافعي وآخرون
هي على التقسيم فان قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا وان قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا فان أخذوا
المال ولم يقتلوا قطع ايديهم وأرجلهم من خلاف فان اخافوا السبيل ولم يأخذوا شيئا ولم يقتلوا
طلبوا حتى يعزروا وهو المراد بالتقي عندنا . قال أصحابنا لان ضرر هذه الافعال يختلف
فكانت عقوباتها مختلفة ولم تكن للتخيير . وثبتت أحكام الحاربة في الصحراء وهل تثبت في
الامصار فيه خلاف . قال ابو حنيفة لا تثبت : وقال مالك والشافعي تثبت . والله أعلم

بشيء ■ وفي رواية ابراهيم بن عبد الرحمن عن محمد بن الفضل الطبري باسناد فيه موسى بن عبيدة الربذي بسنده الى جرير بن عبد الله البجلي بقصتهم وفي آخره فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم سمل الاعين فانزل الله عز وجل فيهم هذه الآية (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية : وروى ابن الجوزي في كتابه حديثا من رواية صالح بن رستم عن كثير بن شظير عن الحسن عن عمران ابن حصين قال « ما قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا الا امرنا بالصدقة ونهانا عن المثلة » وقال قال ابن شاهين هذا الحديث ينسخ كل مثلة كانت في الاسلام : قال ابن الجوزي وادعاء النسخ محتاج الى تاريخ وقد قال بعض العلماء انما سمل اعين اوائلك لانهم سملوا اعين الرعاء فاقتص منهم بمثل ما فعلوا او الحكم ثابت : قلت هذا تفصيل لان الحديث وردت فيه المثلة من جهات عديدة وباشياء كثيرة فهب انه ثبت القصاص في سمل الاعين فاذا يصنع بياقي ماجرى من المثلة فلا بد له فيه من جواب غير هذا : وقد رأيت عن الزهرى في قصة المرانيين انه ذكر انهم قتلوا يسارا مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مثلوا به فلو ذكر ابن الجوزي هذا كان أقرب الى مقصوده مما ذكره من حديث سمل الاعين فقط على انه أيضا بعد ذلك يبغي نظر في بعض ما حكى في القصة (١) وعكل بضم العين المهملة وسكون الكاف وآخره لام وعريضة بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة وسكون آخر الحروف بعدها نون : وقال بعضهم هم ناس من بنى سليم وناس من بنى بجيلة وبنى عريضة : واللقاح النوق ذات اللبن ■

(١) أى من المنع من الماء : وقد أجاب الامام النووي في شرح مسلم بما حاصله انه ليس من ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك ولا نهى عن سقيهم وأيضاً فانهم مرتدون لا تبقى لهم حرمة في سقى الماء ولا في غيره وقد ذكر أصحاب الشافعى انه ان كان معه من الماء ما يحتاج اليه للطهارة وجب عليه أن يطهر به وان كان ثمة مرتد يحتاج الى السقى ويموت من العطش وما ذاك الا لعدم الحرمة والله أعلم ■

٦ - عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا إِنَّ رَجُلًا
 مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْشُدْكَ
 اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ
 مِنْهُ نَعَمْ فَاقْضِ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ وَائْذَنْ لِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ قُلْ فَقَالَ إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ وَإِنِّي
 أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ
 فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي إِنَّمَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ
 عَامٍ وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالَّذِي نَفْسِي
 بِيَدِهِ لَا قَاضٍ بَيْنَكُمْ بَكْتَابِ اللَّهِ الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدُّ عَلَيْكَ
 وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ إِرْجُلٍ مِنْ
 أَسْلَمَ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا فَقَالَ فَغَدَا عَلَيْهِمَا فَاعْتَرَفَتْ
 فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ (١)

(١) أخرجه البخاري في غير موضع . ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه
 والامام أحمد بن حنبل . وعبيد الله هذا هو أحد فقهاء المدينة السبعة وهو تابعي وكان معلم
 عمر بن عبد العزيز مات سنة تسع وتسعين . وقوله « أنشذك الله » بفتح الهمزة وضم الشين
 أي أسألك رافعا نشيدي وهو صوت الحج . وقوله « الا قضيت بيننا بكتاب الله » أي لا أسألك
 الا القضاء بكتاب الله فالعمل مؤول بالمصدر للضرورة أو بتقدير حرف المصدر فيكون الاستثناء
 مفرغا . وقوله « افقه منه » للراوى عرف ذلك قبل الواقعة أو استدل بما وقع منه في
 هذه القصة على أنه أفقه من صاحبه . وقوله « يا أنيس » هذا هو أنيس بن الضحاك الاسمي
 ممدود في الشاميين وهو صحابي مشهور . قال علاء الدين العطار وقال قال ابن عبد البر هو

قوله الا قضيت بيننا بكتاب الله تنطلق هذه اللفظة على القرآن خاصة : وقد ينطلق كتاب الله على حكم الله مطلقا : والاولى حمل هذه اللفظة على هذا لانه ذكر فيه التغريب وليس ذلك منصوفا في كتاب الله الا ان يؤخذ ذلك بواسطة امر الله تعالى بطاعة الرسول واتباعه : وفي قوله « واثنى لي » حسن الادب في مخاطبة للاكابر . وقوله « كان عسيما » اي اجيرا : وقوله « فافتدت منه » أي من الرجم . وفيه دليل على شرعية التغريب مع الجلد والخففة بخالفون فيه بناء على ان التغريب ليس مذكورا في القرآن وان الزيادة على النص نسخ ونسخ القرآن بغير الواحد غير جائز . وغيرهم يخالفهم في تلك المقدمة وهي ان الزيادة على النص نسخ . والمسئلة مقررة في أصول الفقه . وفي قوله « فسألت أهل العلم » دليل على الرجوع الي العلماء عند اشتباه الاحكام والشك فيها . ودليل على الفتوى في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم . ودليل على استصحاب الحال والحكم بالاصل في استمرار الاحكام الثابتة وان كان يمكن زوالها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بالنسخ . وقوله « رد عليك » اي مردود أطلق المصدر على اسم المفعول . وفيه دليل على ان ما اخذ بالمعاوضة الفاسدة يجب رده ولا يملك وبه يتبين ضعف عذر من اعتذر من اصحاب الشافعي عن بعض العقود الفاسدة عنده بان المتعارضين اذن كل واحد منهما للآخر في التصرف في ملكه وجعل ذلك سببا لجواز التصرف فان ذلك الاذن ليس مطلقا وانما هو مبنى على المعاوضة الفاسدة . وفي الحديث دليل على ان ما يستعمل من الالفاظ في محل الاستفتاء يتسامح به في اقامة الحد او التعزير فان هذا الرجل قذف المرأة بالزنا ولم يمرض النبي صلى الله عليه وسلم لامر حده بالقذف واعرض عن ذلك ابتداء (١) وفيه

أنيس بن مرثد والاول هو الاصح المشهور وهو أسلمى والمرأة أيضا كذلك . وقوله « الرجل من أسلم » هذه جملة معترضة من قول الراوي وعلى متعلق باغد والله أعلم

(١) قال النووي في شرح مسلم اعلم ان بحث أنيس محمول عند العلماء من أصحابنا وغيرهم على اعلام المرأة بان هذا الرجل قذفها بآيئته فيسرفها بان لها عنده حد القذف فقطالاب به او تنفو عنه الا ان تعترف بالزنا فلا يجب عليه حد القذف بل يجب عليها حد الزنا وهو الرجم لانها كانت

تصريح بحكم الرجم . وفيه استنباط الامام في اقامة الحدود . واعلمه يؤخذ منه ان
الاقرار مرة واحدة يكفى في اقامة الحد فانه رتب رجمها على مجرد اعترافها ولم
يقيد ■ بندد . وقد يستدل به على عدم الجمع بين الجلد والرجم فانه لم يعرفه أينما
ولا أمر به ■ (١)

محصة فذهب اليها أنيس فاعترفت بالزنا فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجمها فرجت ولا
بد من هذا التأويل لان ظاهره انه ثبت لا قامت حد الزنا وهذا غير مراد لان حد الزنا لا يحتاج
انه بالتجسس والتفتيش عنه بل لو أقر به الزاني استحب ان ياقن الرجوع : وأيضا فان قوله
صلى الله عليه وآله وسلم « وعلى ابنك جلد مائة وتزريب عام » محمول على ان الابن كان بكرا
وعلى انه اعترف والا فاقرار الاب عليه لا يقبل . أو يكون هذا افتاء والمعنى ان كان ابنك زنى
وهو بكر فعليه جلد مائة وتزريب عام . والله اعلم

(٢) هذا الاستدلال بمجرد السكوت وهو لا يقوى على معارضة الحديث الصحيح الصريح
وهو ما أخرجه مسلم وغيره من حديث عباد بن الصامت بلفظ « خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن
سبيلا الثيب جلد مائة ورحم بالحجارة والبكر جلد مائة ثم نفى سنة » وفي معناه ما أخرجه احمد من
حديث سلمة بن الحب : وقد اختلف العلماء في جلد الثيب مع الرجم فذهب طائفة الى انه يجب
الجمع بينهما فيجلد ثم يرجم وبه قال على بن ابي طالب رضي الله عنه والحسن البصري واسحق بن راهويه
وداود واهل الظاهر وبنص أصحاب الشافعي : وقال جماهير العلماء الواجب الرجم وحده :
وحكي القاضي عن طائفة من أهل الحديث انه يجب الجمع بينهما اذا كان الزاني شيخا ثيبا فان
كان شابا ثيبا اقتصر على الرجم قال النووي في شرح مسلم وهذا مذهب باطل لا اصل له : وحجة
الجمهور ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر على رجم الثيب في احاديث كثيرة : منها قصة
مازن وقصة المرأة الغامدية : وهذا الحديث يشهد لهم أيضا في الجملة : وقالوا حديث الجمع بين الجلد
والرجم منسوخ فانه كان في اول الامر : والله أعلم



٣ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سُمِّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْأُمَّةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ قَالَ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بَضْفِيرٍ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ وَلَا أَدْرِي أَبَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ ^(١)

يستدل به على اقامة الحد على المالك كاقامته على الاحرار ودلالته على اقامة السيد الحد على عبده محتملة وليست بالقوية جدا (٢) وفيه بيان لحكم الامة اذالم

(١) رواه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم والنسائي والامام أحمد بن حنبل : وقوله « ولم تحصن » ذكر الطحاوى ان لفظة ولم تحصن وانما علم ان فرد بهما لك اشار بذلك الى تضييقها وانكر الحفاظ هذا على الطحاوى قالوا بل روى هذه اللفظة أيضا ابن عينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك : والاحصان فى الاصل المنع والمرأة تكون محصنة بالاسلام وبالعفاف والحرية وبالتزويج : وقد ورد الاحصان فى القرآن بازاء أربعة معان. الاول التزويج كما فى آية (والمحصنات من النساء) الثانى العفة كما فى قوله (محصنين غير مسافحين) والثالث الحرية كما فى قوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات) والرابع الاسلام كما فى قوله (فاذا أحصن) : وقوله « ثم يبعوها » معطوف على فاجلدوها : وقد استشكل هذا العطف بان الامر فى الحد لاوجوب والامر فى البيع للتدب عند الجمهور والاصل فى المعطوف على الشيء يتم او بالواو ان يعطى حكمه او وضعه ما لم يقيم دليل على مخالفته فيه : وأجيب بانه عطف غير المنسوب على المنسوب ورد فى أفصح كلام وهو قوله تعالى « كانوا من ثمره اذا أُمِرُوا ففقه يوم حصاده » وقوله تعالى « وكانوا هم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » فلا عطاء فى الآيتين معطوف على غير الواجب من الاكل والكتابة على الواجب حيث ان الواجب أشد وأقوى فليكن عطف الضعيف وهو التدب على الاقوى وهو الواجب أقوى وهذا من باب المناسبات والله أعلم

(٢) يقوى هذا الاحتمال ما جاء فى بعض روايات مسلم عن أبى هريرة مرفوعا بلفظ « اذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد » وهو نص فى ان السيد يقيم عليها الحد بنفسه : وهذا مذهب الشافعى وغيره. قال النووى فى شرح مسلم وهذا مذهبنا ومذهب مالك واحمد وجامع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم : وقال ابو حنيفة رضى الله عنه فى طائفة ليس له ذلك : والله أعلم

تحصن . والكتاب العزيز تعرض لحكمها اذا أحصنت . وجمهور العلماء انه اذا لم تحصن تجلد الحسد . ونقل عن ابن عباس في العبد والامة انه قال اذا لم يكونا مزوجين فلا حد عليهما وان كانا مزوجين فعليهما نصف الحد وهو خمسون . قال بعضهم و به قال طاوس وابو عبيد . وهذا مذهب من تمسك بمفهوم الكتاب العزيز وهو قوله تعالى (فاذا أحصن فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) (١) الا ان مذهب الجمهور راجح لان هذا الحديث نص في ايجاب الجلد على من لم تحصن فاذا تبين بحديث آخر انه الحد (٢) او أخذ من السياق فهو مقدم على المفهوم . والضمير الحبل المضمور فعيل بمعنى مفعول . وذكر بعضهم ان في قوله « فليبعها ولو بضمير » دليل على ان الزنا عيب في الرقيق يرد به ولذلك حط في القيمة : قال وفيه دليل على جواز بيع غير المحجور عليه ماله بما لا يتغابن به الناس : وفيما قاله في الاول نظر لجواز ان يكون المقصود ان يبيعها (٣) وان انحطت قيمتها الى الضمير فيكون ذلك اخبارا متعلقا بحال وجودى لا اخبارا عن حكم شرعى ولا شك

(١) ومن قال به ابن عباس وعطاء وابن جريج : فان قيل فما الحكمة في التقييد في قوله تعالى (فاذا أحصن) مع ان عليها نصف جلد الحرة سواء كانت الامة محصنة أم لا ؟ قيل ان الآية نهت على ان الامة وان كانت مزوجة لا يجب عليها الا نصف جلد الحرة لانه الذى يتنصف وأما الرجم فلا يتنصف فليس مرادا في الآية بلا شك فليس الامة المزوجة الموطوءة في النكاح حكم الحرة الموطوءة في النكاح فينت الآية هذا لثلاث توهم متوهم ان الامة المزوجة ترجم .

(٢) قد تبين بحديث مسلم « اذازنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها وكذلك حديث الكتاب في رواية مسلم ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها » .

(٣) فان قيل كيف يكره شيئا ويحبه او يرتضيه لاختيه المسلم وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « لن يؤمن أحدكم حتى يحب لاختيه ما يحب لنفسه » يقال ان الجرح يزول باعلام البائع المشتري بزناها فلعلها تستعف عند المشتري بان يعفها بنفسه او يصونها لهيئته او الاحسان اليها او التوسعة عليها . او يزوجها . على أن هذا العيب ليس معلوما بثبوته في الاستقبال فقد يتوب الفاجر ويفجر البار وكونه قد وقع منها وأقيم عليها الحد قد صيره كغير الواقع ولهذا نهى عن التعنيف لها وبيان عيبها قد يكون من التعنيف وعلى هذا فلا يجب لان الشارع قد أمره ببيعها ولم يأمره ببيان عيبها ولعله يندب للبائع ان يذكر له سبب بيعها ويدخل تحت عموم المناجحة . والله اعلم

ان من عرف بتكرارنا الامة انحطت قيمتها عنده : وفيما قاله في الثاني نظر أيضا لجواز ان يكون هذا العيب أوجب نقصان قيمتها عند الناس فيكون بيعها بالنقصان بيعا بشمن المثل لا يبيعا بما يتقارب الناس به : وفي الحديث دليل على ان المأمور به هو الحد المنوط بها دون ضرب التعزير والتأديب (١) ونقل عن ابي ثور ان في هذا الحديث ايجاب الحد وايجاب البيع أيضا وان لا يمسكها اذا زنت أربعا . وقد يقال ان في هذا الحديث اشارة الى اعلام البائع المشتري بعيب الساعة فانه انما تنقص قيمتها بالعلم بعيبها ولو لم يعلم لم تنقص وفيه نظر . وقد يقال أيضا ان فيه اشارة الى ان العقوبات اذا لم تقدم مقصودها من الزجر لم تفعل وان كانت واجبة كالحد فليترك الشرط في وجوبها على السيد وهو الملك لان احد الامرين لازم . اما ترك الحد ولا سبيل اليه لوجوبه . واما ازالة شرط الوجوب وهو الملك فيتعين ولم يقل اتركوها او حدوها كلنا تكرار لاجل ما ذكرناه والله اعلم فتخرج عن هذا التعزيرات التي لا تفيد لانها ليست واجبة الفعل فيمكن تركها *

(١) وهذا مأخوذ من رواية مسلم التي ذكرتها آنفا بلفظ « اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها الحد ولا يترك عليها » والتعزير التوبيخ والام على الذنب : وورد عند النسائي بلفظ « ولا يعنفها » وهو معنى رواية مسلم وهو نهى عن الجمع لها بين العقوبة بالتعنيف والجلد . ومن قال المراد انه لا يقنع بالتعنيف دون الجلد فقد أبعد : قال ابن بطال يؤخذ منه ان كل من اقيم الحد عليه لا يمزر بالتعنيف والام وانما يليق ذلك بمن صدر منه قبل ان يرفع الى الامام التحذير والتخويف فاذا رفع واقيم عليه الحد كفاه . ويؤيد هذا نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن سب الذي اقيم عليه حد النحر وقال لا تكونوا عوناً للشيطان على أخيك . والله أعلم

٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ أَتَى رَجُلٌ
 مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَتَمَنَّحَى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ
 فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ
 أَيْبُكَ جُنُونٌ قَالَ لَا قَالَ فَهَلْ أَحْصَيْتَ قَالَ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ اذْهَبُوا بِهِ فَأَرْجُمُوهُ : قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَأَخْبَرَ بَنِي أَبِي
 سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ يَقُولُ كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ فَرَجَمْنَاهُ بِالمُصَلَّى فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ
 الْحِجَارَةَ هَرَبَ فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ ^(١)

(١) أخرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم والامام احمد بن حنبل
 وقصة ما عر رواها جماعة من الصحابة كما قاله الشارح : وقد أطال أبو داود في سننه واستوفى
 طرقها : وقوله « حتى ثنى ذلك عليه » بتخفيف النون أى كرره اربع مرات « وقوله « هل
 أحصيت » بفتح الهمزة أى تزوجت. وقوله « فرجمناه بالمصلى » قال البخارى وغيره من
 العلماء فيه دليل على ان مصلى الجنائز والاعياد اذا لم يكن قد وقف مسجدا لا يثبت له حكم
 المسجد اذ لو كان له حكم المسجد تجنب الرجم فيه وتلطخه بالدماء والميتة قالوا والمراد بالمصلى
 هنا مصلى الجنائز ولهذا قال في الرواية الاخرى في صحيح مسلم في بيع الغرق وهو موضع
 الجنائز بالمدينة : قال النووي في شرح مسلم وذكر الدارمى من اصحابنا ان المصلى الذي للعبد
 واخيه اذا لم يكن مسجدا هل يثبت به حكم المسجد وفيه وجهان احصهما ليس له حكم المسجد :
 وقوله « فلما أذلقته الحجارة » بالذال المعجمة والقاف أى اصابته بحددها فأوجمته فبلغت منه
 الجهد : وقوله « بالحررة » بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء وهى أرض ذات حجارة سود :
 والمدينة بين حرتين : والله أعلم

الرجل هو ماعز بن مالك روى قصته جابر بن سمرة وعبد الله بن عباس وأبو سعيد الخدري وبريدة بن الحصيب الأسلمي . ذهب الحنفية إلا أن تكرار الاقرار بالزنا أربعا شرطا لوجوب إقامة الحد ورأوا أن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث إنما أخر إقامة الحد إلى تمام الأربع لأنه لم يجب قبل ذلك . وقالوا لو وجب بالاقرار مرة لما أخر الرسول صلى الله عليه وسلم الواجب . وفي قول الراوي « فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم » الخ اشعار بأن الشهادة أربعا هي العلة في الحكم . ومذهب الشافعي ومالك ومن تبعهما أن الاقرار مرة واحدة موجب للحد قياسا على سائر الحقوق (١) فكأنهم لم يروا أن تأخير الحد إلى تمام الاقرار أربعا لما ذكره الحنفية . وكأنه من باب الاستنبات والتحقيق لوجود السبب لأن مبنى الحد على الاحتياط في تركه ودرثه بالشبهات * وفي الحديث دليل على سوال الحاكم في الواقعة عما يحتاج إليه في الحكم وذلك من الواجبات كسؤاله عليه السلام عن الجنون ليتبين العقل وعن الاحصان ليثبت الرجم ولم يكن بدمن ذلك فإن الحد متردد بين الجلد والرجم ولا يمكن الاقدام على احدهما إلا بعد تبين سببه . وقوله عليه السلام « أهلك جنون » يمكن أن يسأل عنه

(١) واستدل الجمهور بحديث العسيف المذكور في الباب فن فيه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لأبي نيس « واغد بأنيس إلى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها » : وبما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه من حديث عباد بن الصامت انه صلى الله عليه وآله وسلم رجم امرأة من جينة ولم تقرأ إلا مرة واحدة : وكذلك حديث بريدة فان فيه انه صلى الله عليه وآله وسلم رجمها قبل أن تقرأ أربعا : قالوا ولو كان تربيع الاقرار شرطا لما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذه الوقائع التي يترتب عليها سفك الدماء وهتك الحرم * وأجاب الأولون القائلون بالشرط عن هذه الأدلة بأنها مطلقة قيدتها الأحاديث التي فيها انه وقع الاقرار أربع مرات : ورد بأن الإطلاق والتقيد من عوارض الالفاظ وجميع الأحاديث التي ذكر فيها تربيع الاقرار افعال ولا ظاهر لها وغاية ما فيها جواز تأخير إقامة الحد بعد وقوع الاقرار مرة إلى أن ينتهي إلى أربع ثم لا يجوز التأخير بعد ذلك : وظاهر السياقات مشعر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما قل ذلك في قصة ماعز لقصد التثبيت كما يشعر بذلك قوله « أهلك جنون » ثم سأل عنه بعد ذلك لقومه كما في رواية غير صاحب الكتاب فتحمل الأحاديث التي فيها التراخي عن إقامة الحد بعد صدور الاقرار مرة على من كان أمره ملتبسا في ثبوت العقل وإخلاله والصحو والسكر ونحو ذلك . وأحاديث إقامة الحد بعد الاقرار مرة واحدة على من كان معروفا بصحة العقل وسلامة اقراره عن المبطلات : والله أعلم

فيقال ان اقرار المجنون غير معتبر فلو كان مجنوناً لم يقد قوله انه ليس به جنون فواجه الحكمة في سؤاله عن ذلك بل سوال غيره ممن يعرفه هو المؤثر . وجوابه انه قد ورد انه سأل غيره عن ذلك (١) وعلى تقدير ان لا يكون وقع سوال غيره فيمكن ان يكون سؤاله ليتبين بمخاطبته ومراجعته تثبته وعقله لينفي الامر عليه لا على مجرد اقراره بعدم الجنون . وفي الحديث دليل على توبيخ الامام الرجم الى غيره ولفظه يشعر بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحضره فيؤخذ منه عدم حضور الامام الرجم وان كان الفقهاء قد استحبوا ان يبدأ الامام بالرجم اذا ثبت الزنا بالاقرار ويبدأ الشهود به اذا ثبت بالبينة وكان الامام لما كان عليه التثبيت والاحتياط قيل له ابدأ ليكون ذلك زاجراً عن التساهل في الحكم بالحدود وداعياً الى غاية التثبيت وامافي الشهود فظاهر لان قتله بقولهم . وقوله « فلما اذلقته الحجارة » اى بلغت منه الجهد . وقيل عضته وأوجسته وأوهنته . وقوله « هرب » فيه دليل على عدم الجفر له (٢) ■

(١) وقد جاء في رواية بريدة عند مسلم فسأل « ايه جنون فاخبر بانه ليس بمجنون : » وفي لفظ « فاسأل الى قومه فقالوا ما نعلم الا انه في العقل من صالحينا » وحديث أبي سعيد « ما نعلم به بأساً » وقد جمع بين هذه الروايات بانه سأله أولاً ثم سأل عنه احتياطاً : والله أعلم ■

(٢) وفي الحديث أحكام ■ منها جواز الاقرار بالزنا عند الحكم لاقامة الحد عليه : ومنها ان الحدود اذا وصلت الى الامام لا يتركها بل يقيمها اما بنفسه او بتأبئه ■ ومنها جواز الاقرار والاعتراف بالحقوق عند الحكم في المساجد بخلاف الخصومات ورفع الاصوات فيها وارتكاب المحظورات وشغل المصلين وأهل الطاعات عما هم بصدد فيها فان ذلك محرم لا يجوز فعله فيها فالكتاب والسنة النبوية ناطقان بمنع ذلك والتعذير منه عموماً وخصوصاً ■ والله أعلم : (فرع) اختلف العلماء في الحصن اذا أقر بالزنا فشرعوا في رجمه ثم هرب هل يترك أم يتبع ليقام عليه الحد قال النووي فقال الشافعي واحمد وغيرهما يترك ولا يتبع لى ان يقال له بعد ذلك فان رجع عن الاقرار ترك وان أعاد رجم : وقال مالك في رواية وغيره انه يتبع ويرجم : واحتج الشافعي وموافقه بما جاء في رواية أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ألا تركتموه حتى أنظر في شأنه » وفي رواية « هلا تركتموه فلعله يتوب فيتوب الله عليه ■ واحتج الآخرون بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلزمهم دية مع

٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ إِنَّ
 الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ امْرَأَةً مِنْهُمْ وَرَجُلًا
 زَنِيًّا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ
 فَقَالُوا نَفَضَحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا
 آيَةَ الرَّجْمِ فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ
 الرَّجْمِ فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ اذْفَعْ
 يَدَكَ فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ فَقَالَ صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ فَأَمَرَ بِهِمَا
 النَّبِيُّ ﷺ فَرُجِمَا قَالَ فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَخْنِي عَلَى الْمَرْأَةِ يَمِيقُهَا الْحِجَارَةَ
 قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي وَضَعَ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ عَبْدُ اللَّهِ
 ابْنُ صُورِيَا ^(١)

انهم قتلوه بعد هربه : وأجاب الشافعي وموافقه عن هذا بأنه لم يصرح بالرجوع . قالوا وإنما
 قلنا لا يتبع في هربه لعله يريد الرجوع ولم نقل انه إنما سقط الرجم بمجرد الهرب : والله أعلم :
 (١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم والامام أحمد بن
 حنبل : وقوله « ان اليهود » سمو بذلك نسبة الى يهود بن يعقوب انتسبوا اليه عند بعض
 الملوك ثم عربته العرب بالذال : وقيل سموا به لقولهم (انا هدنا اليك) اي ملنا اليك : وقيل
 لانهم هادوا أى تابوا عن عبادة العجل : وقيل لانهم مالوا عن الاسلام وعن دين موسى : وقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم « ما تجدون في التوراة » قال العلماء هذا السؤال ليس لتقليدهم ولا
 لمعرفة الحكم منهم وإنما هو لازامهم بما يمتقدونه في كتابهم : قال الباجي يحتمل ان يكون
 علم بالوحي ان حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم يلقه تبديل : ويحتمل ان يكون علم ذلك
 بأخبار عبد الله بن سلام وغيره ممن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم ويحتمل ان
 يكون إنما سألهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يتعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى وقوله
 « نفضحهم » بفتح النون والضاد المعجمة من القضيحة أى تكشف مساوئهم ونشرهم . وقد
 ورد بيان النصيحة في رواية عند البخاري عن ابن عمر قالوا نسود وجوههما ونحمهما ونخالف

اختلف الفقهاء في ان الاسلام هل هو شرط في الإحصان ام لا فذهب الشافعي انه ليس بشرط فاذا حكم الحاكم على الذمي المحصن رجمه . ومذهب ابى حنيفة ان الاسلام شرط في الإحصان . (١) واستدل الشافعية بهذا الحديث

بين وجوهها وبطاف بهما : وقوله « قال عبد الله بن سلام » هو بتخفيف لام سلام وكنيته أبو يوسف وهو من بني اسرائيل ينسب الى ابراهيم عليه السلام وهو أنصاري وكان اسمه في الجاهلية الحصين فلما أسلم سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله . وسبب اسلامه ما روى عنه انه قال خرجت في جماعة من المدينة لنتظر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دخوله المدينة فنظرت اليه وتأملت وجهه فعمت انه ليس بوجه كذاب فكان أول شيء سمعته منه « يا أيها الناس افشوا السلام واطعموا الطعام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام » وشهد له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبجنة مع معاذ بن جبل رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعبد الله بن سلام انه عاشر عشرة في الجنة قال ابن عبد البر النمرى حديث حسن الاستاد صحيح قاله علاء الدين في شرحه . وقد روى عنه من الصحابة ناس كثيرون : وروي له البخاري ومسلم وأصحاب السنن والمسائيد مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين في خلافة معاوية . وقوله « فأتوا » بصيغة الماضي : والله أعلم

(١) أقول وتوصل المسئلة ان الحديث دل على ان حد الزنا يقام على الكافر كما يقام على المسلم وقد اختلف في فروع المسئلة : قال العلامة محمد بن علي الشوكاني في شرح منتقى الاخبار وقد حكى صاحب البحر الاجماع على انه يجلد الحربى وأما الرجم فذهب الشافعي وأبو يوسف والقاسمية الى أنه يرجم المحصن من الكفار : وذهب ابو حنيفة ومحمد وزيد بن علي والناصر والامام يحيى الى انه يجلد ولا يرجم قال الامام يحيى والذي كالحربى في الخلاف : وقال مالك لاحد عليه وأما الحربى المستأمن فذهبت المعتزلة والشافعي وابو يوسف الى انه يجحد وذهب مالك وأبو حنيفة ومحمد الى انه لا يجحد : وقد بالغ ابن عبد البر فيقل الاتفاق على ان شرط الإحصان الموجب للرجم هو الاسلام وتمقب بان الشافعي واحمد لا يشترطان ذلك . ومن جملة من قال بان الاسلام شرط ربيعة شيخ مالك وبعض الشافعية . وأحاديث الباب تدل على انه يحد الذي كما يحد المسلم . والحربى والمستأمن يعقان بالذى يجامع الكفر ■ وقد اجاب من اشترط الاسلام عن أحاديث الباب بانه صلى الله عليه وآله وسلم انما أمضى حكم التوراة على اهلها ولم يحكم عليهم بحكم الاسلام « كما ذكره الشارح » وقد كان ذلك عند مقدمه المدينة وكان اذ ذاك مأمورا باتباع حكم التوراة ثم نسخ ذلك الحكم بقوله تعالى (واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم) قال ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف ونصب مثله في مقابلة أحاديث الباب من الغرائب . وكونه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك عند مقدمه المدينة لا ينافي

ورجم النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين واعتذر الخنفية عنه بان قالوا رجمهما بحكم التوراة وانه سألهم عن ذلك عند ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وادعوا ان آية حد الزنا نزلت بعد ذلك فكان ذلك الحديث منسوخا وهذا يحتاج الى تحقيق التاريخ اعنى ادعاء النسخ . وقوله « فرأيت الرجل يحنى على المرأة » الجيد فى الرواية يجنأ بفتح الياء وسكون الجيم وفتح النون والهمزة اى يميل ومنه الجننا قال الشاعر

وبدلتنى بالشطاط الجننا * وكنت كالصمدة تحت السنان

وفى كلام بعضهم ما يشعر بان اللفظة بالحاء يقال حنا الرجل يحنى حنوا اذا اكب على الشئ . قال الشاعر

حنو العاديات على سواد (١) * حنو العاديات على وساد

ثبوت الشرعية فان هذا حكم شرعه الله لاهل الكتاب وقرره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا طريق لنا الى ثبوت الاحكام التى توافق احكام الاسلام الا بمثل هذه الطريق ولم يتعقب ذلك فى شرعنا ما يطله ولا سيما وهو أمور صلى الله عليه وآله وسلم بأن يحكم بينهم بما أنزل الله ومنهى عن اتباع اهوائهم كما صرح بذلك القرآن : وقد اتوه صلى الله عليه وآله وسلم يسألونه عن الحكم ولم يأتوه ليعرفهم شرعهم فحكم بينهم بشرعه ونههم على ان ذلك ثابت فى شرعهم كشبوته فى شرعه ولا يجوز ان يقال انه حكم بينهم بشرعهم مع مخالفته لشرعه لان الحكم منه عليهم بما هو منسوخ عنده لا يجوز على مثله : والله أعلم :

(١) وفى الحديث أحكام : منها تحريم كتمان ما جاءت به السكيب السماوية عن الله عز وجل وتوبيخ مبدليها ومحرفيها : ومنها الرجوع الى النصوص من قبل الاجتهاد : ومنها اقامة الدليل على خصمه بما هو مذهبه وعقيدته : ومنها المبادرة الى قبول الحق وتصديقه : ومنها انه يصح نكاح الكافر لانه لا يجب الرجم الا على المحصن فلو لم يصح نكاحه لم يثبت احصانه ولم يرجم هكذا قيل : ومنها ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهى مسألة ادوية اختلف فيها العلماء قال النووي فى شرح مسلم وهو الصحيح : وقيل لا يخاطبون بها : وقيل انهم مخاطبون بالنهاى دون الامر :



٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَوْ أَنَّ امْرَأًا اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَخَذَفْتُهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ جَنَاحٌ ^(١)

اخذ الشافعي وغيره بظاهر الحديث . وابه المالكية وقالوا لا يقصد عينه ولا غيرها . وقيل يجب القود ان فعل وهذا مخالف للحديث . ومما قيل في تعليل المنع ان المعصية لا تدفع بالمعصية وهذا ضعيف جدا لانه يمنع كونه معصية في هذه الحالة ويلاحق ذلك بدفع الصائل وان أريد بكونها معصية النظر الى ذاتها مع قطع النظر الى هذا السبب فهو صحيح لكنه لا يقيد (٢) ■

وتصرف الفقهاء في هذا الحكم بانواع من التصرفات ■ منها ان يفرق بين ان يكون هذا الناظر واقفا في الشارع أوفى خالص ملك المنظور اليه اوفى سكة منسدة الاسفل اختلفوا فيه والاشهر انه لا فرق ولا يجوز مد العين

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ « ومسلم والامام أحمد بن حنبل » وقوله « اطلع عليك » اي نظر من علوه . وقوله « فخذفته بحصاة » الحذف بالخاء المعجمة الرى بالخاصة من بين الأصبعين : وأما بالخاء المهملة فهو بالعصا لا بالخصي : وفي الصحيحين عن سهل بن عدى « ان رجلا اطلع في حجرة من حجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه مدرى يحك به رأسه فلما رآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لوعلمت انك تنظر لطعنت به في عينيك انما جعل الاستئذان من اجل النظر » وقد بين الناظر هذا ابن بشكوال بانه هو الحكم بن أبي العاص بن امية بن عبد شمس وكان من مسلمة الفتوح وهو الذي مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ويل لامي مما في صلب هذا ونفاه الى الطائف ولم يزل متفيا الى خلافة عثمان : والله أعلم

(٢) قال في شرح منتقى الاخبار وغاية ما عولوا عليه قولهم ان المعاصي لا تدفع بمثلا وهذا من الغرائب التي يتعجب المنصف من الاقدام على التمسك بمثلا في مقابلة تلك الاحاديث الصحيحة فان كل عالم يعلم ان ما اذن فيه الشارع ليس بمعصية فكيف يجمل فقه عين المطلع من باب مقابلة المعاصي بمثلا : ومن جملة ما عولوا عليه قولهم ان الحديث وارد على سبيل التقليل والارهاب ويحجب عنه بالمنع والسند ان ظاهر ما بلغنا عنه صلى الله عليه وآله وسلم محمول على التثريب لا لقرينة تدل على ارادة المبالغة :

الى حرم الناس بحال . وفي وجهه للشافعية انه لا تنفذ الاعين من وقف في ملك المنظور اليه . ومنها هل يجوز رمي الناظر قبل النهي والانذار فيه وجهان للشافعية . احدهما لا على قياس الدفع في البدانة بالاهون فالاهون : والثاني نعم واطلاق الحديث مشعر بهذين الامرين مما اعنى انه لا فرق بين مواقف هذا الناظر وانه لا يحتاج الى الانذار وورد في هذا الحكم الثاني ما هو اقوى من هذا الاطلاق وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يختل الناظر بالمدرى ■ (١) ومنها انه لو سمع فهل يلحق المستمع بالنظر اختلفوا فيه *

وفي الحديث اشمار انه انما يقصد العين بشيء خفيف كمدري وبندقة وجصاة لقوله « فخذفته » قال الفقهاء اما اذا زرقة بالشباب اورماه بحجر يفتله فقتله فهذا قتل يتعاق به القصاص او الداية * ومما تصرف فيه الفقهاء في ان هذا الناظر اذا كان له محرم في الدار أو زوجة أو متاع لم يحز قصد عينه لان له في النظر شبهة . وقيل لا يكفي ان يكون له في الدار محرم انما يمتنع قصد عينه اذا لم يكن فيها الاحرامه * ومنها اذا لم يكن في الدار الا صاحبها فله الرمي ان كان مكشوف العورة ولا ضمان والافوجان : اظهرهما انه لا يجوز رميه ■ ومنها ان الحرم اذا كانت في الدار مستترات اوفى بيت ففي وجهه لا يجوز قصد عينه فانه لا يطلع على شيء . قال بعض الفقهاء والاظهار الجواز لا طلاق الاخبار ولا نه لا تنضبط اوقات الستر والتكشاف فلا احتياط حسم الباب * ومنها ان ذلك انما يكون اذا لم يقصر صاحب الدار فان كان به مفتوحا او كان ثمة كوة واسعة او ثمة مفتوحة فنظر فان كان مجتازا لم يحز قصده وان وقف وتعمد فقل لا يجوز قصده لتفريط صاحب الدار بفتح الباب وتوسيع الكوة . وقيل يجوز لتعمديه بالنظر وأجرى هذا الخلاف فيما اذا نظر من سطح نفسه او اذا

(١) المدرى بكسر الميم واسكن الدال المهملة وبالقصير هي حديدة تسوى به المرأة شعرها وجمه مدرى ويقال في الواحدة مدراة ايضا ويقال مدريت بالمدرى وكان يرجل بها صلى الله عليه وآله وسام رأسه فيفهم من هذا انه مشط او شيبه بالمشط . وفي رواية يحك برأسه ولا تنافي بينهما ووقع في رواية مسلم ذكر الختل بالمشق والمشق نصل عريض السهم ويختله بفتح الياء وكسر التاء أى يراوعه ويستغفله :

نظر المؤذن من المأذنة ولكن الاظهر عندهم ههنا جواز الرمي لانه لا تقصير من صاحب الدار * واعلم ان ما كان من هذه التصرفات الفقهية داخل تحت اطلاق الاخبار فانه يؤخذ منها ومالا فبعضه مأخوذ من فهم المعنى المقصود بالحديث وبعضه مأخوذ بالقياس وهو قابل فيما ذكرناه * (١)

(١) وحاصل المسئلة ان لاهل العلم في الاحاديث الواردة في هذا الباب تفاصيل وشروطا واعتبارات يطول استيفائها وغالبها يخالف لظاهر الحديث وعاطل عن دليل خارج عنه وما كان هذا سبيله فليس في الاشتغال ببسطه ورده كثير فائدة : وبعضها مأخوذ من فهم المعنى كما قاله الشارح رحمه الله ولا بد ان يكون ظاهر الارادة واضح الاستفادة. وبعضها مأخوذ من القياس كما صرح بذلك الشارح وشرط تقييد الدليل به ان يكون صحيحا معتبرا على سائر القواعد المتبعة في الاصول : والله أعلم

* فرع * مسألتي الاولى فيمن أتى البهيمة : والثانية فيمن عمل عمل قوم لوط . أما المسئلة الاولى فقد ذهب الشافعي في أحد قوليه الى أن حد من يأتي البهيمة القتل وقال ان صح الحديث قلت يشير به الى حديث رواه أبو داود والامام أحمد والترمذي عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » وفي قول له انه يوجب حد الزنا قياسا على الزاني . وقال به أبو يوسف : وقد أخرج البيهقي عن جابر بن زيد انه قال من أتى البهيمة أقيم عليه الحد . وذهب الامام أحمد بن حنبل وأبو حنيفة ومالك والشافعي في قول الى أنه يعزر فقط اذ ليس بزنا بانه فرج محرم شرعا مشتهي طبعا فلو جوب الحد كالقتل : ومن لم يأخذ بالحديث علله بأن فيه اختلافا فضعف * وأما المسئلة الثانية فذهب جماعة من السلف والخلف الى انه يحد حد الزاني قياسا عليه بجماع ايلاج محرم في فرج محرم واليه رجع الشافعي : وذهب جماعة من الصحابة الى أنه يقتل الفاعل والمفعول واليه ذهب الشافعي في القديم وحكي صاحب شفاء الاوام اجماع الصحابة على القتل : وحكي البغوى عن الشعبي والزهري ومالك وأحمد واسحق انه يرجم محصنا كان أو غير محصن : وقال المنذري حرق اللوطية بالنار أبو بكر وعلى وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك . وقال أبو حنيفة يعزر بالواط ولا يجلد ولا يرجم : وقد صح عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم انه قال « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل والحاكم والبيهقي . قال الحافظ في باوع المرام رجاله موثوقون الا أن فيه اختلافا . وقد ثبت وقوع ذلك في عصر الصحابة مرات ولم يظهر في ذلك خلاف من أحد منهم مع أن السكوت في مثل اراقة دم امريء مسلم لا يسوغ لاحد من المسلمين وكان ذلك الزمن الحق مقبول من كل من جاء به كائنا من كان . والله أعلم

﴿ تنبيه ﴾ تقدم في الحديث الرابع من الباب ان الشارح رحمه الله استدل بقوله « فلما أذلقته الحجارة هرب » على عدم الحفر للمرجوم . وفي المسألة خلاف بين العلماء : قال النووي في شرح مسلم قال مالك وأبو حنيفة وأحمد رضى الله عنهم في المشهور عنهم لا يحفر لواحد منهما (أي للمرجوم والمرجومة) وقال قتادة وأبو نؤير وأبو يوسف وأبو حنيفة في رواية يحفر لها . وقال بعض المالكية يحفر لمن يرحم بالبينة لا لمن يرحم بالاقرار . وأما أصحابنا فقالوا لا يحفر للرجل سواء ثبت زناه بالبينة أم بالاقرار وأما المرأة ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا . أحدها يستحب الحفر لها الى صدرها ليكون أستر لها . والثاني لا يستحب ولا يكره بل هو الى خيرة الامام . والثالث وهو الاصح ان ثبت زناها بالبينة استحب وان ثبت بالاقرار فلا يملكها الهرب إن رجعت اه احتج من قال بالحفر لها بما ثبت عند مسلم والامام أحمد بن حنبل عن عبد الله بن بريدة عن أبيه في قصة ماعز وفيه « فلما كان الرابعة حفرة له حفرة ثم أمر به فرجم » وبما ثبت عند مسلم وأبي داود والامام أحمد بن حنبل عن عبد الله بن بريدة أيضا في قصة الغامدية وفيه « فحفر لها الى صدرها وأمر الناس فرجوها » واحتج من لم يقل بمشروعية الحفر بما ثبت عند مسلم وأبي داود والامام أحمد بن حنبل من رواية أبي سعيد في قصة ماعز وفيه « فوالله حامر ناله ولا أوثقناه » وبحديث الباب وأجاب الاولون بان المراد بقوله « ما حفر ناله » أي حفيرة عظيمة أو غير ذلك من تخصيص الحفيرة وجمع بين الروايات : وأما من قال بالتفصيل فلا يخلو عن تكلف الدليل والتأويل له . وهذا الجمع حسن وعلي فرض عدم إمكان الجمع فالواجب تقديم رواية الانبات علي النفي . وأما حكم الايثاق فظاهر الأحاديث عدم مشروعيته وهذا مجمع عليه عند الفقهاء كما قاله النووي رحمه الله . والله أعلم

باب حد السرقة ^(١)

١ -- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 قَطَعَ فِي مِجَنٍّ قِيَمَتَهُ وَفِي لَفْظٍ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ ^(٢)

اختلف الفقهاء في النصاب في السرقة أصلاً وقدرًا أما الأصل فجمهورهم على اعتبار
 النصاب وشذ الظاهرية فلم يعتبروه ولم يفرقوا بين القليل والكثير وقالوا بالقطع
 فيهما. ونقل في ذلك وجه في مذهب الشافعي (٣) والاستدلال بهذا الحديث على اعتبار

(١) أي هذا باب في بيان الأحاديث التي يؤخذ منها أحكام السرقة : وهي بفتح السين
 وكسر الراء ويجوز اسكانها ويجوز كسر اوله وتسكين ثانيه لغة الاخذ خفية : وفي الشرع أخذ
 الشيء خفية ليس للأخذ أخذه ومن اشترط الحرز وهم الجمهور زاد فيه من حرز مثله : وذكر
 في الباب ثلاثة أحاديث !

(٢) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه
 والامام أحمد بن حنبل . وقوله « قيمته » قيمة الشيء ما تنتهي اليه الرغبة فيه واصله قومة
 فابدلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة : والثن ما يقابل به المبيع عند البيع : قال الحافظ في الفتح
 والذي يظهر ان المراد هنا القيمة وان من رواه بلفظ الثمن اما تجوزا واما ان القيمة والثن كانا
 حينئذ مستويين . والله أعلم

(٣) اقول أجمع العلماء على قطع يد السارق واختلفوا في اشتراط النصاب وقدره فقال أهل
 الظاهر لا يشترط نصاب بل يقطع في القليل والكثير وبه قال أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي
 وحكاه القاضي عياض عن الحسن البصري والخوارج وأهل الظاهر واحتجوا بهموم قوله تعالى (والسارق
 والسارقة فاقطعوا أيديهما) ولم يخصوا الآية وبجواب بان إطلاق الآية مقيد بالأحاديث الواردة
 في الباب : وقد اطلقت اليد في الآية وأجمعوا على ان المراد اليمين ان كانت موجودة واختلفوا
 لو قطعت الشمال عمدا أو خطأ هل يجزىء فقال قتادة كما حكاه عنه البخاري في صحيحه انه يجزى
 وقال مالك ان كان عمدا وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليمين وان كان خطأ وجبت
 الدية ويجزى عن السارق وبهذا قال أبو حنيفة : وعن الشافعي وأحمد قولان في السارق .
 واختلف فيمن سرق فقطع ثم سرق ثانيا فقال الجمهور تقطع رجله اليسرى ثم ان سرق فأيده اليسرى
 ثم ان سرق فالرجل اليمين ثم ان سرق عزروا وسجن وبه قال مالك وأهل المدينة والشافعي
 والزهري وأحمد وأبو نور . واحتج لهم بآية المحاربة وبقتل الصحابة وبأنهم فهموا من الآية

النصاب ضعيف فانه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار فعلا عدم القطع
فيما دونه مطلقا. وأما المقدار فان الشافعي يرى ان النصاب ربع دينار لحديث عائشة
الآتي ويقوم ماعدا الذهب بالذهب. وأبو حنيفة يقول ان النصاب عشرة دراهم
ويقوم ماعدا الفضة بالفضة : ومالك يرى ان النصاب ربع دينار من الذهب او
ثلاثة دراهم وكلهما أصل ويقوم ما عداها بالدرهم . وكلا الحديثين يدل على
خلاف مذهب أبي حنيفة ■

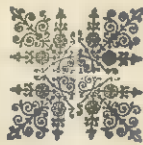
وأما هذا الحديث فان الشافعي رحمه الله بين انه لا يخالف حديث عائشة وان الدينار
كان اثني عشر درهما وربعه ثلاثة دراهم اعني صرفه ولهذا قومت الديعة بثنائي عشر الفا

انها في المرة الواحدة فاذا عاد السارق وجب عليه القطع ثانيا الى ان لا يبقى له ما يقطع ثم ان
سرق عزر وسجن : وقيل يقتل في الخامسة : وفي المسألة أقوال أخر غير ما ذكرنا ذكرها صاحب
الفتح : هذا ما يتفق باصل النصاب : وأما ما يتفق بقدره الذي يجب فيه القطع فذهب الشافعي
الى أن النصاب الذي فيه القطع ربع دينار ذهباً أو ما قيمته ربع دينار سواء كانت قيمته ثلاثة
دراهم أو أقل أو أكثر ولا يقطع في أقل منه قال الدلالة النووي وبهذا قال كثيرون والاكثر
وهو قول عائشة وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي والليث وأبي ثور واسحق وغيرهم : وروى
أيضا عن داود : وقال مالك واحمد واسحق في رواية تقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما
قيمتها أحدهما ولا يقطع فيما دون ذلك : وقال سليمان بن يسار وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن
في رواية عنه لا تقطع الا في خمسة دراهم وهو مروى عن عمر بن الخطاب : وقال أبو حنيفة
وأصحابه لا تقطع الا في عشرة دراهم أو ما قيمته ذلك : وحكى القاضي عن بعض الصحابة ان
النصاب أربعة دراهم : وعن عثمان بن عيسى انه درهم : وعن الحسن انه درهمان وعن النخعي انه
أربعون درهما أو أربعة دنانير : وقد قال الحافظ في التتبع وحاصل المذاهب في القدر الذي يقطع
السارق فيه يقرب من عشرين مذهبا وسردها وذكر أدلة كل والجواب عنها : وغالبها يستند
الى حديث ضعيف أو رأى مخالف ولذلك تركت ذكرها والصحيح ما ذهب اليه الجمهور : قال
النووي والصحيح ما قاله الشافعي وموافقه لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صرح ببيان
النصاب في هذه الاحاديث (أي أحاديث الباب) من اقضاه وان ربع دينار وأما باقي التقديرات
فردودة لا أصل لها مع مخالفتها لصريح هذه الاحاديث : وقد أجاب عن الاحاديث الثلاثة
لذلك : والله أعلم

من الورق والفضة ألف دينار من الذهب . وهذا الحديث يستدل به لمذهب مالك في ان
الفضة أصل في التقويم فان المسروق لما كان غير الذهب والفضة وقوم بالفضة دون
الذهب دل على انها اصل في التقويم والا كان الرجوع الى الذهب الذي هو
الأصل أولى وأوجب عند من يري التقويم به . والحنفية في مثل هذا الحديث
وفيمن روى في حديث عائشة القطع في ربع دينار فصاعدا يقولون او من قال
منهم في التأويل ما معناه ان التقويم امر ظني تخميني فيجوز ان يكون قيمته عند عائشة
ربع دينار او ثلاثة دراهم ويكون عند غيرها اكثر . وقد ضعف غيرهم هذا التأويل
وشنعه عليهم بما معناه ان عائشة لم تكن لتخبر بما يدل على مقدار ما يقطع فيه الا
عن تحقيق لعظم امر القطع . والحن بكمس الميم وفتح الجيم الترس مفعول من معنى الاجتنان
وهو الاستتار والاختفاء وما يقارب ذلك . ومنه الجن وكسرت ميمه لانه آلة في
الاجتنان كأن صاحبه يستتر به عما يحاذره قال الشاعر

فكان مجنى دون ما كنت اتقي * ثلاث شخوص كاعبان وممصر

والقيمة والتمن مختلفان في الحقيقة والمعتبر القيمة وما ورد في بعض الروايات
من ذكر التمن فلهما لتساويهما عند الناس في ذلك الوقت او في ظن الراوى . او باعتبار
الغلبة والافلو اختلفت القيمة والتمن الذى اشتراه به مالكة لم تعتبر الا القيمة .



٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ تَقْطَعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا ^(١)

هذا الحديث اعتماد الشافعي رحمه الله في مقدار النصاب . وقد روى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلا وقولا . وهذه الرواية قول وهو أقوى في الاستدلال من الفعل لانه لا يلزم من القطع في مقدار معين اتفاق ان السارق الذي قطع سرقة ان لا يقطع من سرق مادونه . وأما القول الذي يدل على اعتبار قدر معين في القطع فانه يدل على عدم اعتبار ما زاد عليه في اباحة القطع فانه لو اعتبر في ذلك لم يجز القطع فيما دونه . وأيضا فرواية الفعل يدخل فيها ما ذكرناه من التأويل المستضعف في ان التقويم امر ظني الى آخره : واعلم ان هذا الحديث قوي في الدلالة على اصحاب أبي حنيفة فانه يقتضي صريحه القطع في هذا المقدار الذي لا يقولون بجواز القطع به . وأما دلالة الظاهرية فليس من حيث النطق بل من حيث المفهوم وهو داخل في مفهوم العدد ومرتبه اقوى من مرتبة مفهوم اللقب *

(١) خرجه البخاري بالفاظ مختلفة هذا أحدها = ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل : وقوله « فصاعدا » هو منصوب على الحال المؤكدة اى ذهب ربع دينار حال كونه صاعدا الى ما فوقه . ويؤيده ما وقع في رواية مسلم عن عمرة « فافوقه » وقد خفيت حكمة قطع اليد في ربع دينار على بعض الزنادقة واستشكلوا وادعى ذلك شبهة نسبت الى أبي العلاء المعري ونظمها في بيتين

يد بخمس مئ من عسجدوديت ■ ما بالله قطعت في ربع دينار
تناقض ما لنا الا السكوت له ■ ونستجير بمولانا من العار
فاجابه القاضي عبدالوهاب المالكي بقوله

صيانة العضو أغلاها وأرخصها * خيانة المال فافهم حكمة الباري
وروى ان الشافعي رحمه الله تعالى أجاب بقوله
هناك مظلومة غالت بقيمتها ■ وهنا ظلمت هانت على الباري
وقد اجاب شمس الدين الكردى بقوله

قل للمعري عار ايماء عار ■ جهل الفقى وهو عن ثوب التقى عارى
لا تغدحن زناد الشعر عن حكم ■ شمائر الشرع لم تغدح باشمار

فقيمة اليد نصف الالف من ذهب * فان تعدت فلا تسوى بدينار

ويان ذلك ان الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنايات على الاموال فظهرت الحكمة في الجانبين وهذا الحكم من خمسمائة دينار لكثرت الجنايات على الاموال فظهرت الحكمة في الجانبين وهذا الحكم من أعظم المصالح والحكمة فانه احتياط في الموضعين للاطراف والاموال فقطعها في ربع دينار حفظا للاموال وجعل ديتها خمسمائة دينار حفظا لها وصيانة : واختلف العلماء في محل القطع بناء على اختلافهم في حقيقة اليد فقول أول اليد من المنكب : وقيل من المرفق : وقيل من الكوع : وقيل من أصول الاصابع : دليل الاول ان العرب تطلق الايدي على ذلك : ومن الثاني آية الوضوء فيها (وأيديكم الى المرافق) : ومن الثالث آية التيمم في القرآن (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وبينت النسبة ذلك فانه ثبت انه عليه الصلاة والسلام مسح على كفيه فقط : قال الحافظ وأخذ بظاهر الاول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستكره جماعة : والثاني لا نعلم من قال به في السرقه . والثالث قول الجمهور : ونقل بعضهم فيه الاجماع : والرابع نقل عن علي واستحسنه ابو ثور ورد بانه لا يسمى مقطوع اليد لانه ولا عرفا بل مقطوع الاصابع : (فائدة) يشرع للحاكم ان يدعو السارق بعد القطع الى التوبة لما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بسارق قد سرق شملة فقالوا يا رسول الله ان هذا قد سرق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما خاله سرق فقال السارق بلى يا رسول الله فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم احسوه ثم ائتوني به فقطع فأتى به فقال تب الى الله قال قد تبنت الى الله فقال تاب الله عليك » رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي وقد صححه ابن القطان . وفي الحديث ايضا مشروعية الحسم وهو الكي بالنار اي يكوى محل القطع لينقطع الدم لان منافذ الدم تنسد به لانه ربما استرسل الدم فيؤدي الى التلف . (فائدة) يشرع تعليق يد الساق بعد قطعها في عنقه لما رواه ابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه عن عبد الرحمن بن محيرز قال سألنا فضالة بن عبيد عن تعليق اليد في عنق السارق أمّن السنة قال اتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعلقته في عنقه » قال الامام محمد الدين ابن تيمية وفي اسناده الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف . واخرج البيهقي ان عليا رضي الله عنه قطع سارقا قروا به ويده معلقة في عنقه : وحكمة ذلك ظاهرة لان في ذلك من الزجر ما لا مزيد عليه فان السارق ينظر اليها مقطوعة معلقة فيتذكر السبب لذلك وما جر اليه ذلك الامر من الخسار بمفارقة ذلك العضو النفيس وكذلك الغير يحصل له مشاهدة اليد على تلك الصورة من الانزجار ما تنقطع اليه وساوس الرديئة .

٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ
 الْخَزْوِمَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 فَقَالُوا وَمَنْ يَجْتَرِي عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حَبِيبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ فَقَالَ أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ قَامَ
 فَاخْتَطَبَ فَقَالَ إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ
 فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَوَكَّؤُهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ
 الْحَدَّ وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا :
 وَفِي لَفْظٍ كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ
 بِقَطْعِ يَدِهَا ^(١)

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم : وقوله « أهمهم شأن الخزومية » أي جلب
 اليهم إما أوحيرهم في هموم بسبب ما وقع منها يقال أهمني الأمر أي أقلقني : والمفني أنه أهمهم شأن
 المرأة التي سرقت لئلا يلحقهم العار الجاهلي في قطع يدها وهي فاطمة بنت الاسود بن عبد
 الاسد وهي بنت أخي أبي سلمة بن عبد الاسد الصحابي الجليل الذي كان زوج أم سلمة قبل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسرقة كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما ورد
 ذلك في رواية وكانت في غزوة النخع سنة ثمان : وقوله « ومن يجترى عليه » من الاجترأ
 وهو التجاسر بطريق الادلال : وقوله « حب » بكسر الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة أي
 محبوبه : وسبب اختصاص أسامة بذلك ما أخرجه بن سعد من طريق « ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لاسامة في حد وكان اذا شفع شفعه » بتشديد الفاء أي قبل شفاعته : وقوله
 « فكلمه أسامة » الخ في الكلام محذوف تقديره بلغاؤا الى أسامة فكلموه في ذلك
 فجاء أسامة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلمه : وقوله « أتشفع في حد » الهمزة
 للاستفهام الانكارى لانه كان سبق له منع الشناعة في الحد قبل ذلك كما قدمته آنفا : وقوله
 « وإيم الله » بهزة وصل معناها القسم ولا تستعمل الا مضافة الى الله تعالى وفيها لغات :
 وقوله « لوأن فاطمة » إنما خص فاطمة ابنته صلى الله عليه وآله وسلم لأنها أعز أهله عنده :

قد اطلق في هذا الحديث على هذه المرأة لفظ السرقة ولا اشكال فيه وانما الاشكال في الرواية الثانية وهو اطلاق جحد العارية على المرأة وليس في لفظ هذا الحديث ما يدل على ان المعبر عنه امرأة واحدة ولكن في عبارة المصنف ما يشعر بذلك فانه جعل الذي ذكره ثانيا رواية وهو يقتضى من حيث الاشعار العادى انهما حديث واحد اختلف فيه هل كانت المرأة المذكورة سارقة او جاحدة . وعن احمد انه اوجب القطع في صورة وجود العارية عملا بتلك الرواية (١) واذا اخذ بطريق صناعى اعنى في صنعة الحديث ضعفت الدلالة على مسئلة الجحود قليلا فانه يكون اختلافا في واقعة واحدة فلا يثبت الحكم المرتب على الجحود حتى يتبين ترجيح رواية من روي في الحديث انها كانت جاحدة على رواية من روي انها كانت سارقة . وأظهر بمض الشافعية النكير والتعجب ممن اول حديث عائشة في القطع في ربع دينار الذى روى فعلا فان اعتمد على رواية من رواه قولاً فان كان يخرج الحديث مختلفاً فالامر يكافى فان احد الحديثين حينئذ يدل على القطع فعلا في هذا المقدار والثاني يدل عليه قولاً ولا يتأتى فيه تأويل احتمال الغلط في التقويم

(١) ولم يشترط في القطع أن يكون من حرز وبه قال اسحق وزفر والخوارج وبه قال اهل الظاهر واتصل به ابن حزم . وذهب الجمهور الى عدم وجوب القطع لمن جحد العارية واستدلوا على ذلك بان القرآن والسنة أوجباً القطع على السارق والجاحد للودية ليس يسارق ورد بان الجحد داخل في اسم السرقة لانه هو والسارق لا يمكن الاحتراز منهما بخلاف المختلس والمتهب كذا قال ابن القيم وقد أجاب بعضهم عن ذلك بان الحائض لا يمكن الاحتراز عنه لانه أخذ للمال خفية مع اظهار النصح وقد دل الدليل على انه لا يقطع . وأجاب الجمهور عن حديث الخزومية بان الجحد للعارية وان كان مروياً فيها من طريق عائشة وجابر وابن عمر وغيرهم لكنه ورد التصريح في الصحيحين وغيرهما بذكر السرقة فذكر جحد العارية لا يدل على أن القطع كان له فقط . ويمكن ان يكون ذكر الجحد لقصد التعريف بحالها وانها كانت مشتهرة بذلك الوصف وانقطع كان للسرقة كذا قال الخطابي وتبعه البيهقي والنووي وغيرهما . قال شارح المنتقى ويؤيد هذا ما في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « انما هلك من كان قبلكم بانه اذا سرق فيهم الشريف » الخ فان ذكر هذا عقب ذكر المرأة المذكورة يدل على انه قد وقع منها السرقة : والله أعلم

وان كان مخرج الحديث واحدا ففيه من الكلام ما أثر إليه الآن الا انه ههنا قوي لانه لا يجوز للراوى اذا كان سماعه لرواية القمل ان يغيره الى رواية القول فيظهر من هذا انهما حديثان مختلفا اللفظ وان كان مخرجهما واحدا . وفي هذا الحديث دليل على امتناع الشفاعة في الحد بعد بلوغه السلطان . وفيه تعظيم امر المحابة للاشراف في حقوق الله تعالى . ولقطة انما ههنا دالة على الحصر والظاهر انه ليس للحصر المطلق مع احتمال ذلك فان بني اسرائيل كانت فيهم أمور كثيرة تقتضى الاهلاك فيحمل ذلك على حصر مخصوص وهو الاهلاك بسبب المحابة في حدود الله فلا ينحصر ذلك في هذا الحمد المخصوص (١) وقد يستدل بقوله عليه السلام « وایم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها على ان ما خرج هذا المخرج من الكلام الذي يقتضى تعليق القول بتقدير أمر آخر لا يمتنع وقد شدد جماعة في مثل هذا ومراتبه في القبح مختلفة (٢) »

(١) يؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة عن عائشة مرفوعا « انهم عطلوا الحدود عن الأغنياء وأقاموها على الضعفاء » .

(٢) وفي الحديث فوائد : منها ثبوت منقبة عظيمة ظاهرة لاسامه رضى الله عنه : ومنها جواز الخلف من غير استخلاف وهو مستحب اذا كان فيه تفخيم لامر مطلوب وقد اختلف العلماء في جواز الخلف به والحديث يدل على جوازه : ومنها جواز تعليق القول بلو بتقدير أمر آخر لا يمتنع خصوصا اذا كان فيه تنبيه على أمر شرعى والتنفير عن مخالفته : وقد شدد قوم في القول من منع لو وانما تفتح عمل الشيطان وليس المنع على اطلاقه بل هو منزل على فعل امر قد فات أو فعل محذور ونحوه : وقد سبق الكلام عليها : ومنها مساواة الشريف وغيره في أحكام الله تعالى وحدوده : ومنها ان من راعى الشريف فيها يخشى عليه الهلاك : ومنها عدم مراعاة الاقارب والاهل والاصحاب في مخالفة الدين وقد أمر الله تعالى بذلك في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين والاقربين) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجر منكم شئنا قوم على ان لا تمدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوى) وقد ورد في هذا آيات كثيرة وأحاديث مشهورة : وقد تهاون الحكماء في ذلك والقضاة لاسيما في زماننا هذا فان نشر الظلم وكثر التمدي بسببه نسال الله التوفيق والهداية الى الصراط المستقيم : والله اعلم

باب حد الخمر^(١)

١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
أَنِّي بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَجَلَدَهُ بِحِرْيَةٍ نَحْوِ أَرْبَعِينَ وَقَالَ فَعَلَهُ

(١) ان هذا باب في ذكر الأحاديث التي يستنبط منها أحكام حد شارب الخمر : والخمر مؤنثة وتذكر يطلق على عصير العنب المشتد اطلاقا حقيقيا اجماعا واختلف العلماء هل يطلق على غيره حقيقة اوجازا وعلى الثاني هل مجازة كما جزم به صاحب الحكم أو من باب القياس على الخمر الحقيقية عند من يثبت التسمية بالقياس : وقد صرح في الرابع ان الخمر عند البعض اسم لكل مسكر : وعند بعض للمتخذ من العنب والتمر : وعند بعضهم لغير المطبوخ ورجح ان كل شيء يستر العقل يسمى خمر الانها سميت بذلك لخامستها للعقل وسترها له : وكذا قال جماعة من أهل اللغة . منهم الجوهري وابونصر القشيري والدينوري وصاحب القاموس . ويؤيد ذلك انها حرمت بالمدينة وما كان شرابهم يومئذ الا نبيذ البسر والتمر كما في صحيح مسلم : ويؤيده أيضا ان الخمر في الاصل الستر ومنه خمار المرأة لانه يستر وجهها : والتغطية ومنه خمروا آنتكم اي غطوها : والمخاطبة ومنه خامر داء أي خالطه : والادراك ومنه اختمر المعجن اي بلغ وقت ادراكه : قال ابن عبد البر الاوجه كلها موجودة في الخمر لانها تركت حتى ادركت وسكنت فاذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه : وروى ابن عبد البر عن أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم ان كل مسكر خمر : وقال القرطبي الاحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بان الخمر لا يكون الا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمر ولا يتناول اسم الخمر وهو قول مخالف للغة العرب وللسنة الصحيحة وللصحابة لانهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الامر بالاجتناب تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سوا بينهما وحرما كل ما يسكر نوعه ولم يتوقفوا ولم يستفصلوا ولم يشكل عليهم شيء من ذلك بل بادروا الى اتلاف ما كان من غير عصير العنب وهم أهل الاسان وبلغتهم نزل القرآن فلو كان عندهم تردد لتوقفوا عن الاراقة حتى يستفصلوا ويتحققوا التحريم : وقد اخرج الامام احمد في مسنده عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من الخنطة خمر ومن الشعير خمر ومن التمر خمر ومن الزبيب خمر ومن العسل خمر » وفي الصحيحين وغيرهما ان عمر خطب على المنبر وقال الا ان الخمر قد حرمت وهي من خمسة من العنب والتمر والعسل والخنطة والشعير والخمر ما خامر العقل : وهو من اهل اللغة قال ابن المنذر القائل بان الخمر من العنب وغيره عمر وعلي وسعد وابن عمر وابو موسى وابو هريرة وابن عباس وعائشة : ومن غيرهم ابن المسيب والشافعي واحمد واسحق وعامة أهل الحديث « وقد وردت احاديث كثيرة في التحذير عن الخمر وذم متعاطيها والوعيد على ذلك » منها

أَبُو بَكْرٍ فَلَمَّا كَانَ مُحَمَّدٌ اسْتَشَارَ النَّاسَ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
عَوْفٍ أَخَفُّ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ فَأَمَرَ بِهِ مُحَمَّدٌ ^(١)

لا خلاف في الحد على شرب الخمر واختلفوا في مقداره فذهب الشافعي انه اربعون
واتفق اصحابه ان لا يزيد على الثمانين وفي الزيادة على الاربعين الى الثمانين خلاف.
والا ظهر الجواز ولورأي الامام ان يحده بالنعال واطراف الثياب كما فعله النبي

ماخرجه البخاري ومسلم عن ابى هريرة بلفظ « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب
الخمر حين يشرب وهو مؤمن » ورواه ايضا ابو داود والنسائي والترمذي : وفي سنن ابى داود
عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لعن الله الخمر وشاربها وساقياها
ومبتاعها وبائعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه » وعن أنس بن مالك قال « لعن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها
والمحمولة اليه وساقياها وبائعها وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتري له » رواه ابن ماجه والترمذي
واللفظ له وقال حديث غريب قال الحافظ عبدالمعظم المنذرى ورواته ثقات : وروى الحاكم عن ابى
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من زنى او شرب الخمر نزع الله منه الايمان
كما ينخل الانسان القميص من رأسه » وروى الامام احمد وابو يعلى وابن حبان في صحيحه والحاكم
وصححه عن ابى موسى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال ثلاثة لا يدخلون الجنة مدمن الخمر
وقاطع الرحم ومصدق بالسحر ومن مات مدمن الخمر سقاء الله جل وعلا من نهر الغوطة قيل
وما نهر الغوطة قال نهر يجرى من فروج المومسات يؤذى أهل النار ريح فروجهن » والمومسات
هن الزانيات : وذكر في الباب حديثين والله اعلم

(١) خرجه البخارى بلفظ قريب من هذا : ومسلم بهذا اللفظ وابو داود والترمذي
وصححه والامام احمد بن حنبل : وقوله « بجريدة » هكذا هو في الكتاب وفي صحيح مسلم « فجلده
بجريدتين نحو اربعين » : وفي رواية جلد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخمر بالجريد والنعال :
وفي رواية كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضرب في الخمر بالنعال والجريد اربعين : والجريد
سمف النخل : وقد ذهب بعض الشافعية الى ان المشروع الجلد بالجريدة وقد صرح القاضي
ابو الطيب ومن تبعه بانه لا يجوز بالسوط : وصرح القاضي حسين بتعين السوط واحتج بانه
اجماع الصحابة وخالفه النووي في شرح مسلم فقال اجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال
واطراف الثياب ثم قال والاصح جوازه بالسوط : وحكى الحافظ في الفتح عن بعض المتأخرين
انه يتعين السوط للمتردين واطراف الثياب والنعال للضمفاء ومن عداهم بحسب ما يطبق
بهم : والله اعلم

صلى الله عليه وسلم جاز. ومنهم من منع ذلك تعميلاً بعسر الضبط. وظاهر قوله «فجلده
بجر يدة نحو اربعين» ان هذا القدر هو المعد الذي ضرب به وقد وقع في رواية
الزهري عن عبد الرحمن بن أزهر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «اضر بوه فضر بوه
بالايدى والنعال واطراف الثياب» وفي الحديث قال فلما كان ابو بكر سأل من حضر
ذلك المضروب وقومه اربعين فضر ابو بكر في الخمر اربعين ففسره بعض
الناس وقال قد قدر الضرب الذي ضربه بالايدى والنعال واطراف الثياب فكان
مقدار اربعين ضربة لانها اربعون عدداً بالثياب والنعال والايدى انما فاس ما ضربه
ذلك الشارب فكان مقدار اربعين عصا. ولذلك قال فقومه اى جعل قيمته
اربعين وهذا عندي خلاف الظاهر. ويعمده قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم
جلد في الخمر اربعين فانه لا ينطلق الا على عدد كثير من الضرب بالايدى والنعال
وتسليط التأويل على لفظة قومه انها بمعنى قدر ما وقع فكان اربعين اقرب من
تسليط هذا على صدق قولنا جلد اربعين حقيقة. وقوله «فقال عبد الرحمن اخف
الحدود ثمانون» وروي بالنصب اخف الحد ثمانين اى اجمله او ما قارب ذلك.
وفيه دليل على المشاورة في الاحكام والقول فيها بالاجتهاد. وقيل ان الذى اشار
بثمانين هو على كرم الله وجهه. وقد يستدل به من يرى الحكم بالقياس والاستحسان
وقوله «فلما كان عمر» يجوز ان يكون على حذف مضاف اى فلما كان زمن ولاية
عمر او ما يقارب ذلك. ومذهب مالك ان حد الخمر ثمانون على ما وقع في زمن عمر*



٢ - عَنْ أَبِي بُرْدَةَ هَانِي بْنِ نِيَارِ الْبَلَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ^(١)

فيه مسئلتان اجداهما اثبات التعزير في المعاصي التي لاحد فيها لما يقتضيه من جواز العشرة فادونها. المسئلة الثانية اختلفوا في مقدار التعزير والمنقول عن مذهب مالك رحمه الله انه لا يتقدر بهذا القدر ويخير في العقوبات فوق هذا وفوق الحدود على قدر الجريمة وصاحبها وان ذلك موكل الى اجتهاد الامام. ومظهر مذهب الشافعي رحمه الله انه لا يبلغ بالتعزير الى الحدود وعلى هذا ففي المعبر وجهان. احدهما ادنى الحدود في حق المعز فلا يزداد في تعزير الحر على تسع وثلاثين ضربة ليكون دون حد الشرب ولا في تعزير العبد على تسعة عشر سوطا. والثاني انه يعتبر ادنى الحدود على الاطلاق فلا يزداد في تعزير الحر ايضا على تسعة عشر سوطا ايضا وفيه وجه ثالث ان الاعتبار بحد الاحرار فيجوز ان يزداد تعزير العبد على عشرين. وذهب غير واحد الى ظاهر الحديث (٢) وهو انه لا يزداد في التعزير على عشرة واليه ذهب من

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « عن ابى بردة » هذا ممن غلبت عليه كنيته وهو خال البراء بن عازب واختلف في اسمه على اقوال اصحابها ذكره المصنف وهو ممن شهد العقبة وبدر والمجاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت معه رايمة من بني حارثة في غزوة الفتح روى له اصحاب السنن والمسائيد : وقد تكلم في اسناد هذا الحديث مع كونه متفقا عليه ابن المنذر والاصيلي من جهة الاختلاف فيه ولكن الحديث اظهر من ان تضاف صمته الى فرد من الائمة فقد صححه البخاري ومسلم : وقوله « لا يجلد » بهم اوله وفتح اللام بصيغة النفي : وروى بفتح الياء وكسر اللام : وروى بصيغة النهي مجزوما : والله اعلم

(٢) وقد اخذ بظاهر الحديث الليث واحمد في المشهور عنه واسحق وبعض الشافعية وقال صاحب التقریب معتذر بالبلغ الخبر الشافعي لقال به لانه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي : ومثله قال الداودي معتذرا لما لك لم يبلغ ما لك هذا الحديث فرأى العقوبة بقدر الذنب ولو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه ان يأخذه قال الامير الصنعاني ولا دليل لهم (اي لمن لم يأخذ بهذا الحديث)

الشافعية صاحب التقريب (١) وذكر بعض المصنفين منهم ان الاظهر انه يجوز الزيادة على العشرة . واختلف المخالفون لظاهر هذا الحديث في العذر عنه فقال بعض مصنفى الشافعية انه منسوخ بعمل الصحابة بخلافه وهذا ضعيف جدا لانه يتعذر عليه اثبات اجماع الصحابة على العمل بخلافه وفعل بعضهم او فتواه بخلافه لا يدل على النسخ والمنقول في ذلك فعل عمر رضي الله عنه انه ضرب صبيغا اكثر من الحد او من مائة وصبيغ هذا بفتح الصاد المهملة وكسر ثاني الحروف ، وآخره غين معجمة . وقال بعض المالكية وتاول أصحابنا الحديث على انه مقصور على زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان يكفى الجاني منهم هذا القدر وهذا في غاية الضعف ايضا لانه ترك للعموم بغير دليل شرعى على الخصوص وما ذكره مناسبة ضعيفة ولا تستقل باثبات التخصيص قال هذا المالكى وتاويله ايضا على ان المراد بقوله في حد من حدود الله في حق من حقوقه وان لم يكن من المخاصى المقدره حدودها لان المحرمات كلها من حدود الله . وبلغني عن بعض أهل العصر (٢) انه قرر

الا فل بعض الصحابة كما روى ان عليا عليه السلام جلد من وجد مع امرأة من غير زنا مائة سوط الاسوطيين : وان عمر رضي الله عنه ضرب من نقش على خاتمه مائة بالسوط وكذا روى عن ابن مسعود ولا يخفى ان فعل بعض الصحابة ليس بدليل ولا يقاوم النص الصحيح وان ما نقل عن عمر لا يتم لهم دليلا ولله لم يبلغ الحديث من فعل ذلك من الصحابة : واذا تبين لك ذلك فلا ينبغي لمَنصف التمول على قول احد عند قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعوا كل قول عند قول محمد * فما آمن في دينه كخاطر :

(١) قال بعض من حشى صاحب هذا هو القاسم ابن القفال الشافى ويحتمل انه بالفتح سليم بن ايوب بن سليم الرازى فكل الرجلين من اصحاب الشافى ولكل واحد منهما مؤلف يسمى التقريب ذكر ذلك الحافظ ابن خلكان في ترجمة سليم المذكورة :

(٢) وقد بين صاحب الفتح هذا المصرى الذى غناه الشارح رحمه الله قال : والمصرى المشار اليه اظنه ابن تيمية وقد تقلد صاحبه ابن القيم المقالة المذكورة فقال الصواب في الجواب ان المراد بالحدود هنا الحقوق التى هى أوامر الله ونواهيه وهى المراد بقوله (ومن يتمد حدود الله فاولئك هم الظالمون) وفى اخرى (فقد ظلم نفسه) وقال (تلك حدود الله فلا تقربوها) وقال (ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا) قال فلا يزداد على العشرى التأديبات التى لا تتعلق بمعصية كتأديب الاب ولده الصغيرة : قلت ويحتمل ان يفرق بين مراتب المعاصى

هذا المعنى بان تخصيص الحد بهذه المقدرات امر اصطلاحى فقهى وان عرف
 الشرع في اول الاسلام لم يكن كذلك او يحتمل ان لا يكون كذلك وهذا او كما
 قال فلا يخرج عنه الا التاديبات التى ليست عن محرم شرعى وهذا او لا خروج
 في لفظ الحد عن العرف فيها وما ذكره هذا المصرى يوجب النقل والاصل عدمه:
 وثانيا انا اذا حملناه على ذلك واجزنا في كل حق من حقوق الله ان يزداد لم يبق لنا شيء
 يختص المنع فيه بالزيادة على عشرة اسواط اذ ماعدا المحرمات كلها لا التى تجوز فيها
 الزيادة ليس الا ما ليس بمحرم واصل التعزير فيه ممنوع فلا يبقى لخصوص منع الزيادة
 معنى . وهذا او يدناه على ما قاله المالكية في اطلاقه لحقوق الله وقد يعتذر عنه بما اشرنا
 اليه من انه لا يخرج عنه الا التاديبات على ما ليس بمحرم ومع هذا فيحتاج الى اخراجها
 عن كونها من حقوق الله ■ وثالثا على اصل الكلام وما قاله المصرى ماتقدم في
 الحديث قبله من قول عبد الرحمن «اخف الحدود ثمانون» فانه يقطع دابر هذا الوهم
 ويدل على ان مصطلحهم في الحدود اطلاقها على المقدرات التى يطلق عليها الفقهاء
 اسم الحدود وانما ذلك لا ينتهى الى مقدار معين فهو ثمانون وانما المنتهى اليه الحدود
 المقدرات وقد ذهب أشهب من المالكية الى ظاهر هذا الحديث كما ذهب اليه صاحب
 التقرير من الشافعية. والحديث متعرض للمنع من الزيادة على العشرة ويبقى مادونها
 لا يمارض المنع فيه وليس التخيير فيه ولا في شيء مما يفوض الى الولاة تخيير تشبه بل
 لا بد عليهم من الاجتهاد : وعن بعض المالكية ان مؤدب الصبيان لا يزىد على ثلاثة
 فان زاد اقتصر منه وهذا تحديد يبعد اقامة الدليل المبين عليه واصله ياخذ من ان الثلاثة
 اعتبرت في مواضع وهو اول حد الكثرة وفي ذلك ضعف. والذي ذكره المصنف
 من ان ابابردة هو هاني بن نيار. يختلف فيه فقيل انه رجل من الانصار *

فأورد فيه تقدير لا يزداد عليه وهو المستثنى في الاصل وما لم يرد فيه تقدير فان كان كبيرة جازت
 الزيادة فيه واطلق عليه اسم الحد كما في الآيات المشار اليها والتحق بالمستثنى وان كان صغيرة فهو
 المقصود بمنع الزيادة فهذا يدفع ايراد الشيخ تقي الدين على المصرى المذكور ان كان ذلك
 مراده : والله اعلم

كتاب الإيمان والندور^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُمْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سُمْرَةَ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْئَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْئَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكْفَرُ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ^(٢)

(١) اى هذا كتاب فى بيان الاحاديث التى يستنبط منها أحكام الإيمان والندور وانواعها والإيمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصل اليمين فى اللغة اليد واطلقت على الخلف لانهم كانوا اذا تحالفوا اخذ كل يمين صاحبه : وقيل لان اليد اليمنى من شأنها حفظ الشيء فسمى الخلف بذلك لحفظ المخاوف عليه وسمى الخلف عليه يميناً للتلبس بها : ويجمع أيضاً على يمين كـ رغيـف و ارغف : وتطلق على القوة أيضاً ومنه قوله تعالى (لاخذنا منه باليمين) اى بالقوة والقدرة . وفى الشرع تأكيد الشيء بذكر اسم او صفة لله : قال الحافظ ابن حجر وهذا اخصر التعاريف واقربها : والندور جمع نذر بفتح النون وسكون الذال المعجمة وأصله الانذار بمعنى التخويف : وعرفه الراغب بأنه إيجاب ما ليس بأوجب لحدوث امر : وذكر فى الباب سبعة احاديث : والله اعلم

(٢) خرجه البخارى فى غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم وابوداود والنسائى والترمذى : وقوله « يا عبد الرحمن » كنيته ابو سعيد وهو قرشى كان اسمه عبد كلال فسماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن اسلم يوم الفتح وصحب النبى صلى الله عليه وآله وسلم ثم قزاخر اسان فى زمن عثمان بن عفان رضى الله عنه وهو الذى افتتح سجستان روى له اصحاب السنن والمسند : مات بالبصرة سنة خمسين : وقيل احدى وخمسين : وقوله « قرأت غيرها » اى غير الخلف عليه وظاهر الكلام عود الضمير على اليمين ولا يصح عودها عليها بمعناها الحقيقية بل بمعناها المجازى والمراد بالرؤية هنا الاعتقادية لا البصرية : وقد ورد عند مسلم ما يشير بقصر ذلك على ما فيه طاعة فانه روى بلنظ « قرأت غيرها اتقى لله فليات التقوى » : وينقسم الأمور به اربعة اقسام ان كان الخلف عليه فعلاً فترك الترك اولى او كان الخلف عليه تركاً فكل الفعل اولى او كان كل منهما فعلاً وتركاً لكن يدخل القسمان الاخيران فى القسمين الاولين لان من لازم فعل احد الشئيين او تركه ترك الآخر او فعله والله اعلم

فيه مسائل . الاولى ظاهره يقتضى كراهية سؤال الامارة مطلقا . والفقهاء
نصرفوا فيه بالقواعد الكلية فمن كان متعينا للولاية وجب قبولها ان عرضت عليه
وطلبها ان لم تعرض لانه فرض كفاية لا يتبادي الابه فتعين عليه القيام به وكذا اذا
لم يتعين وكان افضل من غيره ومنعنا ولاية المفضول مع وجود الافضل وان كان
غيره افضل منه ولم تمنع تولاية المفضول مع وجود الفاضل فهنا يكره له ان يدخل في
الولاية وان يساها وحرم بمضمهم الطلب وكره للامام ان يوليه وقال وان ولاه
انمقدت ولايته وقد استخطى . فيما قال . ومن الفقهاء من اطلق القول بكراهة
القضاء لا حديث وردت فيه *

المسئلة الثانية لما كان خطر الولاية عظيما بسبب أمور في الوالى و بسبب أمور
خارجة عنه كان طلبها تكلفا ودخولا في غرر عظيم فوجدت في عدم العون . ولما
كانت اذا أنت من غير مسألة لم يكن فيها هذا التكلف كانت جديرة بالعون على
اعبائها وانقائها * وفي الحديث اشارة الى الطاف الله تعالى بالعبد بالاعانة على
اصابة الصواب في فعله وقوله تفضلا زائدا على مجرد التكليف والهداية الى
التجدين وهى مسألة اصولية كثر فيها الكلام في فنها والذي يحتاج اليه في
الحديث ما اشرنا اليه الآن *

المسئلة الثالثة للحديث تعلق بالتكفير قبل الحنث (١) ومن يقول بجوازه قد يتعلق

(١) وقد حكى ابن المنذر الخلاف بين العلماء في تقديم الكفارة قبل الحنث كما نقله عنه
صاحب الفتح قال : قال ابن المنذر رأى ربيعة والاوزاعى ومالك والليث وسائر فقهاء
الأئصار غير أهل الرأي ان الكفارة تجزى قبل الحنث الا ان الشافعى استثنى الصيام
فقال لا تجزى الا بعد الحنث : وقال اصحاب الرأي لا تجزى الكفارة قبل الحنث : قال الحافظ
قلت ونقل الباجى عن مالك وغيره روايتين واستثنى بعضهم عن مالك الصدقة والتق ووافق
الخنفية أشهب من المالكية وداد الظاهرى وخافه ابن حزم : واحتج لهم الطحاوى بقوله
تالى «ذلك كفارة ايمانكم اذا حلتم» فان المراد اذا حلتم فحنثتم وردة مخالفوه فقالوا بل التقدير
فاردتم الحنث وأولى من ذلك ان يقال التقدير أعم من ذلك فليس أحد التقديرين بأولى من
الآخر قال القاضى عياض الخلاف في جواز تقديم الكفارة مبنى على ان الكفارة رخصة لحل
اليمين او لتكفير مأممها بالحنث فعند الجمهور انها رخصة شرعا الله لحل ما عقد من اليمين فلذلك

بالبداءة بقوله عليه السلام « فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير » وهذا ضعيف لان الواو لا تقتضي الترتيب والمعطوف والمعطوف عليه كالجمله الواحدة وليس بجيد طريقة من يقول في مثل هذا ان الفاء تقتضي الترتيب والتمقيب فتقتضي ذلك ان يكون التكفير مستعقبا لرؤية الخير في الحنث واذا استعقبه التكفير تاخر الحنث ضرورة واتفاقنا انه ليس بجيدا بيناه من حكم الواو فلا فرق بين قولنا فكفروا أت الذي هو خير وبين قولنا فافعل هذين ولو قال كذلك لم يقتض ترتيبا ولا نقديما فكذلك اذا أتى بالواو وهذه الطريقة التي اشرنا اليها ذكرها بعض الفقهاء في اشتراط الترتيب في الوضوء وقال ان الآية تقتضي تقديم غسل الوجه بسبب الفاء واذا وجب تقديم غسل الوجه وجب الترتيب في بقية الاعضاء اتفاقا لما بيناه *

المسئلة الرابعة يقتضي الحديث تاخير مصلحة الوفاء بمقتضى اليمين اذا كان غيره خيرا بنصه وأما مفهومه فقد يشعر بان الوفاء بمقتضى اليمين عند عدم رؤية الخير في غيرها مطلوب وقد تنازع المفسرون في معنى قوله (ولا تجملوا الله عرضة لايمانكم ان تبروا) وحمله بعضهم على ما دل عليه الحديث ويكون معني عرضة أي مانعا ان تبروا بتقدير من ان تبروا *

تجزى قبل وبعد . قال المازري للكنفارة ثلاث حالات احدها قبل الحلف فلا تجزى اتفاقا : ثانيها بعد الحلف والحنث فتجزى اتفاقا : ثالثها بعد الحلف وقبل الحنث ففيها الخلاف : وقد اختلف لفظ الحديث فقدم الكفارة مرة وأخرها أخرى لكن بحرف الواو الذي لا يوجب رتبة : ومن منع رأى انها لم تجز فصارت كالتطوع والتطوع لا يجزى عن الواجب الا ان هذا يضعف لما ورد في بعض الطرق بلفظ ثم التي تقتضي الترتيب عند ابى داود والنسائي ولفظ ابى داود « كفر عن يمينك ثم أت الذي هو خير » وهو في حديث عائشة عند الحاكم أيضا بلفظ ثم : وعند الطبراني بلفظ « فليكفر عن يمينه ثم ليفعل الذي هو خير » فتجعل رواية الواو على رواية ثم حملا للمطابق على المتيد والله اعلم :



٢ -- عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي وَاللَّهِ إِن شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا وَتَحَلَّلْتُهَا (١)

في هذا الحديث ما يقتضي تقديم الحنث في اللفظ على الكفارة ان كان معنى قوله عليه السلام «وتحللتها» التكفير عنها: ويحتمل ان يكون معناه اتيان ما يقتضي الحنث فان التحلل نقيض العقد والعقد هو ما دلت عليه اليمين من موافقة مقتضاها فيكون التحلل الاتيان بخلاف مقتضاها فان قلت فيكفي عن هذا قوله أتيت الذي هو خير منها فانه باتيانها اياه يحصل مخالفة اليمين والتحلل منها ولا يفيد قوله عليه السلام حينئذ وتحللت فائدة زائدة على ما في قوله أتيت الذي هو خير منها: قلت فيه فائدة التصريح والتصميم على كون ما فعله محملا والاتيان به بلفظه يناسب الجواز والحل صرحا فاذا صرح بذلك كان ابلغ مما اذا اتى به على سبيل الاستلزام وقد أكد صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الحكم المذكور باليمين بالله تعالى وهو يقتضي المبالغة في ترجيح الحنث على الوفاء عنده هذه الحالة وهذا الخير الذي اشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم يرجع الى مصالح الحنث المتعلقة بالمفعول المحلوف على تركه مثلا: وهذا الحديث له سبب مذكور في غير هذا الموضع وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم حلف أن لا يحملهم ثم حملهم (٢) *

(١) أخرجه البخاري في غير موضع مطولا هذا قطعة منه || وقد أشار الى ذلك الشارح رحمه الله بقوله وهذا الحديث له سبب مذكور الخ: ومسلم والامام احمد بن حنبل: (٢) واختلف هل كفر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن يمينه هذه كما اختلف هل كفر في قصة حلفه على شرب العسل او على غشيان مارية قال الحافظ فروى عن الحسن البصري انه قال لم يكفر أصلا لانه مغمور له وانما نزلت كفارة اليمين تعلما للامة: وتعقب بما أخرجه الترمذي من حديث عمر في قصة حلفه على العسل او مارية فمات به الله وجعل له كفارة يمين: وهذا ظاهر في انه كفر وان كان ليس نصا في رد ما ادعاه الحسن: وظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض روايات الصحيح «الاكفرت عن يميني» انه لا يترك ذلك: ودعوى ان ذلك كله للتشريع بعيد || والله اعلم

٣- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ: وَلِمُسْلِمٍ فَمَنْ كَانَ حَافِلًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنَعْتَ . وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ عُمَرُ فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهِمْ مَنذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا ذَا كِرًا وَلَا آثَرًا يَعْنِي حَاكِيًا عَنْ غَيْرِي أَنَّهُ حَلَفَ بِهِمَا ^(١)

الحديث دليل على المنع من الحلف بغير الله تعالى: واليمين (٢) منهقدة عند الفقهاء باسم الذات وبالصفات العلية . وأما اليمين بغير ذلك فهو ممنوع . واختلفوا في هذا المنع هل هو على التحريم أو على الكراهة والخلاف موجود عند المالكية فلاقسام ثلاثة . الاول ما يباح به اليمين وهو ما ذكرنا من اسماء الذات والصفات . والثاني ما يحرم اليمين به بالاتفاق كالانصاب والازلام واللات والعزى فان قصد تعظيمها فهو كفر وكذا قال بعض المالكية معلقا للقول فيه حيث يقول فان قصد تعظيمها فكفر والا فحرام . والقسم بالشيء تعظيم له وشرائى حديث يدل اطلاقه على الكفر لمن

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وابوداود والنسائى وابن ماجه :

(٢) وأما قوله افلاح روايه ان صدق لا يرد لان هذه الكلمة تجرى على اللسان لا يقصد بها اليمين وأما اقسامه سبحانه وتعالى بالتجهم ونحوه فله ان يقسم بما شاء تنبيها على شرفها والحكمة ان القسم يقتضى تعظيم المقسم به والثناء الحقيقية انما هى لله فلا يضاهى به غيره وهى منتفية فى حق الله سبحانه وقد ذهب اصحاب الشافعى الى انه اذا حلف باللات والعزى أو غيرهما من الاصنام أو قال ان فعلت كذا فانا يهودى أو نصرانى أو برىء من الاسلام أو برىء من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو نحو ذلك لم تقع يمينه بل عليه ان يستغفر الله ويقول لا اله الا الله ولا كفارة عليه سوى قوله هذا مذهب الشافعى ومالك وجمهور العلماء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من حلف منكم فقال فى حلفه باللات والعزى فليقل لا اله الا الله» وقال ابو حنيفة تجب الكفارة فى ذلك كله الا فى قوله انا مبتدع أو برىء من النبي صلى الله عليه وآله وسلم واحتج بان الله أوجب على المظاهر الكفارة وهو منكر من القول وزور والحلف بهذه الاشياء منكر وزور واحتج عليه بالحديث فانه لم يذكر فيه الكفارة والاصل عدم الثبوت ونقض القياس بالمستثنيات فهى منكر من القول وزور ولم يوجب فيها الكفارة : والله اعلم



٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَا تُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقِيلَ لَهُ قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَمْ يَقُلْ فَطَافَ بِهِنَّ فَلَمْ يَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً نَصَفَ إِنْسَانٌ قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَخْنَثْ وَكَانَ ذَلِكَ دَرَكًا لِحَاجَّتِهِ : قَوْلُهُ فَقِيلَ لَهُ قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَعْنِي قَالَ لَهُ الْمَلَكُ ﷻ^(١)

حلف ببعض ذلك وما يشبهه ويمكن اجراؤه على ظاهره لدلالة اليمين بالشئ على التعظيم له : الثالث ما يختلف فيه بالتحريم والكراهة وهو ما عدا ذلك مما لا يقتضى تعظيمه كقراء . وفي قول عمر رضى الله عنه ذا كرا ولا آثرا مبالغة في الاحتياط والا يجري على اللسان ما صورته صورة الممنوع شرعا *

(١) أخرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة معلقا ومستندا : ومسلم والنسائى : وقوله « قال سليمان بن داود » هو احد المؤمنين الذين ملكهما الله تعالى الدنيا كلها فيما نقل : وقيل ان الله تعالى ملك الدنيا لاربعة مؤمنان وكافران فالمؤمنان سليمان عليه السلام وذوالقرنين والكافران عمروذ وخننصر : وقوله « لا طوفن » هكذا في اغلب الروايات بالواو : ووقع في بعض نسخ صحيح مسلم « لا طيفن » بالياء وهما لغتان فصيحتان يقال طاف بالشئ وأطاف به اذا دار حوله وتكرر عليه فهو طائف ومطيف وهو كناية عن الجماع : وقوله « على سبعين امرأة » هكذا في هذه الرواية : وقد روى مسلم انه كان سليمان ستون امرأة : وفي رواية تسمون : وفي غير صحيح مسلم تسع وتسمون : وفي رواية مائة وكل ذلك ليس بمعارض لانه ليس في ذكر القليل نفى الكثير كيف وهو من مفهوم الحديث وهو غير معمول به عند جماهير العلماء من الاصوليين : وقوله « تلد كل امرأة » فيه حذف تقديره فتلق فتحمل فتلد : وكذا في قوله « يقاتل » تقديره فينشأ فيتعلم الفروسية فيقاتل : وساغ الحذف لان كل فعل منها مسبب عن الذى قبله وسبب السبب سبب : وقوله « وكان ذلك دركا » هو بفتحات اللحاق والوصول الى الشئ والمعنى انه يحصل له ما أراد وهو تأكيد لقوله لم يخنث : والله اعلم

فيه دليل على ان اتباع اليمين بالمشيئة يرفع حكم اليمين لقوله عليه السلام «لم يحنث» وفيه نظر (١) وهذا ينقسم الى ثلاثة اوجه. احدها ان يرد المشيئة الى الفعل الخلوف عليه كقوله مثلاً لا دخلن الدار ان شاء الله واراد رد المشيئة الى الدخول اى ان شاء الله دخولها وهذا هو الذى ينفعه الاستثناء بالمشيئة ولا يحنث ان لم يفعل : الثانى ان يرد الاستثناء بالمشيئة الى نفس اليمين فلا ينفعه الرجوع لوقوع اليمين وتبين مشيئة الله . والثالث انه يذكر على سبيل الادب في تقويض الامار الى مشيئة الله وامثالاً لقوله تعالى (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله) لا على قصد معنى التعليق وهذا لا يرفع حكم اليمين . ولا تعلق للحديث بتعليق الطلاق بالمشيئة والفقهاء مختلفون فيه ومالك يفرق بين الطلاق واليمين بالله ويوقع الطلاق وان علق بالمشيئة بخلاف اليمين بالله وهو مشكل جداً لان الطلاق حكم قد شأه الله تركنا التمرض لتقريره لعدم تعلقه بالحديث . وقد يؤخذ من الحديث ان الكناية في اليمين مع النية كالصرح في حكم اليمين من حيث ان لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حكاه عن سليمان عليه السلام وهو قوله « لا طوفن » ليس فيه التصريح باسم الله تعالى لكنه مقدر لاجل اللام التى دخلت على قوله « لا طوفن » فان كان قد قيل بذلك لان اليمين يلزم بمثل هذا فالحديث حجة لمن قاله وان لم يكن فيحتاج الى تأويله وتقدير اللفظ باسم الله تعالى صريحاً في الحكى وان كان ساقطاً في الحكاية وهذا ليس بممتنع في الحكاية فان من قال والله لا طوفن فقد قال لا طوفن فان اللفظ بالمركب لا ينفك بالمفرد . وقوله وكان « دركا لحاجته » يراد به انه كان يحصل ما اراد . وقد يؤخذ من الحديث جواز الاخبار عن وقوع الشيء المستقبل بناء على الظن فان هذا الاخبار اعني قول سليمان عليه السلام « تلد كل امرأة منهن غلاماً » لا يجوز ان يكون عن وحي والا لوجب وقوع خبره : واجاز الفقهاء الثافعية اليمين

(١) لعل وجه النظر ان الحنث هنا ليس المراد به المخالفة لما حلف عليه الخالف لان ذلك لا يكون الا فيما يتمكن الخالف من البر والحنث وذلك لا يتصور فيما نحن فيه لان قوله تلد كل امرأة غلاماً يقاتل في سبيل الله ليس مقدوراً لسليمان عليه السلام نعم ذلك يتخرج على قول من قال انها تنمقد على القبر لكن الصحيح خلاف ذلك كما هو مقرر في موضعه اولم يفعل عدم الدخول بل دخل وهذا بناء على ان ما وقع تحققت معه النسبة : والله اعلم

٥ -  عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرَأٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ وَنَزَلَتْ إِنْ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا إِلَى آخِرِ الْآيَةِ 

على الظن في الماضي وقالوا يجوز ان يحلف على خط آية . وذ كر بعضهم أضعف من هذا واجاز الحلف في صورة بناء على قرينة ضعيفة . وأما بعض المالكية فانه دل لفظه على احتمال في هذا الجواز وتردد او على نقل خلاف اعني اليمين على الظن لانه قال والظاهر ان الظن كذلك وهو محتمل لما ذكرنا من الوجهين : وقد يؤخذ من الحديث ان الاستثناء اذا اتصل باليمين في اللفظ انه يثبت حكمه وان لم ينو في اول اللفظ وذلك لان الملك قال له قل ان شاء الله تعالى عند فراغه من اليمين فلو لم يثبت حكمه لما افاد قوله : ويمكن ان يجعل ذلك تادبا لا لرفع حكم اليمين فلا يكون فيه حجة وأقوي من ذلك في الدلالة قوله عليه السلام « لو قال ان شاء الله لم يحنت » مع احتماله للتأويل

يمين الصبر هي التي يصبر فيها نفسه على الجزم باليمين والصبر الحبس فكأنه يحبس نفسه على هذا الأمر العظيم وهي اليمين الكاذبة . ويقال لمثل هذه اليمين الغموس ايضا . وفي الحديث وعيد شديد لفاعل ذلك لما فيها من اكل المال بالباطل ظلما وعدوانا والاستخفاف بحرمة اليمين بالله تعالى . وهذا الحديث يقتضى تفسير هذه الآية بهذا المعنى : وفي ذلك اختلاف بين المفسرين يرجع قول من ذهب الى هذا المعنى بهذا الحديث وبيان سبب النزول طريق قوى في فهم معاني الكتاب العزيز وهو أمر يحصل للصحابة بقرائن تحف بالقضايا *

(١) خرجه البخارى في غير موضع مختصرا ومطولا بالفاظ مختلفة : ومسلم وابو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه : وقوله « فاجر » المراد به لازمه وهو الكذب : ووقع في رواية على يمين كاذبة !

٦- عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ يَنْبِي
وَيَنْ رَجُلٍ خُصُومَةً فِي بَثْرٍ فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ قُلْتُ إِذَا يَخْلِفُ وَلَا يُبَالِي فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ
مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ ^(١)

هذا الحديث فيه دلالة على الوعيد المذكور كالأول . وفيه شيء آخر يتعلق
بمسئلة اختلاف فيها الفقهاء وهو ماذا ادعى على غيره شيئا فأنكره واحلفه ثم اراد
اقامة البينة عليه بعد الاحلاف فله ذلك عند الشافعية وعند المالكية ليس له ذلك
الأن يأتي بعذري ترك اقامة البينة يتوجه له . وربما يتمسكون بقوله عليه السلام
«شاهدك أو يمينه» وفي حديث آخر «ليس لك الا ذلك» ووجه الدليل منه ان أو
تقتضى احد الشيئين فلو أجزا اقامة البينة بعد التحليف لكان له الامر ان معافى
اليمين واقامة البينة مع ان الحديث يقتضى ان ليس له الا احدهما وقد يقال في
هذا ان المقصود من الكلام نفي طريق أخرى لاثبات الحق فيعود المعنى الى حصر
الحجة في هذين الجنسين اعني البينة واليمين الا ان هذا قليل النفع بالنسبة الى المناظرة
وفهم مقاصد الكلام نافع بالنسبة الى النظر . وللأصوليين في أصل هذا الكلام بحث
ولم ينبه على هذا حق التنبيه اعني اعتبار مقاصد الكلام وبسط القول فيه الا احد
مشايخ بعض مشايخنا من أهل المغرب . وقد ذكره قبله بعض المتوسطين من
الأصوليين المالكيين في كتابه في الاصول وهو عندى قاعدة صحيحة نافعة للمناظر
في نفسه غير ان المناظر الجدلى قد ينازع في المفهوم ويعسر تقرريره عليه . وقد
يستدل الخنفية بقوله عليه السلام «شاهدك أو يمينه» على ترك العمل بالشاهد واليمين *

(١) الحديث الخامس هو قطعة من هذا الحديث وفي هذا الحديث ذكر القصة :

(٢) وفيه نظر اذ قد ثبت دليل العمل بالشاهد واليمين في غير هذا الحديث وهي زيادة
صحيحة يجب المصير اليها لثبوت ذلك بالنطوق وانما يستتاد نفيه من حديث الباب بالمفهوم :

٧ - عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدَّ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ : وَفِي رِوَايَةٍ لَعَنَ الْمُؤْمِنُ كَقَتْلِهِ : وَفِي رِوَايَةٍ مَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لَيْسَتْ كَثْرَتُهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قِلَّةً ^(١)

فيه مسائل . المسئلة الاولى الحلف بالشئ حقيقة هو القسم به وادخال بعض حروف القسم عليه كقوله والله والرحمن . وقد يطلق على التعليق بالشئ يمين كما يقول الفقهاء اذا حلف بالطلاق على كذا ومرادهم تعليق الطلاق به وهذا مجاز وكأن سببه مشابهة هذا التعليق باليمين في اقتضاء الحنث او المنع اذا ثبت هذا فتقول قوله عليه السلام «من حلف على يمين بلمة غير الاسلام» يحتمل ان يراد به المعنى الاول ويحتمل ان يراد به المعنى الثانى والا قرب ان المراد الثانى . لاجل قوله كاذبا متعمدا : والكذب يدخل القضية الاخبارية التي يقع مقتضاها تارة وتارة لا يقع . واما قولنا والله وما اشبهه فليس الاخبار بها عن أمر خارجي وهي الانشاء اعني انشاء القسم فتكون صورة هذا اليمين على وجهين . احدهما ان يتعلق بالمستقبل كقوله ان فعل كذا فهو يهودى او نصراني . والثانى ان يتعلق بالماضي كقوله ان كنت فعلت كذا فهو يهودى او نصراني فاما الاول وهو ما يتعلق

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم والنسائى والترمذى وابن داجه والامام أحمد بن حنبل : وقوله « بلمة غير الاسلام » الملة بكسر الميم وتشديد اللام الدين والشرية وهى نكرة فى سياق الشرط فتعم جميع الملل من أهل الكتاب كاليهودية والنصرانية ومن لحقهم من المجوسية والصابئة وأهل الاوثان والدهرية والملطة وعبدية الشياطين والملائكة وغيرهم !

بالمستقبل فلا تتعلق به الكفارة عند المالكية والشافعية وأما عند الحنفية ففيها الكفارة . وقد يتعلق الأولون بهذا الحديث فانه لم يذكر كفارة وجعل المرتب على هذا قوله « هو كما قال » (١) وأما ان يتعلق بالماضي فقد اختلف الحنفية فيه فقيل انه لا يكفر اعتبارا بالمستقبل وقيل يكفر لانه تنجيز معني فصار كما اذا قال هو يهودي قال بعضهم والصحيح انه لا يكفر فيهما ان كان يعلم انه يمين وان كان عنده انه يكفر بالحلف يكفر فيهما لانه رضى بالكفر حيث اقدم على الفعل (٢) ■

المسئلة الثانية قوله عليه السلام « ومن قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة » هذا من باب عجانسة العقوبة الاخرية للجنائيات الدنيوية . ويؤخذ منه ان جناية الانسان على نفسه كجنائيته على غيره في الاثم لان نفسه ليست ملكه وانما هي ملك لله تعالى فلا يتصرف فيها الا بما اذن الله . قال القاضي عياض وفيه دليل لما لك ومن قال بقوله على ان القصاص من القاتل بما قتل به محمدا كان او

(١) وحاصل المسئلة كما قاله ابن المنذر ان من قال اكفر بالله ونحو ذلك ان فعلت ثم فعل اختلف فيه فقال ابن عباس وابو هريرة وعطاء وقتادة وجهور فقهاء الامصار لا كفارة عليه ولا يكون كافرا الا ان اضرب ذلك بقلبه : وقال الاوزاعي والثوري والحنفية واحمد واسحق هو يمين وعليه الكفارة قال ابن المنذر والاول اصح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من حلف بالمالات والعزى فليقل لاله الا الله » خرجه مسلم ولم يذكر كفارة : وقد تقدم بسط ذلك في تعليقنا آنفا : ونقل ابو الحسن القصار من المالكية عن الحنفية انهم احتجوا بالاحباب الكفارة بان في اليمين الامتناع من الفعل وتضمن كلامه بما ذكر تعظيم الاسلام : وتعقب ذلك بانهم قالوا فيمن قال وحق الاسلام اذا حنت لانه يجب عليه كفارة فاسقطوا الكفارة اذا صرح بتعظيم الاسلام وأثبتوها اذا لم يصرح : وقول الشارح بعد واما ان يتعلق بالماضي هو انتقال من التكفير الى الكفر تدبر : والله أعلم

(٢) ولم يتعرض الشارح لمذهب الشافعية ■ قال الحافظ في الفتح قال بعض الشافعية ظاهر الحديث انه يحكم عليه بالكفر اذا كان كاذبا والتحقيق التفصيل فان اعتقد تعظيم ما ذكر كفر وان قصد حقيقة التعليق فينظر فان كان اراد ان يكون متصفا بذلك كفر لان ارادة الكفر كفر وان اراد البعد عن ذلك لم يكفر لكن هل يحرم عليه ذلك او يكره تنزيها الثاني هو المشهور : انه ولا يخفى على الناظر في الادلة المطلع عليها ضعف القول الثاني هذا ومعارضته للاحاديث الصحيحة : والله اعلم

غير محدد خلافا لابي حنيفة اقتداء بمقاب الله عز وجل لقائل نفسه في الآخرة ثم ذكر حديث اليهودي وحديث العرنيين وهذا الذي اخذه من هذا الحديث في هذه المسئلة ضعيف جدا لان احكام الله تعالى لا تقاس بافعاله وليس كل ما فعله في الآخرة بمشروع لنا في الدنيا كالتحريق بالنار والتساع الحيات والمقارب وسقي الخيم المقطع للامعاء . وبالجملة فما لنا طريق الى اثبات الاحكام الانصوص تدل عليها او قياس على النصوص عند القياسيين . ومن شرط ذلك ان يكون الاصل المقيس عليه حكما أما ما كان فعلا لله تعالى فلا وهذا ظاهر جدا وليس ما منتهده فعلا لله تعالى في الدنيا ايضا يباح لنا فان لله ان يفعل ما يشاء بمباده ولا حكم عليه وليس لنا ان نفعل بهم الا ما اذن لنا فيه بواسطة او بغير واسطة *

المسئلة الثالثة التصرفات الواقعة قبل الملك للشيء على وجهين (١) احدهما تصرفات التنجيز كما لو اعتق عبد غيره او باعه او نذر نذرا متعلقا به فهذه تصرفات لاغية اتفاقا الا ما حكى عن بعضهم في المتق خاصة اذا كان موسرا يفتق عليه وقيل انه رجع عنه . الثاني التصرفات المتعلقة بالملك كتعليق الطلاق بالنكاح مثلا فهذا مختلف فيه فالشافعي يلغيه كالاول ومالك وابو حنيفة يعتبر انه . وقد يستدل للشافعي بهذا الحديث وما يقار به ومخالفوه يحملونه على التنجيز او يقولون بموجب الحديث فان التنفيذ انما يقع بعد الملك فالطلاق مثلا لم يقع قبل الملك فن ههنا يجيء القول بالموجب . وههنا نظر دقيق في الفرق بين الطلاق اعنى تعليقه بالملك وبين النذر في ذلك فتأمل . واستبعد قوم تاويل الحديث وما يقار به بالتنجيز من حيث انه امر ظاهر جلي لا تقوم به فائدة يحسن حمل اللفظ عليها وليست جهة هذا الاستبعاد بقوية فان الاحكام كلها في الابتداء كانت منتفية وفي اثباتها فائدة متجددة وانما حصل الشيوع والشهرة لبعضها فيما بعد ذلك وذلك لا ينفي حصول الفائدة عند تأسيس الاحكام ■

(١) يعنى ان النذر يصح بما لا يملك اذا خلعه بالملك بخلاف الطلاق عند الشافعي والفرق هو ان النذر قام الاجماع على انه لو نذر بما تملكه أرضه ان فقد والماله لم يملك بعد فقس عليه هذا النذر المعلق بخلاف الطلاق والتناق فانهما باقيا على العموم لم يخصهما قياس ولا دليل خاص والله اعلم ■

المسئلة الرابعة قوله عليه السلام « ولعن المؤمن كقتله » فيه سؤال وهو ان يقال اما ان يكون كقتله في احكام الدنيا او في احكام الآخرة لا يمكن ان يكون المراد احكام الدنيا لان قتله يوجب القصاص وامنه لا يوجب ذلك . واما احكام الآخرة فاما ان يراد بها التساوى في الاثم او في العقاب وكلاهما مشكل لان الاثم يتفاوت بتفاوت مفسدة الفعل وليس اذهاب الروح في المفسدة كمفسدة الاذى باللعنة وكذلك العقاب يتفاوت بحسب تفاوت الجرائم . قال الله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) وذلك دليل على التفاوت في العقاب والثواب بحسب التفاوت في المصالح والمفاسد فان الخيرات مصالح والمفاسد شرور . قال القاضي عياض قال الامام يعنى المازرى الظاهر من الحديث تشبيه في الاثم وهو تشبيه واقع لان اللعنة قطع عن الرحمة والموت قطع عن التصرف . قال القاضي وقيل لعنه يقتضى قصده باخراجه عن جماعة المسلمين ومنهم منافعه وتكثير عددهم به كالموت . وقيل لعنه يقتضى قطع منافع الآخرة عنه وبعده منها باجابة امتته فهو من قتل في الدنيا وقطعت عنه منافعه فيها : وقيل معناه استواءهما في التحريم . واقول هذا يحتاج الى تلخيص ونظر اما حكاة عن الامام من ان الظاهر من الحديث تشبيه في الاثم وكذلك ما حكاة من أن معناه استواءهما في التحريم فهذا يحتمل امرين : أحدهما ان يقع التشبيه والاستواء في اصل التحريم والاثم . والثاني ان يقع في مقدار الاثم فلما الاول فلا ينبغي ان يحمل عليه لان كل معصية قلت او عظمت فهي مشابهة ومستوية مع القتل في اصل التحريم فلا يبقى في الحديث كثير فائدة مع ان المفهوم منه تعظيم امر اللعنة بتشبيهها بالقتل . وأما الثاني فقد بينا ما فيه من الاشكال وهو التفاوت في المفسدة بين اذهاق الروح واتلافها وبين الاذى باللعنة . وأما ما حكاة عن الامام من ان اللعنة قطع عن الرحمة والموت قطع عن التصرف فالكلام عليه ان يقول اللعنة قد تطلق على نفس الابداد الذى هو فعل الله تعالى وهو الذى يقع فيه التشبيه والثاني ان تطلق اللعنة على فعل اللاعن وهو طلبه لذلك الابداد بقوله لعنه الله

مثلا او بوصفه للشخص بذلك الابعاد بقوله فلان ملعون وهذا ليس بقطع عن الرحمة بنفسه مالم تتصل به الاجابة فيكون حينئذ سببا الى قطع التصرف ويكون نظيره التسبب الى القتل غير انهما يفترقان في ان التسبب الى القتل بمباشرة الحز وغيره من مقدمات القتل مفض الى القتل بمطرد العادة فلو كان مباشرة اللعن مفضيا الى الابعاد الذي هو اللعن دائما لاستوى اللعن مع مباشرة مقدمات القتل اوزاد عليه . وبهذا يتبين لك الابرار على ما حكاه القاضي من ان لعنه له يقتضي اخراجه عن جماعة المسلمين كما لو قتله فان قصد اخراجه لا يستلزم اخراجه كما يستلزم مقدمات القتل . وكذلك ايضا ما حكاه من ان لعنه يقتضي قطع منافعه الاخرية عنه باجابة دعوته انما يحصل ذلك باجابة الدعوة وقد لا يجاب في كثير من الاوقات فلا يحصل انقطاعه عن منافعه كما يحصل بقتله ولا يستوي القصد الى القطع بطلب الاجابة مع مباشرة مقدمات القتل المفضية اليه في مطرد العادة . والذي يمكن ان يقرر به ظاهر الحديث في استوائهما في الاثم انا نقول لانسلم ان مفسدة اللعن مجرد اذاه بل فيها مع ذلك تعريضه لاجابة الدعاء فيه بموافقة ساعة لا يسأل الله فيها شيئا الا اعطاه كادل عليه الحديث من قوله عليه السلام «لا تدعوا على انفسكم ولا تدعوا على اموالكم ولا تدعوا على اولادكم لا توافقوا ساعة» الحديث . واذا عرضه باللعة لذلك وقعت الاجابة (١) وابعاده من رحمة الله تعالى كان ذلك اعظم من قتله لان القتل تفويت الحياة الفانية قطعا والابعاد من رحمة الله تعالى أعظم ضررا بما لا يحصى وقد يكون اعظم الضررين على سبيل الاحتمال مساويا او مقار بالاخفهما على سبيل التحقيق ومقادير المفاسد والمصالح واعدادها أمر لا سبيل للبشر الى الاطلاع على حقائقه ■

(١) وقد يقال لا يلزم من تعريضه للبعد من الرحمة البعد منها كما اشار اليه سابقا وان صادف ذلك لانه تخصيص بالاستحقاق فان ثبت الاستحقاق والاعداد على اللعن كما قد ورد ذلك مصرحا به في حديث آخر فليتنامل *



باب النذر^(١)

١ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً وَفِي رِوَايَةٍ يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ^(٢)

فيه دليل على الوفاء بالنذر المطلق والنذر ثلاثة أقسام . أحدها ما علق على وجود نعمة أو دفع نقمة فوجد ذلك فيلزم الوفاء به . والثاني ما علق على شيء لقصد المنع أو ألحظ كقوله ان دخلت الدار فالله على كذا وقد اختلفوا فيه وللشافعي قول انه غير بين الوفاء بما نذر وبين كفارة يمين وهذا الذي يسمى نذر اللجاج والغضب . والثالث ما ينذر من الطاعة من غير تعليق بشيء كقوله لله على كذا فالمشهور وجوب الوفاء بذلك وهذا الذي اردناه بقولنا النذر المطلق . واما ما لم يذكر خروجه كقوله لله على نذر فهذا هو الذي يقول مالك انه يلزم فيه كفارة يمين . وفيه دليل على ان الاعتكاف قرينة تلزم بالنذر . وقد تصرف الفقهاء الشافعية فيما يلزم بالنذر من العبادات وليس كل ما هو عبادة يثاب عليه لازما بالنذر عندهم فتكون فائدة هذا الحديث من هذا الوجه ان الاعتكاف من القسم الذي يلزم بالنذر ، وفيه دليل عند بعضهم على ان الصوم لا يشترط في الاعتكاف لقوله « ليلة » وهذا مذهب الشافعي . ومذهب ابي حنيفة ومالك اشتراط الصوم وقد اول قوله (ليلة) على

(١) اي هذا باب في ايراد الاحاديث التي يستنبط منها أحكام النذر وقد تقدم تعريفه في أول الكتاب وذكر في الباب خمسة أحاديث :

(٢) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها . ومسلم وابوداود والنسائي والترمذي وابن ماجه :

(١) لان الليل ليس ظرفا للصوم فلو كان شرطا لامره النبي صلى الله عليه وآله وسلم به : وتعقب ذلك بان في رواية عند مسلم يوما بدل ليلة وهو ما ذكره الشارح بدرجه الله . وجمع ابن حبان بين الروایتين بانه نذر اعتكاف يوم وليلة فمن اطلق ليلة أراد يومها ومن اطلق

اليوم فان العرب تعبّر بالليلة عن اليوم لاسيما وقد ورد في بعض الروايات يوما .
 واستدل به على ان نذر الكافر صحيح وهو قول في مذهب الشافعي والمشهور
 انه لا يصح لان الكافر ليس من أهل التزام القرية ويحتاج على هذا الى تاويل
 الحديث ولعله ان يقال انه امر ان يأتي بعبادة مماثلة لما التزم في الصورة وهو اعتكاف
 يوم فاطلق عليها وفاء بالنذر لمسابتها اياه ولان المقصود قد حصل وهو الاتيان
 بهذه العبادة *

يوما اراد بليته : قال الحافظ في الفتح وقد ورد الامر بالصوم في رواية عمر بن دينار عن
 ابن عمر صريحا لكن استادها ضعيف وقد زاد فيها « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال له اعتكف وصم » أخرجه ابوداود والنسائي من طريق عبد الله بن بديل وهو ضعيف :
 ورواية من روى يوما شاذة : وقد وقع في رواية للبخاري « فاعتكف ليلة » فدل على
 انه لم يزد على نذره شيئا وان الاعتكاف لا صوم فيه وانه لا يشترط له حد معين
 والله اعلم !



٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ ^(١)

مذهب المالكية العمل بظاهر الحديث وهو ان نذر الطاعة مكروه وان كان لازما الا ان سياق الحديث يقتضى احد اقسام النذر التى ذكرناها وهو ما يقصد به تحصيل غرض او دفع مكروه (٢) وذلك لقوله «وانما يستخرج به من البخيل»

(١) رواه البخارى فى غير موضع : ومسلم وابوداود والنسائى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « انه نهى عن النذر » قال ابن الاثير فى النهاية وقد تكرر فى أحاديثه ذكر النهى عنه وهو تأكيد لامره وتحذير عن التهاون به بعد ايجابه ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان فى ذلك ابطال حكمه واسقاط لزوم الوفاء به اذ كان بالنهى بصير معصية فلا يلزم وانما وجه الحديث انه قد علمهم ان ذلك أمر لا يجزى لهم فى العاجل نفعا ولا يصرف عنهم ضرا ولا يرد قضاء فقال لا تنذروا على انكم قد تدركون بالنذر شيئا لم يقدره الله لكم أو تصرفون به عنكم ما جرى به القضاء عليكم فاذا نذرتم ولم تعتقدوا هذا فاخرجوا عنه بالوفاء فان الذى نذرتوه لازم لكم وقوله «لا يأتى» هكذا باثبات الياء وهو رواية الأكثر ووقع فى بعض نسخ البخارى «لا يأتى» بغير ياء قال الحافظ وليس بلحن لانه قد سمع نظيره من كلام العرب : وقوله « من البخيل » هكذا فى اكثر روايات البخارى : وفى رواية لمسلم والنسائى « من الشحيح » وفى رواية لابن ماجه « من اللئيم » والمعانى متقاربة لان الشح أخس واللوم أعم قال الراغب : البخل امساك ما يقتضى عمن يستحق : والشح بخل مع حرص واللوم فعل ما يلام عليه والله اعلم

(٢) وهو المسمى بنذر المجازاة ومثاله ان يقول ان شفى الله مريضى فعلى صدقة كذا مثلا : ووجه الكراهة انه لما وقف فعل القرية المذكور على حصول الفرض المذكور ظهر انه لم يتمحض له نية التقرب الى الله تعالى لما صدر منه بل سلك فيها مسلك المداوئة : ويوضحه انه لو لم يشف مريضه لم يتصدق بما علقه على شفائه وهذه حالة البخيل فانه لا يخرج من ماله شيئا الا بمرض عاجل يريد على ما أخرج غالبا : والى مثل هذا جنح القاضى عياض فى شرح مسلم وقد نقل القرطبى عن العلماء حمل النهى الوارد فى الخبر على الكراهة وقال الذى يظهر لى انه على التعريم فى حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون اقدامه على ذلك محرما



وفي كراهة النذر اشكال على القواعد فان القاعدة تقتضي ان وسيلة الطاعة طاعة ووسيلة المصيبة معصية ويعظم قبح الوسيلة بحسب عظم المفسدة. وكذلك تعظم فضيلة الوسيلة بحسب عظم المصلحة. ولما كانت النذور وسيلة الى التزام قرينة لزم على هذا ان يكون قرينة الا ان ظاهر اطلاق الحديث دل على خلافه. واذا حملناه على القسم الذي اشرنا اليه من اقسام النذر كما دل عليه سياق الحديث فذلك المعنى الموجود في ذلك القسم ليس بموجود في النذر المطلق فان ذلك خرج مخرج طلب العوض وتوقيف العبادة على تحصيل الفرض وليس هذا المعنى موجودا في التزام العبادة والنذر بها مطلقا. وقد يقال ان البخيل لا ياتي بالطاعة الا اذا انصرفت بالوجوب فيكون النذر هو الذي اوجب له فعل الطاعة لتعلق الوجوب به ولو لم يتعلق به الوجوب لتركه البخيل فيكون النذر المطلق ايضا مما يستخرج به من البخيل الا ان لفظة البخيل هنا قد تشعربا بتعلق بالمال وعلى كل تقدير فاتباع النصوص أولى *

وقوله عليه السلام « انما يستخرج به من البخيل » الاظهر من معناه ان البخيل لا يعطي طاعة الا في عوض ومقابلة يحصل له فيكون النذر هو السبب الذي استخرج منه تلك الطاعة. وقوله عليه السلام « لا ياتي بخير » بمحتمل ان يكون الباء سببية كانه يقال لا ياتي بسبب خير في نفس الناذر وطبعه في طلب القرب والطاعة من غير عوض يحصل له وان كان يترتب عليه خير وهو فعل الطاعة التي نذرها لكن سبب ذلك الخير حصول غرضه * (١)

والكراهة في حق من لم يمتد ذلك اهـ قال الحافظ ابن حجر وهو تفصيل حسن ويؤيده قصة ابن عمر راوى الحديث في النهي عن النذر فانها في نذر المجازاة : وقد اخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى (يوفون بالنذر) قال كانوا يتنذرون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم فسماهم الله أبرارا : وهذا صريح في ان الثناء وقع في غير نذر المجازاة والله اعلم

(١) وقال النووي معنى قوله « لا ياتي بخير » انه لا يرد شيئا من القدر كما بينته

الروايات الأخرى :

٣-  عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَيَّ يَنْتِ اللَّهُ الْحَرَامَ حَافِيَةً فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ  ^(١)

نذر المشي الى بيت الله الحرام لانهم عند مالك مطلقا وتعليقا فيحتاج الى تاويل قوله «ولتركب» فيمكن ان يحمل على حالة العجز عن المشي فانها تركب وفيها يلزم عن ذلك الركوب تفصيل مذهبي عندهم *

(١) خرجه البخاري في غير موضع : ومسلم وابوداود والامام أحمد بن حنبل : وقوله « نذرت اختي » هي ام حبان بكسر الخاء المهملة ينت عامر اسلمت وبايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : وقوله « لتمش ولتركب » قال علاء الدين العطار معناه تمشي في وقت قدرتها على المشي وتركب اذا عجزت عن المشي اولحقتها مشقة ظاهرة فتركب وعليها دم : وقد روى ابوداود في سننه من رواية عكرمة عن ابن عباس « ان اخت عقبة بن عامر رضي الله عنهم نذرت ان تمشي الى البيت فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تركب وتهدي هديا » وفي رواية في سنن ابى داود أيضا عن عقبة بن عامر قال « ان اخي نذرت ان تخرج ماشية وانها لا تطيق ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله لغني عن مشي أختك فلتركب ولتهدي بدنة » : وحديث الباب يدل على صحة النذر باتيان البيت الحرام مطلقا : قال الحافظ في الفتح وعن ابى حنيفة اذا لم ينو حجيا ولا عمرة لا ينعقد ثم ان نذره راكبا لزمه فلو مشى لزمه دم لترضه بتوفر مؤنة الركوب وان نذره ماشيا لزمه من حيث احرم الى ان تنتهي العمرة او الحج وهو قول صاحبي ابى حنيفة فان ركب بعذر أجزأه ولزمه دم في أحد القولين عن الشافعي : واختاف هل يلزمه بدنة أو شاة . وان ركب بلا عذر ازمه الدم : وعن المالكية في العاجز يرجع من قابل فيمشي ماركب الا ان عجز مطلقا فيلزمه الهدي وليس في طرق حديث عقبة ما يقتضي الرجوع فهو حجة للشافعي ومن تبعه « وعن عبد الله بن الزبير لا يلزمه شيء مطلقا : قال القرطبي زيادة الامر بالهدي رواها ثقات ولا ترد وليس سكوت من سكت عنها بحجة على من حفظها وذكرها قال والتمسك بالحديث في عدم ايجاب الرجوع ظاهر ولكن عمدة مالك عمل أهل المدينة اه وقد تقدم في كلام الشارح تفصيل مذهب مالك في حجية عمل أهل المدينة مبسوطا في هذا الكتاب : والله أعلم

(تنبيه) قال العلامة علاء الدين العطار في الشرح اما نذر المشي الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو الى المسجد الأقصى فلا ينعقد على اصح القولين في مذهب الشافعي :

٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ
اسْتَفْتَيْتُ سَعْدُ بْنَ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذَرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ
تُوفِيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاقْضِهِ عَنْهَا (١)

فيه دليل على جواز قضاء النذور عن الميت. وقوله «عن نذر» وهو نكرة في
الانبات ولم يبين في هذه الرواية ما كان النذر (٢) وقد انقسمت العبادة الى مالية
وبدنية والمالية لا اشكال في دخول النيابة فيها والقضاء عن الميت وانما الاشكال
في العبادات البدنية كالصوم*

ولو نذر المتي الى ماسواهما من المساجد لم يلزمه بلا خلاف : وأما المتي حافيا فلا يصح
نذره ولا يلزم اتفاقا حيث لم يقع التعبد به : والله اعلم

(١) أخرجه البخاري في غير موضع : ومسلم وابو داود والنسائي : وقوله « كان على
أمه » اسم أمه عمربة بنت مسعود وهي صحابية بايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وتوفيت سنة خمس من الهجرة : وأما ابنها سعد فهو انصاري ساعدى سيد بنى الخزرج
ومقدمها ووجيهها مات في خلافة عمر رضى الله عنه سنة اربع عشرة بالشام بحوران : والله اعلم
(٢) وقد بين ذلك العلامة المطار في شرحه قال واختلفوا في نذر أم سعد هذا فقيل كان
نذرا مطلقا : وقيل كان صوما : وقيل كان عتقا وقيل كان صدقة واستدل كل واحد بأحاديث
جاءت في قصة سعد والواو الاظهر انه كان نذرا في المال او نذرا مبهما : وبعبارة مارواه الدارقطني
من حديث مالك فقال له يميني النبي صلى الله عليه وآله وسلم « اعتق عنها » : وحديث الصوم
معمل بالاختلاف في سنده ومتنه وكثرة اضطرابه وذلك يوجب ضعفه : وحديث من روي
افأعتق عنها موافق أيضا لان العتق من الاموال وليس فيه قطع بانه كان عليها عتق : اه رقد
وقع الاجماع على صحة النذر وجوب الوفاء اذا كان الملتزم به طاعة فان كان معصية أو مباحا
كدخول السوق فانه لا يثمق نذره ولا كفارة عليه عند الشافعي وجهور العلماء : وفي الحديث
دليل على قضاء الحقوق الواجبة عن الميت وقد ذهب الجمهور الا ان من مات وعليه نذر مالى
فانه يجب قضاؤه من رأس ماله وان لم يوص الا ان وقع النذر في مرض الموت فيكون من
الثلث وشرط المالكية والحنفية ان يوصى بذلك مطلقا : وهذا الحديث يدل للجمهور
والله اعلم :

٥ - عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ
وإِلَى رَسُولِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ
فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ ^(١)

فيه دليل على ان امساك ما يحتاج اليه من المال اولى من اخراج كله في الصدقة
وقد قسموا ذلك بحسب اختلاف الانسان فان كان لا يصبر على الاضافة كره له ان
يتصدق بكل ماله وان كان ممن يصبر لم يكره (٢) وفيه دليل على ان الصدقة لها اثر
في محو الذنب ولاجل هذا شرعت الكفارات المالية وفيها مصلحتان كل واحدة

(١) خرجه البخاري في غير موضع مختصرا ومطولا فيه ذكر القصة ١ ومسلم والامام
احمد بن حنبل : وكعب بن مالك هو أحد الذين نزل فيهم قوله تعالى (وعلى الثلاثة الذين خلفوا
حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت) الى قوله (فتاب عليهم) الآيات ١ وقد شهد المشاهد
كأها مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماعدا تبوك وبدر أما تبوك فتخلف عنها اشدة الحر
وأما بدر فلم يمات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها أحدا فتخلف للسرعة وهو من شعراء
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قال ابن سيرين كان شعراء النبي صلى الله عليه وآله
وسلم حسان بن ثابت وكعب بن مالك وعبد الله بن رواحة فكان كعب بن مالك يخوهم
الحرب وكان حسان يقبل على الانساب وكان عبد الله بن رواحة يميزهم بالسفر : قال ابن
سيرين قبلني ان دوسا انما اسلمت فرقا (بفتحات أى خوفا) من قول كعب بن مالك :

قضيتنا من تهامة كل وتر • وخير ثم احمدنا السيوف

نخبرنا ولو نطق لقات • قواطعهم دوسا أو ثقيفا

فقات دوس انطلقوا فخذوا لانفسكم لا ينزل بكم ما نزل بثقيف روى له أيضا أصحاب السنن
والمسانيد مات بالمدينة في خلافة معاوية سنة خمسين على قول : وقوله « ان انخلع » كلمة أن
مصدرية وانخلع من الانخلع بنون وخاء معجمة اي أعزى من مالى كما يمرى الانسان اذا
خلع ثوبه : والله اعلم

(٢) اقول قولى الاول يقتضئ قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم « لا صدقة الا عن
ظهر غنى » رواه ابو داود : وفى لفظ « افضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى » وعلى الثانى يقتضئ
فعل اب بكر الصديق : واثار الانصار على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة

منهم ما تصالح للمحو (١) إحداهما الثواب الحاصل بسببها وقد يحصل به الموازنة فيمحي أثر الذنب والثانية دعاء من يتصدق عليه فقد يكون سببا لمحو الذنب : وقد ورد في بعض الروايات يكفيك من ذلك الثلث : واستدل به بعض المالكية على أن من نذر التصديق بكل ماله اكتفى منه بالثلث (٢) وهو ضعيف لأن اللفظ الذي أتى به كعب بن مالك ليس بتنجز صدقة حتى يقع في محل الخلاف وإنما هو لفظ عن نية قصد فعل متعلقها ولم يقع بعد فإشار عليه أن لا يفعل ذلك ويمسك بعض ماله وذلك قبل إيقاع ما عزم عليه هذا ظاهر اللفظ أو هو محتمل له وكيف ما كان فيضمم منه الدلالة على مسئلة الخلاف وهو تنجز الصدقة بكل المال نذرا مطلقا أو معلقا والله أعلم *

(١) وقد نازع الشارح في ذلك الفاكهاني في شرحه فقال التوبة تجب ما قبلها وظاهر حال كعب أنه أراد فعل ذلك على جهة الشكر اه : وأجيب عن ذلك بأن مراد الشيخ أنه يؤخذ من قول كعب أن من توبى إلى آخره أن للصدقة أثرا في قبول التوبة التي يتحقق بحصولها نحو الذنوب والحجة فيه تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم له على القول المذكور .

(٢) أقول اختلف السلف في هذه المسألة وهو أن من نذر أن يتصدق بجميع ماله على عشرة مذاهب ذكرها الحافظ في الفتح . واذكرها لك هنا مرتبة : المذهب الأول له أن يتصدق بثلث ماله وبه قال مالك كما ذكره الشارح ورده : الثاني أنه أن كان مليا فكذلك وإن كان فقيرا فكفارة يمين وبه قال الليث وابن وهب : الثالث أن كان متوسطا يخرج بحصة الثلث وهو قول ربيعة : الرابع يخرج مالا يضربه وهو قول سحنون من المالكية : الخامس يخرج زكاة ماله يروي ذلك عن ربيعة أيضا . السادس يخرج جميع ماله وهو قول إبراهيم النخعي : السابع أن علقه بشرط كقوله أن شفى الله مريضى أو أن دخلت الدار فليقاس أن يلزمه إخراج ماله وهو قول ابن حنيفة : الثامن أن أخرج نذره يخرج التبر مثل أن شفى الله مريضى فيلزمه جميع ماله وإن كان لاجبا وغضبا فيقصد منع نفسه من فعل مباح كأن دخلت الدار فهو بالخيار أن شاء أن يفنى بذلك أو يكفر كفارة يمين وهذا قول الشافعي : التاسع لا يلزمه شيء أصلا وهو قول ابن أبي ليلى وطلوس والشعي : العاشر يحبس لنفسه من ماله قوت شهرين ثم يتصدق بمثله إذا أفاد وهو قول زفر . وقد دل هذا الحديث على أنه يشرع لمن أراد التصديق بجميع ماله أن يمسك ولا يلزم من ذلك أنه لو نجزه لم ينفذ : والله أعلم

باب القضاء^(١)

١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ. وَفِي لَفْظٍ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ. ^(٢)

هذا الحديث أحد الأحاديث الأركان من أركان الشريعة لكثرة ما يدخل تحته من الأحكام^(٣) وقوله «فهو رد» أي مردود اطلق اسم المصدر على اسم المفعول

(١) القضاء في الأصل أحكام الشيء والفراغ منه ويكون القضاء امضاء الحكم : ومنه قوله تعالى (وقضينا الى بني اسرائيل) : وسمى الحاكم قاضيا لانه يمضي الاحكام ويحكمها : ويكون قضى بمعنى أوجب فيجوز ان يكون سمي قاضيا لاجباؤه الحكم على من يجب عليه . وسمى حاكما لمنعه الظالم من الظلم يقال حكمت الرجل واحكمته اذا منعته : وسميت حكمة الدابة لمنها الدابة من ركوبها رأسها : وسميت الحكمة حكمة لمنها النفس من هداها حاكمه النور في شرح مسلم عن الأزهري : وفي الشرع الزام ذى الولاية بعد الترفع : وقيل هو الاكراه بحكم الشرع في الوقائع الخاصة لمعين أو جهة : والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه : وذكر في الباب ستة احاديث :

(٢) خرجه البخارى فى غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم وايوداودوا بن ماجه : وقوله الى الرواية الاولى «فهو رد» أى مردود وهو كما قاله الشارح : كأنه قال هو باطل غير معتد به : وفي اللفظ الثانى قوله «من عمل عملا» زيادة على منلول الاول فانه يشتمل صريحا على ان احداث جميع البدع والمخترعات مردود وهو من جوامع كله صلى الله عليه وآله وسلم : فان قيل كيف أدخل المصنف هذا الحديث فى باب القضاء وليس فيه دلالة عليه : قيل لان القضاء فى المحاكمات لا ينضبط ولا ينحصر وهى مردودة الى الشرع وفى المادة والغالب لا يجرى على مقتضاه فنه يذكر الحديث على ان كل ما يجرى على هذا النحو مردود احداثا وعملا :

(٣) قال فى الفتح هذا يصلح بان يسمى نصف ادلة الشرع لان الدليل يتركب من نفسه والمراد بالدليل اما اثبات الحكم أو نفيه وفى هذا الحديث مقدمة كبرى فى اثبات كل حكم شرعى ونفيه لان منطقته مقدمة كلية فى كل دليل مثل ان يقال الوضوء بماء نجس ليس من الشرع وكل ما كان كذلك فهو مردود فهذا العمل رد فالقاعدة الثانية ثابتة بهذا الحديث والاولى فيها النزاع فلو اتفق ان يوجد حديث يكون مقدمة اولى فى اثبات كل حكم شرعى ونفيه لاستقل الحديتان بجميع أدلة الشرع لكن هذا الثانى لا يوجد فاذا هذا الحديث وحده نصف الادلة :

٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلَتْ مِنْهُدُ
 بِنْتُ عُتْبَةَ امْرَأَةً أَبِي سَفْيَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ النِّفْقَةِ مَا يَكْفِينِي
 وَيَكْفِي بَنِيَّ إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ فَبَلَغَ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ
 مِنْ جُنَاحٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ
 وَيَكْفِي بَنِيكَ ^(١)

ويستدل به على إبطال جميع العقود الممنوعة وعدم وجود نمراتها . واستدل به في
 أصول الفقه على أن النهي يقتضي الفساد . نعم قد يقع الغلط في بعض المواضع
 لبعض الناس فيما يقتضيه الحديث من الرد فانه قد يتعارض امران فينتقل من
 أحدهما الى الآخر ويكون العمل بالحديث في أحدهما كافيا ويقع الحكم به في
 الآخر في محل النزاع فللخصم ان يمنع دلالته عليه فتنبه لذلك ■

(١) أخرجه البخاري في غير موضع : ومسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه والامام
 احمد بن حنبل أما هند هذه فهي أم معاوية شهدت أحداً كافراً مع زوجها ثم ختم الله لها بالاسلام
 فأسلمت قبل عام الفتح قبل اسلام زوجها ابني سفيان بن حرب فآقروها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم على تكاحهما : توفيت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في اليوم الذي
 مات فيه والد ابني بكر الصديق وهو ابو قحافة سنة اربع عشرة : وأما ابوسفيان فاسمه صخر
 ابن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الاموي والد معاوية وزيد وعتبة واخوتهم
 ولد قبل الفيل بعشر سنين وكان من أشرف قريش في الجاهلية وكان تاجراً وكانت اليه راية
 الرؤساء المدروفة بالمعقاب ويقال كان أفضل قريش في الجاهلية ثلاثة عتبة وابو جهل وابو
 سفيان الاسلام ابوسفيان يوم الفتح وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حطيناً وأعطاه
 من غنائمها مائة بئر وأربعين أوقية وزناها بلال واعطى ابنيه يزيد ومعاوية وقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة من دخل دار ابني سفيان فهو آمن ومات في خلافة عثمان
 رضي الله عنه سنة ثلاث وثلاثين على قول : دفن بالقيع وهو ابن ثمان وثمانين سنة : وقوله
 « شحيم » فعيل مبالغة في الشح وهو أشد البخل : وقيل الشح والبخل سواء : والله اعلم

استدل به بعضهم على القضاء على الغائب وفيه ضعف من حيث انه يحتمل الفتوى بل قد يدعي انه يتعين ذلك للفتوى لان الحكم يحتاج الى اثبات السبب المسلط على الأخذ من مال الغير ولا يحتاج الى ذلك في الفتوى . وربما قيل ان أبا سفيان كان حاضرا في البلد ولا يقضي على الغائب الحاضر في البلد مع امكان حضوره وسماعه للدعوى عليه في المشهور من مذاهب الفقهاء فان ثبت انه كان حاضرا فهو وجه يمد الاستدلال عند الاكثرين من الفقهاء وهذا يبعد ثبوته الا ان يؤخذ بطريق الاستصحاب بحال حضوره : نعم فيه دليل على مسئلة الظفر بالحق وأخذه من غير مراجعة من هو عليه ولم يدل الحديث على جواز أخذهما من الجنس أو من غير الجنس ومن يستدل بالاطلاق في مثل هذا يجعله حجة في الجميع : واستدل به على انه لا يتوقف أخذ الحق من مال من عليه على تعذر الاثبات عند الحاكم وهو وجه للشافعية لان هذا كان يمكنها الرفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ الحق بحكمه . وفيه دليل على ان النفقة غير مقدرة بمقدار معين بل بالكفاية لقوله « ما يكفيك وبنيك » وفيه دليل على تصرف المرأة في نفقة ولدها في الجملة . وقد يستدل به من يرى ان للمرأة ولاية على ولدها من حيث ان صرف المال الى المحجور عليه أو تملكه له يحتاج الى ولاية . وفيه نظر لوجود الاب فيحتاج الى الجواب عن هذا التوجيه المذكور . وقد يقال ان تعذر استيفاء الحق من الاب او غيره مع تكرار الحاجة دائما يجعله كالمعدوم وفيه نظر ايضا . وفيه دليل على جواز ذكر بعض الاوصاف المذمومة اذا تعلق بها مصلحة أو ضرورة : وفيه دليل على ان ما يذكر في الاستفتاء لاجل ضرورة معرفة الحكم اذا تعلق به اذى الغير لا يوجب تعذيرا .



٣ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ جَلْبَةَ خَصْمٍ بِبَابِ حُجْرَتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ أَلَا إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّمَا يَا تَبْنِي الْخَصْمُ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ فَأَقْضِي لَهُ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذَرْهَا ^(١)

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ متقاربة : ومسلم وابوداود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل : وقوله «سمع جلبه خصم» هي بفتح الجيم واللام ۥ وفي رواية لمسلم «جلبه خصم» بتقديم اللام على الجيم وهما لغتان صحيحتان معناهما اختلاط الأصوات : والخصم هنا الجماعة وهو من الالتاظ التي تقع على الواحد والجمع : وهذه الحجرة هي لام سلمة رضي الله عنها كائن في صحيح مسلم بلفظ «باب ام سلمة» : وقوله «ألا إنما أنا بشر» قال النووي في شرح مسلم معناه التنبية على حالة البشرية وان البشر لا يعلمون من بواطن الأمور شيئا الا ان يطلعهم الله تعالى على شيء من ذلك وانه يجوز عليه في أمور الأحكام ما يجوز عليهم وانه إنما يحكم بين الناس بالظاهر والله يتولى السرائر فيحكم بالباطن وباليمين ونحو ذلك من أحكام الظاهر مع امكان كونه في الباطن خلاف ذلك ولكنه إنما كلف الحكم بالظاهر وهذا نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم «امرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله» : وفي حديث المتلاعنين «لولا الايمان لكان لي ولها شأن» : ولو شاء الله تعالى لا ظلمه صلى الله عليه وآله وسلم على باطن أمر الحصين فتحكم بيقين نفسه من غير حاجة الى شهادة اومعين ولكن لما أمر الله تعالى أمته صلى الله عليه وآله وسلم باتباعه والافتداء بأقواله وأفعاله وأحكامه أجرى له حكمهم في عدم الاطلاع على باطن الأمور ليكون حكم الأئمة في ذلك حكمه فاجرى الله تعالى أحكامه على الظاهر الذي يستوى فيه هو وغيره ليصح الاقتداء به وتطيب نفوس العباد للانقياد للأحكام الظاهرة من غير نظر الى الباطن والله اعلم اه واورد على ذلك اشكالا وأجاب عنه قال (فان قيل) هذا الحديث ظاهره انه قد يقع منه صلى الله عليه وآله وسلم حكم في الظاهر مخالف للباطن وقد اتفق الاصوليون على انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر على خطأ في الأحكام : فالجواب انه لا تارض بين الحديث وقاعدة الاصوليين لان مراد الاصوليين فيما حكم فيه باجتهاد قبل يجوز أن يقع فيه خطأ فيه خلاف الاكثرين على جوازه ومنهم من منعه : فالذين جوزوه قالوا لا يقر على امضائه بل يعلمه الله تعالى به ويتداركه :

فيه دليل على اجراء الحكم على الظاهر واعلام الناس بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفيه في ذلك وان كان يفترق مع الغير في اطلاعه على مايطلمعه الله عليه من الغيوب الباطنة وذلك في أمور مخصوصة لا في الأحكام العامة . وعلى هذا يدل قوله عليه السلام «انما أنا بشر» وقد قدمنا في أول الكتاب ان الحصر في انما يكون عاماً ويكون خاصاً وهذا من الخاص وهو ما يتعلق بالحكم بالنسبة الى الحجج الظاهرة . ويستدل بهذا الحديث من يرى ان القضاء لا ينفذ في الظاهر والباطن معاً مطلقاً وان حكم القاضي لا يغير حكماً شرعياً في الباطن (١) واتفق اصحاب الشافعي على ان القاضي الحنفي اذا قضى بشقعة الجار اخذها في الظاهر واختلفوا في حل ذلك له في الباطن على وجهين . والحديث عام بالنسبة الى سائر الحقوق والذي يتفقون عليه اعني اصحاب الشافعي ان الحجج اذا كانت باطلة في نفس الامر بحيث لو اطلع عليها القاضي لم يجز له الحكم بها ان ذلك لا يؤثر وانما وقع التردد في الامور الاجتهادية اذا خالف اعتقاد القاضي اعتقاد المحكوم له كما قلنا في شقعة الجار *

وأما الذي في الحديث فعناه اذا حكم بغير الاجتهاد كالبيعة واليمين فهذا اذا وقع منه ما يخالف ظاهره باطنه لا يسمى الحكم خطأ بل الحكم صحيح بناء على ما استقر به التكليف وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً فان كانا شاهدي زور او نحو ذلك فالتقصير منهما ومن ساعدهما وأما الحاكم فلا حيلة له بذلك ولا عيب عليه بسببه بخلاف ما اذا اخطأ في الاجتهاد فان هذا الذي حكم به ليس هو حكم الشرع : وقوله «بحق مسلم» التقييد به خرج مخرج الغالب وليس للاحتراز من الكافر فان مال الذمي والمعاهد والمرتب في هذا كمال المسلم : وقوله « فانما هي قطعة من النار » الضمير في قوله هي عائذ على القضية او الحالة : وفي رواية لمسلم « فانما اقطع له قطعة من النار » ومعناه ان قضيت له بظاهر يخالف الباطن فهو حرام يؤل به الى النار : وقوله « فليحملها أو يندرها » التخيير هنا للتهديد والوعيد والانداز كقوله تعالى « فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » وكقوله تعالى « فاصبروا ولا تصبروا » او (اعملوا ما شئتم) ونظائر هذا في الكتاب والسنة كثير : والله اعلم :

(١) وهذا مذهب جماهير العلماء منهم مالك والشافعي والامام احمد بن حنبل : وخالف في ذلك الامام ابو حنيفة : قال النووي في شرح مسلم وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي واحمد وجماهير علماء الاسلام وفقهاء الامصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ان

حكم الحاكم لا يحيل الباطن ولا يحل حراما فان شهد شاهدا زور لانسان بحال فحكم به الحاكم
لم يحل للمحكوم له ذلك المال ولو شهدا عليه بقتل لم يحل للولى قتله مع علمه بكذبهما وان شهدا
بالزور انه طلق امرأته لم يحل لمن علم بكذبهما ان يتزوجها بمد حكم القاضى بالطلاق ۝ وقال
ابو حنيفة رضى الله عنه يحل حكم الحاكم الفروج دون الأموال فقال يحل نكاح المذكورة
وهذا يخالف لهذا الحديث الصحيح ولا جماع من قبله ويخالف لقاعدة وانق هو وغيره عليها
وهى ان الابضاع أولى بالاحتياط من الاموال اه وقال تلميذه الملامه علاء الدين بن المطار
ان القضاء بشهادة الزور عند ابى حنيفة ينقض ظاهرا وباطنا فى العود والفسوخ كالنكاح والطلاق
والبيع وكذلك الهبة والارث وقال لا ينقض باطنا يعنى محمدا واما يوسف رحمه الله اه واعلم
ان الله تعالى احكاما شرعية فى ظاهره وباطنه فاليهود نفت الاحكام الباطنة فضلوا والنصارى نفت
الاحكام الظاهرة فضلوا والمسلمون اثبتوا الاحكام كلها جمعا وافردا فاهتدوا فما كان فى ظاهره
اثبتوه فى محله وما كان فى باطنه اثبتوه فى محله وما كان فى باطنه وعكسه لا يكون عدلا : ومثال
لا باطنا فلا يكون عدلا الامن اتصف بها فى ظاهره دون باطنه وعكسه لا يكون عدلا : ومثال
الاحكام فى الباطن المأمور بها والمنهى عنها وجوبا ونهيا وتحريما وكرهية النيات والاعتقادات
والعرفان والايمان والكفر والطغيان والكبر والمعجب والحسد ونحو ذلك : ومثال الاحكام
فى الظاهر اثار الاحكام الباطنة وما يتماق بهرك ومنطقك وبطنك وفمك بيدك ورجلك وفرجك
منها ۝ والله اعلم



٢- «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَتَبَ أَبِي وَكَتَبْتُ لَهُ إِلَى ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضٍ بِسَجِسْتَانَ لَا تَحْكُمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضَبَانُ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ. وَفِي رِوَايَةٍ لَا يَقْضِيَنَّ حَكْمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ» (١)

النص وارد في المنع من القضاء حالة الغضب وذلك لما يحصل للنفس بسببه من التشويش الموجب لاختلال النظر وعدم استيفائه على الوجه وعداه الفتفاء بهذا المعنى الى كل ما يحصل به تشويش الفكر كالجوع والعطش وهو قياس مظنة على مظنة فان كل واحد من الجوع والعطش مشوش للفكر ولوقضى مع الغضب

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ: ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل: وقوله «عبد الرحمن ابن ابى بكر» هو تابعى ثقة ثقفى بصري وهو اول مولود في الاسلام بالبصرة وله اخوة خمسة عبد الله ومسلم ووراد وزيد وعبد العزيز: روى له البخاري ومسلم واصحاب السنن والمسائيد: وأخوه عبد الله تابعى ثقة كان احد الكرام المذكورين والسمعاء المشهورين وكان قليل الحديث وكان عبد الرحمن اكبر منه وولى القضاء بالبصرة وامر سجستان مات سنة سبع وتسعين: وابوهما اسمه نعيم بن الحارث بن كعدة وانما كنى بابى بكره لانه تدلى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ببكرة فكنى بها وكان من الفضلاء الصالحين وما زال على كبره في العبادة حتى مات: قال الحسن البصري لم يسكن البصرة من الصحابة افضل من عمران بن حصين وابى بكر: وكانت اولاده اشرافا بالبصرة في كثرة الصلة والمال والولاية: وروى له أيضا اصحاب السنن والمسائيد وكان ممن اعتزل يوم الجمل ولم يقاتل مع واحد من الفريقين مات بالبصرة سنة احدى وقيل اثنين وخسين: وقوله «سجستان» هي بفتح السين المهملة قاله صاحب المطالع: وقال السمعاني في انسابه بكسر السين والجيم وسكون السين الاخرى بعدها تاء مثناة فوق مفتوحة أحد البلاد المعروفة بكابل: قوله «وانت غضبان» الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام: وروى الترمذي من حديث ابى سعيد مرفوعا «الا وان الغضب حجرة في قلب ابن آدم اما ترون الى حمرة عينيه وانتفاخ اوداجه» وقوله في الرواية الثانية «يقضين حكم» هو بفتح حين الحاكم:

والجوع لنفذ اذا صادف الحق. وقد ورد في بعض الاحاديث ما يدل على ذلك (١) وكان الغضب انما خص لشدة استيلائه على النفس وصموبة مقاومته. وفيه دليل على ان الكتابة بالحديث كالسماع من الشيخ في وجوب العمل. وأما في الرواية فقد اختلفوا في ذلك والصواب ان يقال ان ادى الرواية بمباراة مطابقة للوقائع جاز كقوله كتبت الى فلان بكذا وكذا (٢) ■

(١) يشير الشارح رحمه الله الى ما رواه البخاري ومسلم وصحاب السنن الاربعة والامام احمد بن حنبل عن عبد الله بن الزبير في شراج الحرة التي يسقون بها النخل : وفيه « فتلون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال للزبير اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر » وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اللقطة « مالك ولها » الحديث وكان في حال الغضب : وظاهر النهي التحريم ولا موجب لصرفه عن معناه الحقيقي الى الكراهة فلو خالف الحاكم فحكم في حال الغضب ينفذ كما قاله الشارح وهو مذهب الجمهور وهو صحيح ان صادف الحق واستدلوا بحديث الزبير فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى للزبير بعد ان اغضبه خصم الزبير فجعلوا ذلك قرينة صارفة للنهي الى الكراهة ■ قال شارح منتقى الاخبار ولا يخفى انه لا يصح الخاق غيره صلى الله عليه وآله وسلم به في مثل ذلك لانه معصوم عن الحكم بالباطل في رضاه وعضبه بخلاف غيره فلا عصمة تمنعه عن الخطأ ولهذا ذهب بعض الحنابلة الى انه لا ينفذ الحكم في حال الغضب لثبوت النهي عنه والنهي يقتضي الفساد اه : وقد ذكر هذا صاحب الفتح وعزاه الى النووي في شرح مسلم : قال الحافظ وفصل بعضهم بين ان يكون الغضب طراً عليه بهمان استبان له الحكم فلا يؤثر والافقو محل الخلاف وهو تفصيل معتبر اه واذا عرفت هذا تلزم ما في كلام الشارح من الاجال والله اعلم :

(١) وفي الحديث ايضا دليل على ذكر الحكم مع دليله في التعليم ■ ومثله في الفتوى كاتبت : وفيه نشر العلم للعمل به والاعتداء وان لم يسأل العالم وهذا فقد في هذه الازمان او كاد نسأل الله التوفيق للعلم والعمل به والهداية لتأدية الرسول في الاقوال والافعال : وفيه شفقة الاب على ولده واعلامه بما ينفعه وتحذيره من الوقوع فيما ينكر : والله اعلم



٥ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ثَلَاثًا قُلْنَا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ فَقَالَ أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ ^(١)

فيه مسائل الاولى قد يدل الحديث على انقسام الذنوب الى صفائر وكبائر وعليه يدل أيضا قوله تعالى (ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه) وفي الاستدلال بهذا الحديث على ذلك نظر لان من قال كل ذنب كبيرة فالكبائر والذنوب عنده متواردان على شيء واحد فيصير كأنه قال ألا أنبئكم بأكبر الذنوب . وعن بعض السلف ان كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة وظاهر القرآن والحديث على خلافه ولعله اخذ الكبير باعتبار الوضع اللغوي ونظر الى عظم المخالفة للأمر والنهي وسمى كل ذنب كبيرة*

الثانية يدل على انقسام الكبائر في عظمها الى كبير واكبر لقوله عليه السلام

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم والترمذي والامام احمد بن حنبل وقوله « ألا أنبئكم » اي الا اخبركم وألا بفتح الهمزة وتخفيف اللام اداة تنبيه وكررها ثلاث مرات تليها للسامعين على حضور قلوبهم وافهامهم لما يخبرهم به مما استفتحه صلى الله عليه وآله وسلم من التعليم والبيان لئلا يغفلوا عن ذلك فيهلكوا لتشبههم في ذلك بالمنافقين والكفار وكانت عادته صلى الله عليه وآله وسلم اعادة حديثه ثلاثا ليقوم عنه : وقوله « وعقوق الوالدين » العقوق مأخوذ من العق وهو الاظهر : وذكر الازهرى انه يقال عق والده يعقه بضم العين عقا وعقوقا اذا قطعه ولم يصل رحمه وجمع العاق عققة بفتححات وعق بضم العين والقاف : وقال صاحب المحكم رجل عقق وعقق وعاق بمعنى واحد وهو الذى شق عصا الطاعة لوالديه هذا قول أهل اللغة قاله علاء الدين ابن المطار تلميذ الشارح رحمه الله : وقوله « وكان متكئا فجلس » جملة حالية : والله اعلم

«الا انبئكم باكبر الكبائر» وذلك بحسب تفاوت مفسدها ولا يلزم من كون هذه اكبر الكبائر استواءها أيضا في نفسها فان الاشراك بالله عز وجل هو اعظم بكثير من كل ما عده من الذنوب المذكورة في الاحاديث التي ذكر فيها الكبائر*
 الثالثة اختلف الناس في الكبائر . فمنهم من قصد تعريفها بتعدادها وذكرها في ذلك اعدادا من الذنوب ومن سلك هذه الطريقة فليجمع ماورد من ذلك في الاحاديث الا انه لا يستفيد بذلك الحصر . ومن هذا قيل ان بعض السلف قيل له انها سبع فقال هي الى سبعمائة اقرب منها الى سبع . ومنهم من سلك طريق الحصر بالضوابط فقل عن بعضهم ان كل ذنب قرن به وعيد أو لعن أو وحده فهو من الكبائر فتغير منار الارض كبيرة لاقتران اللعن به . وكذا قتل المؤمن لاقتران الوعيد به . والحاربة والزنا والسرقه والغذف كبائر لاقتران الحدود بها واللعنة ببعضها . وسلك بعض المتأخرين طريقا فقال اذا اردت معرفة الفرق بين الصفائر والكبائر فاعرض مفسدة الذنب على مفسدة الكبائر المنصوص عليها فان نقصت عن أقل مفسد الكبائر فهي من الصفائر وان ساوت ادني مفسد الكبائر أو أربت عليه فهي من الكبائر وعدم الكبائر شتم الرب تبارك وتعالى او الرسول والاستهانة بالرسول وتكذيب واحد منهم وتضييع الكعبة بالعدرة والقاء المصحف في القاذورات فهذا من أكبر الكبائر ولم يصرح الشرع بانه كبيرة * وهذا الذي قاله داخل عندي فيما نص عليه الشرع بالكفر ان جعلنا المراد بالاشراك بالله مطاق الكفر على ما سننبه عليه . ولا بد مع هذا من أمرين .
 احدهما ان المفسدة لا تؤخذ مجردة عما يقتن بها من أمر آخر فانه قد يقع الغلط في ذلك الا ترى ان السابق الى الذهن ان مفسدة الخمر السكر وتشويش العقل فان اخذنا هذا بمجرد لزم منه ان لا يكون شرب القطرة الواحدة كبيرة لخلافتها عن المفسدة المذكورة لكنها كبيرة فانها وان خلت عن المفسدة المذكورة الا انه يقتن بها مفسدة الاقدام والتجريء على شرب الكثير الموقع في المفسدة فبهذا الاقتران يصير كبيرة * الثاني انا اذا سلكنا هذا المسلك فقد تكون مفسدة بعض

الوسائل الى بعض الكبائر مساويا لبعض الكبائر او زائدا عليها فان من أمسك امرأة محصنة لمن يزني بها أو مسلما موصوما لمن يقتله فهو كبيرة أعظم مفسدة من أكل مال الربا وأكل مال اليتيم: وأكل مال اليتيم وأكل مال الربا منصوص عليهما وكذلك لودل على عورة من عورات المسلمين تفضي الى قتلهم وسبى ذراريهم واخذ أموالهم كان ذلك أعظم من فراره من الزحف والفرار من الزحف منصوص عليه دون هذه . وكذلك يفعل على ذلك القول الذي حكيناه من أن الكبيرة مارتب عليها اللعن أو الحنأ أو الوعيد فتعتبر المفاصد بالنسبة الى مارتب عليه شيء من ذلك فما ساوى اقلها فهو كبيرة وما نقص عن ذلك فليس بكبيرة ■

الرابعة قوله عليه السلام « الاشرار بالله » يحتمل ان يراد به مطلق الكفر فيكون تخصيصه بالذكر لغلبته في الوجود لاسيما في بلاد العرب فذكر تنبيهها على غيره ويحتمل ان يراد به خصوصه الا انه يرد على هذا الاحتمال انه قد يظهر ان بعض الكفر أعظم قبحا من الاشرار وهو كفر التعطيل فبهذا يترجح الاحتمال الاول ■

الخامسة عقوق الوالدين معدود من أكبر الكبائر في هذا الحديث ولا شك في عظم مفسدته لعظم حق الوالدين الا ان ضبط الواجب من الطاعة لهما والمحرم من العقوق لهما فيه عسر ورتب العقوق مختلفة . قال شيخنا الامام ابو محمد بن عبد السلام ولم أقف في عقوق الوالدين ولا فيما يختصان به من الحقوق على ضابط اعتمد عليه فان ما يحرم في حق الاجانب فهو حرام في حقهما وما يجب للاجانب فهو واجب لهما فلا يجب على الولد طاعتهما في كل ما يأمران به ولا في كل ما ينهيان عنه باتفاق العلماء . وقد حرم على الولد السفر الى الجهاد بغير اذنها لما يشق عليهما من توقع قتله او قطع عضو من أعضائه ولشدة تفجعهما على ذلك وقد الحق بذلك كل سفر يخافان فيه على نفسه أو على عضو من أعضائه وقد ساوى الولدان الرقيق في النفقة والكسوة والسكنى انتهى كلامه * والفقهاء قد ذكروا صوراً جزئية وتكلموا فيها منثورة لا يحصل منها ضابط كلي فليس يبعد ان يسلك في

ذلك ما اشرنا اليه في الكبائر وهو ان تقاس المصالح في طرف الثبوت بالمصالح التي وجبت لاجلها والمفاسد في طرف العدم بالمفاسد التي حرمت لاجلها *

السادسة اهتمامه عليه السلام بامر شهادة الزور او قول الزور ينبغي ان يحتمل (١) ان يكون لانها أسهل وقوعا على الناس والتهاون بها أكثر ففسدتها أكثر وقوعا الا ترى ان المذكور معها هو الاشرار بالله ولا يقع فيه مسلم وعقوب الوالد بن الطبع صارف عنه * وأما قول الزور فان الحوامل عليه كثيرة كالعداوة وغيرها فاحتيج الى الاهتمام بتعظيمها وليس ذلك اعظمها بالنسبة الى ما ذكر معها وهو الاشرار قطعاً : وقول الزور وشهادة الزور ينبغي ان يحمل قول الزور على شهادة الزور فانا لو حملناه على الاطلاق لزم ان تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة وليس كذلك : وقد نص الفقهاء على ان الكذبة الواحدة وما يقاربها لا تسقط العدالة ولو كانت كبيرة لاسقطت العدالة . وقد نص الله تعالى على عظم بعض الكذب فقال (ومن يكسب خطيئة او اثماً يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً) وعظم الكذب ودراتبه تفاوت بحسب تفاوت مفاسده . وقد نص في الحديث الصحيح على ان الغيبة والنميمة كبيرة والغيبة عندى تختلف بحسب القول والمفتاب به : فالغيبة بالقذف كبيرة لايحاجها الحد ولا تساويها الغيبة بفتح الخلفه مثلاً أو قبح بعض الهيئة في اللباس مثلاً والله اعلم *

(١) قوله ان يحتمل هو تفسير لينبغي كما هو مقتضى ان التفسيرية: أى يحتمل ان يكون الخ تدبر :



٦- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعَاوِهِمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ^(١)

الحديث دليل على انه لا يجوز الحكم الا بالقانون الشرعى الذى رتب عليه وان غلب على الظن صدق المدعى . ويدل على ان اليمين على المدعى عليه مطلقا : (٧) وقد اختلف الفقهاء في اشتراط أمر آخر في توجيه اليمين على المدعى عليه : وفي

(١) خرجه البخارى في غير موضع مختصرا ومطولا فيه قصة : ومسلم وابوداود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل . والحديث مرفوع كما ذكره المصنف : قال العلامة ابن المطار وهو حديث مرفوع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما فى الكتاب وهكذا ذكره اصحاب السنن . وقال بعضهم لا يصح مرفوعا انما هو قول ابن عباس والصحيح انه مرفوع ورودى البيهقى وغيره باسناد حسن او صحيح بزيادة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم لكن البينة على المدعى واليمين على من انكر » : اه وقوله « لو يعطى » على صيغة المجهول وهذا هو وجه الحكمة فى جعل اليمين على المدعى عليه : وقال جماعة من أهل العلم الحكمة فى ذلك ان جانب المدعى ضعيف لانه يقول بخلاف الظاهر فكلف الحجة القوية وهى البينة لانها لا تجلب لنفسها نفعا ولا تدفع عنها ضررا فيقوى بها ضعف المدعى واما جانب المدعى عليه فهو قوى لان الاصل فراغ ذمته فاكتمى فيه باليمين وهى حجة ضعيفة لان الحالف يجاب لنفسه النفع ويدفع عنها الضرر فكان ذلك فى غاية الحكمة : والله اعلم

(٢) قال النووى فى شرح مسلم وفى هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعى والجمهور من سلف الامة وخلفاء ان اليمين تتوجه على كل من ادعى عليه حق سواء كان بينه وبين المدعى اختلاط أم لا (وهذا تفسير الاطلاق فى كلام الشارح ويؤخذ ايضا من كلامه اللاحق) وقال مالك وجمهور اصحابه والنقهاء السبعة فقهاء المدينة ان اليمين لا تتوجه الا على من بينه وبينه خلطة لثلاث تبطل السقاه أهل الفضل بتعليقهم مرارا فى اليوم الواحد فاشتطت الخلطة دفعا لهذه المفسدة : واختلفوا فى تفسير الخلطة فقبل هى معرفته بماملته ومداينته بشاهد أو بشاهدين : وقبل تكفى الشبهة : وقيل هى ان تلقى به الدعوى بمنها على مثله : وقيل ان يلق به ان يعامله بمنها . ودليل الجمهور حديث الباب ولا أصل لاشتراط الخلطة فى كتاب ولا سنة ولا اجماع : والله اعلم

مذهب مالك وأصحابه تصرفات بالتخصيصات لهذه العموم خالفهم فيها غيرهم :
 منها اعتبار الخلطة بين المدعى والمدعى عليه في اليمين . ومنها ان من ادعى سببا
 من أسباب القصاص لم يجب به اليمين الا ان يقيم على ذلك شاهدا فتجب اليمين .
 ومنها اذا ادعى رجل على امرأة نكاحا لم يجب له عليها اليمين في ذلك قال سحنون
 منهم الا ان يكون طارئين . ومنها ان بعض الامناء ممن يجعل القول قوله لا يوجبون
 عليه يمينا . ومنها دعوي المرأة طلاقا على الزوج وكل من خالفهم في شيء من هذا
 يستدل بعموم هذا الحديث ■

بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب

الحديث الاول عن عبد الله بن عمرو ■ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض الأئمة روا عليهم أحدهم » رواه الامام
 احمد بن حنبل . فيه دليل على انه بشرع لكل عدد بلغ ثلاثة فصاعدا ان يؤمروا
 عليهم أحدهم لان في ذلك السلامة من الخلاف الذي يؤدي الى التلاف فمع عدم
 التأخير يستبد كل واحد برأيه ويفعل ما يطاق هو فيه لكون ومع التأخير يقل
 الاختلاف وتجتمع الكلمة . واذا شرع هذا لثلاثة يكونون في فلاة من الأرض
 أو يسافرون فشرعيته لعدد أكثر يسكنون القرى والأمصار ويحتاجون لدفع
 التظالم وفصل الخصام أولى وأحرى . وقد روي في الباب أحاديث كثيرة . منها
 ما رواه أبو داود عن أبي سعيد « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا
 خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا عليهم أحدهم » وله من حديث أبي هريرة نحوه وقد
 سكت أبو داود والمنذرى عنهما وكلا الحديثين رجالهما رجال الصحيح الاعلى بن
 بحر وهو ثقة . وقد اخرج نحوه البزار باسناد صحيح من حديث عمر بن الخطاب
 بلفظ « اذا كنتم ثلاثة في سفر فامروا أحدهم ذلك أمير امره رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم » وأخرج البزار أيضا باسناد صحيح من حديث عبد الله بن عمر
 مرفوعا بلفظ « اذا كانوا ثلاثة في سفر فليؤمروا احدهم » واخرجه بهذا اللفظ الطبراني
 من حديث ابن مسعود باسناد صحيح . وهذه الأحاديث يشهد بعضها لبعض :

وذهب لأكثر الا ان الامامة واجبة لكنهم اختلفوا هل الوجوب عقلا او
 شرعا فعند الأشعرية واكثر المعتزلة والعترية تجب شرعا . وعند الامامية تجب
 عقلا فقط وعند الجاحظ والباخي والحسن المصري تجب عقلا وشرعا . والله اعلم *
 الحديث الثاني عن بريدة رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم القضية ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل عرف الحق فقضى
 به فهو في الجنة ورجل عرف الحق ولم يقض به وجار في الحكم فهو في النار
 ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس على جهل فهو في النار » رواه أبو داود والنسائي
 والترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم * فيه دليل على انه لا ينجو من النار من
 القضية الا من عرف الحق وعمل به وعمدة ذلك العمل فان من عرف الحق ولم يعمل
 به فهو ومن حكم بجهل سواء في النار : وقوله « ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس »
 الخ ظاهره ان من حكم بجهل وان وافق حكمه الحق فانه في النار لانه أطلقه وهو
 يصدق على من وافق الحق وهو جاهل في قضاءه انه قضى على جهل . والناجي
 من الثلاثة من قضى بالحق عالما به والاثنان في النار نستل الله السلامة . قال
 السلامة الشوكاني في شرح منتقى الاخبار في هذا الحديث اعظم وازع للجهلة
 « من الدخول في هذا المنصب الذي ينتهى بالجاهل والجائر الى النار . وبالجملة » اصنع
 أحد بنفسه ما صنعه من ضاقت عليه المعاش فزج بنفسه في القضاء لينال من الحطام
 وأموال الارامل والايتام ما يحول بينه وبين دار السلام مع جهله بالاحكام وأجوره
 على من قعد بين يديه للخصام من أهل الاسلام . اهـ وانظر أيها العاقل في تطبيق
 حالة قضية عصرنا على أي قسم من الثلاثة المذكورين في الحديث تكون . قال العلامة
 في شرح مختصر السنة انه لا يجوز لغير المجتهد ان يتقلد القضاء ولا يجوز للامام
 توليته قال والمجتهد من جمع خمسة علوم علم كتاب الله : وعلم سنة رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم : وأقوال علماء السلف من اجماعهم واختلافهم . وعلم اللغة وعلم
 القياس وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة اذا لم يجد صريحا في
 نص كتاب أو سنة أو اجماع فيجب ان يعلم من علم الكتاب الناسخ والمنسوخ

والمجمل والمفسر والخاص والعام والمحكم والمتشابه والكراهة والتحرير والاباحة والندب: ويعرف من السنة هذه الأشياء ويعرف منها الصحيح والضعيف والمسند والمرسل: ويعرف ترتيب السنة على الكتاب وبالعكس حتي اذا وجد حديثا لا يوافق ظاهره الكتاب اهتدي الى وجه محمله فان السنة بيان للكتاب فلا تخالفه وانما تجب معرفة ماورد منها من أحكام الشرع دون ما عداها من القصص والاخبار والمواظ. وكذا يجب ان يعرف من علم اللغة ماأتي في الكتاب والسنة من أمور الاحكام دون الاحاطة بجميع لغات العرب. ويعرف أقويل الصحابة والتابعين في الاحكام ومعظم فتاوي فقهاء الامة حتي لا يقع حكمه مخالفا لا قواهم فيما فيه خرق الاجماع فاذا عرف من كل نوع من هذه الانواع فهو مجتهد واذا لم يعرفها فسيبيله التقليد. وشرط تقليد القضاء المجتهد يدل عليه هذا الحديث أيضا ووجه الدلالة منه انه لا يعرف الحق الا من كان مجتهدا وأما المقلد فهو يحكم بماقاله امامه ولا يدري احق هو ام باطل فهو القاضي الذي قضى للناس على جهل وهو احد قضاة النار: ومن الادلة على اشتراط الاجتهاد قوله تعالى (ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون) و (هم الظالمون) و (هم الفاسقون) ولا يحكم بما انزل الله الا من يعرف التنزيل والتأويل. ومما يدل على ذلك حديث معاذ لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن فقال له « بما تقضي قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد قال فبرأيي » ومعلوم ان المقلد لا يعرف كتابا ولا سنة ولا رأي له. وللأثير الصنعاني شارح بلوغ المرام رسالة مستقلة في الاجتهاد سماها ارشاد النقاد الى تيسير الاجتهاد وقد طبعت في ضمن مجموعة الرسائل المنيرية عليك فيها فاتها مفيدة جدا. ولاشك ان القاضي اذا جمع بين الجهل وعدم الورع كان أشد على عباد الله من الف شيطان لانه يقضي بين الناس بالطاغوت موهمهم انه انما يقضي بينهم بالشرعية المطهرة. اللهم اصلح عبادك وتداركهم باللطف في كل مالا يرضيك ووقفهم للعمل بشريعتك واقتفاء أثر انبيائك ورسلك. وانصرهم على أعدائك انك أرحم بهم واشفق يارب العالمين ■

(الحديث الثالث) عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ■ لعنة الله على الراشي والمرثى في الحكم ■ رواه ابوداود والترمذي والامام
 احمد بن حنبل . واخرجه ايضا ابن حبان وصححه . قوله ■ لعنة الله ■ اللعن
 الطرد والبعد عن رحمة الله تعالى وقد تقدم الكلام عليه غير مرة . والراشي هو
 دافع الرشوة والمرثى القابض لها . وقد ثبت عند الامام احمد بن حنبل لعن
 الرأش عن ثوبان بلفظ « قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشي
 والمرثى والرأش » وفسر الرأش بالذي يتشى بينهما : والحديث يدل على
 الامتناع من ذلك وانه حرام : قال ابن رسلان ويدخل في اطلاق الرشوة الرشوة
 للحاكم والعامل على أخذ الصدقات وهي حرام بالاجماع : وظاهر الحديث الاطلاق
 اخذا بعمومه وذهب بعض الشافعية وغيرهم الى جواز ذلك لمن طلب بذلك حقا
 مجمعا عليه . قال في شرح منتقى الاخبار والتخصيص لطالب الحق بجواز تسليم
 الرشوة منه للحاكم لأدري بأي مخصص والحق التحريم مطلقا اخذا بعموم الحديث
 ومن زعم الجواز في صورة من الصور فان جاء بدليل مقبول والا كان تخصيصه
 ردا عليه فان الاصل في مال المسلم التحريم . قال تعالى (ولا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل) وقال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم
 الا بطيبة من نفسه » : وقد انضم الى هذا الاصل كون الدافع انما دفعه لأحد
 أمرين اما لينال به حكم الله ان كان محقا وذلك لا يحل لان المدفوع في مقابلة أمر
 واجب أو جب الله عز وجل على الحاكم الصدع به فكيف لا يفعل حتي يأخذ
 عليه شيئا من حطام الدنيا وان كان الدفع للمال من صاحبه لينال به خلاف ما شرعه
 الله ان كان مبطلا فذلك أقبح لانه مدفوع في مقابلة أمر محظور فهو أشد تحريما
 من المال المدفوع للبغي في مقابلة الزنا بها لان الرشوة يتوصل بها الى أكل مال
 الغير الموجب لاحراج صدره والاضرار به بخلاف المدفوع الي البغي : وقد حكى ابن
 رسلان في شرح الترمذي عن الحسن البصري وسعيد بن جبير انهما فسرا
 قوله تعالى « أكلون للسحت » بالرشوة . وحكى عن مسروق عن ابن مسعود انه

لما سئل عن السحت اهو الرشوة فقال لا ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون والظالمون والفاسقون ولكن السحت ان يستعينك الرجل على مظلمته فيهدي لك فان اهدي لك فلا تقبل . والله اعلم *


(الحديث الرابع) عن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « قال يا علي اذا جالس اليك الخصمان فلا تقضى بينهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فانك اذا فعلت ذلك تبين لك القضاء » رواه ابو داود واثر مزي وحسنه والامام احمد بن حنبل . وأخرجه أيضا ابن حبان وصححه : وفي الحديث دليل على انه يحرم علي الحاكم ان يحكم بين الخصمين حتي يسمع كلامهما فيسمع دعوى المدعي أولا ثم يسمع جواب الجيب وينظر في حجة كل منهما واستفصال مآلديه والاحاطة بجميعه ولا يجوز له ان يبني الحكم على سماع دعوى المدعي قبل جواب الجيب فان حكم قبل سماع الاجابة عمدا بطل قضاؤه وكان قدحا في عدالته وان كان خطأ لم يكن قدحا واعاد الحكم على وجه الصحة : لان النهي يدل على قبح المنهي عنه والقبح يستلزم الفساد هذا اذا لم يمنع أحد الخصمين من الاجابة اما اذا امتنع جاز القضاء عليه لتمرده ولكن بعد التثبت المسوغ للحكم : وفي الحديث أيضا مشروعية تهود الخصمين بين الحاكم والتسوية بينهما : والله أعلم

(الحديث الخامس) عن أبي بكرة قال « لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أهل فارس ملكوا عليهم بنت كسرى قال لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة » رواه البخارى والنسائي والترمذي وصححه . والامام احمد بن حنبل . فيه دليل على أن المرأة ليست من أهل الولايات ولا يحل لقوم توليتها شيئا من الاحكام العامة بين المسلمين وان كان الشارع قد ائتم لها انها راعية في بيت زوجها لان تجنب الامر الموجب لعدم الفلاح واجب : وافق العلماء على اشتراط الذكورة في القضاء وذهب الحنفية الى جواز تولية المرأة الاحكام الا في الحدود فلا . وذهب ابن جرير الى الجواز مطلقا . ويؤيد ما قاله الجمهور ان القضاء يحتاج

الى كمال الرأي ورأى المرأة ناقص ولا سيما في محافل الرجال ولا سيما في زماننا هذا فقد خرجت النسوة عن الأدب والحياء والتمسك بآداب الشريعة الكاملة واتخذن التهنك والخلاعة والتبرج شعارا وقد اظهرن ضروبا وانواعا كثيرة من الفسق ككشف العورة وابداء الزينة لغير محارمن نخار لهن والاختلاط بآرباب الفجور في امكنة الملاهي والشور والقهوي والبارات ومع ذلك كله لاتجد أحدا من الامراء والعلماء يستقيح ذلك وينهى عنه لافي حاله ولا مقاله وكان الاجدر بولاية الاموران يجعلوا لذلك حدا ويضربوا على أيدي المنتهكات المتبرجات في الشوارع والاسواق بسوط من حديد نسأل الله السلامة . وقد ورد ما يمنع تولية الصبي فقد ثبت عند احمد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « تعوذوا بالله من رأس السبعين وامارة الصبيان » وهو يدل على انه لا يصح ان يكون الصبي قاضيا وقد نقل الاجماع في ذلك . وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالتعوذ من رأس السبعين لعله لما ظهر فيها من الفتن العظيمة منها قتل الحسين رضي الله عنه ووقعة الحرة وغير ذلك مما وقع في عشر السبعين . والله اعلم *

(تنبيه) يجب الوفاء ببيعة الخليفة الاول فالاول لما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال كانت بنو اسرائيل تسوسهم الانبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وانه لا نبي بعدي وستكون خلفاء فتكثر قالوا فاما تأمرنا قال فوايبيبة الاول فالاول واعطوهم حقهم فان الله سائلهم عما استرعاهم » وهو يدل على ان الخليفة اذا بويع بعد خليفة فبيعة الاول صحيحة يجب الوفاء بها وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها ويحرم عليه طلبها وسواء عقدوا للثاني عالمين بعقد الاول أم جاهلين وسواء كانا في بلدين أو بلد أو أحدهما في بلد الامام المنفصل والآخر في غيره . قال النووي في شرح مسلم هذا هو الصواب الذي عليه أصحابنا وجهاهير العلماء . قال واتفق العلماء على انه لا يجوز ان يعقد خليفتين في عصر واحد سواء اتسعت دار الاسلام أم لا : والله أعلم

كتاب الاطعمة^(١)

١ -  عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ يَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِأَصْبَعِيهِ إِلَى أُذُنَيْهِ إِنَّ الْخَلَالَ يَبْنِي وَالْحَرَامَ يَبْنِي وَيَنْتَهِمَا أُمُورَ مُشْتَبِهَاتٍ لَا يَكْفِيَنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأْ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحْرَمُهُ أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ^(٢)

(١) اي هذا كتاب في بيان انواع الاطعمة وأحكامها وهي جمع طعام ! قال الجوهري الطعام ما يؤكل وربما خص بالطعام البر : والطعم بالفتح ما يؤديه ذوق الشيء من حلاوة ومرارة وغيرهما : والطعم بالضم الاكل : وذكر في الباب تسعة احاديث :

(٢) خرجه البخاري في غير موضع : ومسلم وابوداود والنسائي والترمذي وابن ماجه : وفي الفاظ روايتهم زيادة ونقص والمعنى واحد متقارب : وقوله « الحلال » هو ضد الحرام وهو من حل يحل وبابه ضرب : واماحل بالمكان فهو من باب نصر : وقوله « بين » اي ظاهر من بان يبين بيانا اذا اتضح : وقوله « الحرام » هو ضد الحلال : وقوله « مشتهات » هو بضم الميم وسكون الشين المعجمة وفتح التاء المثناة من فوق وكسر الباء جمع مشتهية من اشتبه الامر اذا لم يتضح وقوله « فمن اتقى » أي حذر من الشبهات جمع شبهة وهي الالتباس : وقوله « استبرأ » استعمل أي طلب البراءة لدينه من الذم الشرعي : والرض هو موضع المدح والذم من الانسان : والمعنى انه برأ دينه من النقص وعرضه من الطعن فيه لان من لم يعرف الشبهات لم يسلم من قول من يظن فيه : وقوله « ألا وان في الجسد مضغة » الالتئيمه على صحة ما بعدها وفي اعادتها وتكرارها دليل على عظم شأن مدلولها : والمضغة قطعة من اللحم سميت بذلك لانها توضع في الفم لصغرها وعبر بها متاعن مقدار القلب في الرؤية : فالخلال البين مثل اكل الطيبات من الزروع

هذا أحد الأحاديث العظام التي عدت من أصول الدين وادخلت في الأربعة الأحاديث التي جمعت أصلاً في هذا الباب (١) وهو أصل كبير في الورع وترك المتشابهات في الدين والشبهات لها مشاركات . منها الاشتباه في الدليل الدال على التحريم أو التحليل وتعارض الأمارات والحجج . ولعل قوله عليه السلام « لا يعلمها كثير من الناس » إشارة إلى هذا المنار مع أنه يحتمل أن يراد لا يعلم عينها وإن علم حكم أصابها في التحليل والتحريم : وهذا أيضاً من مشار الشبهات * وقوله عليه السلام « ومن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه » أصل في الورع وقد كان في عصر شيوخ شيوخنا بينهم اختلاف في هذه المسئلة وصنفوا فيها تصانيف وكان بعضهم يسلك طريقاً في الورع فخالقه بعض أهل العصر . وقال إن كان هذا الشيء مباحاً والمباح ما استوى طرفاه فلا ورع فيه . لأن الورع ترجيح الجانب الترك والتزجيج لأحد الجانبين مع التساوي محال وجمع

والتمار بهيمة الانعام وشرب الاشربة الطيبة ولباس ما يحتاج اليه من القطن والكتان والصوف والشعر : وكالفكاح والتسرى وغير ذلك إذا كان اكتسابه بمقد صحيح كالبيع او بمبرات أو هبة أو غنمة : ومثال الحرام البين مثل أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر ونكاح المحارم ولباس الحرير للرجال : ومثل الاكتساب المحرم كالربا والميسر وتمن ما لا يحل بيعة واخذ الأموال المغصوبة بسرعة أو غصب ونحو ذلك « وأما المشتبه فمثل بعض ما اختلف في حله وتحريره أمان الاعيان كالخيل والبغال والضب وشرب ما اختلف في تحريمه من الانبذة التي يسكر كثيرها وأما من المكاسب المختلف فيها كمسائل العينة ونحو ذلك قاله الخافظ ابن رجب : والله اعلم : (١) هذا الحديث عظيم الموقع كثير القوائد وهو أحد الأحاديث التي عليها مدار الاسلام قال جماعة من أهل العلم هو ثلث الاسلام وإن الاسلام يدور عليه وعلى حديث اتما الأعمال بالنيات وحديث من حسن اسلام امرء ترك ما لا يعنيه : وقال ابو داود يدور على أربعة احاديث هذه الثلاثة وحديث « لا يؤمن احدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه » : وسبب عظم موقع هذا الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم نه فيه على صلاح المطعم والمشرب والملبس والمنكح وغيرها وأنه ينبغي أن تكون حلالاً : وأرشد إلى معرفة الحلال وأنه ينبغي فيه ترك المشتبهات وأنه سبب لحماية دينه وعرضه : وحذر من مواقة الشبهات وأوضح ذلك بضرب المثل بالحمل ثم بين أهم الأمور وهو مراعاة القلب ولذا قال ابن العربي يمكن أن ينزع من هذا الحديث وحده جميع الأحكام : ولذلك أفرد بعض العلماء بالتصنيف كالعلماء الشوكاني وقد قمت بطبعه بمد أن سميت كشف الشبهات عن المشتبهات : والله اعلم

بين المتناقضين وبني على ذلك تصنيفا . والجواب عن هذا عندي من وجهين
 احدهما ان المباح قد يطلق على ما اخرج في فعله وان لم يتساو طرقا وهذا أعم
 من المباح والمتساوي الطرفين فهذا الذي ردد فيه القول وقال إما ان يكون مباحا
 أولا فان كان مباحا فهو مستوي الطرفين نعمه اذا حملنا المباح على هذا المعنى فان المباح
 قد صار متطلقا على ما هو أعم من المتساوي الطرفين فلا يدل اللفظ على التساوي اذ
 الدال على العام لا يدل على الخاص بعينه . الثاني انه قد يكون متساوي الطرفين باعتبار
 ذاته راجعا باعتبار أمر خارج ولا يتناقض حينئذ الحكمان . وعلى الجملة فلا يخلو
 هذا الموضوع من نظر فانه ان لم يكن فعل هذا المشتبه موجبا لضرر ما في الآخرة
 فيتعين والافيتمين عليه ترجيح تركه الا ان يقال ان تركه يحصل للثواب او زيادة
 درجات وهو على خلاف ما يفهم من افعال الورعين فانهم يتكون ذلك تحريزا
 وتخوفا به يشعر لفظ الحديث * وقوله عليه السلام « ومن وقع في الشبهات وقع
 في الحرام » يحتمل وجهين . احدهما انه اذا عود نفسه عدم التحرز مما يشبهه أثر
 ذلك استهانة في نفسه يوقعه في الحرام مع العلم به . والثاني اذا تباطى الشبهات
 وقع في الحرام في نفس الأمر فيمنع من تعاطي الشبهات لذلك * وقوله عليه
 السلام « كالراعى يرعى حول الحمى يوشك ان يقع فيه » من باب التمثيل
 والتشبيه . و« يوشك » بكسر الشين بمعنى يقرب . والحمى الحمى اطلق المصدر على
 اسم المفعول وتطلق المحارم على المنهيات قصدا وعلى ترك المأمورات استلزاما
 واطلاقها على الاول اشهر . وقد عظم الشارع أمر القلب لصدور الافعال
 الاختيارية عنه وعما يقوم به من الاعتقادات والعلوم ورتب الأمر فيه على
 المضغة والمراد المتعلق بها ولا شك ان صلاح جميع الاعمال باعتبار العلم والاعتقاد
 بالمفاسد أو المصالح (١)

(١) وفي الحديث أحكام : منها الحث على الحلال وترك الحرام والامساك عن الشبهات :
 ومنها الاحتياط للدين والعرض وعدم تعاطي الأمور الموجبة لسوء الظن بالانسان : ومنها
 الاخذ بالورع والعمل به وهذا الحديث أصل فيه : وقد روى الترمذى « ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لا يبلغ أحدان يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا لما به بأس » : ومنها ضرب

٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَنْفَبَنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ فَسَمِعَ الْقَوْمُ فَلَنَعِبُوا وَأَذْرَكْنَاهَا فَأَخَذَتْهَا فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُوْرِكُهَا وَفَخَذَهَا فَقَبِلَهُ ^(١)

يقال لعبوا اذا اعيوا. انقجت الارنب بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الفاء وسكون الجيم فنجم اى اثرته فنثار كما يقول اثرناه وذعرناه فعدا . ومر الظهران موضع معروف . والحديث دليل على جواز أكل الارنب (٢) فانه انما يفتقع ببعضها اذا ذبحت بالاكل . وفيه دليل على الهدية وقبولها *

الامثال للممانى الشرعية العملية : ومنها التنبيه على عظمة الله تعالى واجتناب محارمه التى مصالحها ومنافعها عائدة علينا لانه الغنى المطلق ولهذا قال جل وعز (ان تكفروا فان الله غنى عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وان تشكروا يرضه لكم) ومنها التنبيه على فضيلة مرتبة العلم والعلماء وشرقيهما : ومنها الحاق المشتبه بالمنوع منه الا ان يستبين امره : ومنها ان ارتكابه سبب للوقوع فى المنوع منه : ومنها مرتبة القلب من الجسد وانه بصلاحه يصلح الجسد وبفساده يفسد فهو كالملك اذا صلح صلحت الرعية واذا فسد فسدت : ومنها ان الاعمال القلبية أفضل من الاعمال البدنية : (١) خرجه البخارى فى غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم وابوداود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « ارنبا » هو دويبة معروفة والارنب اسم جنس للذكر والانثى : ويقال للذكرا ايضا الخرز وزن عمر : قال الحافظ لا يقال ارنب الا للانثى ويقال ان الارنب شديدة الجبن كثيرة الشبق وانها تكون سنة ذكرا وسنة انثى وانها تحيض : ويقال انها تنام مفتوحة العين : ومر الظهران بفتح الميم وتشديد الراء المهملة والظوران بفتح المعجمة بلفظ التنئية الظهراسم موضع كما قاله الشارح على مرحلة من مكة وقد يسمى بالحدى الكلمتين مخفيا : وقوله « اتيت بها اباطلحة » هو زوج أم أنس واسمه زيد بن سهل احد النقباء شهد بدرًا والعبة واحدا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : روى له أصحاب السنن أيضا والمسانيد مات بالمدينة سنة ثلاث وثلاثين وصلى عليه عثمان بن عفان رضى الله عنه وهو ابن سبعين سنة : والله اعلم

(٢) وهو قول الجمهور من السلف والخلف وبه قال الائمة الاربية بل قول كافة العلماء الا ما حكى عن عمرو بن العاص من الصحابة وعكرمة من التابعين وابن ابى ليلى من الفقهاء انهم كرهوا اكلها واستدل لهم بحديث خزيمه ابن جزء « قلت يا رسول الله ماتقول فى الارنب قال لا آكله ولا أحرمه قلت فأتى آكل مالا تحرمه ولم يا رسول الله قال نبئت انها تدمى » قال الحافظ فى الفتح وسنده ضعيف ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة : والله اعلم

٣ - عَنْ أَنَسٍ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ: وَفِي رِوَايَةٍ وَنَحْنُ
بِالْمَدِينَةِ ^(١) - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَأُذُنِ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ: وَلَمْ يُسَلِّمْ
وَحْدَهُ قَالُوا أَكَلْنَا مِنْ خَيْرِ الْخَيْلِ وَحُمُرِ الْوَحْشِ وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ
عَنِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ^(٢)

يستدل بهذين الحديثين من يري جواز أكل الخيل وهو مذهب الشافعي
وغيره وكرهه مالك وأبو حنيفة . واختلف أصحاب أبي حنيفة هل هي كراهة
تنزيه أو كراهة تحریم والصحيح عندهم انها كراهة تحریم * واعتذر بعضهم عن
هذا الحديث اعني بعض الحنفية بان قال فعل بعض الصحابة في زمن النبي صلى
الله عليه وسلم انما يكون حجة اذا علمه النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه شك على انه
معارض بقول بعض الصحابة ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الخيل
ثم ان سلم عن المعارض ولكن لا يصح التعلق به في مقابلة دلالة النص وهذا اشارة
الى ثلاثة اجوبة فاما الاول فاعلم ان هذه الرواية والاخرى لجابر . وأما

(١) خرجه البخاري في غير موضع ١ ومسلم والنسائي وابن ماجه : والامام احمد بن حنبل
«ذبحنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاكلنا نحن وأهل بيته»: ولاختلاف
الرواية في الذبح والنحر حمل النووي ذلك على قضيتين فمرة نحروها ومرة ذبحوها قال الحافظ
فيه نظر لان الاصل عدم التعدد والنحر مستفاد من ذلك جواز الامرين عندهم وقيام أحدهما في التذكية
نحرننا وبعضهم قال ذبحنا والمستفاد من ذلك جواز الامرين عندهم وقيام أحدهما في التذكية
مقام الآخر والامامان في هذا موضع هذا: والنحر لا بل خاصة وأما غير الابل فيذبح:
وقد جاءت احاديث في ذبح الابل وفي نحر غيرها: وقد جاء في البقر ذكر ذبحها في القرآن:
وفي السنة ذكر نحرها واختلف في ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح فاجازه الجمهور ومنعه ابن القاسم:
والفرس تطلق على الذكر والانثى بالاتفاق: وقوله «ونحن بالمدينة» يستفاد منه ان ذلك بعد
فرض الجهاد فيرد على من استند الى منع اكلها بملة انها من آلات الجهاد: والله اعلم
(٢) خرجه البخاري في غير موضع: ومسلم وابوداود والامام احمد بن حنبل ■

الرواية التي فيها واذن في لحوم الخيل فلا يرد عليها التعلق . وأما الثاني وهو المعارضة بحديث التحريم قائما نعرفه بلفظ النهي لا بلفظ التحريم من حديث خالد بن الوليد . وفي ذلك الحديث كلام ينقص به عن مقاومة هذا الحديث عند بعضهم (١) وأما الثالث فانه أراد بدلالة الكتاب قوله تعالى (والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة) ووجه الاستدلال ان الآية خرجت مخرج الامتنان بذكر النعم على ما دل عليه سياق الآيات في سورة النحل فذكر الله تعالى الامتنان بنعمة الركوب والزينة في الخيل والبغال والحمير وترك الامتنان بنعمة الاكل كما ذكر في الانعام ولو كان الاكل ثابتا لما ترك الامتنان به لان نعمة الاكل في جنسها فوق نعمة الركوب والزينة فانه يتعلق بها البقاء بغير واسطة ولا يحسن ترك الامتنان بأعلى النعمتين وذكر الامتنان بادانها فدل ترك الامتنان بالاكل على المنع منه لاسيما وقد ذكرت نعمة الاكل في نظائرها من الانعام وهذا وان كان استدلالا حسنا إلا انه يحجب عنه من وجهين . احدهما ترجيح دلالة الحديث على الاباحة على هذا الوجه من الاستدلال من حيث قوته بالنسبة الى تلك الدلالة * الثاني ان يطالب بوجه الدلالة على عين التحريم فان ما يشعر به ترك الاكل أعم من كونه متروكا على سبيل الحرمة . أو على سبيل الكراهة * وفي الحديث دليل من حيث ظاهر اللفظ في هذه الرواية على جواز النحر للخيل * وقوله « ونهى النبي صلى الله عليه وسلم » الى آخره يستدل به من يري تحريم الجمر الالهية لظاهر النهي وفيه خلاف لبعض العلماء بالكراهة المفاظة . وفيه احتراز عن الجمار الوحشي ودلالة على جواز أكله بالمفهوم (٢) *

(١) الحديث أخرجه ابو داود والبيهقي عن صالح بن يحيى بن المقدم عن ابيه عن جده عن خالد بن الوليد قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم الخيل والبغال والحمير وكل ذي ناب من السبع » وفي رواية بزيادة يوم خير قال البيهقي هذا اسناد مضطرب يخالف الحديث الثقات : وقال البخاري يروي عن صالح بن يحيى وسليمان بن سالم فيه نظر وقال موسى بن هارون لا يعرف صالح بن يحيى ولا ابوه الاجوده وهو ضعيف . وضعف الحديث أيضا احمد والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق : قال ابن حجر رحمه الله شهدت خالد لخبر خطأ فانه لم يسلم الا بعدها على الصحيح والذي جزم به الاكثر ان اسلامه كان سنة الفتح : (٢) ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى تحريم لحوم الاحمر الالهية لهذا الحديث وغيره : وقال ابن عباس ليست بحرام وعن مالك ثلاث روايات اشهرها انها مكروهة كراهة تنزيه شديدة والثانية حرام والثالثة مباحة قال النووي والصواب التحريم كما قاله الجمهور للاحدith الصريحة .

عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال أصابتنا مجاعةٌ ليالي خبيرٍ فلما كان يومٌ خبيرٍ وقعنا في الحمرِ الأهليةِ فانتحرناها فلما غلت بها القدورُ نادى مُنادي رسول الله ﷺ أن اكفثوا القدورَ ولا تأكلوا من لحوم الحمرِ شيئاً ^(١)

هذه الرواية تشتمل على لفظ التحريم (٢) وهو أدل من لفظ النهي . وأمره عليه السلام باكفء القدور محمول على أن سببه تحريم الأكل للحومها عند جماعة . وقد ورد فيه علمتان أخريان . أحدهما أنها أخذت قبل المقاسم . والثانية لاجل كونها من جوال القرية ولكن المشهور والسابق إلى الفهم أنه لاجل التحريم فإن صححت تلك الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعين الرجوع إليها (٣) وكفأت القدر أي قلبته ففرغت مافيه ■

(١) رواه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم والامام احمد بن حنبل : وقوله « نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » هو بطلحة كما رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده من حديث أنس كما ذكره النووي في مهماته : وقوله « ان اكفثوا القدور » ضبط اكفثوا بهزة وصل وفتح الفاء من كفأت ثلاثي وقد اشار الى ذلك الشارح في آخر الشرح : ويصح قطع الالف وكسر الفاء من اكفأت رباعي وهما لغتان بمعنى عند كثيرين من أهل اللغة منهم الخليل والنسائي وابن السكيت وابن قتيبة وغيرهم : وقال الاصمعي يقال كفأت ولا يقال اكفأت بالالف : والله اعلم

(٢) أقول في هذه الرواية ليس فيه لفظ التحريم وإنما ورد في رواية النسائي ولفظه في جامع الاصول « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد حرم لحوم الحمر » الحديث : وقد قلده في ذلك تلميذه علاء الدين ابن العطار ولعل الشارح يفرق بين صيغة النهي ولفظه لان هذا صيغة نهى : تدبر :

(٣) يشير الى حديث رواه ابو داود في سننه عن غالب بن الجحر « قال اصابتنا سنة فلم يكن في مالي شيء اطعمهم أهل الاشياء من حمر وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم لحوم الحمر الأهلية فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله اصابتنا السنة

ولم يكن في مالى ما أطعم أهلى الاسمان حمر وانك حرمت لحوم الحمر الاهلية فقال أطعم أهلك من سمين حرك فانما حرمتها من أجل جوال القرية» والجوال بفتح الجيم والواو وتشديد اللام جمع جالة : قال النووى فى شرح مسلم يعنى بالجوال التى تأكل الجلة وهى الذرقة فهذا الحديث مضطرب يختلف الاستناد شديد الاختلاف ولوصح حمل على الاكل منها فى حال الاضطرار : اه : وقال الحافظ ابن حجر استاده ضعيف والمتن شاذ يخالف للاحاديث الصحيحة فلا اعتماد عليه : وقال المنذرى اختلف فى استاده كثيرا : وقال البيهقى استاده مضطرب : قال ابن عبد البر روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحريم الحمر الاهلية على ابن ابى طالب وعبد الله بن عمرو وعبد الله ابن عمرو وجابر والبراء وعبد الله بن أبى أوفى وانس وزاهر الاسلمى باسانيد صحاح وحسان وحديث غالب ابن الجمر لا يعرج على مثله مع ما يمارضه : وأما علة كونها لم تقسم يرد هاديت انس حيث جاء فيه «فانها رجس» وكذلك الامر بفصل الاناء فى حديث سلامة وكلاهما فى الصحيحين ولا مانع من ان يملأ الحكم بأكثر من علة : والله اعلم

(فرع) ورد فى رواية لمسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى قدور لحوم الحمر الاهلية « امر يقوها واكسروها فقال رجل او نهر يقوها ونفسها قال أو ذاك » وهو يدل صريحا على نجاسة الحمر الاهلية وتحريمها : ويؤيده ما جاء فى بعض الروايات عن مسام « فانها رجس » كما ذكرته آنفا وفيه ايضا وجوب غسل ما أصابته النجاسة وان الاناء يظهر بفعله مرة واحدة ولا يحتاج الى سبع اذا كانت غير نجاسة الكلب والخنزير قال النووى وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وعند احمد يجب سبع فى الجميع على أشهر الروايتين عنه : والله أعلم



٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ دَخَلْتُ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتِ مَيْمُونَةَ فَأَتَيْتُ بِضَبٍّ مَحْنُودٍ فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ فَقَالَ بَعْضُ الْفَسْوَةِ اللَّاتِي فِي يَتِ مَيْمُونَةَ أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ فَقُلْتُ نَأْكُلُهُ هُوَ ضَبٌّ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ فَقُلْتُ أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لَا وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ قَالَ خَالِدٌ فَأَجَبْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ : قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَحْنُودُ الْمَشْوِيُّ بِالرَّضْفِ وَهِيَ الْحِجَارَةُ الْمُحْمَاةُ ^(١)

فيه دليل على جواز اكل الضب لقوله صلى الله عليه وسلم لما سئل ■ أحرام هو قال لا » ولتقرير النبي صلى الله عليه وسلم على اكله مع العلم بذلك وهو احد الطرق الشرعية في الاحكام اعنى الفعل والقول والتقرير مع العلم . وفيه دليل على الاعلام بما يشك في أمره ليتضح الحال فيه فان كان يمكن ان لا يعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عين ذلك الحيوان وانه ضب فقصده الاعلام بذلك ليكونوا على يقين في اباحته ان اكله او اقر عليه . وفيه دليل على ان ليس مطلق النفرة وعدم الاستطابة دليلا على التحريم بل أمر مخصوص من ذلك ان قيل بان ذلك من اسباب التحريم اعنى الاستخبارات كما يقوله الشافعي ■

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ قريبة من هذا : ومسلم وابو داود والنسائى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل ■ وقوله « يت ميمونة » هي زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخالة ابن عباس وخالد بن الوليد رضى الله عنهم ■ وقوله « فاهوى » اى مد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده الى الضب ■ والضب دويبة تشبه الحرزون ولكنه اكبر منه قليلا ويقال للأنثى

٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ يَا كُلُّ الْجَرَادِ (١)

فيه دليل على اباحة اكل الجراد ولم يتعرض في الحديث لكونها ذكيت بذكاة مثلها كما تقوله المالكية من انه لا بد من سبب يقتضي موتها كقطع رؤسها مثلا فلا يدل على اشتراط ذلك ولا على عدم اشتراطه لقائه لاصيغة للعموم ولا بيان لكمية أكلهم * (٢)

ضبة قال ابن خالويه انه يعيش سبعمائة سنة وانه لا يشرب الماء ويبول في كل اربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال بل اسنانه قطعة واحدة؛ وقوله «اعافه» اي اكرهه من عاف الرجل الطعام والشراب بما فيه عيافا اذا كرهه ؛ وقوله «قال خالد فاجترته» يجزم ورأين مهملتين هذا هو المعروف في كتب الحديث وضبطه بعض شراح المذهب بزيادة الراء وغلطه النووي ؛ وأكل خالده والنبي صلى الله عليه وآله وسلم ينظر من غير استئذان هو من باب الادلال ؛ (١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ ؛ ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي والامام احمد ابن حنبل ؛ وقوله «الجراد» بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والانثى سواء كالتامة ؛ ويقال انه مشتق من الجرد لانه لا ينزل على شيء الا جرده ؛

(٢) نقل الاجماع على حل اكل الجراد غير واحد منهم النووي في شرح مسلم وصاحب الفتوح ؛ وذهب أبو حنيفة والشافعي والامام احمد بن حنبل والجمهور الى حل اكله مطلقا سواء مات بذكاة او باصطياد مسلم أو مجوسي او مات حتف انفه وسواء قطع بمضه أو أحدث فيه سبب وقال مالك في المشهور عنه واحد في رواية لا يحل الا اذا مات بسبب بان يقطع بمضه أو يسلق أو يلقى في النار حيا أو يشوى فان مات حتف انفه أو في وعاء لم يحل ؛ دليل الجمهور حديث ابن عمر «أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال» أخرجه الامام احمد بن حنبل والدارقطني مرفوعا وقال ان الموقوف اصح ؛ ورجح البيهقي ايضا الموقوف الا ان له حكم الرفع والله اعلم ؛

٨ - عَنْ زَهْدَمَ بْنِ مُضَرَّبٍ الْجَرْمِيِّ قَالَ كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى فَدَعَى بِمَائِدَةٍ عَلَيْهَا لَحْمُ دَجَاجٍ فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ اللَّهُ أَحْمَرُ شَبِيهٌ بِالْمَوَالِي فَقَالَ هَلُمُّ فَتَلَسَّكَأَ فَقَالَ لَهُ هَلُمُّ فَأَنَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ (١)

زهدم بفتح الزاي والدال المهملة وسكون الهاء بينهما . وهضرب بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وكسر الراء المهملة المشددة . والجرمي بفتح الجيم وسكون الراء المهملة . وفي الحديث دليل على اباحة أكل الدجاج . ودليل على البناء على الاصل فانه قد تبين برواية اخرى ان هذا الرجل علل تاخره بانه رآه يأكل شيئا فقذره فلما ان يكون كما قلناه في البناء على الاصل ويكون اكل الدجاج الذي يأكل القذر مكروها او يكون ذلك دليلا على انه لا اعتبار باكله للنجاسة . وقد جاء النهي عن لبن الجلالة : وقال الفقهاء اذا تغير لحمها باكل النجاسة لم تؤكل . وهلم كلمة استدعاء والاكثر فيها انها تستعمل للواحد والجماعة والمذكر والمؤنث بصيغة واحدة . وتلكا اي تردد وتوقف ■

(١) أخرجه البخاري في غير موضع مختصرا ومطولا ! ومسلم والامام احمد بن حنبل : وقوله « لحم دجاج » هو اسم جنس مثلك الدال ذكره المنذرى وابن مالك وغيرهما ولم يحك النووى ان ذلك مثل : وقيل ان الضم ضعيف :



٩ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ
إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا ﷺ (١)

يلعقها الاول بفتح الياء متعديا الى مفعول واحد . ويلعقها الثاني بضمها متعديا
الى مفعولين . وقد جاءت علة هذا مبينة في بعض الروايات اخرجها مسلم
« انه لا يدري في أي طعامه البركة » (٢) وقد يعمل بان مسحها قبل ذلك فيه زيادة
تلوث لما يمسح به مع الاستغناء عنه بالريق لكن اذا صح الحديث بالتعليل
لم يعدل عنه ■

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في باب الاطعمة : ومسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه
والامام احمد بن حنبل : وقوله « او يلعقها » للتنوين قال النووي في شرح مسلم معناه والله
اعلم لا يمسح يده حتى يلعقها فان لم يفعل فحتى يلعقها غيره ممن لا يتقذر ذلك كزوجة وجارية وولد
وخادم يحبونه ويلتذنون بذلك ولا يتقذرونه وكذا من كان في معاهم كتلميذ يتقذر بركته ويود
التبرك بلعقها وكذا لو العقها شاة ونحوها : اه وقال البيهقي ان قوله أو شك من الراوى ثم
قال فان كانا جميعا محفوظين فانما أراد ان يلعقها صغيرا أو من يعلم انه لا يتقذر بها : والله اعلم
(٢) الحديث خرجه مسلم في صحيحه عن جابر بلفظ « اذا سقطت لقمة احدكم فليسط
ما اصابها من اذى وليأكلها ولا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها فانه لا يدري في أي طعامه
البركة » ورواه النسائي من هذا الوجه وزاد فيه « ولا يرفع الصحنه حتى يلعقها أو يلعقها » والعله
المذكورة لا تمنع ما ذكره الشيخ الشارح فقد يكون للحكم علتان فاكثر والتنصيص على واحدة
لا ينفي غيرها . قال الخطابي قد عاب قوم لعق الاصابع لان الترفه افسد عقولهم وغير طباعهم
الشبع والتخمة وزعموا ان لعق الاصابع مستحب أو مستقذر أو لم يعلموا ان الذى على اصابعه
جزء من الذى أكله فلا يتجاشى منه الامتكبر وترفه تارك للسنة : اه والامرفيه محمول على
الندب والارشاد عند الجمهور وحمله اهل الظاهر على الوجوب : والله اعلم



باب الصيد^(١)

١ - عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ قَالَ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ أَفْنَأُ كُلُّ فِي آيَتِهِمْ وَفِي أَرْضِ صَيْدٍ أَصِيدُ بِقَوْسِي وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلِّمٍ وَبِكَلْبِي الْمُعَلِّمِ فَمَا يَصْلَحُ لِي قَالَ أَمَّا مَا ذَكَرْتَ يَعْنِي مِنْ آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا وَمَا صَدَتْ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ وَمَا صَدَتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلِّمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ وَمَا صَدَتْ بِكَلْبِكَ غَيْرِ الْمُعَلِّمِ فَأَذْرَكَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ^(٢)

(١) أى هذا باب في ذكر الاحاديث التي يستنبط منها أحكام الصيد وهو في الاصل مصدر صاد يصيد صيدا وعومل معاملة الاسماء فأوقع على الحيوان المصاد تسمية بالمصدر كقوله تعالى (ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) قال ابن الاثير في غريب الحديث لا يقال للشيء صيد حتى يكون ممتنعا حلالا لا مالك له : والآلة التي يصاد بها ثلاثة الحيوان الجارح : والحدد : والمثقل . قال النووي في شرح مسلم وقد أجمع المسلمون عليه وتظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة والاجماع قال القاضي عياض هو مباح لمن اصطاد الاكتساب والحاجة والانتفاع به بالاكل ومنه قال واختلفوا فيمن اصطاد للهو ولكن قصد تذكيته والانتفاع به فكرهه مالك وأجازة الليث وابن عبد الحكم قال فإن فعله بغير نية التذكية فهو حرام لانه فساد في الارض واتلاف نفس عبثا : اهـ والاصطياد كان دينا للأرب وسيرة فاشية فيهم حتى كان ذلك أحد المسكيب التي عليها معاشهم فاباحه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين ما في اثارها بقوله « من اتبع الصيد لها » وذكر في الباب أربعة أحاديث . والله أعلم

(٢) أخرجه البخاري في غير موضع بهذا اللفظ . ومسلم والامام أحمد بن حنبل : ورواه أصحاب السنن الأربعة بمناه من غير رواية . وقوله « انابارض قوم أهل كتاب » أى بالشام وكانت جماعة من قبائل العرب سكنوا الشام وتنصروا منهم آل غسان وتنوخ ويطون من قضاة منهم بنو خشين من آل أبي ثعلبة . وأهل الكتاب قد يراد بهم كل من كان يدين الله بكتاب

ابو ثعلبة الخشني بضم الخاء وفتح الشين المعجمة منسوب الى بني خشين بطن من قضاة وهو وائل بن عمر بن وبرة بن تغلب بالغين المعجمة بن حلوان بن عمران بن الحاق بن قضاعة وخشين تصغير اخشن مرخما قيل اسمه جرثوم بن ناشب . وفي الحديث مسائل . الاولى انه يدل على ان استعمال أواني أهل الكتاب يتوقف على الفسل . واختلاف الفقهاء في ذلك بناء على قاعدة تعارض الاصل والغالب وذكروا الخلاف فيمن يتدين باستعمال النجاسة من المشركين وأهل الكتاب وان كان قد فرق بينهم وبين أولئك لانهم يتدينون باستعمال الخمر أو يكتنون ملابتها والنصاري منهم لا يحبون النجاسات . ومنهم من يتدين بملابستها كالرهبان فلا وجه لخراجهم ممن يتدين باستعمال النجاسة : والحديث جار على مقتضى ترجيح غلبة الظن فان الظن المستفاد من الغالب راجح على الظن المستفاد من الأصل (١) *

منزل على نبي من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم وقد يراد به اليهود والنصارى وهذا هو الظاهر : وقوله « آيتهم » جمع اثناء كقاء وأسقية والاواني جمع آنية . قال ابن المطار ولا يصح اطلاق الآنية على المفرد واطلاقه ليس بصحيح . وقوله « اذا أرسلت كلبك المعلم » في اطلاقه دليل لباحة الصيد بجميع الكلاب المعلمة من الاسود وغيره وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وجمهور العلماء : وقال الحسن البصري والنخعي وقادة واحد واسحق لا يلح صيد الكلب الاسود لانه شيطان : قاله النووي : وقد تضمن هذا الحديث سؤالين والجواب عنهما تفصيلا : والله أعلم

(١) قال النووي في شرح مسلم : قد يقال هذا الحديث مخالف لما يقول الفقهاء فانهم يقولون انه يجوز استعمال أواني المشركين اذا غسلت ولا كراهة فيها بعد الفسل سواء وجد غيرها أم لا وهذا الحديث ينتفى كراهية استعمالها ان وجد غيرها ولا يكتفى غسلها في نفى الكراهة وانما يفلسها ويستعملها اذا لم يجد غيرها : والجواب ان المراد النهي عن الاكل في آيتهم التي كانوا يطبخون فيها لحم الخنزير ويشربون الخمر كما صرح به في رواية ابي داود « قال انما جاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آيتهم الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان وجدتم غيرها فكلوا فيها واشربوا وان لم تجدوا غيرها فارجضوها بالماء واكلوا واشربوا » * وانما نهى عن الاكل فيها بعد الفسل الاستقذار وكونها متعاددة النجاسة كما يكره الاكل في الحجمة المفسولة وأما الفقهاء فرأى منهم مطلق آنية

الثانية فيه دليل على جواز الصيد بالقوس والكلب معا ولم يتعرض في الحديث للتعليم المشترط والتفهام تكلموا فيه وجعلوا المعلم ما ينزجر بالانزجار وينبعت بالاشلاء ولهم نظر في غير ذلك من الصفات والقاعدة ان مارتب عليه الشرع حكما ولم يحد فيه حدا رجع فيه الى العرف *

الثالثة فيه حجة لمن يشترط التسمية عند الارسال (١) لانه وقف الاذن في الاكل

السكفار التي ليست مستعملة في التجاسات فنهه يكره استعمالها قبل غسلها فاذا غسلت فلا كراهة فيها لانها طاهرة وليس فيها استقذار ولم يريدوا نفى الكراهة عن آيتهم المستعملة في الخنزير وغيره من التجاسات : والله اعلم : اه ومشي ابن حزم على ظاهره فقال لا يجوز استعمال آية أهل الكتاب الا بشرطين احدهما ان لا يجد غيرها والثاني غسلها : وأجاب الحافظ بان أمره بالنسل عند فقد غيرها دال على طهارتها بالنسل بالامر باجتنابها عند وجود غيرها للمبالغة في التنفير عنها : والله اعلم

(١) اما التسمية عند الارسال على الصيد فقد اجمع العلماء على مشروعيتها كما قاله النووي وصاحب الفتوح وغيرها وانما اختلفوا في كونها شرطا في حل الاكل أو سنة فذهب الشافعي وطائفة وهي رواية عن مالك واحمد الى انها سنة فن تركها عمدا أو سهوا لم يقدح في حل الاكل وذهب الامام احمد في الرايع عنه وابو ثور وطائفة الى انها واجبة لجعلها شرطا في حديث عدى وهو في الصحيحين وغيرهما ولا يقف الاذن في الاكل عليها في هذا الحديث والملاق بالوصف ينتفى عند انتفائه عند من يقول بالمفهوم والشرط اقوي من الوصف كما قاله الشارح رحمه الله تعالى : ويتأكد القول بالوجوب بان الاصل تحريم الميتة وما اذن فيه منها تراعى صفته فالمسمى عليها وافق الوصف وغير المسمى باق على أصل التحريم : وذهب ابو حنيفة ومالك والثوري وجماهير العلماء الى الجواز لمن تركها ساهيا لاعمدا لكن اختلف عن المالكية هل تحرم أو تكره * وعند الحنفية تحرم : وعند الشافعية في الممد ثلاثة أوجه : أصبحها يكره الاكل : وقيل خلاف الاولى : وقيل يأنم بالترك ولا يحرم الاكل : والمشهور عن احمد التفرقة بين الصيد والذبيحة فذهب في الذبيحة الى هذا القول الثالث : احتج أهل القول الاول بقوله تعالى « حرمت عليكم الميتة » الى قوله تعالى (الا ما ذكيتم) فاماح بالتذكية من غير اشتراط التسمية ولا وجوبها : وبقوله تعالى (وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم) وهم لا يسمون : وبحديث عائشة رضي الله عنها في صحيح البخارى « انهم قالوا يا رسول الله ان قوم احديث عهدهم بالجاهلية يأتون بلهيمان لا ندرى اذكروا اسم الله ام لم يذكروا افأكل منه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سماوا وكلاوا » قال النووي فنهه التسمية هي المأمور بها عند أكل كل طعام وشرب كل شراب : واستدل الآخرون بأحاديث الباب : وبقوله تعالى « ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه

على التسمية والمعلق بالوصف يفتني عند انتفائه عند القائلين بالمفهوم . وفيه ههنا زيادة على كونه مفهوما مجردا وهو ان الاصل تحريم أكل الميتة وما أخرج الاذن منها الا ما هو موصوف بكونه مسمى عليه فغير المسمى عليه يبقى على اصل التحريم داخلا تحت النص المحرم للميتة *

الرابعة الحديث يدل على ان الصيد بالكلب المعلم لا يتوقف على الذكاة لانه فرق بينه وبين غير المعلم في ادراك الذكاة فاذا قتل الكلب الصيد بظفره او لابه حل وان قتله بشقه ففقيه خلاف في مذهب الشافعي . وقد يؤخذ من اطلاق الحديث جواز اكله وفيه بعض الضعف اعني اخذ الحكم من هذا اللفظ ■

الخامسة شرط عليه السلام في غير المسلم اذا صاد ان تدرك ذكاة الصيد وهذا الادراك يتعلق بأمرين : أحدهما الزمان الذي يمكن فيه الذبح فان ادركه ولم يذبح فهو ميتة وان كان ذلك لاجل المعجز عما يذبح به لم يعذر في ذلك . الثاني الحياة المستقرة كما ذكره الفقهاء فان ادركه وقد اخرج حشوته او اصاب نابه مقتلا فلا اعتبار بالذكاة حينئذ هكذا على ما قاله الفقهاء *

افسق) فنهى عن اكل ما لم يسم عليه : واجاب الاولون عن هذه الآية بان المراد ما ذبح للاصنام كما قال تعالى في الآية الاخرى (وما ذبح على النصب) ولان الله قال (وانه افسق) وقد اجمع المسلمون على ان من اكل متروك التسمية ليس بفاسق فوجب حملها عليه للجمع بين الآيات وحديث عائشة المتقدم : والله اعلم



٢ - عَنْ هَمَامِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلِّمَةَ فَيَمْسِكُنَّ عَلَيَّ وَأَذْكُرُنَّ اللَّهَ فَقَالَ إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلِّمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ قُلْتُ وَإِنْ قَتَلَنَ قَالَ وَإِنْ قَتَلَنَ مَا لَمْ يُشْرِكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مِنْهَا قُلْتُ لَهُ فَإِنِّي أُرْمِي بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدَ فَأَصِيبُ فَقَالَ إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَّقَ فَكُلَّهُ وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ : وَحَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ نَحْوَهُ وَفِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ : وَفِيهِ إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَدْرِكْتَهُ حَيًّا فَادْبَحْهُ وَإِنْ أَدْرَكْتَهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلَّهُ فَإِنْ أَخَذَ الْكَلْبُ ذِكَاثَهُ : وَفِيهِ أَيْضًا إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ : وَفِيهِ وَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ : وَفِي رِوَايَةِ الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فَلَمْ تَجِدْ إِلَّا أَثَرِ سَهْمِكَ أَكُلْ إِنْ شِدَّتْ فَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ ^(١)

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِالْفَاظِ مُخْتَلَفَةً فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَقَوْلِهِ الْمَصْنَفُ : وَمُسْلِمٌ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : أَمَّا هَمَامُ بْنُ الْحَارِثِ فَهُوَ تَابِعِي يُخْبِرُ كُوفِي ثَنَّةٌ رَوَى لَهُ أَيْضًا أَصْحَابُ السُّنَنِ وَالْمُسَانِيدِ وَأَمَّا عَدِيُّ بْنُ حَامٍ فَكَنْيَتُهُ أَبُو طَرِيفٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِفِيُّ مَهْجَرٌ وَهُوَ مَذْهَبٌ إِلَى طِيٍّ وَهُوَ صَاحِبِي

فيه دليل على اشتراط التسمية ۞ ذكرناه في الحديث السابق وهو أقوى في الدلالة من الأول لان هذا مفهوم شرط والاول مفهوم وصف ومفهوم الشرط أقوى من مفهوم الوصف . وفيه تصريح باكل صيد الكلب اذا قتل بخلاف الحديث الماضي فانه انما يؤخذ هذا الحكم منه بطريق المفهوم . وهذا الحديث يدل على اكل ماقتله الكلب بثقله بخلاف الدلالة الماضية التي استضعفناها في الحديث المتقدم (١) . وفيه دليل على انه اذا شارك الكلب كلب آخر لم يؤكل . وقد ورد معللا في حديث آخر بانك انما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك (٢)

مشهور منع قومه وطائفة معهم من الردة اثبوتهم على الاسلام وحسن رأيه وكان شريفا في قومه خطيبا حاضرا الجواب فاضلا كريما : روى عنه انه قال ما دخل وقت صلاة الا وانا اشتاق اليها ۞ وقال ما دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا وسع لي وتحرك شهد مع علي عليه السلام يوم اجل مات بالكوفة سنة سبع وقيل ثمان وتسعين : وقيل سنة سبع وستين وهو ابن مائة وعشرين سنة : وأما الشعبي فهو الامام الجليل وهو تابعي كوفي ثقة فقيه عالم روى عن خلق كثير من الصحابة : روى عنه انه قال أدركت خمسمائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على وطلحة والزبير في الجنة : روى عنه خلق كثير من التابعين وكان كثير العلم والحفظ والفتنة في اعلا طبقاته ۞ في ذلك جيمه : قال مكحول ما رأيت افقه منه : وقال الحسن البصري لما ناه كان والله كثير العلم عظيم الحلم قديم السلم من الاسلام بمكان : وقال ابن عمر رضي الله عنهما وقد مر على الشعبي هو اعلم بالمغازي واحفظ لها : مات بعد المائة بثلاث سنين ۞ وقوله « فخرق » بالخاء والزاي المنقوطين نفذ والخزق الطمن يقال خزقتهم بالظمن أى اصبتهم : وقوله « برضه » بفتح العين الملهمة أى بغير طرفه المحدد :

(١) قال بعض من حشى الكتاب يريد الشارح المحقق ان قوله « وان قتلن » مطلق وكذا قوله وان ادركته قد قتل ولم يأكل منه فكله وقد شمل باطلاقه هذه الصورة أعنى ماقتله الكلب بثقله وفيه نظر لان المطلق لا يحمل على جميع الانواع الابدليل والا كان تحكما كما عرف في موضعه في علم الاصول وايضا فقد قيد في الرواية بمقابله الامراض بانه قيد وما قتله بثقله في معناه من غير فرق وهو معنى الحجر وغيره من المثقلات فيكون مقيدا بالقياس فتأمل :

(٢) الحديث رواه البخارى ومسلم والامام احمد بن حنبل : ويؤخذ من التعليل ان محل المنع ما اذا استرسل كلب الغير بنفسه أو ارسله من ليس من أهل الذكاة فان تحقق انه ارسله من هو من أهل الذكاة حل ثم ينظر فان كان ارسلها معافولها والا فلا أول لانه يفهم من التعليل ان المرسل لو سمي على الكلب لحل ۞ والله اعلم

وهو دليل آخر على اشتراط التسمية : والمرأض بكسر الميم وسكون العين المهملة وبالراء المهملة وبعد الالف ضاد معجمة عصا رأسها محدد فإن اصاب بحده اكل لانه كالسهم وان اصاب بمرضه لم يؤكل (١) وقد علل في الحديث بانه وقيد وذلك لانه ليس في معنى السهم وهو في معنى الحجر وغيره من المثقلات . والشعبي بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة اسمه عامر بن شراحيل من شغب همدان . واذا اكل الكلب من الصيد فقيه قولان للشافعي (٢) احدهما لا يؤكل لهذا الحديث ولما اشار اليه من العلة فإن اكله دليل ظاهر على اختيار الامساك لنفسه والثاني انه يؤكل لحديث آخر ورد فيه من رواية ابي ثعلبة الخشني وحمل هذا النهي في حديث عدى على التنزيه وربما علل بانه كان من المياسير له فاختر الحمل على الاول وان ابا ثعلبة على العكس من ذلك فاخذله بالرخصة وهذا ضعيف لانه علل عدم الأكل بخوف الامساك على نفسه وهذه علة لا تناسب الا التحريم اعنى الامساك على نفسه . اللهم الا ان يقال انه علل بخوف الامساك لا بحقيقة الامساك فيجاء عن هذا بان الاصل التحريم في الميتة فاذا شككنا في السبب المبيح رجعنا الى الاصل . وكذلك اذا شككنا في ان الصيد مات بالرمي او لوجود سبب آخر يجوز ان يحال عليه الموت لم يحل كالوقوع في الماء مثلا بل وقد اختلفوا فيما هو أشد من ذلك وهو ما اذا غاب عنه الصيد ثم وجد ميتا وفيه

(١) واختلف العلماء فيما اذا اصطيد بالمرأض فقتل الصيد فذهب ابو حنيفة ومالك والشافعي والامام احمد والجمهور الا انه اذا اصطاد بالمرأض فقتل الصيد بحده حل وان قتله بمرضه لم يحل : وذهب مكحول والاوزاعي وغيرهما من فقهاء الشام الى انه يحل مطلقا . وكذا قال هؤالا وابن ابي ليلى انه يحل ما قتله بالبندق : وحكى ايضا عن سعيد بن المسيب : وقال الجماهير لا يحل صيد البندق مطلقا لحديث المرأض لانه كله رض ووقد : والحديث حجة للاول : والله اعلم

(٢) قوله احدهما لا يؤكل لهذا الحديث : وقد ذهب الى هذا ابن عباس وابو هريرة وعطاء وسعيد بن جبير والحسن والشعبي والنخعي ونكرمة وقتادة وابو حنيفة واصحابه واحمد واسحق وابوثور وابن المنذر وداود : وذهب على وابن عمر وسلمان وسعد بن ابى وقاص ومالك وهو قول الشافعي الى انه يحل قالوا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابي ثعلبة الخشني « انى كلما مكبة فقتني في صيدها فكل مما أمسكن عليك قال وان اكل قال وان اكل منه » أخرجه ابو داود باسناد حسن : وفي حديث سليمان « كله ولو لم تدرك منه الا نصفه » قال الامام المهدي في البحر يحمل خبر عدى بان ذلك في كلب قد اعتاد الاكل فخرج عن التعليم ثم حديث ابي ثعلبة ارجح لكثرة العامل به : والله اعلم *

٣ - عَنْ سَالِمٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةً فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ : قَالَ سَالِمٌ وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ وَكَانَ صَاحِبَ حَرْثٍ ^(١)

أثر سهمه ولم يعلم وجود سبب آخر فمن حرمه اكتفى بمجرد تجوز سبب آخر فقد ذكرنا ما دل عليه الحديث من المنع إذا وجد غريفاً لأنه سبب الهلاك فلا يعلم أنه مات بسبب الصيد . وهكذا إذا تردى من جبل لهذه العلة نعم يتسامح في خطئه على الأرض إذا كان طائراً لأنه امر لا بد منه ■

فيه دليل على منع اقتناء الكلاب إلا لهذه الأغراض المذكورة أعني الصيد والماشية والزرع وذلك لما في اقتنائها من مفسدات الترويع والمعر للماره ولعل ذلك لجانبية الملائكة لحملها وجانبية الملائكة أمر شديد لما في مخالطتهم من الإلهام إلى الخير والدعاء إليه . وفيه دليل على جواز الاقتناء لهذه الأغراض . واختلف الفقهاء هل يقاس عليها غرض حراسة البيوت أم لا . واستدل المالكية بجواز اتخاذها للصيد من غير ضرورة على طهارتها فإن ملاستها مع الاحتراز من مس شيء منها شاق والأذن في الشيء أذن في مكملات مقصوده . وكان المنع من لوازمه مناسب للمنع منه . وقوله وكان صاحب حرث محمول على أنه أراد ذكر سبب العناية بهذا الحكم حتى عرف منه ما جهل غيره والمحتاج إلى الشيء أكثر اهتماماً بمعرفة حكمه من غيره ■

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة ورواه من طريق أبي هريرة مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « عن سالم » هو تابعي جليل متفق على علمه وصلاحه وورعه وزهده وفضله روى له الصحاح السنن والمسنديات سنة خمس وقيل ثمان ومائة : وقوله « أو ماشية » كلمة أو للتوزيع لا للتريد : والماشية اسم يقع على الأبل والبقر والغنم وأكثر ما يستعمل في الغنم وتجمع على مواشي : وقوله « قيرطان » ثانية قيراط والمراد به هنا مقدار معلوم عند الله ينقص من أجزاء أجر عمل مقتنيه : والله أعلم ■ (٢) أي ليس معناه أنه قاله بالاجتهاد والرأي ولكنه لما كان صاحب زرع وحرث اعتنى

٤ -- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبَنِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ تِهَامَةٍ فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ فَأَصَابُوا إِبِلًا وَغَنَمًا وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُخْرِيَاتِ الْقَوْمِ فَعَجِلُوا وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِثَتْ ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ فَنَدَّ مِنْهَا بِبَعِيرٍ فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ لَيْسِيرَةٌ فَاهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ فَقَالَ إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدًا وَابْدَأْ بِدِ الْوَحْشِ فَمَا غَلِبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَا قُوَا الْعَدُوِّ غَدًا وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى أَفَنْذِ بَحٍ بِالْقَصَبِ قَالَ مَا نَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلِمُوهُ لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ وَسَاحِدُ نِكْمٍ عَنْ ذَلِكَ أُمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ وَأُمَّا الظُّفْرُ فَمَدَى الْحَبْشَةِ ^(١)

بذلك وحفظه ورواه واتفقه حيث ان العادة ان المبتلى بشيء يتيقه ما لا يتيقه غيره ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره : وليس قول سالم رضى الله عنه توهينا لابي هريرة ولا شكا في روايته : والله اعلم :

(١) أخرجه البخارى في غير موضع : ومسلم وبوداود والنسائى والترمذى وابن ماجه وفي الفاظ روايتهم اختلاف : وقوله « بنى الحليفة » قال النووى قال العلماء الحليفة هذه مكان من تهماء بين حاذة وذات عرق وليست بنى الحليفة التى هى ميقات اهل المدينة هكذا ذكره الحازمى في كتابه المؤلف فى اسماء الاماكن لكنه قال الحليفة من غير لفظ ذى والذى فى صحيح البخارى ومسلم بنى الحليفة (كرواية صاحب الكتاب) فكأنه يقال بالوجهين : اه لان التى هى الميقات هى فى طريق الذهاب من المدينة ومن الشام الى مكة وهذه بالقرب من ذات عرق بين الطائف ومكة وكذا جزم به ياقوت : وقوله « من تهماء » هى اسم لكل ما نزل من بلاد الحجاز وهى بكسر التاء المثناة : وقوله « فاصاب الناس جوع » كائن الصحابي قال هذا ممهدا لمصدرهم فى ذبحهم الابل والغنم التى اصابوا : وقوله « فى أخريات الناس » جمع

الآخرى تأييد الآخر وفي رواية «في آخر الناس» وكان صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك صونا للمسكر وحفظا لانه صلى الله عليه وآله وسلم لو تقدمهم لحثي ان ينقطع الضعيف منهم دونه وكان حرصهم على مرافقته شديدا فيلزم من سيره في مقام الساقة صون الضعفاء لوجود من يتأخر معه قصدا من الاقوياء قاله الحافظ **»** وقوله «فجأوا وذبحوا» يعني من الجوع الذي كان بهم فاستعجلوا وذبحوا الذي غنوه ووضعوه في القدور وليس من فعل ذلك الجميع بل البعض كما جاء في رواية الصحيح «فانطلق ناس من سرعان الناس فذبحوا ونصبوا قدورهم قبل ان يقسم» ولهذا قال بعضهم في علة سبب الاراقة انهم كانوا قد انتهوا الى دار الاسلام والحل الذي لا يجوز فيه الاكل من مال الغنيمة قبل القسمة انما يباح في دار الحرب **»** واتلاف اللحم اريد به المبالغة في الزجر عن ذلك الفعل فالوكان يصددان ينتفع به بذلك لم يكن فيه كبير زجر لان الذي يخص الواحد منهم نزر يسير فسكان افسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بها وحاجتهم اليها وشهوتهم لها ابلغ في الزجر : وقد جاء في رواية ابى داود التصريح باتلاف اللحم : وفيه «اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فرسه فاكفأ قدورا بقوسه ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ثم قال ان النبهة ليست باحل من الميتة» وقد جرد اسناده الحافظ ابن حجر وقال ورجال الاسناد على شرط مسلم : وقوله «فند منها» اى من الابل المقسومة : وقوله «فاعياهم» اى اتعيبهم ولم يقدروا على تحصيله : وقوله «وكان في القوم خيل يسيرة» اشارة الى عذرهم في كون البعير الذي ند اتعيبهم فسكانه يقول لو كان فيهم خيل كثيرة فلا يمكنهم ان يحيطوا به فيأخذوه وقوله «فاهوى اليه رجل» اى قصد نحوه ورماه فاصابه السهم فوقف : وقوله **»** وليس معنما مدى» بضم أوله مخفف مقصور جمع مدينة بسكون الدال بعدها تخانية هى السكين سميت بذلك لانها تقطع مدى الحيوان اى عمره : والرابط بين قوله نلقى المدو وليست معنا مدى كونهم يحتاجون الى ذبح ما يأكلونه ليقوا به على المدو اذا لقوه وكرهوا ان يذبحوا باسلحتهم لئلا يضر ذلك بحدها والحاجة ماسة له **»** وقوله «مأثر الدم» اى اساله وصبه بكثرة شبه بجرى الماء في النهر يقال نهر الدم وانهرته : قال النووي قال بعض العلماء والحكمة في اشتراط الذبح وانهار الدم تمييز حلال اللحم والشحم من حرامهما : وتنبيه على ان تحريم الميتة لبقاء دما **»** وقوله «ليس السن والظفر» بالنصب على الاستثناء بليس : قال الحافظ ويجوز الرفع اى ليس السن والظفر مباحا أو مجزئا **»** وقوله **»** اما السن فعظم» قال البيضاوى هو قياس حذف منه المقدمة الثانية لشرتها عندهم والتقدير أما السن فعظم وكل عظم لا يحل الذبح به وطوى النتيجة لدلالة الاستثناء عليها : قال النووي معنى الحديث لا تذبحوا بالمظام فانها بالدم تنجس وقد نهيتكم عن تنجيسها لانها زاد اخوانكم من الجن **»** اه **»** وقوله «اما الظفر فدى الحبشة» اى وهم كفار وقد نهيتكم عن التشبه بهم قاله ابن الصلاح وتبعه النووي : وقيل نهى عنها لان الذبح بهما تعذيب للحيوان ولا يقع به غالبا الا الحق الذي ليس هو على صورة الذبح والله اعلم

خديج والد رافع بفتح الحاء المعجمة وكسر الدال المهملة وبعد آخر الحروف جيم . وفي الحديث دليل على أن مات وحش من المستانس يكون حكمه حكم الوحش كما أن ما استانس من الوحش يكون حكمه حكم المستانس وهذا القسم ومقابله كل عشرة من الغنم ببيعير قد يحمل على أنه قسمة تعديل بالقيمة وليس من طريق التعديل الشرعى كما جاء في البدنة انها عن سبعة ومن الناس من حمل على ذلك (١) وند بمعنى شرد . والا وابد جمع آبدة وهى ما تابدت أى نفرت وتوحشت من الانس يقال ابدت بفتح الباء المخففة تابدت بكسرهما وضمها أيضا ابوداً وجاء فلان بآبدة أى كلمة غريبة أو خصلة للنفوس نفرة عنها والكلمة لازمة الا ان يجعل فاعلة بمعنى مفعولة . ومعنى الحديث ان من البهائم ما فيه تقار كنقار الوحش . وفيه دليل على جواز الذبح بما يحصل به المقصود من غير توقف على كونه حديدا بعد ان يكون محددا . وقوله « وذكر اسم الله عليه » دليل على اشتراط التسمية ايضا فانه علق الاذن بهجموع أمرين والمعلق على شيئين ينتفى بانتفاء احدهما : وفيه دليل على منع الذبح بالنس والظفر (٢) وهو محمول على المتصاين وقد ذكرت العلة فيهما

(١) قال الحافظ في الفتح فلعل الابل كانت قليلة أو نيسة والغنم كانت كثيرة أو هزيلة بحيث كانت قيمة البعير عشر شياه فلا يخالف ذلك القاعدة في الاضاحى من أن البعير يجزىء عن سبع شياه لان ذلك هو الغالب فى قيمة الشاة والبعير المتدلين وأما هذه القسمة فكانت واقعة عين الى ان قال والذي يتحرر فى هذا ان الاصل ان البعير بسبعة مالم يعرض عارض من نفاسة ونحوها فيتغير الحكم بحسب ذلك وبهذا يجمع بين الاخبار الواردة فى ذلك « والله اعلم » (٢) وقد اختصر المقام الشارح ولم يبينه بيا نا شافيا وللعلماء فى هذا البحث اختلاف واقوال وتفصيلات وقد تعرض لها الامام النووى فى شرح مسلم فاحببت ان انقل كلامه بالنص اتماما للفائدة قال : وفى هذا الحديث تصريح بجواز الذبح بكل محد يقطع الا الظفر والسن وسائر العظام فيدخل فى ذلك الاشياء المحددة فكلمها تحصل بها الذكاة الا السن والظفر والعظام كلها . أما الظفر فيدخل فيه ظفر الأدمى وغيره من كل الحيوانات وسواء المتصل والمنفصل الطاهر والنجس فكلم لا يجوز الذكاة به للحديث : وأما السن فيدخل فيه سن الأدمى وغيره الطاهر والنجس فكلم لا يجوز الذكاة بشيء منه « قال اصحابنا وضمنا العظام من بيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم العلة فى قوله « أما السن فمظم » أى نهيتكم عنه لكونه عظما فهذا تصريح بان العلة كونه عظما فكل ما صدق عليه اسم العظم لا يجوز الذكاة به وقد قال الشافعى

فيها في الحديث : واستدل به قوم على منع الذبح بالمعظم مطلقا لقوله عليه السلام «أما السن فمعظم» علل منع الذبح بالسن بأنه عظم والحكم يتم بمعوم علته ■ (١)

وأصحابه بهذا الحديث في كل ما تضمنه على ما شرحته : وبهذا قال النخعي والحسن بن صالح والليث وأحمد وإسحق وأبو ثور وداود وفقهاء الحديث وجهور العلماء : وقال أبو حنيفة وصاحبا لا يجوز بالسن والمعظم المتصلين ويجوز بالمتفصلين (واليه جنح الشارح رحمه الله تعالى) : وعن مالك روايات أشهرها جوازه بالمعظم دون السن كيف كانا والثانية كذهب الجمهور : والثالثة كابى حنيفة : والرابعة حكاه عنه ابن المنذر يجوز بكل شيء حتى بالسن والظفر وعن ابن جريج جواز الذكاة بمعظم الحمار دون القرد وهذا مع ما قبلها بإطلاق منابذان للسنة اهـ : ثم تعرض لذكر الخلاف في محل الذبح ما يجزىء منه وما لا يجزىء قال قال الشافعي وأصحابه وموافقهم لا تحصل الذكاة الا بقطع الحلقوم والمرى بكاملهما ويستحب قطع الودجين ولا يشترط وهذا أصح الروايتين عن أحمد : وقال ابن المنذر اجمع العلماء على أنه اذا قطع الحلقوم والمرى والودجين وأسأل الدم حصلت الذكاة : قالوا اختلفوا في قطع بعض هذا فقال الشافعي يشترط قطع الحلقوم والمرى ويستحب الودجان : وقال الليث وأبو ثور وداود وابن المنذر يشترط الجميع : وقال أبو حنيفة اذا قطع ثلاثة من هذه الاربعة أجزاء ■ وقال مالك يجب قطع الحلقوم والودجين ولا يشترط المرى وهذه رواية عن الليث أيضا : وعن مالك رواية أنه يكفي قطع الودجين وعنه اشترط قطع الاربعة كما قال الليث وأبو ثور : وعن أبي يوسف ثلاث روايات أحداها كابى حنيفة : والثانية ان قطع الحلقوم واثنين من الثلاثة الباقية حلت والا فلا : والثالثة يشترط قطع الحلقوم والمرى وأحد الودجين ■ وقال محمد بن الحسن ان قطع من كل واحد من الاربعة أكثره حل والا فلا : والله اعلم اهـ (فائدة) الحلقوم هو الحلق وميمه زائدة والجمع حلاقيم بالياء وحذنها تخفيف ■ والمرى وزان كريم رأس المعدة والكركش اللازق بالحلقوم يجري فيه الطعام والشراب وهو مهموز وجمعه مرؤ : والودجان عرقان غليظان على جانبي ثفرة النحر وجمعه أوداج ■ وقيل الوداج هي ما أحاط بالعنق في العروق التي يقطمها الذابح ■ والله أعلم

(١) وفي الحديث أحكام غير ما تقدم منها تحريم التصرف في الاموال المشتركة من غير إذن ولوقلت ولو وقع الاحتياج اليها : ومنها انقياد الصحابة لاوامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى في ترك ما بهم اليه الحاجة الشديدة : ومنها أن للامام عقوبة الرعية بما فيه اتلاف منفعة ونحوها اذا غلبت المصلحة الشرعية ■ ومنها أن قسمة الغنيمة يجوز فيها التعديل والتقويم ولا يشترط قسمة كل شيء منها على حدة : والله أعلم

باب الاضاحي^(١)

(١) الاضاحي جمع أضحية بضم الهمزة وبجوز كسرهما : قال القاضي عياض قيل سميت بذلك لانها تفعل في الضحى وهو ارتفاع النهار وهى ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى يوم عيد النحر الى آخر أيام التشريق : ويتعلق البحث بالباب من وجهين : الاول في مشروعيته والثاني في حكمه : أما الاول فالاضحية ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع : أما الكتاب فقوله تعالى (فصل لربك وانحر) أى صل العيد وانحر النسك : قال ابن عباس وعطاء ومجاهد وعكرمة والحسن يعنى بذلك نحر البدن ونحوها وكذا قال قتادة ومحمد بن كعب القرظي والضحاك والربيع وعطاء الخراساني والحكم واسماعيل بن ابي خالد وغير واحد من السلف وقوى هذا ابن كثير في تفسيره وقال والصحيح القول الاول ان المراد بالنحر ذبح المناسك ولهذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العيد ثم ينحر نسكه ويقول « من صلى صلاتنا ونسكنا فقد أصاب النسك ومن نسك قبل الصلاة فلا نسك » الحديث وفيه قصة : وأما السمة فقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة صحيحة ومنها حديث الباب : وأما الاجماع فقد نقله غير واحد من الأئمة : وأما الثاني فقد اختلف العلماء في حكم الاضحية : ودعب كل الى مذهب : قال النووي في شرح مسلم اختلف العلماء في وجوب الاضحية على الموسر فقال جمهورهم هي سنة في حقه ان تركها عمدا بلا عذر لم يأتهم ولم يلزمه القضاء وممن قال بهذا ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وبلال وابو مسعود البصري وسعيد بن المسيب وعلقمة والاسود وعطاء ومالك واحمد وابو يوسف واسحق وابو ثور والمزني وابن المنذر وداود وغيرهم : وقال ربيعة والاوزاعي وابو حنيفة والليث هي واجبة على الموسر وبه قال بعض المالكية : وقال النخعي واجبة على الموسر الاجلح بمعنى : وقال محمد بن الحسن واجبة على المقيم بالامصار والمشهور عن ابي حنيفة انه انما يوجبها على مقيم بملك نصابا : والله اعلم اه واختلاف ايضا في وقت الذبح فنقل الخلاف في ذلك ابن المنذر ونقله عنه النووي وغيره قال قال ابن المنذر واجمعا انها لا تجوز قبل طلوع الفجر يوم النحر واختلفوا فيما بعد ذلك فقال الشافعي وداود وابن المنذر وآخرون يدخل وقتها اذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد وخطبتين فان ذبح بعد هذا الوقت اجزأه سواء صلى الضحى أم لا وسواء كان من أهل الامصار أو من أهل القرى أو البوادي والمسافرين وسواء ذبح الامام أضحيته أم لا : وقال عطاء وابو حنيفة يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي اذا طلع النجر الثاني ولا يدخل في حق أهل الامصار حتى يصلي الامام ويخطب فان ذبح قبل ذلك لم يجزه : وقال مالك لا يجوز ذبحها الا بعد صلاة الامام وخطبته وذبحه وقال احمد لا يجوز قبل صلاة الامام ويجوز بعدها قبل ذبح الامام وسواء عند أهل الامصار والقرى ونحوه عن الحسن والاوزاعي واسحق

ابن راهويه : وقال الثوري لا يجوز بعد صلاة الامام قبل خطبته وفي أنثائها : وقال ربيعة
 فيمن لا امام له ان ذبح قبل طلوع الشمس لا يجزيه وبعد طلوعها يجزيه ■ وأما آخر وقت
 التضحية فقال الشافعي تجوز في يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة بعده ومن قال بهذا
 على بن ابى طالب وجبير بن مطعم وابن عباس وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد
 العزيز وسليمان بن موسى الاسدي فقيه أهل الشام ومكحول وداود الظاهري وغيرهم :
 وقال ابو حنيفة ومالك واحمد تنص يوم النحر ويومين بعده وروى هذان عمر بن الخطاب
 وعلى وابن عمر وانس رضى الله عنهم أجمعين : وقال سعيد بن جبير تجوز لاهل الامصار
 يوم النحر خاصة ولاهل القرى يوم النحر وأيام التشريق : وقال محمد بن سيرين لا تجوز
 لاحد الا في يوم النحر خاصة . وحكى عياض عن بعض العلماء انها تجوز في جميع ذى الحجة
 واختلفوا في جواز التضحية في ايام أيام الذبح فقال الشافعي تجوز لاسلام مع السكراهة وبه
 قال ابو حنيفة واحمد واسحق وابو ثور والجمهور . وقال مالك في المشهور عنه وعامة اصحابه
 ورواية عن احمد لا تجزيه في الليل بل تكون شاة لحم : استدل من قال بسنية الضحية بما
 رواه الامام احمد بسنده عن ابن رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا
 ضحى اشترى كبشين سميتين أقرنين أملحين فاذا صلى وخطب الناس أتى بأحدهم وهو قائم
 بمصلا فذبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول اللهم هذا عن أمتي جميعا من شهدك بالتوحيد وشهدني
 بالبلاغ » الحديث : وفيه « فليكننا سنين ليس لرجل من بني هاشم يضحي فقد كفاه الله المؤنة
 برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والزم » وقد سكت عنه الحافظ في التلخيص : وأخرجه
 ايضا الطبراني في الكبير والبخاري : قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد واسناد احمد والبخاري
 حسن : وبغيره من الاحاديث الواردة في الباب : ووجه الدلالة من الحديث على عدم الوجوب
 أن الظاهر أن تضحيته صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته وأهله تجزيء كل من لم يضح سواء
 كان متمكنا من الاضحية أو غير متمكن : قال ابن حزم الظاهري لا يضح عن أحد من الصحابة
 انها واجبة وضح انها غير واجبة عن الجمهور ولا خلاف في كونها من شرائع الدين * استدل
 من قال بالوجوب بقوله تعالى (فصل لربك وانحر) لان الامر للوجوب وبأحاديث لا تخلو عن
 تأويل ومناقشة : وأجيب عن الآية بان المراد تخصيص الرب بالنحر له لا للاصنام فلا مر
 متوجه الى ذلك لانه القيد الذي يتوجه اليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلاة والنحر :
 وأما أدلة من قال وقتها اذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد وخطبتين : ومن قال وقتها
 اذا طلع النحر الثاني وغير ذلك أحاديث وردت في الباب لا تخلو عن تكاف ومعارضة بعضها
 لبعض : قال الشوكاني في شرح المنتقى ولا يخفى ان مذهب مالك هو الموافق لاحاديث الباب
 وبقية هذه المذاهب بعضها مردود بجميع أحاديث الباب وبعضها يرد عليه بعضها : اه يدل لما
 ذهب اليه مالك ما رواه مسلم والامام أحمد بن حنبل عن جابر قال « صلى بنا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر بالمدينة فقدم رجال فنحروا وظنوا ان النبي صلى الله عليه

١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا : قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْأَمْلَحُ الْأَغْبَرُ وَهُوَ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ ^(١)

لا خلاف أن الاضحية من شعائر الدين والمالكية يقدمون فيها الغنم على الابل بخلاف الهدايا فإن الابل فيها مقدمة والشافعي يقدم الابل فيهما : وقد يستدل المالكية باختيار النبي صلى الله عليه وسلم في الاضاحي للغنم وباختيار الله تعالى في فداء الذبيح : والاملح الابيض والملحة البياض (٢) وقد اختار الفقهاء

وآله وسلم قد نحر فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان نحر قبله أن يعيد بنحر آخر ولا ينحروا حتى ينحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم « وهو يدل على ان الاعتبار بنحر الامام وانه لا يدخل وقت التضحية الا بعد نحره ومن قل قبل ذلك أعاد وهذا صريح الحديث : والله أعلم

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « كبشين أقرنين » أي لكل واحد منهما قرنان حسنان والكبش فحل الضأن في أي سن كان : واختلف في ابتدائه ف قيل اذا أتني وقيل اذا أريج وقوله « وسمى » فيه اثبات التسمية على الضحية وسائر الذبائح قال النووي وهذا مجمع عليه لكن هل هو شرط أم مستحب فيه خلاف سبق بيانه في كتاب الصيد فارجع اليه : وقوله « وكبر » فيه استحباب التكبير مع التسمية فيقول بسم الله والله أكبر : وقوله « وضع رجله على صفاحيهما » أي على صفايح كل منهما عند ذبحه والصفايح بكسر الصاد المهملة وتخفيف الذاء وآخره « حاء مهملة الجوانب والمراد الجانب الواحد من وجه الاضحية وانما نسي اشارة الى انه فعل ذلك في كل منهما فهو من اضافة الجمع الى المثنى بارادة التوزيع : والصفحة جانب العنق وانما قل صلى الله عليه وآله وسلم هذا ليكون اثبت له وأمكن اثلا تضطرب الذبيحة برأسها فتمنعه من اكمال الذبيح أو تؤذيه : قال النووي في شرح مسلم وهذا أصح من الحديث الذي جاء بالنهي عن هذا : قال الحافظ في الفتح فيه استحباب وضع الرجل على صفحة عنق الاضحية الأيمن واففقوا على أن اضحاها يكون على الجانب الايسر فيضع رجله على الجانب الايمن ليكون أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وامساك رأسها بيده اليسار : وقوله « وهو الذي فيه سواد وياض » هو تفسير للأغبر وهو قول الاصمعي : والله اعلم (٢) مفسر به الشارح الاملع هو قول ابن الاعرابي : قال النووي في شرح مسلم وأما

هذا اللون للأضحية : وفيه تعداد الأضحية وكذلك القرن من المحبوبات فيها (١) :
وفيه دليل على استحباب تولى التضحية للمضحي بنفسه إذا قدر على ذلك (٢) :
وفيه دليل على التكبير عند الذبح *

قوله أئمة في استحباب استحسان لون الأضحية وقد اجمعوا عليه قال أصحابنا أفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم البراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم البلقاء وهي التي بعضها أبيض وبعضها أسود ثم السوداء : وأما قوله في الحديث الآخر « يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد » فعناه أن قوا ثم وبطنه ومحول عينيه أسود اه والحديث الذي أشار إليه النووي رواه مسلم وابوداود والامام احمد بن حنبل عن عائشة :

(١) وأما إذا لم يكن له قرنان فذهب العلماء كافة إلى جوازه وهو اجماع : قال النووي في شرح مسام وأجمع العلماء على جواز التضحية بالاجم الذي لم يخلق له قرنان واختلفوا في مكسور القرن فجوزوه الشافعي وابو حنيفة والجمهور سواه كان يدمى ام لا وكرهه مالك إذا كان يدمى وجعله عيبا واجمعوا على استحباب استحسانها واختيار اكملها . واجمعوا على ان العيوب الاربعة المذكورة في حديث البراء وهي المرض والعجف والعمور والعرج البين لا تجزىء الأضحية بها وكذا ما كان في معناها أو أقبح كالعرج وقطع الرجل وشبهه : وحديث البراء هذا لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحهما ولكنه صحيح رواه ابوداود والترمذي والنسائي وغيرهم من اصحاب السنن بأسانيد صحيحة وحسنه قال الامام احمد بن حنبل رضى الله عنه ما أحسنه من حديث : وقال الترمذي حديث حسن صحيح اه ويجوز أضحية الخصى قال الحافظ في الفتح وأخرج ابوداود من وجه آخر عن جابر « ذبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبشين اقرنين املحين موجوئين » قال الخطابي الموجوء يعني بضم الجيم والهمزة منزوع الاثنتين والوجاء الخضاء وفيه جواز الخصى في الضحية وقد كرهه بعض أهل العلم لنقص العضو لكن ليس هذا عيبا لان الخضاء يفيد اللحم طيبا وينقي عنه الزهومة وسوء الرائحة : وقال ابن العربي حديث ابى سعيد يعني الذي أخرجه الترمذي بلفظ « ضحى بكبش غل أى كامل الخلقة لم تقطع اثنياه » يرد رواية موجوئين : وتعب باحتمال ان يكون ذلك وقع في وقتين اه : أقول واغلب أهل هذا الزمن يعتقد ان الموجوء لا يصح ولا يجزىء في الأضحية وهو اعتقاد موهوم ليس ناشئا عن علم والله اعلم

(٢) يسن أن يذبحها بنفسه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ولاها قربه فتدب مباشرة وكذلك الهدى والا فليشدها إذا لم يحسن الذبح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم غاطمة رضى الله عنها « تومي فاشهدي اضحيتك فانه يقدر لك باول قطرة تقطر من دمها كل ذنب تحملته قال عمران بن حصين يا رسول الله هذا لك ولاهل بيتك قال بل للناس عامة »
رواه الحاكم

كتاب الاشرية^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ قَالَ
 عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ
 الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ مِنَ الْعِنَبِ وَالتَّمْرِ وَالْعَسَلِ وَالْحِنْطَةِ
 وَالشَّعِيرِ وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ ثَلَاثٌ وَدِدْتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 كَانَ عَهْدَ الْيَمْنِ فَيَنْزِلُ عَهْدًا أَنْتَهَى إِلَيْهِ الْجَدُّ وَالْكَلَالَةُ وَأَبْوَابُ
 مِنْ أَبْوَابِ الرِّبَا^(٢)

(١) أى هذا كتاب في ذكر الأحاديث التي يستنبط منها أحكام الاشرية ما يحرم من ذلك وما يباح وهي جمع شراب وذكر في الباب ثلاثة احاديث :

(٢) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي والائمام أحمد بن حنبل : وقوله « أما بعد أيها الناس » استعمل بهذا ابن مالك على جواز حذف الفاء في جواب أما بعد ورده الحافظ في الفتح بأنه ورد من طريق بحذف أما بعد وبلفظ « أما بعد فإن الخمر » فيكون حذف الفاء وانباتها من تصرف الرواة فلا يكون فيه حجة لابن مالك على جواز ذلك : وقوله « نزل تحريم الخمر وهي من خمسة » له حكم الرفع عند العلماء لانه خبر صحابي شهد التنزيل واخبر عن سبب نزلها وقد خطب به عمر رضي الله عنه على المنبر بحضور كبار الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم انكاره وأراد رضي الله عنه ينزل تحريم الخمر قوله تعالى (يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ) الخ الآية : فأراد عمر التنبيه على ان المراد بالخمر في هذه الآية ليس خاصا بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيرها وهذا الذي فهمه عمر من الآية جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صريحا اخرجه أصحاب السنن الاربعة وصححه ابن حبان من وجهين عن الشعبي ان النعمان بن بشير قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الخمر من العصير والزبيب والتمر والحنطة والشعير والذرة وانها كم عن كل مسكر » ونهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الجميع هو الذي تقتضيه قوانين التشريع فانه لا معنى لخصوصية العنب وانما المؤثر في التحريم كونه مزيلا للعقل يدعو قليله الى كثيره فيجب القول به : وقوله « ثلاث » هي صفة لموصوف محذوف تقديره أمور

فيه دليل على ان اسم الخمر لا يقتصر على ما اعتصر من العنب كما قال أهل الحجاز خلافاً لاهل الكوفة (١) وقوله «وهي من كذا وكذا» جملة في موضع الحال (٢) وقوله «خامر العقل» مجاز تشبيه وهو من باب تشبيه المعنى بالحسوس : والجدير به ميراثه وقد كان للمتقدمين فيه خلاف كثير ومذهب أبي بكر رضي الله عنه أنه بمنزلة الأب عند عدم الأب : والكلاية من لأب له ولا ولد عند الجمهور ■

أو احكام : وقوله «وددت» أي تمنيت وانما تمنى ذلك لأنه أهدم من محذور الاجتهاد وهو الخطأ فيه فثبت على تقديره وقوعه ولو كان مأجوراً عليه فانه بغوته بذلك الأجر الثاني والعمل بالنص اصابة عضة : وقوله ■ كان عهد الينا « يدل على انه لم يكن عند عمر رضي الله عنه نص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها ويشعر بانه كان عقده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها أخبر به عن الخمر ما لم يحتج معه الى شيء غيره حتى خطب بذلك جاز ما به : وقوله « الجد والكلاية وأبواب من أبواب الربا » أما الجد فالمراد قدر ما يربح كما قاله الشارح رحمه الله تعالى وقد ثبت عن عمر رضي الله عنه انه قضى فيه بقضايا مختلفة : وأما الكلاية فهي بفتح الكاف وتخفيف اللام وقد عرفها الشارح : وأما أبواب الربا فدلله يشير الى ربا الفضل لان ربا النسيئة متفق عليه بين الصحابة وسياقه يدل على ان كان عنده نص في بعض من أبواب الربا دون بعض فهذا تمى معرفة البقية وقد سبق بيان اختلاف الصحابة في ذلك ورجوعهم الى تحريم ربا الفضل مطاقاً بما لا يحتاج الى بيان آخر يمدى أبواب الربا من هذا الكتاب نارجع اليه ■ والله أعلم

(١) وقد اسلفنا الكلام على ذلك في باب حد الخمر من هذا الجزء وتحقيق ذلك : قال الدهلوى في الحجة ولا يجوز لأحد اليوم ان يذهب الى تحليل ما اتخذ من غير العنب واستعمل أقل من حد الاسكار نعم كان ناس من الصحابة والتابعين لم يبلغهم الحديث في أول الأمر فكانوا معذورين ولما استفاض الحديث وظهر الأمر ولا كراهية للنهار وصح حديث « يشربن ناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها » رواه أبو داود والامام احمد بن حنبل : لم يبق عذر اعذنا الله والمسلمين من ذلك : والله أعلم

(٢) والتقدير نزل تحريم الخمر في حال كونها تصنع من خمسة : قال الحافظ ويجوز ان تكون استثنائية أو معطوفة على ما قبلها والمراد ان الخمر تصنع من هذه الأشياء لا ان ذلك يختص بوقت نزولها والأول أظهر لانه وقع في رواية مسلم بالفظ الا وان الخمر نزل تحريمها يوم نزل وهي من خمسة اشياء نعم وقع في آخر الباب (أي في آخر باب الاثربة من صحيح البخاري) وان الخمر تصنع من خمسة : والله أعلم

- ٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُمِّلَ عَنِ الْبَيْتِ فَقَالَ كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ : قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَيْتُ نَبِيذُ الْعَسَلِ ^(١)
- ٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَلَغَ عُمرُ أَنَا وَفُلَانَا بَاعَ خَمْرًا فَقَالَ قَاتِلَ اللَّهُ فُلَانًا أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّجُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا : فَجَمَلُوهَا أَذَابُوهَا ^(٢)

البيت بكسر الباء وسكون التاء ويقال بفتحها أيضاً : وفيه دليل على تحريمه وتحريم كل مسكر نعم أهل الحجاز يرون ان المراد بالشراب الجنس لا العين والكوفيون يحملونه على القدر المسكر : وعلى قول الأولين يكون المراد بكونه اسكرانه مسكر بالقوة اي فيه صلاحية ذلك ■

وفيه دليل على تحريم بيع ما حرمت عينه : وفيه دليل على استعمال الصحابة القياس في الامور من غير تكثير لان عمر رضى الله عنه قاس تحريم بيع الخمر عند تحريمها على بيع الشحوم عند تحريمها وهو قياس من غير شك ، وقد تأكيد أمره بان قال عمر فيمن خالفه قاتل الله فلانا ، وفلان الذي كني عنه هو سمرة ابن جندب *

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والامام احمد بن حنبل : وقوله « كل شراب اسكر فهو حرام » هذا من جوامع كلامه صلى الله عليه وآله وسلم : وفيه انه يستحب للمفتي اذا رأى بالسائل حاجة الى غير مسائل ان يضمه في الجواب الى المسؤل عنه ونظير هذا حديث « هو الظهور ماؤه الحل ميتته » وقد سبق في أول الكتاب :

(٢) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم والنسائي وابن ماجه : وقد تقدم ذكره في البيوع من هذا الكتاب مطولاً والكلام عليه مبسوطاً فأرجع اليه : والله اعلم

كتاب اللباس^(١)

١ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ فَإِنَّهُ مِنْ لِبَاسِهِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ^(٢)

(١) أي هذا باب في بيان الأحاديث التي يستنبط منها أحكام اللباس وأنواعها : واللباس ما يلبس وكذلك الملابس واللبس بالكسر واللّبوس أيضا ما يلبس : وذكر في الباب خمسة أحاديث بالنظر لبعض شروح العمدة وستة أحاديث بالنسبة إلى نسخ المتن وبعض نسخ الشرح وسيأتي السلام عليه تفصيلا بعد والله أعلم :

(٢) خرجه البخاري في غير موضع بألفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم والامام احمد بن حنبل : وقوله « لا تلبسوا الحرير » هو خطاب للذكور ومذهب الحنفية من الأصحاب أن النساء لا يدخلن في خطاب الرجال عند الإطلاق : وقد ورد في الصحيحين وغيرهما التصريح بجوازهن للنساء : والحرير معروف وهو عربي سمي بذلك لخلوصه يقال لكل خالص حرير وحررت الشيء خلصته من الاختلاط بغيره : وقيل هو فارسي مربوب : وقوله « لم يلبسه في الآخرة » ظاهره أنه كناية عن عدم دخوله الجنة لأن الله قال في أهل الجنة (ولبسهم فيها حرير) فن لبسه في الدنيا لم يدخل الجنة روى ذلك النسائي عن ابن الزبير : وأخرج النسائي عن ابن عمر أنه قال والله لا يدخل الجنة وذكر الآية : وأخرج النسائي والحاكم عن أبي سعيد أنه قال وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه : ويدل على ذلك أيضا حديث ابن عمر عند الشيخين بلفظ ■ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما يلبس الحرير من لاخلق له في الآخرة » والخلق كما في كتب اللغة وشروح الحديث النبوي : وقد اختلف في علة تحريم الحرير على رأيين مشهورين كما قاله الحافظ أحدهما الفقير والخيلاء : والثاني لكونه ثوب رفاهية وزينة فيلحق بزي النساء دون شهامة الرجال : وظاهر الأحاديث الواردة في تحريم الحرير بدون تقييد بما إذا كان خالصا أو كان الحرير أ كثر كما ذهب إليه الجمهور من الفقهاء وفروعوا مسائل كثيرة على ذلك : قال شارح منتهى الأخبار وقد عرفت مما سلف الأحاديث الواردة في تحريم الحرير بدون تقييد فالظاهر منها تحريم ماهية الحرير سواء وجدت منفردة أو مختلطة بغيرها ولا يخرج عن التحريم إلا ما استثناه الشارع من مقدار الأربع الأصابع من الحرير الخالص وسواء وجد ذلك المقدار مجتمعاً كما في القطعة الخالصة أو مفرقاً كما في الثوب

الحديث يتناول مطلق الحرير وهو محمول عند الجمهور على الخالص منه في حق الرجال وهو عندهم نهى تحريم : وأما المترج بغيره فلفظه فيه اختلاف كثير : فمنهم من يعتبر الغلبة في الوزن : ومنهم من يعتبر الظهور في الرؤية : وأختلفوا في العتاي (١) من هذا ومن يقول بالتحريم لعله يستدل بالحديث ويقول انه يدل على تحريم مسمى الحرير فما خرج عنه بالاجماع حل ويبقى ما عداه على التحريم *

المشوب : وحديث ابن عباس لا يصلح لتخصيص تلك العموميات ولا لتقييد تلك الاطلاقات لما عرفت (ولفظ حديث ابن عباس « قال انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من قز قال ابن عباس اما السدى والعلم فلا نرى به بأسا » رواه أبو داود والامام احمد بن حنبل : وفي اسناده خفيف بن عبد الرحمن وقد ضعفه غير واحد) ولا متمسك بالجمهور القائلين بحل المشوب انا كان الحرير مغاوبا الاقول ابن عباس فيما أعلم : فانظر أيها النصف هل يصاح جملة جسر ائداد عند الأحاديث الواردة في تحريم مطلق الحرير ومقيده وهل ينبغي التمويل عليه في مثل هذا الأصل العظيم مع ما في اسناده من الضعف الذي يوجب سقوط الاستدلال به على فرض تجرده عن المعارضات اه : وقد بسطنا الكلام عليه في تعاليفنا على مختصر شعب الأيمان فارجع اليه والله اعلم :

(١) قال في العدة قوله واختلفوا في العتاي هذا اللفظ ما تحرر لي ضبطه ولا وجدته فينظر فيه :



٢ - عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيْبَاجَ وَلَا تَشْرَبُوا فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا تَأْكُلُوا فِي صَحَافِهَا فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ ^(١)

تقدم الكلام على حذيفة . وأما الديباج فهو بكسر الدال وفتحها عجمي معرب الديبا جمعه دبابيج ودبابيج وهو ما غلط وسخن من ثياب الحرير . وذكره بعد الحرير وإن كان نوعا منه هو من باب ذكر الخاص بعد العام . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ولا تأكلوا في صحافها » الصحاف جمع صحيفة وهي دون القصعة قال الجوهرى قال الكسائي أعظم الفصاع الجفنة ثم القصعة تليها تشيع العشرة ثم الصحيفة تشيع الخمسة ثم المكيلة تشيع الرجاين والثلاثة ثم الصحيفة تشيع الرجل . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فإنها لهم في الدنيا » أى للكفار معناه أن الكفار إنما يحصل لهم ذلك في الدنيا وأما في الآخرة فمالهم فيها من نصيب وأما المسلمون فإلهم في الجنة الحرير والذهب ومالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر : « ليس في الحديث حجة لمن يقول الكفار غير مخاطبين

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم بلفظ « فقال انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آتية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا » وأخرجه أبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والأمام أحمد بن حنبل وفى روايتهم بعض اختلاف فى الالفاظ : وهذا الحديث لم يوجد فى نسخ شرح العلامة ابن دقيق العيد وهو موجود فى نسخ المتن ونسخة شرح العلامة العطار : وقد نال بعض من حشى الكتاب مالم يلفظه : هذا الحديث ليس فى نسخ الشرح وإنما هو فى نسخة المتن ووجد مكتوبا فى نسخة الشرح على الحاشية وكتب فى آخره علامة صح وكتب عليه هذا الحديث أخرجه البخارى وليس على شرط الكتاب فتركه أولى اه وقد علمت أن مسلما أخرجه فى باب الاطعمة فى صحيحه كما ذكرناه ولزيادة الفائدة اثبتناه مع شرحه لعلامة علاء الدين العطار تلميذ الشارح : والله أعلم

بفروع الشرع لانه لم يصرح فيه بإباحتها لهم وإنما اخبر عن الواقع في العادة انهم هم الذين يستعملونه في الدنيا وان كان حراما عليهم كما هو جرام علي المسلمين وإنما ذكر ذلك تنبيها على تحريم التشبه بهم فيما يعانونه من أمور الدنيا تاكيد للمنع منه. وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ولكم في الآخرة » أي ولكم يوم القيامة وإنما ذكر ذلك صلى الله عليه وآله وسلم لئلا يظن انه يحصل ذلك بمجرد الموت وانه يصير في أحكام هذا الاكرام فينبى صلى الله عليه وسلم انما ذلك في يوم القيامة وبعده في الجنة أبدا فيكون لهم في القيامة حكما ويستمر في الجنة أبدا والله أعلم . وفي هذا الحديث دليل على تحريم لبس الديباچ والحرير مطلقا . وذكر اصحاب الشافعي انه يجوز لبس الديباچ الثخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح حالة القتال وكانهم يجعلون ذلك من الأمور المحتاج اليها كاذنه صلى الله عليه وآله وسلم في لبس الحرير للحكمة والله أعلم . وفيه دليل على تحريم استعمال الذهب والفضة مطلقا وتخصيص الشرب والاكل والنهي دون غيرهما من الحالات لكونها الغالب في الاستعمال لالتقييده بهما وللشافعي قول ضعيف ان المنع منهما للتنزيه وهو متفق على ضعفه . واختلف في تمايل المنع منهما لتفصيل للسرف والخيلاء . وقيل لتقليل النقيدين حيث ان الحكمة دعت الى المنفعة بهما في المعاملات فلا يضيق على الناس في ذلك بجعلهما في غيره والله أعلم . وفيه التنبيه على منع التشبيه بالكفار . وفيه التحضيض على الصبر عن ذلك احتسابا لثوابه في الآخرة حيث انها الباقية وما عداها فان . والتعميل بالباقي خير من التعميل بالزائل الفاني . والله اعلم *

(١) أقول أما ما ذهب اليه الشارح من ان النهي عن استعمال اواني الذهب والفضة إنما هو مطلق في جميع الاستعمالات لافرق بين الاكل والشرب وغيرهما هو تابع في ذلك لجل الفقهاء وهو مذهب الجمهور وقد نازع الجمهور غير واحد بان هذا صرف للنظر الحديث عن ظاهره وقياس غير الاكل والشرب عليهما قياس مع فارق فلا يمتد به . وهو أيضا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره لانه ورد بتحريم الاكل والشرب فعدلوا عنه الى الاستعمال وهجروا العبارة النبوية : قال شارح منقبي الاخبار مانصه ولا شك ان احاديث الباب تدل على تحريم الاكل والشرب وأما سائر الاستعمالات فلا والقياس على الاكل والشرب قياس مع فارق

٣ -- عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَا رَأَيْتُ
 مِنْ ذِي لَمَّةٍ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ شَعْرٌ
 يَضْرِبُ إِلَى مَنْكَبَيْهِ بَعِيدَ مَا بَيْنَ الْمَنْكَبَيْنِ لَيْسَ بِالْقَصِيرِ
 وَلَا بِالطَّوِيلِ ^(١)

فيه دليل على لبس الأحمر . والحلة عند العرب ثوبان . وفيه دليل على توفير
 الشعر وهذه الأمور الخلقية المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم يستحب الاقتداء
 به في هيئتها وما كان ضروريا منها لم يتعلق بأصله استحباب بل بوصفه *

فإن علة النهي عن الأكل والشرب هي التشبه بأهل الجنة حيث إطفاف عليهم بآنية من فضة
 وذلك مناط معتبر للشارع كما ثبت عنه لما رأى رجلا متخما بخاتم من ذهب فقال « مالي أرى
 عليك حلية أهل الجنة » أخرجه الثلاثة من حديث بريرة : وكذلك في الحرير وغيره والا
 لزم التحلي بالحلي والافتراش للحرير لأن ذلك استعمال وقد جوزه البعض من القائلين بتحريم
 الاستعمال إلى أن قال والحاصل أن الأصل الحل فلا تثبت الحرمة إلا بدليل يسلمه الخصم ولا
 دليل في المقام بهذه الصفة فالوقوف على ذلك الأصل المتضاد بالبراءة الأصلية هو وظيفة المنصف
 الذي لم يخط بسوط هيبة الجمهور لاسيما وقد أيد هذا الأصل حديث « ولكن عليكم بالقصة
 فالتمسوا بها لعلها » أخرجه أحمد وأبو داود اه هنا فيما إذا اتخذت الاواني للاستعمال وأما
 اتخاذها بدون استعمال فذهب الجمهور إلى منعه ورخصت فيه طائفة : والله أعلم :

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالناظر مختلفة مطولا ومختصرا : ومسلم وأبو داود
 والنسائي والترمذي : وقوله « من ذي لمة » أي صاحب لمة قال في الصحاح الوفرة الشعر
 إلى شحمة الأذن ثم اللجة ثم اللمة وهي التي المت بالمنكبين : وقال أيضا في موضع آخر اللمة
 بالكسر الشعر تجاوز شحمة الأذن فإذا بلغت المنكبين فهي حمة اه وسميت لمة لانها تلم
 بالمنكبين : وقوله « في حلة حمراء » الحلة بضم الحاء وتشديد اللام ثوبان أو ثوب له بطانة
 كذا في القاموس وهو من الحلول أو الحول لما بينهما من الفرجة : وفيه دليل على لبس ثوب
 الأحمر كما قاله الشارح وفيه خلاف في ذلك بين العلماء : قال العلامة الحافظ في التمعن وقد تلخص
 لنا من أقوال السلف في لبس الثوب الأحمر سبعة أقوال : اه وقد سردنا وبين أدلة كل
 قول منها فأرجع إليه : وقوله « له شعر يضرب منكبيه » الشعر بفتح العين ويجوز اسكانها :
 والضرب كناية عن الوصول والمنكب مجمع عظم العضد والكتف : وقوله « بعيد » ضد

٤ - عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ أَمَرَنَا بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ أَوْ الْمُقْسِمِ وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ وَإِجَابَةِ الدَّاعِي وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمٍ أَوْ عَنْ تَحْتَمٍ بِالذَّهَبِ وَعَنِ الشُّرْبِ بِالْفِضَّةِ وَعَنِ الْمَيَاثِرِ وَعَنِ الْقَسْيِ وَعَنِ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالِاسْتَبْرَقِ وَالذِّيْبَاجِ ^(١)

القريب روى بالتكبير وفي بعض النسخ بالتصغير : وأراد بعد ما بينهما انه صلى الله عليه وآله وسلم عريض أعلى الظهر ويلزمه عرض الصدر وقد جاء في رواية « رحب الصدر » وذلك آية النجاة : وقوله « ليس بالقصير » اي المتردد الداخل بعرضه في بعض « ولا بالطويل » البائن المفرط في الطول بل هو صلى الله عليه وآله وسلم ربة متوسطا بين الطويل والقصير وكان الى الطول أقرب : ومن خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم على مارواه البيهقي وابن عساكر انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يمشيه أحد من الناس الا طاله صلى الله عليه وآله وسلم ولربما اكتنته الرجلان الطويلان فيطولها فاذا فارقام نسب الى الربة : وفي خصائص ابن سبع كما نقله ملا علي في شرح الشمائل كان اذا جلس صلى الله عليه وآله وسلم يكون كتفه أعلى من الجالس : قيل ولم السر في ذلك انه لا يتناول عليه أحد صورة كالاتناول عليه معنى : والله اعلم

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه : وقوله « بسبع » اي بسبعة اشياء : وقوله « بعيادة المريض » من عادت المريض أعوده عيسادة اذا زرتة وسألت عن حاله : وقوله « واتباع الجنائز » الاتباع افتعال من اتبعت القوم اذا مشيت خلفهم او مروا بك فضيت معهم : وقوله « وتشميت العاطس » بالشين والسين قال ابن الاثير في النهاية القشمت بالشين والسين الدعاء بالخير والبركة : « وإبرار القسم » بكسر الهمزة افعال من البر خلاف الحنث يقال ابر القسم اذا صدقه وقد تعرض له الشارح رحمه الله تعالى : وقوله « ونصر المظلوم » الاخذ بيده واعانتة على الظالم وكذلك يجب نصر الظالم ايضا بأن يدفع عن الظلم : وعن أنس رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انصر اهلك ظالما أو مظلوما فقال رجل يا رسول الله انصره اذا كان مظلوما افرأيت ان كان ظالما كيف انصره قال تحجزه أو تمنعه عن الظلم فان ذلك نصره » رواه البخاري والترمذي : وقد تعرض الشارح لباقي الحديث : والله أعلم :

عيادة المريض عند الاكثرين مستحبة بالاطلاق وقد تجب حيث يضطر المريض الى من يتعاهده وان لم يعضاع وأوجبها الظاهرية من غير هذا القيد لظاهر الامر واتباع الجنائز يحتمل أن يراد به اتباعها للصلاة عليها فان عبر به عن الصلاة فذلك من فروض الكفايات عند الجمهور ويكون التعبير بالاتباع عن الصلاة من باب مجاز الملازمة في الغالب لانه ليس من الغالب ان يصلي على الميت ويدفن في محل موته ويحتمل ان يراد بالاتباع الرواح الى محل الدفن لمواراته . والمواراة أيضا من فروض الكفايات لا تسقط الايمن تتأدى به وتشميت العاطس عند جماعة كثيرة من باب الاستحباب بخلاف رد السلام فانه من واجبات الكفايات : وقوله «ابرار القسم أو المقسم» فيه وجهان . أحدهما أن يكون المقسم مضموم الميم مكسور السين ويكون في الكلام حذف مضاف تقديره عين المقسم : والثاني بفتح الميم والسين على ان يكون بمعنى القسم . وابراره هو الوفاء بمقتضاه وعدم التحنيث فيه فان كان ذلك على سبيل اليمين كما اذا قال والله لتفعلن كذا فهو أكد مما اذا كان على سبيل التحليف كقوله بالله افعل كذا لان في الاول ايجاب الكفارة على الخالف وفيه تعريم للمال وذلك اضرار به : وانصر المظالم من الفروض اللازمة على من علم بظلمه وقد رعى نصره وهو من فروض الكفايات لما فيه من ازالة المنكر ودفع الضرر عن المسلم : واما إجابة الداعي فهي عامة والاستحباب شامل للعموم مالم يعم مانع وقد اختلف الفقهاء من ذلك في إجابة الداعي الى وليمة العرس هل يجب أم لا وحصل أيضا في نظر بعضهم توسع في الأعذار المرخصة في ترك إجابة الداعي وجعل بعضها مخصصا لهذا العموم بقوله لا ينبغي لاهل الفضل التسرع الى اجابة الدعوات أو كما قال فيجعل هذا العذر من التبذل بالاجابة في حق أهل الفضل مخصصا لهذا العموم وفيه نظر (١) وافشاء السلام اظهاره والاعلان به وقد تعلقت بذلك مصلحة المودة كما أشار اليه في الحديث الآخر من قوله عليه السلام

(١) ووجهه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأس اهل الفضل وامامهم وكان يقول لو دعيت الى كراع لاجيت :

«الأدلكم على ما اذا فعلتموه تحايثتم أفشو السلام ينكم» وليتنبه (١) لانا اذا قلنا باستحباب بعض هذه الامور التي ورد فيها لفظ الامر واجباب بعضها كنا قد استعملنا اللفظة الواحدة في الحقيقة والحجاز معاً اذا جعلنا حقيقة الامر للوجوب ويمكن ان يتحيل في هذا على مذهب من يمنع استعمال اللفظ الواحد في الحقيقة والحجاز وهو ان يختار مذهب من يري ان الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب وهو مطابق الطلب فلا يكون دالا على أحد الخاصين الذي هو الوجوب أو الندب فتكون اللفظة استعملت في معنى واحد . وفيه دليل على تحريم تختم بالذهب وهو راجع الى الرجال . ودليل على تحريم الشرب في أواني الفضة وهو عام في الرجال والنساء والجمهور على ذلك: وفي مذهب الشافعي قول ضعيف انه مكروه فقط ولا اعتداد به لورود الوعيد عليه بالنار . والفقهاء الفياسيون لم يقصر وهذا الحكم على الشرب وعدوه الى غيره كالوضوء والا كل (٢) لعموم المعنى فيه . والميائير جمع ميثرة بكسر الميم: واصل اللفظة من الواو لانها مأخوذة من الوارة فالاصل موثرة فلبت الواوياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهذا اللفظ مطابق في هذه الرواية مقيد في غيرها . وفيه النهى عن الميائير الحجر . وفي بعض الروايات ميائير الارجوان (٣) والقسي يفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة ثياب حرير تنسب الى القسي . وقيل انها بلدة من ديار مصر : والاستبرق ما غلظ من الديباج وذكر الديباج بعده امامن باب ذكر العام بعد ذكر الخاص ليستفاد بذكر الخاص فائدة التنصيص ومن ذكر العام زيادة اثبات الحكم في النوع الآخر او يكون ذكر الديباج من باب التعبير بالعام عن الخاص ويراد به مارق من الديباج ليقابل بما غلظ وهو الاستبرق . وقد قيل ان الاستبرق لغة فارسية انتقلت الى اللغة العربية وذلك الانتقال بضرب من التغيير كما هو العادة عند التعريب *

- (١) هذا البحث فيه سهو فان مدلول امر هو صيغة افعال بخلاف وانما الخلاف في مدلول هذا المدلول اعني مدلول صيغة افعال هل هو حقيقة للوجوب أو غيره وأما مدلول امر فانما هو نفس الصيغة ولا يتعرض للوجوب ولا غيره فليتأمل قلنا مغلطة : قاله بعض من حتى :
 (٢) أما الاكل فقد ورد تحريمه في حديث حذيفة الذي أخرجه البخاري
 (٣) قال الطبري هو وطاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير من الارجوان والنهى عنها كالنهي عن الجلوس على الحرير وان كان من غير حريرة لنهى عنها للزجر عن التشبيه بالا عاظم اه عدة

❦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فَكَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ إِذَا لَبَسَهُ فَصَنَعَ النَّاسُ كَذَلِكَ ثُمَّ أَنَّهُ جَلَسَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَزَعَهُ فَقَالَ إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الْخَاتَمَ وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلٍ فَرَمَى بِهِ ثُمَّ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ : وَفِي لَفْظٍ جَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى ^(١)

فيه دليل على منع لباس خاتم الذهب وان لبسه كان اولاً وتجنبه كان متأخراً وفيه دليل على اطلاق لفظ اللبس على التختم . واستدل به الأصوليون على مسألة التامس بأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الناس نبذوا خواتيمهم لما رأوه صلى الله عليه وسلم نبذ خاتمه . وهذا عندى لا يقوى في جميع الصور التي تمكن في هذه المسئلة فان الافعال التي يطلب فيها التامس على قسمين . أحدهما ما كان الاصل ان يمنع لولا التامس لقيام المانع منه فهذا يقوى الاستدلال به في محله . والثاني ما لا يمنع فعله لولا التامس كما نحن فيه فان اقتضى ما في الباب ان يكون لبسه حراماً على رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الامة ولا يمنع حينئذ ان يطرحه من أبيع له لبسه فمن اراد ان يستدل بمثل هذا على التامس في ما الاصل منه لولا التامس فلم يفعل جيداً لما ذكرته من الفرق الواقع . وفيه دليل على التختم في اليد اليمنى . ولا يقال ان هذا فعل منسوخ لان المنسوخ منه جواز اللبس بخصوص كونه ذهباً ولا يلزم من ذلك نسخ الوصف وهو التختم في اليمنى بخاتم غير الذهب *

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم : وتوله « اصطنع خاتماً » أى أمران يصنع له والطاء بدل من تاء الافتعال لاجل الصاد وكان اتخاذ سنة سبب من الهجرة

٦ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبُوسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا وَرَفَعَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْبَعِيهِ السَّبَّابَةَ وَالْوُسْطَى : وَلِمُسْلِمٍ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ أَصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ ^(١)

هذا الحديث يدل على استثناء هذا المقدار من المنع . وقد ذكرنا توسع من توسع في هذا واعتبر غلبة الوزن أو الظهور ولا بد لهم في هذا الحديث من الاعتذار عنه إما بتاويل أو بتقديم معارض ■

كأجزم به أبو الفتح اليعمرى ابن سيد الناس . وجزم غيره بأنه كان سنةست وجمع بينهما بأنه كان في أو آخر السادسة وأوائل السابعة . قال ابن العربي والخاتم عادة في الأمم ماضية وسنة في الإسلام قائمة يريد بذلك خاتم الفضة لأنه هو المتروك في الإسلام : والفص مثلث الفاء ما ينقش عليه اسم صاحبه تارة يكون منه وتارة يكون حجرا منفصلا عنه وقد جاءت روايات بهذا وبذلك ولذلك قال البيهقي وفيه دلالة على أنه كان له خاتمان أحدهما فسه حشبي والاخر فسه منه . وكان نقشه محمد رسول الله . وقد روي البخاري في صحيحه والترمذي في الشمائل أنه كان نقشه محمد سطر ورسول سطر واقعة سطر : وقد ورد النهي عن نقش محمد رسول الله على الخاتم اغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله أعلم ■

(١) الرواية الأولى خرجها البخاري في صحيحه : ومسلم والامام احمد بن حنبل . والرواية الثانية رواها مسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقواه « لبوس » هو بفتح اللام وضم الباء الموحدة ما يلبس ومنه قوله تعالى (صنعة لبوس) عني الدرر : وقوله « أو ثلاث » كلمة او هنا للتنويع والتخيير : قال الحافظ العراقي وفي حديث عمر رضي الله عنه حجة لما قاله أصحابنا من أنه لا يرخس في التطريز والعلم في الثوب اذا زاد على اربعة أصابع وأنه تجوز الاربعة فما دونها ومن ذكره من أصحابنا البغوي في التهذيب وتبعه الرافعي والنووي : اه والله أعلم



كتاب الجهاد^(١)

(١) أى هذا كتاب في ذكر الاحاديث التي يستنبط منها أحكام الجهاد وهو بكسر الجيم وأصله في اللغة المشقة يقال جهدت جهادا بلغت المشقة : وشرا قبل الجهد في قتال الكفار المرتدين عن الاسلام الى أن يرجعوا الى الدين ! ويطلق أيضا على مجاهدة النفس والشیطان والفساق . فاما مجاهدة النفس فبلى تعلم امور الدين ثم على العمل بها ثم على تعليمها : وأما مجاهدة الشيطان فبلى دفع ما يأتي به من الشبهات وما يزيته من الشهوات : واما مجاهدة الكفار فبلى دفع باليد والمال واللسان والقلب : وأما مجاهدة الفساق فباليد ثم اللسان ثم القلب وليس له أن يقتل من اليد الى اللسان الا اذا لم يستطع الجهاد باليد وهكذا : وهذا الباب من أهم أبواب النقص ومن مقومات الدين وبه حفظ كيانه وهو واسع الاطراف طويل الذيل عظيم الفوائد كثير المنافع لذلك افرد غير واحد من العلماء بالتأليف . وقد ورد في فضله آيات وأحاديث كثيرة ومن شأن الامة ان تكون مستعدة لمكافة عدوها ومحاطة بالقوة من كل جهة لحمايتها من النكال بها فهو كالامر اللازم لها . بالجهاد تسعد وتتفوق ويعد في أمدها وتوسع املاكها وتنتشر مذهبها وتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا وارثوا على أدبارهم هي السفلى لذلك تجرد الخلفاء الراشدين بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما تركوا الجهاد طرفة عين مع كثرة الفقر في زمنهم لذلك اتسع ملكهم وانتشر دين الاسلام انتشارا لم يهد لقبه حتى وصل الى أقصى البلاد والمدن التاسعة وصارت الناس تعتنق الدين الاسلامي طوعا لا كرها لما رأوا من أحكامه السهلة وقواعده المقبولة وسياساته العادلة ومعاملاته المبينة على الرفق والعدل والانصاف والمساواة بين الافراد واطلاق الحرية الشخصية التي لا تتنافى المبادئ الموقولة المؤسسة على السلم والمصالح العامة : ولما ترك الجهاد تدريجيا أصبحت تنفك عري هذه الممالك وتنحل قوى هذه القواعد وتضعف قلوب المنتسبين اليها وتدخل اليها الشبه والشكوك ويتعكم الاختلاف بينهم والوجل وتكثر المنازعات ويتفرقوا احزابا كل حزب بما لديهم فرحون حتى استولى العدو على غالب ممتلكاتهم وجعلوا في ذل وصغار ولم يبق منهم الا بقية في بلاد الحجاز نال الله أن يسلمها وينصرها ويثبت أقدارها ويمزها : ولعل الحديث يصدق عليها « لم تزل طائفة قائمة بأمر الله لا يضرها من خذلهم حتى يأتي أمر الله » فعلى المسلمين الذين تحت حكم الاجني وسيطرة العدو أن يمدوهم بالمال والرجال ويؤازروهم ويشدوا عضدهم ويحثوا الناس على اتباعهم وحبهم والدعاء لهم ليلا نهارا لان المسلم الحقيقي الذي يعمل لنفسه وأمته أصبح نادرا فالأغلب رجع عن دينه وأرشد وحارب كل ما يمتاق بالدين من أحكام شرعية وأزياء قومية ومعاملات اسلامية : ومنهم طائفة تزندق وتقرنحت وادعت ما وسوس اليها الشيطان من الاباطيل حتما واخذت تذود عنه وتظمن على الملة الاسلامية بترهات باطلة وشبه موهبة قاتلهم الله متى يرجعون

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ أَنْتَظَرَ حَتَّى إِذَا مَالَتِ الشَّمْسُ قَامَ فِيهِمْ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَمْتَمُوا لِقَاءِ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ فَإِذَا لَقَيْتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا وَعَلِمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلِّالِ السَّيْفِ ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ اللَّهُمَّ مُنْزِلُ الْكِتَابِ وَجَزِي السَّحَابِ وَهَازِمُ الْأَحْزَابِ اهْزِمْهُمْ وَأَنْصُرْنَا عَلَيْهِمْ ^(١)

فيه دليل على استحباب القتال بعد زوال الشمس . وقد ورد في حديث (٢)

إلى الدين الهدي والصراف المستقيم والشرية الطاهرة العادلة التي ليلها كنفهاها . ونرجو الله تعالى أن يوفق هذه الطائفة التي هي بقية الاسلام إلى النظر فيما يصلحها فعمله وفيما يفسدها فتحذره ولا تترك العمل بالدين قيد شبر فن نجاتها ونصرها وبقاعها وخذلان أعدائها لا يكون إلا بحمل العدل رداها والانصاف أزارها وكلمة الحق تاجها واصلاح ذات البين أساسها والاخذ بيد المظلوم والفتك بالظالم دينها والعمل بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة مستندها واجلال العلماء العامة والرحمة بالصغار والنساء وتوقير الكبار شعارها: وذكر في الباب تسعة عشر حديثاً (١) أخرجه البخاري في غير موضع مطولاً بهذا اللفظ ومختصراً: ومسلم وأبو داود والترمذي والامام احمد بن حنبل . وقوله «انتظر اذا احتى مالت الشمس» لأن الرياح تهب غالباً بعد الزوال فيحصل بها تبريد حدة السلاح والحرب وزيادة في النشاط: وقوله «واسألوا الله العافية» قال النووي هي من اللفاظ العامة المتناولة لدفع جميع المكروهات في البدن والباطن في الدين والدنيا والآخرة اللهم اني أسألك العافية العامة لي ولأحبابي ولجميع المسلمين: وقوله «فاذا لقيتموهم فاصبروا» هذا حث على الصبر في القتال وهو آكد أركانه . وقد جمع الله سبحانه آداب القتال في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون) وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ويحكم واصبروا ان الله مع الصابرين * ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطراً ورئاء الناس ويصدون عن سبيل الله: والله أعلم

(٢) قال في المدة أقول كأنه يريد ما أخرجه احمد من حديث عيينة بن عامر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن ينهض إلى عدوه بعد زوال الشمس:

اشرح من هذا أو أثر عن بعض الصحابة. ولما كان لقاء الموت من أشق الأشياء وأصعبها على النفوس من وجوه كثيرة وكانت الأمور المقدرة عند النفس ليست كالأمر المحققة لها خشي أن لا يكون عند التحقيق كما ينبغي فكره تمنى لقاء العدو لذلك ولما فيه من الخلل أن وقع للنفس من المخالفة لما وعد الإنسان من نفسه ثم أمر بالصبر عند وقوع الحقيقة . وقد ورد النهي عن تمنى الموت مطلقا لضر نزل به : وفي حديث « لا تمنوا الموت فإن هول المطلاع شديد » وفي الجهاد زيادة على مطلق الموت . وقوله عليه السلام « واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » من باب المبالغة والمجاز الحسن فيجوز أن يكون من مجاز التشبيه (١) مع حذف المضاف فإن ظل الشيء لما كان ملازما له جعل ثواب الجنة واستحقاقها عن الجهاد وأعمال السيوف لازما لذلك كما يلزم الظل . وهذا الدعاء لعله إشارة إلى ثلاثة أسباب تطلب بها الإجابة . أحدها طلب الصبر بالكتاب المنزل وعليه يدل قوله عليه السلام « منزل الكتاب » كأنه قال كما أنزلته فأنصره وأعله . وإشارة إلى القدرة بقوله « ويجري السحاب » وإشارة إلى أمرين بقوله « هازم الأحزاب » أحدهما التفرد بالفعل وتجديد التوكل وإطراح الأسباب واعتقاد أن الله هو التفاعل والثاني التوسل بالنعمة السابقة إلى النعمة اللاحقة وقد ضمن الشعراء هذا المعنى أشعارهم بعد ما أشار إليه كتاب الله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام في قوله (ولم أكن بدعائك رب شقيا) وعن إبراهيم عليه السلام في قوله (ساستغفر لك ربي أنه كان في حفيا) وقول الشاعر

كما أحسن الله فيما مضى ■ كذلك يحسن فيما بقى

وقال الآخر

لا والذي قد من بالآ * سلام بثلاج في فوادي

ما كان يختم بالأساء * قوهو بالاحسان بادى

(١) لعله من قبيل الاستعارة التبعية لقولهم زيد في نعمة لما كان الجهاد المبر عنه بظلال السيوف مقتضيا للجنة وسببا قويا من أسبابها جعل بمنزلة الظرف المحيط بها والله أعلم

٢ - عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا وَمَوْضِعُ سَوْطٍ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا وَالرُّوحَةُ يَرُوحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا ^(١)

الرباط مراقبة العدو في الثغور المتاخمة لبلاده : وفي قوله عليه السلام خير من الدنيا وما عليها وجهان : أحدهما ان يكون من باب تنزيل المغيب منزلة المحسوس الحقيق تحقيقه وتثبيتا في النفوس فان ملك الدنيا ونعيمها ولذاتها محسوسة مستعظمة في طبائع النفوس فحقق عندها ان ثواب اليوم الواحد في الرباط وهو من المغيبات خير من المحسوسات التي عهدتموها من لذات الدنيا ، والثاني انه قد استبعد بعضهم ان يوازن شيء من نعيم الآخرة بالدنيا كلها فحمل الحديث او ماهو في معناه على ان هذا الذي رتب عليه الثواب خير من الدنيا كلها لو انققت في طاعة الله تعالى وكأنه قصدهم ان يحصل الموازنة بين ثوابين أخرويين لاستحقاقه الدنيا في مقابلة شيء من الآخرة ولوعلى سبيل التفضيل والاول عندى أوجه واطهر : والغدوة بفتح الغين السير في اول الوقت الذي في اول النهار الى الزوال : والروحة من الزوال الى الليل واللفظ مشعر بانها تكون فعلا واحدا ولا شك انه قد يقع على اليسير والكثير من الفعل الواقع في هذين الوقتين ففيه زيادة ترغيب وفضل عظيم ■

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والامام احمد بن حنبل : وقوله « رباط يوم » الرباط بكسر الراء المهملة وفتح الباء الخفيفة هو ملازمة المكان الذي بين المسلمين والكفار لحراسة المسلمين منهم : وقوله « وما عليها » عدل عن فيها لان معنى الاستعلاء أعم من الظرفية وأقوى فقصده زيادة المبالغة ■ والله أعلم

٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ
 ائْتَدَبَ اللَّهُ : وَمُسْلِمٌ تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ
 إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِي وَإِيمَانٌ بِي وَتَصَدِيقٌ بِرُسُلِي فَهُوَ عَلَى ضَامِنٍ أَنْ
 أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ أَرْجَعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ
 مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ : وَمُسْلِمٌ مِثْلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 بِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ كَمِثْلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ وَتَوَكَّلَ اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِ فِي
 سَبِيلِهِ أَنْ تَوَفَّاهُ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ يَرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ
 غَنِيمَةٍ ^(١)

الضمان والكفالة ههنا عبارة عن تحقيق هذا الموعود من الله سبحانه وتعالى فإن
 الضمان والكفالة مؤكدان لما تضمن وتكفل به وتحقيق ذلك في لوازمهما . وقوله
 لا يخرججه الاجهاد في سبيلي وايمان بي دليل على انه لا يحصل هذا الثواب الا لمن
 صحت نيته وخلصت من شوائب ارادة الاعراض الدنيوية فانه ذكر بصيغة النفي
 والاثبات المقتضيين للحصر : وقوله فهو على ضامن قيل ان فاعلا ههنا بمعنى مفعول
 كما قيل في ماء دافق وعيشة راضية اي مدفوق ومرضية على احتمال هاتين اللفظتين
 اغير ذلك وقد يقال ان ضامنا بمعنى ذا ضمان كلاهين وتامر ويكون الضمان ليس منه
 وانما نسب اليه لتمامه به والعرب تضيف لادنى ملازمة . وقوله ارجعه مفتوح

- (١) خرجه البخاري في غير موضع : ومسلم والنسائي : وقوله : « ائتدب » بكسر الهمزة
 وسكون النون وفتح التاء المثناة من فوق وبالذال المهملة وفي آخره باء موحدة من قولهم تدبه
 الامر فائتدبه له أى دعاه له فاجاب : فكأن الله تعالى جعل جهاد العباد في سبيل الله سؤالا
 ودعاه له اياه : وقال صاحب المطالع قوله ائتدب الله لمن جاهد في سبيله اى سارع بتوايه وحسن
 جزائه : وقوله « وتوكل الله للمجاهد » اى تكفل الله له : والله أعلم .
 (٢) ولا يبعد ان يجعل من التشبيه البليغ أى كالضامن شبه المجاهد في وثوقه بما عند الله
 له من الاجر بالضامن الذى لا يدخل نفسه في الضمانة الا بعد وثوقه بالوفاء من المضمون عليه :

الهمزة مكسور الجيم من رجمه ثلاثيا متعديا ولازمه ومتعديه واحد. قال الله تعالى (فان رجعتك الله الى طائفة منهم) قيل ان هذا الحديث معارض للحديث الآخر وهو قوله عليه السلام « ما من غزاة او سرية تغزو فتغنم وتسلم الا كانوا قد تعجلوا ثلثي اجرهم وما من غزاة او سرية تغزو فتخفق أو تصاب الا تم لهم اجرهم » والاختلاف ان تغزو فلا تغنم شيئا ذكر القاضي معنى ما ذكرناه من المعارضة من غير واحد . وعندي انه اقرب الى موافقته منه الى معارضته ويبعد جدا ان يقال بمعارضتهما نعم كلاهما مشكل . اما ذلك الحديث فلنصرحه بنقصان الاجر بسبب الغنيمة وأما هذا فلان او تقتضي احد الشئيين لا مجموعهما فيقتضي اما حصول الاجر في هذا او الغنيمة وقد قالوا فلا يصح ان تنقص الغنيمة من اجر اهل بدر وكانوا أفضل المجاهدين وفضلهم غنيمة ويؤكد هذا اتباع قول النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه من بعده على اخذ الغنيمة وعدم التوقف عنها . وقد اختلفوا بسبب هذا الاشكال في الجواب . فمنهم من جنح الى الطعن في ذلك الحديث وقال انه لا يصح ويزعم ان بعض رواه ليس بمشهور (١) وهذا ضعيف لان مسامحا اخرجته في كتابه . ومنهم من قال ان هذا الذي تعجل من أجره بالغنيمة في غنيمة أخذت على غير وجهها قال بعضهم وهذا بعيد لا يحتمله الحديث (٢) وقيل ان هذا الحديث اعني الذي نحن في شرحه شرط فيه ما يقتضي الاخلاص والحديث الذي في نقصان الاجر يحمل على من قصد مع الجهاد طلب المغنم فهذا شرك بما يجوز له التشريك فيه وانقسمت نيته بين الوجهين فنقص اجره والاول اخلص فأكمل اجره . قال القاضي ووجه من هذا عندي في استعمال الحديثين على وجههما أيضا ان نقص اجر الغنائم بما فتح الله عز وجل عليه من الدنيا وحساب ذلك بتمتعه عليه من الدنيا وذهاب شطط عيشه (٣) في غزوه وبعده اذا قول بل بمن اخفق ولم يصب منها شيئا

(١) وهو حميد بن هاني ذكره في الفتح وقد وثقه النسائي ويونس وغيرهما .

(٢) أقول لو كان الامر كما قاله هذا القائل لم يبق لهم ثلث الاجر ولا أقل منه

٣ الشطط محركة وكسحاب الضيق والشدة ويبس العيش

وبقي على شظف عيشه والصبر على حاله في غزوة وجد اجر هذا ابدأ في ذلك وافيا مطردا بخلاف الاول ومثله قوله في الحديث الآخر «فمن مات ولم يأكل من اجره شيئا ومنما ان ابنت له ثمرته فهو يهدبها» (١) وأقول اما التعارض بين الحديثين فقد نبهنا على بعده فاما الاشكال في الحديث الثاني فظاهر جار على القياس لان الاجور قد تفاوت بحسب زيادة المشقات لا سيما ما كان اجره بحسب مشقته اذ لمشقته دخل في الاجر وانما يشكل عليه العمل المتصل باخذ الغنائم فلمل هذا من باب تقديم بعض المصالح الجزئية على بعض فان ذلك الزمان كان الاسلام فيه غريبا اعنى ابتداء زمن النبوة وكان أخذ الغنائم عونا على علو الدين وقوة المسلمين وضعفاء المهاجرين وهذه مصلحة عظيمة قد يقتصر لها بعض النقص في الاجر من حيث هو هو . وأما ما قيل في اهل بدر فقد يفهم منه ان النقصان بالنسبة الى الغير وليس ينبغي ان يكون كذلك بل ينبغي ان يكون التقابل بين كمال أجر الغازي نفسه اذا لم يقم واجره اذا غم فيقتضى هذا ان يكون حالهم عند عدم الغنيمة أفضل من حالهم عند وجودها لا من حال غيرهم (٢) وان كان افضل من حال

(١) هذب الشيء اذا قطعه وهذب الثمرة اذا اجتثتها يهدبها هذباً ومنه أينعت له ثمرة فهو يهدبها أى يجنيها : أقول كانه يريد دفع ما يقال أفضل الاعمال كلمة التوحيد وهي خفية المشقة أو عديتها

(٢) قال في العدة أقول أرهم أنفسهم فلا يقال ان أجر من شهد منهم أحداً التي لا غنيمة فيها أفضل من الذين حصل لهم شهود بدر لان فيه غنيمة مثال ذلك أن يقال لو فرض أجر البدرى ستمائة وأجر الأحدي مثلاً بغير غنيمة مائة فإذا نسبنا ذلك باعتبار حديث عبد الله ابن عمر وكان البدرى لكونه أخذ الغنيمة مائتان وهو ثلث المائة فيكون أكثر أجر من الاحدي وانما امتاز أهل بدر بذلك لكونها أول غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان مبدأ اشتهار الاسلام وقوة أهله وظهور موكبه فكان لمن شهدها مثل أجر المغازي بهما جيماً فصارت لا يوازينا شيء في الفضل :



غيرهم قطما (١) فمن وجه آخر لكن لا بد مع هذا من اعتبار المعارض الذي ذكرناه فلمله مع اعتباره لا يكون ناقصا ويستثنى حالهم من العموم الذي في الحديث الثاني أو حال من يقاربهم في المعنى . وأما هذا الحديث الذي نحن فيه فاشكاله من كلمة أو أقوي من ذلك الحديث فانه قد يشعر بان الحاصل اما أجر أو غنيمة فيقتضى انه اذا حصلت الغنيمة يكتفى بها له وليس كذلك . وقيل في الجواب عن هذا بان او بمعنى الواو وكان التقدير بأجر وغنيمة وهذا مع ما فيه من الضعف من جهة العربية فيه اشكال من حيث انه اذا كان المعنى يقتضي اجتماع الامرين كان ذلك داخلا في الضمان فيقتضى انه لا بد من حصول امرين لهذا المجاهد مع رجوعه وقد لا يتفق ذلك بان يتلف ما حصل في الرجوع من الغنيمة اللهم الا ان يتجاوز في لفظة الرجوع الى الامل او يجعل المية في مطلق الحصول . ومنهم من اجاب بان التقدير او ارجعه الى أهله مع ما نال من اجر وحده أو غنيمة وأجر فحذف الاجر من الثاني وهذا لا بأس به لان المقابلة انما تشكل اذا كانت بين مطلق الاجر وبين الغنيمة مع الاجر أما مع الاجر المقيّد بانقراده عن الغنيمة فلا *

(١) يقال فماذا يكون الحال في غير الصدر الاول ان قلنا انه ينقص من أجرهم ان أخذوا الغنيمة أيجل الحكم في أهل زمن النبوة وغيرهم ولم يبق للنقضيل به معنى وان قلنا لا ينقص من أجر المستأجر شيئا وان عمم لزم مزية المتأخرين على أهل زمن النبوة وذلك باطل بالاجماع اهـ بما مش الاصل قد يخار الشق الاول والتفاوت بالفضل غير لازم من تفاوت الاجر لان المراد تفاوت اجر الغازی نفسه بين أن ينضم وبين أن لا ينضم لا بينه وبين غيره .



٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلَّمَهُ يَدُمِي اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ ^(١)

الكلم الجرح وبحيئته يوم القيامة مع سيلان الجرح فيه أمران . أحدهما الشهادة على ظالمه بالقتل . والثاني اظهار شرفه لاهل المشهد والموقف بما فيه من رائحة المسك الشاهد بالطيب وقد ذكروا في الاستنباط من هذا الحديث اشياء متكلفة غير صائرة على التحقيق . منها ان المراعي في الماء تغير لونه دون تغير رائحته لان النبي صلى الله عليه وسلم سمي هذا الخارج من جرح الشهيد دما وان كان ريحه ربح المسك ولم يكن مسكا فقلب الاسم للونه على رائحته وكذلك الماء ما لم يتغير لونه لم يلتفت الى تغير رائحته . ومنها ما ترجم البخاري فيما يقع من النجاسات في الماء والسمن (٢) قال القاضي ويحتمل ان حجته فيه الرخصة في الرائحة كما تقدم أو التغليف بعكس الاستدلال الاول بان الدم لما انتقل بطيب رائحته من حكم النجاسة الى الطهارة ومن حكم القذارة الى التطيب بتغير رائحته وحكمه بحكم المسك والطيب للشهيد فكذلك الماء ينتقل الى العكس بحيث الرائحة وتغير احد أوصافه من الطهارة الى النجاسة . ومنها ما قال القاضي ويحتاج بهذا الحديث ابو حنيفة رحمه الله في جواز استعمال الماء المضاف المتغيرة اوصافه باطلاق اسم الماء عليه كما انطلق على هذا اسم الدم وان تغيرت أوصافه الى الطيب قال وحجته بذلك ضعيفة . واقول الكل ضعيف ■

(١) أخرجه البخاري في مواضع متعددة والفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم ■ وقوله « يكلم » على صيغة المجهول أي يجرح . وقوله « في سبيل الله » يريد به الجهاد كما جاء مصرحا به في بعض روايات البخاري : ويدخل فيه كل من جرح في ذات الله وكل ما دافع فيه المرء بحق فأصيب فهو مجاهد ■ وقوله « وكلمه » هو بفتح الكاف وسكون اللام أي جرحه : وقوله « يدمي » بفتح الياء وسكون الدال وفتح الميم من باب علم أي يسيل منه الدم : وقوله « اللون لون الدم » تشبيه بليغ بحذف اداة التشبيه : وكذلك قوله والريح ربح المسك : والله أعلم (٢) قال البخاري في صحيحه باب ما يقع من النجاسات في الماء والسمن ثم ذكر حديث الباب قال الحافظ في الفتح قال الاسماعيل هذا الحديث لا يدخل في طهارة الدم ولا بنجاسته

❦ - عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ٦ - ❦ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي حَدِيثٍ مَضَى ^(١) V - ❦ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ وَذَكَرَ قِصَّةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ قُلُهُ سَلْبُهُ قَالَهُ ثَلَاثًا ^(٢) ❦

أما ورد في لفظ المطعون في سبيل الله وأجيب بأن مراد المصنف في إيراد هذه تقوية مذهبه في أن الماء لا ينجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير وقال ابن رشد مراد البخاري أن انتقال الدم إلى الرائحة الطيبة هو الذي نقله من حالة الدم إلى حالة المدح فحصل من هذا تغليب وصف واحد وهو الرائحة على وصفين وهما الطعم واللون فيستنبط منه أنه متى تغير أحد الأوصاف استلزامه بصلاح أو فساده بغيره الوصفان الباقيان:

(١) وهو الحديث الثاني من كتابات الجهاد

(٢) أخرجه البخاري مطرلاً وهو ما أشار إليه المصنف بقوله وذكر قصة: وانفضه عن أبي قتادة « قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم حنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة قال فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين فاستدردت إليه حتى أتيت من ورائه ففرضته على جبل عاتقه وأقبل على فضمعي ضمة وجدت منها ريح الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فلحقته عمر بن الخطاب فقال ما للناس قتل أمر الله ثم إن الناس رجعوا وجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه قال فقامت فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال مثل ذلك قال فقامت فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال ذلك الثالثة فقامت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مالك يا أبا قتادة فقضيت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله سلب ذلك القتل عنسدي فارضه من حقه فقال أبو بكر

الشافعي رحمه الله يرى استحقاق القاتل للسلب حكما شرعيا باوصاف مذكورة في كتب الفقه . ومالك وغيره رحمه الله يرى انه لا يستحقه بالشرع وانما يستحقه بصرف الامام اليه نظرا . وهذا يتعلق بقاعدة وهو ان تصرفات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في امثال هذا اذا ترددت بين التشريع والحكم الذي يتصرف به ولاية الامر هل يحمل على التشريع او على اثنائي والاغلب حمله على التشريع الا أن مذهب مالك رحمه الله في هذه المسئلة فيه قولان . قوله عليه السلام من « قتل قتيلا فله سلبه » يحتمل ما ذكرناه من الامرين أعنى التشريع العام واعطاء القاتلين في ذلك الوقت السلب تنفيلا فان حمل على اثنائي فظاهر وان ظهر حمله على الاغلب وهو التشريع العام فقد جاءت أمور في أحاديث ترجح الخروج عن هذا الظاهر مثل قوله عليه السلام بعد ما امر أن يعطى السلب قاتلا فقابل هذا القاتل خالد بن الوليد بكلام قال النبي صلى الله عليه وسلم بعده « لا تعطه يا خالد » فلو كان مستحقا له باصل الشريعة لم يمنعه منه بسبب كلامه لخالد فدل على انه كان على وجه النظر فلما كلم خالد بما يؤذيه استحق العقوبة بمنعه نظرا الى غير ذلك من الدلائل ■

الصدوق لما اشتهر اذا لا يمد الى أسد من أسد الله يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدق واعطه اياه فأعطاني قال فبعت الدرع فابعت به مخرفا في بنى سلمة فانه لا اول مال تأتله في الاسلام » ورواه مسلم والامام أحمد بن حنبل : وقوله ■ حزين ■ بضم الحاء المهملة على صيغة التصغير يذكر ويؤث مكان قريب من مكة : وقوله « فله سلبه » السلب بفتح المهملة واللام يمدها موحدة هو ما يوجد مع الحارب من ملبوس وغيره عند الجمهور : وعن احمد لا تدخل الدابة . وعن الشافعي يختص بإداة الحرب : والله أعلم



٨ - عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَيْنٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ ثُمَّ انْفَتَلَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ اطْلُبُوهُ وَأَقْتُلُوهُ فَقَتَلْتُمُوهُ فَنَفَلَنِي سَلْبُهُ : وَفِي رِوَايَةٍ فَقَالَ مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ فَقَالُوا ابْنُ الْأَكْوَعِ فَقَالَ لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ ^(١)

فيه تعلق بمسئلة الجاسوس الحربى وجواز قتله ومن يشبهه ممن لا أمان له. وأما كلامهم ههنا على الجاسوس الذمى والمسلم فلا تعلق للحديث به (٢) وفيه تعلق أيضا بمسئلة السلب وقد يتمسك به من يراه غير واجب بأصل الشرع بل بتنقيح الامام لقوله « فنفلني » وفي هذا ضعف ما (٣) وفيه دليل اذا قلنا بان السلب للقاتل انه يستحق جميعه نعم انما يدل على ما يسمى سلبا: والفقهاء ذكروا صوراً فيما يستحقه القاتل وترددوا في بعضها فان كان اسم السلب منطلقا على كل ما معه فقد يستدل به فيما اختلف فيه من بعض الصور.

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ وهو من افراده : وأبو داود والامام احمد بن حنبل وخرجه مسلم بألفاظ غير هذه وذكر فيه قصة ولم يذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الأمر بطلبه وقوله « عين » أى جاسوس وسمى الجاسوس عينا لان عمله يمينه أولشدة اهتمامه بالوئمة واستغراقه فيها كأن جميع بدنه صار عينا : والله أعلم

(٢) أما الجاسوس الكافر الحربى فقد نقل الاجماع على قتله غير واحد من العلماء والحديث يشهد له : وأما الجاسوس المعاهد والذمى فقال مالك والاوزاعى يصير ناقضا للعهد فان رأى استرقاقه أرقه ويجوز قتله : قال النووي فى شرح مسلم وقال جواهر العلماء لا ينتقض عهده بذلك قال أصحابنا الا أن يكون قد شرط عليه انتقاض العهد بذلك : وأما الجاسوس المسلم فقال الشافعى والاوزاعى وأبو حنيفة وبعض المالكية وجواهر العلماء رحمهم الله تعالى يزره الامام بما يرى من ضرب وحس ونحوهما ولا يجوز قتله : وقال مالك رحمه الله تعالى : يجتهد فيه الامام ولم يفسر الاجتهاد : وقال القاضى عياض رحمه الله قال كبار أصحابه يقتل قال واختلفوا فى تركه بالتوبة قال ابن الماجشون ان عرف بذلك قتل والا عزر : والله أعلم

(٣) لاحتمال أنه أراد بنفلنى أعطاني ما أستحقه ولان الاستدلال بالفعل لا ينفى بمجرد

٩ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ فَخَرَجْتُ فِيهَا فَأَصْبَحْنَا إِبِلًا وَغَنَمًا فَبَلَغْتُ سُهْمَانًا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا وَنَقَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا (١)

فيه دليل على بعث السرايا في الجهاد . وقد يستدل به على ان المنقطع منها عن جيش الامام ينفرد بما يفتنمه من حيث انه يقتضى ان السهمان كان لهم ولا يقتضى ان غيرهم يشاركهم وانما قالوا بمشاركة الجيش لهم اذا كانوا قريابا منه بلحقهم غوثه ان احتاجوا . وقوله « ونقلنا » النقل في الاصل هو العطية غير اللازمة وذكر بعض أهل اللغة ان الاثقال الغنائم وأطلقه الفقهاء على ما يجعله الامام لبعض الغزاة لاجل الترغيب وتحصيل مصلحة أو عوض عنها . واختلفت مذاهبهم في محله فمنهم من جمعه من رأس الغنيمة ومنهم من جمعه من الخمس وهو مذهب مالك رحمه الله واستحبه بعضهم من خمس الخمس . والذي يقرب من لفظ الحديث ان

(١) خرجه البخارى : ومسلم وأبو داود والامام احمد بن حنبل : وقوله « سرية » هي طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربعمائة تبعث الى العدو : وقوله « الى نجد » هو بفتح النون وسكون الجيم اسم خاص لمادون الحجاز مما يلي العراق : وقوله « قبلت سهمانا » هو بضم السين المهملة وسكون الهاء جمع سهم بفتح السين المهملة وسكون الهاء أى انصباؤنا : والمراد أنه بلغ نصيب كل واحد هذا القدر وتوهم بعضهم أن ذلك جميع الانصباء قال النووي وهو غلط ويثبت في شرح مسلم : والله أعلم :

(٢) أما مشروعية التنفيل فجمع عليه كما حكاه غير واحد من العلماء والخلاف انما هو في محله : قال النووي واختلفوا في محل النقل هل هو من أصل الغنيمة أو من أربعة أخماسها أو من خمس الخمس وهي ثلاثة أقوال للشافعى وبكل منها قال جماعة من العلماء والاصح عندنا أنه من خمس الخمس وبه قال ابن المسيب ومالك وأبو حنيفة رضى الله عنهم وآخرون : ومن

١٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لُؤَاءٌ فَيُقَالُ هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ ^(١)

هذا التنفيل كان من الخمس لانه أضاف الاثنى عشر الى سهمانهم فقد يقال انه اشارة الى ما يقرب لهم استحقاقه وهو الاربعة الاخماس الموزعة فيبقى النفل من الخمس واللفظ محتمل لغير ذلك احتمالا قريبا وان استبعد بعضهم ان يكون هذا التنفيل الا من الخمس من جهة اللفظ فليس بالواضح الكثير فقد قيل انه تبين كون هذا النفل من الخمس من مواضع اخر *

فيه تعظيم الغدر وذلك في الحروب كل اغتيال ممنوع شرعا اما تقدم امان او ما يشبهه أو لوجوب تقدم الدعوة حيث تجب أو يقال بوجوبها . وقد يراد بهذا الغدر ما هو اهم من أمر الحروب وهو ظاهر اللفظ وان كان المشهور بين جماعة من المصنفين وضعه في معنى الحروب . وقد عوقب الغادر بالفضيحة العظمى وقد يكون ذلك من باب مقابلة الذنب بما يناسب ضده في العقوبة فان الغادر اخفى جهة غدره ومكره فدوق بنقيضه وهو شهرته على رؤس الاشهاد . وفي هذا اللفظ المروى ههنا ما يدل على شهرة الناس والتعريف بهم في القيامة بالنسبة الى آباؤهم خلاف ما حكى ان الناس يدعون في القيامة بالنسبة الى أمهاتهم *

قال انه من أصل الغنيمة الحسن البصري والاوزاعي واحد وأبو ثور وآخرون : وأجاز الفخمي أن تنفل السرية جميع ما غنمت دون باقي الجيش وهو خلاف ما قاله العلماء كافة : والتنفيل انما يكون لمن صنع صنعا جميلا في الحرب انفرده به : والله أعلم :

(١) خرجه البخاري في غير موضع : ومسلم وقوله « لكل غادر لواء » الغادر هو الذي يواعد على أمر ولا يفى به يقال غدر يندر بكسر الدال في المضارع : واللواء العلم والراية والمعنى أن لكل غادر علامة يشتهر بها في الناس لان موضع اللواء شهرة مكان الرئيس : وتأنيث اسم الاشارة باعتبار معنى العلامة أو مراعاة للفظ الخبر والله أعلم

١١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَمْرًا
وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَارِي النَّبِيِّ ﷺ مَقْتُولَةً فَأَنكَرَ النَّبِيُّ ﷺ
قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ ^(١)

١٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عَبْدَ
الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ اشْتَكَيَا الْقَمَلَ إِلَى النَّبِيِّ
ﷺ فِي غَزَاةٍ لَّهُمَا فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قَيْصِ الْحَرِّ فَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا ^(٢)

هذا حكم مشهور متفق عليه في من لا يقاتل . ويحمل هذا الحديث على ذلك
لأغلبية عدم اقتتل على النساء والصبيان ولعل سر هذا الحكم ان الاصل عدم اتلاف
النفوس وانما ايجب منه ما يقتضيه رفع المفسدة ومن لا يقاتل ولا يتأهل للقتال
في العادة ليس في احداث الضرر كالمقاتلين فرجع الى الاصل فيهم وهو المنع هذا
مع ما في نفوس النساء والصبيان من الميل وعدم الثبوت الشديد بما يكرنون
عليه كثيرا أو غالبا فرفع عنهم القتل لعدم مفسدة المقاتلة في الحال الحاضر ورجاء
هدايتهم عند بقائهم .

أجازوا للمحارب لبس الديباج الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح .
وهذا الحديث يدل على جوازه لأجل هذه المصلحة المذكورة فيه . ولعله تعين
لذلك في دفعهما في ذلك الوقت . وقد سماه الراوي رخصة لأجل الإباحة مع قيام
دليل الحصر .

(١) خرجه البخاري بالفاظ مختلفة هذا أحدهما : ومسلم وأبو داود والترمذي وابن
ماجه والامام احمد بن حنبل .

(٢) خرجه البخاري : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد
ابن حنبل : والحديث يدل على جواز لبس الحرير لندر القمل وكذلك ورد جوازه للحكمة وهي
الجرب وبه قال الجمهور وخالف في ذلك مالك والحديث حجة عليه . قال في شرح المنتقى واذا

١٣ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَتْ
أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ
عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَالِصًا وَكَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْزِلُ نَفَقَةَ أَهْلِهِ سَنَةً ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي الْكِرَاعِ
وَالسَّلَاحِ عِدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ عِزَّ وَجَلَّ (١)

قوله كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله يحتمل وجهين * أحدهما
أن يراد بذلك انها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة لاحق فيها لغيره

ثبت الجواز في حق هذين الصنفين ثبت في حق غيرهما ما لم يبق دليل على اختصاصهما بذلك
وهو مبني على الخلاف المشهور في الاصول فمن قال حكمه على الواحد حكم على الجماعة كان
الترخيص لغيرهما اذا حصل له عذر مثل عذرهما ومن منع ذلك الحق غيرهما بالتقياس بعدم
الفارق : والله أعلم

(١) خرجه البخاري : ومسلم والامام أحمد بن حنبل : وقوله « كانت أموال بني النضير »
بنو النضير قبيلة كبيرة من اليهود وادعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قدومه الى المدينة
على أن لا يجاروه وأن لا يمينوا عليه عدوه وكانت أموالهم ونخيلهم ومنازلهم بناحية المدينة
فتكثروا العهد فحاصروهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى نزلوا على العلاء وكان على
رأس ستة أشهر من وقعة بدر قبل أحد كما قاله البخاري عن الزهري فصولوا على أن لهم
ما حلت الابل الا الحلقة يفتح المهمة وفتح اللام وهي السلاح فخرجوا الى أذرعات وأريحاء
من الشام وآخرون الى الحيرة : وقوله « مما أفاء الله » التي ما حصل للمسلمين من أموال
الكفار من غير حرب ولا جهاد : قال ابن رشد في البداية انه لاخس فيه عند جمهور العلماء :
وقوله « مما لم يوجف المسلمون عليه من خيل ولا ركاب » اليجاف من الوجف وهو
السير السريع يقال أوجف دابته اذا حثا : والركاب بكسر الراء الابل : وانما لم يوجب
عليه المسلمون بخيل ولا ركاب لان بني النضير كانت على ميلين من المدينة فشوا اليها مشاة غير
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ركب جلا أو حماراً ولم ينل أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم مشقة في ذلك : وقوله « في الكراع » بالراء والعين المهمة بزنة غراب اسم لجميع
الخيول : والله أعلم :

من المسلمين ويكون اخراج رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يخرج منه لغير
 أهله ونفسه تبرعاً منه * والثاني أن يكون ذلك مما يشترك فيه هو وغيره صلى الله
 عليه وسلم ويكون ما يخرج منه لغيره من تعيين المصروف واخراج المستحق .
 وكذلك ما يأخذه صلى الله عليه وسلم لأهله من باب أخذ النصيب المستحق من
 المال المشترك في المصروف ولا يمنع من ذلك قوله (مما أفاء الله على رسوله من أهل
 القرى) لأن هذه اللفظة قد وردت مع الاشتراك قال الله تعالى (وما أفاء الله على
 رسوله من أهل القرى لله وللرسول ولذي القربى) الآية . فاطلاق عليه كونه أفاء
 على رسوله مع الاشتراك في المصروف . وفي الحديث جواز الادخار للأهل قوت
 سنة وفي لفظه ما يوجه الجمع بينهما وبين الحديث الآخر كان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا يدخر شيئاً الغد فيحمل هذا على الادخار لنفسه . والحديث الذي نحن
 في شرحه على الادخار لأهله على أنه لا يكاد يحصل شك في أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان مشاركاً لأهله فيما يدخره من القوت ولكن يكون المعنى أنهم المقصودون
 بالادخار الذي اقتضاه حالهم حتى لو لم يكونوا لم يدخر . وفيه دليل على تقديم مصلحة
 الكراع والسلاح على غيرها لاسيما في مثل ذلك الزمان . والمتكلمون على لسان
 الطريقة قد يحملون او بعضهم ما زاد على السنة خارجاً عن طريقة التوكل .



١٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
أَجْرِي النَّبِيُّ ﷺ مَا ضَمُرَ مِنَ الْخَيْلِ مِنَ الْخَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ
وَأَجْرِي مَا لَمْ يُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ قَالَ ابْنُ
عُمَرَ وَكُنْتُ فِيهِ مَنْ أَجْرِي : قَالَ سُفْيَانُ مِنَ الْخَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ
الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ وَمِنْ ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي
زُرَيْقٍ مِيلٌ ^(١)

هذا الحديث اصل في جواز المسابقة بالخييل وبيان الغاية التي يسابق اليها .
وفيه اطلاق الفعل على الامر به والمسوغ له . واما المسابقة على غير الخييل والشروط
التي اشترطت في هذا المقدر فليست من متعلقات هذا الحديث : وكذلك ايضا
لا يدل هذا الحديث على أمر العوض واحكامه فانه لم يصرح فيه به . والاضمار
ضد التسمين وهو تدريج لها في أقواتها الى ان يحصل لها الضمر . والخفياء بفتح
الخاء المهملة وسكون الفاء ثم ياء آخر الحروف والفاء ممدودة . وثنية الوداع
مكانان معلومان . وزريق بالزاي المعجمة قبل الراء المهملة .

(١) خرجه البخاري : ومسلم ورواه أصحاب السنن بالنظائ مختلفة : والحديث لم يتعرض
فيه للجمل كما قاله الشارح . وقد روى أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد
ابن حنبل عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاسبق الا في خف
أو نصل أو حافر » وهو يدل على جواز الابق على جمل لان قوله « لاسبق » هو بفتح
ما يجمل للسابق على سبقه من جمل : فان كان الجمل من غير المتسابقين كالامام يجمله لاسبق
فهو جائز بلا خلاف وان كان من احد المتسابقين جاز ذلك عند الجمهور كما حكاه الحافظ في
الفتح : وقد وقع الاتفاق على جواز المسابقة بغير عوض لكن قصرها مالك رحمه الله تعالى
والشافعي على الخف والحافر والنصل : وخصه بعض العلماء بالخييل واجازه عطاء في كل شيء :
وقد حكى عن أبي حنيفة ان عقد المسابقة على مال باطل . وحكى عن مالك ايضا انه لا يجوز
ان يكون العوض من غير الامام : والله أعلم

١٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
عَرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ فَلَمْ يُجِزْنِي
فِي الْمَقَاتِلَةِ وَعَرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ
فَأَجَازَنِي ﷺ (١)

اختلف الناس في المدة التي اذا بلغها الانسان ولم يحتلم حكم ببلوغه ف قيل سبع
عشرة وقيل ثمان عشرة وقيل خمس عشرة وهذا مذهب الشافعي وقد استدلل له
بهذا الحديث وهو اجازة النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر في القتال بخمس عشرة سنة
وعدم اجازته له فيما دونها ونقل عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله انه لما بلغه
هذا الحديث جملة حدا فكان يجعل من دون الخمس عشرة في الذرية . والمخالفون
لهذا الحديث اعتذروا عنه بان الاجازة في القتال حكم منوط باطاقته والقدرة
عليه وان اجازة النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر في الخمس عشرة لانه رآه مطيقا
للقتال ولم يكن مطيقا له قبلها لا لانه اراد الحكم علي البلوغ وعدمه والله تعالى أعلم

(١) خرجه البخاري بلفظ قريب من هذا : ومسلم وأبو داود والنسائي والامام أحمد
ابن حنبل : وقوله « يوم أحد » يعني بذلك غزوة أحد وكانت في شوال سنة ثلاث من
الهجرة : وغزوة الخندق التي هي الاحزاب كانت في شوال وقيل في جمادى الآخرة :
وقيل في ذي القعدة سنة خمس : ومقتضى هذا أن يكون ابن عمر في غزوة الخندق ابن ستة
عشرة سنة وهذا الحديث مصرح بأنه ابن خمس عشرة سنة فاما أن يكون الخندق في السنة
الرابعة من الهجرة فيكون ذلك صحيحاً أو يكون ذلك في السنة الخامسة كما ذكره أصحاب
الغازي وغيرهم فيجتمعل أن ابن عمر كان يوم أحد ابن ثلاث عشرة سنة وأشهر فمهر عنها
بأربع عشرة سنة وكان يوم الخندق ابن خمسة عشرة سنة والله أعلم



١٦ - وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ
وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا ^(١)

النفل بتحريك النون والفاء معا يطلق ويراد به الغنيمة وعليه حمل قوله تعالى (يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول) ويطلق على ما ينقله الامام لسرية ولبعض الغزاة خارجا عن السهمان المقسومة امان اصل الغنيمة او من الخمس على اختلاف بين الناس في ذلك. ومنه حديث نافع عن ابن عمر في سرية نجد «وان سهمانهم كانت اثني عشر واحد عشر بعيرا ونقلوا بعيرا بعيرا». ومذهب مالك والشافعي رحمهما الله ان للفارس ثلاثة أسهم. ومذهب أبي حنيفة ان للفارس سهمين. وهذا الحديث الذي ذكره المصنف متعرض للتأويل من وجهين ■ أحدهما ان يحمل النفل على المعنى الذي ذكرناه فيكون الممطي زيادة على السهمان خارجا عنها. والثاني ان يكون اللام في قوله «للفرس سهمين» اللام التي للتعميل لا اللام التي للملك او الاختصاص اى اعطى الرجل سهمين لاجل فرسه اى لاجل كونه ذا فرس والرجل سهمًا مطلقا. وقد أجيب عن هذا ببيان المراد في رواية أخرى صحيحة وهى رواية أبي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهمًا له وسهمين لفرسه». فقوله أسهم استدل به على انه ليس بخارج عن السهمين. وقوله ثلاثة أسهم صريح في العدد المخصوص وهذا الحديث الذي ذكرناه من رواية أبي معاوية عن عبيد الله صحيح الاسناد الا انه قد اختلف فيه على عبيد الله بن عمر ففي رواية بعضهم عنه للفرس سهمين وللرجل سهمًا. وقيل انه وهم فيه أي هذا الراوى وهذا الحديث اعنى رواية أبي معاوية وما في معناها له عاضد من غيره ومعارض لا يساويه في الاسناد. أما العاضد فرواية المسعودى حدثني ابو عمرة عن أبيه قال أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة نفر ومنا فرس فاعطى كل انسان منا

(١) خرجه البخارى ومسلم والامام أحمد بن حنبل

سهما واعطى للفرس سهمين وهذه رواية عبيد الله بن يزيد عن المسعودي عن أبي داود . وعنده من رواية أبيه بن خالد عن المسعودي عن ابن خلف عن أبي عمرة عن ابن عمر قال ابو داود بمعناه الا انه قال ثلاثة نفر زاد وكان للفراس ثلاثة أسهم : وهذا اختلاف في الاسناد وأما المعارض فمنه ما روي عبد الله بن عمر وهو أخو عبيد الله الذي قدمنا ذكره عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم يوم خيبر للفراس سهمين وللراجل سهما » قال الشافعي وليس يشك أحد من أهل العلم في تقدم عبيد الله بن عمر على أخيه في الحفظ وقال في القديم فانه سمع نافعا يقول للفرس سهمين وللراجل سهما فقال للفراس سهمين وللراجل سهما قلت وعبيد الله وعبد الله هذان هما ابنا عمر بن حفص بن عاصم ابن عمر بن الخطاب . وما ذكره الشافعي رحمه الله من تقدم عبيد الله بن عمر على أخيه عند أهل العلم فهو كذلك ولكن في حديث مجمع بن جارية ما يعضده ويوافقه وهو حديث رواه أبو داود من حديث مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد الانصاري قال سمعت أبا يعقوب بن مجمع يذكر عن عمر بن عبد الرحمن ابن يزيد الانصاري عن عمه مجمع بن جارية الانصاري وكان أحد القراء الذين قرأوا القرآن قال « شهدنا الحديبية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انصرفنا عنها اذا الناس يهزون الابرار فقال بعض الناس لبعض ما للناس قالوا أوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجنا مع الناس نزحف فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم واقفا على راحلته عند كراع الغميم (١) فلما اجتمع عليه الناس قرأ عليهم (انا فتحنا لك فتحا مبينا) فقال رجل يا رسول الله افتتح هو قال نعم والذي نفس محمد بيده انه لفتح فقسمت خيبر على أهل الحديبية فقسما رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشر سهما وكان الجيش الفا وخمس مائة فيهم ثلاث مائة فارس فاعطى للفراس سهمين وأعطى للراجل سهما » رواه أبو داود عن محمد بن عيسى عن مجمع وهذا يوافق رواية عبد الله بن عمر في قسم خيبر

(١) بين الحرمين على مرحلتين من مكة

١٧ -  وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُنْقِلُ بَعْضَ مَنْ
يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لِنَفْسِهِمْ خَاصَّةً سِوَى قَسَمِ عَامَةِ الْجَيْشِ  (١)

الا أن الشافعي قال في مجمع بن يعقوب انه شيخ لا يعرف قال فاخذنا في ذلك
بحديث عبيد الله ولم نرو له خبرا مثله يعارضه ولا يجوز رد خبر الانبجبر مثله والله أعلم *

هذا هو التنفيل بالمعنى الثاني الذي ذكرناه في معنى النفل وهو أن يعطي
الامام سرية أو لبعض أهل الجيش خارجا عن السهمان والحديث مصرح بانه
خارج عن قسم عامة الجيش الا انه ليس مبينا لكونه من رأس الغنيمة أو من
الخمس فان اللفظ محتمل لهما جميعا والناس مختلفون في ذلك. ففى رواية مالك عن
أبي الزناد انه سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من الخمس
وهذا مرسل : وروى محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر قال بعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم سرية الى نجد فخرجت معها فاصبنا نعما كثيرا فنقلنا أميرنا
بعيرا بعيرا لكل انسان ثم قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسم بيننا
غنيمتنا فاصاب كل رجل منا اثني عشر بعيرا بعد الخمس وما حاسبنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالذي أعطانا أميرنا ولا عاب عليه ما صنع فكان لكل رجل
منا ثلاثة عشر بعيرا بنقله وهذا يدل على أن التنفيل من رأس الغنيمة وروى
زياد بن حارثة عن حبيب بن مسامة قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم نفل
الربع في البداءة والثالث في الرجعة (٢) وهذا أيضا يدل على أن التنفيل من أصل
الغنيمة ظاهر امح احتماله لغيره. وروى في حديث حبيب هذا ان رسول الله صلى الله عليه

(١) أخرجه البخارى ومسلم والامام أحمد بن حنبل

(٢) أخرجه أحمد وايد داود عن حبيب بن مسامة كان يقال له حبيب الروم لكثرة
مجاهدته اياهم وكان من عطاء الصحابة وقد روى نحو حديثه هذا عن عبادة بن الصامت
أخرجه الترمذى وابن ماجه وابن حبان والبداءة قال في النهاية أراد بالبداءة الفوز وبالرجعة
القول : والله أعلم :

وسلم «كان ينقل الرابع بعد الخامس والثالث بعد الخامس اذا نقل» وهذا محتمل أن يكون المراد منه ينقل بعد اخراج الخامس أي ينقله من أربعة أحماس ما يأتون به وهذا ظاهر ونرجم أبو داود عليه باب فيمن قال الخامس قبل النقل وأبدى بعضهم فيه احتمالا آخر وهو ان يكون قوله بعد الخامس أي بعد ان يفرد الخامس فعلى هذا يبقى محتملا لان ينقل ذلك من الخامس او من غير الخامس فيحمله على ان ينقل من الخامس احتمالا : وحديث ابن اسحق صريح او كالصريح : وللهديث تعلق بمسائل الاخلاص في الاعمال وما يضر من المقاصد الداخلة فيها وما لا يضر وهو موضع دقيق المأخذ. ووجه تعلقه به ان التفتيل للترغيب في زيادة العمل والمخاطرة والمجاهدة وفي ذلك مداخلة لقصد الجهاد لله تعالى الا ان ذلك لم يضرهم قطعا لفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك لهم ففى ذلك دلالة لاشك فيها على ان بعض المقاصد الخارجة عن محض التعبد لا يقدح في الاخلاص وانما الاشكال في ضبط قانونها وتميز ما يضر مداخلته من المقاصد ويقتضى الشركة المنافية للاخلاص وما لا يقتضيه ويكون تبعا لا أثر له ويتفرع عنه غير مأمثلة . وفي الحديث دلالة على ان لنظر الامام مدخلا في المصالح المتعلقة بالمال اصلا وتقديرا على حسب المصلحة على ما اقتضاه حديث حبيب بن مسلمة في الرابع والثالث فان الرجعة لما كانت اشق على الراجعين واشد لحوفهم لان العدو قد كان نذر بهم لقرهم وهو على يقظة من امرهم اتقضى زيادة التفتيل والبداة لما لم يكن فيه هذا المعنى اقتضى نقيضه ونظر الامام متقيد بالمصلحة لا على ان يكون بحسب التشبهى وحيث يقال ان النظر للامام انما يعنى هذا اعني ان يفعل ما تقتضيه المصلحة الا ان يفعل على حسب التشبهى والله اعلم

١٨ - عَنْ أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا ^(١)

حمل السلاح يجوز ان يراد به ما يضاد وضمة ويكون ذلك كناية عن القتال به وان يكون حمله ليراد به القتال ودل على ذلك قرينة قوله عليه السلام «علينا» . ويحتمل ان يراد به ما هو اقوى من هذا وهو الحمل به للضرب اى في حالة القتال والقصد بالسيف للضرب به وعلى كل حال فهو دليل على تحريم قتال المسلمين وتقليظ الامر فيه : وقوله «فليس منا» قد يقتضي ظاهره الخروج عن المسلمين لانه اذا حمل علينا على ان المراد به المسلمون كان قوله «فليس منا» كذلك : وقد ورد مثل هذا فاحتاجوا الى تأويله كقوله عليه السلام «من غشنا فليس منا» . (٢) وقيل فيه ليس مثلنا اوليس على طريقتنا او ما يشبه ذلك فان كان الظاهر كما ذكرناه دل الدليل على عدم الخروج عن الاسلام بذلك اضطررنا الى التأويل .

(١) أخرجه البخارى في غير موضع بهذا اللفظ : ومسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه .
(٢) تمام الحديث «والمسكر والخدعة في النار» أخرجه الطبرانى وأبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود . وعن أبى هريرة «من غش فليس منا» أخرجه الترمذى والله أعلم :



١٩ - عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً وَيُقَاتِلُ رِيَاءً أَى ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ قَاتَلَ لَتَسْكُنَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلَمَاءُ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١)

في الحديث دليل على وجوب الاخلاص في الجهاد وتصريح بان القتال بالشجاعة والحمية والرياء خارج عن ذلك : فاما الرياء فهو ضد الاخلاص بذاته لاستحالة اجتماعهما اعني ان يكون القتال لاجل الله تعالى ويكون بعينه لاجل للناس . واما القتال للشجاعة فيحتمل وجوها . احدها ان يكون التعليل داخلا في قصد المقاتل اى لاجل اظهار الشجاعة فيكون فيه حذف مضاف وهذا لا شك في منافاته للاخلاص . وثانيها ان يكون ذلك تعليلا لقتاله من غير دخول له في القصد بالقتال كما يقال اعطي اسكرمه ومنع لبخله أو أدى لسوء خلقه وهذا بمجرد من حيث هو هولا يجوز ان يكون مرادا بالسؤال ولا للذم فان الشجاع المقاتل في سبيل الله انما فعل ما فعل لانه شجاع غير انه ليس يقصد به اظهار الشجاعة ولا دخل لفصد اظهار الشجاعة في التعليل . وثالثها ان يكون قولنا قاتل للشجاعة انه يقاتل لكونه شجاعا فقط وهذا غير المعنى الذى قبله لان الاحوال ثلاثة حال يقصد بها اظهار الشجاعة . وحال يقصد اعلاء كلمة الله تعالى . وحال يقاتل فيها لانه شجاع الا انه لا يقصد اعلاء كلمة الله تعالى ولا اظهار الشجاعة عنه وهذا ممكن فان الشجاع الذى دهمه الحرب وكانت طبيعته المسارعة الى القتال يبدأ بالقتال لطبيعته وقد لا يستحضر احد الامرين اعني انه لغير الله تعالى او لاعلاء كلمة الله تعالى ■

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه :

وتوضيح الفرق بينهما ايضا ان المعنى الثانى لا ينافيه وجود قصد فانه يقال قاتل لاعلاء كلمة الله تعالى لانه شجاع وقاتل للرياء لانه شجاع فان الجبن مناف للقتال مع كل قصد يعرض . واما المعنى الثالث فانه ينافيه القصد لانه اوجد فيه القتال للشجاعة بقاء التجرد عن غيرها ومفهوم الحديث يقتضى انه في سبيل الله تعالى اذا قاتل لتكون كلمة الله هى العليا وليست في سبيل الله اذا لم يقاتل لذلك فعلى الوجه الاول تكون فائدته بيان ان القتال لهذه الأغراض مانع وعلى الوجه الاخير تكون فائدته ان القتال لاجل اعلاء كلمة الله تعالى شرط وقد بينا الفرق بين المعنيين وقد ذكرنا ان مفهوم الحديث الاشتراط لكن اذا قلنا بذلك فلا ينبغي ان يضيق فيه بحيث يشترط مقارنته اساعة شروعه في القتال بل يكون الامر اوسع من ذلك ويكتفي بالقصد العام لتوجهه الى القتال وقصد الخروج اليه لاعلاء كلمة الله تعالى . ويشهد لهذا الحديث الصحيح في انه يكتب للجهاد استئان فرسه وشربها في النهر من غير قصد لذلك لما كان القصد الاول الى الجهاد واقعا لم يشترط ان يكون ذلك في الجزئيات ولا يبعد ان يكون بينهما فرق الا ان الاقرب عندنا ما ذكرنا من انه لا يشترط اقتران القصد باول الفعل المخصوص بعد ان يكون القصد صحيحا في الجهاد لاعلاء كلمة الله تعالى دفعا للخرج والمشقة فان حالة الفزع حالة دهش وقد يأتى على غفلة فالتزام حضور الخواطر في ذلك الوقت حرج ومشقة ■

ثم ان الحديث يدل على ان المجاهد في سبيل الله هو من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا والمجاهد لطلب ثواب الله تعالى والنعيم المقيم مجاهد في سبيل الله ويشهد له فعل الصحابي وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « قوموا الى جنة عرضها السموات والارض » فالقى الثمرات التي كن في يده وقاتل حتى قتل : وظاهر ان هذا قاتل لثواب الجنة والشرعية كلها طافحة بان الاعمال لاجل الجنة اعمال صحيحة غير معلولة لان الله تعالى ذكر الجنة وما اعد فيها للعاملين ترغيبا للناس في العمل ومحال ان يرغبهم للعمل للثواب ويكون ذلك معلولا مدخولا اللهم الا ان يدعى ان غير هذا المقام أعلى منه فهذا قد يتسامح فيه واما ان يكون

علة في العمل فلا : فاذا ثبت هذان المقاتل لثواب الله والجنة مقاتل في سبيل الله تعالى فالواجب ان يقول احد الأمرين اما ان يضاف الى هذا المقصود داعي القتال لاعلاء كلمة الله تعالى ما هو مثله او ما يلزمه كالقتال لثواب الله تعالى . واما ان يقال المقصود بالكلام وسياقه بيان ان هذه المقاصد متنافية للقتال في سبيل الله فان السؤال انما وقع عن القتال لهذه المقاصد وطلب بيان ان هذه في سبيل الله تعالى امر لا يخرج الجواب عن قصد السؤال بعد بيان منافاة هذه المقاصد للجهاد في سبيل الله وبيان ان هذا القتال لاعلاء كلمة الله تعالى هو قتال في سبيل الله مما لا يتنافى ولا يضاد الاخلاص كالقتال لطلب الثواب والله أعلم : وأما القتال حمية فالحمية من فعل القلوب ولا يقتضي ذلك الا ان يكون مقصودا للفاعل إما مطلقا وإما في مراد (١) الحديث ودلالة السياق حينئذ يكون قادحاً في القتال في سبيل الله تعالى اما لانصرافه الى هذا الغرض وخروجه عن القتال لاعلاء كلمة الله تعالى واما لمشاركته المشاركة القادحة في الاخلاص ومعلوم ان المراد بالحمية الحمية لغير دين الله وبهذا يظهر لك ضعف الظاهرية في مواضع كثيرة . يتبين ان الكلام يستدل على المراد منه بقرائنه وسياقه ودلالة الدليل الخارج على المراد منه وغير ذلك *

فان قلت فاذا حملت قوله « قاتل للشجاعة » اى لاظهار الشجاعة في الفائدة في قولهم بعد ذلك « يقاتل رياء » قلت يحتمل ان المراد بالرياء اظهار قصده للرجبة في ثواب الله تعالى والمسارة للقربات وبذل النفس في مرضاة الله تعالى والمقاتل لاظهار الشجاعة مقاتل لغرض دنيوى وهو تحصيل المحمدة والثناء من الناس عليه بالشجاعة والمقصود ان مختلفان الاتري ان العرب في جاهليتها كانت تقاتل للحمية واظهار الشجاعة ولم يكن لها قصد في المراآة باظهار الرغبة في ثواب الله تعالى والدار الآخرة فافترق القصدان . وكذلك ايضا القتال للحمية مخالف للقتال للشجاعة والقتال للرياء لان الاول قتال لطالب المحمدة بخلق الشجاعة وصفتها وانها قائمة بالمقاتل وسجية له والقتال للحمية قد لا يكون كذلك وقد يقال الجبان حمية لقومه او لحريمه : مكروهه لا بطل : والله اعلم :

« ١ » هكذا الاصل وهو غير ظاهر المعنى فتدبر

كتاب العتق^(١)

١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ^(٢)

الكلام عليه من وجوه الأول صيغة العموم تقتضى دخول اصناف المعتقين في الحكم المذكور ومنهم المريض . وقد اختلف الناس في ذلك فالشافعية يرون انه ان خرج من الثالث جميع العبد قوم عليه نصيب الشريك وعتق عليه لان تصرف المريض في الثالث كتصرف الصحيح في كله ونقل عن احمد انه لا يقوم في حال المرض . وذكر قاضي الجماعة أبو الوليد بن رشيد المالكي عن ابن الماجشون من المالكية فيمن اعتق حصته من عبد بينه وبين شريك في المرض انه لا يقوم عليه نصيب شريكه الا من رأس ماله ان صح وان لم يصح لم يقوم في الثالث على حال وعتق منه حصته وحده . والعموم كما ذكرناه يقتضى التقويم وتخصيصه بما يحتمله الثالث مأخوذ من الدليل الدال على اختصاص تصرف المريض بالتبرعات

(١) أى هذا كتاب في بيان الأحاديث التي يستنبط منها أحكام العتق وقد تقدم الكلام عليه ألفه وشرعا في باب ما ينهى عنه في البيوع وذكر فيه ثلاثة أحاديث (٢) أخرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : ورواه الدارقطنى وزاد « ورق ما بقي » : وللهديث روايات كثيرة بينها الامام مجد الدين في كتابه منتقى الاخبار : وقد تعرض لها الشارح رحمه الله تعالى وقوله « شركا » بكسر الشين أى نصيبا : وقوله « مالا يبلغ » هكذا رواية الكتاب وفى رواية « ما يبلغ » أى شئ . يبلغ : وقوله « قوم » على صيغة المجهول . وفى رواية لمسلم والنسائى « قوم عليه قيمة عدل لاوكس ولا شطط » والوكس بفتح الواو وسكون الكاف وبالسین المهملة النقص . والشطط الجور : والله اعلم :

في الثالث . الثاني العموم يدخل فيه المسلم والكافر وللمالكية تصرف في ذلك فان كان الشريك كان والعبد كفاراً لم يلزموا بالتقويم وان كانا مسلمين والعبد كافراً فالتقويم وان كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فان اعتق المسلم كل عليه سواء كان العبد مسلماً أو ذمياً وان كانا اعتق الكافر فقد اختلفوا في التقويم على ثلاثة مذاهب الاثبات والنفي والتفريق بين أن يكون العبد مسلماً فيلزم التقويم وبين أن يكون ذمياً فلا يلزم . وان كانا كافرين والعبد مسلماً فروايتان . وللحنابلة ايضاً وجهان فيما اذا اعتق الكافر نصيبه من مسلم وهو موسر هل يسري الى باقيه وهذا التفصيل الذي ذكره يقتضي اخراج صور من هذه العمومات . أحدها اذا كان الجميع كفاراً وسببه مادل عندهم على عدم التعرض للكفار في خصوص الاحكام الفرعية . وثانيها اذا كان المعتق هو الكافر على مذهب من يرى ان لا تقويم أولاً تقويم اذا كان العبد كافراً فالأول فيرى ان الحكم عليه بالتقويم هو الكافر ولا الزام له باحكام فروع الاسلام . وأما الثاني فيرى ان التقويم اذا كان العبد مسلماً لتعلق حق العتق بالمسلم . وثالثها اذا كانا كافرين والعبد مسلماً على قول وسببه ما ذكرناه من تعلق حق المسلم بالمعتق . واعلم ان هذه التخصيصات ان اخذت من قاعدة كلية لاستند فيها الى نص معين فيحتاج الى الاتفاق عليها وان استند الى نص معين فلا بد من النظر في دلالة هذا العموم ووجه الجمع بينهما او التعارض : الثالث اذا اعتق احدهما نصيبه ونصيب شريكه مرهون وفي السراية الى نصيب الشريك اختلاف لاصحاب الشافعي وظاهر العموم يقتضي التسوية بين المرهون وغيره ولكنه ظاهر ليس بالشديد القوة لانه خارج عن المعنى المقصود بالكلام لان المقصود نبوت السراية الى نصيب الشريك على المعتق من حيث هو كذلك لامع قيام المانع فالتخالف لظاهر العموم يدعى قيام المانع من السراية وهو ابطال حق المرتهن ويقويه بان تناول اللفظ لصور قيام المانع غير قوى لانه غير مقصود والموافق لظاهر العموم يلغى هذا المعنى بان العتق قد قوى على ابطال حق المالك في العين بالرجوع الى القيمة فلان بقوى على

ابطال حق المرتن كذلك أولى واذا انفي المانع عمل اللفظ العام عمله . الرابع
اذا كاتبنا عبدانم اعتق احدهما نصيبه فيه من البحث ما قدمناه من امر العموم
والتخصيص بحالة عدم المانع والمانع ههنا صيانة الكتابة عن الابطال وههنا زيادة
امر آخر وهو ان يكون لفظ العبد عند الاطلاق متناولا للمكاتب ولا يكتفى في
هذا بثبوت احكام الرق عليه لان ثبوت تلك الاحكام لا يلزم منه تناول لفظ
العبد له عند الاطلاق فان ذلك حكم لفظي يؤخذ من غلبة الاستعمال للفظ
وقد لا يغلب الاستعمال ويكون احكام الرق ثابتة وهذا المقام انما هو في ادراج
هذا الشخص تحت هذا اللفظ وتناول اللفظ له اقرب . الخامس من اعتق نصيبه
ونصيب شريكه مدبر فيه ما تقدم من البحث وتناول اللفظ له ههنا اقوى من
المكاتب ولهذا كان الاصح من قول الشافعي عند احتجاجه انه يقوم عليه نصيب
الشريك والمانع ههنا ابطال حق الشريك من قرينة مذهب سيبويه . السادس من اعتق
نصيبه من جارية ثبت الاستيلاء في نصيب شريكه منها فالمانع من اعمال العموم
ههنا اقوى مما تقدم لان السراية تتضمن نقل الملك وأم الولد لا تقبل النقل من
مالك الى مالك عند من منع بينهما وهذا اصح وجهي الشافعية ومن يجري على
العموم يلغى هذا المانع بان الاعتراف وسرايته كالانكاح وانكاح ام الولد موجب
للقيمة و يكون التقويم سبيله سبيل غرامة المتلفات وذلك يقتضي التخصيص
بصدور امر بحمله انكاحا . السابع العموم يقتضي ان لا فرق بين عتق ماذون فيه
وغير ماذون و فرق الخيفة بين الاعتراف الماذون فيه وغير الماذون وقالوا الاضمان في
الاعتراف الماذون فيه كالمال قال لشريكه اعتق نصيبك . الثامن قوله عليه السلام
« اعتق » يقتضي صدور العتق منه واختياره له فيثبت الحكم حيث كان مختاراً
وبتفقي حيث لا اختيار اما من حيث المفهوم واما لان السراية على خلاف القياس
فيختص بمورد النص وأما لابتداء معنى مناسب يقتضي التخصيص بالاختيار
وهو أن التقويم سبيله سبيل غرامة المتلفات وذلك يقتضي التخصيص بصدور
امر بحمله انكاحا . وههنا ثلاث مراتب . مرتبة لا إشكال في وقوع الاختيار فيها .

ومرتبة لا اشكال في عدم الاختيار فيها . ومرتبة متزودة بينهما . أما الاولى فاصدار الصيغة المقتضية للعتق بنفسها ولا شك في دخولها في مدلول الحديث . وأما الثانية ومثالها ما ذا ورت بدخ قريه فعتق عليه ذلك البعض فلا سراية ولا تقويم عند الشافعية ونص عليه أيضا بعض متأخري المالكية لعدم الاختيار في العتق وسبه معاً وعن احمد رواية أنه يعتق عليه نصيب الشريك اذا كان موسراً ومن امثله أن يعجز المكاتب نفسه بعد أن اشترى شقصا يعتق على سيده فان الملك والعتق يحصل بغير اختيار السيد فهو كالوارث . وأما المرتبة الثالثة الوسطى فهي ما اذا وجد سبب العتق باختياره وهذا أيضا يختلف رتبه فنه ما يقوى فيه تنزل مباشرة السبب منزلة مباشرة المسبب كقبوله لبعض قريه في بيع أو هبة أو وصية وقد نزل الشافعية منزلة المباشر وقد نص عليه أيضا بعض المالكية في الشراء والهبة وينبغي أن يكون في ذلك مثله بعيدة عند من يرى العتق بالمثل وهو مالك واحد . ومنه ما يضعف عن هذا وهو تمييز السيد المكاتب بعد أن يشتري شقصا من يعتق على سيده فانتقل اليه الملك بالتمييز الذي هو سبب العتق وانه لما اختاره كان كاختياره لسبب العتق بالشراء وغيره فيه اختلاف بين أصحاب الشافعي . ووجه ضعف هذا عن الاول انه لم يقصد التملك وانما قصد التمييز وقد حصل الملك فيه ضمنا الا ان هذا ضعيف والاول أقوى . التاسع الحديث يقتضي الاختيار في العتق وقد نزلوه منزلة الاختيار في سبب العتق على الوجه الذي قد مناه ولا يدخل تحت اختيار ما يوجب الحكم عليه بالعتق ففرق بين اختيار ما يوجب العتق في نفس الأمر وبين اختيار ما يوجبه ظاهراً فلي هذا اذا قال أحد الشريكين لصاحبه قد أعتقت نصيبك وهما معسران عند هذا القول ثم اشترى احدهما نصيب صاحبه فانه يحكم بعتق النصيب مواخذة للمشتري باقراره وهل يسرى الى نصيبه

(١) قال بعض من صحح الكتاب لا يخفى على المتأمل ان الاول ان يقول الشارح فعل هذا اذا قال كل واحد من الشريكين لصاحبه الخ او يبقى عبارة الشارح كما قال ويحذف لفظ احدهما في قوله ثم اشترى احدهما وعبارة الشارح تصح اذا اراد بالاحد الثاني هو الاول بعينه ربه خفاء ! تنبه لذلك والله أعلم

مقتضي ما ذكرناه انه لا يسرى لانه لم يخر ما يوجب العتق في نفس الامر واما
اختار ما يوجب الحكم به ظاهرا . وقال بعض الفقهاء القدماء من الحنابلة يستحق
جميعه وهو ضعيف . العاشر الظاهر ان المراد بالعتق عتق التنجيز وأجرى الفقهاء
بحراه التعليل بالصفة مع وجود الصفة . وأما العتق الى أجل فاختلاف المالكية فيه
فالنقل عن مالك وابن القاسم أنه يقوم عليه الآن فيعتق الى أجل . وقال سحنون
ان شاء المتمسك قوم الساعة وكان جميعه حراً الى سنة وان شاء تماسك وليس له
ييمه قبل السنة الا من شريكه واذا تمت السنة قوم على مبتدي العتق عند التقويم .
الحادي عشر الشريك في الاصل مصدر لا يقبل العتق وأطلق على متعلقه وهو
المشترك ومع هذا لا بد من اضرار تقديره جزء مشترك أو ما يقارب ذلك لان المشترك
في الحقيقة هو جملة العين أو الجزء المعين منها اذا أفرد بالتعيين كاليد أو الرجل
مثلا واما النصف المشاع فلا اشتراك فيه . الثاني عشر يقتضي الحديث ان
لا يفرق في الجزء الممتق بين القليل والكثير لاجل التأكيد الواقع في سياق الشرط .
الثالث عشر اذا اعتق عضوا معينا كاليد والرجل اقتضى الحديث نبوت الحكم
المذكور فيه وخلاف ابى حنيفة رحمه الله في الطلاق جار ههنا وتناول اللفظ لهذه
الصورة أقوى من تناوله للجزء المشاع على ما قررناه لان الجزء الذي أفرد بالعتق
مشترك حقيقة يقتضي ان يكون المعتق جزءا مشتركا فيتمسك النظر فيما اذا اعتق
الجنين هل يسرى الى الأم . الرابع عشر قوله صلى الله عليه وسلم له يقتضي ان
يكون العتق منه مصادقا لنصيبه كقوله اعتقت نصيبي من هذا العبد فعلى هذا
لو قال اعتقت نصيب شريكي لم يؤثر في نصيبه ولا في نصيب الشريك على المذهبين
ولو قال للعبد الذي ملك نصفه نصفك حر واعتقت نصفك فهل يحمل على
النصف المختص به او يحمل على النصف شائما فيه اختلاف اصحاب الشافعي
وعلى كل حال فقد اعتق اما كل نصيبه أو بعضه فهو داخل تحت الحديث :
الخامس عشر هذه الرواية تقتضي نبوت هذا الحكم في العبد والامة مثله وهو
بالنسبة الى هذا اللفظ من القياس الذي في معنى الاصل الذي لا ينبغي ان ينكر .

منصف غير انه قد ورد ما يقتضي دخول الامة في اللفظ فانهم اختلفوا في الرواية فقال القمني عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما في مملوك . وكذلك جاء في رواية ابوب عن نافع . واما عبيد الله عن نافع فاختلفوا عليه ففي رواية ابي اسامة وابي نعيم عنه في مملوك كما في رواية القمني عن مالك وفي رواية بشر بن المفضل عن عبيد الله في عبد . وفي بعض هذه الروايات عموم ما . وجاء ما هو أقوى من ذلك في رواية موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عندهما انه كان يري في العبد والامة تكون بين الشركاء فيعتق أحدهما نصيبه منه يقول قد وجب عليه عتقه كله وفي آخر الحديث ينجز بذلك ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وكذلك جاء في رواية صخر بن جويرية عن نافع يذكر العبد والامة قريبا ما ذكرناه من رواية موسى وفي آخره رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم . السادس عشر قوله صلى الله عليه وسلم «وكان له مال» ان كان بالفاء فكان له مال اقتضي ذلك أن يكون اليسار معتبرا في وقت العتق وان كان بالواو احتمل أن يكون للحال وان الامر كذلك . السابع عشر قوله صلى الله عليه وسلم «له مال» يخرج عنه من لا مال له وبه قال الشافعية فيما اذا وصى احد الشريكين باعتاق نصيبه بعد موته فاعتق بعد موته فلا سراية وان خرج كله من الثلث لان المال ينتقل بالموت الى الوارث ويبقى الميت لا مال له ولا تقويم على من لا يملك شيئا وقت نفوذ العتق في نصيبه وكذا لو كان يملك كل العبد فارصى بعتق جزء منه فاعتق لم يسر . وكذا لو دبر احد الشريكين نصيبه فقال اذا امت فنصيبه منه حر وكل هذا جار على ما ذكرناه عند من قال به وظاهر المذهب عند المالكية فيمن قال اذا امت فنصيبه منه حر انه لا يسرى . وقيل انه يقوم في ثلثه وجعله موسرا بعد الموت . الثامن عشر اطلق الثمن في هذه الرواية والمراد القيمة فان الثمن ما اشترى به العين وانما يلزم بالقيمة لا بالثمن وقد تبين المراد في رواية بشر بن المفضل عن عبيد الله ما يبلغ ثمنه فيقوم عليه قيمة عدل . وفي رواية عمرو بن دينار عن سالم عن ابيه «ايعابد كان بين اثنين فاعتق أحدهما نصيبه فان كان موسرا فانه يقوم عليه بأعلى القيمة او قال قيمة لا

وكس ولا شطط» وفي رواية ايوب «من كان له من المال ما يبلغ ثمنه بقيمة العبد» وفي رواية موسى «يقوم قيمة العبد» وفي هذا ما يبين ان المراد بالثن القيمة. التاسع عشر قوله صلى الله عليه وسلم «مال يبلغ ثمن العبد» يقتضي تعليق الحكم في مال يبلغ ثمن العبد فاذا كان المال لا يبلغ كمال القيمة ولكن قيمة بعض النصيب ففي السراية وجهان لاصحاب الشافعي فيمكن ان يستدل من لا يرى السراية بمفهوم هذا اللفظ ويؤيده بان في السراية تبعيضا للملك الشريك عليه والاصح عندهم السراية الى القدر الذي هو موسر به تحميلا للحرية بقدر الامكان والمفهوم في مثل هذا ضعيف. العشرون اذا كان يملك ما يبلغ كمال القيمة الا ان عليه ديناً يساوي ذلك او يزيد عليه فهل يثبت الحكم في السراية والتقويم فيه الخلاف الذي في منع الدين الزكاة. ووجه الشبه بينهما اشتراكهما في حق الله عز وجل مع ان فيهما حقاً لآدمي. ويمكن ان يستدل بالحديث من لا يرى الدين مانعاً ههنا آخذاً بالظاهر ومن يرى الدين مانعاً يخص هذه الصورة بالمانع الثاني يقيمه فيها والمالكية على أصلهم يرون من عليه دين بقدر ماله فهو معسر * الحادي والعشرون يقتضي الخبر انه مهما كان للمعتق ما يفي بقيمة نصيب شريكه فيقوم عليه وان لم يملك غيره هذا الظاهر والشافعية أخرجوا قوت يومه وقوت من يلزمه نفقته ودست نوب وسكني يوم والمالكية اختلفوا فقليل باعتبار قوت الايام وكسوة ظهره كما في الديون التي عليه ومتاع منزله الذي يسكن فيه وشواربته. وقال أشهب منهم انما يترك له ما يواريه ابعلاته * الثاني والعشرون اختلف العلماء في وقت حصول العتق عند وجود شرائط السراية الى الباقي وللشافعي ثلاثة أقوال : أحدها وهو الأصح عنه انه يحصل بنفس الاعتاق وهي رواية عن مالك : الثاني ان العتق لا يحصل الا اذا ادي نصيب الشريك وهو ظاهر مذهب مالك . الثالث ان يتوقف فان أدى القيمة بان حصول العتق من وقت الاعتاق والابان انه لم يعتق والفاظ الحديث المذكورة مختلفة عند الرواة ففي بعضها قوة لمذهب مالك وفي بعضها ظهور لمذهب الشافعي وفي بعضها احتمال متقارب. والفاظ هذه

الرواية تشعر بما قاله مالك . وقد استدلل بها على هذا المذهب لانها تقتضى ترتيب
التقويم على عتق النصيب وتعقيب الاعطاء وعتق الباقي للتقويم فهذا الترتيب بين
الاعطاء وعتق الباقي للتقويم فالتقويم اما ان يكون راجعا إلى ترتيب في الوجود او إلى
ترتيب في المرتبة والثاني باطل لان عتق النصيب الباقي علي قول السراية بنفس الاعطاء
الاول امام اعتناق الاول أو عقبيه فالتقويم ان أریده به الامر الذى يقوم به الحاكم
والمقوم فهذه متأخر في الوجود عن عتق النصيب والسراية معا فلا يكون عتق الشريك
مرتبا على التقويم في الوجود مع ان ظاهر اللفظ يقتضيه وان اريد بالتقويم وجوب
التقويم مع ما فيه من المجاز فالتقويم على هذا التفسير مع العتق والاول متقدم
على الاعطاء وعتق الباقي فلا يكون عتق الباقي متأخرا عن التقويم بهذا التفسير
لكنه متأخر على ما دل عليه ظاهر اللفظ فاذا بطل الثاني تعين الاول وهو ان
يكون عتق الباقي راجعا الى الترتيب في الوجود أى يقع اولا التقويم ثم الاعطاء
وعتق الباقي وهو مقتضى مذهب مالك الا انه يبقى علي هذا احتمال ان يكون
وعتق مطوقا على قوم لا على أعطى فلا يلزم تأخر عتق الباقي على الاعطاء ولا
كونه معه في درجة واحدة فعليك بالنظر في أرجح الاحتمالين اعني عطفه على
اعطى أو عطفه على قوم وأقوى منه رواية عمر بن دينار عن سالم عن أبيه اذ فيها
« فان كان موسرا فانه يقوم عليه باعلي القيمة او قال قيمة لا وكس ولا شطط ثم يقوم
لصاحبه حصته ثم يعتق » فجاء بالقيمة ثم المقتضية ترتيب العتق على الاعطاء (١) والتقويم .
وأما ما يدل ظاهره لمذهب الشافعي فرواية حماد بن زيد عن ايوب عن نافع عن ابن
عمر « من اعتق نصيبا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق »
واما ما في رواية بشر بن المفضل عن عبيد الله فيما جاء فيها « من اعتق شركا له في عبد
فقد عتق كله ان كان للذي اعتق نصيبه من المال ما يبلغ ثمنه يقوم عليه قيمة عدل
فيدفع الى شركائه انصباهم ويحلى سبيله » فان في اوله ما يستدل به لمذهب الشافعي

(١) ينظر من اين جاء الاعطاء فانه لازم له في هذه الرواية وكان الاولى الاقتصار على التقويم
الا ان يراد بقوله ثم يقوم لصاحبه حصته اعطاء اياه بعد ان ذكر التقويم الحقيقي اولا استقام:

لقوله فقد عتق كله فان ظاهره يقتضي تعقيب عتق كله لاعتناق النصيب وفي آخره ما يشهد لمذهب مالك فانه قال يقوم قيمة عدل فيدفع الى شركائه انصباؤهم ويخلى سبيله تفسير كونه عتق كله بان يقوم عليه قيمة عدل فيدفع فيتبع اعتناق النصيب التقويم ودفع القيمة للشركاء عقيب التقويم وذكر تخلية السبيل بعد ذلك بالواو: والذي يظهر لي في هذا ان ينظر الى هذه الطريق ويخرجها فاذا اختلفت الروايات في مخرج واحد أخذنا بالاكثر فلاكثر او الاحفظ فالا حفظ ثم نظرنا في اقربها دلالة على المقصود فعمل به . واقوي ما ذكرنا لمذهب مالك لفظه ثم واقوي ما ذكرنا لمذهب الشافعي رواية حماد . وقوله ■ من اعتق نصيبا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمنه بقيمة عدل فهو عتيق » لكنه يحتمل ان يكون المراد ان ما له الى العتق او ان العتق قد وجب له وتحقق : واما قضية وجوبه بالنسبة الى تعجيل السراية او توقعها على الاداء فمحتمل فاذا آل الحال الى هذا فالواجب النظر في اقوى الدلائل واطهرها دلالة ثم على التراخي للعتق عن التقويم والاعطاء او دلالة لفظه عتيق على تنجيز العتق هذا بعد ان يجري ما ذكرنا من اختلاف الطرق او اتفاقها . الثالث والعشرون يمكن ان يستدل به من يرى السراية بنفس الاعتناق على عكس ما قدمناه في الوجه قبله وطريقه ان يقال لو لم تحصل السراية بنفس الاعتناق لما تعينت القيمة جبرا للاعتناق ولكن تعينت فالسراية حاصلة بالاعتناق . بيان الملازمة انه اذا تاخرت السراية عن الاعتناق وتوقفت على التقويم فاعتق الشريك الآخر نصيبه نقد واذا نقد فلا تقويم فلو تاخرت السراية لم يعين التقويم لكنها متعينة للحديث . الرابع والعشرون اختلف الحنفية في تجزى الاعتناق بعد اتفاقهم على عدم تجزى العتق فابو حنيفة يرى التجزى في الاعتناق (١)

(١) تجزى الاعتناق ان يمتق بعض الشركاء نصيبه ثم يمتق الآخر النصيب الآخر فهذا يتجزى عند أبي حنيفة لا عند صاحبيه وأما العتق فهو الحاصل بالاعتناق فلا يتجزى بل يسري الى نصيب الآخر وكان الفائدة في ذلك ان الولاء يكون لها في الصورة الاولى وهذا الكلام انما هو في العبد المشترك وأما لو كان العبد لواحد فاعتق بعضه فقتل أبو حنيفة وأهل الظاهر يمتق منه ذلك القدر ويسمى في الباقي وهو تولي طائوس وحماد وجهوز العلماء انه يمتق

وصاحبه لا يريانه وانبني على مذهب ابى حنيفة ان للساكت ان يعتق لبقاء الملك
ويضمن شريكه لانه جفي على ملكه بالافساد واستسعى العبد لانه ملكه هذا
في حال يسار المعتق فان كان في حال اعساره سقط التضمن وبقي الامر ان
الآخران . وعند ابى يوسف ومحمد لما يتجز الاعتاق وعتق كله ولا يملك اعتاقه
فلهما ان يستدلا بالحديث من جهة ما ذكرناه من تعيين القيمة فيه ومع تجزى الاعتاق
لا يتعين القيمة . الخامس والعشرون الحديث يقتضى وجوب القيمة على معتق
النصيب اما صريحا كما في بعض الروايات يقوم عليه قيمة عدل فيدفع لشركائه
حصصهم وأما دلالة سياقه فلا يشك فيها كما في رواية أخرى وهذا يرد مذهب من
يرى ان باقى العبد معتق لبيت مال المسلمين وهو قول مروى عن ابن سيرين
مقتضاه التقويم على الموسر وذكر بعضهم قولاً آخر انه ينفذ عتق من اعتق وبقية
من لم يعتق على نصيبه يفعل فيه ماشاء وبه قال عبد الرحمن بن يزيد قال كان بيني
وبين الأسود غلام شهد القادسية وابلى فيها فارادوا عتقه وكنت صغيرا فذكر
ذلك الأسود لعمر فقال اعتقوا اتم ويكون عبد الرحمن على نصيبه حتى يرغب
في مثل ما رغبت فيه او ياخذ نصيبه . وفي رواية عن الأسود قال كان لي ولاخوتي
غلام ابلى يوم القادسية فاردت عتقه لما صنع فذكرت ذلك لعمر فقال لا تفسد
عليهم نصيبهم حتى يبلغوا فان رغبوا فيما رغبت فيه والام يفسد عليهم نصيبهم
قال بعضهم لو رأي التضمنين لم يكن ذلك افسادا لنصيبهم والاسناد صحيح غير ان
في اثبات قول بعدم التضمنين عند اليسار بهذا نظرا وعلى كل تقدير فالحديث
يدل على التقويم عند اليسار المذكور فيه . السادس والعشرون قوله « قوم عليه
قيمة عدل » يدل على اعمال الظنون في باب القيم وهو امر متفق عليه لا متنازع
النص على الجزئيات من القيم في طول مدة الزمان . السابع والعشرون استدلال به

جيمه وحجتهم ما أخرجه ابوداود من حديث أبى المليح عن أبيه « ان رجلا اعتق شقصا له من
غلام فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ليس لله شريك » وفي رواية فاجاز
عتقه = وأخرجه النسائي بأسناد قوى وأخرجه احمد بأسناد حسن عن سمرة بمعناه والقياس على
عتق الشقص وهو من قياس الأولى !

على ان ضمان المتلفات التي ليست من ذوات الامثال بالقيم لا بالمثل صورة. الثامن والعشرون اشتراطه قيمة العدل يقتضى اعتبار ما يختلف به القيمة عرفاً من الصفات التي يعتبرها الناس . التاسع والعشرون فيه تصريح بعق نصيب الشريك المعتق بعد اعطاء شركائه حصصهم وقال يونس هو ابن يزيد عن ربيعة سألته عن عبد بين اثنين فاعتق أحدهما نصيبه من العبد فقال ربيعة عتقه مردود فقد حمل على انه يمنع عتق المشاع . الثلاثون ظاهره تعليق العتق باعطاء شركائه — صهم لانه رتب على العتق التقويم بالفاء ثم على التقويم بالفاء الاعطاء والعتق وعلى قولنا انه يسرى بنفس العتق لا يتوقف بالعتق على التقويم والاعطاء وقد اختلفوا في ذلك على ثلاثة اقوال . أحدها انه يسرى الى نصيب الشريك بنفس العتق . والثاني يعتق باعطاء القيمة . والثالث انه موقوف فان اعطى القيمة ثبتت السراية من وقت العتق وهذا القول قد لا ينافيه لفظ الحديث . الحادى والثلاثون قوله « والافتقد عتق منه ماعتق » فهم منه عتق ماعتق فقط لان الحكم السابق يقتضى عتق الجميع عن عتق الموسر فيكون عتق المعسر لا يقتضيه نعم يبقئ ههنا هل يقتضى بقاء الباقي من العبد على الرق أو يستعسى العبد فيه نظر . والذين قالوا بالاستسعاء منه منع بعضهم ان يدل الحديث على بقاء الرق في الباقي وانه انما يدل على عتق النصيب فقط . ويؤخذ حكم الباقي من حديث آخر وسياتي الكلام في ذلك ان شاء الله تعالى ■

(١) لانه رتب على الفعل التقويم ثم على التقويم بالفاء الاعطاء والعتق : والله اعلم

٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ
 مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ خُلَاصَتُهُ كُلُّهُ مِنْ مَالِهِ فَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ ثُمَّ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ
 مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ ^(١)



فيه عشر مسائل . المسئلة الاولى في تصحيحه وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما
 وحسبك بذلك فقد قالوا انه اعلى درجات الصحيح والذين لم يقولوا بالاستسعاء
 تعاملوا في تضعيفه بتعاملات لا يقتصر على النقل ولا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع
 التي يحتاجون الى الاستدلال باحاديث ترد عليهم فيها مثل تلك التعاملات فلنقتصر
 على هذا القدر ههنا في الاعتماد على تصحيح الشيخين وترك البسط فيه الى موضع
 البسط . المسئلة الثانية قوله صلى الله عليه وسلم « من مملوك » بمم الذكر والانثى
 مما يخلاف الرواية الاخرى في عبد على ان بعض الناس ادعي ان لفظ العبد يتناول
 الذكر والانثى ونقل عبدا وعبدة وهذا الى خلاف مراده أقرب منه الى مراده
 على انه قد يتعسف متعسف ولا يرى ان لفظ المملوك يتناول المملوكة . المسئلة الثالثة
 قوله عليه السلام (فعليه خلاصه) يشعر بانه لا يسري بنفس العتق لانه قد يخلص
 على هذا التقدير لا بنفس العتق واللفظ يشعر باستقبال خلاصه الا ان يقدر محذوف
 كما يقال فعليه عوض خلاصه أو ما يقارب هذا . المسئلة الرابعة قوله عليه السلام

(١) أخرجه البخارى من وجوه كثيرة وطرق مختلفة : ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه
 والامام احمد بن حنبل . وقوله « شقصا » بكسر الشين وسكون القاف وبالصاد المهملة هو
 النصيب قليلا وكثيرا وقيل هو القليل في كل شئ ويقال الشقيص ايضا بزيادة الياء مثل نصف
 ونضيف . وقوله « ثم استسعى » الخ اختلف في رفعها فذهب بعض العلماء الى انها مدرجة وذهب
 بعضهم الى انها غير مدرجة وبين الخافض في الفتح من قال بكل منهما ورجح عدم الادراج
 بكلام مسهب مفيد مع بيان اوجه الجمع بين الروايات في هذا الباب وقد نقل بعضه شارح بلوغ
 المرام ورجح الشارح ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى عدم الادراج هنا والله أعلم :

■ فعليه خلاصه كله « هذا يراد به الكل من حيث هو دال على الكل المجموعى لان بعضه قد يخلص بالعتق للشريك والذي يخلصه كله من حيث هو كل قيمة العتق . المسئلة الخامسة قوله عليه السلام « فى ماله » يستدل به على خلاف ما حكى عنى يقول انه يعتق من بيت مال المسلمين وهو يروى عن ابن سيرين . المسئلة السادسة قد يستدل به لمن يقول ان الشريك الذى لم يعتق أولا ليس له ان يعتق بعد عتق الاول اذا كان الاول موسرا لانه لو اعتق ونفذ لم يحصل الوفاء بكونه خلاصه من ماله لكن يرد عليه لفظ ذلك الحديث فان كان من لوازم عدم صحة عتقه ان يسرى بنفس العتق الى المعتق الاول فيكون دليلا على السراية بنفس العتق ويبقى النظر فى الترجيح بين هذه الادلة وبين الدلالة التى قدمناها من قوله صلى الله عليه وسلم « قوم عليه قيمة عدل وأعطى شركاءه حصصهم فعتق عليه العبد » فان ظاهره ترتب العتق على اعطاء القيمة فالى الدليلين كان اظهر عمل به . المسئلة السابعة قوله عليه السلام « فعليه خلاصه كله من ماله » يقتضى عدم استسماه العبد عند يسار المعتق . المسئلة الثامنة قوله عليه السلام « فان لم يكن له مال » ظاهره النفى العام للمال وانما يراد به ما يؤدى الى خلاصه . المسئلة التاسعة قوله عليه السلام ■ استسعى العبد « أى الزم السعى فيما يفك به باقى رقبته من الرق وشرط مع ذلك أن يكون غير مشقوق عليه . وفى ذلك الحوالة على الاجتهاد والعمل بالظن فى مثل هذا كما ذكرناه فى مقدار القيمة . المسئلة العاشرة الذين قالوا بالاستسماه فى حالة عسر المعتق هذا مستندهم فعارضه مخالفوهم بما قلناه أولا من قوله صلى الله عليه وسلم « والا فقد عتق منه ماعتق » والنظر بعد الحكم بصحة الحديث يتحصرفى تقديم إحدى الدلاتين على الاخرى أعنى دلالة قوله عتق منه ماعتق على رق الباقي ودلالة استسعى على لزوم الاستسماه فى هذه الحالة والظاهر ترجيح هذه الدلالة على الاولى (١) ■

(١) قد جمع بين الروایتين بان معنى قوله « والا فقد عتق منه ماعتق » ليس معناه ان يستمر ملك الشريك الذى لم يعتق وانما المعنى انه عتق منه ماعتق باعتاق مالك الحصة وحصة الشريك يعتق بالسعاية فيعتق العبد بعد تسليم ماعليه ويكون كالمكاتب وهذا هو الذى جزم به البخارى وقد جمع البيهقى بغير ذلك والله تعالى أعلم :

باب بيع المدبر^(١)

١ -  عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ دَبَّرَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ: وَفِي لَفْظٍ بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَبَاعَهُ بِمَا نِائَةِ دَرَاهِمٍ ثُمَّ أَدْسَلَ بِتَمَنِّهِ إِلَيْهِ ^(٢)

(١) اي هذا باب في حكم المدبر : وهو اسم مفعول وهو الرقيق الذي علق بتمقه بموت ماله سمي بذلك لان ماله كدبر دنياه وآخرته أما دنياه فاستمرار انتفاعه بخدمة عبده وأما آخرته فتحصيل ثواب العتق : وذكر في الباب حديثا واحدا : ولا خلاف بين العلماء في مشروعية التدبير وإنما الخلاف هل ينفذ من رأس المال او من الثلث فذهب الشافعي ومالك والجمهور انه يحسب من الثلث وهو مروى عن علي وابن عمر . واستدلوا بما رواه الدارقطني مرفوعا بلفظ « المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث » وفي اسناده عبيدة بن حسان وهو منكر الحديث لكننه معتضد بالقياس على الوصية . وذهب ابن مسعود والحسن البصري وابن المسيب والنخعي وداود ومسروق الى انه ينفذ من رأس المال قياسا على الهبة وسائر الاشياء التي يخرجها الانسان من ماله الى حال حياته واعتقدوا عن الحديث الذي احتج به الجمهور بما فيه من المقال المتقدم : ولا شك ان هذا الحكم اشبه بالوصية منه بالهبة لما بينه وبين الوصية من المشابهة التامة والله أعلم :

(٢) خرجه البخاري بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم والاثام احمد بن حنبل : وقوله « دبر رجل من الأنصار غلاما له » أي قال له انت حر بعد موتى وسمي هذا تدبرا لانه يحصل العتق فيه في دبر الحياة : والرجل الأنصاري اسمه أبو مذكور واسم الغلام المدبر يعقوب : وقوله « باعه بثمانيه درهم » يدل لمن قال بجواز بيع المدبر قبل موت سيده وهو مذهب الشافعي ومن وافقه : واستدلوا على ذلك أيضا بالقياس على الموصى بتمقه فانه يجوز بيعه بالاجماع : قال النووي ومن جوز بيعه عائشة وطلوس وعطاء والحسن ومجاهد واحمد واسحق وأبو ثور وداود رضي الله عنهم : وقال أبو حنيفة ومالك رضي الله عنهما وجمهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين ورحمهم الله تعالى لا يجوز بيع المدبر قالوا وإنما باعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دين كان على سيده وقد جاء في رواية للنسائي والدارقطني « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اقتض به دينك » قالوا وإنما دفع اليه ثمنه ليقتض به دينه : والله أعلم !

أختلف العلماء في بيع المدبر ومن منع من بيعه مطلقا فالحديث حجة عليه لان المنع الكلي يناقضه الجواز الجزئي . وقد دل الحديث على بيع المدبر بضميمة فهو يناقض المنع من بيع كل مدبر . وأما من أجاز بيع المدبر في صورة من الصور فاذا احتج عليه بهذا الحديث من يري جواز بيع كل مدبر يقول انا أقول به في صورة كذا والواقعة واقعة حال لا عموم لها فيجوز أن يكون من الصور التي أقول بجواز بيعه فيها فلا يقوم على حججة في المنع من بيعه مطلقا في غيرها كما يقول مالك رحمه الله في جواز بيعه في الدين على التفصيل المذكور في مذهبه والمنقول عن غير مالك جواز بيعه مطلقا والله سبحانه وتعالى أعلم * وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم والحمد لله الذي أعان على تمامه وأظفر الطالب بتمام سؤاله ومرامه وهو الحمد أبدأ والمشكور سرمداً ■

تم بعون الله وحسن توفيقه طبع الجزء الرابع من احكام الاحكام شرح عمدة الاحكام للعلامة المجتهد المحدث الفقيه الشيخ أبي الفتح تقي الدين المشهور بابن دقيق العيد وبه ينتهي الكتاب وذلك في ٢٥ رجب سنة ١٣٤٤ هجرية على صاحبها أفضل صلاة وأزكى تحية على يد الفقير الى مولاه الغني محمد منير الدمشقي الأزهري مدير وصاحب ادارة الطباعة المنيرية بمصر الحمية وصلى الله على رسولنا محمد وآله وصحبه وتابعيه ومن كان بشرعه من العاملين ■



صحيفة	صحيفة
٢	باب الوصايا وفيه حديث ابن عمر « قال ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه » الخ
٢	تعريف الوصايا وبيان من خرج الحديث من الائمة
٣	مذاهب العلماء في حكم الوصية وادلة كل وتحقيق ذلك
٥	استنباط احكام من الحديث
٦	حديث سعد بن أبي وقاص « جاءني رسول الله يعوذني في عام حجة الوداع » الخ وبيان من اخرجه من الائمة
٦	ترجمة سعد بن أبي وقاص
٨	ترجمة سعد بن خولة
٩	الكلام على ما زاد على الثلث في الوصية
٩	أجماع العلماء على ان من مات وله وارث لا تنفذ وصيته بما زاد على الثلث الا باجازته أو أجمعوا على تقوذه في جميع ماله باجازته واختلافهم فيمن لا وارث له
١٠	الاحكام المستنبطة من الحديث
١٠	ويؤخذ من الحديث ان الثواب في الاتفاق مشروط بصحة النية في ابتغاء وجه الله تعالى
١١	الفوائد المستنبطة من الحديث سوى مانبه عليه الشارح - كالحث على
١٢	صلاة الارحام والشفقة على الورثة وان الاعمال يزداد الامر فيها بقصد الطاعة الخ
١٢	الحديث الثالث « الثلث والثلث كثير » وبيان من خرج الحديث من الائمة
١٣	اجماع العلماء على أن الوصية بالثلث جائزة
١٣	أختلاف العلماء في القدر الذي يوصي به أقل من الثلث
١٣	فوائد — (الاولى) من أوصى بثلث ماله في الاسلام
١٤	(الثانية) أختلاف العلماء في الثلث الموصى به هل يحسب من جميع المال أو مما علمه دون ما خفي عليه
١٤	الثالثة — طلب الوصية حال الصحة (باب الفرائض)
١٤	الحديث الاول « الحقوا الفرائض باهلها » الحديث
١٥	من خرج الحديث من الائمة معنى الفريضة لغة وشرعا
١٥	انقسام الوصية عند الشافعية الى ثلاثة أقسام
١٦	تقديم الاقرب من المعصيات
١٦	الحديث الثاني « لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر » الخ

صفحة	صفحة
٢٣	دلالة الحديث على انقطاع التوارث
٢٤	بين المسلم والكافر
٣٤	١٧ من خرج الحديث من الائمة
٢٥	سبب ذكر الحديث
٢٦	اتفاق العلماء على عدم أرث الكافر
٢٧	المسلم واختلافهم في أرث المسلم الكافر
٢٨	١٨ أختلاف العلماء في بيع دور مكة
٢٩	١٩ الحديث الثالث - النهي عن بيع الولاء وهبته
٣٠	١٩ من خرج الحديث من الائمة
٣١	الكلام على الولاء وأحكامه
٣٢	٢٠ الحديث الرابع - حديث بريرة
٣٣	- وأن فيه ثلاث سنن الحديث
٣٤	٠٠ وفيه اما الولاء لمن اعتق
٣٥	من خرج الحديث من الائمة
٣٦	٢٠ شرح بعض الالفاظ الغريبة في الحديث
٣٧	٠٠ الاحكام المستنبطة من الحديث
٣٨	(كتاب النكاح)
٣٩	٢١ الحديث الاول ■ يامعشر الشباب
٤٠	من استطاع منكم الباءة فليتزوج
٤١	الحديث
٤٢	من خرج الحديث من الائمة
٤٣	٢١ معنى النكاح لغة وشرعا
٤٤	٢٢ تفسير معنى الاستطاعة في الزواج
٤٥	وبم تكون
٤٦	
٤٧	
٤٨	
٤٩	
٥٠	
٥١	
٥٢	
٥٣	
٥٤	
٥٥	
٥٦	
٥٧	
٥٨	
٥٩	
٦٠	
٦١	
٦٢	
٦٣	
٦٤	
٦٥	
٦٦	
٦٧	
٦٨	
٦٩	
٧٠	
٧١	
٧٢	
٧٣	
٧٤	
٧٥	
٧٦	
٧٧	
٧٨	
٧٩	
٨٠	
٨١	
٨٢	
٨٣	
٨٤	
٨٥	
٨٦	
٨٧	
٨٨	
٨٩	
٩٠	
٩١	
٩٢	
٩٣	
٩٤	
٩٥	
٩٦	
٩٧	
٩٨	
٩٩	
١٠٠	

صحيفة	صحيفة
كنت عنده فطلقني فبت طلاق»	تحریمها
الخ و بیان من خرجہ	٣٢ حديث أبي هريرة « قال رسول
المطلقة ثلاثا لا ترجع الى زوجها	الله لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا
٤٠ الاول الا بعد ان تزوج غيره	بين المرأة وخالتها ■ وبيان من
وتذوق عسيلته ويزوق عسيلتها :	خرجه
الحديث الحادي عشر اقامة الزوج	٣٢ جمهور العلماء على تحريم الجمع بين
عند البكر سبعا وعند الثيب ثلاثا	المرأة وعمتها او خالتها
من خرج الحديث من الائمة	٣٣ حديث عتبة بن عامر « ان احق
٤١ قول الصحابي من السنة كذا له	الشروط ان توفوا به ما استحلتم به
حكم المرفوع - اختلاف اهل العلم	القروج ■ وبيان من خرجہ
في أن مدة الاقامة مستحبة أو واجبة	واقوال العلماء في الوفاء بالشروط
الحديث الثاني عشر - اذا دخل قال	وادلة كل وتحقيق المقام
٤٣ عند الجماع « بسم الله اللهم جنبنا	٣٤ حديث عبدالله بن عمر « ان رسول
الشيطان ■ من خرجہ من الائمة	الله نهى عن الشغار ■ الخ وبيان
٤٣ الاحكام المستنبطة من الحديث	من خرجہ
٤٤ الحديث الثالث عشر - « اياكم	٣٤ تفسير الشغار لغة وشرعا
والدخول على النساء » الحديث	٣٦ حديث علي ■ ان النبي نهى عن
بيان من خرجہ من الائمة	نكاح المتعة يوم خيبر ■ وبيان
٤٤ الحديث دليل على تحريم الخلوة	من خرجہ
بالاجنبيات	٣٦ تفسير المتعة وأقوال العلماء في ذلك
٤٤ معنى الجمو - واتفاق اهل الائمة	٣٧ حديث أبي هريرة ■ لا تنكح
على ان الجمو قريب زوج المرأة	الايم حتى تستامر ولا تنكح البكر
باب الصداق	حتى تستأذن ■ الخ وبيان من
٤٥ الحديث الاول - اعتاق النبي صلى	خرجه وكلام العلماء في هذا
الله عليه وآله وسلم صفيية وجعل	٣٨ حديث عائشة « جاءت امرأة
عتقها صداقها ■	رقاعة القرظي الى النبي فقالت

صحيفة	صحيفة
٤٥	معنى الصداق لغة وشرعا
٤٥	من خرج الحديث من الاثمة
٤٥	معنى قوله وجعل عتقها صداقها
	وانه يحتمل وجهين ومذاهب
	العلماء في ذلك
٤٥	نبذة وجيزة عن أم المؤمنين صفية
٤٦	الاحكام المستنبطة من الحديث
٤٧	الحديث الثاني - هبة المرأة نفسها
	لرسول صلى الله عليه وآله وسلم
	وصحة الزواج على أن يكون المهر
	شيئاً من القرآن
٤٧	من خرج الحديث من الاثمة
	الاحكام المستنبطة من الحديث
٤٨	اختلاف مذاهب العلماء في أقل
	المهر
٤٩	الزواج على كون المهر شيئاً من القرآن
٥٠	الحديث الثالث - طلب الوليمة
	للزواج
٥٠	من خرجه من الاثمة
٥٠	اختلاف العلماء في استعمال الصفرة
	في الاحية والثياب
٥١	استحباب الدعاء للمتزوج
	اختلاف مذاهب العلماء في وليمة
	العرس
٥١	الاختلاف في مقدار نواة الذهب
٥٢	كتاب الطلاق
٥٢	الحديث الاول - طلاق ابن عمر
	امراته وهي حائض وأمر النبي
	صلى الله عليه وآله وسلم له بمراجعته
	حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فان
	بداله ان يطلقها بعد فليطلقها قبل
	أن يجامعها
٥٢	من خرج الحديث من الاثمة
	اختلاف العلماء في مراجعة الحائض
	المطلقة
٥٣	الاحتمالات في سبب مراجعة
	الحائض المطلقة
٥٣	ترك الاستفصال ينزل احياناً منزلة
	العموم في المقال
٥٥	الاحكام المستنبطة من الحديث
	هل الامر بالشئ أمر بذلك الشئ
	أم لا
٥٤	الحديث الثاني - عدة المطلقة
	واين تمتد
٥٤	جمهور العلماء على ان وقوع الطلاق
	في الحيض معتد به
٥٥	من خرج الحديث من الاثمة
	الاجماع على وقوع الطلاق في
	غيبة المرأة
٥٥	الخلاف في اسم صاحب الواقعة
	اختلاف العلماء في السكنى
٥٦	الاختلاف في اسم ام شريك ونسبها

صحيحة	صحيحة
٦٢ من خرج الحديث من الائمة	٥٦ هل للمرأة النظر للاعمى
الاحكام المستنبطة من الحديث	٥٧ الاحكام المستنبطة من الحديث
٦٣ الحديث الرابع - في عدم اکتحال	٥٧ المواضع التي لا يعد القدح فيها غيبة
المرأة المتوفى عنها زوجها وهي معتدة	٥٨ (باب العدة)
٦٣ من خرج الحديث من الائمة	٠٠ الحديث الاول - انقضاء عدة
هل تمتنع المعتدة من الاکتحال	الحامل بوضعها : معنى العدة
ولو الحاجة	٥٨ مذاهب علماء الامصار ان الحامل
٦٤ الاحكام المستنبطة من الحديث	تنقضي عدتها بوضعها
(باب اللعان)	٥٩ بيان من خرج الحديث من الائمة
٦٥ الحديث الاول - ما جاء في اللعان	ذهب بعض متأخري المالكية الى
وسبب نزول الآيات من سورة	ان الحامل المتوفى عنها زوجها تعتد
النور والذين يرمون المحصنات	أبعد الاجابن
معنى اللعان لغة وشرعا	نسب أبي السنابل بن بكمك
٦٥ من خرج الحديث من الائمة	٦٠ الحديث الثاني - عدم الاحداد فوق
٦٦ اختلاف العلماء في سبب نزول	اثلاث الاعلى الزوج
آيات اللعان هل انزلت في عويمر	٦٠ من خرج الحديث من الائمة
العجلاني أو هلال ابن أمية	٠٠ معنى الاحداد
٦٧ الاحكام المستفادة من الحديث	٦٠ مذاهب فقهاء الامصار على ان
٦٨ الحديث الثاني - في التفريق بين	انقضاء العدة بالوضع وان لم تظهر
المثلاعين بعد التلاعن والقضاء	وبعض المتقدمين على انها لا تحل حتى
بالولد للمرأة	تظهر
٠٠ من خرج الحديث من الائمة	٦١ الاحكام المستنبطة من الحديث
الاحكام المستنبطة من الحديث	٦٢ الحديث الثالث - عدم احداد
٦٩ الحديث الثالث - اختلاف لون الولد	المرأة فوق ثلاث الاعلى الزوج
	فتتحد أربعة أشهر وعشرا الحديث

صحيفة	صحيفة
عن ابويه لا يوجب انتفاء عنهم ما	٦٩
من خرج الحديث من الائمة	٠٠
الاحكام المستفادة من الحديث	٧٠
الحديث الرابع « الولد للفراش	
وللمأهر الحجر »	
من خرج من الائمة	٠٠
بيان ان الحديث اصل في الحاق	٧٠
الولد بصاحب الفراش وان طراً	
عليه وطء محرم	
بقية الاحكام المستنبطة من الحديث	٧١
الحديث الخامس - القائف وما	٧٢
يتعلق به	
الاحكام المستفادة من الحديث	٠٠
من خرج الحديث من الائمة	٧٢
هل يعتبر تعدد القائف ام يكتفى	٧٣
بواحد	
كان من علوم العرب السيافة والعيافة	٠٠
والقيافة فابطل الشارع الاولين	
وأقر الاخير	
الحديثان السادس والسابع - في	٧٤
العزل وانه كان يفعل حال نزول	
القرآن فلم ينه عنه	
من خرج الحديثان من الائمة	٠٠
اختلاف العلماء في حكم العزل	٠٠
وذكر الاحكام المستنبطة منهما	
الحديث الثامن - الوعيد الشديد	٧٥
لن ادعي لغير ابيه وهو يعلم -	
ومن ادعي ما ليس له - ومن دعا	
رجلاً بالكفر أو قال عدو الله	
وليس كذلك	
من خرج الحديث من الائمة	٧٥
الاحكام المستنبطة من الحديث	٠٠
الكلام على قول النبي صلى الله عليه	٧٦
وآله وسلم (ليس منا) وما المراد به	
واختلاف الناس في التكفير وسببه	
- وهل لازم المذهب مذهب ام لا	
الحق انه لا يكفر احد من اهل	٧٧
القبلة الا باذكار متواتر في الشريعة	
يجمع عليه	
(كتاب الرضاع)	٧٨
الحديث الاول - يحرم من الرضاع	٠٠
ما يحرم من النسب	
من خرج من الائمة	٠٠
الحرمات من النسب سبع فيحرم من	
بالرضاع	
تعريف الام والابن والاخ في	٠٠
باب الرضاة	
استثنى الفقهاء من عموم قوله صلى	٧٩
الله عليه وآله وسلم « يحرم من الرضاع	
ما يحرم من النسب » أربع نسوة	
يحرم من النسب وقد لا يحرم	
من الرضاع	

صحيفة	صحيفة
من خرجه	٨٠ الحديث الثاني ■ الرضاع يحرم
٨٨ حديث سهل بن حشمة وبيان	ما يحرم من الولادة ■ الحديث
من خرجه	٠٠ بيان من خرجه من الائمة
٠٠ ترجمة سهل بن حشمة	٨١ حديث عائشة « دخل على النبي
٠٠ تفسير القسامة	وعندي رجل ■ وبيان من خرجه
٨٩ ما يتعلق بالقسامة	٨١ حديث عقبة بن الحارث ■ انه
٩٠ اختلاف الفقهاء في علة تعدد الممين	تزوج ام يحيى بنت ابي اهاب
في القسامة	لجاءت امة سوداء ■ اطلع وبيان من
٩١ الاحكام المستنبطة من الحديث	خرجه ■ حكم الرضاع
٩٢ هل تجزى القسامة في قتل العبد	٨٢ حديث البراء ■ خرج رسول الله
٩٣ الحديث الرابع - قتل يهودي	فتبتمهم ابنة حمزة تنادي ياعم فتناولها
جارية على اوضح واقادته	على فاخذ بيدها ■ اطلع وبيان من
٠٠ من خرج الحديث من الائمة	خرجه ■ وحكم الحضنة
٩٣ دلالة الحديث على ان القتل بالمثل	٨٤ (كتاب القصاص ومعناه)
موجب للقصاص خلافا للحنيفة	حديث عبد الله بن مسعود « قال
٩٤ اختلاف الائمة في اعتبار المائلة	رسول الله لا يحل دم امرىء مسلم
في طريق القتل قصاصا	يشهد ان لا اله الا الله واني رسول
٩٥ الحديث الخامس - في كون مكة	الله الا باحدى ثلاث الثيب
لا تحل لاحد الا للرسول صلى الله	الزاني « اطلع وبيان من خرجه
عليه وآله وسلم ساعة من نهار	٨٤ اختلاف العلماء هل تقتل المرأة
وانها لا تختل خلاها ولا يعضد	بالردة ام لا
شوكها الا الاذخر ولا يلتقط	٨٥ اقوال العلماء في تارك الصلاة عمدا
افطمتها الا لمرف	وكيف يقتل وادلة ذلك
٩٥ من خرج الحديث من الائمة	٨٧ حديث عبد الله بن مسعود « قال
حبس الفيل عن مكة -	رسول الله اول ما يقضى بين الناس
٩٦ ما يتعلق بالقصاص واختلاف	يوم القيامة في الدماء « وبيان

صحيفة	صحيفة
١٠٠ نقل ابن القيم اتفاق اهل العلم على	العلماء في موجه
ان العاقلة تحمل الخطا لا العمد	٩٧ الاحكام المتعلقة بالدية
١٠١ الاحكام المستنبطة من الحديث	٠٠ بيان ان نهى النبي صلى الله عليه
١٠٢ الاحكام المتعلقة بالغرة	وآله وسلم عن كتابة غير القرآن انما
الواجب عند الشافعي في جنين	كان في صدر الاسلام بدليل
الرفيق عشر الدية	ماورد في هذا الحديث من الامر
١٠٣ الحديث الثامن - اسقاط السن	بالكتابة لابي شاه
بالعض لادية فيها	٩٨ الحديث السادس - في املاص
٠٠ من خرج الحديث من الائمة	المرأة غرة عبد او أمة واستشهاد
الكلام على السجع - المذموم منه	عمر بن روي الحديث لعدم علمه
وغير المذموم	هو به
١٠٤ اختلاف العلماء في وجوب الضمان	٩٨ من خرج الحديث من الائمة
بكسر السن بالعض	٩٨ الاحكام المستنبطة من الحديث -
٠٠ الاحكام المستنبطة من الحديث	ومنها استشارة الامام غيره اذا لم
١٠٥ الحديث التاسع - اهلاك النفس	يكن الحكم معلوما له
بسبب الجزع وعدم الصبر على	٩٨ الاستدلال على انه قد يوجد عند
المؤلم سبب في دخول النار	الاصاغر علم لم يكن عند الاكابر
٠٠ من خرج الحديث من الائمة	٩٩ طلب التثبت في الشهادة - وقصة
شرح الحديث وايراد الاشكالات	ابي موسى الاشعري رضي الله
الاصولية عليه ودفها	عنه مع عمر في ذلك وهي نفيسة جدا
١٠٦ الاحكام المستنبطة من الحديث	١٠٠ الحديث السابع دية الجنين غرة
١٠٧ كتاب الحدود	عبد او وليدة الحديث
الحديث الاول - ما حصل من	٠٠ من خرج الحديث من الائمة
جماعة من عكل وعرينة	١٠٠ عاقلة الرجل قرايته من قبل الاب
٠٠ معنى الحد لغة وشرعا	٠٠ اجمع اهل العلم على ان العاقلة تحمل
قال الحافظ في الفتح - حصر بعض	الدية

صحيفة

صحيفة

العلماء ما قيل بوجوب الحد فيه في

سبعة عشر شيئا وذكرها

١٠٨ حكم أبوال ابل - والتمثيل

١٠٩ الاحكام المستنبطة من الحديث

١١٠ الحديث الثاني - حد الزاني بكرا

وثيبا

من خرج الحديث من الائمة

١١١ الاحكام المستنبطة من الحديث

ووجوب الرجوع الى العلماء عند

وقوع نازلة لم يعلم حكمها

١١٢ استنباط الامام في اقامة الحدود

١١٣ الحديث الثمات حكم الامة اذا زنت

من خرج الحديث من الائمة

اقامة الحد على المالك كاقامته على

الاحرار

معنى الاحصان

١١٤ بيان الاحكام للأخوذة من الحديث

وكون الزنا في الرقيق عيب يرد

به البيع

١١٥ الاحكام المستنبطة من الحديث

١١٦ الحديث الرابع - اقامة الحد على

المحصن ولو بالمصلى اذا زني وثبتت

الشهادة عليه

١١٦ من خرج الحديث من الائمة

.. الكلام على المصلى الذي تجوز

اقامة الحد فيه

١١٧ اختلاف الائمة فيمن أقر على

نفسه بالزنا هل يشترط لاقامة الحد

عليه أن يقر أربعا ام لا ومتمسك كل

١١٨ الحكمة في سؤاله صلى الله عليه

وآله وسلم من زنى أبك جنون

ام لا

١١٨ الاستدلال بالحديث على جواز

الاعتراف بالحقوق في المساجد دون

الخصومات ورفع الاصوات فان

ذلك محرم فيها

.. هل يترك من أقيم الحد عليه اذا

فرام لا واختلاف العلماء في ذلك

١١٩ الحديث الخامس - حد الكتافي اذا

زنى من خرج الحديث من الائمة

.. الحكمة في سوال النبي صلى الله

عليه وآله وسلم لليهود عن حكم

الزنا في التوراة

١٢٠ اختلاف مذاهب العلماء هل

الاسلام شرط في الاحصان أم لا

.. نبذة لطيفة من ترجمة عبد الله بن سلام

.. اقامة الحد على الكافر

١٢١ الاحكام المستنبطة من الحديث

- وهل الكفار مكلفون بفروع

الشريعة وتصحيح النوى ذلك

١٢٢ الحديث السادس - من اطلع

عليك بغير اذن فخذفته ففقات اعنه

صحيفة	صحيفة
١٣٠ حكمة القطع في ربع دينار فصاعدا	ما كان عليك من جناح
١٣٠ (فائدة نفيسة) وفيها ان يدعو	١٢٢ من خرج الحديث من الائمة
الحاكم السارق للتوبة بعد القطع	١٢٢ . . الآخذين بالحديث والمانعين وتعاليمهم
١٣٠ (فائدة اخري) في حكمة تعليق	المنع ان المعصية لا تدفع بالمعصية
يد السارق في عنقه	ورد الشوكاني على هذا التعليل
١٣١ الحديث الثالث - قطع يد من	١٢٢ الاحكام المستنبطة من الحديث
استعار متاعا ثم جرده	١٢٤ فرع - وفيه مسألتان - الاولى
١٣٢ بيان من خرجه من الائمة	من أتى البهيمة - والثانية من عمل
الاحكام المستنبطة من الحديث	عمل قوم لوط
١٣٢ . . الجمهور على عدم وجوب القطع	١٢٥ اختلاف العلماء في الحفر المرجوم
عند جحد العارية	مع بيان ادلة المثبتين والمانعين
١٣٣ الحديث دليل على امتناع الشفاعة	١٢٦ باب حد السرقة
في الحدود بعد بلوغها السلطان	الحديث الاول - القطع في جحد
١٣٣ . . فوائد نفيسة أتى بها المقرر زائدة	قيمة ثلاثة دراهم
على الفوائد التي استنبطها شارح	١٢٦ من خرج الحديث من الائمة
رحمه الله تعالى	١٢٦ . . معنى السرقة لغة وشرعا
١٣٤ باب حد الخمر	١٢٦ اجماع العلماء على قطع يد السارق
١٣٤ . . الحديث الاول - في مقدار حد	واختلافهم في اشتراط النصاب
شارب الخمر	وقدره
معنى الخمر ومن اى الاصناف تؤخذ	١٢٧ المقدار الذى تقطع فيه يد السارق
١٣٥ من خرج الحديث من الائمة	ومذاهب العلماء فيه
١٣٥ . . اتفاق العلماء على الحد على شرب الخمر	١٢٨ الاحكام المستنبطة من الحديث
١٣٥ ذم الخمر والوعيد عليها	١٢٩ الحديث الثانى - تقطع يد السارق
١٣٦ اختلاف العلماء في مقدار حد الخمر	في ربع دينار فصاعدا
١٣٧ الحديث الثانى - لا يجزى فوق عشرة	من خرج الحديث من الائمة
اسواط الا في حد من حدود الله	١٢٩ من اخذ بهذا الحديث من الائمة

صحيفة	صحيفة
لا أحلف على يمين فأري غيرها خيرا منها ألا اتيت الذي هو خير منها وتحملتها	١٣٧ من خرج الحديث من الائمة يؤخذ من الحديث اثبات التعزير في المعاصي التي لا حد فيها
١٤٣ من خرج الحديث من الائمة الاحكام المستنبطة من الحديث	١٣٧ اختلاف الائمة في مقدار التعزير
١٤٤ الحديث الثالث - انتهى عن الحلف بالإباء - من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت»	١٣٨ أجوبة المخالفين لظاهر الحديث . . تأويل بعض المالكية على انه مقصور على زمن النبي صلى الله عليه وسلم ورد الشارع عليه
١٤٤ من خرج الحديث من الائمة . . الحلف اما بذات الله أو صفاته العملية وبغير ذلك ممنوع اما تحريما أو كراهة	١٣٩ الاحكام المستنبطة من الحديث ١٤٠ كتاب الايمان والنذور
١٤٥ حديث أبي هريرة (لا طوفن الليلة على سبعين امرأة تلد كل منهن غلاما) وبيان من خرج	الحديث الاول - اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك
١٤٦ حكم اتباع اليمين بالشبهة واقوال العلماء في ذلك	١٤٠ معنى اليمين لغة وشرعا . . من خرج الحديث من الائمة
١٤٧ حديث ابن مسعود (من حلف على يمين صبر) الخ وبيان من خرج	١٤١ الامارة وما يتعلق بهما وأقوال الفقهاء فيها
١٤٨ حديث ابن قيس (شاهدك أو يمينه) الخ وبيان من خرج	١٤١ اختلاف الفقهاء في أجزاء الكفارة قبل الحنث
١٤٩ حديث ابن الضحاك (من حلف غريمه شيئا فأنكره وأحلفه	١٤٢ تأخير الوفاء بمقتضى اليمين اذا كان غيره خيرا منه . . للكفارة ثلاث حالات - قبل الحلف فلا تجزئ اتفاقا بعد الحلف وقبل الحنث ففيها الخلاف
	١٤٣ الحديث الثاني قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني والله

صحيفة	صحيفة
في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد» وبيان من خرجه من الائمة	على يمين بلمة غير الاسلام كاذبا)
١٦٣ حديث عائشة « ان امرأة أبي سفيان قالت ان ابا سفيان رجل شحيح »	الخ وبيان من خرجه . حقيقة
الخ وبيان من خرج	الحلف وفي الحديث مسائل
١٦٥ حديث ام سلمة « ان رسول الله سمع جليلة خصم يباب حجراته »	١٥٤ باب النذر وتقسيمه الى ثلاثة أنواع
الخ وبيان من خرجه وتفسير كلامه	حديث عمر « اني كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف » الخ
١٦٦ للقاضي ان يحكم بحسب الظاهر لا بحسب الواقع	و بيان من خرجه
١٦٨ حديث عبد الرحمن بن ابي بكرة « لا يحكم احدين اثنين هو غضبان »	١٥٦ حديث ابن عمر « نهى عن النذر وقال انه لا ياتي بخير » الخ وبيان من خرجه
و بيان من خرجه والكلام على مفرداته	• • مذاهب العلماء في النذر
١٦٩ احكام مستنبطة من الحديث	١٥٨ حديث عقبة بن عامر (لتمشي ولتركب) وبيان من خرجه
١٧٠ حديث ابي بكرة « ألا أنبئكم باكبر الكبائر ثلاثا » وبيان من خرجه وحل ألفاظه	١٥٩ حديث ابن عباس (فاقضه عنها)
١٧١ كلام العلماء في الكبائر وعددها	• • بيان من خرجه
١٧٢ عقوق الوالدين من اكبر الكبائر	• • قضاء النذر عن الميت وأقوال العلماء فيه
١٧٣ اهتمام النبي بشهادة الزور وهي من الكبائر	١٦٥ حديث كعب بن مالك (ان من توبتي ان أنخلع من مالي صدقة الى الله) الخ وبيان من خرجه
١٧٤ حديث ابن عباس « لو يعطى الناس بدعائهم » لادعي ناس دماء رجال الخ وبيان من خرجه والكلام على مفرداته	١٦١ اختلاف السلف في مسألة ان من قدر ان يتصدق بجميع ماله على عشرة مذاهب
	١٦٢ باب القضاء ومناه لغة وشرعا
	• • حديث عائشة « من احدث

صحيفة

- ١٧٥ الدليل على انه لا يجوز الحكم الا
بالقانون الشرعي وعلى ان المبين على
المدعي عليه مطلقا
- ١٧٥ بيان الاحاديث التي لم تذكر من
هذا الباب وهي خمسة
مشروعية الرئاسة لكل عدد بلغ
ثلاثة فصاعداً
- ١٧٦ تقسيم القضاة الى ثلاثة
لا يجوز ان يتولى القضاء الا مجتهد
عالم بكتاب الله وسنة نبيه
- ١٧٧ شروط المجتهد في الحكم
بيان ان القاضي اذا جمع بين الجهل
وعدم الورع كان اشد على عباد
الله من الف شيطان
- ١٧٨ بيان ان الراشي والمرتشي في الحكم
ما موان والدليل على ذلك
- ١٧٩ لا يصح القضاء بين الخصمين
حتى يسمع الحاكم كلامهما وينظر
في حجة كل
- ١٧٩ لا يجوز تولية امرأة القضاء ولا
شيئا من الولايات وكذلك الصبي
والدليل على ذلك
- ١٨٠ (تنبيه) يجب على المسلمين الوفاء
ببيعة الخليفة الاول فلاول والدليل
على ذلك
- ١٨١ (كتاب الطعمة)

صحيفة

- ١٨١ بيان الطعمة لغة وشرعا
حديث « ان الحلال بين والحرام
بين » الخ وبيان من خرجه
وتفسير مفرداته
- ١٨٢ بيان ان قوله (ومن اتقى الشبهات)
اصل عظيم في الورع
تفسير المباح والمحرم
- ١٨٣ حديث انس (انضجنا ارنبا بمر
الظهران) الخ وبيان من خرجه
واقوال العلماء في اكل لحم الارنب
- ١٨٥ حديث اسماء « نحرنا على عهد
رسول الله فرسا فاكلناه » وبيان
من خرجه
- ١٨٥ حديث جابر (نهى عن لحوم
الجر الاهلية) وبيان من خرجه
اختلاف العلماء في اكل لحم
الفرس والخيول
- ١٨٦ اقوال العلماء في اكل لحوم الجر
الاهلية
- ١٨٧ حديث ابن ابي اوفى (وقعنا في
الجر الاهلية فانتحرناها) الخ
وبيان من خرجه
- ١٨٩ حديث ابن عباس (أتى النبي
بضب مخنوذ فاهوى اليه) وبيان
من خرجه من الائمة
- ١٨٩ جواز اكل لحم الضب

صحيفة	صحيفة
الا كلب صيد الخ و بيان من خرجه	١٩٠ حديث ابن أبي أوفى (غزونا مع رسول الله سبع غزوات ناكل الجراد) و بيان من خرجه من الائمة
٢٠١ حديث رافع بن خديج (امر النبي بالقدر فاكفئت ثم قسم فعدل) الخ و بيان من خرجه	١٩١ حديث زهد بن مضرب (فدعا بمائدة عليها لحم دجاج) الخ و بيان من خرجه
٢٠٣ حكم الوحش المستانس وغيره	١٩٢ حديث ابن عباس (اذا أكل أحدكم طعاما فلا يمسح يده حتى يلامعها) و بيان من خرجه
٢٠٤ أقوال العلماء في حكم الذبح بالمظم	١٩٣ باب الصيد ومعناه لغة واصطلاحا ومشروعيته وفيه حديث أبي ثعلبة الخشني (انا بارض قوم أهل كتاب) الخ و بيان من خرجه
٢٠٥ باب الاضاحى ومعناها ومشروعيتها واختلاف العلماء في حكمها	١٩٤ كلام الفقهاء في استعمال أواني الكفار
٢٠٧ حديث أنس (ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين املاحين اقرنين) و بيان من خرجه	١٩٥ الدليل على جواز الصيد بالقوس والكلب معا
٢٠٨ استحباب تولية التضحية بنفسه (كتاب الاشربة)	٢٠٩ اقوال العلماء في اشتراط التسمية في الصيد
حديث عمر (نزل تحريم الخمر وهي في خمسة العنب والتمر) الخ و بيان من خرجه	١٩٧ حديث عدى بن حاتم (اني ارسل الكلاب المعلمة فيمسكن على) الخ و بيان من خرجه من الائمة . و بيان ما يتعلق باحكام الصيد
٢١١ حديث عائشة (كل شراب اسكر فهو حرام) و بيان من خرجه	٢٠٠ حديث ابن عمر (من اقتني كلبا
حديث ابن عباس (قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم) الخ و بيان من خرجه	
(كتاب اللباس)	
٢١٢ حديث عمر (لا تلبسوا الحرير قانه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة) و بيان من خرجه	

صحيفة

- ٢١٣ اختلاف الفقهاء في حكم لبس
الحرير المشوب بغيره
٢١٤ حديث حذيفة (لا تلبسوا الحرير
ولا الديباج ولا تشربوا في آنية
الذهب) الخ وبيان من خرجه
٢١٥ تحقيق حكم استعمال اواني الذهب
والفضة وبيان خطأ الفقهاء في ذلك
٢١٦ حديث البراء بن عازب (ما رأيت
في لمة حمراء احسن من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) الخ
وبيان من خرجه
٢١٧ حديث البراء (امر رسول الله
بجمع) الخ وبيان من خرجه
٢١٨ حكم عيادة المريض واتباع الجنائز
وتشميت العاطس وابرار القسم
ونصر المظلوم واجابة الاعمى وافشاء
السلام وغير ذلك من الاحكام
٢١٩ الدليل على التحتم بالذهب وتحريم
الشرب في آنية الفضة
٢١٩ النهي عن المياثر والقسي والاستبرق
وتفسيرها
٢٢٠ حديث ابن عمر (ان رسول الله
اصطنع خاتما من ذهب) الخ وبيان
من خرجه . وانه منسوخ
٢٢٠ منع لباس خاتم الذهب . ومسألة
الناس بافعال الرسول وهي مسألة

صحيفة

- مفيدة جداً ينبغي الاطلاع عليها
٢٢١ حديث عمر (ان رسول الله نهى
عن لبوس الحرير الا هكذا) الخ
وبيان من خرجه
٢٢١ استثناء مقدار اربع اصابع من
الحرير
٢٢٢ كتاب الجهاد . مشروعيته
. . بيان ان من اعظم اسباب تفوق الامة
وحفظ كيانها وضمان مستقبلها الجهاد
٢٢٣ حديث ابن ابي اوفى (ان رسول
الله قال يا ايها الناس لا تتعدوا افاء
العدو واسألوا الله العافية) الخ
وبيان من خرجه
٢٢٣ استحباب القتال بعد زوال الشمس
وبيان الحكمة في ذلك
٢٢٥ حديث سهل بن سعد (رباط يوم
في سبيل الله خير من الدنيا وما
عليها) الخ وبيان من خرجه
٢٢٦ حديث ابي هريرة (تضمن الله
لمن خرج في سبيله لا يخرج منه الا
جهاد في سبيل) الخ وبيان من
خرجه
٢٢٧ فضل الجهاد في سبيل الله
٢٣٠ حديث ابي هريرة (ما من مكوم
يكلم في سبيل الله الا جاء يوم
القيامة وكلمه يدي) الخ وبيان

صحيفة

من خروجه

٢٣٠ اظهار شرف المجاهد في سبيل الله

يوم القيامة

٢٣١ حديث ابي ايوب (غدوة في

سبيل الله او روحة خير مما طلعت

عليه الشمس وعربت) وبيان

من خروجه

حديث ابي قتادة (من قتل قتيلا

له عليه بيعة فله سلبه) وبيان من

خروجه من الائمة

٢٣٣ حديث سلمة بن الاكوع (اني

النبي عين من المشركين وهو في

سفر) الخ وبيان من خروجه

.. حكم التجاسوس وتفصيل ذلك

٢٣٤ حديث ابن عمر (بعث رسول

الله سرية الى نجد) الخ وبيان

من خروجه من الائمة

٢٣٤ تفسير النفل وحكمه واقوال العلماء

فيه ودليل كل

٢٣٥ حديث ابن عمر (اذا جمع الله

الاولين والآخرين يرفع لكل غادر

لواء) الخ وبيان من خروجه

.. تعظيم الغدر وفضيحة صاحبه على

رؤس الاشهاد يوم القيامة

٢٣٦ حدث ابن عمر (فانكر النبي قتل

النساء والعبيان) وبيان من خروجه

صحيفة

٢٣٦ حديث انس (ان ابن عوف وابن

العوام اشتكيا القمل فرخص لها

النبي في قميص الحرير) وبيان

من خروجه

٢٣٧ حديث عمر (كانت اموال بني

النضير مما افاء الله على رسوله) الخ

وبيان من خروجه

٢٣٧ تفسير النفي وحكمه واقوال العلماء

في ذلك باوضح مما تقدم

٢٣٩ حديث ابن عمر (اجرى النبي

ما ضم من الخيل من الخيلاء الى

نفية الوداع) الخ وبيان من خروجه

٢٣٩ حكم السباق وشروطه وما يجوز

منه وما لا يجوز

٢٤٠ حديث ابن عمر (عرضت على

النبي يوم اُحد وانا ابن اربع

عشرة فلم يجزني في المقاتلة) الخ

وبيان من خروجه

اقوال العلماء في مدة البلوغ

٢٤٢ حديث ابن عمر (ان النبي قسم

في النفل للفرس سهمين وللرجل

سهما) وبيان من خروجه

تفسير النفل وحكمه ومذاهب

العلماء في ذلك

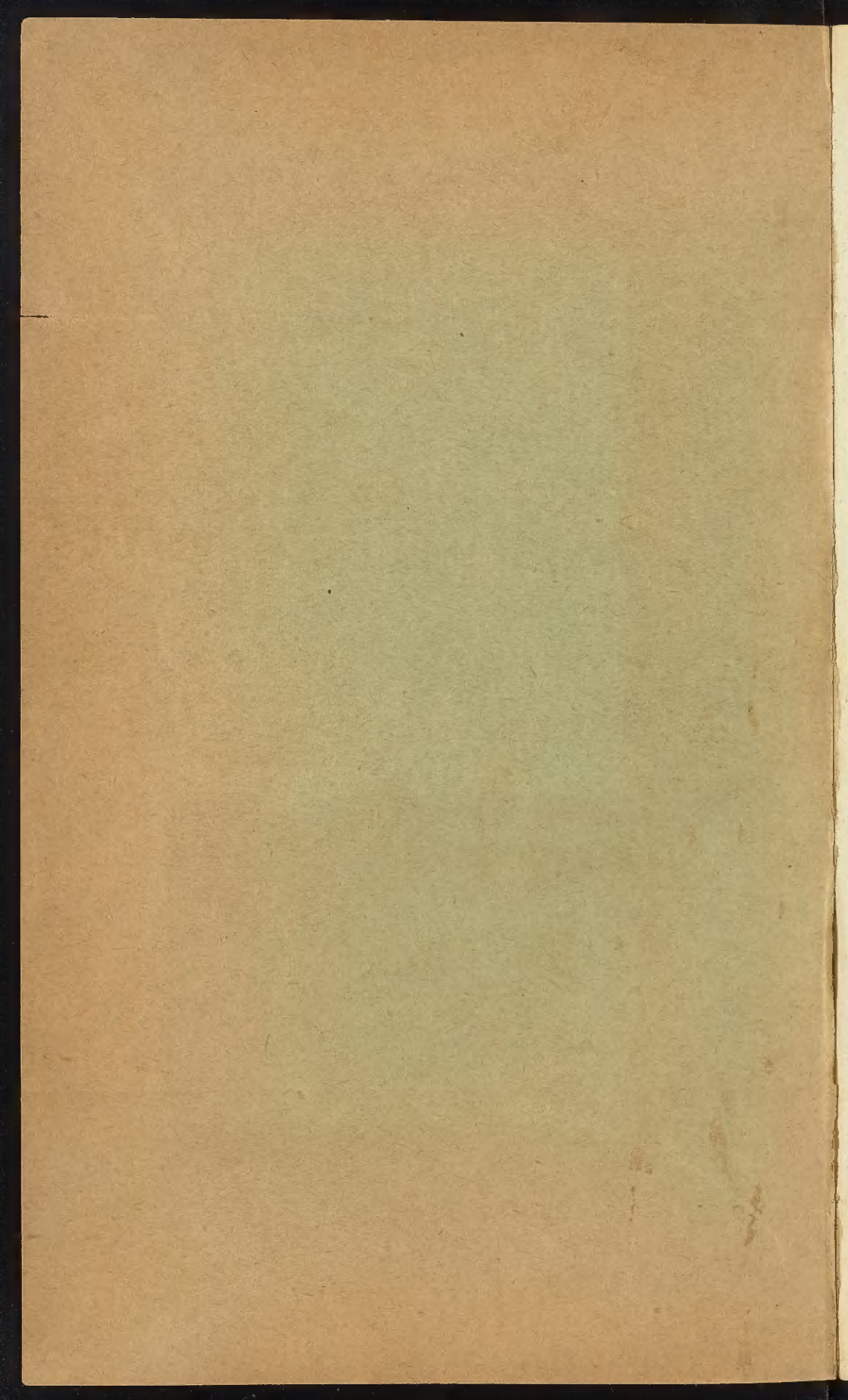
٢٤٣ حديث ابن عمر (ان رسول الله

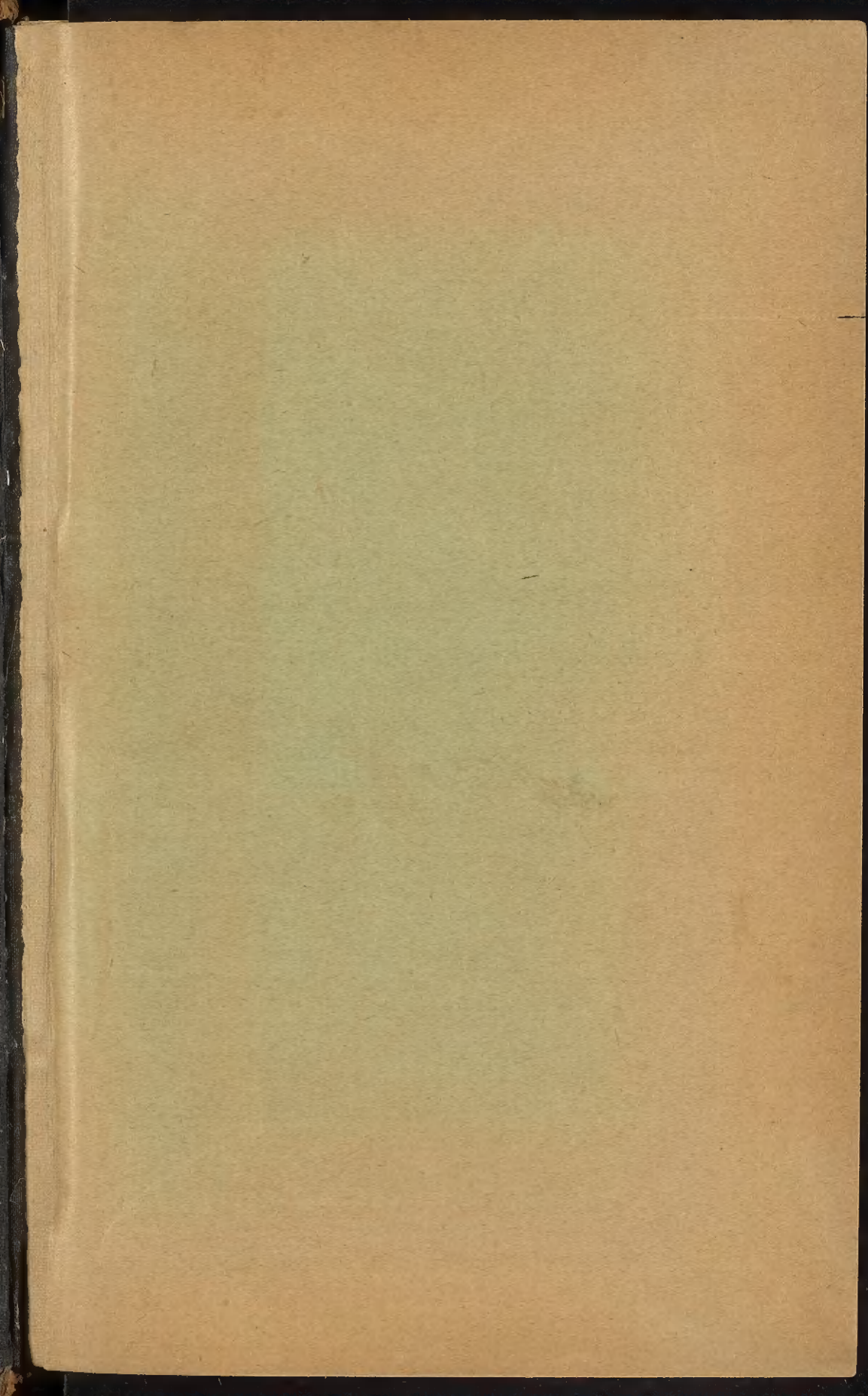
كان يتنقل بعض من يبعث من

صحيفة	صحيفة
٢٤٩ حديث ابن عمر (من اعتق شركا له في عبد فكان له مال) الخ وبيان من خرجته والكلام عليه من احد وثلاثين وجها . وهو احسن ما كتب على هذا الحديث	المرايا لا تقسم خاصة سوي قسم عامة الجيش) وبيان من خرجته
٢٥٠ حديث ابي هريرة (من اعتق شقصا له من مملوك) الخ وبيان من خرجته وفيه عشرة مسائل	٢٤٥ حديث ابن قيس (من حمل علينا سلاحا فليس منا) وبيان من خرجته واقوال العلماء في ذلك
٢٦٢ باب بيع المدبر وفيه حديث واحد وينتهي الكتاب به والمحمد لله	٢٤٦ حديث ابي موسى (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله) وبيان من خرجته بيان حال من اخلاص لله تعالى ومن لم يخلص وفيه كلام غريب مستملح

* تمت الفهرست *







COLUMBIA UNIVERSITY



0026816245

893.799

J953

v.3-4

FEB 7 1967

